

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

لإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يوسف أفتدي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراعيين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن بيهمن

دراسات إسلامية / مكتبة الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجروح الثاني

المتمم:

العالم

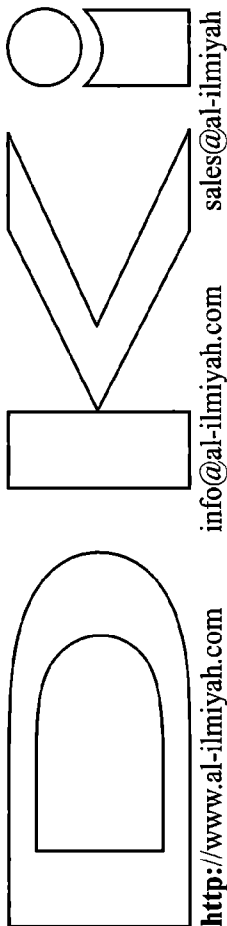


دار الكتب العلمية

Dar Al-Hadith Al-Ilmiyah

DKI

أسستها من رعايت بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohammad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀḤ AL-QĀRĪ LIṢĤĤĪḤ AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلداً) 23280 (31Parts/31Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

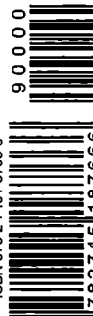
جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

3 - كِتَابُ الْعِلْمِ (1)

3 - كِتَابُ الْعِلْمِ

(كِتَابُ الْعِلْمِ) أي: هذا كتاب العلم أي الأحاديث المتعلقة بالعلم وليس هو في بيان ماهيته؛ لأن النظر في الماهيات وحقائق الأشياء ليس من فن الكتاب، وهو مصدر (عَلِمْتُ) و(أَعْلَمُ)، وحده على ما هو الأصح أنه صفة من صفات

(1) قال الكرمانى: إنما قدم هذا الكتاب على سائر الكتب التي بعده لأن مدار تلك الكتب كلها على العلم، فإن قلت: لِمَ لم يقدم على الإيمان؟ قلت: لأن الإيمان أول واجب على المكلف، أو لأنه أفضل الأمور على الإطلاق، وكيف لا وهو مبدأ كل خير علمًا وعملاً، ومنشأ كل كمال دقا وجلًا، وأما تقديم كتاب الوحي فلتوقف معرفة الإيمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه، أو لأنه أول خير نزل من السماء إلى هذه الأمة، ثم قال العيني: اختلف العلماء في حد العلم، فقال بعضهم: لا يحد، وهؤلاء اختلفوا في سبب عدم تحديده، فقال إمام الحرمين والغزالي: لعسر تحديده وإنما تعريفه بالقسمة والمثال، وقال بعضهم ومنهم الإمام فخر الدين: لأنه ضروري، وقال آخرون: إنه يحد ولهم فيه أقوال، وأصح الحدود أنه صفة من صفات النفس توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض في الأمور المعنوية، فقله: صفة، جنس يتناول لجميع صفات النفس، ثم ذكر فوائد القيود.

ثم قال القسطلاني: ينقسم العلم بانقسام المعلومات وهي لا تحصى، فمنها الظاهر، والمراد به العلم الشرعي المقيد بما يلزم المكلف في أمر دينه عبادة ومعاملة، وهو يدور على التفسير والفقه والحديث وغيرها، ومنها علم الباطن وهو نوعان:

الأول: علم المعاملة، وهو فرض عين في فتوى علماء الآخرة، فالمعرض عنه هالك بسطوة مالك الملوك في الآخرة كما أن المعرض عن الظاهر هالك بسيف سلاطين الدنيا بحكم فتوى الفقهاء، وحقيقته النظر في تصفية القلوب وتهذيب النفس باتقاء الأخلاق الذميمة التي ذمها الشارع كالرياء والعجب وغيرها، ليتصف بالأخلاق الحميدة المحمدية كالإخلاص والشكر وغيرها.

وأما النوع الثاني: فهو علم المকাশفة وهو نور يظهر في القلب عند تزكيتة فتظهر به المعاني المجملة، فتحصل له المعرفة بالله تَعَالَى وأسمائه وصفاته وكتبه وتكشف له الأستار عن مخبات الأسرار، فافهم وسلم تسلم، ولا تكن من المنكرين فتهلك مع الهالكين، قال بعض العارفين: من لم يكن له من هذا العلم شيء أخشى عليه سوء الخاتمة، وأوفى النصيب منه التصديق به وتسليمه لأهله، انتهى.

1 - باب فَضْل الْعِلْمِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

النفس توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض في الأمور المعنوية فقولنا صفة جنس يتناول جميع صفات النفس وقولنا توجب تمييزًا احتراز عما لا يوجب تمييزًا كالحياة وقولنا لا يحتمل النقيض احتراز عن مثل الظن، وقولنا في الأمور المعنوية احتراز عن إدراك الحواس لأن إدراكها في الأمور الظاهرة، وقال بعض العلماء: لا يحد العلم فقال إمام الحرمين والغزالي: لعسر تحديده، وقال الإمام فخر الدين الرازي: لأنه ضروري إذ لو لم يكن ضروريًا لزم الدور وقد حقق في علم الكلام، وإنما قدم هذا الكتاب على سائر الكتب التي بعده؛ لأن تلك الكتب كلها على العلم وإنما لم يقدم على كتاب الإيمان؛ لأن قرار الإيمان أول واجب على المكلف أو لأنه أفضل الأمور على الإطلاق وأشرفها وكيف لا وهو مبدأ كل خير علمًا وعملاً ومنشأ كل كمال دقًا وجلًا، وأما تقديم باب الوحي عليه فلتوقف معرفة الإيمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه أو لأنه أول خير نزل من السماء إلى هذه الأمة.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

1 - باب فَضْل الْعِلْمِ

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها تقديم البسملة على كتاب العلم ولكل وجه على ما تقدم في كتاب الإيمان وفي بعضها لم يوجد ذلك بل الموجود كتاب العلم. (وَقَوْلِ اللَّهِ) بالجر عطفًا على فضل العلم على رواية من أثبت الباب أو على العلم على رواية من حذفه، وقال الحافظ العسقلاني ضبطناه بالرفع عطفًا على كتاب أو على الاستئناف⁽¹⁾ فافهم.

(تَعَالَى) وفي رواية عز وجل في سورة المجادلة: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: 11] توسعوا فيه وليفصح بعضكم عن بعض

(1) وجه الفهم إشارة إلى الاشتباه في وجه الاستئناف أما البياني فواضح أن المقام ليس محله وأما النحوي فلأنه يقتضي خبرًا ولا خبر مذكورًا فيحتاج إلى التقدير ولا قرينة على تعيين المقدر فتدبر.

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

من قولهم افسح عني أي تنح. والمراد بالمجلس الجنس كما يدل عليه قراءة عاصم بالجمع أو مجلس رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فإنهم كانوا يتضامون به تنافساً على القرب منه وحرصاً على استماع كلامه وقيل: المراد مجالس القتال، وهي مراكز الغزاة، كقوله تَعَالَى: ﴿مَقْعِدِ الْقِتَالِ﴾ [آل عمران: 121] قيل: كان الرجل يأتي الصف فيقول: تفسحوا فيأبون لحرصهم على الشهادة ﴿فَافْسَحُوا يَنْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ فيما تريدون التفسح فيه من المكان والرزق والصدر وغيرها ﴿وَإِذَا قِيلَ اُنْشُرُوا﴾⁽¹⁾ انهضوا للتوسعة⁽²⁾ أو لما أمرتم به كصلاة أو جهاد أو ارتفعوا من المجلس ﴿فَانْشُرُوا﴾ وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بخلفه وحفص بضم الشين فيهما .

(﴿يَرْفَعُ﴾) بكسر العين؛ لأنه مجزوم في جواب الأمر (﴿اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾) بالنصر وحسن الذكر في الدنيا وإيوائهم غرف الجنان في الآخرة.

(﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾) نصب على التمييز أي: ويرفع العلماء منكم خاصة درجات بما جمعوا من العلم والعمل فإن العلم مع علو درجته يقتضي العمل المقرون به مزيد رفعة، ولذلك يقتدى بالعالم في أفعاله ولا يقتدى بغيره .

وقد جاء في الآثار أن درجات العلماء تتلو درجات الأنبياء فإن العلماء ورثة الأنبياء ورثوا العلم وبينوه للأمة وحموه من تحريف الجاهلين، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام. وروى ابن وهب عن مَالِكٍ قَالَ: كان زيد بن أسلم يقول في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ [الأنعام: 83] بالعلم.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ [المجادلة: 11] الآية. مدح الله العلماء في هذه الآية، والمعنى يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ

(1) وإذا قيل انشروا أي: انهضوا للتوسعة على المقبلين أو انهضوا عن مجلس رسول الله ﷺ إذا أمرتم بالنهوض ولا تحلوا رسول الله ﷺ بالارتكاز فيه أو انهضوا إلى الصلاة والجهاد وأعمال الخير إذا استنهضتم ولا تثبطوا ولا تفرطوا كشاف.

(2) وقيل المراد مجالس القتال وهي مراكز الغزاة كقوله تعالى: ﴿مَقْعِدِ الْقِتَالِ﴾ [آل عمران: 121] قيل كان الرجل يأتي الصف فيقول تفسحوا فيأبون لحرصهم على الشهادة.

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿[المجادلة: 11]، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114].

آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَوْتُوا الْعِلْمَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا فَقَطْ، وَلَمْ يُؤْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ فِي دِينِهِمْ إِذَا فَعَلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ، وَقِيلَ يَرْفَعُهُمْ فِي الثَّوَابِ وَالْكَرَامَةِ، وَقِيلَ يَرْفَعُهُمْ فِي الْفَضْلِ وَالْمَنْزِلَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْأُولَى أَنْ الرَّفْعَ يَشْمَلُ الْمَعْنَوِي فِي الدُّنْيَا أَعْنِي عُلُوَّ الْمَنْزِلَةِ وَحَسَنَ الصِّيتِ وَالْحَسَنِي فِي الْآخِرَةِ أَعْنِي عُلُوَّ الدَّرَجَاتِ فِي الْجَنَّةِ.

وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان عامل عمر على مكة أنه لقيه بعسفان فقال له: من استخلفت، فقال: استخلفت ابن أبنى مولى لنا، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: استخلفت مولى قَالَ: إنه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أما إن نبيكم قد قَالَ إن الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا ويضع به آخرين.

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾) تهديد لمن لم يمثل الأمر أو استكرهه.

(وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ): ﴿رَبِّ﴾ وفي رواية: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾) أي: سل الله زيادة العلم بدل الاستعجال فإن ما أوحى إليك تناله لا محالة، وإنما فسر هكذا؛ لأن ما قبله نهى عن الاستعجال في تلقي الوحي من جبريل ومساوقته أي: متابعتة في القراءة حتى يتم وحيه، وكان كلما نزل شيء من القرآن ازداد به النبي ﷺ علمًا، وقيل: ما أمر الله تَعَالَى رسوله بطلب الزيادة في شيء إلا في العلم، وقد طلب موسى عليه السلام الزيادة، فقال: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: 66] وكان ذلك لما سئل أي الناس أعلم، فقال: أنا فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه، واكتفى المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في بيان فضيلة العلم بذكر هاتين الآيتين؛ لأن القرآن من أقوى الحجج القاطعة والاستدلال به أقوى من الاستدلال بغيره، أو لأنه لم يقع له حديث من هذا النوع على شرطه واحترمه المنية قبل أن يلحق بالباب حديثًا يناسبه؛ لأنه كان كتب الأبواب والتراجم ثم كان يلحق بكل باب ما يناسبه من الحديث على شرطه، وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «من التمس طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة» فهو وإن صحح لكنه اختلف فيه على الأعمش والراجح أن بينه وبين أبي صالح فيه واسطة فلذا لم يخرج المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، والأحاديث في

فضل العلم كثيرة⁽¹⁾ ولو لم يكن من فضيلة العلم إلا أنه «شهد الله» فبدأ تَعَالَى بنفسه وثنى بملائكته وثلاث بأهل العلم كفى بذا شرفاً وأن العلماء ورثة الأنبياء، وإذا لم يكن رتبة فوق النبوة فلا شرف فوق شرف الورثة لتلك الرتبة لكن العلم الممدوح هو المقرون بالعمل؛ لأنه ثمرته، وفائدة العمر وزاد الآخرة من ظفر به سعد ومن فاته خسر، وأما العلم بلا عمل فلا يسمى علماً حقيقة.

قال الْقُسْطَلَانِيُّ: وينقسم العلم بانقسام المعلومات فمنها الظاهر وهو المراد بالعلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه، وقد عد الشيخ عز الدين بن عبد السلام تعلم النحو وحفظ غريب الكتاب والسنة وتدوين أصول الفقه من البدع الواجبة، ومنها علم الباطن وهو نوعان:

الأول: علم المعاملة وهو فرض عين في فتوى علماء الآخرة فالمعرض عنه هالك بسطوة مالك الملوك في الآخرة كما أن المعرض عن الأعمال الظاهرة هالك بسيف سلاطين الدنيا بحكم فتوى فقهاء الدنيا وحقيقته النظر في تصفية القلب وتهذيب النفس باتقاء الأخلاق الذميمة التي ذمها الشارع كالرياء والعجب والغش وحب العلو والثناء والفخر والطمع ليتصف بالأخلاق الحميدة المحمدية كالإخلاص والشكر والصبر والزهد والتقوى والقناعة فيصلح عند إحكامه ذلك للعمل بعلمه فيرث ما لم يعلم فعلم بلا عمل وسيلة بلا غاية وعكسه جناية

(1) وفي الكشف عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان إذا قرأ يعني قوله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ الآية قال يا أيها الناس افهموا هذه الآية ولترغبكم في العلم وعن النبي ﷺ بين العالم والعابد مائة درجة بين كل درجتين حضر عدو الجواد المضر سبعين سنة وعنه ﷺ فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وعنه ﷺ يشفع يوم القيامة ثلثة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء فأعظم بمرتبة هي واسطة بين النبوة والشهادة بشهادة رسول الله ﷺ وعن ابن عباس رضي الله عنهما خير سليمان عليه السلام بين العلم والمال والملك فاختار العلم فأعطي المال والملك سعة وفي رواية لاختياره العلم وعنه ﷺ أوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام يا إبراهيم إني عليم أحب كلّ عليم وعن بعض الحكماء يا ليت شعري أي شيء أدرك من فاته العلم وأي شيء فات من أدرك العلم وعن الأحنف كاد العلماء يكونون أرباباً وكلّ عزّ لم يؤكد بعلم فالإي ذلّ يصير وعن الزهري العلم ذكر لا يجبه إلا ذكورة الرجال.

2 - باب من سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ⁽¹⁾، فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

وإتقانها بلا ورع كلفة بلا أجرة فأهمّ الأمور زهد واستقامة لينتفع بعلمه وعمله.
وأما الثاني فهو علم المكاشفة وهو نور يظهر في القلب عند تزكيته فيظهر به
المعاني المجملّة فيحصل له المعرفة باللّه وأسمائه وصفاته وكتبه ورسله
وتكشف له الأستار عن مخبّات الأمور والأسرار فافهم وسلم تسلم ولا تكن من
المنكرين فتهلك مع الهالكين، قَالَ بعض العارفين: من لم يكن له من هذا العلم
شيء أخشى عليه من سوء الخاتمة، وأدنى النصيب منه التصديق به وتسليمه
لأهله هذا. انتهى كلام الْقِسْطَلَانِيِّ رَحِمَهُ اللّهُ.

2 - باب من سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

(باب من سُئِلَ) بضم السين وكسر الهمزة (عِلْمًا) مفعول ثانٍ لسئِلَ (وَهُوَ
مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ) جملة وقعت حالاً من الضمير في سئِلَ (فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ) الذي
اشتغل به (ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ) وذكر قوله فأتم «بالفاء» وقوله ثم أجاب بكلمة «ثم»
لأن السؤال حصل عقيب الاشتغال بالحديث والجواب بعد الفراغ منه،
ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق فضل العلم المستلزم
لفضل العلماء، وفي هذا الباب حال العالم المسؤول منه عن مسألة معضلة ولا
يُسأل عن المسائل المعضلة إلا العلماء الفاضلون الداخلون تحت قَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) قال الْحَافِظُ محصله: التنبيه على آداب العالم والمتعلم، أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر
السائل بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه، ثم رجع إلى جوابه ففرق به لأنه
من الأعراب وهم جفاة، وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعينا ولا
الجواب، وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره،
لأن حق الأول مقدم، وبوب عليه ابن حبان إباحة إعفاء المسؤول عن الإجابة على الفور،
لكن سياق القصة يدل على أنه ليس على الإطلاق، انتهى.

وفي تراجم شيخ المشايخ: غرض الإمام من عقد هذا الباب على ما استفدنا من شيخنا - ما
دام ظله - أن تأخير جواب السائل لإتمام الحديث ليس من باب كتمان العلم، بل الكتمان
عدم الإجابة مطلقاً أو تأخيرها بشرط فوات وقتها، انتهى.

59 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، ح وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ،

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر المعجمة وبالنونين أبو بكر البصري الباهلي⁽¹⁾ العوقي، روى عنه الْبُخَارِيُّ وأبو داود، وأبو حاتم الرازي. قَالَ يحيى ابن معين: ثقة مأمون، وروى أبو داود والنسائي، وابن ماجة عن رجل عنه توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء على صيغة التصغير، وفي آخره حاء مهملة هو لقب له اشتهر به واسمه عبد الملك بن سليمان بن أبي المغيرة وكنيته أبو يحيى الخزاعي المدني، روى عن نافع وغيره، وروى عنه عبد الله بن وهب، وشريح ابن النعمان، وآخرون، قَالَ يحيى بن معين: هو ضعيف ما أقرب من أبي أويس، وفي رواية عنه ليس بقوي ولا يحتج به، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي أيضًا: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به وقد اعتمده الْبُخَارِيُّ في صحيحه، وروى له مسلم وأبو داود والترمذي أيضًا، وقال الحاكم: واجتماع الْبُخَارِيِّ ومسلم عليه في إخراجهما عنه في الأصول يؤكد أمره ويسكن القلب فيه إلى تعديله توفي سنة ثمان وستين ومائة.

(ح) هو حاء التحويل ولا يحسن الجمع بينها وبين الواو في قوله: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية قَالَ وَحَدَّثَنَا: (إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) ابن عبد الله بن المنذر الحزامي بكسر الحاء نسبة إلى أحد أجداده القرشي المدني أبو إسحاق روى عنه أبو حاتم، وأبو زرعة وابن ماجة وغيرهم، وروى الْبُخَارِيُّ عنه وعن مُحَمَّدُ بن غالب عنه أيضًا، وروى النسائي عن رجل عنه وروى له الترمذي، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي جاء إِبراهيم إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه فلم يأذن وجلس حتى خرج فسلم عليه فلم يرد عليه السلام، وقيل له: لم ذلك، قَالَ: لأنه خلط في القرآن، وقال ابن منصور: سألت يحيى ابن معين عن الحزامي فقال ثقة، مات سنة ست وقيل خمس وثلاثين ومائتين.

(1) الباهلي نسبة إلى باهلة بنت صعب بن سعد العشيرة والعوقي بفتح العين المهملة والواو وبالقف نسبة إلى العوفة وهم في عبد القيس ولم يكن محمد بن سنان منهم وإنما نزل فيهم كان لهم محلة بالبصرة فتزل عندهم.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.....

(قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ) المذكور، ومحمد هذا روى عن هشام بن عروة وغيره وروى عنه هارون بن موسى وغيره، لينه ابن معين وقال أبو حاتم: ليس بذلك القوي مات سنة سبع وتسعين ومائة روى له البُخَارِيُّ والنسائي وابن ماجه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) وفي رواية حدثنا (أبي) فليح المذكور.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ) ويقال له: هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أسامة، وهلال بن أبي هلال نسبة إلى جده، وقد يظن أربعة والكل واحد، وهو الفهري القرشي المدني مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها وهو من صغار التابعين وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم. قَالَ مَالِك: هلال ابن أسامة تابعه على ذلك أسامة بن زيد الليثي، وكان واعظًا قاصًّا ويرى القدر. قَالَ أبو حاتم: يكتب حديثه وهو شيخ، قَالَ الواقدي: مات في آخر خلافة هشام، روى له الجماعة.

(عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) مولى ميمونة بنت الحارث وقد تقدم ذكره.

(عن أَبِي هُرَيْرَةَ) عبد الرحمن بن صخر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد والفرق بينهما أن الشيخ إذا حدث له وهو السامع وحده يقول حدثني وإذا حدث ومعه غيره يقول حَدَّثْنَا، وفيه العننة أيضًا، ومنها أن هذا إسنادان أحدهما عن مُحَمَّد بن سنان عن فليح عن هلال والآخر عن إِبْرَاهِيم بن المنذر عن مُحَمَّد بن فليح، عن فليح، وهذا أنزل من الأول بواحد، ومنها أن رجاله كلهم مدنيون، ومنها أن في غالب النسخ وقع قبل قوله وحدثني إِبْرَاهِيم بن المنذر صورة «ح» وهي حاء مهملة مفردة قيل إنها مأخوذة من التحول لتحوله من إسناد إلى آخر ويقول القارئ إذا انتهى إليها «حا» ويستمر في قراءة ما بعدها، وقيل إنها من حَال بين الشيئين إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وقيل إنها رمز إلى قوله الحديث، وأهل المغرب إذا وصلوا إليها يقولون الحديث، وقد كتب جماعة من حفاظ عراق العجم موضعها صح، فَيُشْعَرُ بأنها رمز صح وحسن هنا كتابة صح لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول وهي كثيرة في صحيح مسلم

قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ⁽¹⁾: سَمِعَ مَا قَالَ

قليلة في صحيح البخاري، وقد أخرج منه المؤلف في الرقاق أيضًا عن مُحَمَّد بن سنان مختصرًا ولم يخرج من أصحاب الستة غيره.

(قَالَ) أي: أنه قال (بَيْنَمَا) أصله «بين» فزيدت عليه «ما» وهو ظرف زمان بمعنى المفاجأة مضاف إلى ما بعده من الجملة أعني قوله: (النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ) أي: الرجال دون النساء قال الله تعالى: ﴿لَا يَسَخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات: 11]، ثم قال: ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾، وقال الشاعر:

أقوم آل حسن أم نساء

وقد يدخل فيه النساء تبعًا؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء وجمعه أقوام، وجمع الجمع أقوام، والعامل في الظرف قوله: (جَاءَهُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (أَعْرَابِيٌّ) هو الذي يسكن البادية وهو نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة، ولا واحد له من لفظه، والعرب اسم لهذا الجيل المعروف من الناس سواء أقام بالبادية، أو بالمدن والنسبة إليه عربي، وليس الأعراب جمع العرب، ومعنى الحديث جاء أعرابي وقت تحديث النَّبِيِّ ﷺ حال كونه في مجلس فقوله: «النَّبِيُّ» مبتدأ «ويحدث خبره» وقوله: «في مجلس» حال من فاعل يحدث وفيه استعمال بينما بدون «إذ» و«إذا» وهو الأوضح على ما قَالَ الأصمعي من أن الأوضح في جوابه أن لا يكون ياذ وإذا.

(فَقَالَ) ذلك الأعرابي: (مَتَى السَّاعَةُ؟) أي: في أي: وقت تقوم القيامة (فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: استمر حال كونه (يُحَدِّثُ) أي: القوم وفي رواية: يحدثه أي: يحدث القوم الحديث الذي كان فيه ولم يقطع حديثه، وليس الضمير عائداً على الأعرابي كما يتوهم، وفي بعض الروايات بحديثه بحرف الجر.

(فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ سَمِعَ) ﷺ (مَا قَالَ) ذلك الأعرابي من السؤال عن وقت

الساعة.

(1) أي: في نفوسهم، وما يخطر في البال من ظاهر السياق أنهم قالوا ذلك بعضهم لبعض، كما يشير إليه لفظ بل للإعراض، وهو الظاهر من كلام الشراح، قال الكرمانى: فإن قلت: علام عطف بل إذ لا يصح أن يعطف على ما سبق إذ الإضراب إنما يكون عن كلام نفسه، بل لا =

فَكَرِهَ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ - أَرَاهُ - السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ»

(فَكَرِهَ مَا قَالَ) أي: الذي قاله؛ لأنه عليه السلام كان يكره السؤال عن هذه المسألة بخصوصها (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ) ما قَالَه⁽¹⁾ فيكون بمعنى الإبطال لا العطف، وإنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النَّبِيِّ ﷺ إلى سؤاله وعدم إصغائه إليه.

(حَتَّى)⁽²⁾ تتعلق بقوله «فمضى» لا بقوله: «لم يسمع» والجمل بينهما اعتراض بالفاء كما في قول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدِرا
(إِذَا قَضَى) أي: أتم رسول الله ﷺ (حَدِيثَهُ) مع القوم.

(قَالَ ﷺ): (أَيْنَ) سؤال عَنِ المكان بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام. (أَرَاهُ) بضم الهمزة أي: أظن جملة معترضة بين الخبر الذي هو «أَيْنَ» وبين المبتدأ الذي هو قوله: (السَّائِلُ) أي: أظن أنه ﷺ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ (عَنِ السَّاعَةِ) أي: عن زمانها والشك من مُحَمَّد بن فليح ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس، عن مُحَمَّد بن فليح من غير شك، ولفظه قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟». وإنما لم يجبه ﷺ أولاً⁽³⁾ لأنه لا يكون ينتظر الوحي

=
يصح عطف أصلاً على كلام غير العاطف، قلت: لا نسلم امتناع صحة العطف والإضراب بين كلام المتكلمين وما الدليل عليه؟ سلمنا لكن يكون الكل من كلام البعض الأول على طريق عطف الفعلين كأنه قال البعض الآخر للبعض الأول: قل: بل لم يسمع؛ أو من كلام البعض بأن يقدر لفظ سمع قبله، كأنه قال: سمع بل لم يسمع، انتهى.
وتعقبه العيني وقال: هذا تحسف، والتحقيق أن كلمة بل حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال وإما الانتقال عن غرض إلى غرض، وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، وههنا تلاها جملة وهي قوله: لم يسمع، فكان الإضراب بمعنى الإبطال، انتهى.
قال الحافظ: إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النَّبِيِّ ﷺ إلى سؤاله وإصغائه نحوه، انتهى.

- (1) وإنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النبي ﷺ إلى سؤاله وعدم إصغائه إليه.
- (2) حتى يقال إن العطف بين كل من متكلمين ممتنع على أنه يجوز أن يكون على طريقة عطف التلقين كأنه قال البعض الآخر ببعض الأول بل لم يسمع.
- (3) أهم من جواب هذا السائل أو أقدم منه أو أراد أن يتم حديثه لئلا يختلط على السامعين.

قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ»⁽¹⁾.

ويحتمل أن يكون مشغولاً بجواب سائل آخر أهم من جواب هذا السائل أو أقدم منه، أو أراد أن يتم حديثه لئلا يختلط على السامعين.
(قَالَ) أي: الأعرابي.

(هَآ) حرف تنبيه، وفي العباب «هَاء» بالمد يكون تليبيهاً يعني جواباً عن النداء (أَنَا) مبتدأ خبره محذوف أي: أنا السائل (يَا رَسُولَ اللَّهِ)، قَالَ ﷺ: وإنما ترك العاطف عن قَالَ في الموضوعين على تقدير الاستئناف البياني.

(قَالَ: فَإِذَا ضُيِّعَتِ) بصيغة المجهول من التفعيل (الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ) أي: الأعرابي وفي نسخة: فقال بالفاء⁽²⁾؛ لأن السؤال عن كيفية الإضاعة متفرع على ما قبله.

(كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ) ﷺ مجيباً له (إِذَا وُسِّدَ) بالتشديد من وسده الشيء فتوسده إذا جعله تحت رأسه والمعنى إذا فوض وأسند كما في رواية (الْأَمْرُ) المتعلق بالدين كالخلافة والقضاء والإفتاء وأمثالها من الإمامة والخطابة كما في عصرنا هذا.

(إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ) أي: أهل ذلك الأمر⁽³⁾، وكان ينبغي أن يقال: لغير أهله إلا أن كلمة «إِلَى» تتضمن معنى الإسناد، كما تقدم الإشارة إليه.

(فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ) الفاء للتفريع أو جواب شرط محذوف أي: إذا كان الأمر كذلك فانتظر الساعة وليست هي جواب إذا المذكورة؛ لأنها لا تتضمن ههنا معنى الشرط فإن قلت السؤال إنما هو عن كيفية الإضاعة، والجواب بالزمان لا ببيان الكيفية فالجواب أن ذلك متضمن لبيان الكيفية على ما لا يخفى.

قال ابن بطال: فيه أن الأئمة ائتمنهم الله على عبادته، وفرض عليهم النصح فينبغي لهم تولية أهل العلم والدين والأمانة للنظر في أمور الأمة فإذا قلدوا الأمر غير أهله فقد ضيعوا الأمانة، وقد جاء عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى

(1) طرفه 6496 - تحفة 14233 - 1/23.

(2) كما في رواية.

(3) وكان ينبغي أن يقال لغير أهله إلا أنه تضمن معنى الإسناد كما تقدم الإشارة إليه.

3 - باب من رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ

60 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ،

يُؤْتَمِنُ الْخَائِنَ»، وهذا إنما يكون عند غلبة الجهال وضعف أهل العلم والحق عن القيام به ونصرتة نعوذ بالله مما نحن فيه من ذلك هذا وفيه فوائد أخر منها تعليم السائل لقوله ﷺ: «أين السائل؟» ثم إخباره عن الذي سأله، ومنها أن من آداب المتعلم أن لا يسأل ما دام العالم مشغلاً بحديث أو غيره لأن من حق القوم الذين بدأ بحديثهم أن لا يقطعه عنهم حتى يتمه، ومنها أن من آداب المعلم الرفق بالمتعلم، وإن جفا في سؤاله أو جهل؛ لأنه ﷺ لم يوبخه على سؤاله قبل إكمال حديثه، ومنها مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح لقول السائل كيف إضاعتها، ومنها التنبيه على تقديم جواب الأسبق في السؤال فيؤخذ منه أنه يجب على القاضي والمفتي والمدرس تقديم الأسبق.

تنبيه:

ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً ففي الأمر فسحة وكأن المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر تلميحاً لما روى عن أبي أمية الجمحي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَلْتَمِسَ الْعِلْمَ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ» ويقال أيضاً: إن في هذا المتن إشارة إلى أن العلم سؤال وجواب، وقد قيل حسن السؤال نصف العلم.

3 - باب من رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ

أي: بكلام يدل على العلم فهو من باب إطلاق اسم المدلول على الدال وإلا فلا يتصور رفع الصوت بالعلم؛ لأنه صفة معنوية، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق سؤال السائل عن العالم والعالم قد يحتاج إلى رفع الصوت في الجواب لأجل غفلة السائل ونحوها، وفي هذا الباب رفع الصوت بالعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ(عَارِمٍ) وَقَدْ تَقَدَّمَ وَفِي بَعْضِ النُّسخ: عَارِمُ (ابن الفضل)، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة الواضحة الشكرية وقد تقدم أيضاً (عن أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون

عن يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا.....

الشيخ المعجمة جعفر بن إياس اليشكري المعروف بـ «ابن أبي وحشية الواسطي»، وقيل: البصري، قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى وَأَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عن يُونُسَ) بتثليث السين مع الهمز وتركه (ابْنُ مَاهَكَ) ابن بهزاد بضم الباء وكسرها وبالزاي فارسي مكّي؛ لأنه من الفرس نزل مكة، سمع ابن عمر وابن عمرو وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم وسمع أباه مَاهَكَ، قَالَ: يحيى ثقة، توفي سنة ثلاث عشرة ومائة روى له الجماعة، وماهك بفتح الهاء غير منصرف للعلمية والعجمة أما العلمية فظاهر وأما العجمة فإن مَاهَكَ بالفارسية تصغير ماه وهو القمر بالعربي وقاعدتهم أنهم إذا صغروا الاسم جعلوا في آخره الكاف، وفي رواية منصرف لملاحظة معنى الوصفية فيه فإن التصغير من معاني الصفات والوصفية لا تجامع العلمية فيبقى الاسم بعلّة واحدة فلا يمتنع من الصرف، وروي بكسر الهاء منصرفاً اسم فاعل من مهكْتُ الشيء مهكّاً إذا بالغت في سحقه.

وقال الدراقطني: إن مَاهَكَ اسم أمه فعلى هذا يتعين عدم صرفه للعلمية والتأنيث فافهم. لكن الأكثرين على خلافه واسم أمه مسيكة هذا وعن علي بن المديني أن يوسف بن مَاهَكَ ويوسف بن ماهان واحد.

(عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أي: ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ) وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في العلم وفي الطهارة أيضاً، وأخرجه مسلم في الطهارة، والنسائي في العلم، وأخرجه الطحاوي أيضاً.

(تَخَلَّفَ) أي: تأخر خلفنا وفي رواية تخلف (عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا) أي: سافرنا تلك السفرة فالضمير وقع مفعولاً مطلقاً، وهذه السفرة قد جاءت مبينةً في بعض طرق روايات مسلم رجعنا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا في الطريق تعجل قوم عند العصر يتوضؤون وهم عجال فانتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء فقال النَّبِيُّ ﷺ: «ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء».

فَأَذَرَكْنَا - وَقَدْ أَرَهَقْتْنَا الصَّلَاةُ - وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا،

(فَأَذَرَكْنَا) أي: لحق بنا النبي ﷺ (وَقَدْ أَرَهَقْتْنَا الصَّلَاةُ)⁽¹⁾ أي: غشيتنا الصلاة أي وقت صلاة العصر كما عند مسلم، وكذا في رواية المؤلف في كتاب العلم من طريق مسدد، حيث قال: وقد أَرَهَقْتْنَا الصلاة صلاة العصر، وفي الطهارة عن موسى بن إِسْمَاعِيل حيث قال: وقد أَرَهَقْتْنَا العصر، أو حملتنا الصلاة أداها أو أعجلتنا لضيق وقتها، وفي رواية وقد أَرَهَقْنَا بالتذكير، لأن تأنيث الصلاة غير حقيقي، وفي رواية وقد أَرَهَقْنَا بسكون القاف ونصب الصلاة أي: أخرناها عن وقتها، وقال صاحب المغني: استأخرنا عنها حتى يدنو⁽²⁾ وقت الأخرى من رَهَقَت الشيء رَهَقًا أي: دنوت منه، وإنما أخروا الصلاة عن وقتها الفاضل طمعًا أن يصلوها مع النبي ﷺ لفضل الصلاة معه.

(وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ) جملة اسمية وقعت حالًا من ضمير المتكلم الأول فتكون حالًا مترادفة أو من الثاني فتكون حالًا متداخلة فافهم.

(فَجَعَلْنَا) هو من أفعال المقاربة بمعنى كدنا (نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا)⁽³⁾ أي: نغسل غسلًا خفيفًا مبقعًا حتى يرى كأنه مسح، كما هو المراد في الآية، والدليل عليه ما في الرواية الأخرى رأى قومًا توضؤوا كأنهم تركوا في أرجلهم شيئًا فهذا يدل على أنهم كانوا يغسلون غسلًا قريبًا من المسح فلذلك، قَالَ لَهُمْ: اسبغوا الوضوء فلا وجه لما قاله الطحاوي أنهم كانوا يمسحون عليها مثل مسح الرأس، ثم إن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ منعهم عن ذلك وأمرهم بالغسل فهو دليل على انتساخ ما كانوا يفعلونه من المسح انتهى.

على أنه إنما يكون الوعيد على ترك الفرض فلو لم يكن الغسل في الأول فرضًا عندهم لما توجه الوعيد؛ لأن المسح لو كان هو المعمول فيما بينهم كان يأمرهم بتركه وانتقالهم إلى الغسل بدون الوعيد على ما قاله القاضي عياض، ثم إن الأرجل جمع رجل وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فتوزع الأرجل

(1) وكذا في رواية المؤلف في كتاب العلم من طريق مسدد حيث قال وقد أَرَهَقْتْنَا الصلاة صلاة العصر وفي الطهارة عن موسى بن إِسْمَاعِيل حيث قال وقد أَرَهَقْتْنَا العصر.

(2) وإنما أخروا الصلاة عن وقتها الفاضل طمعًا أن يصلوا مع النبي ﷺ لفضل الصلاة معه.

(3) كما هو المراد في الآية.

فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ»

على الرجال، ولا يقال فعلى هذا يلزم أن يكون لكل رجل واحد رجل واحدة؛ لأن المراد جنس الرجل فيتناول الواحد والاثنين والعقل يعين المقصور سيما فيما هو محسوس.

(فَنَادَى) (بِأَعْلَى صَوْتِهِ) وهو موضع الاستدلال على الترجمة أعني رفع الصوت بالعلم.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وإنما يجوز ذلك حيث تدعو الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك هذا أقول، ومجلس الموعظة والزجر مما يدعو إلى رفع الصوت وشده؛ لأنه أدخل في الزجر، وقد ثبت في حديث⁽¹⁾ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خُطِبَ وَذَكَرَ السَّاعَةَ اشْتَدَّ غَضَبُهُ وَعَلَا صَوْتُهُ الْحَدِيثَ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ النِّعْمَانِ حَتَّى لَوْ أَنَّ رَجُلًا بِالسُّوقِ لَسَمِعَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عِيْنَةَ⁽²⁾: مررت بأبي حنيفة مع أصحابه وقد ارتفعت أصواتهم بالعلم.

(وَيْلٌ) مرفوع على الابتداء والمخصص ما هو المخصص في قولنا سلام عليكم. وهي مقابل ويح يقال لمن وقع فيما لا يستحقه ترحمًا عليه. وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ويل واد في جهنم لو أرسلت فيه الجبال لماعت⁽³⁾ من حره، قوله: لماعت أي: لذابت.

وقيل: وهو صديد أهل النار.

وقيل: هو من المصادر التي لا أفعال لها، وهي كلمة عذاب وهلاك (لِلْأَعْقَابِ)⁽⁴⁾ خبر المبتدأ الذي هو ويل وهي جمع عقب بكسر القاف وهو المستأخر الذي يمسك شراك النعل.

وقال الأصمعي: العقب: ما أصاب الأرض من مؤخر الرجل إلى موضع الشراك.

(1) بهذا أقول.

(2) وذكر ابن عيينة مررت بأبي حنيفة مع أصحابه وقد ارتفعت أصواتهم بالعلم.

(3) قوله: لماعت أي: ذابت.

(4) والمراد بالأعقاب التي رآها النبي ﷺ لم يمسها الماء أو المراد الأعقاب التي صفتها بتره فتكون عهدية جنسية كما أشرنا إليه لا كل الأعقاب.

مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا⁽¹⁾.

(مِنَ النَّارِ) كلمة من للبيان، ويجوز أن يكون بمعنى في فافهم. قَالَ النَّوَوِيُّ: معناه، ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها نحو واسأل القرية.

وقيل: المراد أن العقب يخص بالعذاب إذا قَصُرَ في غسلها، والمراد من الأعقاب التي رآها النَّبِيُّ ﷺ لم يمسه الماء، أو المراد: الأعقاب التي صفتها هذه، فيكون عهدية جنسية، كما أشرنا إليه لا كل الأعقاب.

(مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) أي: قَالَ ذلك مرتين أو ثلاثًا، والشك من عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الحديث فوائد:

منها: وجوب غسل الرجلين في الوضوء؛ لأن المسح لو كان كافيًا لما أُوعد في ترك غسل العقب بالنار.

ومنها: وجوب تعميم أعضاء الوضوء بالمطهر وإن ترك البعض منها غير مجزئ.

ومنها: تعليم الجاهل وإرشاده، ومنها أن الجسد يعذب كما هو مذهب أهل السنة، ومنها جواز رفع الصوت في المناظرة بالعلم.

ومنها: أن العالم ينكر ما يرى من التضييع للفرائض ويغلظ القول في ذلك ويرفع صوته للإنكار.

ومنها: تكرار المسألة توكيدًا لها ومبالغة فيها.

تنبيه:

قَالَ ابن رشيد: وفي هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه، وكذلك فعل رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(1) طراهه 96، 163 - تحفة 8954.

أخرجه مسلم في الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما رقم (241).

4 - بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا⁽¹⁾

4 - بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا

(بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ⁽²⁾) الذي يحدث غيره لا الذي يشتغل بالحديث النبوي صلى الله عليه وسلم.

(حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا) هل بينها فرق أو الكل بمعنى واحد، وفي رواية سقط أنبأنا وفي أخرى أَخْبَرَنَا، ووجه المناسبة بين هذا الباب والباب السابق أن المذكور في الباب السابق رفع العالم صوته بالعلم ليتعلم الحاضرون ذلك ويعلمونه غيرهم بالرواية عنه فعند الرواية عنه لا بد من ذكر لفظة من الألفاظ المذكورة فيحتاج إلى معرفتها لغة واصطلاحًا، وهل فرق بينها أو لا ومن هذا ظهر وجه ذكره في كتاب العلم هذا وفيه تنبيه على أن المؤلف بنى كتابه على المسندات المروية عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

- (1) قال الحافظ: محصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف، فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الزُّهْرِيِّ ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجحه ابن الحاجب في «مختصره» ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة، ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ وتقييده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائي وابن حبان وغيرهم، ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل فيخضون التحديث بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهو مذهب الأوزاعي والشافعي وغيرهما وجمهور أهل الشرق، والإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم، وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب، فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته، نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لأنه صار حقيقة عرفية عندهم، انتهى مختصرًا.
- وقال الكرماني: قال الطحاوي: لم نجد بين الحديث والخبر فرقًا في كتاب الله وسنة رسوله، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: 4] وقال الثَّبِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «أخبرني تميم الداري» وقال النووي: ذهب جماعة إلى أنه يجوز أن يقال فيما قرئ على الشيخ: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا، وهو مذهب ابن عيينة ومالك والبخاري ومعظم الحجازيين والكوفيين، وذهب مسلم إلى الفرق بينهما أي: لما تقدم، فإن قلت: هل يعلم من هذا الكتاب مختار البخاري في ذلك؟ قلت: حيث نقل مذهب الاتحاد من غير رد عليه وغير ذكر مذهب المخالف أشعر بأن ميله إلى عدم الفرق، انتهى.
- (2) لا الذي يشتغل بالحديث النبوي صلى الله عليه وسلم.

وَقَالَ لَنَا الْحُمَيْدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ حَدَّثْنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ وَاحِدًا

(وَقَالَ⁽¹⁾ لَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم المهملة وفتح الميم أحد مشايخ البُخَارِيِّ وقد مر ذكره وفي رواية وقال الحميدي وقوله: قال الحميدي لا يدلّ جزماً على أنه سمعه منه، فيحتمل الوساطة، وهو أخط مرتبة من حدثنا ونحوه، سواء كان بزيادة لنا أو لا، لأنه يقال على سبيل المذاكرة بخلاف حدثنا ونحوه، فإنه يقال على سبيل النقل والتحميل، وقال جعفر بن أحمد النيسابوري: إنّ كل ما في البُخَارِيِّ من قال لي فلان فهو عرض ومناولة.

(كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ) وهو سفيان، (حَدَّثْنَا وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ وَاحِدًا) لا فرق بين هذه الألفاظ الأربعة فهو تنبيه من المؤلف على أنه اختار هذا القول حيث ذكره عن شيخه من غير ذكر ما يخالفه وهو مروى أيضاً عن مالك والحسن البصري، والزهري، ويحيى القطان، ومعظم الكوفيين والحجازيين، وقال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في السماع من لفظ الشيخ أن يقول السامع فيه حَدَّثْنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَأَخْبَرَنَا وسمعه يقول: وقال: لنا فلان وذكر لنا فلان وإليه مال الطحاوي، وصحّح هذا المذهب ابن الحاجب، ونقل هو وغيره عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة، وقال آخرون: بالمنع في القراءة على الشيخ إلا مقيداً مثل حَدَّثْنَا فلان قراءة عليه وأخبرنا قراءة عليه وهو مذهب عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن يحيى التميمي والمشهور عن النسائي وصححه الآمدي والغزالي، وهو مذهب المتكلمين، وقيل بالمنع في حَدَّثْنَا وبالجواز في أَخْبَرْنَا وهو مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق، ونقل عن أكثر المحدثين منهم ابن جريج والأوزاعي والنسائي، وابن وهب، وقيل: إن عبد الله بن وهب أول من أحدث هذا الفرق بمصر، ثم أحدث المتأخرون تفصيلاً آخر وهو أنه متى سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد، فقال حدثني أو سمعت، ومتى سمع مع غيره جمع فقال: حَدَّثْنَا ومن قرأ بنفسه على الشيخ، أفرد فقال أَخْبَرَنِي ومن سمع بقراءة غيره جمع فقال

(1) وقوله قال الحميدي لا يدلّ جزماً على أنه سمعه منه فيحتمل الوساطة وهو أخط مرتبة من حدثنا ونحوه سواء كان بزيادة لنا أو لا لأنه يقال على سبيل المذاكرة بخلاف حدثنا ونحوه فإنه يقال على سبيل النقل والتحميل. وقال جعفر بن أحمد النيسابوري: إنّ كل ما في البخاري من قال لي فلان فهو عرض ومناولة.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ وَقَالَ شَقِيقٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً وَقَالَ حُذَيْفَةُ

أَخْبَرَنَا، وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يخبره وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل اصطلاحاً منهم، وإنما خصصوا قراءة الشيخ بحدثنا لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة، وينبغي ملاحظة هذا الاصطلاح عند المتأخرين لئلا يختلط المسموع بالمجاز فيؤمن من التدليس والله أعلم.

ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أورد ثلاثة تعاليق يؤيد بها مذهبه من عدم الفرق بين الصيغ فقال: (وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) عبد الله رضي الله عنه، (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ) في نفس الأمر (الْمَصْدُوقُ) بالنسبة إلى الله تَعَالَى أولى الناس أو بالنسبة إلى ما قاله غيره أي: جبريل له وهذا طرف من حديث وصله المؤلف في القدر.

(وَقَالَ شَقِيقٌ) أبو وائل وقد سبق ذكره في باب «خوف المؤمن أن يحبط عمله» (عن عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه إذا أطلق كان هو المراد. (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) وفي رواية: من النَّبِيِّ ﷺ (كَلِمَةً)، وقد وصله المؤلف في الجناز.

(وَقَالَ حُذَيْفَةُ) ابن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واسم اليمان حسيل بكسر الحاء وسكون السين المهملتين ويقال حسيل بالتصغير واليمان لقبه وهو عبيسي حليف بني عبد الأسهل من الأنصار أسلم هو وأبوه وشهدا أحداً، وقتل أبوه يومئذ قتله المسلمون خطأ فوهب لهم دمه، وأسلمت أم حذيفة، وهاجرت وأرادا أن يشهدا بدرًا فاستحلفهما المشركون أن لا يشهدا مع النَّبِيِّ ﷺ فحلفا لهم ثم سألا النَّبِيَّ ﷺ فقال النَّبِيُّ ﷺ: «نفي لهم بعهدهم ونستعين بالله عليهم» وكان صاحب سر النَّبِيِّ ﷺ في المنافقين يعلمهم وحده وسأله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل في عماله أحد منهم، قَالَ: نعم واحد، قَالَ: من هو، قَالَ: لا أذكره فعزله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكأنما دل عليه، وكان عمر رضي الله عنه إذا مات ميت فإن حضر الصلاة عليه حذيفة صلى عليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإلا فلا، وحديثه ليلة الأحزاب مشهور فيه معجزات وكان فتح همدان والري والدينور على يده وولاه عمر

حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ وَقَالَ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَرْوِيهِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المَدَائِنُ وكان كثير السؤال لرسول الله ﷺ عن الفتن والشر ليتجنبهما ومناقبه كثيرة، رُوي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عشرون حديثًا كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لكن قَالَ الشيخ قطب الدين: أخرجنا له اثني عشر حديثًا اتفقا عليها وانفرد الْبُخَارِيُّ بثمانية ومسلم بسبعة عشر فهذا يدل على سقوط عدد في شرح الْكِرْمَانِيِّ إما منه، وإما من النساخ هذا توفي بالمَدَائِن سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأربعين ليلة.

(حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ) وقد وصلهما المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في الرقاق، وهذه التعاليق الثلاثة تدل على أن الصحابي تارة يقول: حَدَّثَنَا، وتارة يقول سمعت فتدل على عدم الفرق بينهما، ثم عطف على هذه ثلاثة أخرى تنبيهًا على حكم العنعنة وأن حكمها الوصل عند ثبوت اللَّقْيِ، وفيه تنبيه على أن رواية النَّبِيِّ ﷺ إنما هي عن ربه عز وجل سواء صرح بذلك الصحابي أم لا فإن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا روى عنه حديثه المذكور في موضع آخر ولم يذكر فيه عن ربه، فقال ⁽¹⁾: (وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ) بالمهملة وأبو العالية اثنان أحدهما رفيع بضم الراء وفتح الفاء ابن مهران الرياحي أعتقته امرأة من بني رياح بالياء الأخيرة حي من بني تميم. أدرك الجاهلية وأسلم بعد موت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بسنتين مات سنة تسعين والآخر هو البراء بتشديد الراء زياد بن فيروز البصري القرشي مولا هم سمع ابن عباس، وابن عمرو، وابن الزبير وغيرهم، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ثقة توفي سنة تسعين أيضًا روى له البخاري مسلم، وإنما قيل له البراء؛ لأنه كان يبري النبل، ومثله أبو معشر البراء، واسمه يوسف، وكان يبري النبل أيضًا، وقيل يبري العود، ومن عداهما البراء بالتخفيف وكله ممدود وأبو العالية المذكور ههنا هو الرياحي فإن الحديث المذكور معروف برواية الرياحي دون البراء، وقد وصله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في التوحيد بروايته دون البراء، فافهم.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ وَقَالَ أَنَسٌ) ابن مالك رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (فِيمَا يَرْوِيهِ) وفي رواية فيما

(1) قوله: «فقال» عطف على «قوله» ثم عطف.

عن رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ.

61 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ،»

يرويه (عن رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ) وفي رواية تبارك وتعالى بدل قوله عَزَّ وَجَلَّ.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ) بكاف الخطاب مع ميم الجمع، وهذه التعاليق الثلاثة وصلها المؤلف في كتاب التوحيد لا يقال ذكر العنينة لا تعلق له بالترجمة وكذا لفظ الرواية حيث قَالَ يرويه عن ربه؛ لأن لفظ الرواية شامل لجميع الأقسام المذكورة من التحديث والإنباء والإخبار والسماع وكذا لفظ العنينة لاحتماله كلا منها.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) ابْنُ سَعِيدٍ أَي: ابن سعيد كما في رواية ابن عساكر، وقد مر في باب «إفشاء السلام».

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) المذكور في باب: علامة المنافق، (عن عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ) وقد مر في باب: «أُمُورُ الْإِيمَانِ».

(عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ أَي: من جنس الشجر (شَجَرَةً) بالنصب على أنه اسم إنَّ والشجرة والشجر ما كان على ساق من نبات الأرض ومن العرب من يقول شجر وشجرة بكسر الشين وفتح الجيم وهي لغة لبني سليم وأرض شجاء كثيرة الأشجار ولا يقال واد أشجر.

(لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا) بفتح الراء وأما الورق بكسر الراء فهو الدراهم المضروبة وهذه الجملة في محل النصب على أنها صفة لشجرة (وَإِنَّهَا) بكسر الهمزة عطفًا على إن الأولى (مِثْلُ) بكسر الميم وسكون المثلثة، وفي رواية بفتحها كشبه وشبه لفظًا ومعنى (الْمُسْلِمِ) قَالَ الزمخشري: المثل بفتحيتين في أصل كلامهم بمعنى المثل بكسر الميم وسكون المثلثة يقال: مثل ومثل ومثيل شَبَّهَ وَشَبَّهَ ثُمَّ قِيلَ لِلْقَوْلِ السَّائِرِ الْمِثْلُ مُضْرِبُهُ بِمُورَدِهِ مِثْلٌ وَلَمْ يُضْرِبُوا مِثْلًا وَلَا رَأَوْهُ أَهْلًا لِلتَّيْسِيرِ وَلَا جَدِيرًا بِالتَّدَاوُلِ وَالْقَبُولِ إِلَّا قَوْلًا فِيهِ غَرَابَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، ثُمَّ إِنْ لُضِرِبَ

فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ»

المثل شأنًا في إبراز خبايا الأمور ورفع الأستار عن الحقائق فإن الأمثال تُري المتخيل في صورة المحقق والمتوهم في صورة المتيقن والغائب كأنه مشاهد هذا فاعلم أن المثل له مفهوم لغوي وهو النظر ومفهوم عرفي وهو القول السائر ومعنى مجازي وهو الحال العجيبة واستعير المثل هنا كاستعارة الأسد للشجاع، للحال العجيبة والصفة الغريبة كأنه قيل حال المسلم وشأنه العجيب كحال النخلة فالمسلم هو المشبه والنخلة هي المشبه بها لكن قلب التشبيه إيهامًا بأن المسلم أتم منها، وأما وجه التشبيه فقد اختلفوا فيه فقيل هو كثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها ووجوده على الدوام فإنه من حين يطلع ثمرها لا يزال يؤكل منه حتى تبيس وبعد أن تبيس يتخذ منها منافع كثيرة من خشبها وأوراقها وأغصانها فتستعمل جذوعًا وحطبًا وعصيًا ومخاصر وحصرًا وحبالًا وأواني وغير ذلك مما ينتفع به من أجزائها ثم آخرها نواها ينتفع به علفًا للابل وغيرها ثم جمال نباتها وحسن ثمرها وهي كلها منافع وخير وجمال، وكذلك المؤمن خير كله من كثرة طاعاته ومكارم أخلاقه ومواظبته على صلاته وصيامه وذكره والصدقة وسائر الطاعات وهو الصحيح في وجه التشبيه، وأما ما قيل في وجهه من أن النخلة إذا قطعت رأسها ماتت بخلاف باقي الشجر، ومن أنها لا تحمل حتى تلحق، ومن أنها تموت إذا غرقت أو فسد ما هو كالقلب لها، ومن أن لطلعها رائحة المني، ومن أنها تعشق كالإنسان ومن أنها تشرب من أعلاها فكلها أوجه ضعيفة من حيث إن التشبيه إنما وقع بالمسلم وهذه المعاني مشتركة بين آدميين لا تختص بالمسلم، وأضعف منها كلها ما قيل إن ذلك لكونها خلقت من فضل طينة آدم عليه السلام فهي كالعمة للأناسي فإنه وإن روي فيه حديث مرفوع لكنه لم يثبت، ثم إن وجه التشبيه بينهما من عدم سقوط الورق خصوصًا ما رواه الحارث بن أبي أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَفْظُهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «إِنْ مِثْلَ الْمُؤْمِنِ كَمِثْلِ شَجَرَةٍ لَا تَسْقُطُ لَهَا أُنْمَلَةٌ أَتَدْرُونَ مَا هِيَ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ لَا تَسْقُطُ لَهَا أُنْمَلَةٌ وَلَا تَسْقُطُ لِمُؤْمِنٍ دَعْوَةٌ».

(فَحَدَّثُونِي) بكسر الدال فعل أمر، أي: إن عرفتموها فأخبروني (مَا هِيَ) أي: أي شجرة تلك الشجرة والجملة سدّت مسد مفعولي التحديث.

فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ، ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ»⁽¹⁾.

(فَوَقَعَ النَّاسُ) أي: ذهب أفكارهم (في شَجَرٍ) أي: إلى أشجار (البَوَادِي) وفي بعض الروايات يحذف الياء وهي لغة؛ وهي جمع بادية من البدو وهو الظهور والمعنى فجعل كل منهم يفسرها بنوع من أنواع شجر البوادي.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ) إني ظننت أنها النخلة ومنشأ ظنه الجمار الذي أتى به صلى الله تعالى عليه وسلم على ما سيأتي هذا ففيه إشارة إلى أن الملغز له ينبغي أن يتفطن بقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال وأن الملغز ينبغي له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل اللغز باباً يدخل منه بل كلما قربه كان أوقع في نفس سامعه.

(فَاسْتَحْيَيْتُ) أن أتكلم هيبة منه وتوقيراً لمن عنده من الصحابة الكبار، وفي رواية مجاهد كما يأتي في باب الفهم فأردت أن أقول: هي النخلة، فإذا أنا أصغر القوم وفي رواية عنه فإذا أنا عاشر عشرة أنا أحدثهم، وفي رواية نافع ورأيت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لا يتكلمان فكرهتا أن أتكلم، وفي رواية مالك عن عبد الله ابن دينار عند المؤلف في باب الحياء في العلم قَالَ عبد الله فحدثت أبي بما وقع في نفسي، فقال: لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا، زاد ابن حبان في صحيحه أحسبه قَالَ: حمر النعم، وفي رواية قَالَ لو قلتها كان أحب إلي من كنز وكنزين.

(ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثْنَا) بصيغة الأمر لكن المراد منه الطلب والسؤال، فإن الأمر إذا كان خطاباً لمن دونه يكون حقيقة في بابه، وإذا كان خطاباً لمن يساوي الأمر كان التماساً، وإذا كان لمن هو أعلى منه يكون طلباً وسؤالاً.

(مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ) ﷺ: (هِيَ النَّخْلَةُ) وفي الحديث فوائد:

منها: جواز امتحان العالم أذهان الطلبة لما يخفى مع بيانه لهم إن لم يفهموه، وأما ما رواه أبو داود من حديث معاوية عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه نهى عن الأغلوطات، قَالَ الأوزاعي: أحد رواته هي صعاب المسائل فإن ذلك محمول على ما لا نفع

(1) أطرافه 62، 72، 131، 2209، 4698، 5444، 5448، 6122، 6144 - تحفة 7126 - 1/24. أخرجه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم باب مثل المؤمن مثل النخلة رقم (2811).

فيه أو ما خرج على سبيل تعنت المسؤول أو تعجيزه أو تخجيله أو غير ذلك .
ومنها : التحريض على الفهم في العلم وقد بوب عليه المؤلف باب الفهم في العلم .

ومنها : استحباب الحياء ما لم يؤدي إلى تفويت مصلحة ولهذا تمنى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكون ابنه لم يسكت وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب .

ومنها : جواز ضرب الأمثال والأشباه لزيادة الأفهام وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ولتجديد الفكر في النظر في حكم الحادثة .

ومنها : التلويح إلى أن التشبيه لا عموم له ولا يلزم أن يكون المشبه نظير المشبه به من جميع الوجوه فإن المؤمن لا يماثل شيء من الجمادات ولا يعادله .

ومنها : توقير الكبير وتقدير الصغير إياه في القول وعدم مبادرته بما فهمه وإن ظن أنه الصواب على ما قيل .

ومنها : أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه ؛ لأن العلم منح إلهية ومواهب رحمانية وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء .

ومنها : ما استدل عليه مالك من أن الخواطر التي تقع في القلب من محبته الثناء على أعمال الخير لا تقدح فيها إذا كان أصلها لله وذلك مستفاد من تمني عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقد سبق آنفاً ووجه تمني عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما صُيِّغ الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ومحبة ظهور فضيلة الولد في الفهم من صغره مع رجاء أن يزداد من النَّبِيِّ ﷺ حظوة ولعله كان يرجو أن يدعوه له إذا كان بالزيادة في الفهم ، وفيه إشارة إلى حقارة الدنيا في عين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قابل فهم ابنه لمسألة واحدة بحمر النعم مع عظم مقدارها وغلاء ثمنها .

ومنها : جواز تجمير النخل أي : قطع جمارها وليس ذلك من باب إضاعة المال ولذا بوب عليه المؤلف في الأطعمة ، ومنها جواز بيع الجمار⁽¹⁾ وقد بوب

(1) وجه الفهم هو الإشارة إلى جواب ما اعترض به ابن بطال على تبويه من أن بيع الجمار مما أجمع على جوازه فلا حاجة إلى التبويب عليه وحاصل الجواب أنه كما ورد النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فكأن متخيلاً يتخيل أن هذا من ذاك فبُوب عليه دفعاً لهذا التوهم .

عليه أيضاً في البيوع عقيب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فافهم، ومنها الدلالة على فضيلة النخلة. قَالَ الْمَفْسُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: 24] هي النخلة ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ فِي الْأَرْضِ ضَارِبٌ بِعُرْوَقِهَا فِيهَا ﴿وَفَرْعُهَا﴾ رَأْسُهَا وَأَعْلَاهَا ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا﴾ [إبراهيم: 24، 25] تُعْطِي ثَمَرَهَا كُلَّ حِينٍ أَي: وَقْتُ أَقْتِهِ اللَّهُ تَعَالَى لِأَثْمَارِهَا بِإِذْنِ رَبِّهَا بِإِرَادَةِ خَالِقِهَا وَتَكْوِينِهَا. شَبَّهَ الْإِيمَانَ بِالنَّخْلَةِ لثَبَاتِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ كَثَبَاتِ النَّخْلَةِ فِي مَنبَتِهَا وَشَبَّهَ ارْتِفَاعَ عَمَلِهِ إِلَى السَّمَاءِ بِارْتِفَاعِ فُرُوعِ النَّخْلَةِ وَأَغْصَانِهَا، وَمَا يَكْتَسِبُهُ الْمُؤْمِنُ مِنْ بَرَكَةِ الْإِيمَانِ وَثَوَابِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَزَمَانٍ بِمَا يَنَالُ مِنْ ثَمَرَةِ النَّخْلَةِ فِي أَوْقَاتِ السَّنَةِ كُلِّهَا مِنَ الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَوْقِعُ التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ أَنْ أَصْلَ دِينِ الْمُسْلِمِ ثَابِتٌ، وَأَنْ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنَ الْعُلُومِ وَالْخَيْرِ قُوتٌ لِلْأَرْوَاحِ مُسْتَطَابٌ، وَأَنْهُ لَا يَزَالُ مُسْتَوْرًا بِدِينِهِ، وَأَنْهُ يَنْتَفِعُ بِكُلِّ مَا صَدَرَ عَنْهُ حَيًّا وَمَيِّتًا أَنْتَهَى وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِيمَا رَوَاهُ الْبَزَارُ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا هِيَ؟» قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَمَنْعَنِي أَنْ أَتَكَلَّمَ لِمَكَانِ سَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

وَرَوَى ابْنُ حَبَانَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَخْبِرُنِي عَنْ شَجَرَةٍ مِثْلِهَا مِثْلُ الْمُؤْمِنِ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَرَوَى الْبَزَارُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِ مِثْلُ النَّخْلَةِ مَا أَتَاكَ مِنْهَا نَفْعٌ» هَكَذَا أَوْرَدَهُ مُخْتَصَرًا وَإِسْنَادَهُ صَحِيحٌ هَذَا، وَقَالَ الْبَزَارُ: لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا السِّيَاقِ إِلَّا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَحْدَهُ، وَلَمَّا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَدِيثٍ مُخْتَصَرٍ أَوْرَدَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ لَفْظُهُ مِثْلُ الْمُؤْمِنِ مِثْلُ النَّخْلَةِ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حَبَانَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ قَالَ: هِيَ النَّخْلَةُ تَفْرُدُ بِرَفْعِهِ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ثُمَّ

5 - باب طَرَحَ الإِمَامُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيُخْتَبَرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ

62 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ،

مناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة قوله فحدثوني ما هي وقولهم حَدَّثْنَا ما هي يا رَسُولَ اللَّهِ، فإن قلت الترجمة بثلاثة ألفاظ التحديث والإخبار والإنباء وليس في هذا الحديث إلا لفظ التحديث، فالجواب: أن ألفاظ الحديث مختلفة ففي رواية عبد الله بن دينار المذكورة ههنا لفظ حدثوني، وفي رواية نافع عنه في التفسير عند المؤلف أيضًا أخبروني، وفي رواية الإسماعيلي عن نافع عنه أنبئوني فاشتمل الحديث المذكور باختلاف رواياته على الألفاظ الثلاثة المذكورة في الترجمة، والله أعلم.

5 - باب طَرَحَ الإِمَامُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيُخْتَبَرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ

(باب طَرَحَ) أي: إلقاء (الإِمَامُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيُخْتَبَرَ) أي: ليمتحن. (مَا) أي: الذي (عِنْدَهُمْ مِنْ) بيانية.

(الْعِلْمِ) ووجه المناسبة بين البابين نير؛ فإن الحديث فيهما واحد عن صحابي واحد غير أن الاختلاف في الترجمة فلذلك أعاد الحديث وأما التفاوت في متن الحديث فيسير كوجود الفاء في «فحدثوني» في الباب الأول وعدم وجودها في هذا الباب على أن في بعض النسخ كلاهما بالفاء، وإنما غير رجال الإسناد تنبيهًا على أن الحديث وصل إليه بإسنادين، وعلى تعدد مشايخه⁽¹⁾ واتساع روايته، حتى أنه ربما أخرج حديثًا واحدًا من شيوخ كثيرة كما ستقف عليه، وإنما اختار الإسناد الأول في الباب الأول، والثاني في الثاني؛ لأن المقامين مختلفان فرواية قتيبة إنما كانت في مقام بيان التحديث، ورواية خالد في مقام بيان طرح المسألة فراعى المقامين فله دره.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، وقيل بل المهملة ونقطه على الخاء سبق قلم هو أبو الهيثم القطواني بفتح القاف والطاء البجلي مولاهم، وقطوان بالتحريك موضع بالكوفة، روى عن مَالِكٍ وسليمان بن

(1) وعلى تعدد مشايخه واتساع روايته حتى إنه ربما أخرج حديثًا واحدًا من شيوخ كثيرة كما ستقف عليه.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ» قَالَ: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ،

بلال وغيرهما، وروى عنه إسحاق بن راهويه وابن أبي شعبة ومحمد بن بNDAR والبخاري بالذات وبالواسطة، وروى البقية غير أبي داود عن رجل عنه.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو حَاتِمٍ: لَهُ مَنَاكِيرُ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مَا بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: هُوَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ فِي مُحَدَّثِي الْكُوفَةِ وَهُوَ عِنْدِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَا بَأْسَ بِهِ مَاتَ فِي الْحَرَمِ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) ابْنُ بَلَالٍ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَيُقَالُ أَبُو أَيُّوبَ التِّيمِيُّ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَقِيهَ الْمَشْهُورَ وَكَانَ بَرَبْرِيًّا جَمِيلَ الْهَيْئَةِ عَاقِلًا مَفْتِيًّا وَلِي خِرَاجَ الْمَدِينَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً فِي خِلَافَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ ثِقَةٌ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ثِقَةٌ صَالِحٌ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً) زَادَ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ قَالَ: أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ صَحَبَتْ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى بِجِمَارَةٍ فَقَالَ: إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً (لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ) هَذَا مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ.

(حَدَّثُونِي) بَلَاءٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَمَّا الْفَاءُ فَبِتَقْدِيرِ الشَّرْطِ كَمَا سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ (مَا هِيَ؟ قَالَ) أَيُّ: ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ سَاقِطٌ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى: (فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي) أَيُّ: ذَهَبَتْ أَفْكَارُهُمْ إِلَيْهَا دُونَ النَّخْلَةِ.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أَيُّ: ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فَوَقَعَ) بِالْفَاءِ وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى بِالْوَاوِ (فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ) وَفِي صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهَا النَّخْلَةُ مِنْ أَجْلِ الْجِمَارِ الَّذِي أَتَى بِهِ

فَاسْتَحْيَيْتُ وَفِي رَوَايَةٍ: «فَاسْتَحْيَيْتُ» أَيُّ: أَنْ أَتَكَلَّمَ عَلَى مَا مَرَّ.

ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هِيَ النَّحْلَةُ»⁽¹⁾.

6 - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114].

(ثُمَّ قَالُوا) أي: الصحابة من أبي بكر وعمر وأبي هريرة، وأنس على ما شهدت به الروايات وغيرهم.

(حَدَّثَنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هِيَ النَّحْلَةُ») وعند المؤلف في التفسير من طريق نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ كَالرَّجُلِ الْمُسْلِمِ لَا يَتَحَاتَّ وَرَقُهَا وَلَا وَلَا وَلَا كَذَا» ذَكَرَ النَّفِيُّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى طَرِيقِ الْاِكْتِفَاءِ فَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ وَلَا يَنْقَطِعُ ثَمَرُهَا وَلَا يَعْدَمُ فِيهَا وَلَا يَبْطُلُ نَفْعُهَا.

6 - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ

(بَاب) متعلق بالقراءة والعرض على سبيل التنازع وقيل القراءة ثم المفهوم من كلام الْكِرْمَانِيِّ أَنَّ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ مَسَاوَاةٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَرْضِ عَلَى مَا قَالَهُ هُوَ عَرْضُ الْقِرَاءَةِ بِقَرِينَةٍ مَا يَذْكَرُ بَعْدَ التَّرْجُمَةِ فَعَطْفُهُ عَلَى الْقِرَاءَةِ مِنْ قِبَلِ الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْعَسْقَلَانِيِّ أَنَّ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قَرَأَ كَانَ أَعْمَ مِنَ الْعَرْضِ وَمِنْ غَيْرِهِ وَلَا يَقَعُ الْعَرْضُ إِلَّا بِالْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرْضَ عِبَارَةٌ عَمَّا يَعَارِضُ بِهِ الطَّالِبَ أَصْلَ شَيْخِهِ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ فَهُوَ أَخْصَصَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَتَعَقُّبُهُ مَحْمُودُ الْعَيْنِيِّ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ ثُمَّ قَالَ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْعَرْضَ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ مَسَاوِلُ الْقِرَاءَةِ وَبِالْمَعْنَى الْأَعْمِ أَعْمُ مِنْهَا مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرْضَ لَهُ مَعْنِيَانِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِقِرَاءَةٍ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ يَسْمَى عَرْضَ قِرَاءَةٍ، وَالثَّانِي عَرْضَ مَنَاوَلَةٍ وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ الطَّالِبُ إِلَى الشَّيْخِ بَكْتَابٍ فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ فَيَتَأَمَّلُهُ الشَّيْخُ وَهُوَ عَارِفٌ مُتَقِظٌ ثُمَّ يَعِيدُهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ لَهُ وَقَفْتَ عَلَى مَا فِيهِ وَهُوَ حَدِيثِي عَنْ فُلَانٍ فَأَجَزْتَ لَكَ رَوَايَتُهُ عَنِّي وَنَحْوُهُ، وَأَقُولُ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ وَالْعَرْضَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ بَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى وَجْهَهُ لَكِنْ لَا ظَنُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا هَهُنَا

(1) أطرافه 61، 72، 131، 2209، 4698، 5444، 5448، 6122، 6144 - تحفة 7179.

7 - الْقِرَاءَةُ وَالْعَرَضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ⁽¹⁾

وَرَأَى الْحَسَنُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ: «الْقِرَاءَةُ جَائِزَةٌ»

معنيان متساويان فإن العرض إذا أطلق يراد به عرض القراءة، وأما العرض بالمعنى الثاني فإنما يطلق بالتقييد لا الإطلاق، ثم عرض القراءة أعم من أن يقرأ عليه الطالب بنفسه من حفظه أو كتاب أو يسمعه عليه بقراءة غيره من كتاب أو حفظ، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول هو قراءة الشيخ، والمذكور في هذا الباب هو القراءة على الشيخ والسماع ولما كان قراءة الشيخ أقوى من القراءة على الشيخ، والأقوى يستحق التقديم قدم الباب الأول على هذا الباب، وأما وجه تقديم باب طرح المسألة على هذا الباب فقد عرف من بيان وجه المناسبة بينه وبين الباب الأول فتأمل.

والمقصود من وضع هذا الباب هو الرد على طائفة لا يعتدون إلا بما سمعوه من ألفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم ولذا أورد فيه قول الحسن لا بأس بالقراءة على العالم وأسند إليه بعد أن علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولاً أنهما سوياً بين السماع من العالم والقراءة عليه.

7 - الْقِرَاءَةُ وَالْعَرَضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ

(وَرَأَى الْحَسَنُ) أي: البصري (وَالثَّوْرِيُّ) سفيان (وَمَالِكٌ) أي: ابن أنس إمام دار الهجرة (الْقِرَاءَةُ) بالنصب على أنها مفعول رأى الأول.
(جَائِزَةٌ) بالنصب أيضاً على أنها مفعول ثانٍ له أي: رأوا القراءة على

(1) قال الحافظ: غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة، وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا أحضر الأصل لشيخه فنظر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه؛ والحق أن هذا يسمى عرض المناولة بالتقييد لا الإطلاق، وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعه من ألفاظ الشيخ دون ما يقرأ عليه، ولذا بوب البخاري على جوازه، انتهى.

وبذلك جزم العيني إذ قال: مقصود البخاري بهذه الترجمة الرد على طائفة لا يعتدون إلا بما سمع من ألفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم، انتهى.
قال الحافظ: وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا يجزىء وإنما كان يقوله =

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي «الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ» بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثُعْلَبَةَ:

المحدث جائزة في صحة النقل عنه خلافاً لأبي عاصم النبيل وعبد الرحمن بن سلام الجمحي ووكيع، والمعتمد هو الأول، بل مال القاضي عياض بعدم الخلاف في صحة الرواية بها، وقد كان الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ينكر أشد الإنكار على المخالف ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن والقرآن أعظم.

وقال بعض أصحابه: صحبته سبع عشرة سنة فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرؤون عليه، وفي رواية قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَي: المؤلف: سمعت أبا عاصم يذكر عن سفيان الثوري، ومالك الإمام أنهما كانا يريان القراءة والسماع جائزاً، وفي رواية جائزة لأن السماع لا نزاع فيه، وفي رواية حَدَّثَنَا عبيد الله بن موسى عن سفيان قَالَ إِذَا قرأ على المحدث فلا بأس أن يقول حدثني بالإنفراد وسمعت.

(وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ) هو الحميدي شيخ المؤلف أو أبو سعيد الحداد كما في المعرفة للبيهقي من طريق ابن خزيمة قَالَ: سمعت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ يقول: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْحَدَّادُ عِنْدِي خَبَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ قِصَّةُ ضِمَامِ بْنِ ثُعْلَبَةَ قَالَ: اللَّهُ أَمْرُكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نعم.

(فِي «الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ») أَي: في صحة النقل عنه (بِحَدِيثِ ضِمَامِ) بكسر الضاد المعجمة (ابْنِ ثُعْلَبَةَ) بالمثلثة وسيأتي تفصيله.

بعض المتشددین من أهل العراق، وروی الخطیب عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: لَا تَدْعُونَ تَطْعَمَكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، الْعَرْضُ مِثْلُ السَّمَاعِ، انْتَهَى.

وقال الكرمانی: الْعَرْضُ عَلَى قَسْمَيْنِ: عَرْضُ قِرَاءَةٍ وَعَرْضُ مَنَاوَلَةٍ، وَفَسَّرَ الثَّانِي بِمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ مِنْ قَوْلِهِ: وَتَوَسَّعَ بَعْضُهُمْ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمُرَادُ هَهُنَا عَرْضُ الْقِرَاءَةِ بِقَرِينَةٍ مَا يَذْكَرُ بَعْدَ التَّرْجُمَةِ؛ فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ عَطْفُ الْعَرْضِ عَلَى الْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ نَفْسُهَا؟ قُلْتُ: مِثْلُهُ يَسْمَى بِالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ، انْتَهَى.

وقال القسطلاني: القراءة على المحدث أن يقرأ عليه الطالب من حفظه أو كتاب أو يسمعه عليه بقراءة غيره، والمحدث حافظ للمقروء أو غير حافظ، لكن مع تتبع أصله بنفسه أو ثقة ضابط غيره، واحتراز به عن عرض المناولة وهو العاري عن القراءة، وهو أن يعرض الطالب مروى شيخه العارف اليقظ عليه، فيتأمله الشيخ ثم يعيده عليه ويأذن له في روايته عنه، انتهى.

قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: «فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ» وَاحْتَجَّ مَالِكٌ: «بِالصَّكِّ يُقْرَأُ.....»

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ كَانَ فِي رَوَايَةِ (لِلنَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُ) بِهِمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ مَرْفُوعٌ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (أَمَرَكَ أَنْ) أَي: بِأَنْ (تُصَلِّيَ) بِالْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَفِي رَوَايَةِ بَنُونَ الْجَمْعِ (الصَّلَوَاتِ) أَي: الْخَمْسُ الْمَفْرُوضَةُ، فِي رَوَايَةِ الصَّلَاةِ بِالْإِفْرَادِ عَلَى أَرَادَ بِالْجِنْسِ.

(قَالَ) ﷺ: «(نَعَمْ)» اللَّهُ أَمَرَ بِأَنْ نُصَلِّيَ (قَالَ) ذَلِكَ الْبَعْضُ الْمَحْتَجُّ الْمَذْكُورُ.

(فَهَذِهِ) أَي: هَذِهِ الرِّوَايَةُ (قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) وَفِي رَوَايَةِ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِدُونِ كَلِمَةِ «عَلَى» فَإِنْ صَحَّتْ يَكُونُ الْإِضَافَةُ لِلْمَفْعُولِ بِتَقْدِيرِ عَلَى، وَفِي رَوَايَةِ عَلَى الْعَالَمِ بَدَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ) الْخَبَرُ (فَأَجَازُوهُ) أَي: قَبِلُوهُ مِنْ ضِمَامٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِجَازَةُ الْمَصْطَلَحَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْمِ وَجُوزَ الْكِرْمَانِيِّ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بَعِيدٌ لَفْظًا وَمَعْنَى وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ لِتَعْيِينِ مَقَامِ الْاسْتِدْلَالِ لَا يَقَالُ إِجَازَةُ قَوْمِهِ لَا حُجَّةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ كُفَرَاءُ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِجَازَةَ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ أَوْ كَانَ فِيهِ مُسْلِمُونَ يَوْمَئِذٍ، وَلَيْسَ فِي الْمَتْنِ الَّذِي سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ ضِمَامٍ أَنَّهُ أَخْبَرَ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ لَكِنْ رُويَ ذَلِكَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ نُوَيْفٍ عَنْ كَرِيبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ ضِمَامَ بْنَ ثَعْلَبَةَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ وَفِي آخِرِهِ أَنَّ ضِمَامًا قَالَ لِقَوْمِهِ عِنْدَمَا رَجَعَ إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ رَسُولًا وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا وَقَدْ جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِهِ بِمَا أَمَرَكُمْ بِهِ وَنَهَاكُمْ عَنْهُ قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا أَمْسَى مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَفِي حَاضِرِهِ ⁽¹⁾ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَّا مُسْلِمًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا سَمِعْنَا بِوَأْفَدٍ قَطُّ أَفْضَلَ مِنْ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ.

(وَاحْتَجَّ مَالِكٌ: بِالصَّكِّ) الصَّكُّ الْكِتَابُ وَهُوَ فَارْسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَالْجَمْعُ صَكَكَ وَصَكَّكَ، كَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ، وَلَيْلَةُ الصَّكِّ لَيْلَةُ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ يَكْتُبُ فِيهَا صَكُّوكَ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَكْتُوبُ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ إِقْرَارَ الْمَقْرُوءِ (يُقْرَأُ) بِصِيغَةِ

(1) وَفِي رَوَايَةٍ: وَفِي حَاضِرِهِ أَي: فِي حَاضِرِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

عَلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُونَ أَشْهَدَنَا فُلَانٌ وَيُقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرِئِ، فَيَقُولُ الْقَارِئُ: أَقْرَأَنِي فُلَانٌ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ».

المجهول (عَلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُونَ أَشْهَدَنَا فُلَانٌ وَيُقْرَأُ) بالواو الحالية وعلى صيغة المجهول أيضًا.

(ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ) وفي رواية وإنما ذلك قراءة عليهم يعني فتسوغ الشهادة لهم عليه بقوله: «نعم» بعد قراءة المکتوب مع عدم تلفظه بما هو مکتوب، قَالَ ابن بطلال: وهذه حجة قاطعة لأن الإشهاد أقوى حالات الإخبار.

(وَيُقْرَأُ) بصيغة المجهول أيضًا (عَلَى الْمُقْرِئِ) أي: المعلم للقرآن (فَيَقُولُ الْقَارِئُ) أي: عليه: (أَقْرَأَنِي فُلَانٌ) روى الخطيب البغدادي في كفايته من طريق ابن وهب قَالَ سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل حدثني؟ قَالَ: نعم كذلك القرآن أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول أقرأني فلان فكذلك إذا قرأ على العالم صح أن يروي عنه وقد مر آنفاً ما يتعلق به.

تنبيه:

كما يجوز أن يقول القارئ أقرأني فلان كذلك يجوز أن يقول من يسمع قراءة غيره على شيخ أقرأني فلان نبه عليه الْكِرْمَانِيُّ، ولما أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر إسناده فيما ذكره عن الحسن أولاً معلقاً قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام على الأصح البيكندي وقد مر في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ».

قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ) ابن عمران المزني (الوَاسِطِيُّ) قاضيه المزني أخرج له المؤلف هذا الأثر خاصة هنا وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأحمد ليس به بأس توفي سنة تسع وثمانين ومائة يروي (عن عَوْفٍ) بفتح المهملة هو ابن أبي جميلة المعروف بـ«الأعرابي» وقد مر في اتباع الجنائز من الإيمان.

(عَنِ الْحَسَنِ) أي: البصري (قَالَ: لَا بَأْسَ) أي: في صحة النقل عن المحدث.

(بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ) أي: الشيخ وروى الخطيب هذا الأثر أتم سياقاً مما هنا من طريق أحمد بن حنبل عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيِّ عن عوف الأعرابي أن

وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرَّيْزِيِّ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ

رجلاً سأل الحسن، فقال: يا أبا سعيد، منزلي بعيد والاختلاف يشق علي فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك، قَالَ: ما أبالي قرأت عليك أو قرأت علي، قَالَ: فأقول حدثني الحسن، قَالَ: نعم، قل: حدثني الحسن، وروى أبو الفضل السليمانى في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ بَلَفْظَ قَلْنَا لِلْحَسَنِ هَذِهِ الْكُتُبُ الَّتِي تَقْرَأُ عَلَيْكَ أَيش نقول فيها قَالَ قَالُوا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، وَلَمَّا أَرَادَ ذِكْرَ إِسْنَادِهِ فِيمَا ذَكَرَهُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ أَوَّلًا مَعْلَقًا قَالَ: (وَأَخْبَرَنَا) هُنَا (مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرَّيْزِيِّ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنُ مُوسَى) ابن بادام العبسي بالمهملتين والموحدة التحتية وقد مر في أول حديث من كتاب الإيمان.

(عن سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: إِذَا قُرِئَ) بضم القاف وكسر الراء، وفي رواية إذا قرأت، وفي أخرى إذا قرأ (عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ) على القارئ (أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي) كما جاز أن يقول أَخْبَرَنِي، وفيه إشعار بأن لا تفاوت عنده بين حدثني وأخبرني وبين أن يقرأ على الشيخ أو يقرأ الشيخ عليه.

(قَالَ) أي: المؤلف رحمه الله (وَسَمِعْتُ) وفي رواية قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سمعت بغير واو، وليس فيه إشعار بأنه حدث له لجواز أنه حدث قاصداً لسماع غير الْبُخَارِيِّ، فسمع الْبُخَارِيُّ منه، ولهذا قيل: سمعت أحط مرتبة من حدثني وأخبرني (أَبَا عَاصِمٍ) هو الضحَّاك بن مخلد بفتح الميم الشيباني نسبة إلى أحد أجداده البصري المشهور بـ «النبيل» بفتح النون وكسر الموحدة لقب به؛ لأنه قدم الفيل البصرة فذهب الناس ينظرون إليه فقال له ابن جريج: ما لك لا تنظر؟ فقال: لا أحد منك عوضاً، فقال: أنت نبيل، وقيل لقب به لكبر أنفه، أو لأنه كان يلازم زفر رَحْمَةُ اللَّهِ، وكان حسن الحال في كسوته، وكان أبو عاصم آخر رث الحال ملازماً له أيضاً فجاء النبيل يوماً إلى بابه، فقال الخادم لزفر: أبو عاصم بالباب فقال له: أيهما؟ فقال: ذلك النبيل، وقيل لقبه المهدي مات بالبصرة في ذي الحجة سنة اثنتي عشرة ومائتين عن تسعين سنة وستة أشهر روى

يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ⁽¹⁾.

63 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ هُوَ الْمُقْبِرِيُّ،

عنه البُخَارِيُّ بواسطة وبغير واسطة، وقال: سمعت أبا عاصم يقول مذ عقلت أن الغيبة حرام ما اغتبت أحدًا قط.

(يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة (و) عن (سُفْيَانَ) الثوري: (الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ) في صحة النقل وجواز الرواية، اعلم أنه قد اختلف العلماء في مساواتها للسمع من لفظ الشيخ في الرتبة أو دونه أو فوقه على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه أرجح من قراءة الشيخ وسماعه قاله أبو حنيفة، وابن أبي ذئب ومالك في رواية عنه وآخرون، واستحب مالك القراءة على العالم، وذكر الدارقطني في كتاب الرواة عن مَالِكٍ أنه كان يذهب إلى أنها أثبت من قراءة العالم واستدلوا بأن الشيخ لو سها لم يتهيأ للطالب الرد عليه، وعن أبي عبيد قَالَ: القراءة علي أثبت وأفهم لي من أن أتولى القراءة أنا.

الثاني: أن قراءة الشيخ بنفسه أرجح من القراءة عليه ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى، ومن ثمة لو كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات لم يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب، وهذا ما عليه الجمهور وقيل إنه مذهب جمهور أهل المشرق.

الثالث: أنهما سواء وهو قول أبي الزناد وجماعة حكاه عنهم ابن سعد وقيل إنه مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ومذهب مالك وأتباعه من علماء المدينة ومذهب البُخَارِيِّ وغيرهم.

ولما ذكر احتجاج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة أخرجه ههنا بتمامه فقال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي وقد مر في أول كتاب بدء الوحي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (اللَّيْثُ) ابن سعد المذكور في الحديث الثاني في كتاب بدء الوحي.

(عن سَعِيدٍ) أي: ابن أبي سعيد (هُوَ الْمُقْبِرِيُّ) بضم الموحدة ولفظة «هو» ساقطة في رواية أبي ذر، وقد تقدم ذكره في باب: «الدين يسر».

عن شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ،

(عن شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ) بفتح النون وكسر الميم أبو عبد الله القرشي المدني الليثي أو الكناني وجده أبو نمر شهد أحدًا مع المشركين، ثم هداه الله إلى الإسلام سمع أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وأبا سلمة ابن عبد الرحمن، وعطاء بن يسار وغيرهم، وروى عنه مالك، وسعيد المقبري، وسليمان بن بلال وغيرهم.

قال ابن سعد شريك بن عبد الله كان ثقة كثير الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال ابن عدي: شريك رجل مشهور من أهل الحديث حدث عنه الثقات وحديثه لا بأس به إلا أن يروي عنه ضعيف، روى له الجماعة إلا الترمذي توفي بعد ستة وأربعين ومائة.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة والسماع ومنها أن رواه ما بين تنيسي وبصري ومدني، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرجه أبو داود في الصلاة والنسائي في الصوم، وابن ماجه في الصلاة أيضًا، وأما مسلم فلم يخرج في هذا الوجه بل أخرجه من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت، عن أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ قُلْتُ: هذا الحديث فيه اختلاف من وجهين: أحدهما: أن النسائي رواه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قَالَ: حدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلان وغيره عن سعيد، والثاني: أن النسائي أخرجه أيضًا، وكذا البغوي من طريق الحارث ابن عمير، عن عبيد الله العمري، عن سعيد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وأخرج ابن مندة من طريق الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالجواب أما عن الأول فإنه يمكن أن يكون الليث قد سمع من سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به، ويؤيد ذلك رواية الإسماعيل من طريق يونس بن مُحَمَّد، عن الليث حدثني سعيد، وكذا رواية ابن مندة من طريق وهب، عن الليث، وأما عن الثاني فإن الليث أثبتهم في سعيد.

(يَقُولُ: بَيْنَمَا) أصله «بين» زيدت عليه «ما»، وفي نسخة بينا بإشباع فتحة النون بغير ميم، وهو من الظروف الزمانية اللازمة للإضافة إلى الجملة، وهي هنا قوله: (نَحْنُ جُلُوسٌ) جمع جالس كشهود وشاهد (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ)

دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟
وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ،

أي: مسجد رسول الله ﷺ فاللام للعهد (دَخَلَ رَجُلٌ) جواب بينما وفي رواية: «إذ دخل» وقد مرّ أن الأصمعي لا يستفصح إذ وإذا في جواب بين وبينما.
(عَلَى جَمَلٍ) وهو زوج الناقة، وتسكين الميم فيه لغة، وهو في محل الرفع على أنه صفة رجل.

(فَأَنَاحَهُ) أي: أبركه ذلك الرجل ويقال أيضًا أناخ الجمل نفسه أي: برك (فِي الْمَسْجِدِ) أي: في رحبته أو ساحته ففيه حذف لتتفق هذه الرواية بالروايات الأخر فإن في رواية أبي نعيم أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأناخه ثم عقله فدخل المسجد، وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَنَاحَ بعيره على باب المسجد فعلقه ثم دخل، فلا دلالة فيه على طهارة أبوال الإبل.

(ثُمَّ عَقَلَهُ) بتخفيف القاف أي: شد على ساقه حبلاً بعد أن ثنى ركبتيه والحبلى الذي يشد به هو العقال والجمع عقل وقال الأصمعي عقلت البعير أعقله عقلاً وهو أن يثنى وظيفه مع ذراعه فيشدهما جميعاً في وسط الذراع والوظيف هو مستدق الساق والذراع من الإبل.

(ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ) استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره.

(مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكِيٌّ) مهموز يقال اتكأ على الشيء فهو متكئ والموضع متكأ وتوكلات على العصا، وكل من استوى على وطاء فهو متكئ وهو المعني في الحديث، والجملة الاسمية وقعت حالاً.

وفيه: دليل على جواز الاتكاء بين الناس في المجالس (بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ) بفتح الطاء والنون في الفائق يقال أقام فلان بين أظهر قومه وبين ظهرانيهم أي: بينهم، وإقحام لفظة الظهر لتدل على أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم والاستناد إليهم، وكأن معنى التثنية فيه أن ظهرا منهم قدامه وظهره وراءه فهو محفوف بهم من جانبيه، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً، وإن لم يكن محفوفاً، وأما زيادة الألف والنون بعد التثنية فإنما هي للتأكيد كما تزداد في النسبة نحو نفساني وورقباني ولحياني في النسبة إلى النفس والرقبة واللحية.

وفيه: ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ من ترك التكبر.

فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكَيُّ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ». فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمُشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا تَجِدُ

(فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكَيُّ) والمراد به البياض النير الزهر، وأمّا ما ورد في صفته ﷺ أنه ليس أبيض ولا آدم فإن المراد به الأبيض الصرّف كلون الجص كربه المنظر فإنه لون البرص، ويقال المراد بالأبيض هو الأبيض المشرب بحمرة يدل عليه ما جاء في رواية الحارث بن عمير قَالَ: أيكم ابن عبد المطلب؟ فقالوا: هو الأمر المرتفق، قال حمزة بن الحارث: هو الأبيض المشرب بحمرة⁽¹⁾، وقال الليث: الأمر الذي في وجهه حمرة مع بياض صافٍ، وفيه جواز تعريف الرجل بصفته في البياض والحمرة والطول والقصر ونحو ذلك.

(فَقَالَ لَهُ) ﷺ: (الرَّجُلُ) الداخل (يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) بفتح النون على أنه منادى مضاف بحذف حرف النداء، وفي رواية بإثبات حرف النداء.

(فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ»): أي: سمعتك أو المراد إنشاء الإجابة أو نزل تقريره للصحابة في الإعلام عنه منزلة النطق، وإنما لم يجبه عليه السلام بنعم ونحوه؛ لأنه أخل بما يجب من رعاية التعظيم والأدب حيث قَالَ ابن عبد المطلب، وأيكم مُحَمَّد؟ لا سيما مع قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: 63]، ثم إنه إما أن يكون قدم مسلماً أو لا فإن كان الأول كما هو مختار فيحمل ما صدر منه من ترك الأدب على أنه لم يكن في ذلك الوقت واقفاً على آداب الشرع ولا على النهي على أنه كانت فيه بقية من جفاء الأعراب وجهلهم كما ظهرت في قوله بعد ذلك فمشدد عليك، وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك أنك تزعم، وإن كان الثاني كما رجحه القرطبي فلا حاجة إلى الاعتذار.

(فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُكَ) وفي رواية فقال الرجل: إني سألتك (فَمُشَدَّدٌ) بكسر الدال الأولى المشددة (عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ) والفاء عاطفة على قوله سألتك (فَلَا تَجِدُ) بكسر الجيم والجزم على أنه نهى من الموجدة. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: ومادة وجد متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر

(1) قال حمزة بن الحرث: الأبيض المشرب بحمرة.

عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ؟ فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ،
 اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ
 نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ

بحسب اختلاف المعاني يقال في الغضب موجدة وفي المطلوب وجوداً وفي
 الضالة وجداناً وفي الحب وجداً بالفتح وفي المال وجداً بالضم وفي الغنى جدة
 بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك، وقالوا أيضاً
 في المكتوب وجادة وهي مولدة، والمعنى هنا لا تغضب (عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ؟ فَقَالَ)
 النَّبِيُّ ﷺ: (سَلْ عَمَّا بَدَا) من البدو أي: ظهر (لَكَ فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ) الباء
 للمقسم أي: بحق ربك (وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ) بالمد في المواضع كلها؛ لأن فيه
 همزتين الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة لفظة الجلالة وهو مرفوع على أنه
 مبتدأ خبره قوله: (أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ) وفي رواية قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ
 نَعَمْ» والجواب حصل بنعم، وإنما ذكر اللهم تبركاً بها وكأنه استشهد بالله في
 ذلك تأكيداً لصدقه، فإن كلمة اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء الأول للنداء
 المحض وهو، للإيذان والثاني للإيذان بندرة المستثنى كما يقال: اللهم إلا أن
 يكون كذا، والثالث للدلالة على تيقن المجيب في الجواب المقترن هو به كقولك
 لمن قَالَ: أزيد قائم اللهم «نعم» أو اللهم «لا» كأنه ينادي تَعَالَى مستشهداً على ما
 قَالَ في الجواب كما فصله محمود العيني.

(قَالَ) وفي رواية ابن عساكر فقال: أي: ذلك الرجل (أَنْشُدْكَ) بفتح الهمزة
 وسكون النون وضم الشين المعجمة أي: أسألك، وقال الجوهري: نشدت فلاناً
 أنشده نشداً إذا قلت له نشدتك بالله أي سألتك بالله كأنك ذكرته إياه فنشد أي:
 تذكر، وقال البغوي في شرح السنة: أصله من النشيد وهو رفع الصوت والمعنى
 سألتك رافعاً صوتي.

(بِاللَّهِ) بياء القسم (اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ) أي: بأن نصلي بنون الجمع، وفي
 رواية بقاء الخطاب، وكل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل على
 الخصوصية.

(الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ)⁽¹⁾ وفي رواية «الصلاة» بالإفراد على إرادة الجنس،

(1) فيجوز وصفه بالخمس والأول أوجه ويؤيده رواية ثابت عن أنس رضي الله عنه بلفظ أن علينا =

فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أُنْشِدْكَ بِاللَّهِ، أَلَلَهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أُنْشِدْكَ بِاللَّهِ، أَلَلَهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»،

فيجوز وصفه بالخمس، والأول أوجه ويؤيده رواية ثابت عن أنس رضي الله عنه بلفظ: إِنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ لِيَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا.

(فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ) ﷺ: («اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ) الرَّجُلُ: قَالَ: (أُنْشِدْكَ بِاللَّهِ، أَلَلَهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ) بالنون، وفي رواية تصوم بتاء الخطاب على ما تقدم في الصلاة.

(هَذَا الشَّهْرَ) أَي: شهر رمضان والإشارة فيه لنوعه لا لشخصه.

(مِنَ السَّنَةِ؟) أَي: من كل سنة (قَالَ) ﷺ: («اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ) الرَّجُلُ: (أُنْشِدْكَ بِاللَّهِ، أَلَلَهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ) بتاء الخطاب (هَذِهِ الصَّدَقَةُ) المعهودة وهي الزكاة (مِنْ أَغْنِيَانَا فَتَقْسِمَهَا) بتاء الخطاب أيضًا وبالنصب عطفًا على قوله تأخذ. (عَلَى فُقَرَائِنَا؟) هذا خارج مخرج الأغلب؛ لأنهم معظم الأصناف الثمانية ويمكن أن يكون ذكرهم لرعاية المقابلة.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ».) ولم يتعرض للحج في رواية شريك هذه وقد ذكره مسلم وغيره في رواية ثابت عن أنس وكذا في حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم، وقال ابن التين: إنما لم يذكره؛ لأنه لم يكن فرض بعد، وقيل وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب أن قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج، وفيه نظر من وجوه:

الأول: أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النهي في القرآن عن سؤال الرسول وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جدًا.

الثاني: أن إرسال الرسل إلى الدعاء إلى الإسلام إنما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة شرفنا الله تعالى برؤيتها.

الثالث: أن في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن قومه أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد رجوعه إليهم ولم يدخل بنو سعد وهو بكر بن هوازن في الإسلام

فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي

إلا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان، فالصواب أن قدوم ضمام كان في سنة تسع وبه جزم ابن إسحاق وأبو عبيدة وغيرهما.

(فَقَالَ الرَّجُلُ) المذكور لرسول الله ﷺ: (آمَنْتُ بِمَا) أي: بالذي (جِئْتُ بِهِ) من الوحي وهذا يحتمل أن يكون إخباراً وهو مختار المؤلف كما سبق الإشارة إليه ورجحه القاضي عياض أيضاً، وأنه حضر بعد إسلامه مستتباً من الرسول ﷺ ما أخبر به رسوله إليهم؛ لأنه قَالَ فِي حَدِيثٍ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ كَرِيبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ أَتَيْنَا كُتَيْبَ وَأَتَيْنَا رَسَلَكُ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ الْحَاكِمُ أَصْلَ طَلَبِ عَلُو الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ الرَّسُولِ وَأَمَّنْ وَصَدَّقَ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُشَافَهَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ آمَنْتُ إِنِّشَاءً وَرَجَحَهُ الْقُرْطُبِيُّ لِقَوْلِهِ زَعَمَ وَالزَّعْمُ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يُوَثَّقُ بِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الزَّعْمَ يَطْلُقُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَحْقُوقِ أَيْضًا كَمَا نَقَلَهُ أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ فِي شَرْحِ فَصِيحٍ شَيْخِهِ ثَعْلَبٍ، وَأَكْثَرُ سَبْيُوهِ مِنْ قَوْلِهِ: زَعَمَ الْخَلِيلُ فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: أَصْلُ وَضَعَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَاسْتَعْمَالُهُ فِي الْقَوْلِ الْمَحْقُوقِ مُجَازٌ يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ، ثُمَّ إِنَّهُ مِمَّا يُؤَيِّدُ كَوْنَهُ إِخْبَارًا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ عَنِ دَلِيلِ التَّوْحِيدِ بَلْ عَنِ عَمُومِ الرِّسَالَةِ وَعَنِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ كَانَ إِنِّشَاءً لَطَلَبَ مَعْجَزَةٌ تَوْجِبُ لَهُ التَّصْدِيقَ كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَعَكْسَهُ الْقُرْطُبِيُّ حَيْثُ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ إِيمَانِ الْمُقْلِدِ لِلرَّسُولِ وَلَوْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ مَعْجَزَةٌ، وَكَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ حَيْثُ قَالَ: وَفِيهِ مُؤْمِنُونَ وَأَنَّهُ يَكْتَفِي مِنْهُمْ بِمَجْرَدِ اعْتِقَادِ الْحَقِّ جَزْمًا مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَتَزَلُّزٍ خِلَافًا لِلْمَعْتَزَلَةِ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ قَرَّرَ ضَمَامًا عَلَى مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي تَعْرِفِ رِسَالَتِهِ وَصَدَّقَهُ بِمَجْرَدِ إِخْبَارِهِ إِيَّاهُ بِذَلِكَ وَلَمْ يَنْكَرْهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُلْ لَهُ يَجِبُ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ النَّظَرُ فِي مَعْجَزَاتِي وَالِاسْتِدْلَالُ بِالْأَدْلَةِ الْقَطْعِيَّةِ انْتَهَى. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَوْنَهُ إِنِّشَاءً مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ أَنَّ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ بَعَثُوا ضَمَامَ بْنَ ثَعْلَبَةَ الْحَدِيثِ وَفِي آخِرِهِ حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

(وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي) كلمة من موصولة ورسول مضاف إليها ويجوز تنوينه

مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ وَرَوَاهُ مُوسَى،

وكسر من لكن تأت به الرواية.

(مِنْ) بكسر الميم (قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ) بكسر الضاد المعجمة (ابْنُ ثَعْلَبَةَ) بالمثلثة المفتوحة والمهملة والموحدة (أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ) ابن هوازن، وهم أظَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وفي العرب سعود قبائل شتى منها سعد تيم، وسعد هذيل وسعد قيس، وسعد بكر، وفي المثل بكل وإد بنو سعد، ووقع في رواية كريب، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطبراني جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وكان مسترضعاً فيهم فقال: أنا وافد قومي ورسولهم، وعند أحمد والحاكم بعثت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافداً إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقدم علينا فذكر الحديث، وزاد مسلم في آخر الحديث قَالَ: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «لئن صدق ليدخلن الجنة»، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عن المقبري عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ضِمَامًا قَالَ بعد قوله: وأنا ضمام بن ثعلبة، وأما هذه الهناة إن كنا لنتنزه عنها في الجاهلية يعني الفواحش فلما أن ولي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فقه الرجل» قَالَ: فكان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام، ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود فما سمعنا بوافد قوم كان أفضل من ضمام. وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر منها قبول خبر الواحد؛ لأن قوم ضمام لم يقولوا له: لا نقبل خبرك عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حتى يأتينا من طريق آخر، ومنها جواز الاستحلاف على الخبر ليعلم اليقين وفي مسلم فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آله أرسك؟ قَالَ: «نعم»، ومنها جواز نسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله ﷺ يوم حنين أنا ابن عبد المطلب، فإن قلت: كيف؟ قَالَ عليه السلام ذلك وكان يكره الانتساب إلى الكفار فالجواب أنه عليه السلام قَالَ ذلك لرؤيا رآها عبد المطلب مشهورة كانت إحدى دلائل نبوته عليه السلام فذكرهم بها ولخروج الأمر على الصدق.

(وَرَوَاهُ) وفي رواية ورواه أي: الحديث المذكور (مُوسَى) ابْنُ إِسْمَاعِيلَ هو ابن إِسْمَاعِيلَ أَبُو سلمة المنقري التبوذكي المصري، وقد مر في باب كيف كان بدء الوحي وهو شيخ البُخَارِيِّ لكنه يحتمل هنا أن يروي عن شيخه موسى

وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا⁽¹⁾.

بالواسطة فيكون تعليقاً وفائدة ذكر الاستشهاد به في تقوية ما تقدم.

وقال الحافظ العسقلاني: وإنما علقه البخاري؛ لأنه لم يحتج بشيخه سليمان ابن المغيرة، وتعقبه محمود العيني بأنه قد روى له حديثاً واحداً، وقال أحمد بن حنبل: فيه ثبت ثبت ثقة ثقة، وقال ابن سعد: ثقة ثبت. وقال شعبة: سيد أهل البصرة، وقال أبو داود الطيالسي: كان من خيار الناس، سمع الحسن وابن سيرين، وثابتاً البناني، فكيف يقول: لم يحتج به، وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه موصولاً بهذا الطريق، وكذا ابن مندة في الإيمان.

(و) رواه أيضاً (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ) ابن مصعب أبو الحسين الأزدي المعني الكوفي، والمعني بسكون العين نسبة إلى معن بن مالك، قَالَ الرشاطي: المعني في الأزدي، وفي طيء وفي ربيعة فالذي في الأزدي معن بن مالك، والذي في طيء معن بن عقود، والذي في ربيعة معن بن زائدة، وروى عن علي بن عبد الحميد أبو زرعة، وأبو حاتم، وقالوا هو ثقة، وقال ابن عساكر: روى عنه البخاري تعليقاً، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق، وأخرجه الترمذي موصولاً عن البخاري عنه، وتوفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين، كلاهما.

(عن سُلَيْمَانَ) ابنِ الْمُغِيرَةِ أي: ابن المغيرة كما في رواية هو أبو سعيد القيسي البصري وتوفي سنة خمس وستين ومائة، (عن ثَابِتٍ) البناني بضم الموحدة وبالنون نسبة إلى بنانة بطن من قریش. وقال الزبير بن بكار كانت بنانة أمة لسعد بن لؤي حضنت بنيه فنسبوا إليها، وقال الخطيب: بنانة هم بنو سعد بن لؤي بن غالب، وأم سعد بنانة وثابت هذا هو ابن أسلم أبو أحمد البناني البصري العابد سمع ابن الزبير وابن عمر وأنساً رضي الله عنهم، وروى عنه خلق كثير، قَالَ أحمد، ويحيى، وأبو حاتم: ثقة، ولا خلاف فيه، وكفى به فخراً ما قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ لِلْخَيْرِ أَهْلًا وَإِنْ ثَابِتًا مِنْ مَفَاتِحِ الْخَيْرِ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرِينَ وَمِائَةٍ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) أي بمعناه واللفظ مختلف

8 - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ⁽¹⁾، وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ

وفي رواية سقط لفظ بهذا وفي رواية وقع بدله مثله ولما فرغ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من تقرير العرض والقراءة من وجوه التحمل شرع في بيان المناولة من وجوهه المعبرة فقال :

8 - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ

(بَابُ مَا يُذَكَّرُ) بصيغة المجهول (فِي الْمُنَاوَلَةِ) هي في اللغة : المعاطاة ،

يقال : ناولته الشيء فتناوله ، وفي اصطلاح المحدثين على نوعين :

(1) قال الكرمانى : المناولة من أقسام طرق التحمل ، وهي على نوعين : أحدهما : المناولة المقرونة بالإجازة كما أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه مثلاً ويقول : هذا سماعي فأجزت لك روايته عني ، وهذه حالة محل السماع عند مالك والزهري ، فيجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا فيها ، والصحيح أنه منحط عن درجته وعليه أكثر الأئمة ، وثانيهما : المناولة المجردة عن الإجازة بأن يناوله أصل سماعه ، ولا يقول له : أجزت لك الرواية عني ، ولهذا لا تجوز الرواية بها على الصحيح ، ومراد البُخَارِيِّ من الباب القسم الأول ، وقوله : إلى البلدان على سبيل المثال ، وإلا فالحكم عام بالنسبة إلى أهل القرى والصحارى وغيرهما ، ولفظ الكتاب يحتمل عطفه على المناولة وعلى ما يذكر ، والمكاتبة أيضاً من أقسام طرق نقل الحديث ، وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئاً من حديثه ، وهي أيضاً نوعان : المقرونة بالإجازة ، والمجردة عنها ، والأولى في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة ، وأما الثانية فالصحيح المشهور فيها أنه تجوز الرواية بأن يقول : كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان ، وقال بعضهم بجواز حدثنا وأخبرنا فيها ، انتهى .

قلت : ويشكل أنهم قالوا في المناولة المجردة عن الإجازة : الصحيح أنه لا تجوز الرواية بها ، وقالوا في الكتابة المجردة عن الإجازة : الصحيح المشهور أنه تجوز الرواية بها ، مع أن المناولة أرفع للمشافهة ، وقال القسطلاني : المكاتبة أن يكتب المحدث لغائب بخطه أو يأذن لثقة يكتب سواء كان لضرورة أم لا ، وسواء سئل في ذلك أم لا فيقول بعد البسملة : من فلان ابن فلان ، ثم يكتب شيئاً من مرويه حديثاً فأكثر ، أو من تصنيفه أو نظمه والإذن له في روايته عنه كأن يكتب : أجزت لك ما كتبت لك ، ويرسله إلى الطالب مع مؤتمن ثقة ، وشده وختمه احتياطاً ليحصل الأمن من توهم تغييره ، وهذه في القوة والصحة كالمناولة المقترنة بالإجازة ، كما مشى عليه المؤلف حيث قال : ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم ، لكن رجح قوم منهم الخطيب المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المكاتبة ، وهذا وإن كان مرجحاً فالمكاتبة أيضاً ترجح بكون الكتابة لأجل الطالب ، انتهى .

وقال الحافظ : لم يذكر البُخَارِيُّ من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المكاتبة ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة وكأنه لا يرى بشيء منها ، انتهى .

وَقَالَ أَنَسُ: نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَصَاحِفَ

أحدهما : المقرونة بالإجازة وهي أن يعطي الشيخ الطالب الكتاب فيقول له هذا سماعي من فلان أو هذا تصنيفي وأجزت لك أن ترويه عني ، وهذه حالة محل السماع عند مالك والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري فيسوغ إطلاق حَدَّثْنَا ، وأخبرنا فيها لكنها تنحط عن درجة السماع على ما عليه أكثر الأئمة .

والآخر : المجردة عن الإجازة ، وهي أن يعطي الشيخ الطالب الكتاب ولا يقول له أجزت لك الرواية عني ، وهذه لا تجوز الرواية بها على الصحيح ومراد المؤلف من هذا الباب هو النوع الأول.

(وكتاب) بالجر عطفًا على المناولة أو على ما يذكر (أهل العلم بالعلم) الباء تتعلق بالكتاب كما أن كلمة «إلى» في قوله : (إلى البلدان) أي : أهلها تتعلق به وهي جمع بلد وذكرها على سبيل التمثيل ؛ لأن الحكم عام بالنسبة إلى أهل القرى والصحارى وغيرهما ، والمكاتبة وهي أن يكتب الشيخ المحدث لغائب بخطه أو يأذن لمن يثق بكتبه سواء كان لضرورة أم لا ، وسواء سئل في ذلك أم لا ، فيقول بعد البسملة : من فلان بن فلان إلى فلان ، ثم يكتب شيئًا من مروياته حديثًا أو أكثر ، ويرسله مع ثقة⁽¹⁾ مؤتمن بعد تحريره بنفسه أو بثقة معتمد ، وشده وختمه احتياطًا ليحصل الأمن من توهم تغييره نوعان أيضًا المقرونة بالإجازة بأن يأذن الشيخ له في روايته عنه ، والمتجردة عنها والأولى في القوة والصحة كالمناولة المقرونة بالإجازة كما مشى عليه المؤلف ورجح قوم منهم الخطيب المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المكاتبة وقد جوز جماعة منهم الليث بن سعد إطلاق أَخْبَرَنَا و حَدَّثْنَا فيها والجمهور على اشتراط التقييد بالمكاتبة بأن يقول حَدَّثْنَا أو أَخْبَرَنَا فلان مكاتبة أو كتابة أو نحوهما ، وأما الثانية فالصحيح المشهور فيها أنه يجوز الرواية بها بأن يقول كتب إلي فلان ، قَالَ حَدَّثْنَا الخ ، وقال بعضهم بجواز حَدَّثْنَا وأخبرنا فيها أيضًا .

(وَقَالَ أَنَسُ) ابْنُ مَالِكٍ كما في نسخة : خادم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (نَسَخَ عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ) كما في نسخة (الْمَصَاحِفَ) أي : أمر بنسخها وكتابتها ، وهي بفتح

(1) مع ثقة مؤتمن بعد تحريره بنفسه أو بثقة معتمد وشده وختمه احتياطًا ليحصل الأمن من توهم تغييره.

فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْآفَاقِ،

الميم جمع مصحف بتثليث ميمه وأصلها الضمّ؛ لأنه مأخوذ من أصحف أي : جمع فيه الصحف جمع صحيفة بمعنى الكتاب قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿صُحُفٌ لِزِبْرِهِمْ وَمُؤَسَوًى﴾ [الأعلى : 19] يعني الكتب التي أنزلت عليهما وأصل التركيب يدل على انبساط وسعة، وعن ثعلب قَالَ الفتح لغة صحيحة فصيحة، وقال الفراء قد استثقلت العرب الضمة في مصحف ومخدع ومطرف ومغزل ومحسد وكسروا ميمها، وقال أبو زيد تميم : تقول بكسر الميم وقيس تقول بضمها، وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أحد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ذو النورين أحد العشرة المبشرة يلقي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الجد الرابع؛ لأنه ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد مناف أسلم قديماً وهاجر الهجرتين وتزوج بابنتي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رقية، ثم أم كلثوم توفي شهيداً يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن تسعين سنة، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة.

(فَبَعَثَ بِهَا) أي : أرسل عثمان بالمصاحف (إِلَى الْآفَاقِ) والأطراف، وهذا قطعة من حديث طويل لأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصله المؤلف في فضائل القرآن أن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدم على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية مع أهل العراق وفيه ففرع حذيفة في اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فأرسل عثمان إلى حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنهم فنسخوها في المصاحف، وفيه حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا.

هذا وقد ذكر غير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعث مصحفاً إلى الشام ومصحفاً إلى الحجاز، ومصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً إلى البحرين، أبقى عنده مصحفاً منها ليجتمع الناس على قراءة ما يعلم ويتيقن، وقال أبو عمرو الداني : أكثر العلماء على أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب أربع نسخ

وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ،

فبعث إحداهنّ إلى البصرة، وأخرى إلى الكوفة، وأخرى إلى الشام، وحبس عنده أخرى، وقال أبو حاتم السجستاني: كتب سبعة فبعث إلى مكة واحداً وإلى الشام آخر، وإلى اليمن آخر وإلى البحرين آخر، وإلى البصرة آخر، وإلى الكوفة آخر، ودلالة هذا الحديث على تسويغ الرواية بالمكاتبة واضح فإن عثمان رضي الله عنه أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعثة المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المكتوب فيها إلى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم⁽¹⁾.

(وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) أي: ابن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبو عبد الرحمن القرشي العدوي المدني المتوفى سنة إحدى وسبعين ومائة، أو هو عمرو بن العاص وبالأول جزم أكثر شراح الكتاب وهو موافق لجميع النسخ حيث ضمت العين من عمر وسقطت الواو، لكن قال الحافظ العسقلاني: كنت أظنه العمري المدني، ثم ظهر لي من قرينته تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري؛ لأن يحيى أكبر منه سنًا، وقدراً فتبعت فلم أجده عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب صريحاً، ولكن وجدت في كتاب الوصية لأبي القاسم ابن

(1) ثم إن القرآن كله كتب على عهد ﷺ، السور كلها كما رواه ابن أبي داود جمع كثير في قتال أهل الردة وأصحاب مسيلمة أشير على الصديق بجمع القرآن بالكتابة كما روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إلي أبو بكر رضي الله عنه مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففقال أبو بكر إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحرّ أي: اشتد وكثر يوم اليمامة بقراء القرآن وإني أخشى إن استحرّ بهم القتل بالمواطن كلها فيذهب كثير من القرآن وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن فقلت لعمر كيف فعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ قال عمر: هذا والله خير فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك رأي عمر. قال زيد قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا تتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ تتبع القرآن فأجمعه فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن، قلت كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ، قال أبو بكر: والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدّها مع غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ الآيتين، فكانت عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنهم... والعصب: طرف الجريد العريض واللخاف جمع لخفة بسكون الخاء المعجمة وهي الحجارة الرقاق أو الخزف.

وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكٌ ذَلِكَ جَائِزًا

مندة من طريق البُخَارِيِّ بسند له صحيح إلى أبي عبد الله الحبلي بضم المهملة والموحدة أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال : انظر في هذا الكتاب فما عرفت منه اتركه وما لم تعرفه امحه، قَالَ : وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمرو ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإن الحبلي سمع منه، ويحتمل أن يكون ابن عمرو ابن العاص فإن الحبلي مشهور بالرواية عنه انتهى. وتعقبه محمود العِيْنِيُّ بما حاصله أن التقديم لا يستلزم التعيين فمن ادعى ذلك فعليه البيان، وأن قول الحبلي أنه أتى عبد الله لا يدل بحسب الاصطلاح إلا على عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إن كان مذكورًا بين الصحابة، وعبد الله بن المبارك إن كان فيما بعدهم، وأن عمرو بن العاص بالواو وهي ساقطة في جميع نسخ البُخَارِيِّ لكن يمكن أن يقال إنه لا يلزم من انتفاء الملازمة مع قطع النظر عن القرينة أن لا يثبت الملازمة معها وهي هنا أن التقديم للاهتمام ومن يليق بالاهتمام، هو الأسن الأوثق لكن لا يلزم منه أن يكون غير العمري مع قوة احتمال أن يكون عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا يلزم من عدم وجدان ذلك الحَافِظ مع تتبعه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ذلك شيئًا صريحًا أن لا يكون عنه رواية في هذا الباب وأن لا يكون هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثم إن الحصر الذي ادعاه من أن عبد الله إذا كان مذكورًا بين الصحابة لا يدل بحسب الاصطلاح إلا على عبد الله بن مسعود فهو مردود بما قَالَ الخطيب من أهل الصناعة إنه إذا قَالَ المصري عن عبد الله فمراده عبد الله بن عمرو بن العاص، وإذا قَالَ الكوفي فمراده عبد الله بن مسعود والحبلي مصري فليتأمل.

(و) كذلك رأى (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري المدني، (وَمَالِكٌ) ابْنُ أَنَسٍ أي : ابن أنس كما في نسخة إمام دار الهجرة.

(ذَلِكَ) أي : ما ذكر من المناولة والكتابة على حد قوله تَعَالَى : ﴿عَوَاثُ بْنُ ذَلِكُ﴾ [البقرة : 68] أي : ما ذكر من الفارض والبكر أو كل واحد منهما.

(جَائِزًا) يجوز الرواية بكل منهما، أما عبد الله بن عمر بن عاصم فإنه رُوي عنه أنه قَالَ : كنت أرى الزُّهْرِيَّ يأتيه الرجل بالكتاب لم يقرأه عليه ولم يقرأ عليه فيقول أرويه عنك، فيقول : نعم، وقال : ما أخذنا نحن ولا مالك إلا عرضًا،

وَإِخْتِجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: «لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأما يحيى ومالك فإن الأثر عنهما بذلك أخرجه الحاكم في علوم الحديث من طريق إسماعيل بن أبي أويس قَالَ: سمعت خالي مالك بن أنس يقول: قَالَ لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويهَا عنك، قَالَ مالك: فكتبتها ثم بعثتها إليه، وروى الرامهرمزي من طريق ابن أبي أويس أيضًا عن مَالِكٍ قَالَ: من وجوه التحمل قراءتك على العالم وقراءته وأنت تسمع ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول: ارو هذا عني.

(وَإِخْتِجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ) هي مكة والمدينة واليمامة وما حواليلها قاله الشافعي: يريد بما حواليلها قراها نحو خيبر للمدينة، والطائف لمكة سميت به؛ لأنها حَجَزَتْ بين نجد والغور، والمراد بذلك البعض شيخ المؤلف الحميدي ذكر ذلك في كتاب النوادر له.

(فِي) صحة (الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ) أي: أمر النبي ﷺ بالكتابة (لِأَمِيرِ) وفي رواية إلى أمير (السَّرِيَّةِ) بتشديد الياء قطعة من الجيش إلى أربع مائة وكانت تلك السرية اثني عشر رجلاً من المهاجرين وأميرهم هو عبد الله ابن جحش الأسدي أخو زينب أم المؤمنين رضي الله عنهم.

(كِتَابًا وَقَالَ: «لَا تَقْرَأْهُ»⁽¹⁾ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا) هكذا في حديث جندب على الإبهام وفي رواية عروة أنه قَالَ له: إذا سرت يومين فافتح الكتاب.

(فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ) الذي عينه النبي ﷺ (قَرَأَهُ) أي: فتحه فقرأه (عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ) وفيه إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بها قريشاً فتأتينا من أخبار قريش ولا تستكرهن أحداً فرجع رجلاً ومضى الباقيون فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه غير أي: تجارة لقريش فقتلوه فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام واستأسروا اثنين

(1) وفي رواية: لا تقرأ بحذف الضمير.

64 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ،

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ،

وغنموا ما كان معهم فكانت أول غنيمة وكان أول أسير في الإسلام أيضًا وكان ذلك في أول يوم من رجب في السنة الثانية قبل وقعة بدر، فعاب المشركون، وقالوا: قد استحل مُحَمَّدُ الشهر الحرام، فأنزل الله تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: 217] الآية. ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه جاز له الإخبار عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بما فيه، وإن كان النَّبِيُّ ﷺ لم يقرأه ولا هو قرأه عليه، فلولا أنه حجة لم يجب قبوله ففيه المناولة ومعنى الكتابة، وقيل فيه نظر؛ لأن الحجة إنما قامت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة بخلاف من بعدهم، وأجاب عنه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بأن شرط قيام الحجة بالمكاتبة أن يكون الكتاب مختومًا وحامله مؤتمنًا والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير هذا، وقد أشرنا إليه سابقًا.

ثم إن الحديث المذكور لم يذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ موصولًا في هذا الكتاب وهو صحيح إذ له طريقان أحدهما مرسل ذكره ابن إسحاق في المغازي عن يزيد بن رومان، وأبو اليمان في نسخته عن شعيب عَنِ الزُّهْرِيِّ كلاهما عن عروة بن الزبير والآخر موصول أخرجه الطبراني من حديث جندب البجلي بإسناد حسن، وله شاهد من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رواه الطبري في تفسيره فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحًا والله أعلم.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المشهور بـ «ابن أبي أويس الأصبحي المدني»

وقد مر في باب: «تطوع قيام رمضان من الإيمان».

(قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين ابن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن

ابن عوف أبو إسحاق المدني المتقدم ذكره في باب: «تفاضل أهل الإيمان».

(عَنْ صَالِحٍ) أي: ابن كيسان الغفاري المدني أبو مُحَمَّدٍ السابق ذكره في آخر

قصة هرقل، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بن مسلم الزهري (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب (ابْنِ عُتْبَةَ) بضم المهملة وسكون المثناة الفوقية.

(ابْنِ مَسْعُودٍ) وعبيد الله ذلك أحد الفقهاء السبعة وقد مر قبيل القصة

الهرقلية، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ⁽¹⁾

والإخبار، ومنها أن رواه كلهم مدنيون، ومنها أن فيه رواية التابعي عن التابعي، وقد أخرجه المؤلف في المغازي، وفي خبر الواحد والجهد، وهو مما انفرد به عن مسلم، وأخرجه النسائي في السير.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (أَخْبَرَهُ) أي: عبيد الله (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ) ملتبساً (بِكِتَابِهِ) مصاحباً له (رَجُلًا) هو عبد الله بن حذافة السهمي وقد سماه التَّبَخَارِيُّ في المغازي، وحذافة بضم الحاء المهملة وبالدال المعجمة ابن قيس بن عدي بن سعد بسكون العين ابن سهم زوج حفصة أصابته جراحة بأحد فمات منها، وخلف عليها بعده رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وعبد الله أسلم قديماً وكان من المهاجرين الأولين وكانت فيه دعاة وقيل: إنه شهد بدرًا ولم يذكره الزُّهْرِيُّ ولا موسى بن عقبة ولا ابن إسحاق في البدرين، وأسرهُ الرُّومُ في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كيف أصابته جراح في أحد مات منها، وكان في زمن عمر رضي الله عنه فأرادوه على الكفر وله في ذلك قصة طويلة آخرها أنه قَالَ له ملكهم قبل رأسي أطلقك، قَالَ: لا، قَالَ له: وأطلق من معك من أسرى المسلمين فقبل رأسه فأطلق معه ثمانين أسيراً من المسلمين فكان الصحابة رضي الله عنهم يقولون له: قبلت رأس علع فيقول: أطلق الله بتلك القبلة ثمانين أسيراً من المسلمين توفي في خلافة عثمان رضي الله عنهما.

(وَأَمَرَهُ) أي: أمر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذلك الرجل (أَنَّ) أي: بأن (يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ) وهو المنذر بن ساوى بالسين المهملة وفتح الواو، وإنما قال:

(1) عظيم البحرين هو المنذر بن ساوى، والقاصد الذي بعث معه الكتاب هو عبد الله بن حذافة السهمي، وستأتي القصة مفصلة في المغازي، وكسرى لقب ملك فارس، قال الحافظ: اسمه ابرويز بن هرمز بن أنوشروان و وهم من قال: هو أنوشروان، انتهى. قال الكرمانى: قوله: كل ممزق، معناه يفرقوا كل نوع من التمزيق، يقال: في التاريخ أن ابنه شيرويه قتله بأن مزق بطنه، ثم لم يلبث بعد قتله إلا ستة أشهر، يقال: ابرويز لما أيقن بالهلاك وكان مأخوذاً فتح خزانة الأدوية وكتب على حقة السم: الدواء النافع للجماع، وكان ابنه مولعاً بذلك، فاحتال في هلاكه؛ فلما قتل أباه فتح الخزانة فرأى الحقة فتناول منها فمات من ذلك السم، ولم يقم لهم بعد الدعاء عليهم أمر نافذ بل أدبر عنهم الإقبال، ومالت عنهم الدولة حتى انقضوا عن آخرهم في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه حين توجه سعد بن أبي وقاص إلى =

فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرْقَهُ فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إلى عظيم البحرين ولم يقل إلى ملك البحرين؛ لأنه لا ملك ولا سلطنة للكفار إذ الكل لرسول الله ﷺ ولمن ولاه، والبحرين بلفظ التثنية بلد بين البصرة وعمان قيل يقال بالياء فقط، وفي العباب قَالَ الحذاق: يقال هذه البحرين وانتهينا إلى البحرين، وقال الأزهري: إنما ثنوا البحرين؛ لأن في ناحية قراها بحيرة على باب الإحساء، وقرى هجر بينها وبين البحر الأخضر عشرة فراسخ، قَالَ: وقدرت البحيرة ثلاثة أميال في مثلها ولا يغض ماؤها راكد زعاق، والنسبة إلى البحرين بحراني، وقال أبو محمد اليزيدي: سألتني المهدي، وسأل الكسائي عن النسبة إلى البحرين وإلى حصنين لم قالوا بحراني وحصني، فقال الكسائي: كرهوا أن يقولوا حصناني لاجتماع النونين وقلت أنا كرهوا أن يقولوا بحري فيشبه النسبة إلى البحر.

(فَدَفَعَهُ) أي: فذهب به إلى عظيم البحرين فدفعه إليه ثم دفعه (عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ) فالفاء فصيحة وفي الكلام حذف إيجاز.

(إِلَى كِسْرَى) بكسر الكاف وتفتح⁽¹⁾ وهو فارسي معرب خسرو وجمعه على أكاسرة على غير قياس؛ لأن قياسه كسرون بفتح الراء وقد مر أن كسرى لقب لكل من ملك الفرس كما أن قيصر لقب لكل من ملك الروم، والمراد به هنا هو أبرويز ابن هرمز بن أنوشروان وليس هو أنوشروان كما توهم.

(فَلَمَّا قَرَأَهُ) وفي رواية: قرأ بحذف الضمير أي: قرأ كسرى الكتاب (مَرْقَهُ) أي: خرقة وفرقه.

(فَحَسِبْتُ) بكسر السين أي: قَالَ ابن شهاب الزُّهْرِيُّ راوي الحديث فظننت (أَنَّ) سعيد (ابْنَ الْمُسَيَّبِ) بفتح الياء وكسرهما. قَالَ السفاقسي: وبالفتح رويناوه وهو إمام التابعين فقيه الفقهاء وقد مر في باب «الإيمان هو العمل».

(قَالَ) ولما مرقه وبلغ النبي ﷺ ذلك غضب (فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)

⁼ العراق، فإن قلت: الحديث كيف دل على الترجمة؟ قلت: وجه دلالة على الجزء الثاني من الترجمة ظاهرة، وأما الجزء الأول فدل عليه الكتاب الذي ناول أمير السرية، انتهى.

(1) قال ابن الجواليقي: والكسر أفصح.

«أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ»⁽¹⁾.

(أَنْ) أي: بأن (يُمَزَّقُوا) بفتح الزاي المشددة أي: بالتمزيق (كُلَّ مُمَزَّقٍ) وهو بفتح الزاي مصدر بمعنى التمزيق وهو من قبيل قوله يظنان كل الظن أن لا تلاقيا، ومعناه أن يفرقوا كل نوع من التفريق نقل في التواريخ أن ابنه شيرويه سلطه الله عليه فقتله بأن مزق بطنه سنة سبع ثم لم يلبث بعد إلا ستة أشهر، يقال: إن أبرويز لما أيقن وكان مأخوذاً عليه فتح خزانة الأدوية، وكتب على حقة السم الدواء النافع للجماع، وكان ابنه مولعاً بذلك فاحتال في هلاكه فلما قتل أباه فتح الخزانة فرأى الحققة فتناول منها فمات من ذلك السم ولم يقم لهم بعد الدعاء عليهم أمر نافذ بل أدبر عنهم الإقبال ومالت عنهم السعادة، وأقبلت عليهم النحوسة حتى انقرضوا من آخرهم، وزال من جميع الأرض ملكهم واضمحل بدعوته ﷺ في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين توجيهه بسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى العراق، وقال ابن سعد: لما مزق كسرى كتاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بعث إلى باذان عامله في اليمن أن ابعث من عندك رجلين جليدين إلى هذا الرجل الذي في الحجاز فليأتياني بخبره فبعث باذان قهرمانه ورجلاً آخر وكتب معهما كتاباً فقدموا المدينة فدفعوا كتاب باذان إلى النَّبِيِّ ﷺ

(1) أطرافه 2939، 4424، 7264 - تحفة 5845، 18728.

قال الحافظ: هذا الحديث لم يورده موصولاً في هذا الكتاب وهو صحيح، وقد وجدته من طريقين إحداهما مرسله، ذكرها ابن إسحاق في «المغازي»، والأخرى موصولة أخرجه الطبراني، ثم ذكر طرقها، قال: وأمير السرية كان عبد الله بن جحش، وكان تأميره في السنة الثانية قبل وقعة بدر، قوله: مكان كذا وكذا، هكذا بالإبهام في رواية جندب، وفي رواية عروة عند ابن إسحاق أنه قال له: إذا سرت يومين فافتح الكتاب، قال: ففتحه ههنا فإذا فيه: أن امض حتى تنزل نخلة، فتأتينا من أخبار قريش ولا تستكرهن أحدًا، قال في حديث جندب: فرجع رجلا ن ومضى الباقر، فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه غير أي: تجارة لقريش فقتلوه، فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام. وذلك في أول يوم من رجب، وغنموا ما كان معهم، فكانت أول غنيمة في الإسلام، فعاب عليهم المشركون في ذلك؛ فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَاءِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 217] ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة، فإنه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعلموا بما فيه، ففيه المناولة ومعنى المكاتب، وتعبه بعضهم بأن الحجة فيه لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة بخلاف من بعدهم، حكاه البيهقي، قال الحافظ: شرط قيام الحجة بالمكاتب وجود الشرائط الدافعة لتوهم التغيير، انتهى.

65 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ،

فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ودعاهما إلى الإسلام وفرائصهما ترعد، وقال لهما: أبلغا صاحبكما أن ربي قتل ربه كسرى في هذه الليلة بسبع ساعات مضت منها وهي ليلة الثلاثاء لعشر مضين من جمادى الأولى سنة سبع، وأن الله سلط عليه ابنه شيرويه فقتله.

وقال ابن هشام: لما مات وهرز الذي كان باليمن على جيش الفرس أمر كسرى ابنه أي: ابن وهرز ثم عزله وولى باذان فلم يزل عليها حتى بعث الله النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فبلغني عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كتب كسرى إلى باذان أنه بلغني أن رجلاً من قريش يزعم أنه نبي فسر إليه فاستتبه فإن تاب وإلا فابعث إلي برأسه فبعث باذان بكتابه إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فكتب إليه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إن الله وعدني بقتل كسرى في يوم كذا، وفي شهر كذا فلما أتى باذان الكتاب قَالَ: إن كان نبياً سيكون ما قَالَ فقتل الله كسرى في اليوم الذي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الزهري: فلما بلغ ذلك باذان بعث بإسلامه وإسلام من معه من الفرس، وفي الحديث فوائد منها جواز الكتابة بالعلم إلى البلدان، ومنها جواز الدعاء على الكفار إذا أسأوا الأدب وأهانوا الدين، ومنها أن الرجل الواحد يجزي في حمل كتاب الحاكم إلى الحاكم وليس من شرطه أن يحمله شاهدان كما يضع القضاة اليوم وإنما حملوا على شاهدين لما طرأ في الناس من الفساد فاحتيط في ذلك لتحصيل الدماء والفروج والأموال بشاهدين، ثم إن وجه دلالة الحديث على المكاتبه بين نير، وأما وجه دلالة على المناولة فهو أن النَّبِيَّ ﷺ ناول الكتاب لرسوله وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ) بصيغة الفاعل (أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ) شيخ البُخَارِيِّ انفرد به عن الأئمة الخمسة روى عن ابن المبارك، ووکیع وروی عنه أحمد بن حنبل وأبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهم، قَالَ الخطيب: كان ثقة وقال أبو حاتم: صدوق نزل بغداد وانتقل إلى مكة وجاور بها حتى مات آخر سنة ست وعشرين ومائتين قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثنا: (عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك؛ لأنه إذا أطلق عبد الله فيمن بعد الصحابة فالمراد ابن المبارك كما مر، وقد سبق ذكره في الوحي.

قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه السدوسي البصري الأكمه وقد مر في باب من الإيمان أن يحب لأخيه .. الخ.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سقط في رواية ابن مالك، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعنعنة، ومنها أن رواه ما بين مروزي وواسطي وبصري، ومنها أن رواه أئمة أجلاء، وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد، وفي اللباس، وفي الأحكام أيضًا. وأخرجه مسلم في اللباس، وأخرجه النسائي في الزينة، وفي السير وفي العلم، وفي التفسير.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: أمر الكاتب أن يكتب فيه مجاز والقرينة العرف؛ لأن العرف أن الأمير لا يكتب الكتابة بنفسه غالبًا فافهم.

(كِتَابًا) أي: إلى العجم أو إلى الروم كما جاء الرواية بهما في كتاب اللباس عند المؤلف.

(أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ) شك من الراوي قيل هو أنس (فَقِيلَ لَهُ) ﷺ (إِنَّهُمْ) أي: الروم أو العجم لا يقال إنه إضمار قبل الذكر لقيام القرينة⁽¹⁾ وهي قوله: (لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا) وقد جاء في بعض طرق الحديث عن أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ وفي بعضها لناس من الأعاجم، وفي مسلم أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كَسْرَى وَقِصْرٍ وَالنَّجَاشِيِّ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا، وَإِنَّمَا كَانُوا كَذَلِكَ خَوْفًا مِنْ كَشْفِ أَسْرَارِهِمْ وَإِشْعَارًا بِأَنَّ الْأَحْوَالَ الْمَعْرُوضَةَ عَلَيْهِمْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مِمَّا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا غَيْرُهُمْ، وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ خَتَمَ كِتَابَ السُّلْطَانِ وَالْقَضَاةِ سَنَةَ مَتَبَعَةَ، وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ كِتَابًا كَرِيمًا﴾ [النمل: 29] أنها إنما قالت ذلك لأنه كان مختومًا.

(فَاتَّخَذَ) صلى الله تعالى عليه وسلم (خَاتَمًا) فيه لغات المشهور منها أربعة

(1) ففيه مجاز والقرينة العرف لأن العرف أن الأمير لا يكتب الكتاب بنفسه غالبًا فافهم. وجه الفهم إشارة إلى ما قاله الكرمانى أن الأمي من لا يحسن الكتابة لا من لا يعرفها أصلاً وقد نقل إلى النبي ﷺ كتب بيده سلمنا إلى الأمي من لا يعرف الكتابة أصلاً لكن يحتمل أن يكون هذا الإسناد حقيقة أيضاً بأن يصدر عنه بهذه الكتابة خارقة للعادة على سبيل الإعجاز فتأمل.

مِنْ فِضَّةٍ، نَقَشُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ، فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ مَنْ قَالَ: نَقَشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ أَنَسٌ⁽¹⁾.

فتح التاء وكسرهما وخاتام وخيتام بفتح الخاء، والجمع الخواتم وتختمت إذا لبسته والختام الطين الذي يختم به (مِنْ فِضَّةٍ، نَقَشُهُ) بسكون القاف مبتدأ خبره⁽²⁾ (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) أي: هذه الكلمة مُحَمَّدٌ سطر ورسول سطر ولفظة الجلالة سطر كما صحت به الرواية.

(كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ) أي: بياض الخاتم؛ لأنه من فضة حال كونه (فِي يَدِهِ) الكريمة ﷺ هذا من باب إطلاق اسم الكل على الجزء؛ لأن الخاتم ليس في يده بل في الأصبع وفيه قلب أيضًا؛ لأن الأصبع في الخاتم لا الخاتم في الأصبع فهو من قبيل قولهم عرضت الناقة على الحوض.

(فَقُلْتُ) القائل هو شعبة (لِقَتَادَةَ مَنْ) استفهامية (قَالَ: نَقَشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ أَنَسٌ) أي: قاله، ووجه الاستدلال بهذا الحديث على المكاتب والمناولة ظاهر، وفيه من الفوائد غير ما ذكر مخالقة الناس بأخلاقهم واستتلاف العدو بما لا يضر، وجواز اتخاذ الخاتم من فضة للرجال وهو مجمع عليه وما روى عن بعض أهل الشام من كراهة لبسه إلا لذي سلطان فشاذ مردود، وأجمعوا أيضًا على تحريم خاتم الذهب على الرجال، وما روى عن أبي بكر مُحَمَّد بن عمرو بن حزم من إباحته ورؤي عن بعضهم من كراهته، فقال النَّوَوِيُّ: هذان النفلان باطلان.

وما حكى الْحَطَّابِيُّ أنه يكره للنساء التختم بالفضة؛ لأنه من زي الرجال فقال النَّوَوِيُّ أيضًا: إنه ضعيف أو باطل لا أصل له، وجواز نقش الخاتم، ونقش اسم صاحبه، ونقش اسم الله تَعَالَى فيه بل فيه كونه مندوبًا إليه وهو قول مالك، وابن المسيب وغيرهما، وكرهه ابن سيرين، وفيه: التنبيه أيضًا على أن شرط العمل بالمكاتب أن يكون الكتاب مختومًا ليحصل الأمن من توهم تغييره لكن قد يستغني عن ختمه إذا كان الحامل عدلًا مؤتمنًا، والله أعلم.

(1) أطرافه 2938، 5870، 5872، 5874، 5875، 5877، 7162 - تحفة 1256 - 26 / 1.

أخرجه مسلم في اللباس والزينة باب تحريم خاتم الذهب على الرجال رقم (2092).

(2) والرباط كون الخبر عين المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1].

9 - باب من قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ⁽¹⁾،
وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

9 - باب من قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ،
وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

(باب من قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ) أي: بذلك القاعد (الْمَجْلِسُ) فاعل ينتهي أي: هذا باب يتعلق بمن قعد في آخر المجلس.

(وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً) بضم الفاء وفتحها لغتان، وهي الخلل بين الشيئين، كما قَالَ النووي: وقال النحاس: الفُرْجَةُ بالفتح في الأمر، والفُرْجَةُ بالضم فيما يرى في الحائط ونحوه، وفي العباب الفُرْجَةُ بالكسر، والفُرْجَةُ بالضم لغتان في فرجة الهم، وقال أيضًا: الفُرْجَةُ بالفتح التَّفْصِي من الهم، وقال الأزهري: الفرجة الراحة من الغم وذكر فيها فتح الفاء وضمها وكسرها، وقد فرج له في الحلقة والصف ونحو ذلك بفتح العين يفرج بضمها، ولم يذكر الجوهري في الفرجة بين الشيئين غير الضم وفي التَّفْصِي من الهم غير الفتح وأنشد عليه:

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال
(فِي الْحَلَقَةِ) بإسكان اللام وحكى الجوهري فتحها والأول أشهر حتى قال ابن السكيت: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول: ليس في كلام العرب حلقة بالتحريك إلا في قولهم: هؤُلاءِ حَلَقَةٌ للذين يحلقون الشعر، جمع حالق، وهي كل مستدير خالي الوسط والجمع حلق بفتح الحاء واللام على غير القياس، وقال الأصمعي: الجمع الحلق مثل بدرة وبدر وقصعة وقصع، وحكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء حلقات، وقال ثعلب: كلهم يُجيز ذلك على ضعف، وإنما قَالَ في الحلقة ولم يقل في المجلس ليطابق لفظ الحديث الآتي، وقال أولاً المجلس دون الحلقة إشعاراً بأن حكمهما فيما نحن فيه واحد.

ووجه المناسبة بين البابين: أن الباب الأول فيه ذكر المناولة وهي تكون في مجلس العلم وهذا الباب في بيان أن من يأتي مجلس العلم كيف يقعد إذ المراد من المجلس والحلقة مجلس العلم وحلقته (فَجَلَسَ فِيهَا).

(1) قال الكرمانني فإن قلت: ما وجه مناسبة هذا الباب بكتاب العلم؟ قلت: من جهة أن المراد =

66 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ، مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ،

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن أبي أويس ابن أخت مالك بن أنس، وقد مر في باب: تطوع قيام رمضان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الأنصاري النجاري ابن أخي أنس لأنه كان يسكن دار جده بالمدينة وهو تابعي سمع أباه وعمه لأنس بن مالك وغيرهما واتفقوا على توثيقه وهو أشهر إخوانه وأكثرهم حديثاً وهم عبد الله ويعقوب وإسماعيل وعمر بنو عبد الله، وكان مالك لا يقدم على إسحاق أحداً في الحديث مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة روى له الجماعة.

(أَنَّ أَبَا مُرَّةَ) بضم الميم وتشديد الراء اسمه يزيد (مَوْلَى عَقِيلِ) بفتح العين (ابْنِ أَبِي طَالِبٍ) وقيل: مولى أخيه علي رضي الله عنه، وقيل: مولى أختهما أم هانئ، ولكنه كان يلزم عقيلاً فنسب إليه روى عن عمرو بن العاص وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وأبي واقد رضي الله عنهم وكان شيخاً قديماً، وأما عقيل فهو أخو علي لأبوين رضي الله عنهما وهو أسن من علي بعشرين سنة شهد بدرًا مع المشركين فأسر يومئذ ثم أسلم، وكان أعلم قريش بأيامها وأنسابها ومثالبها ومناقبها وترك عليًا ولحق بمعاوية ومات بعد ما عمي في دولته.

(أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ) بالقاف والذال المهملة، واسمه الحارث بن مالك، أو ابن عوف أو عوف بن الحارث واشتهر بكنيته (اللَّيْثِيِّ) بالمثلثة، قَالَ بعضهم: شهد بدرًا ولم يذكره موسى بن عقبة ولا ابن إسحاق في البدرين، وذكر بعضهم أنه كان قديم الإسلام، ويقال: أسلم يوم الفتح وأخبر عن نفسه أنه شهد حينئذ، قَالَ: وكنت حديث عهد بكفر وهذا يدل على تأخر إسلامه، وشهد بعد النَّبِيِّ ﷺ اليرموك، ثم جاور بمكة سنة ومات بها سنة ثمان وستين، ودفن في مقبرة المهاجرين، وروى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أربعة وعشرين حديثًا اتفقا على حديث وهو هذا، وزاد مسلم حديثًا آخر.

بالحلقة حلقة العلم، وفي الحديث: إن السنة الجلوس على وضع الحلقة، والداخل يجلس حيث ينتهي إليه المجلس، وأن لا يزاحم الجلوس إن لم يجد فرجة، انتهى.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

وفي الصحابة أبو واقد ثلاثة أحدهم هذا، وثانيهم أبو واقد مولى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وثالثهم أبو واقد النميري، ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث بالجمع والإفراد والعننة والإخبار.

ومنها: أن رجاله كلهم مدنيون، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي.

ومنها: أنه ليس للبخاري عن أبي واقد غير هذا الحديث لم يروه عنه إلا أبو مرة ولم يروه عن أبي مرة إلا إسحاق، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضًا، وأخرجه مسلم في الاستئذان وأخرجه الترمذي في الاستئذان وقال حسن صحيح، وأخرجه النسائي في العلم.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا) قد مر غير مرة أن بينما أصله بين زيدت فيه لفظة ما، وفي بعض النسخ بينا بإشباع فتحة النون بغير كلمة ما وهي من الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة وهي هنا قوله: (هُوَ جَالِسٌ) مبتدأ وخبر (في المسجد النبوي) (وَالنَّاسُ مَعَهُ) جملة حالية.

(إِذْ أَقْبَلَ) جواب بينما وعامله (ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ) النفر بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة في العباب النفر والنفير عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة وجمعه أنفار وأنفرة ونفراء، ومعناه ثلاثة هم نفر أي: رجال وهو اسم جمع ولذا وقع مميّزاً للثلاثة كالجمع ومن قبيله ثلاثة هم نفر أي: رجال لا أن معناه أنفار ثلاثة حتى يكون أقل ما يفهم من تسعة كما اشتبه على بعض وهو اسم جمع ولذا وقع مميّزاً للثلاثة كالجمع ومن قبيله قوله تسعة رهط أي: أقبل ثلاثة رجال من الطريق فدخلوا المسجد مارين.

(فَأَقْبَلَ اثْنَانِ) منهم (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) حين رأوا مجلسه ﷺ (وَذَهَبَ وَاحِدٌ) يدل على هذا المعنى ما في حديث أنس رضي الله عنه فإذا ثلاثة نفر يمرون فلما رأوا مجلس النبي ﷺ أقبل إليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهباً فسقط ما يقال: كيف قال أولاً أقبل ثلاثة، وثانياً أقبل اثنان ولا يخلو من أن يكون المقبل اثنان أو ثلاثة.

(قَالَ) أي أبو واقد: (فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: وقفا على مجلسه ﷺ

فَأَمَّا أَحَدُهُمَا : فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الْآخَرُ : فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ،
وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا ، فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ
الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ،

أو أشرفا عليه ومنه وقفته على ذنبه أي : اطلعته عليه ، وقال بعضهم على بمعنى
عند .

وتعقبه محمود العيني بأنها لم تجئ بمعنى عند فمن ادعى ذلك فعليه البيان ،
وزاد الترمذي والنسائي وكذا أكثر رواة «الموطأ» فلما وقفنا سلما ولم يذكره
المؤلف هنا ولا في الصلاة وكذا لم يقع في رواية مسلم ، وعلى ثبوته يستفاد منه
أن الداخل يبدأ بالسلام وأن القائم يسلم على القاعد ، وإنما لم يذكر رد السلام
عليهما اكتفاء بشهرته ، وقال الحافظ العسقلاني : أو يستفاد منه أن المستغرق في
العبادة يسقط عنه الرد ، ولم يذكر أيضًا أنهما صليا تحية المسجد فإما أن يكون
ذلك قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من
القصة أو كان في غير وقت تنفل من الأوقات المكروهة .

(فَأَمَّا) بفتح الهمزة تفصيل لأحوالهم (أَحَدُهُمَا : فَرَأَى فُرْجَةً) بضم الفاء ،
وفي رواية ابن عساكر : فرجة بفتحها وقد تقدم أنهما لغتان .

(فِي الْحَلْقَةِ) بإسكان اللام (فَجَلَسَ فِيهَا) أي : في الفرجة أو في الحلقة ،
(وَأَمَّا الْآخَرُ) بفتح الخاء أي : الثاني من الاثنين (فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ) ويستفاد من
ذلك استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم وأن من سبق إلى موضع منها
كان أحق به ، (وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَأَذْبَرَ) من الإدبار وهو التولي (ذَاهِبًا) أي : مستمرًا
في ذهابه ولم يرجع .

(فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي : عما كان مشغلاً به من الخطبة أو تعليم
العلم أو الذكر أو نحو ذلك ، (قَالَ : أَلَا) بالتخفيف حرف تنبيه ، ويحتمل أن
يكون الهمزة للاستفهام ولا للنفي .

(أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ الثَّلَاثَةِ؟) وفي الكلام طي كأنهم قالوا أَخْبِرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
فقال : (أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى) بقصر الهمزة أي : لجأ (إِلَى اللَّهِ) أو انضم إلى مجلس
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (فَأَوَاهُ) بالمد (اللَّهُ) إليه أي : جازاه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمته
وجنته ورضوانه أو يؤويه يوم القيامة إلى ظل عرشه ، فنسبة الإيواء الذي هو الإنزال

وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهَ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهَ عَنْهُ⁽¹⁾.

عندك وهو لا يتصور في حق الله تعالى مجاز عن لازمه الذي هو إرادة إيصال الخير مما ذكرنا فيكون ذكر الملزوم وإرادة اللازم ويسمى مثل هذا المجاز مجاز المشاكلة والمقابلة كما في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 54].

(وَأَمَّا الْآخَرُ) بفتح الخاء أيضًا (فَاسْتَحْيَا) أي: ترك المزاحمة حياء من الرسول ﷺ ومن أصحابه قاله القاضي عياض: ويقال معناه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث ويؤيد هذا المعنى ما جاء في رواية الحاكم: ومضى الثاني قليلًا ثم جاء فجلس.

(فَاسْتَحْيَا اللَّهَ مِنْهُ) أي: جزاه بمثل فعله بأن رحمه ولم يعاقبه وهذا أيضًا من قبيل المشاكلة وذلك لأن الحياء تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يذم به، وهو محال على الله تعالى فيكون مجازًا عن ترك العقاب فيكون هذا أيضًا من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

(وَأَمَّا الْآخَرُ) الثالث (فَأَعْرَضَ) أي: عن مجلس رسول الله ﷺ ولم يلتفت إليه بل ولى مدبرًا، (فَأَعْرَضَ اللَّهُ) تعالى (عَنْهُ) أي: جازاه بأن سخط عليه، وهذا أيضًا كالأول والثاني فإن الأعراض هو التفات إلى جهة أخرى وذلك غير مستقيم في حق الله تعالى فيكون مجازًا عن السخط والغضب المجاز عن إرادة الانتقام واعلم أن أعراض الله تعالى عنه محمول على أنه ذهب معرضًا لا لعذر، ويحتمل أن يكون منافقًا فاطلع النبي ﷺ على أمره، وأما من ذهب لعذر لا إعراض عن نبيه ﷺ فلا يستحق لسخط الله وغضبه تعالى. ثم إن الأفعال الثلاثة يحتمل أن تكون إخبارًا وأن تكون إنشاء لكن ما وقع في حديث أنس رضي الله عنه وأما الآخر فاستغنى فاستغنى الله عنه يؤيد كونها أخبارًا، فافهم.

وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكرناه في الأثناء فضل ملازمة خلق الذكر والعلم، وجلس العالم والمذكر في المسجد، وفضل سد خلل الحلقة وقد ورد الترغيب في سد خلل الصفوف في الصلاة، وجواز التخطي لسد الخل ما لم يؤذ فإن خشي من ذلك استحباب الجلوس حيث ينتهي. والثناء على من زاحم في طلب

(1) طرفه 474 - تحفة 15514.

أخرجه مسلم في السلام باب من أتى مجلسًا فوجد فرجة فجلس فيها رقم (2176).

10 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»⁽¹⁾

الخير، واستحباب القرب من العالم الكبير ليسمع كلامه، وأن من جلس في مجلس علم فهو في كنف الله وإيوائه.

قَالَ ابن بطال: وكذلك يجب على العالم أن يؤوي المتعلم لقوله فأواه الله، وأن من قصد العلم ومجالسه فاستحيا ممن قصده فإن الله يستحي منه فلا يعذبه، وأن من حسن الأدب أن يجلس المرء حيث ينتهي، ولا يقيم أحدًا وقد رُوي ذلك في الحديث أيضًا، واستحباب الثناء على من فعل جميلًا كالاستحياء، وأن من أعرض عن مجالسة العلم فإن الله يعرض عنه، وجواز الإخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنها، وأن ذلك لا يعد من الغيبة، ثم إن الحَافِظ العَسْقَلَانِيَّ قَالَ: لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين، والله أعلم.

10 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»

(بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: رُبَّ) للتقليل ولكنه كثر استعمالها للتكثير بحيث غلب حتى صارت كأنها حقيقة فيه.

(مُبْلَغٌ) بفتح اللام أي: مبلغ إليه فحذف الجار وأوصل الفعل وهو مجرور برب.

(أَوْعَى) من الوعي وهو الحفظ مع الفهم صفة مبلغ.

(من سَامِعٍ) متعلق بقوله أوعى، ومتعلق رب محذوف تقديره يكون أو يوجد، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى خبره بلا حذف ولا تقدير، والمعنى: رب مبلغ إليه عني أوعى أي: أحفظ وأفهم

(1) قال الحافظ: هذا الحديث المعلق أورد المصنف في الباب معناه، وأما لفظه فعنده موصول في (باب الخطبة بمعنى) من كتاب الحج، وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم له إلى «الترمذي» من حديث ابن مسعود، فأبعدوا النجعة وأوهموا عدم تخريج المصنف له، والله المستعان، انتهى.

وفي «تراجم» شيخ الهند أن أوعى له معنيان: أحفظ وأفهم، ففي التبليغ حصول الفائدةين معًا كما في تركه المضرتان معًا.

67 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ،

لما أقول من سامع مني، كما صرح بذلك أبو القاسم ابن مندة في روايته من طريق هودة، عن ابن عون، ولفظه فإنه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من يشهد، وهذا الحديث المعلق أورده المؤلف معناه في هذا الباب، وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمنى من كتاب الحج أخرجه من طريق قرة بن خالد عن مُحَمَّد بن سيرين قَالَ: أَخْبَرَنِي عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خطبنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوم النحر قَالَ: «أتدرون أي يوم هذا»، وفي آخره هذا اللفظ، وقد أخرج الترمذي في جامعه وابن حبان، والحاكم في صحيحيهما من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأداها إلى من لم يسمعها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من أفقه منه» قَالَ الترمذي: حسن وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأخرج الترمذي أيضًا من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «نضر الله⁽¹⁾ امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع فرب مبلغ أوعى من سامع»، وقال: حديث حسن صحيح، ومن هذه النقول ظهر أن لفظ الترجمة كما وقع في تخريج الترمذي وقع في تخريج المصنف أيضًا كما أن معناها وقع فيهما أيضًا فلا وجه لعزو القطب الحلبي للفظ الحديث إلى تخريج الترمذي وإيهامه عدم تخريج المصنف له والله أعلم.

ووجه المناسبة بين البابين: أن المذكور في الباب السابق المبلغ الذي جاء إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ واستيقن الخبر الذي بلغ إليه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وفي هذا الباب بيان أنه ربما يكون المبلغ أوعى من السامع.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة ابن الفضل بن لاحق أبو إِسْمَاعِيل الرقاشي البصري، سمع ابن المنذر وعبد الله بن عون وغيرهما، وروى عنه أحمد، وقال إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، قَالَ أبو زرعة، وأبو حاتم ثقة، وقال مُحَمَّد بن سعد كان ثقة كثير

(1) قوله: نَضَرَ اللَّهُ بالتشديد أكثر من التخفيف، من النضارة بمعنى الحسن والرواق أي: حسن الله.

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ.....

الحديث، وقال: إنه كان يصلي كل يوم أربع مائة ركعة ويصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان عثمانياً توفي سنة ست وثمانين ومائة روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) أي: عبد الله بن عون بفتح المهملة وبالنون ابن أرتبان البصري، وأزطبان بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح المهملة وتخفيف الموحدة والنون مولى عبد الله بن مغفل الصحابي رأى أنس بن مالك ولم يثبت له منه سماع، وسمع القاسم بن مُحَمَّد والحسن ومحمد بن سيرين وغيرهم، وروى عنه شعبة والثوري، وابن المبارك وآخرون وعن خارجة قَالَ صحبت ابن عون أربعاً وعشرين سنة فما أعلم أن الملائكة كتبت عليه خطيئة، وقال أبو حاتم: هو ثقة، وقال عمرو بن علي: ولد سنة ست وستين ومات وهو ابن خمس وثمانين، ويقال: توفي سنة إحدى وخمسين ومائة، وقال ابن حجر: سنة خمسين ومائة على الصحيح روى له الجماعة.

(عَنِ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ وقد مر في باب «اتباع الجنائز» (عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ) نفيع بن الحارث أبو بحر بالموحدة وبالمهملتين الثقفي البصري وهو أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة سنة أربع عشرة سمع أباه وعلياً وغيرهما أخرج له البُخَارِيُّ هنا، وفي غير موضع عن ابن سيرين وعبد الملك بن عمير، وخالد الحذاء عنه عن أبيه قَالَ ابن معين: توفي سنة ست وتسعين روى له الجماعة.

(عن أَبِيهِ) أبي بكره وقد تقدم في باب المعاصي من أمر الجاهلية، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنعنة، ومنها أن رواه كلهم بصريون، ومنها أن رواه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهم عبد الله بن عون وابن سيرين، وعبد الرحمن بن أبي بكره، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج والتفسير والفتن، وبدء الخلق، وأخرجه مسلم في الديات، والنسائي في الحج والعلم.

(ذَكَرَ) أي: أبو بكره يعني أنه كان يحدثهم فذكر (النَّبِيِّ) بنصب النبي ﷺ وفي رواية عن أبيه أن النَّبِيَّ ﷺ وهو، وفي رواية أخرى عن أبيه قَالَ: ذكر بصيغة

قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ - أَوْ بِزِمَامِهِ -

المجهول النَّبِيِّ ﷺ أي: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَالُ كَوْنِهِ قَدْ ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ .
في رواية النسائي عن أبي بكرَةَ قَالَ: وَذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: وَإِذَا حَالِيهِ وَإِذَا
عَاطِفُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مُحْذَوْفًا فَافْهَمُ.

(قَعَدَ) مَقُولَ قَالَ الْمُقَدِّرُ أَي: ذَكَرَ أَبُو بَكْرَةَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ قَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ
(عَلَى بَعِيرِهِ) هُوَ الْجَمْلُ الْبَازِلُ وَقِيلَ الْجَذْعُ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْأَنْثَى وَحُكِي عَنْ
بَعْضِ الْعَرَبِ شَرِبَتْ مِنْ لَبَنٍ بَعِيرِي وَصَرَعْتَنِي بَعِيرِي، وَفِي الْجَامِعِ الْبَعِيرُ بِمَنْزِلَةِ
الْإِنْسَانِ يَجْمَعُ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ مِنَ النَّاسِ وَيَجْمَعُ عَلَى أُبْعُرَةٍ وَأَبَاعِرٍ وَأَبَاعِيرٍ
وَبَعْرَانٍ وَإِذَا رَأَيْتَ حِمْلًا عَلَى بَعْدِ قَلْتِ هَذَا بَعِيرٍ فَإِذَا اسْتَبْتَه قَلْتِ جَمْلٍ أَوْ نَاقَةٍ
وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ بَعِيرٍ وَشَعِيرٍ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَتْحِ هُوَ
الصَّحِيحُ هَذَا، وَكَانَ ذَلِكَ الْقَعُودُ بِمَنْىَ يَوْمَ النُّحْرِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ، وَإِنَّمَا
قَعَدَ ﷺ عَلَيْهِ لِحَاجَتِهِ إِلَى إِسْمَاعِ النَّاسِ فَالْتِهَيَ عَنْ اتِّخَاذِ ظَهُورِهَا مَنَابِرَ مُحْمُولٍ
عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَدْعُ حَاجَةً إِلَيْهِ.

(و) إِذَا حَالِيهِ أَوْ عَاطِفُهُ (أَمْسَكَ) أَي: تَمَسَكَ (إِنْسَانٌ) قِيلَ هُوَ بِلَالٌ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أُمِّ الْحَصِينِ قَالَتْ: حُجِجْتُ فَرَأَيْتُ
بِلَالًا يَقُودُ بِخِطَامِ رَاحِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقِيلَ هُوَ عَمْرُو بْنُ خَارِجَةَ فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي
السَّنَنِ فِي حَدِيثِهِ قَالَ: كُنْتُ أَخْذُ زِمَامَ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ بَعْضُ الْخُطْبَةِ، قَالَ
الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَهُوَ أَوْلَى أَنْ يَفْسَرَ بِهِ الْمُبْهَمُ مِنْ بِلَالٍ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ
أَنَّهُ كَانَ مَمْسِكًا بِزِمَامِ نَاقَتِهِ ﷺ قَالَ: لَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ هُنَا أَبُو بَكْرَةَ فَقَدْ ثَبَتَ
ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ وَلَفْظُهُ خُطِبَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النُّحْرِ وَأَمْسَكَتْ، إِذَا قَالَ بِخِطَامِهَا، وَإِذَا قَالَ
بِزِمَامِهَا، وَاسْتِفِيدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الشُّكَّ فِي قَوْلِهِ: (بِخِطَامِهِ - أَوْ بِزِمَامِهِ -) مِمَّنْ دُونَ
أَبِي بَكْرَةَ لِأَمْنِهِ، وَالْخِطَامُ بِكَسْرِ الْخَاءِ كَالزِمَامِ هُوَ الْخِيطُ الَّذِي يَشُدُّ فِيهِ الْبُرَّةُ ثُمَّ
يَشُدُّ فِي طَرَفِهِ الْمَقُودُ وَقَدْ يَسْمَى الْمَقُودُ زِمَامًا وَيُقَالُ زَمَمْتُ الْبَعِيرَ خَطَمْتُهُ، وَالْبُرَّةُ
بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمَخْفُفَةُ حَلْقَةٌ مِنْ صَفَرٍ تَجْعَلُ فِي لَحْمِ أَنْفِ الْبَعِيرِ، وَقَالَ
الْأَصْمَعِيُّ: تَجْعَلُ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْمُنْخَرَيْنِ وَفَائِدَةُ إِسْمَاكَ الزِمَامِ صَوْنُ الْبَعِيرِ عَنِ
الْاضْطِرَابِ وَالْإِزْعَاجِ لِرَاكِبِهِ.

قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، فَسَكَّنَا⁽¹⁾ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى،

(قَالَ) وفي رواية: فقال، أي النَّبِيِّ ﷺ: («أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟») مقول القول.
(فَسَكَّنَا حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ) بفتح الهمزة أي: النَّبِيِّ ﷺ (سَيُسَمِّيهِ) بالسین المؤكدة للتسمية كما في قوله تَعَالَى: ﴿سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: 71] حيث قَالَ الزمخشري: السین مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت سأنتقم منك.

(سِوَى اسْمِهِ، قَالَ) أي: النَّبِيِّ ﷺ (أَلَيْسَ) هذا اليوم (يَوْمَ النَّحْرِ) الاستفهام تقريری أي: هو يوم النحر كما في قوله تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: 36].

(قُلْنَا) وفي رواية فقلنا: (بَلَى) حرف يختص بالنفي ويفيد إبطاله سواء كان مجرداً أو مقروناً بالاستفهام حقيقة أو توبيخاً أو تقريراً كما فيما نحن فيه، وفي قوله تَعَالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: 172] أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد مع أن نفي النفي إثبات في رده بلى، ولذلك قَالَ ابن عباس

(1) يعني: أن سكوئهم رضى الله عنهم كان لظنهم أنه ﷺ سيسميه باسم آخر، وإلا فكونه يوم النحر أو الشهر الحرام لم يكن مما كان خفياً عليه ﷺ، ثم قال الحافظ: وقع في حديث الباب: فسكنا بعد السؤال، وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس: إن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قالوا يوم حرام، وظاهرهما التعارض، والجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا، والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا: الله ورسوله أعلم، أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى، لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في الحج والفتن أنه لما قال: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قالوا: بلى، فقولهم: بلى، بمعنى قولهم: يوم النحر بالاستلزام، وغايته أن أبا بكر نقل السياق بتمامه، واختصره ابن عباس، وكان ذلك بسبب قرب أبي بكر منه لكونه أخذاً بخطام الناقة، وقال بعضهم: يحتمل تعدد الخطبة فإن أراد أنه كررها يوم النحر فيحتاج إلى دليل، فإن في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج: أن ذلك كان يوم النحر بين الجمرات في حجته، انتهى.

وقال العيني: فإن قيل: إن حديث ابن عباس يشعر بأنهم أجابوه بقولهم: هذا يوم حرام، وهو مخالف لحديث أبي بكر وابن عمر أنهم سكتوا، والجواب: أنه يحتمل أن يكون الخطبة متعددة، فأجاب في الثانية من علم في الأول ولم يجب من لم يعلم، فنقل كل من الرواة ما سمع، ويقال: إن حديث أبي بكر من رواية مسدد وقع ناقصاً مخروماً لنسيان وقع فيه من بعض الرواة، انتهى.

قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْآيَةِ لَوْ قَالُوا: نَعَمْ كَفَرُوا لِأَن نَعَمْ تَصْدِيقٌ لِلْخَبَرِ بِنَفْيِ أَوْ إِجَابٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَوْ قَالَ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، فَقَالَ: بَلَى لَزِمْتَهُ، وَلَوْ قَالَ: نَعَمْ لَمْ تَلْزِمَهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: تَلْزِمُهُ فِيهِمَا وَجَرُوا فِي ذَلِكَ عَلَى مَقْتَضَى الْعُرْفِ لَا اللُّغَةِ.

(قَالَ) أَي: النَّبِيِّ ﷺ (فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟) فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ أَي: النَّبِيِّ ﷺ (أَلَيْسَ) هَذَا الشَّهْرُ (بِذِي الْحِجَّةِ) بِكسر⁽¹⁾ الحاء وفتحها والكسر أفصح، وقيل: الفتح أشهر فتدبر، ويجمع على ذوات الحجة، وأما ذو القعدة فهو بكسر القاف ويجمع على ذوات القعدة أيضًا.

(قُلْنَا: بَلَى) هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ وَكَرِيمَةٍ وَقَدْ سَقَطَ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْأَصِيلِيِّ وَالْحَمَوِيِّ السُّؤَالُ عَنِ الشَّهْرِ وَالْجَوَابُ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَفْظُهُمْ هَكَذَا أَي يَوْمَ هَذَا؟ فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ قَالَ: أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟، وَتَوَجَّهَ وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْكَلِّ عَلَى الْبَعْضِ، وَوَقَعَ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ السُّؤَالُ عَنِ الْبَلَدِ أَيْضًا فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَسْئَلَةٍ عِنْدَهُ عَنِ الْيَوْمِ وَعَنِ الشَّهْرِ وَعَنِ الْبَلَدِ وَهِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْأَضَاحِيِّ مِنْ رَوَايَةِ أَيُّوبَ، وَفِي الْحَجِّ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ قُرَّةِ كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، وَذَكَرَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ خُطْبَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ وَذَكَرَ قَوْلَهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الثَّلَاثَةِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ عِنْدَهُ فِي الْحَجِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خُطِبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَشْعُرُ بِأَنَّهُمْ أَجَابُوهُ بِقَوْلِهِمْ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ وَبَلَدٌ حَرَامٌ وَشَهْرٌ حَرَامٌ وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرَةَ الْمَذْكُورَةِ هَهُنَا أَنَّهُمْ سَكَتُوا حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الَّذِينَ كَانَ فِيهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ أَجَابُوا وَالطَّائِفَةَ الَّذِينَ كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرَةَ لَمْ يَجِيبُوا بَلْ سَكَتُوا أَوْ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

(1) وقيل: الفتح أشهر فقد ترجم.

قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا،

ويمكن أن يكون رواية ابن عباس بالمعنى؛ لأن في حديث أبي بكره عند المصنف هنا وفي الحج قلنا: بلى فقولهم: «بلى» بمعنى قولهم يوم حرام بالاستلزام، وكذا في السؤالين الآخرين، وغاية ما في الباب أن أبا بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نقل سياق الحديث بتمامه واختصره ابن عباس، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان ذلك بسبب قرب أبي بكره منه لكونه آخِذاً بخطام ناقته ﷺ، وقيل: ويحتمل أن يكون الخطبة متعددة في يوم النحر، وقال الْحَافِظُ: يحتاج ذلك إلى دليل فليتأمل، وفي سكوتهم عن كل سؤال أو قولهم الله ورسوله أعلم كما ثبت في الرواية حسن أدبهم؛ لأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب وأنه ليس مراده مطلق الأخبار بما يعرفونه ولذا قَالَ في رواية الباب: حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه، وفيه إشارة أيضاً إلى تفويض الأمور بالكلية إلى الشارع والانعزال عما ألفتوه من المتعارف المشهور.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: سؤاله ﷺ عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهمهم وليقبلوا عليه بكليتهم وليستشعروا عظمة ما يخبرهم به ولذلك بالغ في تحريم هذه الأشياء، و(قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ) أي: سفكها بغير حق (وَأَمْوَالَكُمْ) وأخذها أيضاً (وَأَعْرَاضَكُمْ) أي: وتلبسها كذلك، وهي جمع عرض بكسر المهملة وهو موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه هكذا قَدَّرُوا في الأشياء المذكورة.

وقال الْقُسْطَلَانِيُّ نفلاً عن مصابيح الجامع: إن الأولى أن يقدر في الثلاثة كلمة واحدة هي لفظة الانتهاك التي بمعنى تناول الشيء بغير حق فكأنه قَالَ فَإِنْ انتهاك دماءكم وأموالكم وأعراضكم من غير حاجة إلى تقدير في كل واحد من الثلاثة ولا إلى التقييد بكونها بغير حق لإفادة معنى الانتهاك مفاد هذا القيد.

(بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا) ومناط تشبيه الدماء، والأموال والأعراض في الحرمة باليوم والشهر وبالبلد أنهم ما كانوا يرون انتهاك حرمة اليوم والشهر والبلد بحال وكان تحريمها ثابتاً في نفوسهم مقررّاً عندهم بخلاف الدماء والأموال والأعراض فإنهم كانوا في

لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبْلَغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»⁽¹⁾.

الجاهلية يستبيحونها فأعلمهم الشارع بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه كتحريم هذا اليوم في هذا الشهر في هذا البلد، وإنما أوقع تحريم اليوم المذكور مشبهًا به؛ لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون واشتهر بينهم قبل تقرير الشرع، وكذا قدم السؤال عنها بأي يوم هذا؟ وأي شهر هذا؟ وحينئذٍ فإنما شبه الشيء بما هو أعلى منه من حيث الاشتهار والتقرير عندهم فلا يرد أن المشبه به أخفض رتبة من المشبه ومقتضى الحال أن يكون بالعكس فافهم.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وفي هذا التشبيه دليل على استحباب ضرب الأمثال وإلحاق النظر بالنظر قياسًا.

(لِيُبْلَغَ) فعل أمر وكسرت الغين لالتقاء الساكنين بقوله: (الشَّاهِدُ) أي: الحاضر في المجلس (الْغَائِبَ) عنه والمراد إما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام، (فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى) أي: قرب (أَنْ يُبْلَغَ) بكسر اللام المشددة من التبليغ (مَنْ) أي الذي (هُوَ أَوْعَى) أي: أحفظ وأفهم (لَهُ) أي: للحديث الذي بلغه (مِنْهُ) صلة لأفعل التفضيل وفصل بينهما مع أنهما كالمضاف والمضاف إليه بقوله «له» لكونه ظرفًا وفي الظرف سعة كما جاز الفصل بين المضافين في قوله:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يومًا صخرة بعسيل
فإن قوله: يومًا فصل بين ناحت الذي هو مضاف وبين صخرة الذي هو مضاف إليه، مع أن الفاصل غير أجنبي، وفي الحديث من الفوائد أن العالم يجب عليه تبليغ العلم لمن لم يبلغه وتبيينه لمن لم يفهمه وهو الميثاق الذي أخذه الله تعالى على العلماء «لِيُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ»، وأنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من الفهم ما ليس لمن تقدمه لكن ذلك يكون أقل؛ لأن عسى للأطماع لا لتحقيق الشيء، وأن حامل الحديث يؤخذ عنه وإن كان جاهلاً بمعناه وهو ما جوز في تبليغه محسوب في زمرة أهل العلم، وإن ما كان حرامًا يجب على العالم أن يؤكد حرمة ويغلظ عليه بأبلغ ما يجد، وأنه يجوز الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في إسماعها للناس ورؤيتهم له، وأن المال والدم والعرض متساوية في الحرمة.

11 - باب الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ⁽¹⁾

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: 19] فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ

11 - باب الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ

(باب) بالتونين وعدمه وهو ساقط في رواية الأصيلي.

(الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ) يعني أن الشيء يعلم أولاً ثم يقال ويعمل به فالعلم مقدم عليهما بالذات وكذا بالشرف؛ لأنه عمل القلب وهو أشرف أعضاء البدن. قال ابن المنير: أراد أن العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبران إلا به فهو متقدم عليهما؛ لأنه مصحح للنية المصححة للعمل فنبه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم إن العلم لا ينفع إلا بالعمل تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه.

وقال ابن بطلال: العمل لا يكون مقصوداً إلا بمعنى متقدم عليه وهو علم ما وعد الله عليه من الثواب.

(لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي رواية عز وجل: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فَبَدَأَ أي: الله تعالى (بالعلم) حيث قَالَ أولاً فاعلم أنه لا إله إلا الله، قَالَ: واستغفر

(1) اختلفوا في غرض المصنف من هذه الترجمة قال الكرمانى: يريد أن الشيء يعلم أولاً ثم يقال ويعمل به؛ فالعلم مقدم عليهما بالذات، وكذا مقدم عليهما بالشرف، لأنه عمل القلب وهو أشرف أعضاء البدن، وقال ابن بطلال: العمل لا يكون إلا مقصوداً به معنى متقدماً، وذلك المعنى هو علم ما وعد الله عليه من الثواب، انتهى.

وقال السندي: الظاهر أن مراده بيان تقدم العلم على القول والعمل شرفاً ورتبة لا زماناً، فدلالة ما ذكره في الباب على التقدم الزماني غير ظاهرة، وإنما يدل على المعنى الأول، انتهى.

والأوجه عندي: أن المصنف أراد التقدم الزماني وإليه يشير كلام الشيخ من قوله: تقدم العلم على التكلم به وعظاً، وهو المراد بالقول وعلى العمل بمقتضاه، ودلالة ما أورد المصنف في هذا الباب على هذا المعنى ظاهرة لا خفاء فيها، ففرض المصنف عندي دفع ما يتوهم من الوعيدات على العلم بلا عمل أن المقصر في العمل لا ينبغي له تحصيل العلم، فأثبت المصنف بهذا الباب أن العلم من حيث هو مقدم على العمل ذاتاً، وأما ترك العمل عليه بعد ذلك فأمر آخر موجب للخسارة والوعيدات المترتبة عليه وهو الظاهر من كلام أكثر الشراح، قال الحافظ: قال ابن المنير: أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل؛ فلا يعتبران إلا به فهو متقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل، فنبه المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قوله: إن العلم لا ينفع إلا بالعمل تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه، انتهى.

«وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَثُوا الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ،

لذنبك، إشارة إلى القول والعمل، والمعنى إذا علمت سعادة المؤمنين وشقاوة الكافرين فاثبت على ما أنت عليه من العلم بالوحدانية وتكميل النفس بإصلاح أحوالها وأفعالها وهضمها بالاستغفار لذنبك ولذنوب المؤمنين والمؤمنات بالدعاء لهم والتحريض على ما يستدعي غفرانهم والخطاب وإن كان للنبي ﷺ لكنه يدخل الناس معه ﷺ فيه كما في قوله تعالى: ﴿بَيَّأَهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: 1] فافهم.

وسئل سفيان بن عيينة عن فضل العلم، فقال: ألم تسمع قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: 19] فأمره بالعمل بعد العلم، وينتزع من الآية دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة ولا نزاع فيه، وإنما النزاع هل يجب معرفة الأدلة أم لا؟ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: يكفي الاعتقاد الجازم وإن لم يعرف الأدلة وهو المعروف من سيرة السلف، وقال طائفة: إن إيمان المقلد في أصول الدين غير صحيح، وقال محيي السنة: يجب على كل مكلف معرفة علم الأصول ولا يسع فيه التقليد لظهور دلائله، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول هو حال المبلغ والسامع، والمبلغ بكسر اللام والمبلغ بفتحها لا يقدران على التعليم والتعلم إلا بالعلم والمذكور في هذا الباب أن العلم قبل القول والعمل.

(وَأَنَّ) بفتح الهمزة عطفًا على ما قبله، وبكسرها على سبيل الحكاية. (الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ) جمع وارث (الْأَنْبِيَاءِ) كما قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: 32].

(وَرَثُوا) بتشديد الراء المفتوحة أي: الأنبياء ويروى بتخفيفها مع الكسر أي: العلماء ويجوز ضم الواو وتشديد الراء المكسورة وحينئذ يرجع الضمير إلى العلماء أيضًا.

(الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ) أي: العلم (أَخَذَ) من ميراث النبوة (بِحِطِّ) أي: نصيب (وَافِرٍ) كثير كامل.

⁼ وقال العيني: أراد الْبُخَارِيَّ أن الشيء يعلم أولاً ثم يقال ويعمل به؛ فالعلم مقدم عليهما بالذات وكذا مقدم عليهما بالشرف لأنه عمل القلب، انتهى.

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَظْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ⁽¹⁾.

(وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا)⁽²⁾ حال كونه (يَظْلُبُ بِهِ) أي: بذلك الطريق أو بذلك السلوك.

(عِلْمًا) نكر قوله «علماً» أيضاً ليتناول أنواع العلوم الدينية وليندرج فيه القليل والكثير.

(سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ) في الآخرة أو في الدنيا بأن يوفقه للأعمال

(1) نكر قوله «طريقاً» ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم.

(2) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن من حاول أمراً ليكون له عوناً على طلب العلم سهل الله عليه الوصول إلى الجنة.
والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «من سلك طريقاً» السلوك بمعنى الدخول قال تعالى: ﴿لَوْ سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المائدة: 42] أي: ما أدخلكم؟ وقال النبي ﷺ: «لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه» أي: لو دخلوا لدخلتم فإذا كان المراد به الدخول فهل هو مقصور على الدخول في طلب العلم أو يتعدى إلى غيره احتمل الوجهين معا والظاهر تعديه لأن ذلك في الشريعة كثير فمن ذلك قوله عليه السلام: لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبان وقوله عليه السلام: ينفق على عياله يحتسبها. على ما مر الكلام عليه.

وإذا كان متعدياً فيترتب عليه من الفقه أن كل ما كان عوناً على الخير فهو خير وقد وقع النص على ذلك وهو ما جاء في نوم المجاهد أنه عبادة لكونه عوناً له على الجهاد لكن ليس يؤخذ هذا على عموميه وإنما هو بشرطين الأول أن يكون الذي يستعان به جائزاً شرعاً ولا يكون حراماً ولا مكروهاً يشهد لهذا قوله عليه السلام للذي طلب منه الوصية وأراد أن يوجز له فيها فقال له لا تقل شيئاً تستعذر عنه في القيامة.

وقد حكى عن بعض الفضلاء أنه أصابه من العبادات تعب وجوع لقلّة ذات اليد ثم فتح عليه في لبن لم يطب له طريقه فامتنع منه فقالت له والدته لما امتنع اشربه وارحُ الله أن يغفر لك فقال لها نرجو أن الله يغفر لي ولا أشربه فانظر كيف امتنع عن شربه وإن كان عوناً له على ما كان بصده لكن لما أن كان فيه كراهية ما لم يقدم عليه وتركه البتة لأن الخسارة تعود عليه منه أكثر من الفائدة بل هو عري عن الفائدة لأنه لا يعين على الطاعة إلا الحلال. الشرط الثاني أن ينوي به العون على طلب العلم أو على وجه من وجوه الخير على القول بتعدية الحكم وعلى القول الآخر فيكون في طلب العلم ليس إلا لأن المباح لا يؤجر عليه ولا يقربه إلى الجنة حتى ينوي به العون على الطاعة فإذا كان الشيء الذي ينوي به العون على الطاعة من طلب علم وغيره فرضاً كان أو مندوباً كان له أجر لمندوب وزيادة القرب إلى الجنة أنه عليه السلام أتى بالطريق نكرة والنكرة عامة في أن تكون فرضاً أو ندباً أو مباحاً والرابع ممنوع على ما بيناه وهل يتصور هذا في الفرض يعني أن يكون له أجراً الفرض وزيادة القرب إلى الجنة إذا اعتقد =

الصالحة الموصلة إلى الجنة ، وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه ؛ لأن طلبه من

به العون على طلب العلم فالمشهور من مذاهب الفقهاء منع ذلك لأنهم اختلفوا في فرض وندب إذا اجتماعا بنية واحدة هل يجزئ أم لا على قولين ومسألتنا من ذلك الباب وعموم لفظ الحديث يقتضي الجواز لكن من أراد أن يخرج عن الخلاف ويعمل بنص الحديث ليعظم له الأجر فينوي في هذا الفرض مثل ما ينوي المغتسل يوم الجمعة من الجنابة وللجمعة الذي يريد أن يخرج من الخلاف فيقول طهوري هذا لجنابتي وأرجو أن يجزيني عن غسل جمعتي فيحصل له الخروج عن الخلاف ويكون متبعا للفظ الحديث عاملا عليه.

الوجه الثاني : قوله عليه السلام : «يطلب به علما» الطلب هنا يحتمل وجهين الأول أن يكون المراد به تحصيل العلم والاشتغال به الثاني أن يكون المراد الاهتمام به والمسارة إليه يدل على هذا قوله عليه السلام : تعلموا العلم فإن تعلمه لله حسنة وطلبه عبادة. ففرق بين التعلم وطلب العلم وجعل نفس الطالب أعلى من نفس التعلم لأنه عليه السلام شبه الطلب بالعبادة جعل نفس التعلم إذا كان لله حسنة والحسنة من بعض ما تتضمنه العبادة.

الوجه الثالث : لقائل أن يقول : لم كانت الوسيلة هنا أفضل من الشيء المقصود وينبغي أن يكون بالعكس على ما عرف من قواعد الشريعة والعوائد؟

والجواب : أن الشيء المقصود لم يجعل أخفض رتبة من الوسيلة ولا مثلها لأن الشيء المقصود إنما هو نور يضعه الله في القلوب على ما نقلناه عن العلماء والدرس والنقل والرواية سبب لتحصيل ذلك النور الذي يكون به العلم كما تقدم من قول مالك رَحِمَهُ الله ليس العلم بكثرة الرواية فالحاصل من هذا أن الشئين المذكورين سببان إلى تحصيل النور وأحدهما أشق على النفس وأشد وهو الحث والطلب فجعل له مقام العبادة التي فيها مشقة النفس ومجاهدتها والثاني أخف وهو الدرس والنقل فجعل فيه حسنة وهذا نص صريح من الشارع عليه السلام فيما نقلناه عن العلماء من أن العلم ليس بكثرة الرواية.

الوجه الرابع : لقائل أن يقول : لم أتى بالعلم نكرة ولم يأت به معرفًا كما أتى به معرفًا في الحديث قبله؟

والجواب : أن قرينة الحال هنا أغنت عن التعريف وهي قوله عليه السلام سهل الله له طريقًا إلى الجنة والتسهيل للجنة لا يكون إلا بالعلوم الشرعية ولما أن كانت العلوم الشرعية متعددة أتى به نكرة من ذلك علم الفرائض والناسخ والمنسوخ وغير ذلك فلمجموع الأمرين أتى به نكرة وهما البساط وكثرة العلوم ثم انظر إلى الحديث الذي استدللنا به لما أن أتى به في معرض مدح العلم وما لصاحبه من الخير أتى به معرفًا وقيده بأن يكون لله ثم عطف بالواو وجميع الخبرات التي ذكر في الحديث بعد ذلك كاللفظ حتى يكون ذلك الوصفان شرطًا في الخيرات المذكورة بعد والوصفان هما ما تقدم من أن العلم معرفًا يشير به إلى العلم الشرعي ويترك ما عداه وأن يكون لله خالصا وبقية الحديث هو قوله عليه السلام : وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قرينة. لأنه معالم الحلال والحرام ومنازل سبل أهل الجنة والأنيس في الوحشة والصاحب في الغربة والمحدث في الخلوة =

الطرق الموصلة إلى الجنة، بل أقربها، ثم إن قوله وأن العلماء هم ورثة الأنبياء

والدليل على السراء والضراء والسلاح على الأعداء والزين عند الأخلاء يرفع الله به أقواما ويجعلهم في الخير قادة وأئمة تقتبس آثارهم ويقتدى بأفعالهم وينتهى إلى رأيهم ترغب الملائكة في خلقتهم وبأجنحتها تمسحهم ويستغفر لهم كل رطب ويابس حتى الحيتان في البحر وهوامه وسباع البر وأنعامه أن العلم حياة القلوب من الجهل ومصباح الأبصار من الظلمة بالعلم تبلغ منازل الأخيار والدرجات العليا في الدنيا والآخرة والتفكر فيه يعدل بالصيام ومدارسته بالقيام وبه توصل الأرحام ويعرف الحلال والحرام والعلم إمام العمل والعمل تابعه فيلهم السعداء ويحرمه الأشقياء فكل هذه الخيرات والنعم لا تحصل إلا بعد حصول ذينك الشرطين وصحتهما وحينئذ تكون هذه الخيرات تابعة لهما والحديث أخرجه صاحب الحلية فإن احتج محتج بتضعيفه قيل له قد صحح إسناده الأستاذ السمرقندي رحمه الله.

الوجه الخامس: قوله عليه الصلاة والسلام: «سهل الله له طريقا إلى الجنة» سهل أي: قرب ولقائل أن يقول لم جعل ثواب هذا العمل التسهيل ولم يجعل له حسنة ولا غير ذلك كما جعل في الحديث الذي أوردناه والجواب أنه إن قلنا بأن الحسنة كناية عن الأجر والتسهيل كناية عن تسهيل الطريق له إلى نيل العلم فالحسنة أرفع وإن قلنا بأن التسهيل كناية عن التسهيل إلى الجنة فهو أرفع من الحسنة لأنه لا يقرب أحد إلى الجنة إلا قد عوفي من النار والمعافاة من النار أفضل من كثير من الحسنات مع دخول النار ولذلك قال عليه السلام: لو لم تكن إلا النجاة من النار فقد فاز فوزا عظيما. فعلى هذا فيكون التسهيل أرفع من الحسنة وأفضل.

الوجه السادس: لقائل أن يقول: لِمَ يَقل أدخله الجنة عوض هذا التسهيل كما قال في أحاديث غير هذا؟

والجواب: أن دخول الجنة هو بالأعمال بفضل الله كما تقدم وقد قدمنا أن ما هو فيه الآن سبب إلى تحصيل العلم ليس العلم نفسه وليس السبب للعلم كالعلم فلذلك عدل عن ذكر دخول الجنة وأتى بصيغة التسهيل.

الوجه السابع: هذا الثواب المذكور على هذا الفعل احتمل أن يراد به الآخرة ليس إلا واحتمل أن يكون ذلك عامًا في الدنيا وفي الآخرة فإن رجعنا إلى صيغة لفظ الحديث فهو للآخرة ليس إلا وإن نظرنا لغيره من الأحاديث فنقول بعمومه في الدنيا وفي الآخرة وهو الأظهر بدليل قوله عليه السلام: من خرج إلى المسجد ليعلم خيرا أو ليتعلمه كان في ذمة الله فإن مات أدخله الله الجنة وإن رجع كان كالمجاهد رجع بالأجر والغنيمة. فقد نص عليه السلام على ما له في الدنيا من الثواب فلا سبيل إلى القول بغيره لكن هذا لا يكون إلا إذا كان العلم المعروف الذي أشار إليه عليه السلام ويكون لله خالصا وفي تخليصه وحصول حقيقة الفقه الذي أشرنا إليه قبل هو الشأن فإذا حصل أحدهما أو مجموعهما فقد حصلت حقيقة السعادة لأنه قد قدمنا أن ذلك إذا وجد علامة على أن صاحبه لا يمكر به ولا ينكص على عقبه ومثل هذا ما قاله هرقل وهو الحق الواضح أن الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب لم يخرج منها من الله علينا بمجموعهما بمنه ويمنه.

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28]

إلى هنا من حديث طويل أخرجه الترمذي عن محمود بن خداش، عن مُحَمَّد بن يزيد الواسطي، عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن قيس بن كثير عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة»، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، «وإن العلماء ورثة الأنبياء»، «وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر» والجملة الأخيرة أعني قوله: «ومن سلك طريقًا» أخرجه مسلم أيضًا من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حديث غير هذا أوله: «من نفس عن مؤمن كربة» الحديث، وأخرجه الترمذي أيضًا، وقال حديث حسن قَالَ: ولم نقل له «صحيح»؛ لأنه يقال إن الأعمش دلّس فيه، قَالَ: حدثت عن أبي صالح، ولكن في رواية مسلم عن أبي أسامة، عن الأعمش حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ فَانْتَفَت تَهْمَةً تَدْلِيْسُهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَوْصُولًا؛ لأنه ليس على شرطه، ووجه مناسبتة للترجمة ظاهر.

(وَقَالَ) هذا في المعنى عطف على قوله لقول الله تَعَالَى، أو حال بتقدير قد أي: وقد قَالَ اللَّهُ (جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ﴾) أي: يخافه (﴿مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾)

الوجه الثامن: لقائل أن يقول: لِمَ أتى بالطريق نكرة في الأول والثاني ولم يأت به معرفة؟ والجواب: أن العلوم الشرعية كثيرة كما ذكرنا منها علم القرآن وعلم الحديث إلى غير ذلك من العلوم الشرعية فلما كانت كثيرة كانت طرقها كثيرة مختلفة لأنه ليس ما يتوصل به إلى علم القرآن هو الذي يتوصل به إلى علم الحديث وكذلك العلوم كلها لكل علم اصطلاح يخصه وهو الطريق إليه فلكثرة هذه الطرق أتى بها نكرة فمن أتى لعلم واحد منها سهل عليه ذلك الطريق الواحد وإن أتى بمجموعهما سهلت عليه الطرق كلها وهذا مثل ما أخبر عليه السلام عن الأعمال أن كل صاحب عمل يدعى من باب من أبواب الجنة يختص بذلك العمل حتى قال في آخره ويدعى الصائم من باب الريان فقال أبو بكر رضي الله عنه ما على كل من يدعى من تلك الأبواب كلها فقال عليه السلام وأرجو أن تكون منهم فكذلك من طلب العلوم الشرعية كلها قرب من كل باب من تلك الأبواب فإن طلب البعض وترك البعض قرب من بعض دون بعض جعلنا الله ممن طلب الكل وسهل عليه الوصول إلى الكل ونودي من الكل بمنه وكرمه لا رب سواه.

وَقَالَ: ﴿وَمَا يَعْقُلُهَا إِلَّا أَلْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 43]

أي: الذين علموا قدرته وسلطانه فمن كان أعلم به كان أخشى منه، ولذلك قَالَ عليه السلام: «أنا أخشاكم لله وأتقاكم له»، وقال أيضًا: «أعلمكم بالله أشدكم له خشية»، وقال رجل للشعبي: أفتني أيها العالم فقال العالم من خشي الله، وقيل نزلت في أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد ظهرت عليه الخشية حتى عرفت، وقرئ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وهي قراءة عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة رحمهما الله تَعَالَى ووجهها: أن الخشية مجاز عن الإجلال والتعظيم إذ هما من لوازم الخشية فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

قَالَ محمود العَيْنِي: وفي أيام اشتغالي على الإمام العلامة شرف الدين عيسى حضر شخص من أهل العلم وقت الدرس وسأله عن هذه الآية فقال: خشية الله تَعَالَى مقصورة على العلماء بقضية الكلام وقد ذكر الله تَعَالَى في آية أخرى أن الجنة لمن يخشى وهي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: 8] فيلزم من ذلك أن لا تكون الجنة إلا للعلماء خاصة فسكت جميع من كان هناك من الفضلاء الأذكياء الذين كان يزعم كل منهم أنه المفلق في العلمين التفسير والحديث فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن المراد من العلماء الموحدون وأن الجنة ليست إلا للموحدين الذين يخشون الله تَعَالَى، ومناسبة هذه الآية وما يتلوها للترجمة من حيث إن الباب في العلم وتقديمه والآية في مدح العلماء ولم يستحقوا هذا المدح إلا بالعلم.

(وَقَالَ) تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ﴾ [العنكبوت: 43] يعني هذا المثل المذكور فيما قبل الآية ونظائره ﴿نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ تقريبًا لما بعد من إفهامهم، وقوله: ﴿نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ يجوز أن يكون خبر تلك الأمثال صفة له أو بدل أو عطف بيان، وأن يكون الأمثال خبرًا ونضربها حالًا أو خبرًا ثانيًا.

(﴿وَمَا يَعْقُلُهَا﴾) أي: الأمثال المضروبة وحسنها وفائدتها (﴿إِلَّا أَلْعَالِمُونَ﴾) الذين يعقلون عن الله فيتدبرون الأشياء على ما ينبغي وروى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما تلا هذه الآية قَالَ العالم من عقل عن الله فعمل بطاعته واجتنب سخطه ومعناه أن العالم الكامل من يعقل ويعرف ما صدر عن الله تَعَالَى، وقال تَعَالَى حكاية عن قول الكفار الذين ألقوا في جهنم: ﴿سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ

﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا سَمْعُ أَوْ نَفْعِلُ مَا كُنَّا فِي أَحْصَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 10] وَقَالَ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمُنُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]

يَأْتِيكَ نَذِيرٌ ﴿[الملك: 8] يخوفكم هذا العذاب، : ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ [الملك: 9] وأفرطنا في التكذيب حتى نفينا الإنزال والإرسال رأسًا وبالغنا في نسبتهم إلى الضلال ﴿﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا سَمْعُ﴾﴾ كلام الرسل سماع طالبيين للحق فنقبله جملة من غير بحث وتفتيش اعتمادًا على ما لاح من صدقهم بالمعجزات ﴿﴿أَوْ نَفْعِلُ﴾﴾ عقل متأملين فنتفكر في حكمه ومعانيه تفكر المستبصرين ﴿﴿مَا كُنَّا فِي أَحْصَابِ السَّعِيرِ﴾﴾ في عدادهم ومن جملتهم وإنما جمع بين السمع والعقل؛ لأن مدار التكليف على أدلة السمع والعقل، وقال الزجاج: معناه لو كنا نسمع نسمع من يعي ويفهم أو نعقل عقل من يميز، ولا شك أن ذلك أوصاف أهل العلم، فالمعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به فنجونا وما كنا من أهل النار، وروى أبو سعيد الخدري مرفوعًا: «أن لكل شيء دعامة، ودعامة المؤمن عقله فبقدر ما يعقل يعبد ربه ولقد ندم الفجار يوم القيامة قالوا: ﴿﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا سَمْعُ أَوْ نَفْعِلُ مَا كُنَّا فِي أَحْصَابِ السَّعِيرِ﴾﴾» [الملك: 10].

وروى أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «إن الأحق يصيب بحمقه أعظم من فجور الفاجر، وإنما يرتفع العباد غداً في الدرجات وينالون الزلفى من ربهم على قدر عقولهم»، ومناسبة هذه الآية للترجمة من حيث إن المراد من العقل ههنا العلم فإن الكفار تمنوا أن لو كان لهم العلم لما دخلوا النار.

(وَقَالَ) تعالى: ﴿﴿أَمَنْ هُوَ قَتِيتُ﴾﴾ [الزمر: 9]، قائم بوظائف الطاعات ﴿﴿إِنَّهُ أَيْلٌ﴾﴾ [آل عمران: 113] ساعاته وأم متصلة بمحذوف تقديره الكافر خير أم من هو قانت أو منقطة والمعنى بل أم من هو قانت كمن يلتبس بضد الفنون وهو يشمل الكافر والعاصي ومن لا يجتهد في الطاعات اجتهد القانت الموصوف، وفي قراءة أمن بتخفيف الميم بمعنى أمن هو قانت كمن جعل لله أندادًا ساجدًا وقائمًا حالان من ضمير قانت والواو للجمع بين الصفتين ﴿﴿يَحْذَرُ﴾﴾ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴿[الزمر: 9] في موقع الحال أو الاستئناف للتعليل.

﴿﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمُنُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾﴾) نفى لا استواء الفريقين باعتبار القوة العلمية بعد نفيه باعتبار القوة العملية على وجه أبلغ لمزيد فضل العلم، وفيه

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ⁽¹⁾.

إشارة إلى أن العلم يتم بالعمل، وكل علم يخلو عنه فهو كالعدم، وفيه ازدياد عظيم بالذين يقتنون العلوم ثم لا يقتنون ويفتنون فيها ثم يفتنون بالدنيا فهم عند الله جهلة، حيث جعل القانتين هم العلماء، وقيل تقرير للأول على سبيل التشبيه أي: كما لا يستوي العالمون والجاهلون لا يستوي القانتون والعاصون، ومناسبة هذه الآية للترجمة أن فيها مدح العلم وذم الجهل.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا) منفعة وكما لا (يُفَقِّهْهُ) من باب التفعيل أي: يفهمه كما في رواية المُسْتَمْلِي، والفقه الفهم قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 78] أي: يفهمون والمراد الفهم في الأحكام الشرعية، ويمكن أن يكون المعنى يجعله فقيهاً عالمًا بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال، والأول هو الأولى لرواية يفهمه وليتناول فهم كل علم من علوم الدين من التفسير والحديث والفقه ويشهد لذلك قوله: (فِي الدِّينِ) كما لا يخفى، ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكره معلقاً لكنه في حكم المتصل عنده لما أورده بصيغة الجزم وقد ذكره موصولاً وبوب عليه بعد بابين.

(وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ) بتشديد اللام وفي نسخة «بالتعليم» أي: ليس العلم

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على تعليق الخير بالفقه وأن العلم لا ينال إلا بالتعلم، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ» الإرادة المذكورة هنا هل هي على بابها أي: على ما تقتضيه صيغة اللفظ فيكون في المستقبل، أو تكون بمعنى الماضي؟

احتمل الوجهين معاً، لأن العرب تستعمل المعنيين في كلامها، وقد جاء القرآن والحديث بذلك في غير ما موضع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: 1] وهو يأتي بعد الخطاب، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 116] والمراد به يوم القيامة.

فإن كان المراد بصيغة لفظ الحديث هذا المعنى وهو أن يكون للماضي فمعناه ما سبق من حكمته عز وجل وقدرته، وإن كان المراد به الوجه الثاني وهو أولى لأن اللفظ يحمل على صيغته في المستقبل، ويكون بذلك مطابقاً للفعل الصادر من العبد، لأن فعل العبد لا يكون إلا بإرادة المولى وقدره قال تَعَالَى في كتابه: ﴿فَسَيَّرَهُ لِلْإِثْرِ﴾ [7] [الليل: 7] ﴿فَسَيَّرَهُ لِلْإِثْرِ﴾ [الليل: 10] وقال تعالى: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَذَبُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَذِبِينَ﴾ [الأنعام: 3] وهو عز وجل قد علم من هو الصادق ومن هو الكاذب، لكن المراد بهذا العلم العلم الذي يقع عليه الجزاء بمقتضى الحكمة، فإن كان المراد به هذا المعنى فتكون الإرادة في العاقبة.

ولأجل احتمال هذين المعنيين لهذه الألفاظ وما شاكلها افترق المؤمنون على طائفتين: فطائفة =

المعتبر إلا المأخوذ عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وورثتهم على سبيل التعلم

غلب عليها الخوف من السابقة، وطائفة غلب عليها الخوف من الخاتمة، وإن كان المعنيان متلازمين لأن السابقة إذا تضمنت الخير أو الشر فالخاتمة في ضمنها داخله، وكذلك بالعكس. لكن بينهما فرق ما من طريق المشاهدة وعدمها، وهو أن السابقة لا يعلمها أحد إلا الله عز وجل أو من شاء اطلاعه عليها بالإخبار له، وذلك من باب خرق العادة وهي لا تكون إلا للأفراد فلا يقع بالسابقة علم إلا عند معاينة الخاتمة لأنها تدل عليها إذ هي تتضمنها، والخاتمة بخلاف السابقة لأنها مشاهدة مدركة حين يقضي الله بها يعاينها الناس بعضهم من بعض ويعاينوها من أنفسهم، ولهذا قال عليه السلام: «مَنْ مَاتَ عَلَى خَيْرٍ عَمِلَهُ فَارْجُوا لَهُ خَيْرًا».

وقد نطق الكتاب والحديث بهما معا: فقال تعالى في السابقة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: 101]، وقال تعالى في الخاتمة: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: 27]، قال العلماء معنى الثبوت في الحياة الدنيا عند الموت والثبات في الآخرة عند سؤال الملكين في القبر.

وأما الحديث فقوله عليه السلام لأبي هريرة: «حَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ زِدْ» فدل على السابقة، وقوله عليه السلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِمِهَا» فدل على الخاتمة. الوجه الثاني: قوله: «خَيْرًا» يحتمل أن يكون الخير هنا محمولا على صيغة لفظه فيكون على العموم، لأن الصيغة نكرة؛ واحتمل أن يكون معناه الخصوص، لأن ذلك سائغ في السنة العرب، فإن كان المراد به العموم فيكون معناه الخير في الدنيا وفي الآخرة، وإن كان المراد به الخصوص فيكون معناه ما قاله بعض العلماء أن المراد بالخير المطلق الجنة، وهذا ليس بالقوي والأول أولى.

الوجه الثالث: قوله عليه السلام: «يُقَفَّهُهُ» الفقه هو الفهم، يقال فقه فلان إذا فهم. قال تعالى: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ آلِقَابُ الَّذِينَ لَا يُكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 78] أي: لا يفهمون حديثا.

والفهم هنا يحتمل معنيين: الأول أن يكون المراد الفهم في أحكام الله؛ الثاني أن يكون المراد الفهم عن الله، فإن كان المراد الأول فيكون الحديث الآتي بعده مفسرا لهذا المجمل، لأنه قال فيه: «يُقَفَّهُهُ فِي الدِّينِ»، وإذا اجتمع مطلق ومقيد حمل المطلق على المقيد. وهذا الفقه لا يؤخذ إلا بالتعلم على ما أشار إليه عليه السلام في الحديث بعد، فيأخذ أولا في الحفظ والضبط والاجتهاد في مطالعة الكتب الصحاح، فإذا فعل هذا كان له الأجر على نفس فعله ذلك إذا كان لله خالصا لا يشرك فيه غيره، وأجره أجر الناقل الثقة، ولذلك قال عليه السلام: «رُبَّ حَامِلٍ فِقْهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»، وكذلك قوله عليه السلام في حجة الوداع: «أَلَا فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُبَلِّغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ» أي: اعمل ثم بعد تحصيل ما أشرنا إليه والعمل به يأتيه إذ ذاك الفقه، وهو نور يقذفه الله في قلبه يكون معه الفهم أو به بقدرة الله عز وجل، ولذلك قال الإمام مالك رحمه الله: ليس العلم بكثرة الرواية وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب، لأن الحفظ مع قلة الفهم قل أن يكون معه عمل، وقد ذم الله عز وجل =

والتعليم فيفهم منه أن العلم المعتبر ليس إلا علم الشريعة ولهذا لو أوصى رجل

من صدر منه ذلك في كتابه حيث قال: ﴿كَتَبْتُ أَلْحَمَّارًا يَحْمِلُ أَشْفَارًا﴾ [الجمعة: 5]. ولأجل عدم تحصيل هذا الشرط الذي أشرنا إليه الذي هو سبب لحصول هذا الفقه، كان كثير ممن يدعي العلم بزعمهم لما حفظوا بعض الكتب وطالعوا بعض الشروحات إذا سمعوا معنى من المعاني لم يروه منقولاً في الكتب التي حفظوها أو طالعوها يقع منهم الإنكار مرة واحدة، ويحتجون بأن يقولوا: ما سمعنا من قال هذا، وإن رأوا في بعض الكتب مسألة وهم قائلها أو صحفت في النقل أو ارتجت عليه أخذوها بالقبول ووقع لها التسليم وقالوا هي منقولة ونسبها إلى صاحب الكتاب، ولا ذاك إلا لعدم النور الذي به يفهمون، لأجل أن البساط الذي عليه يأتي لم يفعلوه مع أن البساط قد وقع من بعضهم في الظاهر الذي هو النقل كما أشرنا إليه، لكن حرموا من أحد وجهين: إما أن يكون عملهم لغير الله، وإذا كان كذلك فالنور عليهم حرام، لأن النبي ﷺ يقول: «مَنْ عَمِلَ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ شَيْئًا يُرِيدُ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْحَقِّ، وَرَأَيْتُهُ الْعَبْدَ تُشَمُّ عَلَى مَسِيرَةِ خُمُسِمِائَةِ سَنَةٍ»؛ وإما أن يدخل عليهم العجب في نقلهم فيظنوا أن ذلك هو غاية العلم، فيحسبوا أنفسهم من العلماء فيحرموا لأجل دعواهم فلو رزق المسكين معرفة نفسه وأنه إنما يُطلق عليه ناقل إن كان نقله على وجهه لرجي له عند الاعتراف بحاله وعجزه بأن الله تَعَالَى يمن عليه بشيء من النور، ومن رزق شيئاً من النور رجي له التوفيق والزيادة حتى يلحق بأهل الخير العميم المتقدي الذكر.

فالحاصل من أحوالهم اليوم أن الكل رجعت عندهم أسفاراً منقولة الأصول والشروح أسفاراً محمولة، وهذا هو نفس ما ذم الله تَعَالَى في كتابه كما تقدم، وقلما يكون مع ذلك التوفيق، نعوذ بالله من العمى والضلال.

وإن كان المراد بالفقه الوجه الثاني وهو الفهم عن الله، فيكون هذا الحديث مستقلاً بنفسه والحديث الآتي بعده مستقلاً بنفسه، لأن هذا يراد به الفهم عن الله والآخر يراد به الفهم في أحكام الله، وحمل الحديثين على معنيين أظهر وأفيد من حملهما على معنى واحد.

وقد يجوز أن يكون الحديث الذي نحن بسبيله على معنيين والحديث الآتي بعده مؤكد للمعنى الواحد منهما، وهو ظاهر بين لأن الفهم في أحكام الله أكد وهذا الفقه بالنور والإلهام وهو مأخوذ من السنة كما قد أشرنا إليه في حديث البيعة، وهذا لا يجده إلا أهل التحقيق والصدق والإخلاص والهدى والنور والحكمة والبرهان فهموا يفهموا وأريدوا فأرادوا، أولئك الصفوة الكرام عيون الله من خلقه في أرضه، كما قال عمر رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه: «إن لله عيوناً في أرضه من خلقه، وإن علياً منهم»، وكان رضي الله عنه يقول: «نعوذ بالله من معضلة لا يكون فيها علي»، مع أن الخلفاء رضي الله عنهم كلهم عيون في العيون لكن كان كل واحد منهم يرفع صاحبه تواضعاً في نفسه وتعظيماً لصاحبه لما خصَّه الله به. وكذلك التابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فكل من فهم عن الله فهم أحكامه ولا ينعكس اختارهم عز وجل من خلقه فاختراره على خلقه وعلى ما سواه فهم به وله بلا مثوية ولا التفات، نسأل الله بحرمتهم عنده أن يمن علينا كما من عليهم لا رب سواه.

للعلماء لا يصرف إلا على أصحاب الحديث والتفسير والفقه ، ثم إن هذا حديث

الوجه الرابع: يترتب على هذا من الفقه أن من منَّ عليه بأحد هذين الوجهين فليستبشر بالخير العظيم والفضل العميم ، إذ أن الشارع عليه السلام قد جعل ذلك علامة على من أَرَادَهُ اللَّهُ للخير وسره إليه ، وكيف لا تحق لهم البشارة وبهم يرسل الله الغيث ويرفع الجذب ويرحم البلاد والعباد.

الوجه الخامس: لقائل أن يقول: لم قال عليه السلام هنا: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ» وذكر في غيره من سائر أعمال الثواب وعينه وحده ومثل ذلك أيضا قوله عليه السلام في العلم: «مَا أَعْمَالُ الْبِرِّ فِي الْجِهَادِ إِلَّا كَبَرُوقٌ فِي بَحْرِ، وَأَعْمَالُ الْبِرِّ وَالْجِهَادِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ كَبَرُوقٌ فِي بَحْرِ». والجواب: أنه عليه السلام إنما لم يحدد هنا الأجر ولم يعينه إشعاراً منه وتبييناً على أن ذلك إذا وجد على حقيقته فليعلم صاحبه بأن السعادة قد حصلت له ، وليستبشر بأن الله عز وجل لا ينكسه على عقبه ولا يخيب مقصده ، لأن ما عدا هذا العمل من أعمال البر من جهاد وغيره هو محتمل لأن يكون عارية ومحتمل لأن يكون حقيقة ، فإن كان حقيقة فيكون له فيه ما وعد وإن كان عارية فكأنه لم يكن كما قال عليه السلام: «إِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا شِبْرٌ أَوْ ذِرَاعٌ فَيَسْقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ»، وهذا العمل الخاص إذا من به صح ولا يمكن عدم الصحة لأن الإرادة قد سبقت بالخير وإنفاذه ، وما أَرَادَهُ عز وجل وحكم به لا ناقض له على ما بيناه. فهي بشارة عظيمة ونعمة كبيرة وترغيب في هذا العمل الخاص ، فليستبشر من فهم ، وليلجأ من عجز ، فلعل الكريم الجواد يمن بنفحة من نفحات جوده بجوده إنه ولي كريم.

الوجه السادس: قوله عليه السلام: «وَأِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ» إنما أتى عليه السلام هنا بإنمّا التي هي للحصر ليبين أن العلم لا يتوصل إليه إلا بالتعلم ولا سبيل إلى غير ذلك ، ومن حاول غير ذلك فقد ضل عن الطريق.

وإنما أتى عليه السلام بالألف واللام في العلم والتعلم ليبين به أن العلم هو الذي يكون علماً على الخير ، لأن العلوم كثيرة فأتى بالألف واللام التي هي للعهد لينبّه على العلم الخاص النافع الذي أَرَادَهُ منا.

فإن قال قائل: قد تكون الألف واللام للجنس.

قيل له: ذلك لا يسوغ هنا ، لأن علوم الشرائع من آدم عليه السلام إلى النَّبِيِّ ﷺ كلها من اللَّهِ تَعَالَى إلى الرسل عليهم السلام ، إما بواسطة الملك وإما بغير واسطة الملك ، بحسب ما مشت الحكمة على ما عرف من قواعد الأخبار بالشرائع ، والمكلفون يتلقون ذلك من الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فأصله النقل ، وإذا كان أصله النقل فلا تكون الألف واللام هنا إلا للعهد ، لأن المراد بالعلم الشرعي وغير العلم الشرعي ليس أصله النقل وإنما أصله الاستنباط ، والاستنباط أيضا منه ما يكون جائزاً شرعاً ومنه ما يكون ممنوعاً شرعاً. فلاجل هذه العلة التي أبديناها وهي كثرة العلوم وفيها ما هو ممنوع لم يسغ أن يكون الألف واللام للجنس. والمراد بالعلم المشار إليه هنا قد نص عليه السلام عليه في غير هذا الحديث حيث قال: =

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ:

مرفوع أورده ابن أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «يا أيها الناس، تعلموا، إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» إسناده حسن والمبهم الذي فيه اعتضد بمجيئه من وجه آخر. وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً، ورواه أبو نعيم الأصفهاني مرفوعاً، وفي الباب عن أبي الدرداء مرفوعاً: «إنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم ومن يتخير الخير يعطه» فلا عبرة بقول الكِرْمَانِيِّ: يحتمل أن يكون هذا من كلام البخاري.

(وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ) جندب بن جنادة بضم الجيم فيهما الغفاري، وقد مر ذكره في باب «المعاصي من أمر الجاهلية» وهذا التعليق رواه الدارمي موصولاً في مسنده من طريق الأوزاعي حدثني مرثد بن أبي مرثد عن أبيه، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ الْجُمُرَةِ الْوَسْطَى، وَقَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ يَسْتَفْتُونَهُ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَوَقَفَ

«تَرَكْتُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي»، وما تضمننا من المعاني من علوم الفرائض وغيرها قد نص عليه السلام على أشياء جملة وهي تنفرع من الثقلين كما تقدم، فمن ذلك قوله عليه السلام: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ وَهِيَ أَوَّلُ مَا يُنْسَى»، وقال أيضاً في هذا المعنى: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوْهَا النَّاسَ فَإِنِّي أَمْرٌ مَقْبُوضٌ وَإِنَّ الْعِلْمَ يُفْبِضُ مِنْ بَعْدِي حَتَّى إِنْ الْأَنْثَيْنِ يَخْتَلِفَانِ فِي الْفَرِيضَةِ وَلَا يَحْدَاثَانِ مِنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا»، وكذلك كل ما حضت الشريعة عليه فهو منهما.

وأما العلم المعروف بالألف واللام فهو ما عرف بالشرع أو بالعادة التي ليس فيها خلل من جهة الشريعة. أما الذي يعرف من جهة الشرع فهو كأمره عليه السلام بالتبليغ في حجة الوداع كما تقدم، وكقوله عليه السلام: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا» إشارة إلى الرفق في التعليم، وكقوله عليه السلام: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي» على ما أبينه بعد في الحديث الآتي.

وأما ما يعرف بالعادة فهو مثل المؤدب يعلم أولاده الصبيان الهجاء ومعرفة الحروف، ثم شيئاً من القرآن، ثم شيئاً من اللغة ليفهموا به كتاب ربهم وسنة رسولهم، وما أشبه هذا على ما تقتضيه الشريعة من الإجارة على ذلك أو الجعل عليه على الخلاف في ذلك، وما سوى ذلك ممنوع مثل الألفاظ والاصطلاحات التي أحدثت ودلائل الشرع تمنعها. وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في الأحاديث قبل، وقد نص عليه السلام على منع ذلك حيث قال: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَا تَعْرِفُونَ أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَخُذُوا مَا تَعْرِفُونَ وَدَعُوا مَا تَنْكُرُونَ».

الوجه السابع: في هذا من الفقه أنه لا يكون الفقه إلا بعد معرفة العلم المنقول أو معه على ما قررناه قبل، لأنه هو الأصل ولذلك عطف بالواو التي تقتضي التشريك والتسوية بين الشئيين، أوزعنا الله من كليهما أوفر نصيب بمنه.

«لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَامَةَ⁽¹⁾ عَلَى هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ - ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْفَذْتُ كَلِمَةَ سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا»

عليه، ثم قَالَ: أَلَمْ تَنْهَ عَنِ الْفَتَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَرْقِيبَ أَنْتَ عَلَيَّ.
(لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَامَةَ) بالمهملتين وكذا الصمصام السيف الصارم الذي لا ينثني على ما قَالَ الجوهرى أو الذي له حد واحد.
(عَلَى هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ -) وفي رواية إلى القفا وهو مقصور مؤخر العنق يذكر ويؤنث.

(ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْفَذْتُ) بضم الهمزة وكسر الفاء أي: أَمْضِي (كَلِمَةً) نكر كلمة تشمل القليل والكثير.
(سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ) وفي رواية من رسول الله ﷺ) أي: ظننت أني أقدر على إنفاذها وتبليغها (قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا) بضم التاء المثناة التحتية وكسر الجيم أي: الصمصامة.

(عَلَيَّ) أي: على قفائي أراد به قبل أن تقطعوا رأسي (لَأَنْفَذْتُهَا) أي: لأَمْضِيَتْ تلك الكلمة وفي رواية أحمد بن منيع، عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن مرثد بن أبي مرثد، عن أبيه قال: جلست إلى أبي ذر الغفاري إذ وقف عليه رجل فقال: أَلَمْ يَنْهَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْفَتَا؟ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: وَاللَّهِ لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ عَلَى أَنْ أَتْرَكَ كَلِمَةَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَأَنْفَذْتُهَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ يَبْلُغُ مَا يَحْمِلُهُ فِي كُلِّ حَالٍ وَلَا يَنْثَنِي عَنْ ذَلِكَ وَلَوْ عَرِضَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ أَوْ وَضَعَ عَلَى قَفَاهُ السِّيفَ حَرَصًا عَلَى تَعْلِيمِ الْعِلْمِ طَلَبًا لِعَظِيمِ الثَّوَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَرَوَيْنَاهُ فِي الْحَلِيَّةِ وَفِيهِ أَنَّ الَّذِي خَاطَبَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَأَنَّ الَّذِي نَهَاهُ عَنِ الْفَتَا عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ كَانَ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفَ مَعَ مُعَاوِيَةَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ كَذِبًا أَكْثَرًا﴾ [التوبة: 34] فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ خَاصَّةً، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: نَزَلَتْ فِيهِمْ وَفِينَا فَكُتِبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَرْسَلَ إِلَى

(1) الصمصامة: السيف القاطع الذي لا ينثني.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كُونُوا رَبَّيْنَ﴾ [آل عمران: 79] حُكَمَاءُ

أبي ذر فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الريدة بفتح الراء والباء الموحدة والذال المعجمة إلى أن مات، وفيه دليل على أن أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان لا يرى بطاعة الإمام إذا نهاه عن الفتيا؛ لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النَّبِيِّ ﷺ بالتبليغ عنه كما تقدم ولعله أيضاً سمع الوعيد في حق من كتم علماً يعلمه وفيه أنه يجوز للعالم أن يأخذ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالشدة ويتحمل المشقة والأذى طلباً لثواب الله تعالى، ويباح له أن يسكت إذا خاف الأذى كما قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو حدثتكم بكل ما سمعت من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لقطع هذا البلعوم وعنه لو حدثتكم بكل ما في جوفي لرميتموني بالبعر. قَالَ الحسن: صدق وكأنه إذا أراد والله أعلم ما يتعلق بالفتن مما لا يتعلق بذكره مصلحة شرعية.

فائدة نحوية:

كلمة «لو» في قوله: «لو وضعتم» إنما هي لمجرد الشرط من غير أن يلاحظ كونها لامتناع الثاني لامتناع الأول أو هي مثل قوله عليه السلام: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» في كون الحكم ثابتاً على تقدير النقيض بالطريق الأولى فالمراد أن الإنفاذ حاصل على تقدير الوضع وعلى تقدير عدمه حصوله أولى هذا وفي نسخة هنا زيادة وهي قوله وقول النَّبِيِّ ﷺ ليلبلغ الشاهد الغائب وقد تقدم قريباً.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: ﴿كُونُوا رَبَّيْنَ﴾ (الرباني نسبة إلى الرب وأصله ربيء فزيدت فيه الألف والنون للتأكيد والمبالغة في النسبة واختلف في المراد به فقال أبو المعالي الرباني المتأله العارف بالله وعن ابن الأعرابي لا يقال للعالم رباني حتى يكون عالماً معلماً عاملاً، ويقال هو العالي الدرجة في العلم، وقال الإسماعيلي: كأنه الذي يقصد ما أمره الرب وعن مجاهد الربانيون الفقهاء وهم فوق الأحرار، وقال ثعلب: قيل للعلماء ربانيون؛ لأنهم يربون العلم أي: يقومون به، وقيل هم الذين يصحبون الأنبياء عليهم السلام ويصبرون معهم وقد فسره ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: (حُكَمَاءُ) حلماء: باللام جمع حليم والحلم هو الطمأنينة عند الغضب.

فُقَهَاءَ، وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ⁽¹⁾ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ.

وفي رواية: حكماء بالكاف جمع حكيم، والحكمة: صحة القول والفعل ويقال الحكمة الفقه في الدين.

وقيل: الحكمة معرفة الأشياء على ما هي عليه.

(فُقَهَاءَ) جمع فقيه والفقه الفهم لغة والعلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية اصطلاحًا، وفي رواية علماء، وقال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حكاية عن بعضهم.

(وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي) من التربية (النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ) أي: بجزئياته قبل كلياته أو بفروعه قبل أصوله أو بمقدماته قبل مقاصده أو ما وضع من مسائله قبل ما دق منها، ثم إن هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم بإسناد حسن، والخطيب بإسناد آخر حسن أيضًا، واقتصر المؤلف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد فيه حديثًا موصولًا على شرطه فإمّا أن يكون بيض له ليورد فيه ما يثبت على شرطه ولم يتفق له ذلك أو يكون تعمد ذلك اكتفاءً بما ذكره تعليقًا؛ لأن المقصود من الباب بيان فضيلة العلم ويعلم ذلك مما ذكر من الآيات والأحاديث، والله أعلم.

(1) قال الحافظ: قال الأصمعي: الرباني: نسبة إلى الرب أي: الذي يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل، وقال ثعلب: قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أي: يقومون به، وزيدت الألف والنون للمبالغة، والحاصل: أنه اختلف في هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو التربية، والتربية على هذا للعلم وعلى ما حكاه البُخَارِيُّ لتعلمه والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله وبكباره ما دق منها، وقيل: يعلمهم جزئياته قبل كلياته أو فروعه قبل أصوله أو مقدماته قبل مقاصده.

وقال ابن الأعرابي: لا يقال للعالم: رباني حتى يكون عالماً معلماً عاملاً، انتهى. وزاد العيني قال أبو المعالي في كتابه «المنتهى في اللغة»: الرباني: المتأله العارف بالله، وقال أبو نصر: هو من الربوبية، ويقال: هو العالي الدرجة في العلم، وفي «كتاب الفقيه» للخطيب عن مجاهد: الربانيون: الفقهاء، وهم فوق الأحبار، وفي «كتاب الفقيه»: إذا كان الرجل عالماً عاملاً معلماً يقال له: هذا رباني، فإن خرم خصلة منها لا يقال: رباني، وعن ابن زيد: الربيون: الأنبياء، والربانيون: الولاة، وفي «الجامع» للقرطبي: الرببي والجمع الربيون: هم العباد الذين يصحبون الأنبياء ويصبرون معهم وهم الربانيون، نسبوا إلى عبادة الرب سبحانه وتعالى، انتهى.

12 - بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا

68 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي

وَائِلٍ،

12 - بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا

(بَابُ مَا كَانَ) أي: هذا باب كون (النَّبِيِّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ) بالخاء المعجمة وباللام من التحول بمعنى التعهد وسيجيء تفصيله.

(بِالْمَوْعِظَةِ) بالنصح والتذكير بالعواقب وقوله: (وَالْعِلْمِ) من باب عطف العام على الخاص؛ لأن العلم يشمل الموعظة على عكس وملائكته وجبريل وذكر الموعظة لكونها منصوطة في الحديث الآتي وذكر العلم استنباطًا.

(كَيْ لَا يَنْفِرُوا) من باب ضرب ونصر والمصدر نفور بضم النون ونفارًا بالفتح، ويقال في الدابة نفار بكسر النون مثل الجِرَان والتركيب يدل على تجافٍ وتباعِدٍ، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو فضيلة العلم وفي هذا الباب هو التعهد في العلم، ولما ذكر في الترجمة شيئين أحدهما الموعظة والآخر عدم النفور أورد فيه حديثين عن أحدهما لأحدهما والآخر للآخر فقال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) ابن واقد الفريابي أبو عبد الله الضبي مولا هم سكن قيسارية من ساحل الشام، أدرك الأعمش وروى عنه، وعن السفينانين وغيرهم وروى عنه أحمد بن حنبل ومحمد الذهلي ومحمد بن مسلم وغيرهم، وروى عنه البُخَارِيُّ في مواضع كثيرة، وروى بقية الجماعة عن رجل عنه قَالَ أحمد: كان رجلًا صالحًا، وقال النسائي وأبو حاتم: ثقة، وقال البُخَارِيُّ: كان من أفضل أهل زمانه، مات في ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة ومائتين وليس هو مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ البيكندي كما توهم؛ لأن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يطلق مُحَمَّدُ ابن يوسف لا يريد إلا الفريابي، وإن كان يروي أيضًا عن البيكندي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثنا (سُفْيَانُ) أي: الثَّوْرِيُّ فَإِنَّ الفريابي وإن كان يروي عن السفينانين لكن البُخَارِيَّ حيث يطلق سفیان يروي عنه الفريابي، لا يريد به إلا الثوري، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران وقد تقدم في باب: «ظلم دون ظلم».

(عن أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة الكوفي أدرك زمن النَّبِيِّ ﷺ ولم يره وهو من

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَتَحَوَّلُنَا»

أجل أصحاب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مر في باب «خوف المؤمن أن يحبط عمله».

(عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعنونة، ومنها أن رواه كوفيون ما خلا الفريابي، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وليس فيه تدليس الأعمش كما يوهم رواية مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قَالَ علي ابن مسهر: قَالَ الأعمش: وحديثي عمرو بن مرة، عن شقيق، عن عبد الله مثله فإنه يوهم أن الأعمش دلّسه أولاً عن شقيق ثم سمى الواسطة بينهما وليس كذلك بل سمعه عن أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيداً أو لينبه على عنايته بالرواية من حيث إنه سمعه نازلاً فلم يقنع بذلك حتى سمع عالياً، ويدل عليه رواية أحمد سمعت شقيقاً وهو أبو وائل، وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المؤلف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قَالَ: حدثني شقيق وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم وأنه لما خرج قَالَ: أما إني أخبر بمكانكم ولكنه يمنعني الخروج إليكم فذكر الحديث وقد أخرج متنه المؤلف في الباب الذي يليه، وفي الدعوات أيضاً، وأخرجه مسلم في التوبة، والترمذي في الاستئذان.

(قَالَ) أي أنه قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَتَحَوَّلُنَا») بالخاء المعجمة واللام من خال المال وخال على الشيء خولاً إذا تعهد ويقال خال المال يخوله خولاً إذا ساسه وأحسن القيام عليه، والخائل المتعاهد للشيء المصلح له وخوله الله الشيء أي: ملكه إياه، وخول الرجل حشمه، أو هو بالمهملة أي: يطلب أحوالنا التي نشط فيها للموعظة فيعظنا وعن أبي عمرو الشيباني وهو الصواب، وكان الأصمعي يرويه يتخوننا بالنون والخاء المعجمة يقال: تخون الشيء إذا تعهده وحفظه أي: اجتنب الخيانة فيه كما يقال تحنت وتأنم أي: اجتنب الحنث والإثم، وقيل: إن أبا عمرو ابن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال: يتحولنا باللام فردّه عليه بالنون فلم يرجع لأجل الرواية وكلا اللفظين جائز، والرواية في الصحيح، هي: الأولى، وكان الأصمعي يقول ظلمه أبو عمرو، وذلك لأنه إذا أثبت الرواية

بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْإِيَّامِ، كَرَاهَةُ السَّامَةِ عَلَيْنَا»⁽¹⁾.

وصح المعنى بطل الاعتراض، ووجه الجمع بين كان والفعل المضارع الذي هو يتخولنا أن المراد بهما الاستمرار فاجتماعهما يفيد شمول الأزمنة كما قال الأصوليون قولهم كان حاتم يكرم الضيف يفيد تكرار الفعل في الأزمان. (بِالْمَوْعِظَةِ) يتعلق بقوله يتخولنا.

(فِي الْإِيَّامِ) يتعلق به أيضاً.

(كَرَاهَةُ) وفي لغة كراهية بزيادة الياء وهما لغتان فيها أي: لأجل كراهة (السَّامَةِ) مثل الملالة لفظاً ومعنى أي: من الموعظة فإن السَّامَةَ مستعملة بمن قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: 49]، والمراد: سآمتهم لا بالسَّامَةِ ﷺ كما يدل عليه قوله: (عَلَيْنَا) إما متعلق بالسامة بتضمين معنى المشقة أي: كراهة المشقة علينا، أو صفة أو حال أي: كراهة السَّامَةِ الطارئة أو طارئة علينا، أو متعلق بمحذوف أي: شفقة علينا، والمعنى أن النَّبِيَّ ﷺ كان يعظ الصحابة في أوقات معلومة ولم يكن يستغرق الأوقات بل يتحرى منها ما يكون مظنة للقبول شفقة وخوفاً عليهم من الملل والضجر وحرصاً على أن يأخذوا منه بنشاط وحرص وهذا هو شأنه ﷺ كما قَالَ تَعَالَى فِي وصفه: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 128] جزاء الله عن المؤمنين ما هو أهله.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجد في العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين: إما كل يوم مع عدم التكلف، وإما يوماً بعد يوم فيكون يوم الترك لأخذ الراحة ليقبل على الثاني بنشاط، وإما يوماً في الأسبوع يوم الجمعة ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط،

(1) طرفاه 70، 6411 - تحفة 9254.

قال الحافظ: استعمل المصنف في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما، وتضمن ذلك تفسير السَّامَةِ بالنفور وهما متقاربان، ومناسبته لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه أخيراً من تفسير الرباني كمناسبته الذي قبله من تشديد أبي ذر في التبليغ لما قبله من أمر التبليغ، وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك، انتهى.

69 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ،

واحتمل عمل ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع استدلاله أن يكون اقتداء بفعل رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حتى في اليوم الذي عينه وأن يكون اقتداء بمجرد التخلل بين العمل والترك الذي عبر عنه بالتخول، والثاني أظهر وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت معين دائماً انتهى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الشين المعجمة ابن عثمان بن داود بن كيسان العبدي⁽¹⁾ نسبة إلى عبد بن مضر بن كلاب البصري يكنى أبا بكر، ولقبه بNDAR واشتهر به؛ لأنه كان بNDARاً في الحديث جمع حديث بلده وNDAR بضم الموحدة وسكون النون وبالبدال المهملة وبالراء الحافظ روى عنه الستة وإبراهيم الحربي وأبو زرعة، وأبو حاتم، وعبد الله بن مُحَمَّدُ البغوي، ومحمد بن إسحاق ابن خزيمة، وقال أحمد: كتبت عنه نحواً من خمسين ألف حديث، وعنه قَالَ: كتب عني خمسة قرون وسألوني الحديث وأنا ابن ثمانين عشرة سنة، وقال: ولدت سنة سبع وستين ومائة، وقال الْبُخَّارِيُّ: مات في رجب سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) أي: (ابْنُ سَعِيدٍ) كما في رواية أي القطان الأحول وقد مر في باب من الإيمان أن يحب لأخيه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج وقد تقدم في باب: «المسلم من سلم المسلمون» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو التَّيَّاحِ) بفتح المثناة الفوقية وتشديد التحتية وفي آخره مهملة واسمه يزيد ابن حميد بتصغير الحمد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة من أنفسهم سمع أنساً وعمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وخلفاً من التابعين ومن بعدهم قَالَ أحمد هو ثقة ثبت، وقال علي بن المديني: هو معروف

(1) العبدي كما في قريش نسبة إلى عبد بن معز بن كلاب وفي ربيعة عبد القيس بن أقصى وفي تميم إلى عبد الله بن دارم وفي خولان إلى عبد الله بن الخيار وفي همدان إلى عبد بن عليان والضبيعي في الأنصار نسبة إلى ضبيعة بن زيد وفي ربيعة إلى ضبيعة بن ربيعة وفي قيس إلى ضبيعة بن قيس.

عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلَا تُنْفَرُوا»⁽¹⁾.

ثقة مات سنة ثمان وعشرين ومائة روى له الجماعة.

(عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ أَي: ابْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي رَوَايَةٍ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْعِنْعِنَةَ، وَمِنْهَا أَنْ رَوَاتِهِ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أَئِمَّةُ أَجْلَاءَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَدَبِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْعِلْمِ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ) أَي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (يَسِّرُوا) أَمْرٌ بِالتَّيْسِيرِ مِنَ الْيَسْرِ نَقِيضُ الْعُسْرِ، (وَلَا تُعَسِّرُوا) يُقَالُ عَسَرْتُ الْغَرِيمَ أَعَسَرَهُ بِالضَّمِّ، وَأَعَسَرَهُ بِالْكَسْرِ عَسْرًا إِذَا طَلَبْتَ مِنْهُ الدِّينَ عَلَى عُسْرَتِهِ وَكَذَا أَعَسَرْتَهُ، وَالْإِثْنَانِ بِالثَّانِي بَعْدَ الْإِثْنَانِ بِالْأَوَّلِ مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضَدِّهِ لِلتَّصْرِيحِ بِمَا لَزِمَ ضَمْنًا لِلتَّأَكِيدِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «يَسِّرُوا» لَصَدَقَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَسِرُ مَرَّةً وَعُسِرَ فِي مُعْظَمِ الْحَالَاتِ فَإِذَا قَالَ: «وَلَا تُعَسِّرُوا» انْتَفَى التَّعْسِيرُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا تُعَسِّرُوا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ التَّعْسِيرِ ثُبُوتُ التَّيْسِيرِ وَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: (وَبَشِّرُوا) الْبَشَارَةُ وَهِيَ الْإِخْبَارُ بِالْخَيْرِ نَقِيضُ النَّذَارَةِ وَهِيَ الْإِخْبَارُ بِالشَّرِّ، يُقَالُ بَشَّرْتَهُ بِمَوْلُودٍ وَأَبَشَّرْتَهُ بِالْخَيْرِ وَبَشَّرْتَهُ بِالتَّخْفِيفِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ، وَقَالَ الصَّغَانِيُّ فِي الْبَشَارَةِ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ حَقٌّ مَا يُعْطَى عَلَى التَّبَشِيرِ.

وَفِي الْأَدَبِ عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ بَدَلُ قَوْلِهِ: وَأَبَشِّرُوا وَسَكَّنُوا، وَهِيَ الَّتِي تَقَابَلُ قَوْلُهُ: (وَلَا تُنْفَرُوا) مِنَ التَّنْفِيرِ؛ لِأَنَّ السَّكُونَ ضِدُّ النُّفُورِ كَمَا أَنَّ ضِدَّ الْبَشَارَةِ النَّذَارَةُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِنْذَارِ هُوَ التَّنْفِيرُ صَرَحَ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَالْمَعْنَى بِشَرُوا النَّاسَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَثَوَابِهِ وَجَزِيلِ عَطَائِهِ وَسَعَةِ رَحْمَتِهِ وَلَا تَنْفَرُوهُمْ بِذِكْرِ التَّخْوِيفِ وَأَنْوَاعِ الْوَعِيدِ فَيَتَأَلَّفَ مِنْ قُرْبِ إِسْلَامِهِ بِتَرْكِ التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَكَذَلِكَ الزَّجْرُ لِلْعَاصِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِتَلَطُّفٍ لِقَبْلِ وَكَذَا تَعْلِيمُ الْعِلْمِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِالتَّدْرِيجِ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ أُمُورُ الْإِسْلَامِ عَلَى التَّدْرِيجِ بِالتَّكْلِيفِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ فِي ابْتِدَائِهِ سَهْلًا حَبِبَ إِلَى مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ وَتَلَقَّاهُ بِانْبِسَاطٍ وَكَانَتْ عَاقِبَتُهُ غَالِبًا الْإِزْدِيَادَ

(1) طرفه 6125 - تحفة 1694.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْجِهَادِ وَالسِّيرِ بَابِ فِي الْأَمْرِ بِالتَّيْسِيرِ وَتَرَكَ التَّنْفِيرَ رَقْمَ (1734).

13 - باب من جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً

70 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ،

ومتى عسر عليه أوشك أن لا يدخل فيه، وإن دخل أوشك أن لا يدوم أو لا يستحليها، وهذا الحديث من جوامع الكلم لاشتماله على خير الدنيا والآخرة؛ لأن الدنيا دار الأعمال، والآخرة دار الجزاء فأمر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فيما يتعلق بالدنيا بالتسهيل وفيما يتعلق بالآخرة بالإخبار بالسرور تحقيقاً لكونه رحمة للعالمين في الدراين جزاء الله عنا خير الجزاء هذا وفي قوله: «بشروا» بعد «يسروا» جناس خطي من أنواع البديع.

13 - باب من جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً

(باب) بالإضافة إلى قوله: (مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً) وفي رواية أَيَّامًا معلومات وفي أخرى يوماً معلوماً، ووجه المناسبة بين البابين بين لأن المذكور في الباب السابق هو التخول بالموعظة والعلم وفي هذا الباب هو التعهد في أيام خوفاً من الملل والضجر وهو معنى التخول كما عرفت.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي شيبة بن عثمان بن خواستي بضم المعجمة وبعد الألف سين مهملة ثم تاء مثناة فوقية أبو الحسن العبسي الكوفي نزل بغداد ورحل إلى مكة والري وكتب الكثير وصنف المسند والتفسير، روى عنه يحيى بن مُحَمَّد الذهلي ومحمد بن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والبخاري ومسلم، وأبو داود وابن ماجه، وروى النسائي عن رجل عنه، قَالَ أبو حاتم: سمعت رجلاً يسأل مُحَمَّد بن عبد الله بن نمر، عن عثمان بن أبي شيبة، فقال مُحَمَّد: ومثله يسأل عنه إنما يسأل عنا، وقال يحيى بن معين ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ما علمت منه إلا خيراً وأثنى عليه، توفي لثلاث بقين من المحرم سنة تسع وثلاثين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) ابن عبد الحميد بن قرط بن هلال أبو عبد الله الضبي الكوفي منشأ الرازي مولداً قَالَ: ولدت سنة مات الحسن وهي عشرة ومائة، وتوفي بالري سنة سبع، وقيل ثمان وثمانين ومائة، روى عنه ابن المبارك وأحمد ابن حنبل، وإسحاق، وأبو بكر، قَالَ مُحَمَّد بن سعد كان ثقة كثير العلم يرحل إليه، وقال أبو حاتم ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم روى له الجماعة.

عن مَنْصُورٍ، عن أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْدِدْتُ أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمْلِكُكُمْ، وَإِنِّي أَتَحَوَّلُكُمْ

(عن مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر بن عبد الله، وقيل المعتمر بن عتاب بن عبد الله بن ربيعة بضم الراء الكوفي روى عنه أيوب والأعمش ومسعر والثوري وهو أثبت الناس فيه قيل صام أربعين سنة وقام ليااليها وقيل ستين سنة كان يبكي الليل فإذا أصبح اكتحل ودهن وبرق شفتيه وقد عمش من كثرة البكاء فأخذه يوسف بن عمر يريده على القضاء فامتنع فجيء بالقيد وجاءه خصمان فقعدا بين يديه فلم يسألهما ولم يكلمهما فليل ليوسف إنك لو قطعت لحمه لم يل لك القضاء فخلى عنه مات سنة ثلاث أو اثنتين وثلاثين ومائة روى له الجماعة.

(عن أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة المذكور آنفاً أنه (قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه (يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ فَقَالَ لَهُ) أي: لعبد الله رضي الله عنه (رَجُلٌ) قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: يشبه أن يكون ذلك الرجل هو يزيد بن معاوية النخعي، وفي سياق المصنف في آخر الدعوات ما يرشد إليه.

(يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو كنية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(لَوْدِدْتُ) بكسر الدال الأولى أي: والله لأحببت (أَنَّكَ) بفتح الهمزة (ذَكَّرْتَنَا) بتشديد الكاف (كُلَّ يَوْمٍ؟) نصب على الظرفية قَالَ له ذلك استحلاء للذكر لما وجد من بركته وخيره.

(قَالَ) أي: عبد الله رضي الله عنه (أَمَا) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف تنبيه أو حرف استفتاح بمنزلة ألا (إِنَّهُ) بكسر الهمزة والضمير للشأن وتفتح إذا كان أما بمعنى حقاً.

(يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ) أي: من التذكير كل يوم (أَنِّي) بفتح الهمزة؛ لأنه مع خبره فاعل يمنعني.

(أَكْرَهُ) بفتح الهمزة من باب علم (أَنْ أُمْلِكُكُمْ) بضم الهمزة وكسر الميم وتشديد اللام المفتوحة أي: يمنعني من ذلك كراحتي إملاكم وإضجاركم. (وَإِنِّي) بكسر الهمزة (أَتَحَوَّلُكُمْ) بالخاء المعجمة أي: أتعهدكم وقد تقدم ما فيه من الروايات، وأن الرواية الصحيحة هي رواية الخاء المعجمة واللام.

بِالْمَوْعِظَةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُنَا بِهَا، مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا» (1).

14 - باب من يُرد الله به خيراً يُفَقِّهُه في الدين

71 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ،

(بِالْمَوْعِظَةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُنَا بِهَا) بالموعظة ويتعهدنا بالوعظ في مظان القبول ولا يفعل ذلك كل يوم (مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا) يتعلق إما بالمخافة أو بالسامة والمؤدى واحد.

قال ابن بطال: وفي الحديث بيان ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من الاقتداء بالنبي ﷺ والمحافظة على سنته بحسب معايتهم لها منه وتجنب مخالفته لعلمهم بما في موافقته من عظم الأجر وما في مخالفته من عكس ذلك ثبتنا الله على سنته وسيرتهم.

14 - باب مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُه في الدين

(باب) بالتونين أو الإضافة إلى قوله: (مَنْ) موصولة متضمنة لمعنى الشرط فلذا جازمت الفعلين بعدها.

(يُرِدُ) فعل مضارع من الإرادة (اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُه) بالجزم أي: يجعله فقيهاً عالماً وزيد في رواية قوله: (في الدين).

ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق شأن من يذكر الناس في أمور دينهم ببيان ما ينفعهم وما يضرهم وليس هذا إلا شأن الفقيه في الدين والمذكور في هذا الباب هو مدح الفقيه، وكيف لا يكون ممدوحاً، وقد أراد الله به خيراً حيث جعله فقيهاً في دينه عالماً بأحكام شرعه.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ) بضم المهملة وفتح الفاء وفي آخره راء هو سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري مولاهم أبو عثمان المصري، وإنما نسبه المؤلف إلى جده لشهرته به سمع مالكا وابن وهب والليث وآخرين، وروى عنه مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذهلي والتجاري وروى مسلم والنسائي عن رجل عنه. قَالَ ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل سمع منه أبي وقال: لم يكن بالثبت كان يقرأ من كتب

(1) طرفاه 68، 6411 - تحفة 9298.

أخرجه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم باب الاقتصاد في الموعظة رقم (2821).

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

الناس وهو صدوق، وقال المقدسي: وكان سعيد بن عفير من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية والتواريخ والمناقب أديباً فصيحاً حاضر الحجة مليح الشعر لا يمل مجالسته ولا ينزف علمه، وكان يلي ونقابة الأمصار والقسم عليهم توفي سنة ست وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، أبو مُحَمَّد القرشي الفهري مولا هم سمع مالكا والثوري، والليث، وابن أبي ذئب، وابن جريج بالجيمن وغيرهم، وذكر بعضهم أنه روى عن نحو أربعمئة رجل، وأن مالكا لم يكتب إلى أحد الفقيه إلا إليه.

وقال أحمد: هو صحيح الحديث ما أصح حديثه وما أثبتته، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر فلا أعلم أنني رأيت حديثاً لا أصل له صالح الحديث صدوق، وقال أحمد بن صالح: حدث بمائة ألف حديث.

وقال ابن بكير: هو أفقه من ابن القسم، وقال: إني نذرت كلما اغتبت إنساناً أصوم يوماً فأجهدني وفي رواية فهان علي كنت أعتاب وأصوم فنذرت كلما اغتبت إنساناً أتصدق بدرهم فمن حب الدرهم تركت الغيبة وقرئ عليه كتاب أهوال يوم القيامة فخرّ مغشياً عليه فلم يتكلم بكلمة حتى مات بعد أيام، وقد ولد في ذي القعدة سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل سنة أربع، وفيها مات الزُّهْرِيُّ، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة لأربع بقين من شهر شعبان، روى له الجماعة، وليس في الصحيحين عبد الله بن وهب غيره فهو من أفرادهما وفي الترمذي، وابن ماجة عبد الله بن وهب الأزدي تابعي وفي النسائي عبد الله بن موهب على الصحيح لا وهب وفي الصحابة عبد الله بن وهب خمسة صار العدد أربعة.

(عن يُونُسَ) ابن يزيد الأيلي بفتح الهمزة القرشي وكان الزُّهْرِيُّ إذا قدم أيلة نزل على يونس وقد تقدم في أوائل الوحي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزهري، (قَالَ) أي: أنه قال (قَالَ حُمَيْدُ) بصيغة التصغير (ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف، أبو عبد الرحمن، أو أبو إبراهيم، أو أبو عثمان وقد مر في باب: تطوع قيام رمضان، وفي نسخة: حدثني بالافراد حميد بن عبد الرحمن قال:

سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، خَطِيبًا يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»

(سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ) ابن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي كاتب الوحي وكنيته أبو عبد الرحمن أسلم هو وأبوه عام الفتح، وعاش ثمانيا وسبعين سنة، ومات بدمشق سنة ستين، وتولى الشام في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يزل بها متوليا حاكما إلى أن مات وذلك مدة أربعين سنة.

وفي آخر عمره أصابته لقوة وكان يقول: ليتني كنت رجلا من قريش بذي طوى ولم آل من هذا الأمر شيئا، وكان عنده إزار رسول الله ورداؤه ﷺ، وكذا قميصه وشيء من شعره وأظفاره، فقال: كفنوني في قميصه وأدرجونني في رداءه وأزروني بإزاره واحشوا منخري وشدقي ومواضع السجود مني بشعره وأظفاره، وخلوا بيني وبين أرحم الراحمين ومناقبه جمعة، ورؤي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة حديث وثلاثة وستون حديثا اتفاقا منها على أربعة أحاديث وانفرد الْبُخَارِيُّ بأربعة ومسلم بحديث واحد روى له الجماعة وليس في الصحابة معاوية ابن صخر غيره وفيهم: معاوية فوق العشرين ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث والعننة والسماع ومنها أن رواته ما بين بصري وأيلي ومدني.

ومنها: أن فيه رواية التابعي عن التابعي.

(خَطِيبًا) هو حال من المفعول (يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (يَقُولُ: مَنْ) شرطية (يُرِدِ اللَّهُ) بفتح الياء من الإرادة وهي عند الجمهور صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع، وقيل إنها اعتقاد النفع أو الضرر، وقيل ميل يتبعه الاعتقاد وهذا لا يصح في الإرادة القديمة (بِهِ خَيْرًا) أي: منفعة وكما لا ونكر خيرا لفائدة التعميم؛ لأن النكرة في سياق الشرط كهي في سياق النفي فالمعنى من يرد جميع الخيرات، ويجوز أن يكون التنوين للتعظيم والمقام يقتضي ذلك كما في قول الشاعر:

له حاجب عن كل ما يشينه وليس له عن طلب العرف حاجب
أي: حاجب عظيم ومانع قوي (يُفَقِّهُهُ)⁽¹⁾ أي: يجعله فقيها (في الدين)

(1) ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين ولم يتعلم قواعد الإسلام فقد حرم الخير وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية ووجهه ضعيف وزاد في آخره ومن لم يفقه في الدين لم يبال الله به =

وَلِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي،

والفقه لغة: الفهم، وعرفاً: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال فظن ويقال فقه بالضم إذا صار الفقه له سجية وفقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم، وفقه بالكسر إذا فهم والفقهاء هو العالم سمي به؛ لأنه إنما يعلم بفهمه تسمية للشيء بما كان له سبباً.

وقال الحسن البصري: الفقيه هو الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه المداوم على عبادة ربه، وفي المحكم: الفقه العلم بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم، ولا يخفى أن المناسب هنا إما هذا المعنى فيكون قوله في الدين تصريحاً بما علم ضمناً، وأما المعنى اللغوي العام فيكون قوله: «في الدين» لإخراج ما سوى العلوم الدينية، لا المعنى العرفي ليعم فهم كل علم من علوم الدين.

(و) هي إما عاطفة أو حالية مدخولها حال من الفاعل أو من المفعول.

(إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ) اسم فاعل من القسم (وَاللَّهُ يُعْطِي) تقديم لفظ الجلالة مفيد للتقوية عند السكّائي، ولا يحتمل التخصيص أي: الله يعطي لا محالة، وأما عند الزمخشري فيحتمله أيضاً أي: الله يعطي لا غيره، والجملة معطوفة على ما قبلها، ويمكن أن تكون حالية، فالمعنى حينئذ: ما أنا بقاسم إلا في حال إعطاء الله تعالى لا غير؛ لأن الحصر بإنما هو بالنسبة إلى القيد الأخير من الكلام، ثم حذف المفعول لجعله كالفعل اللازم إيذاناً بأن المقصود منه بيان أن حقيقة الإعطاء لا تصدر إلا منه سبحانه وتعالى، فإن قيل: إن كلمة إنما تفيد الحصر والمعنى ما أنا إلا قاسم فكيف ذلك وله صفات أخرى مثل كونه رسولاً مبشراً نذيراً، فالجواب: أن الحصر بالنسبة إلى اعتقاد السامع فإنه ورد في مقام كان السامع يعتقد كونه معطياً، فإن كان يعتقد أنه معط لا قاسم يكون من باب قصر القلب، وإن كان يعتقد أنه معط وقاسم يكون من باب قصر الأفراد، ثم إن المراد من هذه القسمة إما قسمة علمية كما يدل عليه إخباره ﷺ أولاً أن من أراد به خيراً فقهه في الدين، فمعناه حينئذ أنا أقسم بينكم من غير تخصيص لأحد منكم ما أوحى إلي، والله يوفق من يشاء منكم لفهمه والتفكير في معناه، وهذا معنى ما قال فضل الله التوربشتي اعلم

وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَمَ أَصْحَابَهُ أَنَّهُ لَمْ يُفْضَلْ فِي قِسْمَةِ مَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ عَلَى أَحَدٍ، بَلْ سَوَى فِي الْبِلَاغِ وَعَدَلَ فِي الْقِسْمَةِ، وَإِنَّمَا التَّفَاوُتُ فِي الْفَهْمِ وَهُوَ وَاقِعٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَطَاءِ، وَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الظَّاهِرَ الْجَلِيِّ وَيَسْمَعُهُ آخَرُ مِنْهُمْ، أَوْ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ فَيَسْتَنْبِطُ مِنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَإِنَّمَا قِسْمَةُ مَالِيَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَمْوَالِ فَمَعْنَاهُ حَيْثُ نَزَلَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَأْثِرْ بِشَيْءٍ مِنْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ وَهُوَ مُرَدُّدٌ عَلَيْكُمْ»، وَإِنَّمَا قَالَ: «أَنَا قَاسِمٌ» تَطْيِيبًا لِنَفْسِهِمْ لِمَفَاضَلَتِهِ فِي الْعَطَاءِ، فَالْمَالُ لِلَّهِ وَالْعِبَادَةُ لِلَّهِ، وَأَنَا قَاسِمٌ بِإِذْنِ اللَّهِ مَالَهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فَمَنْ قَسَمْتَ لَهُ كَثِيرًا فَذَلِكَ بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ، وَمَنْ قَسَمْتَ لَهُ قَلِيلًا فَكَذَلِكَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ يَعْطِي، فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلَى هَذَا مَا وَجَّهَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ وَرُودَ الْحَدِيثِ كَانَ عِنْدَ قِسْمَةِ الْمَالِ، وَقَدْ خَصَّ ﷺ بَعْضَهُمْ بِالزِّيَادَةِ لِحِكْمَةٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ وَخَفِيتْ عَلَى بَعْضِهِمْ حَتَّى تَعْرُضَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ فِيهَا تَخْصِيسٌ لِنَاسٍ فَرَدَّ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «مَنْ يَرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا» يَعْنِي مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ الْخَيْرَ يُوفِّقُهُ وَيَزِيدُ لَهُ فِي فَهْمِهِ فِي أُمُورِ الشَّرْعِ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِأَمْرِ لَيْسَ عَلَيْهِ وَفْقَ خَاطِرِهِ إِذْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَهُوَ الَّذِي يَعْطِي وَيَمْنَعُ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاسِمٌ وَلَيْسَ بِمَعْطٍ حَتَّى يَنْسَبَ إِلَيْهِ الزِّيَادَةُ أَوْ النِّقْصَانُ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَعْطِي بِالْوَحْيِ

(وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ) أَي: الْجَمَاعَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ يَعْنِي: بَعْضُهُمْ، كَمَا سَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ، وَالْأُمَّةُ فِي الْأَصْلِ الْجَمَاعَةُ. قَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ فِي اللَّفْظِ وَاحِدٌ، وَفِي الْمَعْنَى جَمْعٌ وَكُلُّ جِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانَ أُمَّةٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْلَا أَنَّ الْكَلَابَ أُمَّةٌ فِي الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا»، وَالطَّرِيقَةُ وَالْدِّينُ قَالَ الْأَخْفَشُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: 110] يَرِيدُ أَهْلَ أُمَّةٍ أَيْ: خَيْرَ أَهْلِ دِينٍ، وَالْحِينَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَهُ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ﴾ [هود: 8] أَيْ: حِينَ وَالْمَلِكُ وَاتِّبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرَّجُلُ الْجَامِعُ لِلْخَيْرِ أَيْضًا، وَالْإِمَامَةُ بِالْكَسْرِ لُغَةٌ فِي الْإِمَّةِ بِمَعْنَى النِّقْمَةِ أَيْضًا (قَائِمَةٌ)

عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»⁽¹⁾.

نصب بلن تزال على الخبرية (عَلَى أَمْرِ اللَّهِ) أي: على الدين الحق حال كونهم (لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ) أي: الذي (خَالَفَهُمْ، حَتَّى) غاية لقوله: ولن تزال (يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ) أي: قيام الساعة وزمانه، قيل: فيلزم منه أن لا يكون هذه الأمة يوم القيامة على

(1) أطرافه 3116، 3641، 7312، 7460 - تحفة 11409 - 1/28.

أخرجه مسلم في الزكاة باب النهي عن المسألة رقم (1037).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على ثلاثة أحكام الحكم الأول تعلق الخير بالفقه في الدين الثاني أن حقيقة الإعطاء إنما هي لله عز وجل دون غيره الثالث إبقاء بعض هذه الأمة على الحق إلى يوم القيامة حتى يأتي أمر الله لا يضرهم من خالفهم والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» الكلام عليه كالكلام على الحديث قبله لكن هنا زيادة الدين وهو يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون المراد به العلم الذي يقوم به الدين.

الثاني: أن يكون المراد به التدوين فإن كان المراد الأول فيكون تأكيداً لأحد المحتملات في الحديث قبله وإن كان المراد به الثاني فمعناه أن يفهم المرء معنى ما تدبّر به وحقيقة الحكمة في التدبّر به وفي أمثاله نوعاً فيزداد إذ ذاك إيمانه ويقينه عند فهمه لحسن ما تدبّر به وذلك أن حكمه الحكماء لو جمعت في حكيم واحد ثم رزق صاحبها التوفيق وقوة اليقين ما كان يرى أن يزيد فيما حد وشرع ذرة ولا ينقص منه ذرة لما فيه من الحسن واللفظ في الحكمة ومن ظهر له هذا المعنى فقد أعطي خيراً لم يعط غيره مثله قال عز وجل في كتابه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَْوَرِ يُؤْتُونَ﴾ [المائدة: 50] ولذلك أشار عليه السلام بقوله: لكل آية ظهر وبطن ولكل حرف حد ومطلع. وإليه أشار علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي هو باب العلم لأن النبي ﷺ قال في حقه: أنا مدينة العلم وعلي بابها. فقال رضي الله عنه: لكل آية ظهر وبطن ولكل حرف حد ومطلع فالحد والبطن والظهر يتقارب الناس في ذلك بعضهم فوق بعض درجات والمطلع خص الله عز وجل به المخصوص من خلقه وأكرمهم به وهو الحكمة في وضع هذا على هذه الصفة والأظهر من الوجهين هذا الوجه الذي نحن بسبيله وهو صعب عسير لا يستطيع الوصول إليه إلا من خالط الإيمان بشاشة قلبه وثلج اليقين فؤاده وكان علمه وعمله لله خالصاً وأوتي النور والحكمة وأمد بالعون والرحمة وهو فضل الله يؤتيه من يشاء والألف واللام للعهد لأن المراد به دين الإسلام.

الوجه الثاني: قوله عليه السلام: «وإنما أنا قاسم والله يعطي» هذا أدل دليل على علو منزلته عليه السلام عند ربه وخصوصيته إذ أن هذا الخير العظيم الذي رحم الله به المؤمنين جعله على يديه وقد روي في الأثر: «إن الله عز وجل يقول: أنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الخير وخلقت له أهلاً، فطوبى لمن خلقت للخير وخلقت الخير له وأجريت الخير على يديه» فالتبني ﷺ هو أجل من أجرى الخير على يديه.

الوجه الثالث: لقائل أن يقول: لِمَ سُمي عليه السلام نفسه المكرمة بهذه الصفة وهي القاسم =

الحق، لأن حكم ما بعد الغاية مخالفة لما قبلها، وهو باطل فقيـل في الجواب

=
وحقيقة هذه الصفة إذا تحققت هي إذا كان الإنسان يقسم شيئاً محسوساً على أشخاص
معلومين؟ والجواب أنه عليه السلام إنما وصف نفسه المكـرمة بهذه الصفة للمعنى الذي ذكرناه
وهو أن الله عز وجل قد قسم هذا الخير الذي رحم به المؤمنين على يديه فبين عليه السلام
الشرعة بأنهم بيان ثم حد الحدود ورغب وحذر فقال: من فعل كذا فله كذا ومن فعل كذا فعليه
كذا على ما جاء في الأحاديث وكذلك القاسم في الشيء المحسوس سواء مثل ذلك الفرضي
يحقق لكل إنسان قسطه فيبين له قدر ماله من الحق وما عليه من اللوازم فهذا من أبدع التمثيل
وأفصحـه ثم انظر إلى الفرضي فإنه ليس عليه أن يبلغ صاحب الحق حقه وإنما يبلغه ويعطيه من
بيده الأمر والنهي والنبى ﷺ جعل نفسه المكـرمة كذلك سواء لأنه أخبر عن نفسه بأنه هو
القاسم ثم أخبر بأن المنفذ لذلك والمعطي إنما هو الله جل جلاله وذلك بقوله: والله يعطي
فالله عز وجل هو المعطي وهو المانع لأن الأمور كلها بيده ومصدرها عن قضائه وقد نص
عز وجل على هذا المعنى وبينه في كتابه في غير ما موضع فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ
عَلَيْكَ هُدًىهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 272] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ
نَذِيرٌ﴾ [هود: 12] وقوله تعالى: ﴿رَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [آل
مَنْ رَجَمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَفَهُهُ] [هود: 118، 119] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى
الْهُدَى﴾ [الأنعام: 35] إلى غير ذلك وهو كثير وقد ظهر هذا المعنى ورؤي في الوجود حسياً
لأنه عليه السلام بين طرق الهدى على حد واحد ولم يخص بذلك بعض الناس دون بعض
فهدى عز وجل من شاء بفضلـه إلى التصديق والاتباع وخذل من شاء بعدله فكذب وأعرض
وهدى من شاء بحكمته إلى قبول البعض والإعراض عن البعض.

الوجه الرابع: في هذا دليل على أن للعالم أن يضرب الأمثال في تقرير الأحكام بقدر ما يفهم
المخاطب ما أريد منه إذ أنه عليه السلام شبه نفسه المكـرمة بالقاسم على ما تقدم ولهذا المعنى
قال مالك رَحِمَهُ اللهُ بالمعاني استعبدنا لا بالألفاظ. وكذلك قالت ذات النطاقين للمؤدب حين
أنته بولدها ليعلمه القرآن: أدبه وأحسن تأديبه والرحمن علم القرآن فمثل هؤلاء فهموا من هو
المعطي وكيف تصرف الحكمة في الأشياء ومن غلب عليه الجهل بهذا المعنى ينسب قلة
حفظ الصبي للمؤدب وليس كما يزعم وإنما المانع والمعطي هو الله جل جلاله في الأشياء
كلها دقها وجلها رزقا كان أو علماً أو عملاً وإنما وظيفة المكلف في ذلك عمل الأسباب
امثالاً للحكمة والتعلق في حصول الفائدة بربه عز وجل.

الوجه الخامس: في هذا من الفقه وجهان:

الأول: إن الأسباب لا تأثير لها بذواتها إلا بحسب ما شاءت القدرة.

الثاني: أنه لا بد من الأسباب إذ أنها أثر الحكمة وتركها مخالفة وعناد.

الوجه السادس: لقائل أن يقول قد حضت الشريعة ونذبت في أعمال البر ومن ذلك ما نحن
بسيـله وقد ذمت الدنيا وزهدت في أسبابها وذلك كثير ومن ذلك قوله عليه السلام: لن تموت
نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب. والجواب أنه لما كانت هذه الدار =

ليس المقصود منه معنى الغاية، بل هو مذكور لتأكيد التأييد نحو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا

قد قسمت فيها الأرزاق وضمنت بمقتضى الآي والأحاديث أمر الشارع عليه السلام لأجل ذلك بالزهد في التسبب لأنه مقتضى الإيمان لأن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْقَيْبِ﴾ [البقرة: 3] والحرص في التسبب عامة في الإيمان وضعف في التصديق وتعب في تحصيل حاصل والرغبة في التسبب في أعمال البر يقوى به الإيمان ويكون موافقا لما به قد أمر ومع ذلك فرزقه الذي قدر له في الدنيا لا بد أن يأتيه حتما لقوله عليه السلام: من بدأ بحظه من آخرته نال من آخرته ما أرادته ولم يفته في دينه ما قسم له.

والآي والأحاديث في هذا المعنى كثيرة والحث هنا من حقيقة الإيمان وكل ما هو من حقيقة الإيمان أو لازمه كان صاحبه مشكورا مثوبا ومثل هذا المجتهد إذا اجتهد فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد لأنه قد بذل جهده في الأدوات فلما أخطأ لم يضيع الله عز وجل له تعبته لأنه لم يترك من جهده شيئا بمقتضى ما أمر بخلاف العامل بالجهل فإنه لا يؤجر وإن إصاب الحق على أظهر الوجوه وأولاها.

الوجه السابع: في هذا دليل على أن الزهد لا يسهل إلا بالتقوى لأنه عليه السلام قال فاتقوا الله واجملوا في الطلب ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُكَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282] والواو فيهما واو الحال فالأصل هو التقوى فإذا حصل ذلك حالا أتى إزاء ذلك الزهد راغبا ولأجل هذا المعنى كان أهل الصفة أكثر من غيرهم زهدا ورفضا للتسبب لكثرة تقواهم وقد قال عليه السلام: لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماسا وتروح بطانا. مع أنه قد قال بعض من غلبت عليه شهوة الطلب في معناه أن طيران الطير في الهواء سبب في رزقه فهو تحضيض على التسبب وهذا ليس بشيء وقد أجابه بعض أهل التحقيق بجواب مقنع وهو الحق الذي لا خفاء فيه فقال إنه طيران الطائر كحركة يد المرتعش سواء لا حكم لها والمجاوب بهذا هو الذي فهم تخصيص الشارع عليه السلام الطير بالذكر من بين سائر الحيوانات من الوحوش والحشرات وغير ذلك لأن الوحوش والحشرات تتبع أسباب معاشها فمن كان منهم يرعى تراه أبدا يتبع أرض الخصب ويترك أرض الجذب فلا تراهم قط في أرض جربة ومن كان منهم يقتنص تراه أبدا يتبع أثر الصيد بالشم حتى يقتنصه فلما كان هؤلاء يشبهون بني آدم في التسبب عدل عليه السلام عن ذكرهم وذكر الطير الذي هو بطير في الهواء وليس في الهواء جهة تقصد ولا حب يلتقط ولا شيء يرعى إلا هواء وضياء ثم يرح في ذلك ويتردد فيه حتى يؤتى به إلى رزقه أو يرزقه إليه فلاجل هذا المعنى خص الطير بالذكر دون غيره من الحيوانات وإن كانت الكل تغدو خماسا وتروح بطانا.

الوجه الثامن: قوله عليه السلام: «ولن تزال هذه الأمة» الأمة هنا هل المراد بها العموم أو الخصوص محتمل للوجهين معا فإن كان المراد بها الخصوص فهو ظاهر من وجوه الأول أن العرب تسمى البعض بالكل والكل بالبعض الثاني أنه عليه السلام قد أخبر بالفتن التي تكون في آخر الزمان من رفع العلم وظهور الجهل وظهور الجور إلى غير ذلك مما جاء في أحاديث الفتن وكلها أخبار وما نحن بسيله والأخبار لا يدخلها نسخ فإذا حملنا الخبر الذي نحن بسيله =

دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴿ [هود: 107]، وقيل: المراد من قوله في أمر الله هو

على الخصوص صحت الأخبار التي تعارضه كلها يزيد بهذا قوله عليه السلام: «افترقت بنو إسرائيل على اثنين وسبعين شخصا وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة». فهذه الواحدة الباقية في هذا الخبر هي هذه الأمة المنصوص عليها فيما نحن بسبيله فتكون الطائفة الناجية من الثلاث والسبعين هي هذه الأمة المنصوص عليها وقد ثبت في بعض الروايات ما هو نص فيما نحن بسبيله فقال فيها: لا تزال طائفة من هذه الأمة. ومعنى هذا على ما قاله بعض العلماء إنه لا تزال طائفة من أهل العلم قائمين بوظيفة العلم على ما يرضى الله وطائفة من أهل الحقيقة كذلك وطائفة من أهل الأعمال الزاكية كذلك وكذلك في كل نوع من أنواع الخير علما كان أو عملا أو حالا لا تزال طائفة من المؤمنين قائمين بذلك الشأن لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وإن كان المراد بالأمة المذكورة العموم فوجه ظاهر أيضا لأن الأمة الحقيقية هي التي اتصفت بهذا الوصف المذكور في الحديث وهي المراد بقوله عليه السلام: «أمتي كلها في الجنة» يعني الأمة الحقيقية الماشية على سنته وسنته وما عداهم في حكم المشيئة فمنهم من لا يكون من الأمة أصلا وهم الذين يبدل بهم عند الخاتمة نعوذ بالله من ذلك ومنهم من يدخل في ضمن قوله عليه السلام يوم القيامة فسحقا فسحقا فسحقا فيكون لهم طرف من الإيمان لأنهم يحشرون بعلامة هذه الأمة عليهم ومنهم من تناله الشفاعة بعدما ينال ما قدر له من ذلك الأمر العظيم يدل على ذلك قوله عليه السلام: اختبأت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي. ومنهم من يعذب بأنواع العذاب بحسب اختلاف معاصيهم لأنه روى في غير حديث أن لكل نوع من المعاصي عذابا يخصه أو ما في معناه.

الوجه التاسع: في هذا دليل على أن من وجدت فيه الصفات المذكورة في هذا الحديث ومات عليها قطع له بالسعادة حتما للوعد الجميل ومن كان على غير الصفة المذكورة بقي في المشيئة متوقعا لما ذكرناه من الأمور الخطيرة أيقظنا الله من سنة الغفلة وحملنا على سبيل الهدى بفضلها. الوجه العاشر: في الحديث بشارة عظيمة وأي بشارة لمن أراد الخير وصدق فيه لأنه عليه السلام قد أخبر أن هذه الأمة لا تزال أبدا على هذا الحال الذي أخبر به إلى يوم القيامة فعلى هذا فخيرهم متعد لأنه لو كان غير متعد لاقتطعت آثارهم ولكنهم يخلفون جيلا جيلا فمن أراد الخير وصدق فيه يرجى أن الله تعالى ييسر له من هذه الطائفة من يدل عليه ويلهمه إليه لأن المخبر صادق فالأمر كذلك فيه ولولا هذا الخير لكان لكثرة ما ظهر من الفساد أن يقطع الانسان بأن هذه الطريق قد انقطعت أو انقطع اليأس من نفسه بأنه لا يصل إلى هذه الطريق ولا يجد من يدل عليه ولا من يرشده إليه.

الوجه الحادي عشر: قوله عليه السلام: «قائمة على أمر الله» قائمة يحتمل وجهين الأول أن يكون معناه موفية لأن العرب تقول فلان قام بالأمر أي: وفاه حقه الثاني أن يكون معناه ثابتة وقد جاء ذلك في الكتاب وهو قوله تعالى: ﴿فَإِيْمَةً عَلَىٰ أَسْوَأَهَا﴾ [الحشر: 5] أي: ثابتة على أصولها وقوله على أمر الله أي: بأمر الله لأن العرب تبدل الحروف بعضها ببعض هذا إذا كان المراد بقائمة الوجه الأول وإن كان الثاني فتكون على هنا على بابها وأمر الله هنا هو =

التكاليف ويوم القيامة ليس زمان التكليف، وقيل المراد بأمر الله في قوله: «حتى يأتي أمر الله الريح التي تقبض روح كل من كان في قلبه شيء من الإيمان، ويبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة»، وقيل هي غاية لقوله: «لا يضرهم» وهو أقرب، والمراد من قوله: أمر الله بلاء الله، والمعنى حتى يأتي بلاء الله فيظهرهم حينئذ ويمكن أن يكون المراد من أمر الله يوم القيامة وذكر الغاية لتأكيد عدم المضرة كأنه قال: لا يضرهم أبداً؛ لأنه لا يمكن الضرر يوم القيامة، فإن قلت: إذا جاء الدجال مثلاً وقتلهم فقد ضرهم، فالجواب أن ذلك ليس بمضرة في الحقيقة، وإن كانت مضرة بحسب الظاهر، وعلى تقدير تفسير أمر الله ببلاء الله، فالأمر ظاهر هذا ويجوز أن يكون غاية لكلا الفعلين على سبيل التنازع فتأمل.

والفرق بين حتى يأتي أمر الله وبين «إلى أن يأتي أمر الله» أن مجرور «حتى»

اتباع ما أمر واجتناب ما نهى على واجبه ومندوبه ولذلك أتى بلفظ الأمر الذي يحتمل الوجوب والندب وجميع احتمالاته على ما هو معروف بين المتكلمين.

الوجه الثاني عشر: في هذا دليل على ظهور الباطل وكثرته لأنه إذا لم يكن على الحق إلا طائفة واحدة فالباقي على الضلال قال عز وجل في كتابه: ﴿فَمَاذَا بَدَأَ الْحَقُّ إِلَّا الْفُتْلَ﴾ [يونس: 32] فإذا وجد الحق فما سواه هو الباطل وقد وصف عز وجل هذه الطائفة في كتابه حيث قال: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: 24] فإن كنت ليبيا فافزع عن الأكثر ومل إلى الأقل تحظ بالسلامة ولهذا قال عليه السلام: بدأ الاسلام غربيا وسيعود غربيا فطوبى للغرباء من أمتي. قيل يا رسول الله ومن الغرباء من أمتك قال الذين يصلحون إذا فسد الناس.

الوجه الثالث عشر: قوله عليه السلام: «لا يضرهم من خالفهم» الضر هنا يحتمل ثلاثة أوجه الأول أن يكون المراد به الأشخاص القائمين بالأمر لا يقدر أحد على ضرهم الثاني أن يكون المراد أن الضر لا يلحق فعلهم ويقبل منهم ولا ينقص لهم من أجورهم شيء إن كانوا مجاورين للمخالفين لهم ومخالطين لهم الثالث أن يكون المراد لا يضرهم ولا يضر عملهم وهذا هو أظهر الوجوه بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47] وقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 105].

الوجه الرابع عشر: في هذا إشارة عظيمة لمن اتصف بالصفة المذكورة في هذا الحديث إذ أنه لا يخاف الضر وإن كثر أهله فيكون أبدا مطمئن النفس منشراح الصدر لأن المخبر صادق والمخبر عنه عالم قادر وقد نبه عز وجل على هذا المعنى وصرح في كتابه حيث قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ كما تقدم والمؤمنون الذين أوجب لهم النصر بمجرد الفضل هم الموصوفون في هذا الحديث ولهذا قال بعض الفضلاء وهو يمين بن رزق رَحِمَهُ اللهُ إذا وافقت الشريعة ولا حظت الحقيقة فلا تبال وإن خالف رأيك جميع الخليفة.

يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه. قَالَ الزمخشري: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: 5] الفرق بينهما أن «حتى» مختصة بالغاية المضروبة أي: المعينة تقول أكلت السمكة حتى رأسها، ولو قلت حتى نصفها أو صدرها لم يجز، «وإلى» عامة في كل غاية، فافهم.

ثم إنه ﷺ أراد بهذا الكلام أن أمته آخر الأمم، وأن عليها تقوم الساعة، وإن ظهرت أشراتها وضعف الدين فلا بد أن يبقى من أمته من يقوم به فإن قيل قد قَالَ ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يقول أحد الله الله» وقال أيضًا: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس» فالجواب: إن هذه الأحاديث لفظها العموم، والمراد منها الخصوص فمعناه لا يقوم الساعة على أحد يوحد الله تَعَالَى إلا بموضع كذا، فإن فيه طائفة على الحق: «ولا تقوم إلا على شرار الناس» بموضع كذا، إذ لا يجوز أن يكون الطائفة القائمة على الحق هي شرار الخلق وقد جاء ذلك مبينًا في حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﷺ قَالَ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» قيل: وأين هم يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ببيت المقدس أو أكناف بيت المقدس» وقال النَّوَوِيُّ: لا مخالفة بين الأحاديث؛ لأن المراد من أمر الله الريح اللينة التي تأتي قريب القيامة فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة، وهذا قبل القيامة، وأما الحديثان الآخران فهما على ظاهرهما إذ ذلك عند القيامة، وأما هذه الطائفة، فقال البُخَارِيُّ: هم أهل العلم بالآثار، وقال الإمام أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم، قَالَ القاضي عياض: أراد أحمد أهل السنة والجماعة، وقال النَّوَوِيُّ: يحتمل أن يكون هذه الطائفة مفرقة من أنواع المؤمنين ممن يقيم أمر الله فممنهم مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد، ومنهم أمرون بمعروف وناهون عن منكر، ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد، وفي الحديث فوائد منها الدلالة على حجية الإجماع؛ لأن مفهومه أن الحق لا يعدو الأمة، وحديث: «لا تجتمع أمتي على الضلالة» ضعيف، ومنها ما استدل عليه البعض بهذا الحديث من امتناع خلْق العصر من المجتهدين، ومنها فضل العلماء على سائر الناس. ومنها فضل الفقه في الدين على سائر العلوم، وإنما ذلك لأنه يقود إلى خشية الله تَعَالَى والتزام طاعته، ومنها إخباره ﷺ بالمغيبات، وقد وقع ما أخبر به، ولله الحمد

15 - بَابُ الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ⁽¹⁾

فلم تزل هذه الطائفة من زمنه وهلم جرًّا ولا تزال حتى يأتي أمر الله تَعَالَى.
تنبيه:

هذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام: أحدها: فضل التفقه في الدين،
وثانيها: أن المعطي في الحقيقة هو الله، وثالثها: أن بعض هذه الأمة تبقى على
الحق أبدًا، فالأول لائق بأبواب العلم، والثاني لائق بقسم الصدقات، ولهذا
أورده مسلم في الزكاة، والمؤلف⁽²⁾ في الاعتصام لانتفاته إلى مسألة عدم خلو
الزمان عن مجتهد، بل يمكن أن يقال إن تلك الأحكام الثلاثة قد تتعلق بأبواب
العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله،
وأن ذلك التفقه لا يكون بالاكْتِسَاب فقط كما سبق الإشارة إليه بل بإعطاء الله
تَعَالَى وفتح لمن يشاء، وأن الطائفة التي لا يزالون قائمين على أمر الله إلى يوم
القيامة وهم الذين أراد الله بهم خيرًا حتى تفقهوا في الدين ونصروا الحق، ولم
يخافوا ممن خالفهم فما أكثر ثوابهم ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ
الْمُقْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22].

15 - بَابُ الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ

(بَابُ الْفَهْمِ) بتسكين العين وفتحها والأول أشهر (فِي الْعِلْمِ) قال

(1) نبه الشيخ بذلك على جودة الإمام البُخَارِيِّ بأنه بوب أولاً بـ (باب يفقه في الدين) ثم ثنى بذلك
الباب فكأنه أشار إلى مرتبتين: مرتبة التفقه وهو أعلى، ثم مرتبة الفكر والمطالعة، قال
الحافظ: مناسبة الحديث بالترجمة أن ابن عمر لما ذكر النَّبِيَّ ﷺ المسألة عند إحضار الجمار
إليه فهم أن المسؤول عنه النخلة، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترون به من
قول أو فعل، انتهى.

فالغرض عندي الترغيب في التدبر والمطالعة أو التنبيه على طريقها من النظر إلى المقترنات،
وحاصل ما أفاده شيخ الهند في «تراجمه»: أن الغرض من هذا الباب بيان فضل الفهم في
العلم، والفضل يفهم من قول عمر الآتي في (باب الحياء في العلم): لأن تكون قلتها أحب
إلي من أن يكون لي كذا وكذا، وأشار إليه الشيخ أيضًا.

(2) في الخمس أيضًا، والثالث لائق بذكر أشراف الساعة، وقد أورده المؤلف.

72 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ،

الجوهري: فَهَمْتُ الشَّيْءَ أَي: عَلِمْتُهُ فَالفهم والعلم بمعنى واحد، فقليل المراد من العلم المعلوم فكأنه قَالَ: باب إدراك المعلوم لكن الظاهر أن العلم عبارة عن الإدراك الجلي، والفهم جودة الذهن، والذهن قوة يقتنصُ بها المعاني وتشمل الإدراكات العقلية والحسية، وقال الليث: يقال فهمت الشيء أي: عقلته وعرفته فقد فسر الفهم بالمعرفة وهو غير العلم فافهم، ووجه المناسبة بين البابين أن الباب الأول مشتمل على بيان فضل الفقه في الدين، وقد مر أن الفقه هو الفهم في اللغة وهو المراد هناك، وهذا الباب في بيان فضل الفهم.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ هو ابن عبد الله كما في رواية، أي: ابن جعفر بن نَجِيج بفتح النون وكسر الجيم وبالحاء المهملة السعدي⁽¹⁾، أبو الحسن المشهور بـ«ابن المدني» مولى عروة بن عطية السعدي البصري، وكان أصله من المدينة، ونزل البصرة إمام مبرز في هذا الشأن، ولذا كان سفيان بن عيينة يسميه حية الوادي، وإذا قام من مجلس سفيان كان سفيان يقوم ويقول إذا قامت الحثالة لم نجلس مع الرجال.

وقال البُخَارِيُّ: ما استصغرت نفسي عند أحد قط إلا عند ابن المدني.

وقال: علي خير من عشرة آلاف مثل الشاذكوني، وقال عبد الرحمن علي أعلم الناس بحديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خاصة، وقال السمعاني وغيره: كان أعلم أهل زمانه بحديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقال الأعمش: رأيت علي بن المدني مستلقياً، وأحمد بن حنبل عن يمينه، ويحيى بن معين، عن يساره وهو يملي عليهم.

وقال ابن الأثير: كان علي آية من آيات الله في معرفة الحديث وعلمه.

وقال أبو حاتم: كان علماً في الناس روى عنه أحمد وإسماعيل القاضي

(1) السعدي من قبائل فقي قيس غيلان سعد بن بكر بن هوازن وفي كنانة سعد بن ليث بن بكر وفي أسد بن خزيمة سعد بن ثعلبة بن وردان وفي مراد سعد بن غطيف بن عبد الله وفي طي سعد بن نهبان عمرو وفي تميم سعد بن زيد بن مناة وفي خولان قضاء سعد بن خولان وفي جذام سعد بن إلياس بن حرام بن حزام وفي خثعم سعد بن مالك والمديني بإثبات الياء نسبة إلى المدينة. وقال السمعاني والأصل فيمن يُنسب إلى مدينة النبي ﷺ أن يقال مدني بحذف الياء وإلى غير إثبات الياء واستثوا ابن المدني فقالوا بإثبات الياء.

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ،

والذهلي، وأبو حاتم والبخاري وغيرهم، وروى أبو داود والترمذي عن رجل عنه ولم يخرج له مسلم شيئاً ولد سنة إحدى وستين ومائة.

وقال البُخَارِيُّ: مات بالعسكر لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين، وقيل: مات بالبصرة، وقيل: بسر من رأى.

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة وقد تقدم في أول الكتاب (قَالَ) أي: سفیان: (قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ) وقد مر ضبط نجيح آنفاً وابن أبي نجيح هو عبد الله بن يسار مولى الأحنس بن شريق الثقفي المكي، قَالَ يحيى بن سعيد القطان: كان قدرياً، وقال أبو زرعة: ثقة، يقال فيه: يرى القدر صالح الحديث، وقال علي: سمعت يحيى يقول: ابن أبي نجيح من رؤساء الدعاة، أخرج البُخَارِيُّ في العلم والجناية وغير موضع عن شُعْبَةَ والثوري، وابن عيينة، وإبراهيم بن نافع، وابن عليه عنه عن عطاء ومجاهد، وعبد الله بن كثير، وعن أبيه عند مسلم، ولم يخرج البُخَارِيُّ لأبيه شيئاً توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، ووقع في مسند الحميدي عن سفیان حدثني ابن أبي نجيح، (عن مُجَاهِدٍ) أي: ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة، وقيل جبير مصغراً أبو الحجاج المخزومي⁽¹⁾ مولى عبد الله بن السائب من الطبقة الثانية من تابعي أهل مكة وفقهائها إمام متفق على جلالتة، وإمامته وتوثيقه، وهو إمام في الفقه والتفسير والحديث روى عن ابن عباس، وجابر وأبي هريرة رضي الله عنهم، قَالَ: عرضت القرآن على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثلاثين مرة. وقال: قَالَ لِي ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وددت أن نافعاً يحفظ كحفظك، وقال: كان ابن عمر يأخذ لي الركاب ويسوي عليّ ثيابي إذا ركبت، وقيل وقد رأى هاروت وماروت، وكاد يتلف، مات سنة مائة، وقيل: اثنتين،

(1) المخزومي نسبة إلى مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن فهر بن غالب وهو في قریش. وأما في قيس فهو نسبة إلى مخزوم بن مالك بن غالب بن قطيعة. ثم إن المؤلف رحمه الله روى عن مجاهد معنعناً وعن ابن أبي نجيح بلفظ قال وهو لا يذكر المعنعن إلا إذا ثبت السماع ولا يكتفي لمجرد إمكان السماع كما يكتفي به مسلم، والمعنعن إذا لم يكن من المدلس كان على درجة من قال لأن قال إنما يذكر عند المحاورة لا على سبيل النقل والتحمل ثم في لفظ إلى إشارة إلى أنه حاور معه وحده. وقال المؤلف كلما قلت قال لي ثلاث فهو عرض ومناولة فما روي عن سفیان يحتمل أن يكون عرضاً لسفیان أيضاً.

قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِجُمَارٍ، فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً، مَثَلُهَا كَمَثَلِ الْمُسْلِمِ»،

وقيل ثلاث، وقيل: أربع ومائة عن ثلاث وثمانين سنة، ثم إن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج له في باب، «إثم من قتل معاهدًا بغير جرم» عن الحسن بن عمرو عنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعًا: «من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة» وهو مرسل لما قَالَ الدارقطني إن مجاهدًا لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص وإنما سمعه من جنادة بن أبي أمية عن ابن عمرو، وقد أنكر شعبة، وابن أبي حاتم سماعه من عائشة رضي الله عنها، وكذا ابن معين لكن حديثه عنها في الصحيحين، وقال يحيى القطان مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء، وليس في الكتب الستة مجاهد بن جبر غير هذا، وفي مسلم والأربعة مجاهد بن موسى الخوارزمي شيخ ابن عيينة، وفي الأربعة مجاهد بن وردان عن عروة.

(قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما (إِلَى الْمَدِينَةِ) النبوية، ولم يذكر مبدأ الصحبة والظاهر أنه من مكة.

(فَلَمْ أَسْمَعْهُ) أي: في مدة تلك الصحبة حال كونه (يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا) وفيه دلالة على أن ابن عمر رضي الله عنهما كان متوقفاً في نقل الحديث عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خشية الزيادة والنقصان إلا عند الحاجة، وكذلك والده عمر رضي الله عنه وكذا جماعة، وقد قَالَ عمر رضي الله عنه أقلوا الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وإنما كثرت أحاديث ابن عمر رضي الله عنهما مع ذلك التوقي لكثرة من كان يسأله ويستفتيه. وقد يقال: إن ترك ابن عمر رضي الله عنهما نقل الحديث في مدة تلك الصحبة يمكن أن يكون إما لعدم نشاطه للاشتغال بمؤنة السفر وتعبه أو لعدم السؤال.

(قَالَ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما، وفي رواية سقط لفظ قَالَ: (كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي) بضم الهمزة على صيغة المجهول (بِجُمَارٍ) بضم الجيم وتشديد الميم وهو شحم النخيل وهو الذي يؤكل منه، (فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً، مَثَلُهَا) بفتح الميم أي: صفتها العجيبة، والمثل وإن كان بحسب اللغة الصفة لكن لا يستعمل إلا عند الصفة العجيبة (كَمَثَلِ الْمُسْلِمِ) في كثرة الخير

فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَضْعُرُ الْقَوْمَ، فَسَكَتُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ»⁽¹⁾.

ووفرة المنافع وقد مر تفصيله في (باب قول المحدث حَدَّثَنَا) (فَأَرَدْتُ) أي: قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَرَدْتُ (أَنْ أَقُولَ) في جواب قول الرسول ﷺ: «حَدِّثُونِي مَا هِيَ» كما صرح به في غير هذه الرواية (هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَضْعُرُ الْقَوْمَ، فَسَكَتُ)، بصيغة المتكلم وكان سكوته استحياء وتعظيماً للأكابر.

(قَالَ) وفي رواية: فقال: (النَّبِيُّ ﷺ «هِيَ النَّخْلَةُ» ومناسبة هذا الحديث للترجمة أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما ذكر النَّبِيَّ ﷺ المسألة عند إحضار الجمار إليه فهم أن المسؤول عنه النخلة، وقوي ذلك عنده بقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: 24] إذ هي النخلة على ما قَالَ العلماء.

تتمة:

قَالَ ابن بطلان: التفهم للعلم هو التفقه فيه ولا يتم العلم إلا بالتفهم، ولذلك قَالَ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما عندنا إلا كتاب الله، وفهم أعطيه رجل مؤمن فجعل الفهم درجة أعلى بعد حفظ كتاب الله؛ لأن الفهم به تبين معانيه وأحكامه، وقد نفى ﷺ العلم عن لا فهم له بقوله: رب حامل فقه لا فقه له، وقال مالك: ليس العلم بكثرة الرواية وإنما هو نور يضعه الله في القلوب، أراد بذلك فهم المعاني فمن أراد ذلك فليحضر خاطره ويفرغ ذهنه وينظر إلى بساط الكلام ومخرج الخطاب ويتدبر اتصاله بما قبله وانفصاله منه ثم يسأل ربه أن يلهمه إلى إصابة المعنى ولا يتم ذلك إلا لمن علم كلام العرب، ووقف على أغراضهم في تخاطبهم، وأيد بجودة قريحة وثاقب ذهن كما ترى إلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا الحديث، وقد أخرج أحمد في حديث أبي سعيد في الوفاة النبوية، حيث قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ عَبْدًا خَيْرَهُ اللَّهُ» الحديث فبكى أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: فدينك فتعجب الناس، وكان أبو بكر فهم من المقام أن النَّبِيَّ ﷺ هو المخير فمن ثمة قَالَ أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعلمنا به، والله أعلم.

16 - باب الاغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ⁽¹⁾وَقَالَ عُمَرُ⁽²⁾ :

16 - باب الاغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ

(باب الاغْتِبَاطِ) هو بالغين المعجمة افتعال من غبطه يغبطه من باب ضرب أو سمع، غبطًا وغبطة وهي أن يتمنى المرء مثل ما للمغبوط من غير أن يريد زواله عنه بخلاف الحسد إذ فيه تمني الزوال عنه، وبناء باب الافتعال منها يدل على التصرف والسعي فيها.

(فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ) هي معرفة الأشياء على ما هي عليه قيل فهي مرادفة للعلم فيكون من باب العطف التفسيري، وقد يفسر العلم بالمعنى الأعم الشامل للظن أيضًا، والحكمة بما يتناول سداد العمل أيضًا فافهم.

ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو الفهم في العلم وفي هذا الباب الاغْتِبَاطِ في العلم وكلما زاد فهم الرجل في العلم زادت غبطته فيه؛ لأن من زاد فهمه وقوي يزداد نظره فيمن هو أقوى فهما منه ويتمنى أن يكون مثله.

(وَقَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما رواه ابن أبي شيبة وغيره بسند

(1) قال الكرمانى: الغبطة لغة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، والحسد أن تتمنى زوال نعمة المحسود إليك، وبناء باب الافتعال فيها يدل على التصرف والسعي فيها، انتهى.

وقال الحافظ: الحسد: تمنى زوال النعمة عن المنعم عليه؛ وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه، والحق أنه أعم، انتهى.

وقال القسطلاني: عطف الحكمة من باب العطف التفسيري أو من باب عطف الخاص والعام، والغبطة هي تمنى مثل ما للمغبوط من غير زواله عنه بخلاف الحسد فإنه مع تمنى الزوال عنه، انتهى.

(2) قال الكرمانى: قول عمر ليس من تمام الترجمة إذ لم يذكر بعده شيء يكون هذا متعلقا به إلا أن يقال: الاغْتِبَاطِ في الحكمة على القضاء لا يكون إلا قبل كون الغابط قاضيا، ويؤول حينئذ وقال عمر بمعنى المصدر أي: قول عمر، انتهى.

وقال القسطلاني: وليس قول عمر من تمام الترجمة، نعم قال البرماوي وغيره تبعًا للكرمانى، فذكر قول الكرمانى ثم قال: وتعب بأنه كيف يؤول الماضي بالمصدر وتأويل الفعل بالمصدر لا يكون إلا بوجود أن المصدرية، انتهى.

صحيح من طريق مُحَمَّد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قَالَ: قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تَفَقَّهُوا) وفي بعض النسخ «تفهموا» وكلاهما بمعنى لكن المشهور في الرواية تفقهوا أي: تكلفوا في تحصيل علم الفقه، وهو حث على تحصيل الفقه، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم»، وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وفي «الفتح»: قال ابن المنير: مطابقة قول عمر للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة، وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغط صاحبها فإنه سبب لسيادته، كذا قال؛ والذي يظهر لي أن مراد البُخَارِيِّ أن الرياسة وإن كانت مما يغط بها صاحبها في العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد أمرين: العلم أو الجود ولا يكون الجود محموداً إلا إذا كان بعلم، فكأنه يقول: تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا إذا غطتم بحق، ويقول أيضاً: إن تعجلتم الرياسة التي من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة، وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية، انتهى. وقال العيني في مناسبة الأثر للترجمة: إنه لا شك في أن الذي يتفقه قبل السيادة يغط في فقهه وعلمه، فيدخل في (باب الاعتبار في العلم) انتهى.

قال الحافظ: تسودوا - بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو - أي: تجعلوا سادة، وأثر عمر هذا أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، وإنما عقبه البُخَارِيُّ بقوله: وبعد أن تسودوا، ليبين أن لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه، وإنما أراد عمر أنها قد تكون سبباً للمنع لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين، ولذا قال مالك: من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي كان يتعلم فيه.

وقال الشافعي: إذا تصدر الحديث فإنه علم كثير، وقد فسرهُ أبو عبيد في كتاب «غريب الحديث»: بأن تفقهوا وأنتم صغار قبل أن تصيروا سادة فتمنعكم الأنفة عن الأخذ بمن هو دونكم فتبقوا جهالاً، وفسره شمر اللغوي: بالتزوج فإنه إذا تزوج صار سيد أهله ولا سيما إن ولد له ولد، وقيل: أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذي يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها، وهو حمل بعيد، إذ المراد بقوله: تسودوا، السيادة وهي أعم من التزوج: ولا وجه لمن خصصه بذلك لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم. وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللحية فيكون أمراً للشباب بالتفقه قبل أن تسود لحيته، أو أمر للكهل قبل أن يتحول سواد اللحية إلى الشيب، ولا يخفى تكلفه، انتهى.

وحكى العيني عن «مجمع الغرائب» معنى التزوج ثم قال: وجزم البيهقي في «مداخله» بهذا المعنى ولم يذكر غيره وقال معناه: قبل أن تزوجوا فتصيروا أرباب بيوت. قاله شمر، ويقال: معناه لا تأخذوا العلم عن الأصاغر فيزري بكم ذلك، وهذا أشبه بحديث عبد الله: «لن يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم» انتهى.

قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا»

«ألا أنبئكم بالفقيه كل الفقيه» قالوا: بلى، قَالَ: «من لم يقنط الناس من رحمة الله ولم يُيسهم من روح الله، ولم يؤمنهم من مكر الله ولا يدع القرآن رغبة عنه إلى ما سواه، ألا لا خير في عبادة ليس فيها فقه ولا علم ليس فيه تفهم ولا قراءة ليس فيها تدبر». قَالَ أبو عمر: لم يأت هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه وأكثرهم يوقفونه على علي رَضِيَ الله عَنْهُ. وعن شداد بن أوس يرفعه «لا يفقه العبد كل الفقه حتى يمقت الناس في ذات الله ولا يفقه العبد كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة» وقال أبو عمر: لا يصح مرفوعاً، وإنما الصحيح أنه من قول أبي الدرداء. وقال قتادة: من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه. وقال ابن أبي عروبة: لا نعهده عالماً، وكذا قَالَ عثمان بن عطاء عن أبيه، وقال الحارث بن يعقوب: الفقيه من فقه في القرآن وعرف مكيدة الشيطان.

(قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا) بضم المثناة الفوقية وفتح المهملة وتشديد الواو أي: قبل أن تصيروا سادة، يقال: ساد يسود سودا وسوددا، وسيادة وسيدودة واستادهم كسادهم وسودّه هو السوّد وقد يهمز الشرف والسيد الرئيس والمسود هو الذي جعل سيّداً، وقال الفراء: يقال: هذا سيد قومه فإذا أخبرت أنه يكون عن قليل سيدهم قلت: هو سائد قومه عن قليل، وإنما سُمي الرئيس سيّداً لأن الناس يلجؤون إلى سواده أي: شخصه، وقيل: السيد الزوج، قال الله تَعَالَى: ﴿وَأَلْفَيْاً سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾ [يوسف: 25] أي: زوجها، وقال عكرمة: السيد الذي لا يغلب غضبه، وقال قتادة: السيد: العابد، وقال الأصمعي: العرب تقول: السيد كل مقهور مغمور كلمه، وقال الفراء: السيد: المالك، وفلان أسود من فلان أعلى سؤدداً منه، وساودت الرجل من سواد اللون ومن السؤدد جميعاً غالبته، والمعنى تعلّموا العلم ما دتم صغارا قبل السيادة والرياسة، وقيل: أن ينظر إليكم فإن لم تتعلموا قبل ذلك استحييتم أن تتعلموا بعد الكبر فبقيتم جهالاً. وذلك لأن من سود الناس يستحي أن يقعد مقعد المتعلمين خوفاً على رياسته عند العامة، ولهذا قَالَ مالك رَحِمَهُ الله من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل عن القضاء لا يرجع إلى مجلسه الذي كان يتعلم فيه، وقال يحيى بن معين: من عاجل الرياسة فاته علم كثير؛ لأنه يأنف عن الأخذ عمن دونه، وقيل معناه تعلموا العلم قبل أن تزوجوا فتصيروا أرباب بيوت قیل ولا سيما إن ولد له وذلك لأن من تزوج صار سيد أهله

فيشغله مؤنة أهله عن التعلم غالباً وبه جزم البيهقي لكن السيادة أعم؛ لأنها تكون بالتزويج وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم، وقيل: إن الرياسة تحصل بالعلم وكلما ازداد العلم زادت السيادة فقصد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك الكلام الحث على الزيادة منه قبل السيادة لتعظم السيادة به، أقول: هذا كان في الزمان الأول أمراً، وقيل: أراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك الكف عن طلب الرياسة؛ لأن الذي يتفقه يعرف ما بها من الغوائل فيجتنبها وهو حمل بعيد، وجوز أن يكون من السواد في اللحية فيكون أمراً للشباب بالتفقه قبل أن تسود لحيتهم أو أمراً للكهول به قبل أن يسودوا لحيتهم بالخضاب، ولا يخفى تكلفه، وقيل معناه: لا تأخذوا العلم من الأصاغر فيزري بكم ذلك، وهذا شبه بحديث عبد الله: «لن يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم». وليس قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من تمام الترجمة إذ لم يذكر بعد شيء يتعلق به إلا أن يقال الاغتباط في الحكمة على القضاء لا يكون إلا قبل كون الغابط قاضياً ويؤول حينئذ قوله: «وقال عمر» بالمصدر أي: باب الاغتباط وقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ.

وقال ابن المنير: مطابقة قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة وذلك تحقيق استحقاق العلم بأن يغبط صاحبه فإنه سبب لسيادته. وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر لي أن مراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن الرياسة وإن كانت مما يغبط صاحبها لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد أمرين العلم أو الجود ولا يكون الجود محموداً إلا إذا كان بعلم فكأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق وإن تعجلتم الرياسة التي من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية، وهذا معنى قول البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَرِيدُ نَفْسَهُ: وَيَعْدُ أَنْ تُسَوِّدُوا عَطْفَهُ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا لثَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ السِّيَادَةَ مَانِعَةٌ مِنَ التَّفَقُّهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ التَّفَقُّهِ بَعْدَ السِّيَادَةِ إِذَا فَاتَ قَبْلَهَا، وَأَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ تَعَلَّمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِبَرِ سِنِّهِمْ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ الَّذِينَ آمَنُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ كَانُوا كِبَارًا مَا تَفَقَّهُوا إِلَّا فِي كِبَرِ سِنِّهِمْ.

73 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ

ومن هذا أخذ بعضهم فقال: ولا بد من مقدر يتعلق به قوله وبعد أن تسودوا والمناسب أن يقدر قولنا تفهموا قبل أن تسودوا وبعد أن تسودوا أي: تعلموا قبل أن تسود لحيتكم أي: في كبركم وبعده أي: في زمان شبيكم ولا يذهب عليك أنه تعسف خارج عن مقصود المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) هو أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن عيسى المكي القرشي صاحب الشافعي وقد تقدم في أول إسناد من هذا الكتاب.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد، في رواية حدثنا (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ) بالخاء المعجمة وقد مر في باب: من سلم المسلمون.

(عَلَى غَيْرِ مَا) أي: على غير الوجه الذي (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) بالرفع على أنه فاعل حدث والغرض من هذا الكلام الإشعار بأنه سمع ذلك من إِسْمَاعِيلَ على وجه غير الوجه الذي سمع من الزُّهْرِيِّ إمَّا مغايرة في اللفظ وإما مغايرة في الإسناد، وإما في غيرهما وفائدته التقوية والترجيح بتعداد الطرق، ورواية سُفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّوْحِيدِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَالِمٍ، وَرَوَاهَا مُسْلِمٌ عَنْ زَهِيرِ بْنِ حَرْبٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ سُفْيَانَ عَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَاقَهُ مُسْلِمٌ تَامًّا، وَاخْتَصَرَهُ الْبُخَارِيُّ، نَعَمْ أَخْرَجَهُ تَامًّا فِي فُضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ فُزَيْمٍ.

(قَالَ) أي: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ (سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ) بالخاء المهملة والزاي وقد تقدم في باب الدين النصيحة.

(قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والسماع، ومنها أن فيه ثلاثة من التابعين، ومنها أن رواه ما بين مكي وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلف في الزكاة والأحكام والاعتصام أيضًا وأخرجه مسلم في الصلاة والنسائي في العلم، وابن ماجه في الزهد.

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَسَدَ⁽¹⁾ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ:

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا حَسَدَ) أَي: جَائِزٌ أَوْ صَالِحٌ فِي شَيْءٍ (إِلَّا فِي) شَأْنِ (اثْنَتَيْنِ) بِنَاءِ التَّأْنِيثِ كَذَا فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ، أَي: خَصْلَتَيْنِ وَيُرْوَى إِلَّا فِي اثْنَيْنِ أَي: فِي شَيْئَيْنِ، وَالْحَسَدُ⁽²⁾ بِالتَّحْرِيكِ مَصْدَرٌ حَسَدَهُ يَحْسُدُهُ بِالضَّمِّ وَيَحْسُدُهُ

(1) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: إِنْ قُلْتَ: الْحَسَدُ قَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِهِمَا فَكَيْفَ يَصِحُّ الْحَصَرُ؟ قُلْتَ: الْمَقْصُودُ لَا حَسَدَ جَائِزٍ فِي شَيْئَيْنِ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ، أَوْ لَا رَخْصَةَ فِي الْحَسَدِ إِلَّا فِيهِمَا، وَأُطْلِقَ الْحَسَدَ وَأَرَادَ الْغِبْطَةَ وَلِذَا تَرَجَّمَهُ بِالْخَارِيِّ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحَسَدُ هَهُنَا شِدَّةُ الْحِرْصِ وَالرَّغْبَةُ كُنِيَ بِالْحَسَدِ عَنْهُمَا لِأَنَّهُ سَبِيهُمَا وَالِدَاعِي إِلَيْهِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ التَّرْغِيبُ فِي التَّصَدَّقِ وَالتَّعْلِيمِ، وَقِيلَ: إِنْ فِيهِ تَخْصِيصٌ لِلِإِبَاحَةِ نَوْعٍ مِنَ الْحَسَدِ وَإِخْرَاجًا لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا حَظَرَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا رَخَّصَ فِيهِمَا لِمَا يَتَضَمَّنُ مَصْلَحَةً فِي الدِّينِ كَمَا رَخَّصَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْكُذْبِ لِتَضَمُّنِ فَائِدَةٍ هِيَ فَوْقَ آفَةِ الْكُذْبِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدَّخَانُ: 56] أَي: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي هَذَيْنِ وَفِيهِمَا أَيْضًا لَا حَسَدَ، فَلَا حَسَدَ أَصْلًا، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ: هُوَ مَذْمُومٌ إِذَا عَمِلَ مَقْتَضَى ذَلِكَ مِنْ تَصْمِيمٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ حَظَرَ لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَكْرَهُهُ كَمَا يَكْرَهُ مَا وَضَعَ فِي طَبْعِهِ مِنْ حُبِّ الْمَنْهِيَّاتِ، وَاسْتَشْنَوْا مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَتِ النِّعْمَةُ لِكَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعَاصِي اللَّهِ، فَهَذَا حُكْمُ الْحَسَدِ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهِ، وَأَمَّا الْحَسَدُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ الْغِبْطَةُ، وَأُطْلِقَ الْحَسَدَ عَلَيْهِ مَجَازًا وَهِيَ أَنْ يَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُولَ عَنْهُ؛ وَالْحِرْصُ عَلَى هَذَا يُسَمَّى مَنَافَسَةً، فَإِنْ كَانَ فِي الطَّاعَةِ فَهُوَ مَحْمُودٌ وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَلِيلًا مِمَّا يَكْتَسِبُونَ﴾ [الْمُطَفِّفِينَ: 26] وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْصِيَةِ فَهُوَ مَذْمُومٌ وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: فَلَا تَنَافَسُوا وَإِنْ كَانَ فِي الْجَائِزَاتِ فَمُبَاحٌ، فَكَانَ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: لَا غِبْطَةَ أَعْظَمَ أَوْ أَفْضَلَ مِنَ الْغِبْطَةِ فِي هَذَيْنِ.

وَوَجْهُ الْحَصَرِ أَنْ الطَّاعَةَ إِمَّا بَدْنِيَّةٌ أَوْ مَالِيَّةٌ أَوْ كَائِنَةٌ عَنْهُمَا، وَأَشَارَ إِلَى الْبَدْنِيَّةِ بِإِتْيَانِ الْحِكْمَةِ وَالْقَضَاءِ بِهَا وَتَعْلِيمِهَا، وَلَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ» وَالْمُرَادُ بِالْقِيَامِ بِهِ الْعَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا أَعْمَ مِنْ تِلَاوَتِهِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا وَمِنْ تَعْلِيمِهِ وَالْفَتْوَى بِمَقْتَضَاهُ، فَلَا تَخَالَفَ بَيْنَ لَفْظِي الْحَدِيثِ، وَيَجُوزُ حَمْلُ الْحَسَدِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، عَلَى أَنْ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ، وَالتَّقْدِيرُ نَفَى الْحَسَدِ مُطْلَقًا لَكِنْ هَاتَانِ الْخَصْلَتَانِ مَحْمُودَتَانِ وَلَا حَسَدَ فِيهِمَا فَلَا حَسَدَ مُطْلَقًا، انْتَهَى.

(2) وَحَاصِلُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْحَسَدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: مُحَرَّمٌ وَمُبَاحٌ وَمَحْمُودٌ. فَالْمُحَرَّمُ هُوَ تَمَنِّيُ زَوَالِ نِعْمَةِ الرَّجُلِ عَنْهُ وَانْتِقَالِهَا إِلَى الْحَاسِدِ أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ الْحَسَدُ الْحَقِيقِيُّ وَأَمَّا الْقِسْمَانِ الْآخَرَانِ وَهُمَا أَنْ يَتَمَنَّى الرَّجُلُ مَا يَرَاهُ بِأَحَدٍ مِنْ خَيْرِ أُمُورِ الدُّنْيَا أَوْ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ كَالطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ فَلْأَوَّلِ مُبَاحٌ وَالثَّانِي مَحْمُودٌ وَهُمَا لَيْسَا بِحَسَدٍ حَقِيقَةٍ وَإِنَّمَا هُمَا غِبْطَةٌ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى أَخِيكَ نِعْمَةً فَكْرَهْتَهَا وَأَحْبَبْتَ زَوَالَهَا عَنْهُ فَهُوَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ أَيْ نِعْمَةً أَصَابَهَا كَافِرٌ أَوْ فَاجِرٌ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى فِتْنَةٍ أَوْ فَسَادٍ وَفِي رَوَايَةِ فُلَسْطَةَ.

رَجُلٌ

بالكسر كالحسادة، وقال ابن الأعرابي: الحسد مأخوذ من الحسدل وهو القراد إذ هو يقشر القلب كما يقشر القراد الجلد فيمص الدم، وهو تمنى الرجل زوال النعمة عن المنعم عليه وبعضهم خصه بأن يتمنى ذلك لنفسه والحق أنه أعم. وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه ليرتفع عليه أو مطلقاً ليساويه وهو حرام وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معصية الله، والحسد المذكور في الحديث مجاز عن الغبطة من قبيل إطلاق المسبب على السبب ولهذا عبر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بلفظ الاغتباط، وقال الخطَّابِيُّ: معنى الحسد هنا شدة الحرص والرغبة في أن يكون له مثل ما لغيره كنى بالحسد عنهما وهو المنافسة فهي إن كانت في الطاعة فمحمود، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنَافِسِ الْسُّفُوسُونَ﴾ [المطففين: 26] وإن كانت في المعصية فحرام، وإن كانت في المباحات فمباح، وهو قريب من الغبطة، وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث ما يبين ذلك حيث جاء فيه فقال رجل ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل فلم يتمن السلب وإنما تمنى أن يكون له مثله، وقد تمنى ذلك الصالحون والأخيار، وقيل: إنه محمول على حقيقته وخص منه المستثنى بالإباحة وأخرج عن جملة ما حظر منه فالمعنى لا إباحة لشيء من الحسد إلا لهذين النوعين منه رخص فيهما لتضمنهما مصلحة في الدين كما رخص في نوع من الكذب قَالَ ﷺ: «إن الكذب لا يحلّ إلا في ثلاث» الحديث، ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً أي: لا يجوز الحسد مطلقاً لكن هاتان خصلتان محمودتان ولا حسد فيهما إذ ما فيهما هو الغبطة، وجوز أن يكون من قبيل قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَدْخُلُونَ فِيهَا الْيَوْمَ إِلَّا الْمَوْتَةُ الْأُولَى﴾ [الدخان: 56] أي: لا حسد إلا في هذين وما فيهما ليس بحسد فلا حسد أصلاً.

(رَجُلٌ) بالرفع على تقدير إحدى الاثنتين خصلة رجل فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، ويجوز الجر على أنه بدل من اثنتين بتقدير مضاف أيضاً وفي رواية رجلاً بالنصب على تقدير أعني، فافهم.

آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»⁽¹⁾.

(آتَاهُ اللَّهُ) بمد الهمزة أي: أعطاه (مَالًا) نكرة ليشمل القليل والكثير (فَسُلِّطَ) بصيغة المجهول أي: سلط ذلك الرجل، وفي رواية: فسقطه (عَلَى هَلَكْتِهِ) بفتح اللام والكاف أي: إهلاكه وإنفاقه بالكلية عبر بالتسليط لأنه يدل على الغلبة وقهر النفس المجبولة على الشح البالغ، وبالهلكة ليدل على أنه لا يبقى منه شيئاً، ولما أوهم ذلك التبذير وهو صرف المال فيما لا ينبغي أزال ذلك الوهم بقوله: (فِي الْحَقِّ) أي: في وجوه الخير والصواب لا في وجوه المكاره.

(وَرَجُلٌ) إعرابه كالأول (آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ) أي: القرآن كما جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا حسد إلا في اثنتين رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والنهار ورجل آتاه الله مَالًا فهو يهلكه» وفي رواية: «ينفقه في الحق»، وفي مسلم من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم⁽²⁾ به آناء الليل وآناء النهار» ولأحمد من حديث يزيد بن الأحنس السلمي رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ويتبع ما فيه. أو المراد بها معرفة الأشياء التي جاء الشرع بها أي: علم الشريعة فعلى كل تقدير يكون اللام للعهد فلذا عرفها مع تنكير المال، وإنما قيل الحكمة دون العلم ترغيباً إلى التدقيق في العلم وإحكامه؛ لأن الحكمة هي العلم الدقيق المحكم.

(فَهُوَ يَقْضِي) ويحكم (بِهَا) بين الناس فيما تنازعوا فيه (وَيُعَلِّمُهَا) لهم خصاً بالذكر من جملة ما يترتب على الحكمة والعلم؛ لأنهما من خلافة النبوة ثم في هذا الحديث إشارة إلى الكمال العلمي والعملية، وترغيب إلى التحلي بالفضائل، ولذا قَالَ الْخَطَّابِيُّ: معنى الحديث الترغيب في طلب العلم وتعلمه والعمل بمقتضاه، والتصديق بالمال، والله أعلم.

قال ابن بطال: وفي الحديث من الفقه أن الغني إذا قام بشروط المال وفعل

(1) أطرافه 1409، 7141، 7316 - تحفة 9537.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب من يقوم بالقرآن ويعلمه رقم (816).

(2) والمراد بالقيام العمل به مطلقاً أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه والحكم والفتوى بمقتضاه فلا تخالف بين لفظي الحديثين.

17 - باب مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ

فيه ما يرضي ربه تبارك وتعالى فهو أفضل من الفقير الذي لا يقدر على مثل هذا والله أعلم.

17 - باب مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ

(باب مَا ذُكِرَ) وفي نسخة يُذَكَّر بصيغة المضارع المجهول.

(فِي ذَهَابٍ) بفتح الذال المعجمة (مُوسَى) وزيد في رواية (ﷺ)، هو موسى ابن عمران بن يصهر⁽¹⁾ ابن قاحت بن لاوى بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، ولد عمران ابن سبعين سنة، وعمر عمران مائة وسبعاً وثلاثين سنة، وعمر موسى عليه الصلاة والسلام مائة وعشرين سنة، وكانت وفاته في التيه في سابع آذار لمضي ألف سنة وست مائة وعشرين سنة من الطوفان في أيام منه جهر الملك، وكان عمره لما خرج ببني إسرائيل من مصر ثمانين سنة وأقام في التيه أربعين سنة.

وقال الفريزي: مات موسى وعمره مائة وستون سنة، وهو صاحب فرعون الذي هو الوليد بن مصعب بن ريان بن الوليد، وريان بن الوليد هو الذي ولي يوسف عليه السلام على خزائن مصر وأسلم على يديه وملك بعده قابوس بن مصعب فدعاه يوسف عليه السلام إلى الإسلام فأبى وكان جباراً وقبض الله يوسف عليه السلام وطال ملكه، ثم هلك وملك بعده أخوه الوليد بن مصعب بن ريان، وكان أغنى من قابوس وامتدت أيام ملكه حتى كان فرعون موسى عليه الصلاة والسلام ولم يكن في الفراعنة أغنى منه ولا أطول عمراً في الملك منه عاش أربع مائة سنة، وموسى معرب موشى بالشين المعجمة سمته به آسية بنت مزاحم امرأة فرعون لما وجدده في التابوت، وهو اسم اقتضاه حاله؛ لأنه وجد بين الماء والشجر فهو بلغة القبط الماء وشي الشجر فعرب ف قيل موسى، وقال الصاغاني: هو عبراني عرب وسائر مباحثه مستوفى في كتب الصرف.

(فِي الْبَحْرِ) خلاف البر سمي بذلك لعمقه واتساعه (إِلَى الْخَضِرِ) بفتح الخاء

(1) يصهر بفتح الياء والهاء وسكون الصاد بينهما وقاهت بالقاف وفتح الهاء وبالثاء المثلثة كذا ضبط المولى السعدي في سورة القصص.

المعجمة وكسر الضاد المعجمة، ويجوز إسكان الضاد مع كسر الخاء وفتحها كما في نظائره، هو بَلْيَا بفتح الموحدة وسكون اللام وبالياء آخر الحروف ويقال: أبلّيا بزيادة الهمزة في أوله، وقيل اسمه خَضْرُون كما ذكره أبو حاتم السجستاني، وقيل أرميا، وقال مقاتل: اسمه اليسع سمي بذلك؛ لأن علمه وسع ست سموات وست أرضين ووهاه ابن الجوزي بأن اليسع اسم أعجمي ليس بمشتق. وقيل اسمه أحمد حكاة القشيري ووهاه ابن دحية بأنه لم يسم أحد قبل نبينا ﷺ بذلك. وقيل عامر حكاة ابن دحية في كتابه «مرج البحرين»، والمشهور هو الأول، أي: بليا بن ملكان بفتح الميم وسكون اللام بن فالغ بن عابر بن شالغ بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام، وقيل ابن قابيل بن آدم ذكره أبو حاتم السجستاني، وقيل: إنه كان ابن فرعون صاحب موسى عليه السلام وهو غريب جدًا، وقيل: ابن ملك وهو أخو إلياس قاله السدي، وقيل ابن بعض من آمن بإبراهيم الخليل وهاجر معه، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما رواه الدارقطني أنه قَالَ: الخضر ابن آدم عليه السلام لصلبه ونُسِئَ له في أجله حتى يكذب الدجال وهذا منقطع غريب. وقال الطبري: إنه الرابع من أولاده، وروى الكلبي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه من سبط هارون عليه السلام، وقيل: غير ذلك، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

والخضر لقبه لقب به لما جاء في هذا الصحيح في كتاب الأنبياء عليهم السلام أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْخَضِرُ؛ لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فُرْوَةٍ بَيْضَاءَ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ مِنْ خَلْفِهِ خَضِرَاءَ» والفروة وجه الأرض، وقيل النبات المجتمع اليابس، وقيل سمي به لأنه كان إذا صلى اخضر ما حوله ذكره مجاهد.

وقال الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِحُسْنِهِ وَإِشْرَاقِ وَجْهِهِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ. فقال الطبري: كان في أيام أفريدون، قَالَ: وقيل: كان مقدمة ذي القرنين الأكبر الذي كان أيام إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَذُو الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ قَوْمٍ هُوَ أَفْرِيدُون، وَيُقَالُ: كَانَ وَزِيرَ ذِي الْقَرْنَيْنِ وَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ مَاءِ الْحَيَاةِ، وَذَكَرَ الثَّعْلَبِيُّ اخْتِلَافًا أَيْضًا هَلْ كَانَ فِي زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ أَمْ كَثِيرٍ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: 40] حكاة الداودي، وقيل غير ذلك، واختلف أيضًا في أنه هل كان وليًا أو نبيا، وبالأول

جزم القشيري، واختلف أيضًا هل كان نبيًا مرسلًا أو غير مرسل على قولين، وأغرب ما قيل فيه إنه من الملائكة، وقيل: والصحيح أنه نبي، وجزم به جماعة.

وقال الثعلبي: هو نبي على جميع الأقوال معمرٌ محجوب عن الأبصار، وصححه ابن الجوزي لقوله تَعَالَى حكاية عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: 82] فإنه يدل على أنه نبي يوحى إليه، ولأنه كان أعلم من موسى في علم مخصوص وبعده أن يكون ولي أعلم من نبي، وإن كان يحتمل أن يكون أوحى إلى نبي في ذلك العصر أن يأمر الخضر بذلك، ولأنه أقدم على قتل ذلك الغلام وما ذلك إلا للوحي إليه فيه؛ لأن الولي لا يجوز له الإقدام على قتل النفس بمجرد ما يلقي في خلدته؛ لأن خاطره ليس بواجب العصمة، ولأنه قال تَعَالَى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِرَبِّهِمْ كَذِبًا﴾ [الكهف: 65] والمراد بالرحمة: الوحي والنبوة، كذا قالوا، والله تَعَالَى أعلم.

واختلف أيضًا في حياته فالجمهور على أنه باقٍ إلى يوم القيامة، قيل: لأنه دفن آدم بعد خروجهم من الطوفان فنالته دعوة أبيه آدم بطول الحياة، وقيل: لأنه شرب من ماء الحياة. وقال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح هو حي عند جماهير العلماء والصالحين، والعامّة معهم في ذلك وإنما شذّب إنكاره بعض المحدثين، وقال النووي: الأكثر من العلماء على أنه حيٌّ موجود بين أظهرنا وذلك متفق عليه عند الصوفية، وأهل الصلاح وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه في المواضع الشريفة أكثر من أن تحصر، وقيل إنه لا يموت إلا في آخر الزمان حتى يرتفع القرآن، وفي صحيح مسلم في حديث الدجال «أنه يقتل رجلًا ثم يحييه»، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفْيَانَ: راوي كتاب مسلم يقال: إنه الخضر وكذلك، قَالَ معمر في مسنده، ثم إن ظاهر التبويب أن موسى عليه السلام ركب البحر لما توجه في طلب الخضر مع أن الذي ثبت عند البُخَارِيِّ وغيره أنه إنما ذهب في البر وركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا، فالجواب عنه بوجهين:

أحدهما: أن المقصود في الذهاب إنما حصل بتمام القصة ومن تمامها أنه ركب مع الخضر البحر فأطلق على جميعها مجازًا من إطلاق اسم الكل على البعض أو من قبيل تسمية السبب باسم ما تسبب عنه.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَنْتَبَعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: 66]⁽¹⁾.

والآخر: أن قوله «في البحر» في قوله: «وكان ينتبّع أثر الحوت في البحر» يحتمل أن يكون لموسى ويحتمل أن يكون للحوت فلعله قوي عنده أن يكون لموسى بما روى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى عليه السلام التقى بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى.

ولا يخفى أن التوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع إلا بسلوك البحر غالباً، وبما رواه أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال: انجاب الماء عن مسلك الحوت فصارت طاقة مفتوحة فدخلها موسى عليه السلام على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر فهذان الأثران الموقوفان برجال ثقات يوضحان أنه ركب البحر متوجّهاً إليه، وحمل ابن المنير كلمة «إلى» على معنى «مع»، وقال الحافظ العسقلاني: يحمل قوله «إلى الخضر» على أن فيه حذفاً أي: إلى مقصد الخضر؛ لأن موسى عليه السلام لم يركب البحر لحاجة نفسه وإنما ركبه تبعاً للخضر.

وتعقبه محمود العيني: بأنه لا يقع جواباً عن الإشكال المذكور، ولا يخفى أنه غير مسلم، وقال الحافظ أيضاً: ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر، ووجه المناسبة بين البابين: أن المذكور في الباب السابق هو الاغتراب في العلم وهذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم وما يغتبط فيه يحتمل فيه المشقة، ولها وجه آخر وهو أن المغتبط شأنه الاغتراب وإن بلغ المحل الأعلى من الفضائل وهذا الباب مشتمل على أن موسى ﷺ لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم حتى قاسى تعب البر والبحر.

(وَقَوْلِهِ) بِالْجَرِّ عطفاً على ما أضيف إليه الباب (تَعَالَى) حكاية عن موسى عليه السلام ﴿هَلْ أَنْتَبَعَكَ عَلَى﴾ شرط ﴿أَنْ تُعَلِّمَ﴾ فالجار والمجرور في موضع الحال من الكاف.

الآية بالنصب على تقدير اقرأ الآية أو بالرفع على أنها مبتدأ محذوف الخبر أي: الآية بتمامها أو بالجر على تقدير إلى آخر الآية، وقد ذكر الأصيلي في روايته باقي الآية وهو قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ أي: علماً ذا رشد وهو

(1) قال الحافظ: هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم، لأن ما يغتبط به تحتمل المشقة فيه، ولأن موسى عليه السلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من =

إصابة الخير، فقله تعالى: ﴿رُشِدًا﴾ مفعول تعلمني ومفعول علمت محذوف، ويجوز أن يكون علة لا تبعك أو مصدرًا بإضمار فعله سأل موسى عليه السلام الخضر أن يعلمه من العلم الذي عنده مما لم يقف عليه موسى عليه السلام وكان

طلب وركوب البر والبحر لأجله، فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله، انتهى. واختاره حضرة شيخ الهند في «تراجمه» من أن المقصود التعلم بعد السيادة، فإن موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام خرج للتعلم بعد السيادة، انتهى. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مقصود الباب إثبات الرحلة لأجل تحصيل العلم، لأنها ما كانت معهودة في زمان الصحابة والتابعين بل كانوا يأخذون العلم، من علماء بلدانهم، فلما دونت الكتب وانتشرت تلك في البلدان ارتحلوا من بلد إلى بلد وصارت تلك عادة فيما بينهم، فأثبت المؤلف أصلاً صحيحاً قوياً، انتهى. كذا أفاد، ويشكل عليه ما سيأتي قريباً من (باب الخروج في طلب العلم) فإن المقصد الذي أفاده شيخ المشايخ يناسب هذا الباب الثاني.

والأوجه عندي في غرض هذا الباب الأول جواز ركوب البحر للتعلم لدفع ما يتوهم من عدم الجواز من حديث أخرجه أبو داود عن ابن عمر مرفوعاً: «لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله» فقد يتوهم من الحصر في الثلاث عدم الجواز لغيرها، ولذا يترجم المصنف في كتاب البيوع (باب التجارة في البحر) فتأمل، وسيأتي قريباً قصة موسى مع الخضر في (باب ما يستحق للعالم إذا سئل أي الناس أعلم).

قال الحافظ: ظاهر التبويب أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر وفيه نظر، لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتي بلفظ: فخرجاً يمشيان، وفي لفظ «لأحمد»: حتى أتيا الصخرة، وإنما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا، فيحمل قوله: إلى الخضر، على أن فيه حذفاً أي: إلى مقصد الخضر لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه وإنما ركبه تبعاً للخضر، ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر، فيكون فيه حذف، ويمكن أن يقال: مقصود الذهاب إنما حصل بتمام القصة ومن تمامها أنه ركب معه البحر فأطلق على جميعها ذهاباً مجازاً، إما من إطلاق الكل على البعض، أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه، وحمله ابن المنير على أن إلى بمعنى مع.

وقال ابن رشيد: يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر، قال الحافظ: لعله قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله: فكان يتبع أثر الحوت في البحر، فالظرف يحتمل أن يكون لموسى، ويحتمل أن يكون للحوت، ويؤيد الأول ما جاء عن أبي العالية وغيره، فروى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقى بالخضر في جزيرة من جزائر البحر، والتوصل إلى الجزيرة لا يقع إلا بسلوك البحر غالباً، وعنده أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال: انجاب الماء عن مسلك الحوت، فصار طاقة مفتوحة، فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر، فهذا يوضح أنه ركب البحر إليه، وهذان الأثران الموقوفان رجالهما ثقات، انتهى.

74 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ،

له ذلك ابتلاء من الله تَعَالَى حيث لم يكل العلم إلى الله تَعَالَى ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره نبياً كان أو لا ما لم يكن شرطاً في أبواب الدين فإن الرسول ينبغي أن يكون أعلم ممن أرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً، وقد راعى في ذلك غاية الأدب والتواضع فاستجهل نفسه واستأذن أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه، وفي هذه الترجمة إشارة إلى شرف العلم حتى جازت المخاطرة في طلبه بركوب البحر وقد ركبه الأنبياء عليهم السلام في طلبه بخلاف ركوب البحر في طلب الدنيا فإنه يكره عند جماعة وإلى اتباع العلماء لأجل تحصيل العلوم التي لا توجد إلا عندهم.

حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ فِي رِوَايَةِ (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ وَالرَّاءَ الْمَكْرُورَةَ بَيْنَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ ابْنُ الْوَلِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ نَزِيلُ سَمَرْقَنْدٍ يَعْرِفُ بـ «الْعُرَيْرِي» رَوَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَمُطَرَفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ التِّرْمِذِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَيْبٍ الْمَكِّي، قَالَ الْكَلَابَاذِيُّ: أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْكِتَابِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ هُنَا، وَفِي الزَّكَاةِ وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَيْسَ فِي الْكُتُبِ السَّتَّةِ مِنْ اسْمِهِ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ وَهُوَ مِنَ الْإِفْرَادِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَبُو يَوْسُفَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ الزُّهْرِيُّ سَاكِنُ بَغْدَادَ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَإِسْحَاقُ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا، وَلَمْ يَزَلْ بِبَغْدَادَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ سَهْلٍ بِفَمِ الصَّلَحِ فَلَمْ يَزَلْ مَعَهُ حَتَّى تَوَفَّى هُنَاكَ فِي شَوَالِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَمِائَتَيْنِ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ فِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (أَبِي) إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ وَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ (عَنْ صَالِحٍ) أَيِ: ابْنِ كَيْسَانَ بَفَتْحِ الْكَافِ الْمَتَوَفَى وَهُوَ ابْنُ مِائَةِ سَنَةٍ وَنِيفَ وَسَتَيْنِ سَنَةٍ، وَقَدْ ابْتَدَأَ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَضِرٌ، فَمَرَّ بِهِمَا

بالتعلم وهو ابن تسعين سنة، وقد مر ذكره في آخر قصة هرقل.
 (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ وقد مر غير مرة.
 حَدَّثَهُ أَي: أَنَّهُ (حَدَّثَ) وفي رواية حدثه (أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بالتكبير ابن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة وقد مر ذكره في أول قصة هرقل.
 (أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (أَنَّهُ تَمَارَى) أي: تنازع وتجادل من التماري بمعنى المماراة يقال: ماريته أي: جادلته.
 (هُوَ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أتى بضمير الفصل لأنه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل غير المنفصل إلا إذا أكد بمنفصل.
 (وَالْحُرُّ) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء عطف على الضمير المستتر في تمارى (ابْنُ قَيْسٍ) بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة.
 (ابْنِ حِصْنٍ) بكسر الحاء وسكون الصاد المهملة ابن حذيفة (الْفَزَارِيُّ) بفتح الفاء والزاي ثم الراء نسبة إلى فزاره بن شيان وهو ابن أخي عيينة بن حصن كان أحد الوفد الذين قدموا على النَّبِيِّ ﷺ مرجعه من تبوك، وكان من جلساء عمر رضي الله عنه.
 (فِي صَاحِبِ مُوسَى) عليه السلام الذي ذهب إليه، وقال له: هل أتبعك لا فتاه الذي كان رفيقه عند الذهاب هل هو خضر أم غيره، ولا بن عباس رضي الله تعالى عنه في هذه القصة تماريان تمار بينهما وبين الحر بن قيس أهو الخضر أم غيره وتमार بينهما وبين نوفٍ البكالي⁽¹⁾ في موسى أهو موسى بن عمران الذي أنزل عليه التوراة أم موسى بن ميثا كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ، والصحيح أن التماري الثاني كان بين سعيد بن جبير وبين نوف على ما يجيء في التفسير.
 (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (هُوَ خَضِرٌ) ولم يذكر مقالة الحر بن قيس وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث.
 (فَمَرَّ بِهِمَا) أي: بابن عباس وابن قيس رضي الله عنهما.

(1) البكالي: بكسر الكاف اسم قبيلة.

أَبِي بَنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى، الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْهِ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَا.....

(أَبِي) بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة (ابْنُ كَعْبٍ) ابن المنذر الأنصاري الخزرجي النجاري بفتح النون وتشديد الجيم وكان نحيفاً قصيراً أبيض الرأس واللحية شهد العقبة الثانية وبدراً وما بعدها من المشاهد، وكان يكتب الوحي وهو أحد الستة الذين حفظوا القرآن على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأحد الفقهاء الذين كانوا يفتون على عهده أيضاً، وهو أقرأ هذه الأمة قَالَ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أمرني الله أن أقرأ عليك القرآن» ولم يشاركه أحد في هذه المنقبة، سماه النَّبِيُّ ﷺ سيد الأنصار، وكان عمر رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُ يقول: أَبِي سيد المسلمين مات سنة تسع عشرة أو عشرين أو ثلاثين بالمدينة، رُوي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة وأربعة وستون حديثاً اتفقا منها على ثلاثة أحاديث وانفرد البُخَارِيُّ بأربعة ومسلم بسبعة روى له الجماعة.

(فَدَعَاهُ) أي: ناداه (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ ابن التين: إن في الكلام حذفاً والتقدير فقام إليه فسأله؛ لأن المعروف عن ابن عباس رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا التأدب مع من يأخذ عنه، قَالَ المولى الْقُسْطَلَانِيُّ: وليس في دعائه أن يجلس عندهم لفصل الخصومة حتى يخلّ بالأدب وقد رُوي فمر بهما أَبِي بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: يا أبا الطفيل، هلم إلينا فهو صريح في المراد، واللّه أعلم.

(فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا) أي: الحرّ بن قيس (في صَاحِبِ مُوسَى، الَّذِي سَأَلَ مُوسَى) وفي رواية: زيادة «ﷺ» (السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْهِ) بضم اللام وكسر القاف وتشديد الياء آخر الحروف مصدر بمعنى اللقاء.

(هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ) حال كونه (يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟) وقصته، (قَالَ) أَبِي رضي الله عنه (نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية النبي ﷺ (وزيد في رواية يذكر شأنه حال كونه (يَقُولُ: بَيْنَمَا) ظرف مضاف إلى جملة اسمية قوله: (مُوسَى) عليه السلام (في مَلَا) بالقصر أي: في جماعة كما قاله القاضي عياض، أو في أشراف كما قاله غيره، ويجيء المَلَا بمعنى الخلق أيضاً يقال: ما أحسن مَلَأً بني فلان أي: عشرتهم وأخلاقهم.

مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ،

(مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) وهم أولاد يعقوب عليه السلام؛ لأن إسرائيل هو اسم يعقوب عليه السلام، وكان أولاده اثني عشر نفساً وهم: يوسف، وبنيامين، وداني، ويوفثالي، وزابلون، وجاد، ويساخر، وأشير، ورويل، ويهوذا، وشمعون، ولأوي، وهم الذين سماهم الله: الأسباط؛ لأن كل واحد منهم والد قبيلة والأسباط في كلام العرب الشجر الملتف الكثير الأغصان، والأسباط من بني إسرائيل كالشعوب من العجم والقبائل من العرب، وجميع بني إسرائيل من هؤلاء المذكورين.

(جَاءَهُ) جواب «بينما» بدون «إذ» و«إذا» كما هو الفصحى في جوابه، وفي رواية: إذ جاءه (رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على تسميته.

(فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟) بالنصب على أنه صفة لأحد.

(قَالَ) وفي رواية فقال: (مُوسَى: لَا) أي: لا أعلم أحداً أعلم مني.

(فَأَوْحَى اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ كما في رواية (إِلَى مُوسَى) عليه السلام.

(بَلَى) كعلى (عَبْدُنَا خَضِرٌ) أعلم منك بما أعلمته من الغيوب وحوادث القدر مما لا يعلم الأنبياء عليهم السلام منه إلا ما أعلموا به لا أنه أعلم منه عليه السلام بوظائف النبوة وأمور الشريعة وسياسة الأمة كما قَالَ له الخضر على ما جاء في رواية إنك على علم من علم الله علمكه لا أعلمه وأنا على علم من علم الله علمنيه لا تعمله، وهذا مثل قول نبينا ﷺ إني لا أعلم إلا علمني ربي، وفي رواية بل عبدنا خضر أي: لا تقل لا بل قل: عبدنا خضر: فعلى هذا يكون قوله: «عبدنا» وارداً على سبيل الحكاية عن الله تعالى وإلا فالسياق يقتضي أن يقول عبد الله والإضافة فيه إلى الله تعالى للتعظيم.

في رواية: «أن موسى عليه السلام خطب الناس بعد هلاك القبط ودخوله مصر خطبة بليغة، فأعجب بها، فقيل له: هل تعلم أن أحداً أعلم منك؟ فقال: لا؛ فأوحى الله إليه: بلى أعلم منك عبدنا الخضر»، وجاء في كتاب التفسير وغيره فستل أي الناس أعلم؟ فقال: أنا فعتب الله عليه، وكذا جاء في صحيح مسلم، وفيه أيضاً بينا موسى عليه السلام في قومه يذكرهم أيام الله وأيام الله

فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْخُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، وَكَانَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ،

نعمائوه وبلاؤه، إِذْ قَالَ: مَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ رَجُلًا خَيْرًا وَأَعْلَمُ مِنِّي فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ إِنَّ فِي الْأَرْضِ رَجُلًا هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مِنَ النَّبُوَّةِ بِالْمَكَانِ الْأَرْفَعِ وَالْعِلْمِ فِي أَعْظَمِ الْمَرَاتِبِ فَقَدْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسِ، وَأَمَّا الْعُتْبُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ رِضَى اللَّهِ بِقَوْلِهِ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْعِلْمُ إِلَيْهِ تَعَالَى كَمَا رَدَّ الْمَلَائِكَةُ بِقَوْلِهِمْ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا، فَعُتِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ تَنْبِيْهًا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَعْلِيمًا لِمَنْ بَعْدَهُ وَلِئَلَّا يَقْتَدِيَ بِهِ غَيْرُهُ فِي تَزْكِيَةِ نَفْسِهِ وَالْعَجَبُ بِحَالِهِ فِيهِلِكَ، وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَبْلَغَ رَدٍّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمِزِيَّةَ وَالْفَضِيلَةَ عَلَى غَيْرِهِ.

(فَسَأَلَ مُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ (السَّبِيلَ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى الْخَضِرِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ ادْلِلْنِي عَلَيْهِ، قِيلَ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ رَبَّهُ أَي: عِبَادُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟، قَالَ: الَّذِي يَذْكُرُنِي وَلَا يَنْسَانِي، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَقْضَى؟، قَالَ: الَّذِي يَقْضِي بِالْحَقِّ وَلَا يَتَّبِعُ الْهَوَى، قَالَ: فَأَيُّ عِبَادِكَ أَعْلَمُ؟، قَالَ: الَّذِي يَبْتَغِي عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ عَسَى أَنْ يَصِيبَ كَلِمَةً تَدُلُّهُ عَلَى هُدًى أَوْ تَرُدَّهُ عَنْ رَدًى فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِي عِبَادِكَ أَعْلَمُ مِنِّي فَادْلِلْنِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَعْلَمُ مِنْكَ الْخَضِرُ، قَالَ: أَيْنَ أَطْلُبُهُ؟ قَالَ: عَلَى السَّاحِلِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ، قَالَ: كَيْفَ لِي بِهِ؟ قَالَ: تَأْخُذْ حَوْتًا فِي مَكْتَلٍ فَحَيْثُ فَقَدْتَهُ فَهُوَ هُنَاكَ، فَقِيلَ: أَخَذَ سَمَكَةً مَمْلُوحَةً، فَقَالَ لِفَتَاهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ فَأَخْبِرْنِي وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ.

(فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ⁽¹⁾ الْخُوتَ آيَةً) أَي: عَلَامَةً لِمَكَانِ الْخَضِرِ وَلِقَائِهِ.

(وَقِيلَ لَهُ) يَا مُوسَى (إِذَا فَقَدْتَ الْخُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، وَكَانَ) وَفِي رِوَايَةٍ فَكَانَ (يَتَّبِعُ) بِتَشْدِيدِ التَّاءِ (أَثَرَ) بِكَسْرِ الهمزة وَسُكُونِ المثلثة أَوْ بَفَتْحِهَا.

(الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ) أَي: يَنْتَظِرُ فَقْدَانَهُ فِي الْبَحْرِ وَكَانَ قَدْ قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَتَاهُ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ ﴿لَا أَبْرَحُ﴾ أَي: لَا أَزَالُ أُسِيرُ حَتَّى ﴿حَوَى أَبْلَغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: 60] أَي: مَلْتَقَى بَحْرِي فَارِسَ وَالرُّومَ مِمَّا يَلِي الْمَشْرِقَ وَقَدْ وَعَدَ لِقَاءَ الْخَضِرِ فِيهِ، وَالْمَعْنَى حَتَّى يَقَعَ إِمَّا بِلَوْغِ الْجَمْعِ أَوْ مَضْيِ الْحَقْبِ، وَقِيلَ: الْبَحْرَانِ مُوسَى وَالْخَضِرُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَإِنْ مُوسَى كَانَ بَحْرَ عِلْمِ

فَقَالَ لِمُوسَى فَتَاهُ: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ

الظاهر والخضر كان بحر علم الباطن ﴿أَوْ أَمْضَى حُقُبًا﴾ أي: أسير زماناً طويلاً فذهبا يمشيان في ساحل البحر فلما بلغا المَوعِد الذي هو مجمع البحرين ﴿نَسِيَا حَوْتَهُمَا﴾ [الكهف: 61] أي: نسي موسى عليه السلام أن يطلبه ويتعرف حاله وفناه يوشع أن يذكر له ما رأى من حياته ووقوعه في البحر إذ روي أن موسى عليه السلام رقد عند صخرة من الصخور، وقيل: هي الصخرة⁽¹⁾ التي عند نهر الزيت فاضطرب الحوت المشوي، ووثب في البحر معجزة لموسى عليه السلام أو الخضر عليه السلام، وقيل: إن يوشع حمل الخبز والحوت في المكنل فتزلا ليلاً على شاطئ عين تسمى عين الحياة فلما أصاب السمكة روح الماء وبرده عاشت، وقيل: توشأ يوشع من عين الحياة فانتضخ الماء على الحوت فعاش ووثب في الماء ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ أي: فاتخذ الحوت طريقه في البحر مسلکاً من قوله تَعَالَى: ﴿وَسَارِبٌ يَلْتَهَرِجُ﴾ [الرعد: 10] وقيل: أمسك الله تَعَالَى جرية الماء على الحوت فصار كالطاق عليه كما تقدم، فلما جاوزا الموعد الذي هو مجمع البحرين قَالَ موسى عليه السلام لفتاه يوشع: ﴿إِنَّا عَدَاءُ نَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: 62] وجوعاً قيل لم ينصب حتى جاوز الموعد فلما جاوز وسار الليلة والغداة إلى الظهر أُلقي عليه الجوع والنصب، وقيل لم يعي موسى عليه السلام في سفر غيره.

(فَقَالَ لِمُوسَى) عليه السلام (فَتَاهُ) يوشع بن نون بن إفرام بن يوسف بن يعقوب عليهم السلام فإنه كان يخدمه ويتبعه، ولذلك سماه فتاه، وقيل معناه عبده، وقيل كان يأخذ العلم منه.

(﴿أَرَأَيْتَ﴾) ما دهاني وأصابني (﴿إِذْ﴾) أي: حين (﴿أَوَيْنَا﴾) بقصر الهمزة من أوى فلان إلى منزله أي: انضم (﴿إِلَى الصَّخْرَةِ﴾) التي رقد عندها موسى عليه السلام وقيل: هي الصخرة التي دون نهر الزيت⁽²⁾ (﴿فَإِنِّي﴾) الفاء تفسيرية يفسر بها ما دهاه، حين أوى إلى الصخرة وهو نسيان الحوت كما قال: (﴿نَسِيتُ الْحَوْتَ﴾) أي: فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت من أمره، وقيل نسيت تفقد أمره وما يكون منه أمانة على الظفر بالطلبة (﴿وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ

(1) الصخرة هي الحجر الكبير. (2) سمي نهر الزيت لكثرة أشجار الزيت على شاطئه.

أَذْكُرُهُ ﴿وَأَخَذَ سَيِّلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ ﴿١٣﴾ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿١٤﴾ [الكهف: 63، 64]، فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا الَّذِي قَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ⁽¹⁾.

أَذْكُرُهُ ﴿﴾ أي: وما أنساني ذكره إلا الشيطان فإن «أن أذكره» بدل من الضمير وهو اعتذار عن نسيانه لشغل الشيطان له بوسواسه والحال وإن كانت عجيبة لا ينسى مثلها لكنه لما تعود بمشاهدة أمثالها عند موسى عليه السلام وألفها قل اهتمامه بها، ولعله نسي ذلك لاستغراقه في الاستبصار وانجذاب شراشره إلى جناب القدس بما عراه من مشاهدة الآيات الباهرة، وإنما نسبه إلى الشيطان هضمًا لنفسه.

﴿وَأَخَذَ سَيِّلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ ذَلِكَ﴾ أي: فقدان الحوت ﴿مَا كُنَّا﴾ أي: الذي كنا ﴿نَبْغُ﴾ أي: نطلب؛ لأنه أمانة المطلوب وحذف الباء للاكتفاء بالكسر وفي قراءة «نبغي» بإثباتها ﴿فَأَرْتَدَّا﴾ أي: رجعا ﴿عَلَىٰ آثَارِهِمَا﴾ أي: في الطريق الذي جاء فيه ﴿قَصَصًا﴾ يقصان قصصًا أي: يتبعان آثارهما اتباعًا أو مقتصين حتى أتيا الصخرة، ﴿فَوَجَدَا خَضِرًا﴾ الذي هو عبد من عباد الله آتاه الله رحمة وحيًا ونبوة من عنده وعلمه من لدنه علمًا مما يختص بالله تعالى ولا يُعَلِّم إلا بتوفيقه وهو علم الغيوب.

﴿فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا﴾ أي: شأن الخضر وموسى عليه السلام (الَّذِي قَصَّ⁽²⁾ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ) من قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ [الكهف: 83].

وفي الحديث فوائد:

منها: جواز التماري في العلم إذا كان كل واحد منهما يطلب الحق ولم يكن تعنتًا.

ومنها: الرجوع إلى أهل العلم عند التنازع، ومنها العمل بخبر الواحد

(1) أطرافه 78، 122، 2267، 2728، 3278، 3400، 3401، 4725، 4726، 4727، 6672، 7478 - تحفة 39 - 1/29.

(2) وستأتي القصة بتمامها في آخر هذا الكتاب وكتاب الأنبياء وكتاب التفسير إن شاء الله تعالى.

الصدوق، ومنها أنه يجب على العالم الرغبة في زيادة العلم والحرص عليه، وعدم القناعة بما عنده كما أنه لم يكتفِ موسى عليه السلام بعمله .

ومنها: ركوب البحر في طلب العلم بل في طلب الاستكثار منه .

ومنها: وجوب التواضع لأن الله تعالى عاتب موسى عليه السلام حين لم يرد العلم إليه وأراه من هو أعلم منه في علم مخصوص .

ومنها: جواز حمل الزاد وإعداده في السفر بخلاف قول الصوفية .

ومنها: أنه لا بأس على العالم والفاضل أن يخدمه المفضل ويقضي له حاجته ولا يكون هذا من أخذ العوض على تعليم العلم والأدب بل من مروآت الأصحاب وحسن العشرة، ودليله حمل فتاه غداءهما .

ثم من فوائد تمام القصة: أن لا يعجب المرء بعلمه، ولا يبادر إلى إنكار ما لا يستحسنه فلعل فيه سرًّا لا يعرفه، وأن يداوم على التعلم ويراعي الأدب في المقال، وأن ينبّه المجرم على جرمه ويعفو عنه حتى يتحقق إصراره ثم يهاجر عنه .

ومن لطائف إسناد هذا الحديث: أن فيه التحديث والإخبار والعننة .

ومنها: أن فيه رواية صحابي عن صحابي .

ومنها: أن فيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض .

ومنها: أن فيه أربعة زهريين مُحَمَّد بن غرير ويعقوب، وأبوه إِبْرَاهِيم وابن شهاب، وستة مدنيين وهم الرواة إلى ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا .

وقد أخرج متنه البُخَارِيُّ هنا، وفي أحاديث الأنبياء عليهم السلام، وفي التوحيد، وفي النذور والتفسير، وفي العلم، والإجارة والشروط .

وأخرجه مسلم في أحاديث الأنبياء، والترمذي في التفسير، والنسائي فيه أيضًا وفي العلم.

18 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ»⁽¹⁾

75 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ،

18 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ»

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِسَبْقِهِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى أَنْ غَلِبَتْهُ عَلَى الْحَرِّ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَغَزَاةِ فَضْلِهِ مِنْ بَرَكَةِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ» وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لغيرِهِ فَيَكُونُ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ جَوَازَهُ بِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ فَمُنَاسِبَةٌ هَذَا الْبَابُ لِلْبَابِ السَّابِقِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.

وَأَمَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْبَابَ السَّابِقَ مُشْتَمِلٌ عَلَى اسْتِفَادَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْخَضِرِ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَهَذَا الْبَابُ مُشْتَمِلٌ عَلَى اسْتِفَادَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِلْمَ الْكِتَابِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَيَّاتِي مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْكِتَابِ، ثُمَّ إِنْ لَفْظُ الْحَدِيثِ وَضَعَهُ الْمُؤَلِّفُ تَرْجُمَةً عَلَى صُورَةِ التَّعْلِيقِ، ثُمَّ ذَكَرَهُ مُسْنَدًا، وَهَلْ يُقَالُ لِمِثْلِهِ مُرْسَلٌ أَمْ لَا فِيهِ خِلَافٌ.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بَفَتْحِ الْمِيمَيْنِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْحِجَابِ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: اسْتَعْمَلَ لَفْظَ الْحَدِيثِ تَرْجُمَةً تُمْسِكُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ جَوَازَهُ بِابْنِ عَبَّاسٍ، وَالضَّمِيرُ عَلَى هَذَا لغيرِ مَذْكُورٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِابْنِ عَبَّاسٍ نَفْسُهُ لَتَقْدَمَ ذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الَّذِي وَقَعَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَلْبَةِ الْحَرِّ بْنِ قَيْسٍ كَانَ بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، انْتَهَى.

وَالْأُوجُهُ عِنْدِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى سَبَبِ الدَّعَاءِ وَهُوَ خِدْمَةُ الْمَشَائِخِ وَالْأَدَبُ مَعَهُمْ، قَالَ الْحَافِظُ: بَيْنَ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ سَبَبُ هَذَا الدَّعَاءِ، وَلَفْظُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْخِلَاءَ فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: «مَنْ وَضَعَ هَذَا؟» فَأَخْبَرَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَفَهِّمْهُ فِي الدِّينِ» وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْ كَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِيَامِهِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَفِيهِ فَقَالَ لِي: «مَا بَالُكَ أَجْعَلُكَ حِذَائِي فَتُخَلِّفُنِي؟» فَقُلْتُ أَوْ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَصْلِيَ حِذَاءَكَ وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فِدَاعِي أَنْ يَزِيدَنِي اللَّهُ فُهُمَا وَعِلْمًا.

وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ لِأَنَّ الْعَرَفَ الشَّرْعِيَّ عَلَيْهِ، وَالْمُرَادُ بِالتَّعْلِيمِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ حِفْظِهِ وَفَهْمِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسَدَّدٍ: الْحِكْمَةُ بِدَلِّ الْكِتَابِ، فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَيْضًا الْقُرْآنَ، فَيَكُونُ بَعْضُهُمْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى، وَ«لِلنَّسَائِيِّ» وَ«الترمذِيِّ» مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَعَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةُ مَرَّتَيْنِ، فَيَحْتَمِلُ تَعَدُّدُ الْوَاقِعَةِ إِلَى آخِرِ مَا بَسَطَهُ الْحَافِظُ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ التَّعَدُّدُ مَرَّةً عِنْدَ وَضْعِ الْمَاءِ، وَأُخْرَى فِي قِصَّةِ =

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ،

البصري الحافظ المُقَعَّد بضم الميم وفتح العين المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف بعدها راء نسبة إلى منقر⁽¹⁾ ابن عبيد الله بن الحارث، سمع عبد الوارث، والدراوردي وغيرهما، وروى عنه أبو حاتم الرازي والبخاري وروى أبو داود والترمذي والنسائي عن رجل عنه. قَالَ يحيى بن معين: هو ثقة عاقل وفي رواية ثبت وكان يقول بالقدر توفي سنة أربع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري نسبة إلى العنبر ابن عمرو بن تميم أبو عبيدة البصري المعروف بالتنوري، روى عن أيوب السخيتاني وغيره، قَالَ ابن سعد: كان ثقة حجة.

وقال البُخَارِيُّ: قَالَ ابنه عبد الصمد: ما سمعت أبي قط يقول في القدر توفي بالبصرة في المحرم سنة ثمانين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن مهران أبو المنازل⁽²⁾ الحذاء التابعي كثير الحديث واسع الرواية، والحذاء بتشديد الذال المعجمة وبالمد قيل إنه ما حذا نعلًا قط ولا باعها، ولكن تزوج امرأة فنزل عليها في الحذائين فنسب إليهم.

وقال ابن سعد: لم يكن بحذاء، ولكن كان يجلس إليهم، وقيل: كان يقول احذوا على هذا النحو فلقب به، قَالَ أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال يحيى، وأحمد ثقة توفي سنة إحدى وأربعين ومائة في خلافة أبي جعفر المنصور روى له الجماعة.

(عن عِكْرِمَةَ) أبي عبد الله مولى عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المفسر المدني القرشي أصله من البربر من أهل المغرب، كان للعنبري قاضي البصرة

⁼ صلاة الليل، وإليهما أشار المصنف عندي في ترجمة الباب الواقعة في كتاب العلم، وأفاد شيخ الهند في «تراجمه» أن العلم لما كان من مواهبه عز اسمه كما تقدمت الإشارة إليه قريباً في (باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) نبه المصنف بهذه الترجمة أن الرجل وإن ارتقى المراتب العليا من الذهن والفهم والعلم لا بد له من الالتجاء إليه عز اسمه والدعاء منه للزيادة، ولذا دعا له ﷺ.

(1) ونفرت عن الأمر كشفت عنه.

(2) أبو المنازل بفتح الميم كذا ذكره أبو الحسن وقال عبد الغني كان من منازل فهو بفتح الميم إلا يوسف بن منازل فإنه بفتح الميم وقيل أبو المنازل أيضًا بفتح الميم ولكن الفتح أظهر.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فوهبه لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين جاء واليًا على البصرة لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمع مولاه وعبد الله بن عمر وخلقًا من الصحابة، وكان من العلماء في زمانه بالعلم والقرآن، وروى عنه أيوب وخالد الحذاء وخلق وتكلم فيه لرأيه رأي الخوارج، وأطلق نافع وغيره عليه الكذب. وقال الحارث بن عبد الله: دخلت على علي بن عبد الله وعكرمة موثق على باب كنيف فقلت له: أتفعلون هذا بمولاكم، فقال: إن هذا كذب على أبي، وقال مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كَانَ كَثِيرَ الْعِلْمِ بَحْرًا مِنَ الْبُحُورِ وَلَكِنْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ لِرَأْيِهِ رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: إِذَا رَأَيْتَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى عِكْرِمَةَ فَاتَّهِمِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَحْتَاجُ بِعِكْرِمَةَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: لَمْ يَمْتَنِعِ الْأُئِمَّةُ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَأَدْخَلَهُ أَصْحَابُ الصَّحَاحِ فِي صَحَابِهِمْ، وَقِيلَ لِسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: هَلْ أَحَدٌ أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ عِكْرِمَةَ: وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِطَاوُسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَاعْتَمَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَكْثَرِ مَا يَصْحُحُ عَنْهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَرَبَّمَا عَيْبَ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ، وَمَاتَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِكْرِمَةُ عَبْدُ فُبَاعِهِ ابْنُهُ عَلِيُّ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِينَارًا، فَقَالَ لَهُ عِكْرِمَةُ: بَعْتَ عِلْمَ أَبِيكَ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِينَارًا فَاسْتَقَالَه فَأَقَالَه وَأَعْتَقَهُ وَكَانَ جَوًّا فِي الْبِلَادِ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَمِائَةٍ، وَقَدْ بَلَغَ ثَمَانِينَ، وَمَاتَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَثِيرٌ غَرَّةَ الشَّاعِرِ فَقِيلَ: مَاتَ الْيَوْمَ أَفْقَهُ النَّاسِ وَأَشْعَرَ النَّاسِ.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنْ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَالْعِنْنَةَ، وَمِنْهَا أَنْ رَوَاهُ بَصْرِيُّونَ مَا خَلَا عِكْرِمَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُمَا أَيْضًا سَكَنَا الْبَصْرَةَ مَدَّةً، وَمِنْهَا أَنْ إِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الْأُئِمَّةِ السَّتَةِ قَالَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَمِنْهَا أَنْ فِيهِ رِوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَبَاعِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ الْمُؤَلَّفُ هُنَا وَفِي فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ وَفِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي فَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِيهِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَةِ.

(قَالَ) أَيُّ: أَنَّهُ قَالَ (ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى نَفْسِهِ أَوْ إِلَى صَدْرِهِ كَمَا جَاءَ مَصْرُوحًا بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُسَدَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ فِي الْمَنَاقِبِ حَيْثُ قَالَ إِلَى صَدْرِهِ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا كَانَ غَلَامًا مُمِيزًا، فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازَ

وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»⁽¹⁾.

احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة.

(وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ) وعرفه (الْكِتَابَ) أي: القرآن لأن الجنس المطلق محمول على الكامل، ولأن العرف الشرعي عليه أو لأن اللام للعهد، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظ لفظه وتفهم معانيه وأحكامه، ووقع في رواية مسدد «الحكمة» بدل الكتاب، وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء، وفيه نظر لأن المؤلف أخرجه أيضًا من حديث وهيب عن خالد بلفظ الكتاب أيضًا فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضًا القرآن فيكون بعضهم رواه بالمعنى، وروى الترمذي والنسائي من طريق عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَعَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوتَى الْحِكْمَةُ مَرَّتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ تَعَدُّ الْوَاقِعَةِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنُ وَبِالْحِكْمَةِ السَّنَةُ وَقَدْ فَسَّرَتِ الْحِكْمَةُ بِالسَّنَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: 129] قالوا: المراد بالحكمة هنا السنة التي سنّها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُوحِي مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ رَوَايَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّتِي أَخْرَجَهَا الشَّيْخَانُ بِلَفْظِ اللَّهُمَّ فَقْهَهُ، وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رَوَايَتِهِ «فِي الدِّينِ» وَذَكَرَ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ أَنَّ أَبَا مَسْعُودٍ ذَكَرَهُ فِي أَطْرَافِ الصَّحِيحِينَ بِلَفْظِ: «اللَّهُمَّ فَقْهَهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»، وَقَالَ: هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الصَّحِيحِينَ، وَهُوَ كَمَا قَالَ: نَعَمْ هِيَ فِي رَوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ حَبَّانَ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، بِلَفْظِ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ» وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ غَرِيبَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِدُونِهَا، وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَيَّ نَاصِيَتِي، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ» وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ خَالِدٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظِ مَسَحَ عَلَيَّ رَأْسِي، وَهَذِهِ الدَّعْوَةُ مِمَّا تَحَقَّقَتْ إِجَابَتُهَا فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ حَبِيرَ الْأُمَّةِ بَحْرَ الْعِلْمِ سُلْطَانَ الْمَفْسَرِينَ تَرْجِمَانِ الْقُرْآنَ قَالَ

(1) أطرافه 143، 3756، 7270 - تحفة 6049.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما رقم (2477).

ابن بطال : كان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الأَحْبَارِ الرَّاسِخِينَ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ والسنة وأنا لا أَشْكُ كَمَحْمُودِ الْعَيْنِيِّ فِي أَنْ جَمِيعَ دَعَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَجَابَةٌ ، وقوله : « لكل نبي دعوة مستجابة » لا ينفي ذلك ؛ لأنه ليس بمحصور ، وأما سبب هذه الدعوة فقد بيَّنه الشيخان في الرواية الأخرى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دخل النَّبِيُّ ﷺ الخلاء فوضعت له وضوءاً ، زاد مسلم « فلما خرج » ثم اتفقا قَالَ : « من وضع هذا ؟ » فأخبر ولمسلم قالوا ابن عباس : ولأحمد ، وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي التي أخبرته بذلك وأن ذلك كان في بيتها ليلاً ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيها عندها ليرى صلاة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تَعَالَى ، وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قيامه خلف النَّبِيِّ ﷺ في صلاة الليل ، وفيه فقال لي : ما بالك أجعلك حذائي فتخلفني ؟ فقلت : أو ينبغي لأحد أن يصلي حذاءك ، وأنت رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : فدعا لي أن يزيدني الله فهماً وعِلْماً ، ثم إنهم اختلفوا في المراد بالحكمة ، فقليل القرآن ، وقيل السنة وقد تقدم ، فإن قلت : ما معنى تسمية الكتاب والسنة بالحكمة ، فالجواب : أن يقال أما الكتاب فلا أن الله تَعَالَى أحكم فيه لعباده حلاله وحرامه وأمره ونهيه ، وأما السنة فلا أنها محكمة فصل بها بين الحق والباطل ، وبين بها مجمل القرآن ومعانيه ، وقيل هي الإصابة في القول ، وقيل : هي الخشية ، وقيل : الفهم عن الله ، وقيل : العقل ، وقيل : ما يشهد العقل بصحته ، وقيل : نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعة الجواب مع الإصابة ، وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لَقْمَنَ الْحِكْمَةَ ﴾ [لقمان : 12] والله تَعَالَى أعلم .

ثم في الحديث فوائد منها بركة دعائه ﷺ وإجابته ، ومنها فضل العلم والحض على تعلمه وعلى حفظ القرآن والدعاء بذلك ، ومنها استحباب الضم وهو إجماع للطفل والقادم من سفر ولغيرهما مكروه عند البغوي والمختار جوازه إذا لم يؤد إلى تحريك شهوة هذا مذهب الشافعي . ومذهب أبي حنيفة أن ذلك يجوز إذا كان عليه قميص . وقال الإمام أبو منصور الماتريدي : المكروه في المعانقة ما كان على وجه الشهوة ، وأما ما كان على وجه البر والكرامة فجائز .

19 - باب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟⁽¹⁾

19 - باب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟

(باب) بالتنونين (مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟) وفي رواية سماع الصبي الصغير وقيل معنى الصحة جواز قبول مسموعه، وتعقب بأن هذا تفسير لثمرة الصحة لا نفس الصحة، وقيل كأنه فهم أن الجواز هو غير الصحة، وليس كذلك بل الجواز هو الصحة وثمرة الصحة عدم ترتب الشيء عليه عند العمل فتأمل، ووجه المناسبة بين البابين: أن ما ذكر في الباب الأول من دعائه عليه السلام لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما كان وابن عباس إذ ذاك غلام مميز والمذكور في هذا الباب حال الغلام المميز في السماع على أن القصة ههنا لابن عباس أيضًا كما كانت في الباب الأول، ثم المقصود من هذا الباب هو الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطًا في التحمل.

ثم إنهم اختلفوا في السن الذي يصح فيه السماع للصغير، فقال موسى بن هارون: الْحَافِظُ إذا فرق بين البقرة والدابة، وقال أحمد بن حنبل: إذا عقل وضبط، وقال يحيى بن معين: أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رد يوم أحد إذ لم يبلغها، ولما بلغ ذلك أحمد أنكره وقال بل إذا عقل ما يسمع، وإنما قصة ابن عمر في القتال، وقال عياض: حدد أهل الصنعة ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع ابن خمس كما ذكره الْبُخَارِيُّ وفي رواية أخرى كان ابن أربع، وقال ابن الصلاح: والتحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث من المتأخرين فيكتبون لابن خمس سنين فصاعدًا، والذي

(1) الحاصل: أن تحمل الصبي صحيح وإن كان صغيرا بشرط أن يكون عالما مميزا، لكن لا يصح تحميله أي: إسماعه إلا بعد البلوغ، انتهى.

قال الحافظ: مقصود الباب أن البلوغ ليس شرط التحمل، وأشار بذلك إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، رواه الخطيب في «الكفاية» أن ابن معين قال: أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رضي الله عنه رد يوم أحد إذ لم يبلغها فبلغ ذلك أحمد بن حنبل فقال: بل إذا عقل ما يسمع، وإنما قصة ابن عمر رضي الله عنه في القتال، ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر حدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم، وهذا هو المعتمد، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا، انتهى.

76 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ،

ينبغي في ذلك اعتبار التمييز فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزًا صحيح السماع وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين، وعن إبراهيم بن سعد، قال: رأيت صبيًا ابن أربع سنين دخل على المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير أنه إذا جاع بكى، وحفظ القرآن أبو محمد عبد الله بن مُحَمَّد الأصبهاني وله خمس سنين فامتحنه فيه أبو بكر المقرئ وكتب له بالسماع وهو ابن أربع سنين.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) وفي رواية إِسْمَاعِيلُ (ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ)، هو ابن عبد الله المشهور بـ «ابن أبي أويس» ابن أخت مالك، وأبو أويس ابن عم مالك وقد مر في باب (تفاضل أهل الإيمان).

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنس إمام دار الهجرة (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزهري (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بضم العين المهملة وسكن المثناة الفوقية.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث بصيغة الجمع والفراد والعننة، ومنها أن رواه كلهم مديون، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف هنا وفي الصلاة، وفي الحج، وفي المغازي، وأخرجه مسلم في الصلاة، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة فيها أيضًا، وأخرجه النسائي فيها وفي العلم.

(قَالَ) أي: أنه قال: (أَقْبَلْتُ) حال كوني (رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ) بالتنوين وقوله: (أَتَانِ)⁽¹⁾ صفة للحمار أو بدل منه ورُوي بالإضافة أي: حمار هذا النوع وهو الأتان وهو بفتح الهمزة وشذ كسرهما كما حكاه الصغاني الأنثى من الحمير ولا يقال أتانة وإن كان حكاه يونس ولما كان الحمار شاملاً للذكر والأنثى خصصه بقوله أتان، وقال الْكِرْمَانِيُّ: ما حاصله إنه لم يقل على حمارة فيستغني عن لفظ

(1) إمّا بدل الغلط وإمّا بدل البعض من الكل إذ قد يطلق الحمار على الجنس فيشمل الذكر والأنثى أو بدل الكل من الكل كقوله تعالى: ﴿شَجَرًا مُبَارَكًا زَيْتُونًا﴾ [النور: 35].

وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِمَنْى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ،
فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ،

أتان لأن التاء في حمارة تحمل أن تكون للوحدة وأن تكون للتأنيث فلا يكون نصًّا في أنوثته، وقال محمود العيني: والأحسن أن يقال إن الحمارة قد تطلق على الفرس الهجين كما قاله الصنعاني فلو قَالَ على حمارة ربما كان يفهم أنه أقبل على فرس هجين وليس الأمر كذلك على أن الجوهرى حكى أن الحمارة في الأنثى شاذة، وذكر ابن الأثير: أن فائدة التنصيص على كونها أنثى الاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بني آدم لا تقطع الصلاة؛ لأنهن أشرف، وعورض بأن العلة ليست مجرد الأنوثة فقط، بل الأنوثة بقيد البشرية لأنها مظنة الشهوة، ومحل هذه المسألة الفقه.

(وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ) أي: قاربت يقال ناهز الصبي البلوغ إذا دانه وقاربه ونهز الشيء قرب وقيل المناهزة المبادرة والنهزة بالضم الفرصة ونهزت الشيء دفعته ونهزت إليه نهضت إليه.

(الِاِخْتِلَامَ) أي: البلوغ الشرعي وهو مشتق من الحلم بالضم وهو ما يراه النائم واختلف في سن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند وفاة النَّبِيِّ ﷺ فقيل: عشر، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: خمس عشرة، ويؤيد الثاني قول الزُّهْرِيِّ: أنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وأما الثالث فقد قال أحمد: هذا هو الصواب، والله أعلم.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِمَنْى) مقصور موضع بمكة يذبح فيه الهدايا وترمى في الجمرات. قَالَ الجوهرى: هو مذكر منصرف قيل لأنه علم للمكان فلم يوجد فيه شرط المنع، وقال النَّوَوِيُّ فيه لغتان الصرف والمنع، ولهذا يكتب بالألف والياء والأجود صرفها وكتابتها بالألف سمي هذا الموضع بمنى لما يمنى بها من الدماء أي: يُراق (إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ) أي: متوجهاً إلى غير جدار أي: إلى غير سترة أصلاً كما قاله الشافعي قيل: إن قوله إلى غير جدار وإن كان لا ينفي شيئاً غيره يستره لكن سياق الكلام يدل عليه لأن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أورده في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البزار بلفظ والنبي ﷺ: يصلي المكتوبة ليس شيء يستره.

(فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ) أي: قدامه؛ لأن الصف لا يَدَلُّه فيكون

وَأَرْسَلْتُ الْإِثَانَ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ⁽¹⁾.

مجازاً وبعض الصف يحتمل أن يكون المراد به صفّاً من الصفوف وأن يكون بعضاً من أحد الصفوف.

(وَأَرْسَلْتُ الْإِثَانَ تَرْتَعُ) أي: تأكل وترعى فجملة ترتع برفع العين حال مقدرة أي: أرسلتها مقدراً رَتْعَهَا، وجوز أن يكون المراد لترتع، فلما حذف اللام رفع الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُوتِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: 64] وقيل معناه تسرع في المشي، وجاء كسر العين على وزن تفتعل من الرعي وأصله ترتعي حذفت الياء تخفيفاً والأول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الحج أقبلت أسير على أتانٍ لي حتى صرت بين يدي الصف ثم نزلت عنها فترعت، (فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ) ودخلت الصف، وفي رواية فدخلت في الصف بالفاء وبفي (فَلَمْ يُنْكَرْ) بصيغة المجهول (ذَلِكَ عَلَيَّ) أي: لم ينكره عليّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولا غيره.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن العلماء جَوَّزُوا المرور بين يدي المصلّي إذا لم يكن سترة برواية ابن عباس هذه، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تحمل هذا في حال الصُّبَا فعلم منه قبول سماع الصبي إذا أداه بعد البلوغ فإن قلت ليس في الحديث، سماع الصبي والترجمة في السماع.

فالجواب: أن المقصود من السماع ما يقوم مقامه كتنكير الرسول ﷺ في مسألتنا لمروره، فإن قلت عقد الباب على الصبي الصغير أو الصغير فقط على ما في بعض النسخ والمناهل للاحتلام ليس صغيراً فما وجه المطابقة، فالجواب أن المراد من الصغير غير البالغ وذكره مع الصبي من باب التوضيح والبيان، ويحتمل أن يكون لفظ الصغير متعلقاً بقصة محمود، ولفظ الصبي متعلقاً بهما معاً، قيل: ذكر المناهزة يقتضي تأكيد الحكم وهو عدم بطلان الصلاة بمرور الحمار؛ لأنه استدل على ذلك بعدم الإنكار وعدم الإنكار على من هو في مثل هذا السن أدل على هذا الحكم فإنه لو كان في سنّ عدم التمييز لاحتمل أن يكون عدم الإنكار عليه لعدم مؤاخذته لصغر سنه فعدم الإنكار دليل على جواز المرور

(1) أطرافه 493، 861، 1857، 4412 - تحفة 5834.

أخرجه مسلم في الصلاة باب سترة المصلي رقم (504).

والجواز دليل على عدم فساد الصلاة، ثم في الحديث فوائد:

منها: جواز سماع الصغير وضبطه السنن والتحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية، وإنما يشترط عند الأداء كما تقدم، ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر.

ومنها: قيام حكاية فعل النَّبِيِّ ﷺ وتقريره مقام حكاية قوله.

ومنها: إجازة من علم الشيء صغيراً وأداه كبيراً كصبي شهد بشيء علمه قبل بلوغه بعد أن يكبر ويبلغ، ولا خلاف فيه وأخطأ من حكى فيه خلافاً وكذا الفاسق والكافر إذا أديا حال الكمال.

ومنها: احتمال بعض المفاسد لمصلحة أرجح منها فإن المرور أمام المصلين مفسدة والدخول في الصلاة وفي الصف مصلحة راجحة فاغتفرت المفسدة للمصلحة الراجحة من غير إنكار، ولا يقال منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة؛ لأنه نفى الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة أيضاً، وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة أو التسبيح.

ومنها: جواز الركوب إلى صلاة الجماعة.

ومنها: جواز التقدم إلى القعود لسماع الخطبة والخطيب يخطب إذا لم يضر بأحد من الناس ولم يتخطأ رقابهم.

ومنها: أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة وعليه بوب أبو داود في سننه وما ورد من قطع ذلك فهو محمول على قطع الخشوع.

ومنها: صحة صلاة الصبي.

ومنها: أنه إذا فعل بين يدي النَّبِيِّ ﷺ شيء ولم ينكره فهو حجة.

ومنها: جواز إرسال الدابة من غير حافظ أو مع حافظ غير مكلف.

ومنها: ما قاله ابن بطال، وأبو عمر والقاضي عياض من أنه دليل على أن سترة الإمام سترة لمن خلفه وكذا بوب عليه البخاري.

وحكى ابن بطال وأبو عمر فيه الإجماع قالوا وقد قيل في الإمام نفسه سترة لمن خلفه، وسيأتي بسط الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

77 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسَهْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ،

(حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية: حدثنا (مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو البيهقي أبو أحمد نصر عليه البيهقي وغيره وقد مر في باب ما كان النَّبِيُّ يتخولهم وليس هو الفريابي إذ ليست له رواية عن أبي مسهر.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسَهْرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء وبالراء هو عبد الأعلى بن مسهر الغساني⁽¹⁾ الدمشقي، وقيل ما رأى أحد في كورة من الكور أعظم قدراً ولا أجل عند أهلها من أبي مسهر بدمشق كان إذا خرج إلى المسجد اصطف الناس يسلمون عليه ويقبلون يده، وكان شيخ الشاميين في زمانه، وحمله المأمون إلى بغداد في أيام المحنة فجرد للقتل على أن يقول بخلق القرآن فأبى مد رأسه إلى السيف فلما رأوا ذلك منه حمل إلى السجن فمات ببغداد سنة ثمانى عشرة ومائتين، ودفن بباب التين.

قال يحيى بن معين: منذ خرجت من باب الأنبار إلى أن رجعت ما رأيت مثل أبي مسهر، وقد لقيه البُخَارِيُّ وسمع منه شيئاً يسيراً وحدث عنه هنا بواسطة.

وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشيد أن أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث، وليس كما قَالَ فإن النسائي رواه في سننه الكبرى عن محمد بن المصنف عن مُحَمَّدُ بن حرب وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية ابن جوصا بفتح الجيم والصاد المهملة عن سلمة بن الخليل، وابن التقي بفتح المثناة الفوقية وكسر القاف كلاهما عن مُحَمَّدُ بن حرب فهو لاء ثلاثة غير أبي مسهر فكأنه المنفرد به عن الزبيدي.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية حدثنا (مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين وباء موحدة هو الأبرش الذي يكون فيه نكت صغار تخالف سائر لونه الخولاني الحمصي أبو عبد الله سمع الأوزاعي وغيره، وولي قضاء دمشق وهو ثقة مات سنة أربع وسبعين قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (الزُّبَيْدِيُّ)

(1) الغساني نسبة إلى غسان ماء بالمشلل قريب من الجحفة والذين شربوا منه تسموا به وهم من ولد مازن بن الأزد.

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا

بضم الزاي وبالموحدة المفتوحة هو أبو الهذيل مُحَمَّد بن الوليد بن عامر الشامي الحمصي قاضيا الثقة الكبير المفتي الكبير، روى عن مكحول والزهري وغيرهما، وعنه مُحَمَّد بن حرب ويحيى بن حمزة، وهو أثبت أصحاب الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَقَمْتُ مَعَ الزُّهْرِيِّ عَشْرَ سَنِينَ بِالرَّصَافَةِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ: هُوَ مِنْ ثَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا قَالَ الزُّبَيْدِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ فَاسْتَمْسِكْ بِهِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ: أَتَيْتُ الزُّهْرِيَّ أَسْمَعُ مِنْهُ فَقَالَ: تَسْأَلُنِي وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ، مَاتَ بِالشَّامِ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً وَهُوَ شَابٌ عَلَى مَا قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى الْبَغْدَادِيُّ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: مَاتَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِينَ سَنَةً رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ (عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) بفتح الراء وكسر الموحدة ابن سراقه الأنصاري الخزرجي أبو نعيم، وقيل: أَبُو مُحَمَّدٍ وَهُوَ خَتَنَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَزَلَ بَيْتَ الْمَقْدَسِ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ عَنْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد والعنونة. ومنها: أن رواته إلى الزُّهْرِيِّ شاميون.

ومنها: أن هذا الحديث من أفراد البُخَارِيِّ عن مسلم، وقد أخرج متنه المؤلف هنا وفي الطهارة، وفي الدعوات، وأخرجه النسائي في العلم وفي اليوم والليلة وأخرجه ابن ماجة في الطهارة.

(قَالَ) أَيِ إِنَّهُ قَالَ: (عَقَلْتُ) بفتح القاف من باب: ضَرَبَ أَيِ: عَرَفْتُ أَوْ حَفِظْتُ (مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً) مفعول عقلت.

(مَجَّهَا) أَيِ: تِلْكَ الْمَجَّةُ فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمَجَّ مِنْ مَجِّ الشَّرَابِ مِنْ فِيهِ إِذَا رُمِيَ بِهِ، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْمَجُّ إِسْرَالُ الْمَاءِ مِنَ الْفَمِ مَعَ نَفْخٍ، وَقِيلَ: لَا يَكُونُ مَجًّا حَتَّى يَبَاعَدَ بِهِ، وَكَذَلِكَ مَجُّ لَعَابِهِ.

والمجاجة والمجاج بالضم: الريق الذي تمجه من فيك، ومجاجة الشيء

فِي وَجْهِهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ⁽¹⁾.

أَيْضًا عَصَارَتَهُ، وَيُقَالُ: إِنْ الْمَطَرُ مَجَاجَ الْمَزْنِ، وَالْعَسَلُ مَجَاجَ النَّخْلِ، وَالْمَجَاجُ أَيْضًا اللَّبَنُ؛ لِأَنَّ الضَّرْعَ تَمَجَّجَهُ، وَالتَّرْكِيْبَ يَدُلُّ عَلَى رَمِي الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ (فِي وَجْهِهِ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ وَقَوْلُهُ: (وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ حَالًا إِمَّا مِنْ تَاءٍ عَقَلْتُ أَوْ مِنْ يَاءٍ فِي وَجْهِهِ فَتَوَجَّهَ.

(مِنْ) مَاءِ (دَلْوٍ) زَادَ النَّسَائِيُّ «مَعْلَقٌ» وَلَا بَنَ حَبَانَ مَعْلَقَةً وَالدَّلْوُ يَذْكُرُ وَيُوْنُثُ، وَلِلْمُصَنَّفِ فِي الرِّقَاقِ مِنْ رَوَايَةِ مَعْمَرٍ: «مَنْ دَلَّوْكَ كَانَتْ فِي دِرَاهِمٍ»، وَلَهُ فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهِمَا «مَنْ بَثَّرَ» بَدَلُ «دَلَّوْكَ»، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَاءَ أَخَذَ بِالدَّلْوِ مِنَ الْبَثْرِ وَتَنَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الدَّلْوِ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ ﷺ عَلَى وَجْهِ الْمَدَاعِبَةِ أَوْ لِيُبَارِكَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَمُطَابَقَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدَلُّوا عَلَى إِبَاحَةِ صَبِّ الرِّيقِ عَلَى الْوَجْهِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَعَلَى طَهَارَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ هَذِهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ الصَّغِيرِ صَحِيحٌ وَالتَّرْجُمَةُ فِيهِ بَلْ مُطَابَقَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ أَشَدُّ مِنْ مُطَابَقَةِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنْ مِنْ نَاهِزِ الْإِحْتِلَامِ لَا يُسَمَّى صَغِيرًا عَرَفًا، وَمُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، وَقَدْ سَمِعَهُ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ.

ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَسْمِيْعٍ مِنْ يَكُونُ ابْنُ خَمْسٍ وَمِنْ كَانَ دُونَهَا يَكْتُبُ لَهُ حَضْرٌ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ وَلَا فِي تَبْوِيْبِ الْبُخَّارِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَلِ الَّذِي يَبْنِغِي فِي ذَلِكَ اعْتِبَارُ الْفَهْمِ فَمَنْ فَهَمَ الْخَطَابَ سَمِعَ، وَإِنْ كَانَ دُونَ خَمْسٍ وَإِلَّا فَلَا، وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: الظَّاهِرُ إِنَّهُمْ أَرَادُوا بِتَحْدِيدِ الْخَمْسِ أَنَّهَا مُظَنَّةٌ لِذَلِكَ لَا أَنْ بَلَّوْغَهَا شَرْطٌ لَا بَدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ ضَبْطُ الْفُقَهَاءِ سَنَ التَّمْيِيزِ بِسِتٍ أَوْ سَبْعٍ وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا مُظَنَّةٌ لِذَلِكَ لَا تَحْدِيدٌ، وَمَنْ أَقْوَمُ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي أَنْ الْمُرَادُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَهْمِ وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، مَا أَوْرَدَهُ الْخَطِيبُ

من طريق أبي عاصم قَالَ: ذهبت بابني وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه، قال أبو عاصم: ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني إذا كان فهيمًا وقصة أبي بكر ابن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة وقد تقدمت في أول الباب، وليس في الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد التقييد بالسن عند التحمل في شيء في الطرق إلا في طريق الزبيدي هذه وهو من كبار الحفاظ المتقنين عَنِ الزُّهْرِيِّ حَتَّى قَالَ الوليد بن مسلم كان الأوزاعي يفضلُه على جميع من سمع من الزُّهْرِيِّ.

وقال أبو داود: ليس في حديثه خطأ وقد وقع عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن نمر بفتح النون وكسر الميم عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حدثني محمود بن الربيع وتوفي النَّبِيُّ ﷺ وهو ابن خمس سنين فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النَّبِيِّ ﷺ وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع.

وقال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على هذا صريحًا في شيء من الروايات بعد التتبع التام فكأن ذلك مأخوذ من قول أبي عمر صاحب «الاستيعاب» أنه عقل المجة، وهو ابن أربع سنين أو خمس وكان الحامل له على ذلك التردد قول الواقدي أنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات والأول أولى بالاعتماد لصحة إسناده على أن قول الواقدي يمكن حمله إن صح على أنه ألغى الكسر وجبره غيره، والله أعلم.

ثم إنه قد اعترض المهلب بن أبي صفرة على البُخَارِيِّ بأنه ذكر حديث محمود بن الربيع ولم يذكر هنا حديث ابن الزبير أنه رأى أباه يختلف إلى بني قريظة ويراجعهم فيه السماع منه وكان سنه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعًا فهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكره حديث ابن الزبير

أولى لهذين المعنيين، وأجاب عنه ابن المنير بأن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إنما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النَّبِيِّ ﷺ مج مجة في وجهه لإفادة البركة بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية يثبت بها كونه صحابياً، وأما قصة عبد الله بن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب، ثم أنشد:

وصاحب البيت أدري بالذي فيه

انتهى .

وقال الحافظ العسقلاني: وهو جواب مسدد وتكملته أن المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل أو التقرير، وغفل البدر الزركشي، وقال في تنقيحه: يحتاج المهلب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البُخَارِيَّ انتهى.

ووجه الغفلة أن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخرج قصة ابن الزبير المذكور في مناقب الزبير في الصحيح فالإيراد موجه وقد حصل جوابه والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترض بما يومئ إلى نفي وروده فيه والله أعلم.

ثم في الحديث فوائد:

منها: تبريك النَّبِيِّ ﷺ على أولاد الصحابة رضي الله عنهم وقد جاء في الرواية أنه عليه الصلاة والسلام كان يحنك الصبيان بأن يأخذ التمرة ويمضغها ويجعلها في الصبي ويحنك بها حنكه بالسبابة حتى يتحلل في حلقه وكانت الصحابة رضي الله عنهم يحرصون على ذلك إرادة بركته ﷺ لأولادهم كما رأوا بركته في المحسوسات والأجرام من تكثير الماء بمجه في الغزلاوين وفي بئر الحديبية .

ومنها: جواز سماع الصغير وضبطه بالسنن .

ومنها جواز مداعبة الصبي إذ داعبه النَّبِيُّ ﷺ فأخذ ماء من الدلو فمجه في وجهه على ما قاله التيمي.

20 - باب الخُرُوج فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ، فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

20 - باب الخُرُوج فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

(بَابُ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ) أي: لأجل طلب العلم وأطلق الخروج ليشمل سفر البر والبحر، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول إقبال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو في الصلاة ودخوله فيها معه ثم إخباره بذلك كله لمن روى عنه الحديث، وفي ذلك كله معنى طلب العلم ومعنى الخروج في طلبه، ومع هذا كان ذكر هذا الباب عقيب باب: ما ذكر في ذهاب موسى إلى الخضر في البحر أنسب وأليق على ما لا يخفى، ثم إن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أراد التنبيه على فضيلة السفر والرحلة في طلب العلم برًّا وبحرًا فأورد هذا الأثر المعلق وقال: (وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمرو الخزرجي الأنصاري المدني الصحابي المشهور، وقد مر في كتاب بدء الوحي.

(مَسِيرَةَ شَهْرٍ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ) بضم الهمزة مصغر أنس بن سعد الجهني بضم الجيم وفتح الهاء حليف الأنصار شهد العقبة مع السبعين من الأنصار وشهد أحدًا وما بعدها من المشاهد، وبعثه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وحده سرية، واختلف في شهوده بدرًا روى له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خمسة وعشرون حديثًا، روى له مسلم حديثًا واحدًا في ليلة القدر وروى له الأربعة ولم يذكره الكلابادي وغيره فيمن روى له الْبُخَارِيُّ، وقد ذكر الْبُخَارِيُّ في كتاب الرد على الجهمية ويذكر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس، كما سنذكره عن قريب، توفي بالشام سنة أربع وخمسين في خلافة معاوية رضي الله عنهم.

(فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ) أي: لأجل حديث واحد فكلمة «في» كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسَّكُمْ﴾ [الأنفال: 68] ﴿فَإِذَا أَفْضَئْتُمْ﴾ [البقرة: 198] وفي الحديث: «أن امرأة دخلت النار في هرة» والمراد بذلك الحديث هو الذي أخرجه الْبُخَارِيُّ في كتاب التوحيد والرد على الجهمية في باب قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَفْعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: 23] في أواخر هذا الصحيح، فقال: ويذكر عن جابر

ابن عبد الله عن عبد الله بن أنيس سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أن الديان» ورواه أيضًا في الأدب المفرد، وكذا رواه أحمد، وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: بلغني عن رجل حديث سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فاشتريت بغيراً ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس فقلت للبواب قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله قلت: نعم فخرج فاعتقني فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فخشيت أن أموت فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة غرلاً بهماً فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لأحد من الجنة أن يدخل الجنة وواحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى يقتص منه حتى اللطمة قيل، وكيف، وإنما يأتون عراة غرلاً، قَالَ بالحسنات والسيئات».

وله طريق أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، تمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر، قَالَ: كان يبلغني عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بغيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحوه وإسناده صالح.

وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من حديث عبد الوارث بن سعيد، عن القاسم، عن عبد الواحد، عن ابن عقيل عن جابر قَالَ: فقدمت على ابن أنيس بمصر، ورواه أيضًا من طريق عيسى الغنjar عن عمر بن صالح، عن مقاتل بن حبان، عن ابن جارود العنسي بالنون الساكنة عن جابر فأتيت مصر فإذا هو بالباب رجل فخرج إليّ وفيه والرب على عرشه ينادي بصوت رفيع غير قطع الحديث. وفي إسناده ضعف.

وقوله عليه السلام في الحديث: «عراة» جمع عارٍ، وقوله: غرلاً بضم الغين المعجمة وسكون الراء جمع أغرل وهؤلاء قلف، وقوله «بهما» بضم الموحدة، قَالَ الجوهري: أي ليس معهم شيء، ويقال هو الأقلف أصحاء يعني ليس فيهم شيء من العاهات كالعمى والعور وغيرهما، وإنما هي أجساد صحيحة للخلود،

إما في الجنة وإما في النار، والبهيم في الأصل الذي يخالط لونه لون سواد.

وقوله : «فيناديهم بصوت» معناه يجعل ملكًا ينادي أو يخلق صوتًا ليسمعه الناس وأما كلام الله تَعَالَى فليس بحرف ولا صوت، وفي رواية أبي ذر : «فينادي بصوت على ما لم يسم فاعله» وادعى بعض الشراح أن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللهُ قد نقض قاعدته التي هي أنه يذكر التعليق إذا كان صحيحًا بصيغة الجزم وإذا كان ضعيفًا بصيغة التمريض لأنه علقه بالجزم هنا حيث قَالَ : ورحل جابر بن عبد الله ثم أخرج طرقًا من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض حيث قَالَ : ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس كما ذكر آنفًا.

وقال الحافظ العسقلاني : هذه الدعوى مردودة والقاعدة غير منتقضة ونظر البُخَارِيَّ أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه إنما جزم حيث ذكر الرحلة دون الحديث وإنما جزم للرحلة ؛ لأن الإسناد حسن وأما الحديث فإنما لم يجزم به ؛ لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طرق مختلفة ولو اعتضدت، ومن هنا يظهر شفاف علم المصنف ودقة نظره، وحسن تصرفه فله دره.

ثم إنه قد وهم ابن بطلال : وزعم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى عبد الله ابن أنيس هو حديث الستر على المسلم، وليس كذلك فإن الراحل في حديث الستر هو أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري رحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني أخرجه الحاكم قَالَ : حَدَّثَنَا علي بن حماد، ثنا بشر بن موسى، ثنا سفيان، عن ابن جريج، عن أبي سعيد الأعمى، عن عطاء بن أبي رباح قَالَ : خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر فسأله عن حديث سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لم يبق أحد سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم أبو أيوب منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري أمير مصر فأخبره فعجل إليه فخرج إليه فعانقه، ثم قَالَ : «ما جاء بك يا أبا أيوب ؟» قَالَ : حديث سمعته من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لم يبق أحد سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قَالَ عقبة : نعم، سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : «من ستر مؤمنًا في الدنيا على كربه ستره الله يوم القيامة» فقال له أبو أيوب : صدقت، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعًا إلى

المدينة، وفي مسند عبد الله بن وهب صاحب مالك أنبأنا عبد الجبار بن عمر، ثنا مسلم بن أبي حرة، عن رجل من الأنصار، عن رجل من أهل قبا أنه قدم مصر على مسلمة بن مخلد فقال: أرسل معي إلى فلان رجل من الصحابة قَالَ: حسبت أنه قَالَ: سرق، قَالَ: فذهب إليه في قريته، فقال: هل تذكر مجلساً كنت أنا وأنت فيه مع النَّبِيِّ ﷺ ليس أحد معنا؟ قَالَ: نعم، قَالَ: كيف سمعته يقول: فقال سمعته يقول: «من اطلع من أخيه على عورة ثم سترها جعلها الله له يوم القيامة حجاباً من النار» قَالَ: قد كنت أعرف ذلك، ولكن أوهمت الحديث. فكرهت أن أحدث به على غير ما كان ثم ركب راحلته ورجع.

وقال ابن وهب: أَخْبَرَنِي عمرو بن الحارث، عن أبيه، عن مولى لخارجة عن أبي صياد الأسود الأنصاري وكان عريفهم أن رجلاً قدم على مسلمة بن مخلد فلم ينزل، وقال: أرسل معي إلى عقبة بن عامر فأرسل معه أبا صياد فقال الرجل لعقبة: هل تذكر مجلساً كنا فيه عند النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: نعم، فقال: «من ستر عورة مؤمن كانت له كموءودة أحياءها» فقال عقبة: نعم، فكبر الرجل، فقال: لهذا ارتحلت من المدينة ثم رجعت، وقد وقع ذلك لغير من ذكر فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رضي الله عنهم رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث، وروى الخطيب، عن عبيد الله بن عدي قَالَ: بلغني حديث عند علي خفت أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق، وتتبع ذلك يكثر، وسيأتي قول الشعبي في مسألة إن كان الرجل ليرحل فيها إلى المدينة، وروى مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قَالَ: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد، وسيأتي نحو ذلك عن غيره.

وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد؛ لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنع حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة، وسيأتي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب فضائل القرآن قوله لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه، وأخرج الخطيب عن أبي العالية قَالَ: كنا نسمع عن أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم، وقيل لأحمد: رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل قَالَ: يرحل يكتب

78 - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: قَالَ

الأَوْزَاعِيُّ،

عن علماء الأمصار فيشام الناس ويتعلم منهم .

وفيه : ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية .

وفيه : جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الريبة .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ) الحمصي الكلاعي بفتح الكاف والعين المهملة، انفرد به البخاري عن مسلم، أخرج له هنا وفي التعبير، وهو قاضي حمص كما وقع في بعض النسخ بعد خلي قاضي حمص وهو صدوق، روى عنه ابنه محمد وأبو زرعة الدمشقي، وأخرجه له من السنن النسائي فقط، وخلي بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام المخففة وتشديد الياء وما وقع عند الزركشي من ضبطه بتشديد اللام فهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) الخولاني الحمصي المتقدم ذكره.

(قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) وفي رواية قَالَ: حدثني الأوزاعي بفتح الهمزة نسبة إلى الأوزاع قرية بقرب دمشق خارج باب الفراديس، سميت بذلك؛ لأنه سكنها في صدر الإسلام قبائل شتى، وقيل الأوزاع بطن من حمير، وقيل: من همدان بسكون الميم، وقيل: هو نسبة إلى أوزاع القبائل أي: فرقها، وبقاياها مجتمعة من قبائل شتى، وهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي، وقيل وكان اسمه عبد العزيز فسمى نفسه عبد الرحمن وهو أحد الأعلام من أتباع التابعين كان يسكن دمشق خارج باب الفراديس ثم تحول إلى بيروت فسكنها مرابطاً إلى أن مات في سنة سبع وخمسين ومائة آخر خلافة أبي جعفر دخل الحمام فذهب الحمامي في حاجة وأغلق عليه الباب ثم جاء ففتح الباب فوجده ميتاً متوسداً يمينه مستقبل القبلة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وكان مولده ببعلبك سنة ثمان ومائة وقيل: سنة ثمان وثمانين، وكان أصله من سبي الهند روى عن عطاء ومكحول وغيرهما، ورأى ابن سيرين وقتادة، ويحيى بن أبي كثير وهما من شيوخه، وقد أجمع العلماء على جلالة وإمامته وعلو رتبته، وكمال فضيلته وكونه رأساً في العلم والعبادة وكان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك، وذكر أبو إسحاق الشيرازي في الطبقات أن الأوزاعي سئل عن الفقه واستفتي وهو ابن ثلاث عشرة سنة،

أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْقَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، فَمَرَّ بِهِمَا أَبُو بَنِي كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ فَقَالَ أَبُو بَنِي: نَعَمْ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مِلٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَتَعْلَمُ أَحَدًا

وقيل: إنه أفتى في ثمانين ألف مسألة، وقال عبد الحميد: سمعت أميرًا كان بالساحل من دمشق وقد دفنا الأوزاعي ثمة وكان قائمًا على القبر يقول: رحمك الله أبا عمرو قد كنت أخافك أكثر ممن ولاني، وعن سفيان الثوري أنه بلغه مقدم الأوزاعي فخرج حتى لقيه بذي طوى فحل سفيان رأس البعير من القطار ووضع على رقبته. وكان إذا مر على جماعة، قال الطريق للشيخ.

(أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بِالتَّصْغِيرِ (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ تَمَارَى) أَي: تَجَادَلَ وَتَنَازَعَ (هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ) وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَفْظَةٌ: هُوَ فَيَكُونُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدِهِ بِالْمَنْفَصْلِ وَذَلِكَ جَائِزٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ.

(ابْنِ حِصْنِ الْقَزَارِيِّ) بِفَتْحِ الْفَاءِ كَمَا تَقْدُمُ (فِي صَاحِبِ مُوسَى) ابْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ هُوَ خَضِرٌ أَمْ لَا؟ (فَمَرَّ بِهِمَا أَبُو بَنِي كَعْبٍ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَامَ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِمَا كَمَا سَبَقَ.

(فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا) أَي: الْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ (فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ) مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ (السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ) بَضْمُ اللَّامِ وَكَسْرُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْإِلْقَاءِ، يُقَالُ: لُقَيْتَهُ لِقَاءً بِالْمَدِّ وَلُقِيَ بِالْقَصْدِ وَلُقْيًا بِالتَّشْدِيدِ.

(هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟) وَقَصْتَهُ (فَقَالَ أَبُو بَنِي: نَعَمْ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ) وَفِي رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ: بَيْنَمَا مُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ (فِي مِلٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) يَذْكُرُهُمْ أَيَّامَ اللَّهِ وَنِعْمَهُ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ.

(إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ) لَمْ يَسْمَعْ ذَلِكَ الرَّجُلُ (فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: بَلَا فَاءَ: (أَتَعْلَمُ) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَفِي رِوَايَةٍ تَعْلَمُ بِحَذْفِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: هَلْ تَعْلَمُ (أَحَدًا)

أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا، فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ، فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى ﷺ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾، قَالَ مُوسَى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾، فَوَجَدَا خَضِرًا،

أَعْلَمَ) بنصبهما مفعولاً وصفة، وفي رواية أن أحداً أعلم (مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا) فعتب الله عليه وإن كان نفيه بالنظر لما في علمه حيث لم يرد العلم إليه تعالى (فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى: بَلَى) وفي رواية، بل على ما سبق.

(عَبْدُنَا خَضِرٌ) أعلم منك في علم مخصوص.

(فَسَأَلَ) موسى عليه السلام (السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ) وفي رواية سبقت فسأل موسى السبيل إليه (فَجَعَلَ اللَّهُ) تعالى (لَهُ الْحُوتَ آيَةً) وعلامة دالة على مكانه.

(وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ) بفتح القاف (الْحُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى ﷺ) وفي رواية ﷺ (يَتَّبِعُ) بتشديد المثناة الفوقية.

(أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ) وفي رواية: «في الماء» أي: ينتظر فقدانه فيه.

(فَقَالَ فَتَى مُوسَى) عليه السلام يوشع (لِمُوسَى) ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ما دهاني وأصابني ﴿إِذْ﴾ حين ﴿أَوَيْنَا﴾ بالقصر أي: نزلنا وانضممنا.

﴿إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ وفي رواية: ﴿وَمَا أَنسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: 63] وكان قد تزودا حوتاً وخبزاً في مكتل فكانا يصيبان منه عند الغداء والعشاء، فلما انتهيا إلى الصخرة على ساحل البحر انسرب الحوت في البحر وكان قد قيل لموسى عليه السلام تزود حوتاً فإذا فقدته وجدت الخضر وقد مرّ تفصيله.

(قَالَ مُوسَى) عليه السلام: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا﴾ يقصان ﴿قَصَصًا﴾ فَوَجَدَا خَضِرًا) على طُنْفَسَةٍ على وجه الماء أو عند الصخرة نائماً مسجى بثوب مستلقياً على قفاه مستقبلاً بوجهه السماء كهيئة الميت من تعب العبادة وإنما أثر هذه الضجعة لما فيها من تردد البصر في المخلوقات ورؤية عجائب السموات متفرغاً من الخليفة مملوءاً بما لاح له من الحق والحقيقة كذا قَالَ شمس الأئمة الهَرَوِيُّ في شرح المشارق.

فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ⁽¹⁾.

21 - باب فَضْلٍ مِنْ عِلْمٍ وَعَلَّمَ⁽²⁾

79 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ،

(فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا) أي: موسى والخضر (مَا قَصَّ اللَّهُ) تَعَالَى وَحَكَاهُ (فِي كِتَابِهِ) فِي سُورَةِ الْكَهْفِ وَسَيَأْتِي تَمَامُ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَدْ عَقَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بَابَيْنِ بترجمتين، وَبَيْنَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْبَابَيْنِ تَفَاوُتٌ فِي بَعْضِ الرِّوَاةِ وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ كَمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ.

21 - باب فَضْلٍ مِنْ عِلْمٍ وَعَلَّمَ

(باب فَضْلٍ مِنْ عِلْمٍ) بِتَخْفِيفِ اللَّامِ الْمَكْسُورَةِ أَيْ: صَارَ عَالِمًا.

(وَعَلَّمَ) بِفَتْحِ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ مِنَ التَّعْلِيمِ أَيْ: عَلَّمَ غَيْرَهُ، وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ هُوَ بَيَانُ حَالِ الْعَالِمِ وَالْمُعَلِّمِ وَالْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيَانُ فَضْلِهِمَا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بِالْمُهْمَلَةِ وَبِالْمَدِّ ابْنُ كَرِيبِ الْهَمْدَانِيُّ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْكُوفِيُّ الْمَشْهُورُ بِـ «أَبِي كَرِيبٍ» بِضَمِّ الْكَافِ مُصَغَّرُ كَرِبٍ، وَشَهْرَتُهُ بِكُنْيَتِهِ أَكْثَرُ، وَهُوَ صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ وَهُوَ مَكْثَرٌ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ سَعِيدٍ: ظَهَرَ لَهُ بِالْكَوْفَةِ ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ (ابْنُ أَسَامَةَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ ابْنُ زَيْدٍ أَبُو أَسَامَةَ الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، وَشَهْرَتُهُ بِكُنْيَتِهِ أَكْثَرُ أَيْضًا رَوَى عَنْ بَرِيدٍ وَغَيْرِهِ وَأَكْثَرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ لَهُ عَنْهُ سِتُّ مِائَةِ حَدِيثٍ وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا، وَكَانَ ثِقَةً ثَبَتًا صَدُوقًا حَافِظًا

(1) أطرافه 74، 122، 2267، 2728، 3278، 3400، 3401، 4725، 4726، 4727،

6672، 7478 - تحفة 39 - 1/30.

(2) قال الحافظ: الأولى بكسر اللام الخفيفة، والثانية بفتحها وتشديدها، قال شيخ الهند - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «تَرَاجِمِهِ»: إِنَّ الْمُصَنِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَ الْأَبْوَابَ السَّابِقَةَ فِي فَضْلِ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ نَبِهَ بَعْدَهُ أَبْوَابَ عَلَى فَضْلِ التَّعْلِيمِ، انْتَهَى.

عن بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ،

حجة إخباريًا كثير الحديث واسع الرواية صحيح الكتاب، رُوي عنه أنه قَالَ: كتبت بإصبعي هاتين مائة ألف حديث. مات بالكوفة سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين سنة، فيما قيل، روى له الجماعة وليس في الصحيحين بهذه الكنية سواه، وفي النسائي أبو أسامة الرقي النخعي زيد بن علي بن دينار هو صدوق، وليس في الكتب الستة من اشتهر بهذه الكنية سواهما.

(عن بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة وفتح الراء وبالذال المهملة هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري المكنى بأبي بردة الكوفي وقد تقدم. (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء عامر بن أبي موسى الأشعري وقد مر أيضًا.

(عن أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري الذي هاجر من اليمن إلى مكة، ثم منها إلى الحبشة، ثم من الحبشة إلى المدينة فله ثلاث هجرات وفي الحديث لطائف وإرشادات منها أن بريدًا يروي عن جده وجده عن أبيه، ومنها أن رواه كلهم كوفيون، ومنها أنه لم يقل عن أبيه، بدل عن أبي موسى تفننًا في العبارة فافهم، وقد أخرج متنه البُخَارِيُّ هنا فقط، وأخرجه مسلم في فضائل النَّبِيِّ ﷺ، والنسائي في العلم.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَثَلُ) بفتح الميم والمثلثة والمراد ههنا الصفة العجيبة لا القول السائر (مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ) وفي رواية بعثني به الله.

(مِنَ الْهُدَى) وهو الرِّشَاد والدلالة يذكّر ويؤنث يقال هداه الله للدين هدى وهديته الطريق والبيت هداية أي: عرفته وهذه لغة أهل الحجاز وغيرهم يقولون هديته إلى الطريق وإلى الدار حكاهما الأخفش، وفي الاصطلاح الهدى هو الدلالة الموصلة إلى البغية على اختلاف في معناه بين أهل السنة وأهل الاعتزال.

(وَالْعِلْمِ) وهو صفة توجب تمييزاً لا يحتمل متعلقه النقيض والمراد به هنا الأدلة الشرعية وهو من عطف المدلول على الدليل؛ لأن الهدى هو الدلالة والعلم هو المدلول، ووجه الجمع بينهما هو النظر إلى أن الهدى بالنسبة إلى الغير فهو التكميل والعلم بالنسبة إلى الشخص فهو الكمال ويقال: الهدى الطريقة والعلم هو العمل فتأمل.

كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأُنْبَتَتِ الْكَلَاءُ

(كَمَثَلٍ) هو كالأول (الغَيْثِ) أي: المطر يقال غيثت الأرض فهي مغيثة ومغيوثة ويقال: غاث الغيث الأرض إذا أصابها وغات الله البلاد يغيثها غيثًا.
(الكَثِيرِ أَصَابَ) الغيث (أَرْضًا) والجملة في محل النصب على الحالية بتقدير «قد» أو على أنها صفة الغيث من قبيل قوله، «ولقد أمر على اللئيم يسبني».

(فَكَانَ) الفاء للعطف (مِنْهَا) أي: من الأرض وهو خبر كان مقدم على اسمه الذي هو قوله: (نَقِيَّةٌ) بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء المثناة التحتانية من النقاء أي: طائفة طاهرة هكذا هو عند الْبُخَارِيِّ في جميع الروايات لكن وقع عند الْخَطَّابِيِّ والحميدي وفي حاشية أصل أبي ذر «ثغبة» بفتح الثاء المثناة وكسر الغين المعجمة بعدها باء موحدة خفيفة مفتوحة، وفي نسخة بضم المثناة وسكون الغين المعجمة. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هي مستنقع الماء في الجبال والصخور، وقال الصنعاني: الثغب بالتحريك الغدير في ظل جبل لا تصيبه الشمس فيبرد ماؤه والجمع ثغبان مثل شَبَث وشبثان، وقد يسكن ويقال ثغب ويجمع على ثغبان أيضًا مثل ظهر وظهران وعلى ثغاب أيضًا.

وقال القاضي عياض: هذه الرواية غلط من الناقلين وتصحيف وقلب للتمثيل؛ لأنه إنما جعلت هذه الطائفة الأولى مثالاً لما تنبت والثغبة لا تنبت، وفي صحيح مسلم طائفة طيبة، ويروى بقعة وهي بمعنى طائفة لكن ليس ذلك في شيء من روايات الصحيحين. وفي شرح ابن رجب في رواية بقية بالباء الموحدة بدل النون قَالَ: والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال: فلان بقية الناس ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً﴾ [هود: 116]. وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو في جميع ما وقفت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم.

(قَبِلَتِ) من القبول، ولا خلاف في هذا الموضع في كونه من القبول، وإنما الخلاف في قوله: قال إسحاق وكان منها طائفة قبلت الماء هل هو بالباء الموحدة المكسورة، أو بالياء المثناة التحتية المشددة، وسيجيء عن قريب.

(الْمَاءِ) والجملة في محل الرفع على أنها صفة لنقية (فَأُنْبَتَتِ الْكَلَاءُ) بالهمز بلا مد أي: النبات رطبًا كان أو يابسًا.

وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ،

(وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ) وهو الرطب من النبات وكذا الخلأ مقصوراً، وأما الحشيش فمختص باليابسة منه، فذكر العشب بعد الكلأ من باب عطف الخاص على العام، والتخصيص بالذكر للاهتمام به لشرفه (وَكَانَتْ) وفي بعض النسخ «وكان» (مِنْهَا أَجَادِبُ) بالرفع على اسمية كانت وهو بالجيم والذال المهملة جمع جذب على غير قياس كحسن ومحاسن والقياس أنه جمع محسن أو جمع جديب وهو من الجذب وهو القحط والأرض الجدبة التي لا تمطر والمراد هنا الأرض التي لا تشرب ماء ولا تنبت شيئاً لصلابتها هكذا هو في عامة روايات الْبُخَارِيِّ ورواية مسلم أيضاً هكذا، وضبطه المازري بالذال المعجمة وكذا ذكره الْخَطَّابِيُّ، وقال: هي صلاب الأرض التي لا تمسك الماء، وقال القاضي: هذا وهم، وقال محمود الْعَيْنِيُّ: إن صح ما قَالَ الْخَطَّابِيُّ يكون من الجذب وهو انقطاع الرمق قاله أبو عمرو ويقال للناقة إذا قلّ لبنها قد جذبت فهي جاذب والجمع جواذب وجذاب أيضاً مثل نائم ونيام ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي ذئب «أحارب» بحاء وراء مهملتين.

وقال الْخَطَّابِيُّ: هذه الرواية ليست بشيء، وقال الْعَيْنِيُّ: إن صح هذا يكون من الحرباء وهي النشز من الأرض ومثل هذه لا تمسك الماء؛ لأنه ينحدر عنها.

وقال الْخَطَّابِيُّ، وقال بعضهم: «أجارد» بجيم وراء ثم دال مهلمة جمع جرداء وهي البارزة لا يسترها النبات، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وهو صحيح المعنى إن ساعدته الرواية فقد قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الأجارد من الأرض التي لا تنبت الكلأ، وفي رواية أبي ذر إخاذات بكسر الهمزة وبالحاء والذال المعجمتين وفي آخره تاء مثناة من فوق جمع إخاذة وهي الأرض التي تمسك الماء كالغدير ويقال: هي الغدران التي تمسك الماء.

وقال أبو الحسين عبد الغافر الفارسي هو الصواب، وقال الشيخ مغلطي: قَالَ بعضهم: إنما هي أخاذات سقط منها الألف والأخاذات مساقات الماء واحدها أخذاة فعلى ما قاله البعض ينبغي أن تفتح الهمزة في الجمع والمفرد لكنهما بكسر الهمزة.

وفي العباب «الأخذ» بضميتين جمع أخاذ وهو كالغدير مثل كتاب وكُتِبَ،

أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَتَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانُ

وقال أبو عبيدة: الأخاذة والأخاذ بقاء وبغير تاء صنع للماء يجتمع فيه، وسمي أخاذًا؛ لأنه يأخذ ماء السماء ويقال له المساكاة أيضًا؛ لأنه تمسكه ونُيِّها ونُيِّها وتنهية؛ لأنه ينهيه أي: يحبسه ويمنعه من الجري ويسمى حاجرًا أيضًا؛ لأنه يحجزه، وحائرًا كذلك لأنه يحار فيه فلا يدري كيف يجري، وأغرب صاحب المطالع حيث قال: هذه كلها منقولات مروية وليس في الصحيحين إلا روايتان.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم: لم يُروَ هذا الحرف في مسلم وغيره إلا بالدال المهملة من الجذب الذي هو ضد الخصب وعليه شرح الشارحين.

(أَمْسَكَتِ الْمَاءَ) صفة أجادب (فَتَفَعَّ اللَّهُ بِهَا) أي: بالأجادب وفي رواية «به» أي: بالماء (النَّاسَ، فَشَرِبُوا) من الماء والفاء تفسيرية للنفع، وأما الفاء الأولى فتعقيبية.

(وَسَقَوْا) أي: دوابهم، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: سَقَى وَأَسْقَى بِمَعْنَى، وَقِيلَ سَقَاهُ نَاولَهُ لِيَشْرَبَ وَأَسْقَاهُ جَعَلَ لَهُ سَقِيًّا، وَقِيلَ: يَقَالُ سَقَى فِي الْحَلْوِ، وَأَسْقَى فِي الْمَرْ وَالْقُرْآنَ يَكْذِبُ هَذَا الْقَوْلَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَعِبْرَةُ شَقِيكَرٍ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا﴾ [النحل: 66] بضم النون وكسر القاف في نسقيكم، وقال تَعَالَى: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [محمد: 15].

(وَزَرَعُوا) ما يصلح للزراع، وعند مسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب «ورعوا» بغير زاي من الرعي. قَالَ النَّوَوِيُّ: كلاهما صحيح. ورجح القاضي رواية مسلم من غير مرجح مع أن رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع فتطابق في التمثيل مباشرة طلب العلم وإن كانت رواية «رعوا» مطابقة لقوله: «أنبتت» لكن المراد أنها قابلة للإنبات. وقال: أي: القاضي أن قوله: «رعوا» راجع إلى الأولى؛ لأن الثانية لم يحصل منه نبات هذا، ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضًا بمعنى أن الماء الذي استقر بها سقيت منه أرض أخرى بالمعالجة فأنبتت.

(وَأَصَابَتْ) عطف على أصاب أرضًا والضمير إلى الغيث كما في الأول.

(مِنْهَا) أي: من الأرض حال مقدم على ذي الحال لنكارته أعني قوله عليه السلام: (طَائِفَةٌ أُخْرَى) مفعول أصاب وفي رواية وأصاب والتقدير أصابت طائفة أي: قطعة من الغيث طائفة أخرى من الأرض (إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانُ) بكسر

لَا تُمَسِّكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فُقِّهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا⁽¹⁾، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»

القاف أصله قوعان بالواو جمع قاع ويجمع على أقوع وأقوع أيضاً والقاع كالقيعة بكسر القاف هي الأرض المتسعة أو المستوية الملساء، وقيل التي لا نبات فيها قيل وهو المراد في الحديث بدلالة قوله: (لَا تُمَسِّكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا) بضم المثناة الفوقية فيهما (فَذَلِكَ) أي: ما ذكر من الأقسام الثلاثة والفاء تفصيلية (مَثَلُ) بفتح الميم والمثلثة.

(مَنْ فُقِّهَ) قَالَ التَّوَوِيُّ: روي عنها بفتح القاف وبكسرهما والضم أشهر. (فِي دِينِ اللَّهِ) أي: صار عالماً فقيهاً في الدين (وَنَفَعَهُ مَا) أي: الذي (بَعَثَنِي اللَّهُ) عز وجل ملتبساً (بِهِ) وفي رواية بما بعثني الله به فعلى هذا يكون فاعل قوله نفع هو «الله» عز وجل فافهم.

(فَعَلِمَ) أي: صار عالماً بما جئت به (وَعَلَّمَ) أي: غيره (وَمَثَلُ) بفتح الحين أيضاً. (مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا) أي: تكبر ولم يلتفت إليه في غاية تكبره.

(وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ) قَالَ القرطبي وغيره: كالنوي والقاضي عياض ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم وكذا كان حال الناس قبل مبعثه فكما أن الغيث يحيي البلد الميت فكذا علوم الدين تحيي القلب الميت، وإنما اختير لفظ الغيث من بين أسماء المطر ليؤذن باضطراب الخلق إليه حينئذ، وقد قَالَ تَعَالَى وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وقد كان الناس قبل المبعث قد امتحنوا بموت القلب ونضوب العلم حتى أصابهم الله تَعَالَى برحمة من عنده، ثم شبه السامعين

(1) جعل الحافظ في «الفتح» هذا قسمين إذ قال بعد ذكر الأقسام الثلاثة المذكورة قيل: وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأوليين المحمودتين لاشتراكهما في الانتفاع، وأفرد الثالثة المذمومة لعدم النفع بها، ثم ظهر لى أن في كل مثل طائفتين، فالأول أوصحناء يعني من المنتفع والنافع، والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه، ومثالها من الأرض السباخ، وأشير إليها بقوله ﷺ: «من لم يرفع بذلك رأساً» أي: أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع، والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلاً بل بلغه فكفر به، ومثالها من الأرض الصماء الملساء المستوية التي يمر عليها الماء فلا ينتفع به، وأشير إليها بقوله ﷺ: «ولم يقبل هدى الله الذي جئت به» انتهى.

بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث فمنهم العالم العامل المعلم فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت في نفسها وأنبت فنفعت غيرها ، ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به وهو المشار إليه بقوله ﷺ : «نَصَرَ اللَّهُ امرأً سَمِعَ مقالتي فأدّاها كما سمعها» ومنهم يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره فهو بمنزلة الأرض السبخة أو الملساء لا تقبل الماء ، وإنما جمع في المثل بين الطائفتين والأولين المحمودتين لاشتراكهما في الانتفاع بهما وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم الانتفاع فيها أصلاً ، وقال الحَافِظُ العَسْكَلَانِيّ : والذي ظهر لي أن في كل مثل طائفتين :

فالأوّل : واضح مما ذكر .

وأما الثاني : فالطائفة الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ومثالها في الأرض السباخ وأشير إليها بقوله ﷺ : «من لم يرفع بذلك رأساً» أي : أعرض عنه فلم ينتفع به ولم ينفع ، والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلاً بل بلغه فكفر به ومثالها من الأرض الصماء الملساء المستوية التي يمر عليها الماء فلا ينتفع به ، وأشير إليها بقوله ﷺ ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به هذا ، وقال الطَّيْبِيُّ : بقي من أقسام الناس قسمان :

أحدهما : الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلمه غيره ، والثاني : من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره ، وقال الحَافِظُ العَسْكَلَانِيّ : الأوّل داخل في الأوّل ؛ لأنّ النفع حصل في الجملة وإن تفاوتت مراتبه وكذلك ما تنبت الأرض منه ما ينتفع الناس ومنه ما يصير هشيماً .

وأما الثاني : فإن كان عمل الفرائض وأهمّل النوافل فقد دخل في الثاني ، وإن كان ترك الفرائض أيضاً فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه ولعله يدخل في عموم «من لم يرفع بذلك رأساً» انتهى .

وأقول : والحاصل : أن هذا التقسيم إما ثنائي وإما ثلاثي ، وإما رباعي ، أما الثاني والثالث فقد تقدم توضيحهما ، وأما الأول فتوضيحه ذكره الطَّيْبِيُّ وحاصله أن تقسيم الأرض وإن كان ثلاثة بحسب الظاهر ولكنه في الحقيقة قسمان لأن

النوعين الذين هما النقية والأجاذب محمودان لحصول الانتفاع منهما، والثالث وهو القيعان مذموم لأنه لا نفع فيه أصلاً، ويدل على ذلك عطف أصاب على أصاب، والناس أيضاً قسمان أحدهما ممدوح أشار النبي ﷺ إليه بقوله من فقه في دين الله، والآخر مذموم أشار إليه بقوله: «من لم يرفع بذلك رأساً»، فالحاصل أنه قد ذكر في الحديث الطرفان العالي في الاهتداء، والعالي في الضلال فعبر عمن قبل هدي الله والعلم بقوله: «فقه»، وعمن أبى قبولهما بقوله لم يرفع بذلك رأساً، وأما ما بعدهما وهو قوله «ونفعه» في الأولى وقوله: «ولم يقبل هدى الله» في الثاني فعطف تفسيري «لفقه» ولقوله: «لم يرفع» وذلك لأن الفقيه هو الذي علم وعمل ثم علم غيره، وترك الوسط وهو قسمان أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه فحسب، والثاني هو الذي لم ينتفع هو بنفسه ولكن نفع الغير هذا.

وقال الكِرْمَانِي: يحتمل لفظ الحديث لتثليث القسمة في الناس أيضاً بأن يقدر قبل لفظة «نفعه» كلمة «من» بقرينة عطفه على من فقه كما في قول حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحه وينصره سواء

إذ تقديره ومن يمدحه، وحينئذ يكون الفقيه بمعنى العالم باللفظ مثيلاً وفي مقابلة الأجاذب، والنافع في مقابلة النقية، لفاً ونشراً غير مرتبين ومن لم يرفع في مقابلة القيعان، ونكتة حذف لفظة «من» هي الإشارة إلى أنهما في حكم شيء واحد أي في كونه ذا انتفاع في الجملة كما جعل للنقية والأجاذب حكم واحد ولهذا لم يعطف بلفظ أصاب في الأجاذب انتهى.

وتعقبه محمود العيني بأنه تعسف والتقدير الذي ذكره غير سائغ وباب الشعر واسع مع أنه يلزمه تربيع القسمة في الناس على هذا التقدير الأول من فقه، والثاني من نفعه، والثالث من لم يرفع، والرابع من لم يقبل تنبيه هذا فتأمل.

وقال النووي: معنى هذا التمثيل أن الأرض ثلاثة أنواع فكذلك الناس فالنوع الأول من الأرض التي تنتفع بالمطر فتحبى بعد أن كانت ميتة فتنبت الكلاً والعشب فينتفع به الناس والدواب، والنوع الأول من الناس يبلغه الهدى والعلم فيحفظه ويحيي قلبه ويعمل به ويعلمه غيره فينتفع وينفع، والنوع الثاني من الأرض ما لا تقبل الانتفاع في نفسها لكن فيها فائدة وهي إمساك الماء لغيرها

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ إِسْحَاقُ:

فينتفع به الناس والدواب، وكذا النوع الثاني من الناس لهم قلوب حافظة لكن ليست لهم أذهان ثاقبة ولا رسوخ لهم في العلم فيستنبطون به المعاني والأحكام وليس لهم اجتهاد في العمل به فهم يحفظونه حتى يجيء أهل العلم للنفع والانتفاع فيأخذونه منهم فينتفعون به وينفعون، والنوع الثالث: من الأرض هي السباخ التي لا تنبت فهي لا تنتفع بالماء ولا تمسكه لينتفع به غيرها، وكذا النوع الثالث من الناس ليست لهم قلوب حافظة ولا أفهام واعية، فإذا سمعوا العلم لا ينتفعون به ولا يحفظونه لنفع غيرهم، فالأولى: المنتفع النافع، والثاني: النافع غير المنتفع، والثالث: غير النافع وغير المنتفع، فالأولى إشارة إلى العلماء، والثاني إشارة إلى النقلة، والثالث إشارة إلى من لا علم له ولا نقل، هذا في الحديث تشبيه ما جاء به النَّبِيُّ ﷺ في الدين بالغيث وتشبيه السامعين له بالأرض المختلفة فالأول تشبيه المعقول بالمحسوس، والثاني تشبيه المحسوس بالمحسوس، وعلى قول من يقول بثلاث القسمة يكون فيه ثلاث تشبيهات على ما لا يخفى، ويحتمل أن يكون تشبيهاً واحداً من باب التمثيل أي تشبيه صفة العلم الواصل إلى أنواع الناس من جهة اعتبار النفع وعدمه بصفة المطر المصيب إلى أنواع الأرض من تلك الجهة، وهو الظاهر الأبلغ، وقوله فذلك مثل من فقه كالنتيجة للتشبيه الأول وبيان للمقصود منه واللَّهُ تَعَالَى أعلم.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي رواية سقط هذا القول.

(قَالَ إِسْحَاقُ) ابن إبراهيم بن مخلد بفتح الميم واللام وسكون الخاء المعجمة بينهما أبو يعقوب الحنظلي المروزي المشهور بـ «ابن راهويه» بالهاء والواو المفتوحين والياء آخر الحروف الساكنة وهو المشهور ويقال أيضاً بالهاء بالمضمومة وبالياء المفتوحة ساكن نيسابور، قَالَ له عبد الله بن طاهر: لم قيل لك ابن راهويه قَالَ: اعلم أيها الأمير أن أبي ولد في طريق مكة والطريق بالفارسية راه وهو أحد أركان الإسلام، وعلم من أعلام الدين مات بنيسابور سنة ثمان وثلاثين ومائتين، ويحتمل أن يراد به إسحاق بن إبراهيم بن نصر السعدي الْبُخَارِيُّ بالخاء المعجمة نزيل المدينة المتوفى سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وأن يراد به إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي المتوفى سنة إحدى

وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَعَّ يَعْلُوهُ⁽¹⁾ الْمَاءُ،

وخمسين ومائتين إذ إن البُخَارِيَّ في هذا الصحيح يروي عن الثلاثة عن أبي أسامة. قَالَ الغساني : في كتابه تقييد المهمل أن البُخَارِيَّ إِذَا قَالَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ يَعْنِي بِهِ أَحَدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ وَلَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِهِمْ، والظاهر هو الأول لكثرة رواية البُخَارِيَّ عنه، وقد حكى أبو علي الجبائي عن سعيد بن السكن الحَافِظُ أن ما وقع في هذا الكتاب من لفظ إِسْحَاقُ غير منسوب فهو ابن راهويه. قَالَ الشيخ قطب الدين : هذا من المواضع المشككة في هذا الكتاب فإنه ذكر جماعة فيه غير منسوبين فوقع من بعض الناس اعتراض عليه بسبب ذلك لما يحصل من اللبس وعدم البيان ولا سيما إذا شاركهم ضعيف في تلك الترجمة وأزال الحاكم بن البيع اللبس بأن نسب بعضهم واستدل على نسبته وذكر الكلاباذي بعضهم وذكر ابن السكن بعضاً وهذا من جملة تلك المواضع كما عرفت، وفي رواية كريمة، وقال ابن إِسْحَاقُ : والراجح هو الأول.

(وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ) يعني روى إِسْحَاقُ عن أبي أسامة كما في بعض النسخ، وكان بالواو بدل الفاء وطائفة بدل نقيه وقِيلَت بتشديد الياء المفتوحة بدل قبلت بكسر الباء الموحدة. فقال الأصيلي : هو تصحيف من إِسْحَاقُ وإنما هو قبلت كما ذكر أولاً، وقال غيره : بل هو صحيح أيضاً ومعناه شربت القَيْل وهو شرب نصف النهار يقال : قِيلَت الإبل إذا شربت في القائلة، وتعقبه القرطبي بأن المقصود لا يختص بشرب القائلة، وأجيب بأن كون هذا أصله لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزاً، وقيل معناه جمعت وحبست قَالَ ابن دريد : يقال تقيل الماء في المكان المتحفظ إذا اجتمع فيه، واعترض عليه القرطبي أيضاً بأنه يفسد التمثيل ؛ لأن اجتماع الماء إنما هو مثال الطائفة الثانية والكلام هنا إنما هو في الأولى التي شربت وأنبتت قَالَ : والأظهر أنه تصحيف ولما كان في الحديث لفظ قيعان أشار بقوله : (فَأَعَّ يَعْلُوهُ الْمَاءُ) على ما وقع في

(1) أشار المصنف بذلك على دأبه المعروف إلى آية من القرآن التي جاء فيها لفظ : القاع، وهي قوله تَعَالَى في آخر سورة طه : ﴿وَسْتَأْتُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ نَبِيُّهَا رَبِّ سَفَا ۖ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۖ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ۚ﴾ [طه : 105 - 107] قال الحافظ : أراد البُخَارِيَّ أن قيعان المذكورة في الحديث جمع قاع، وأنها الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها، وإنما ذكر الصنف معه جرياً على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الألفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد، ووقع في بعض النسخ : المصطف بدل الصنف وهو تصحيف، انتهى.

وَالصَّفْصَفُ الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ⁽¹⁾

22 - بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ

وَقَالَ رَبِيعَةُ:

رواية المُسْتَمْلِي إلى شيئين أحدهما أن قيعان المذكور في الحديث جمع قاع والآخر أن القاع هي الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها، وأما قوله: (وَالصَّفْصَفُ الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ) فإنما ذكره استطرادًا لأن من عاداته الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الألفاظ الواقعة في القرآن وقد استطردها هنا حيث فسر الصففصف وإن لم يقع في هذا الحديث استطرادًا بالمستوي من الأرض وهو قول أكثر أهل اللغة. وقال ابن عباد الصففصف هو حرف الجبل، ووقع في بعض النسخ والمصطف المستوي من الأرض وهو تصحيف.

22 - بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ

الأول مستلزم للثاني لكنه أتى به لزيادة الإيضاح ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول فضل العالم والمعلم وفيه الترغيب في تحصيل العلم والإشارة إلى فضيلته ومزية تعليمه فإنه لا يرفع إلا بقبض العلماء كما سيأتي صريحًا وما دام من يتعلم العلم موجودًا لا يحصل الرفع، وفي هذا الباب رفع العلم المستلزم لظهور الجهل، وفيه التحذير وذم الجهل وأنه من علامات الساعة وبضدها يتبين الأشياء...

(وَقَالَ رَبِيعَةُ) هو المشهور بربيعة الرأي بإسكان الهمزة وإنما قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالرأي والاجتهاد وهو أبو عثمان ابن أبي عبد الرحمن فروخ بالفاء وبالراء المشددة المضمومة وبالخاء المعجمة القرشي المدني التابعي الفقيه شيخ مالك بن أنس روى عن الأعلام منهم الإمام الأعظم أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى،

⁼ وقال العيني: لما كان في الحديث لفظ القيعان أشار بقوله: قاع إلى أمرين: أحدهما: أن المذكور في الحديث جمع قاع، والآخر: أن القاع هي الأرض التي، فذكر نحو ما تقدم، وقال الراغب في قوله تعالى: ﴿كَرَّابٍ بَقِيعَةٍ﴾ [النور: 39] القيع والقاع المستوي من الأرض جمعه قيعان.

(1) تحفة: 9044.

أخرجه مسلم في الفضائل باب بيان مثل ما بعث به النَّبِيُّ ﷺ من الهدى والعلم رقم (2282).

«لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ».

80 - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ،

وكان يكثر الكلام ويقول الساكت بين النائم والأخرس. قَالَ يحيى بن معين: ما رأيت أَعْقَلَ من ربيعة وكان صاحب معضلات أهل المدينة ورئيسهم في الفتوى. قَالَ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ذهبت حلاوة الفقه مُدَّ مات ربيعة توفي سنة ست وثلاثين ومائة بالمدينة، وقيل بالأندلس في دولة أبي العباس.

(لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ) أي: الفهم وقابلية العلم أو المعلوم (أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ) وفي رواية: «يضيع نفسه» بأن يهمل نفسه ويترك الاشتغال بالعلم بل ينبغي أن يجتهد فيه ولا يضيع فهمه لئلا يؤدي إلى رفع العلم فإنه إذا لم يتعلم أفضى إلى رفع العلم؛ لأن البليد لا يقبل العلم فهو عنده مرتفع فلو لم يتعلم الفهيم لارتفع عنه العلم أيضًا فيرتفع عمومًا وذلك من أضرار الساعة، أو بأن لا يفيد الناس ولا يسعى في تعليم الغير وقد قيل، ومن منع المستوجبين فقد ظلم، وقال التيمي: قَالَ الفقهاء: يلزم تعيين البلد للقضاء طلبه حاجته إلى رزق من بيت المال أو لخمول ذكره وعدم شهرة فضيلته أي: انتشر عمله إذا ولي القضاء، وحاصله ينبغي أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه، وعلى كل معنى فمناسبة هذا القول للترجمة ظاهرة، وقيل: معناه أنه ينبغي للعالم تعظيم العلم وتوقيره فلا يهين نفسه بأن يجعله غرضًا للعالم ويأتي بعلمه أهل الدنيا ويتواضع لهم وهو معنى حسن لكن لا يناسب تبويب المؤلف إلا أن يقال إنه يؤدي إلى قلة الاشتغال بالعلم والاهتمام به لما يرى من ابتذال أهله وقلة الاحترام لهم فعلى هذا يناسب التبويب، والله أعلم.

ثم إن هذا تعليق من المصنف لكن قد عرفت أن ما يذكره بصيغة الجزم صحيح عنده بخلاف ما يذكره بصيغة التمريض كقوله يذكر ويروى وهذا بصيغة الجزم حيث قَالَ ربيعة: وقد وصله الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الأوسي عن مَالِكٍ عن ربيعة.

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ) بكسر العين (ابْنُ مَيْسَرَةَ) بفتح الميم ضد الميمنة أبو الحسن المنقري البصري روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري وأبو داود مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد بن ذكوان التيمي

عن أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ.....»

البصري وقد تقدم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُم علمه الكتاب».

(عن أَبِي التَّيَّاحِ) بفتح المثناة الفوقية وتشديد الياء آخر الحروف وبالحاء المهملة، واسمه يزيد من الزيادة ابن حميد الضبعي من أنفسهم البصري، قَالَ أَبُو إِيَّاس: ما بالبصرة أحب إلي من أن ألقى الله بمثل عمله من أَبِي التَّيَّاحِ، وهو ثقة ثبت صالح روى له الجماعة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وليس في الكتب الستة من يشترك معه في هذه الكنية وربما كُنِيَ بِأَبِي حَمَادٍ.

(عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ أَي: ابْنِ مَالِكٍ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ وَلِلنَّسَائِيِّ حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنْ فِيهِ التَّحْدِيثُ وَالْعِنَعَةُ وَمِنْهَا أَنْ رَوَاهُ كُلُّهُمْ بَصَرِيونَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ رِبَاعِي، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ فِي الْقَدَرِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْعِلْمِ أَيْضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ) بفتح الهمزة أَي: عِلَامَاتِهَا جَمَعَ شَرَطَ بِفَتْحَتَيْنِ، وَبِهِ سَمِيَتْ شَرَطُ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا لِأَنْفُسِهِمْ عِلَامَاتَ يَعْرِفُونَ بِهَا وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ فِي الْإِيمَانِ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ بِدُونِ إِنْ فِي أَوَّلِهِ: (أَنْ يُرْفَعَ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ (الْعِلْمُ) فِيهِ إِسْنَادٌ مُجَازِيٌّ وَالْمُرَادُ رَفَعَهُ «بِمَوْتِ حَمَلَتِهِ وَقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعُلَمَاءِ» وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَحْوُهُ مِنْ صُدُورِ الْحِفَازِ، وَقُلُوبِ الْعُلَمَاءِ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ كَيْفَ يَقْبِضُ الْعِلْمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهْلًا فَسُئِلُوا فَأَنْتَوُا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»، وَبَيْنَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ بَرَفْعِ الْعِلْمِ هُنَا قَبْضُ أَهْلِهِ وَهُمْ الْعُلَمَاءُ، وَاتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهْلًا فَيَحْكُمُونَ فِي دِينِ اللَّهِ بِرَأْيِهِمْ وَيَفْتُونَ بِجَهْلِهِمْ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَقَدْ وَجَدْتُ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا كَمَا أَخْبَرَ عَلِيهِ السَّلَامُ، وَقَالَ الشَّيْخُ قُطُبُ الدِّينِ: هَذَا مَعَ تَوَفُّرِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَانِهِ فَكَيْفَ بِزَمَانِنَا، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: هَذَا مَعَ كَثْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ الْكِبَارِ فِي زَمَانِهِ فَكَيْفَ بِزَمَانِنَا الَّذِي خَلَتْ الْبِلَادُ عَنْهُمْ وَتَصَدَّتْ الْجَمَالُ لِلْإِفْتَاءِ

وَيُثَبِّتَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ،

والتعين في المجالس والتدريس في المدارس، أقول: في زمانه هكذا فكيف بزماننا الذي أحدثوا فيه طريقًا يصير الحمار في ذلك الطريق رأس الطويلة، فنسأل الله السلامة والعافية.

(و) أَنْ (يُثَبِّتَ الْجَهْلُ) على صغية المعلوم من الثبوت، وفي رواية لمسلم ويُثَبِّتُ بضم أوله وفتح الموحدة من البث وهو النشر والمراد به الظهور والفسو، وقال العسقلاني: وغفل الْكِرْمَانِيُّ فعزاها إلى الْبُخَارِيِّ وإنما حكاها النَّوَوِيُّ في شرح مسلم.

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ بأنه لم يقل الْكِرْمَانِيُّ وفي رواية للبخاري ولا قَالَ وروى وإنما قَالَ: وفي بعض النسخ «يبث» ولا يلزم من هذه العبارة نسبته إلى الْبُخَارِيِّ؛ لأنه يمكن أن يكون هذه الرواية من غير الْبُخَارِيِّ وقد كتبت في كتابه انتهى.

يعني: أنه من الناسخ لا من المؤلف هذا، وكذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وفي بعضها ينبت من النبات بالنون وقال الْعَسْقَلَانِيُّ أيضًا: وليست هذه في شيء من الصحيحين، واعترض عليه الْعَيْنِيُّ بأنه لا يلزم من عدم اطلاعه على ذلك انتفاؤها بالكلية، وربما ثبت ذلك عند أحد من نقلة الصحيحين فنقله ثم جعل ذلك نسخة والمدعي بالفن لا يقدر على إحاطة جميع ما فيه ولا سيما علم الرواية فإنه علم واسع لا يدرى ساحله هذا، وأنت إذا نظرت في كلام الْعَسْقَلَانِيِّ وجدت أن ما نفاه ليست رواية ينبت من النبات وإنما هي رواية ينث بنون ومثثة من النث وهو الإشاعة فافهم.

(و) أَنْ (يُشْرَبَ) على صيغة المجهول (الْخَمْرُ) وهي التي من ماء العنب إذا غُلِيَ واشتد وقذف بالزبد ويلحق بها غيرها من الأشربة إذا أسكر، وهي في اللغة من التخمير بمعنى التغطية سميت به لأنها تغطي العقل ومنه الخمار للمرأة، وفي الحديث: «الخمرة ما خامر العقل» وقال ابن الأعرابي: سميت الخمرة خمراً؛ لأنها تركت فاختمرت واختمارها تغير ريحها، فإن قلت: شرب الخمر، كيف يكون من علاماتها والحال أنه كان واقعاً في جميع الأزمان، وقد حدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بعض الناس لشربه إياها، فالجواب أن الشرب وحده ليس علامة بل العلامة مجموع الأمور المذكورة؛ لأنه ﷺ جمع بين الأشياء الأربعة

وَيُظْهَرُ الزَّنا»⁽¹⁾.

81 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ:

لَأَحَدُنَّكُمْ.....

بحرف الجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع ووجود المجموع هو العلامة لوقوع الساعة وكل منها جزء العلامة وأجاب بعضهم عنه بأن المراد كثرة شرب الخمر واشتهاره وأيده بما عند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قَتَادَةَ ويكثر شرب الخمر ومنعه محمود العَيْنِيّ بأنه لم لا يجوز أن يكون المراد شرب الخمر مطلقاً وأن يكون هو جزءاً من العلامة لوقوع الساعة وقوله في الرواية الأخرى ويكثر شرب الخمر لا يؤيده؛ لأنه لا ينافي كون مطلق الشرب جزءاً من العلامة فلا حاجة إلى تقييد الشرب بالكثرة أو الشهرة والأصل إجراء كل لفظ على مقتضاه هذا ولا يذهب عليك أن حمل كلام النبوة على أقوى محامله أقرب وأن السياق يفهم منه أن المراد وقوع أشياء لم تكن موجودة عند المقالة فإذا ذكر شيء كان موجوداً عند المقالة فحملة على أن المراد به ما يتصف بصفة زائدة على ما كان موجوداً قبل الكثرة والشهرة هنا أقرب وأولى

(و) أن (يُظْهَرُ) أي: يفشو كما في رواية مسلم (الزَّنا) مصدر من زنا يزني زنا يمد ويقصر والقصر لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن والمد لغة أهل نجد والنسبة إلى الأولى زَنَوِيٌّ وإلى الثاني زِنَائِيٌّ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بضم الميم وفتح السين والdal المهملتين هو ابن مُسَرَّهَدٍ وقد تقدم، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان وقد مرّ.

(عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة والكل بصريون وبهذا الترتيب وقع في باب: الإيمان أن يحب لأخيه، وفيه: تحديث وعنعنة وقد أخرجه مسلم في القدر، وأخرجه الترمذي في الفتن، وقال: حسن صحيح، وأخرجه النسائي في العلم وفي الفتن.

(عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ أي: ابن مالك كما في رواية الأصيلي أنه (قَالَ: لَأَحَدُنَّكُمْ) بفتح اللام وبالنون المشددة جواب قسم محذوف أي: والله

(1) أطرافه 81، 5231، 5577، 6808 - تحفة 1696.

أخرجه مسلم في العلم باب رفع العلم وقبضه رقم (2671).

حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُظْهَرَ الزُّنَا،»

لأحدثنكم، وقد صرح به أبو عوانة عن هشام عن قتادة، وفي رواية مسلم عن غندر عن شعبة «ألا أحدثنكم» فيحتمل أن يكون قَالَ لَهُمْ أَوْ لَا أَلَا أحدثنكم، فقالوا: نعم، فقال: لأحدثنكم.

(حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي) وفي رواية مسلم: «لا يحدث أحد بعدي» بحذف المفعول، وفي رواية البُخَارِيِّ من طريق هشام: «لا يحدثنكم غيري»، وفي رواية أبي عوانة من هذا الوجه: «لا يحدثنكم أحد سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وفي رواية ابن ماجة عن غندر عن شعبة: «لا يحدثنكم به أحد بعدي».

فإن قيل: من أين عرف أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَحَدًا لَا يحدثه بعده، فالجواب: إنه لعله عرفه بإخبار رَسُولِ اللَّهِ ﷺ له، أو قاله بناء على ظنه أنه لم يسمع الحديث غيره من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقال ابن بطل: يحتمل أن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَلِكَ: لأنه لم يبق أحد سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غيره؛ لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فلعل الخطاب بذلك كان لأهل البصرة أو كان عامًّا وكان تحديثه بذلك في آخر عمره لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النَّبِيِّ ﷺ إلا النادر هذا، وقال ابن بطل أيضًا: أو قاله لما رأى من التغير ونقص العلم فوعظهم بما سمع من النَّبِيِّ ﷺ في نقص العلم أنه من أشراط الساعة ليحضهم على طلب العلم ثم أتى بالحديث على نصه. (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر النبي ﷺ يَقُولُ: (مِنْ) وفي رواية إن من (أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ) بكسر القاف من القلة، فإن قيل إن قلة العلم يقتضي بقاء شيء منه، وفي الحديث السابق «يرفع العلم» وكذا في الحدود والنكاح عنده وكذا في رواية مسلم وكذا في رواية سعيد عند ابن أبي شيبة والرفع يقتضي عدم بقائه فبينهما منافاة فبينهما فالجواب أن القلة قد تطلق ويراد بهما العدم، أو كان ذلك باعتبار الزمانين بأن يكون القلة في ابتداء ظهور الأشرار والعدم في انتهائه ولهذا قَالَ ثَمَّةُ يَثْبُتُ الْجَهْلُ وَهنا يظهر الجهل قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأول أولى لاتحاد المخرج.

(و) أَنْ يُظْهَرَ الْجَهْلُ (و) أَنْ يُظْهَرَ الزُّنَا.

وَتَكْثُرُ النِّسَاءُ، وَيَقِلُّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ⁽¹⁾.

(و) أن (تَكْثُرُ النِّسَاءُ، وَيَقِلُّ الرِّجَالُ) وذلك بسبب تلاحم الفتن وقتل الرجال فيها فيكثر النساء؛ لأنهم أهل الحرب دونهن ويقتلنهم وكثرتن يكثر الفساد والجهل كما ورد في المواضع الأخر ويكفي كثرتن في قلة العلم وظهور الجهل والزنا؛ لأن النساء حباثل الشيطان وهن ناقصات عقل ودين، كذا قَالَ القاضي عياض: والنووي.

وقال أبو عبيد الملك هو إشارة إلى كثرة الفتوح فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطوءات.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فيه نظر؛ لأنه صرح بالعلة في حديث أبي موسى الآتي في الزكاة عند المصنف فقال: من قلة الرجال وكثرة النساء والظاهر أنه علامة محضة لا بسبب آخر، وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ بأنه ليس في الحديث الآتي شيء من التنبيه على العلة لا صريحاً ولا دلالة وإنما معنى قوله من قلة الرجال وكثرة النساء مثل معنى قوله ويكثر النساء ويقل الرجال والعلة لهذا لا تطلب إلا من خارج.

وقد ذكروا هذين الوجهين ويمكن أن يقال يكثر بتقدير الله تَعَالَى في آخر الزمان ولادة الإناث ويقل ولادة الذكور فيرفع العلم ويظهر الجهل بسبب ذلك.

(حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ) بفتح القاف وتشديد الياء التحتانية هو القائم بأمور النساء، وكذلك القيام والقوام يقال: فلان قوام أهل بيته، وقيامه أي: الذي يقيم شأنهم وقوام الأرض ملاكه الذي يقوم به وإنما أتى بلام التعريف وكان الظاهر أن يقال قيم واحد إشعاراً بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء ثم إن هذا العدد يحتمل أن يراد به حقيقته وأن يراد الكثرة مجازاً.

ويؤيد الثاني ما في حديث أبي موسى: «وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون

امرأة»، ولعل السر فيه على التقدير الأول أن الأربعة هي كمال نصاب الزوجات فاعتبر الكمال مع زيادة واحدة ليصير فوق الكمال مبالغة في الكثرة أو لأن الأربعة منها يمكن تألف العشرة؛ لأن فيها واحدًا واثنين وثلاثة، وأربعة وهذا المجموع عشرة ومن العشرات المئات، ومن المئات الألوف فهي أصل جميع مراتب الأعداد فزيد فوق الأصل واحد آخر ثم اعتبر كل واحد منها بعشر أمثالها أيضًا تأكيدًا للكثرة ومبالغة فيها، وقد تقرر مثله في قوله تَعَالَى: ﴿مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج 5] هذا وقال أبو عبيد الله القرطبي في «التذكرة»: «

يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطوءات أم لا ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول: الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعي.

قال الحافظ العسقلاني: وقد وجد ذلك في بعض التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع ادعائهم الإسلام وخصّت هذه الأشياء الخمسة بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التي بحفظها ورعايتها صلاح المعاش والمعاد، ونظام أحوال الدارين في جميع الأديان وهي الدين والعقل والنفس، والنسب، والمال، ورفع العلم يخل بحفظ الدين، وشرب الخمر يخلّ بالعقل وبالمال أيضًا، وقلة الرجال بسبب الفتن يخل بالنفس والمال، وظهور الزنا يخل بالنسب وكذا بالمال غالبًا.

أَلِ الْكِرْمَانِي: وإنما كان اختلال هذه الأمور من علاماتها؛ لأن الخلائق لا يتركون سدى ولا نبي بعد نبينا ﷺ فتعين خراب العالم وقرب يوم القيامة.

وقال القرطبي في «المفهم» شرح صحيح مسلم: في هذا الحديث علم من أعلام النبوة إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت خصوصًا في هذه الأزمان والله المستعان.

23 - بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ (1)

23 - بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

أي: شرفه وفضيلته ووجه المناسبة بين البابين ظاهر؛ لأن المذكور في كل منهما التعلم ولكن في كل واحد بصفة من الصفات المحرّضة على تحصيله كما لا يخفى، ولا يقال: إن هذا الباب مكرّر لأنه ذكر في أول كتاب العلم؛ لأن هذا

(1) تقدم في أول كتاب العلم أن الإمام رَجَمَهُ اللَّهُ ترجم بهذه الترجمة في الموضوعين: أولاهما في أول الكتاب، والثانية ههنا، وتقدم أيضا أن الراجح عند العلامة حذف هذه الترجمة من أول الكتاب فلا تكرر عنده، والمراد بها ههنا فضيلة العلم ولا إشكال فيه عنده لعدم التكرار، قال العيني: لا يقال: هذا الباب مكرّر لأنه ذكره مرة في أول كتاب العلم، لأننا نقول: هذا الباب بعينه ليس بثابت في أول كتاب العلم في عامة النسخ، ولئن سلمنا وجوده فالمراد هناك التنبيه على فضيلة العلماء، وههنا التنبيه على فضيلة العلم، انتهى.

وتقدم هناك أن الْكُرْمَانِيَّ حمل هذا الفضل الذي في الباب الثاني بمعنى الفضلة - بضم الفاء - وتعقب عليه العيني، والأوجه عندي ما قاله الْكُرْمَانِيَّ وبه جزم غير واحد من شراح الحديث والمشايخ، قال الحافظ: الفضل ههنا بمعنى الزيادة أي: ما فضل عنه والذي تقدم في أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة فلا تكرر اهـ. وعليه حمله السندي إذ قال: قوله: فضل العلم أي: ماذا يفعل به؟ وحاصل ما يفيد الحديث أنه إذا فضل من العلم فضل عند الرجل يؤثر به بعض أصحابه؛ فإن قلت: هل لفضل العلم تحقق في هذا العالم حتى يستقيم ما ذكرت، وإلا فتحققه في عالم المثال والرؤيا لا يفيد. قلت: يمكن تحققه في الكتب فإن زادت الكتب عند رجل على قدر حاجته يؤثر به بعض أصحابه وكذا في الانتفاع بالشيخ، فإذا بلغ الرجل مبلغ الشيخ أو قضى حاجته منه يتركه حتى ينتفع به غيره، ولا يشغله عن انتفاع الغير به مثلا، انتهى.

وعليه حمله شيخ الهند في «تراجمه» إذ قال: إن المراد ههنا الفاضل عن الحاجة فلا تكرر، ثم قال: لكنهم اختلفوا في مناسبة الرواية بالترجمة، والأوجه عندنا أن تحصيل العلم الذي يكون زائدا عن حاجة رجل كعلم مسائل الزكاة والحج والجهاد للمفلس المريض المقعد الذي لا يرجى برؤه ولا غناه، وكذا علوم الزراعة والتجارة لمن يعلم من حاله أنه لا يشتغل فيهما أبدا هل يدخل فيما لا يعني أو يشملها ما ورد من الترتيب والفضائل لتحصيل العلم، وظهر من الرواية أنه داخل في النوع الثاني، غاية ما في الباب أنه لا يعمل عليها بنفسه بل يعطيها لغيره بالتعليم والتبليغ كما أعطى النَّبِيُّ ﷺ العلم الزائد عن حاجته لعمر رضى الله عنه، انتهى ملخصا.

قلت: ويؤيد ذلك ما في «ابن ماجة» من حديث أبي ذر مرفوعا: «لأن تغدو فتعلم بابا من العلم عمل به أو لم يعمل، خير من أن تصلي ألف ركعة» ويحتمل عندي أيضا أن يكون الغرض من الترجمة الترتيب في زيادة العلم لا الاكتفاء على قدر الحاجة، فإنه ﷺ لم يشرب اللبن بقدر الحاجة، بل شرب حتى خرج من أظفاره، فكان المصنف أيد بالترجمة حديث «المشكاة» برواية «البيهقي» عن أنس مرفوعا: «منهومان لا يشبعان منهوم في العلم لا يشبع منه» الحديث.

82 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،

الباب بعينه ليس بثابت في أول كتاب العلم من عامة النسخ ولئن سلمنا وجوده هناك فالمراد من أحد البابين بيان فضيلة العلم ومن الآخر بيان فضيلة العلماء، والله أعلم.

وقال الحافظ العسقلاني: الفضل هنا بمعنى الزيادة، أي: ما فضل عنه، وفيما تقدم بمعنى الفضيلة فلا تظن أنه تكرار، وتعبه محمود العيني بأنه خلاف مراد البخاري فإن التبويب ليس إلا لبيان فضيلة العلم أو العلماء فإن كان أخذ ذلك من قوله ﷺ في الحديث: «ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب» رضي الله عنه فإنه لا دخل له في الترجمة فإنها ليست في بيان إعطاء النبي ﷺ فضله لعمر رضي الله عنه وإنما هي في بيان فضل العلم وشرف قدره وقد استنبط البخاري رحمه الله أن إعطاءه ﷺ فضله لعمر رضي الله عنه عبارة عن العلم وهو عين الفضيلة لأنه جزء من النبوة وما فضل عنه ﷺ فضيلة وشرف وقد فسره بالعلم فدل على فضيلة العلم.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بضم المهملة وفتح الفاء وسكون الياء التحتانية آخره راء وقد مر في باب: «من يرد الله به خيراً».

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية حدثنا: (اللَّيْثُ) ابن سعد إمام المصريين، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عُقَيْلٌ) بضم المهملة وفتح القاف وفي رواية عن عقيل (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ وقد سبق ذكرهم.

(عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) وفي التعبير عند المؤلف أخبرني حمزة بالمهملة والزاي ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما المكنى بأبي عمار بضم العين المهملة القرشي العدوي المدني التابعي، سمع أباه وعائشة رضي الله عنها، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ تَابِعِي ثَقَّةٌ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: أُمُّهُ وَلَدٌ وَهِيَ أُمُّ سَالِمٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ، وَكَانَ ثَقَّةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ، وَرَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ: أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَبَصِیْغَةَ الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْعِنْعَنَةَ وَالسَّمْعَ.

ومنها: أن نصف رواته مصريون ونصفهم مدنيون، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في تعبير الرؤيا وفي فضل عمر رضي الله عنه أيضاً، وأخرجه مسلم في الفضائل، والترمذي في الرؤيا وفي المناقب وقال:

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُتِيتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي،

حسن غريب، والنسائي في المناقب والعلم أيضاً.

(أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أي: كلامه حال كونه قد (قَالَ) وفي رواية يقول: (بَيْنَا) بغير ميم أصله بين فأشبع الفتحة وقد تقدم تحقيقه.

(أَنَا نَائِمٌ) مبتدأ وخبر (أُتِيتُ) بضم الهمزة على صيغة المجهول وهو جواب بينا وعامل فيه بدون إذ، وإذا كما هو الأفصح على ما قاله الأصمعي.

(بِقَدَحٍ لَبَنٍ) القدح بفتحيتين واحد الأقداح التي هي للشرب وأما القدح بكسر القاف وسكون الدال فهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله وقدح الميسر أيضاً، والمقدحة بالكسر ما يقدح به النار والمقدح المغرفة والقديح المرق والقدوح الذباب.

(فَشَرِبْتُ) بكسر الراء أي: من ذلك اللبن وحذف للعلم به.

(حَتَّى إِنِّي) بكسر الهمزة على تقدير كون «حتى» ابتدائية أو بفتحها على تقدير كونها جارة (لَأَرَى) بفتح الهمزة إما من الرؤية بمعنى الإبصار فلا يقتضي إلا مفعولاً واحداً وهو قوله: (الرَّيَّ) وهو بكسر الراء وتشديد الياء، كذا في الرواية، وحكى الجوهر فتح الراء أيضاً، يقال: رويت من الماء أروى من باب علم، وارتويت وترويت كله بمعنى، وأما الذي في الرواية فهو من باب ضرب هذا وقيل: الري بالكسر الفعل، وبالفتح المصدر، وأصله رَوِيَ فاعل بما يعمل مثله، وإما من الرؤية بمعنى العلم فيقتضي مفعولين أحدهما قوله الرَّيَّ والآخر قوله: (يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي) وعلى الأول يكون حالاً من الرَّي وفي رواية: «من أظفاري»، وللمؤلف في «التعبير» من «أطرافي» وهو بمعناه، ومعنى الرواية الثانية وكذا الثالثة ظاهر، وأما الرواية الأولى فيجوز أن يكون «في» فيها بمعنى «على» أي: على أظفاري كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71] أي: عليها فيكون بمعنى يظهر عليها والظفر إما منشأ الخروج أو طرفه، وفيه تأكيد الكلام بصوغه جملة اسمية وتأكيدها بأن واللام، والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وإن لم يكونوا منكرين ولا مترددين في إخباره ﷺ لكنه عليه السلام عرف بنور النبوة أن قوله أرى الري يخرج في أظفاري يورثهم حيرة في خروج الري من

ثُمَّ أُعْظِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ «قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ»⁽¹⁾.

الأظفار فأكد كلامه بهذه التأكيدات إزالة لتلك الحيرة تنزيلاً لها منزلة التردد فيه ونظيره قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53] مع كونها مطمئنة زكية فأزال تلك الحيرة بقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ في جميع الأشخاص إلا من عصمه الله تَعَالَى، وعبر بلفظ المضارع في الفعلين لاستحضار الرؤية وموضعها للسامعين. ثم إن فيه استعارة بالكناية حيث شبه الري الذي لا يرى بالجسم فأضيف إليه ما هو من خواص الجسم وهو كونه مرئياً.

(ثُمَّ أُعْظِيتُ فَضْلِي) أي: ما فضل من اللبن الذي في القدح الذي شربت منه. (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه (قَالُوا) أي: الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين: (فَمَا أَوْلَتْهُ) كلمة «ما» استفهامية والتأويل في اللغة تفسير ما يؤول إليه الشيء والمراد به هنا: تعبير الرؤيا.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ») يروى بالنصب أي: أَوْلَتْهُ العلم وبالرفع أي: المؤول به العلم وتفسير اللبن بالعلم لاشتراكهما في كثرة النفع بهما وفي أنهما سببا الصلاح ذاك في الأشباه والآخر في الأرواح فإن اللبن غذاء الإنسان وسبب صلاحهم وقوة أبدانهم والعلم سبب الصلاح في الدنيا والآخرة وغذاء الأرواح. قَالَ الْمُهَلَّبُ: رؤية اللبن في النوم يدل على السَّتَةِ والفطرة والعلم والقرآن؛ لأنه أول شيء يناله المولود من طعام الدنيا وبه تقوم حياته كما يقوم بالعلم حياة القلوب فهو يناسب العلم من هذه الجهة، وقد يدل على الحياة لذلك، وقد يدل على الثواب؛ لأنه من نعيم الجنة حيث قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنهَرُ مِنْ لَبَنٍ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾ [مُحَمَّد: 15] وقد يدل على المال الحلال، قَالَ: وإنما أوله النَّبِيُّ ﷺ بالعلم في عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لصحة فطرته ودينه والعلم زيادة في الفطرة. فإن قيل: رؤيا الأنبياء عليهم السلام حق فهل كان هذا الشرب وما يتعلق به واقعاً حقيقة أو هو على سبيل التخيل، فالجواب أن الظاهر بالنسبة إلى شأنه ﷺ أنه واقع حقيقة ولا محذور فيه إذ هو ممكن والله على كل شيء قدير، وفي الحديث فوائد منها منقبة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومنها جواز تعبير الرؤيا، ومنها رعاية المناسبة بين التعبير وما له التعبير، وإلى الله المصير.

(1) أطرافه 3681، 7006، 7007، 7027، 7032 - تحفة 6700.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل عمر رضي الله عنه رقم (2391).

24 - بَابُ الْفُتْيَا⁽¹⁾ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا

24 - بَابُ الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا

(باب الْفُتْيَا) هو بضم الفاء اسم وكذلك الفتوى وهو الجواب في الحادثة يقال: اسْتَفْتَيْتُ الْفَقِيهَ فِي مَسْأَلَةٍ فَأَفْتَانِي، وَتَفَاتُوا إِلَى الْفَقِيهِ ارْتَفَعُوا إِلَيْهِ فِي الْفَتْوَى، وَفِي «الْمَحْكَم» أَفْتَاهُ فِي الْأَمْرِ أَبَانَهُ لَهُ، وَالْفَتْوَى وَالْفُتْيَا وَالْفُتْوَى بِفَتْحِ الْفَاءِ فِي الْأَوَّلَى وَضَمِّهَا فِي الْآخِرِينَ مَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهُ الْمَفْتَى لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وقال الشيخ قطب الدين: الْفُتْيَا اسم ثم قال: ولم يجئ من المصادر على فُعْلَى غير الْفُتْيَا وَالرُّجْعَى وَبُقْيَا وَلُقْيَا.

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ بِأَن فِيهِ نَظْرًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا الْفُتْيَا اسْمٌ ثُمَّ قَالَ: مُصَدَّرٌ.

والثاني: أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَجِئْ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى فُعْلَى بضم الفاء غير هذه الأمثلة الأربعة، وقد جاء الْعُذْرَى بمعنى العذر، وَالْعُسْرَى بمعنى العسر، وَالْيُسْرَى بمعنى اليسر، وَالْعُتْبَى بمعنى العتاب، وَالْحُسْنَى بمعنى الإحسان، وَالشُّورَى بمعنى المشورة، وَالرُّغْبَى بمعنى الرغبة، وَالنُّهْيَا بمعنى الانتهاء، وَالزُّلْفَى بمعنى التزلف وهو التقرب، وَالْبُشْرَى بمعنى البشارة.

(وَهُوَ) أَي: الْعَالَمُ الْمَفْتَى الْمَجِيبُ (وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ) وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ مِنْ دَبٍّ عَلَى الْأَرْضِ يَدْبُ دَبِيبًا فَهِيَ فِي اللُّغَةِ كُلُّ مَا مَشَى عَلَى الْأَرْضِ، وَأَمَّا فِي الْعَرَفِ فَقَدْ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فِي الْخَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحِمَارِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: مَا يَرْكَبُ وَبَعْضُهُمْ خَصَّهَا بِالْحِمَارِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: إِنَّهَا اسْمٌ لِدَاتِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْحَيَوَانِ لَكِنْ مُرَادُ الْبُخَارِيِّ مَا قَالَهُ الصَّنْعَانِيُّ مِنْ أَنَّهَا الدَّابَّةُ الَّتِي تَرْكَبُ.

(وَعَظِيمُهَا) وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ غَيْرُهَا» أَي: وَغَيْرِ الدَّابَّةِ سِوَاهَا كَانَ وَاقِفًا عَلَى

(1) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يُقَالُ: اسْتَفْتَيْتُ الْفَقِيهَ فِي مَسْأَلَةٍ فَأَفْتَانِي، وَالْإِسْمُ مِنْهُ الْفُتْيَا - بِالضَّمِّ - وَالْفَتْوَى - بِالْفَتْحِ - انْتَهَى.

زَادَ الْعَيْنِيُّ: وَهُوَ الْجَوَابُ فِي الْحَادِثَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ: هُوَ بِضَمِّ الْفَاءِ وَإِنْ قُلْتَ: الْفَتْوَى =

83 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

الأرض أو ماشياً بل على كل أحواله ففيه إشارة إلى جواز سؤال العالم راكباً وماشياً وواقفاً وعلى كل أحواله، فإن قيل ليس في سياق الحديث الذي أخرجه في الباب لفظ الدابة ليطلق ما بوب عليه.

فالجواب: أن بين قوله وغيرها وبين حديث الباب مطابقة لأن ما في الحديث وهو قوله: «وقف في حجة الوداع بمنى للناس» أعم من أن يكون وقوفه على الأرض أو على الدابة فيكون ذكر لفظ الدابة إشارة إلى أن في حديث الباب طريقاً أخرى فيها ذكر «الدابة» وهي قوله كان على ناقته.

وأجاب عنه الحافظ العسقلاني: بأنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردها في الحج، فقال: كان على ناقته.

وتعقبه محمود العيني: بأن بعد هذا الجواب كبعد الثرى من الثريا وكيف يعقد باب بترجمة ثم يحال ما يطابق ذلك على حديث يأتي في باب آخر. ووجه المناسبة بين البابين ظاهر.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن أبي أويس ابن أخت مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) أي: ابن أنس إمام دار الهجرة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري

فتحتها، ومراده أن العالم يجب سؤال الطالب ولو كان راكباً، انتهى. وقال العيني: أشار بهذا إلى جواز سؤال العالم وإن كان مشغولاً راكباً وماشياً وواقفاً وعلى كل أحواله ولو كان في طاعة، انتهى. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أي الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها جائز ثابت الأصل وإن كان الأحوط في هذا الزمان جلوس المفتي للإفتاء في مكان مع الاطمئنان، والمشاورة مع الأصحاب، انتهى.

وبه جزم شيخ الهند في تراجمه إذ قال: إن السكون والطمأنينة لما كان من مقتضيات الإفتاء كما حكى عن الإمام مالك وغيره من الأئمة وهو موهم للكرهية في غير تلك الحالة دفعها الإمام البخاري بهذه الترجمة، وقال القسطلاني: في الحديث جواز سؤال العالم راكباً وماشياً وعلى كل حال، ولا يعارض هذا بما روي عن مالك من كراهة ذكر العلم والسؤال عن الحديث في الطريق، لأن الموقف بمنى لا يعد من الطرقات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر وقت حاجة إلى التعلم خوف الفوات إما بالزمان أو بالمكان انتهى. وسيأتي في كلام الشيخ غرض آخر للترجمة من أنها من باب الرأفة على الدواب.

عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع بمِنًى

(عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله) بالتصغير القرشي التميمي أبو محمد تابعي ثقة فقيه كثير الحديث، من أفاضل المدينة وعقلائهم أخو موسى ومحمد مات سنة مائة في خلافة عمر بن عبد العزيز روى له الجماعة.

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص) الجمهور على كتابته بالياء وهو الأفصح عند أهل العربية ويقع في كثير من الكتب بحذفها وقد قرئ في السبع نحوه نحو قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9] «والداع» قيل إنه أجوف والجمع أعياص، والظاهر أنه ناقص في العصيان وأما الأعياص فهو جمع عيص بكسر العين وهو الشجر الكثير الملتف، وقد مر ترجمته في باب: «المسلم من سلم المسلمون»، ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد. ومنها: أن رواه كلهم مدنيون.

ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في العلم من بابين وفي الحج أيضًا، وأخرجه مسلم في الحج، وأبو داود فيه أيضًا، والترمذي كذلك، وابن ماجة أيضًا.

(أن رسول الله ﷺ وقف في حجة) بكسر الحاء وفتحها والمعروف في الرواية الفتح، قال الجوهرى: الحجة بالكسر المرة الواحدة وهو من الشواذ؛ لأن القياس هو الفتح، والحجة أيضًا السنة والجمع حجج وذو الحجة شهرها والجمع ذوات الحجة كذوات القعدة، والحجة بالكسر أيضًا شحمة الأذن.

(الوداع) بفتح الواو اسم التوديع كالسلام بمعنى التسليم وجوز الكرمانى الكسر بأن يكون من باب المفاعلة وتبعه بعضهم، وقال محمود العيني: وما أظن هذا صحيحًا؛ لأنه بالكسر يتغير المعنى؛ لأن الموادعة معناها المصاداة وكذلك الوداع بالكسر والمعنى المقصود هنا هو التوديع عند الرحيل وهو تخليف المسافرين الناس خافضين وادعين وهم يودعونه إذا سافر تفاؤلاً بالدعة التي يصير إليها إذا قفل أي: يتركونه وسفره هذا فتأمل.

(بِمِنًى) بالقصر مصروفا وغير مصروف، هي قرية بالقرب من مكة يذبح فيها الهدايا ويرمى فيها الجمرات وهو في محل النصب على الظرفية أو على الحالية.

لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ؟ فَقَالَ: «اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ» فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ» فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ

(لِلنَّاسِ) أي: لنفعهم (يَسْأَلُونَهُ) وهو حال من الضمير الذي في «وقف» أو من «الناس» ويجوز أن يكون استثناءً بياناً لسبب الوقوف.

(فَجَاءَهُ رَجُلٌ) وفي رواية: فجاء رجل بحذف الضمير، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أعرف اسمه ولا اسم الذي جاء بعده والظاهر أن الصحابي لم يسم أحداً لكثرة من سأل إذ ذاك وسيأتي بسط ذلك في الحج.

(فَقَالَ) يا رَسُولَ اللَّهِ: (لَمْ أَشْعُرْ) بضم العين أي: لم أفطن ولم أعلم يقال شَعَرَ يشعُر من باب نصر شعراً وشعرة، وشعري بالكسر فيهنَّ وشعرة بالفتح وشعوراً ومشعوراً ومشعورة، وقال الصغاني: شعرت بالشيء علمت به وفطنت له ومنه قولهم ليت شعري أي: ليتني أشعر والشعر واحد الإشعار أيضاً.

(فَحَلَقْتُ) بفتح اللام أي: رأسي «والفاء» فيه وفي قوله: «فَنَحَرْتُ» سببية جعل الحلق والنحر كلاهما مسبباً عن عدم شعوره كأنه يعتذر لتقصيره.

(قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ؟) الهدي.

(فَقَالَ) ﷺ: وفي رواية قَالَ: («اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ») أي: ولا إثم عليك فخير

«لا» محذوف.

(فَجَاءَ آخَرُ) غيره (فَقَالَ) يا رسول الله: (لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ) هدي والنحر في اللَّبَّة مثل الذبح في الحلق، وقد يستعمل بمعنى الذبح، اللَّبَّة بفتح اللام والباء الموحدة موضع القلادة من الصدر.

(قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟) الجمرة (قَالَ) ﷺ: وفي رواية فقال: (ارْمِ) الجمرة فالمفاعيل محذوفة على ما قدرنا للعلم بها بقرينة المقام (وَلَا حَرَجَ) عليك في ذلك (فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ) من أعمال يوم العيد من الرمي والنحر والحلق والطواف.

(قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ) كلاهما بصيغة المجهول وفي الأولى حذف، والتقدير لا قدم ولا آخر؛ لأن الكلام الفصيح قلما يقع لا الداخلة على الماضي فيه إلا مكررة وحسن ذلك هنا وقوعه في سياق النفي ونظيره قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ فِي وَلَا يَكْمُرُ﴾ [الأحقاف: 9]، وفي رواية مسلم: «ما سئل عن شيء قدم أو آخر».

إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»^(١).

(إِلَّا قَالَ) ﷺ للسائل (افْعَلْ) قَالَ القاضي: قيل هذا إباحة لما فعل وقدم وإجازة لا أمر بالإعادة كأنه قَالَ افْعَلْ ذلك كما فعلته قبل ومتى شئت؛ لأن السؤال إنما كان عما انقضى وتم.

(وَلَا حَرَجَ) عليك. اعلم أنه اختلف العلماء في ترتيب هذه الأعمال الأربعة على المنوال المذكور في أنه سنة ولا شيء في تركه أو واجب يتعلق بتركه الدم، فالإلى الأول ذهب الشافعي وأحمد وعطاء وطاوس، ومجاهد واحتجوا بظاهر هذا الحديث، وقالوا معنى قوله ولا حرج أي: لا شيء عليك مطلقاً في الإثم لا في تركه الترتيب ولا في ترك الفدية، وإلى الثاني ذهب إمامنا الأعظم أبو حنيفة والإمام مالك رحمهما الله، واحتجا فيما ذهبا إليه بما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: من قدم شيئاً في حجة أو آخر فليهرق لذلك دمًا وتأويل الحديث على هذا لا إثم عليكم فيما فعلتموه من هذا لأنكم فعلتموه على الجهل منكم لا على القصد فأسقط عنهم الحرج وأعذرهم لأجل النسيان وعدم العلم ويدل له قول السائل لم أشعر، وقد جاء ذلك مصرحاً في حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الطحاوي بإسناد صحيح أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ: إِنِّي رَمَيْتُ وَأَفْضُتُ وَنَسِيتُ فَلَمْ أَحْلُقْ، قَالَ: «فاحلق ولا حرج» ثم جاء رجل آخر، فقال: إِنِّي رَمَيْتُ وَحَلَقْتُ وَنَسِيتُ أَنْ أَنْحُرَ فَقَالَ: «انحر ولا حرج» فدل ذلك على أن الحرج الذي رفعه الله عنهم إنما كان رفعه لأجل نسيانهم ولجهلهم أيضاً بأمر المناسك لا لغير ذلك وذلك أن السائلين كانوا إذ ذاك أعراباً لا علم لهم بالمناسك فأجابهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بقوله ولا حرج يعني فيما فعلتم بالنسيان وبالجهل لا أنه أباح ذلك لهم فيما بعد، ومما يؤيد هذا ويؤكد أنه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أحد رواة الحديث المذكور فلو لم يكن معنى الحديث عنده ذلك لما قَالَ بخلافه وقد قَالَ هذا، ومما يدل على أن ذلك كان بسبب جهلهم ما أخرجه الطحاوي عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بَيْنَ الْجَمْرَتَيْنِ عَنْ رَجُلٍ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ، قَالَ:

(١) أطرافه 124، 1736، 1737، 1738، 6665 تحفة 8906.

أخرجه مسلم في الحج باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي رقم (1306).

25 - باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس⁽¹⁾

84 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

«لا حرج» وذبح قبل أن يرمي قَالَ: «لا حرج» ثم قَالَ: «يا عباد الله، وضع الله عز وجل الحرج والضيق تعلموا مناسككم فإنها من دينكم» قَالَ الطحاوي: أمرهم بتعلم مناسكهم لأنهم كانوا يحسنونها فدل ذلك على أن رفع الحرج عنهم هو لجعلهم بأمر مناسكهم لا لغير ذلك. فإن قيل: قد جاء في بعض الروايات الصحيحة ولم يأمر بكفارة، فالجواب: أنه يحتمل أنه لم يأمر بها لأجل نسيان السائل أو أمر بها وذهل عنه الراوي، والله أعلم.

وفي الحديث جواز سؤال العالم راكباً ومشياً وواقفاً، وجواز الجلوس على الدابة للضرورة، بل للحاجة كما كان جلوسه ﷺ عليها ليشرف على الناس ولا يخفى عليهم كلامه عليه الصلاة والسلام.

25 - باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس

(باب من أجاب الفتيا) أي: هذا باب يتعلق بالمفتي الذي أجاب المستفتي في فتياه (بإشارة اليد والرأس) ووجه المناسبة بين البابين أظهر من أن يخفى، وأما الإشارة باليد فمستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولاً وهما مرفوعان وبالرأس فمستفادة من حديث أسماء رضي الله عنها فقط وهو من فعل عائشة رضي الله عنها فيكون موقوفاً لكن له حكم المرفوع لأنها كانت تصلي خلف النبي ﷺ وكان عليه السلام في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير. (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة بفتح اللام التبوذكي الحافظ البصري وقد مرّ في الوحي.

(1) قال الحافظ: الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب، وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط، وهو من فعل عائشة فيكون موقوفاً لكن له حكم المرفوع لأنها كانت تصلي خلف النبي ﷺ، وكان في الصلاة يرى من خلفه في التقرير، انتهى. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: الغرض أنه جاز وإن كان الأحوط في هذا الزمان خلاف ذلك، انتهى.

وفي «تراجم شيخ الهند» رحمه الله: لما كان الثابت المعروف من دأبه ﷺ شدة الاعتناء بالتعليم والتفهيم، حتى إن الصحابة رضي الله عنهم ربما قالوا: ليه ﷺ سكت وكان مقتضاه عدم الجواز بالإشارة، نبه المصنف بالترجمة على الجواز، فإنه لكل مقال مقام.

قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ، قَالَ: «وَلَا حَرَجَ» قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ؟ فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: «وَلَا حَرَجَ»⁽¹⁾.

(قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بصيغة التصغير هو ابن خالد الباهلي البصري الكرابيسي وكان من أبصر أهل البصرة بالرجال والحديث، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لم يكن شعبة أعلم بالرواية منه مات سنة خمس أو تسع وستين ومائة لا سنة ست وخمسين كما قيل.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني وقد مر في باب حلاوة الإيمان.

(عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعننة، ومنها أن رواه كلهم بصريون، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج من طريقين أيضاً، وأخرجه مسلم والنسائي فيه أيضاً (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ) بصيغة المجهول.

(فِي حَجَّتِهِ) بكسر الحاء وفتحها كما تقدم.

(فَقَالَ) أي السائل: (ذَبَحْتُ) هدي (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟) الجمرة فما الحكم في ذلك هل يصح وهل علي حرج؟

(فَأَوْمَأَ) أي: أشار ﷺ، وثلاثية ومأت ومأ يقال: أومأت إليه وأومأته أيضاً وومأت تومئة أشرت إليه (بِيَدِهِ) الكريمة حال كونه قد (قَالَ) أي: قائلاً ويمكن أن يكون بياناً لقوله فأومأ قيل بل هو الأحسن ولهذا ذكر بدون الواو العاطفة وعلى تقدير الحالية يكون ﷺ جمع بين الإشارة والنطق فافهم.

وفي رواية فقال: («وَلَا حَرَجَ») وفي رواية: «وَلَا حَرَجَ» بالواو أي: لا إثم عليك فقد صح فعلك.

(قَالَ) ذلك السائل أو غيره (حَلَقْتُ) رأسي (قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ؟) هدي.

(فَأَوْمَأَ) أي: أشار ﷺ (بِيَدِهِ) الشريفة («وَلَا حَرَجَ») بالواو في جميع

85 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

روايات البُخَارِيِّ، وترك الواو أولاً كما في رواية، وذكره ثانياً لأن الأول: كان في ابتداء الحكم، والثاني: عطف على المذكور أولاً، ولم يحتج إلى ذكر «قَالَ» هنا؛ لأنه أشار بيده بحيث فهم من تلك الإشارة أنه لا حرج سيما وقد سئل عن الحرج أو يقدر لفظ «قال» أو «قائلاً» بقرينة الأول، وقال الكِرْمَانِيُّ: وفي بعض النسخ: أن لا حرج بأن التفسيرية؛ لأن في الإيماء معنى القول، وباقي أبحاث هذا الحديث قد مر وسيجيء بسط الكلام في ذلك في الحجج إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن بشير بفتح الموحدة وبالراء أبو السكن البلخي التميمي أخو إِسْمَاعِيل ويعقوب سمع حنظلة وغيره من التابعين وهو أكبر شيوخ البُخَارِيِّ من الخراسانيين؛ لأنه روى عن التابعين، روى عنه أحمد ويحيى بن معين، وروى عنه البُخَارِيُّ وعن مُحَمَّد بن عمر، وعنه عن عبد الله بن سعيد، وروى مسلم وأبو داود، والترمذي والنسائي عن رجل عنه، قَالَ: أحمد ثقة، وقال ابن سعد: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، قدم بغداد حاجاً وحدث الناس ذهاباً وإياباً، قَالَ: حججت ستين حجة، وتزوجت ستين امرأة، وجاورت بالبيت عشر سنين، وكتبت عن سبعة عشر تابعياً، ولو علمت أن الناس يحتاجون إليّ لما كتبت عن أحد دون التابعين توفي ببلخ سنة أربع عشرة ومائتين وقد كان ولد سنة ست وعشرين ومائة وليس في الكتب الستة مكى بن إِبْرَاهِيم غيره ومكى بالتشديد على وزن النسبة وليس بنسبة وإنما هو اسمه.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ) أي: (ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ) كما في رواية (عن سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقد مر في باب الحياء من الإيمان.

(قَالَ) أي: أنه قال: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) عبد الرحمن بن صخر ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه: التحديث والإخبار والعنونة والسماع.

ومنها: أن رواه ما بين بلخي ومكي ومدني.

ومنها: أنه من الرباعيات العوالي.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ) أي أنه قَالَ: وفي رواية الإسماعيلي من طريق إسحاق بن سليمان الرازي عن حنظلة قَالَ: «سمعت سالمًا» وزاد فيه لا أدري كم رأيت

«يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ: «هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَهَا،»

أبا هريرة قائماً في السوق يقول: (يُقْبَضُ) على صيغة المجهول (الْعِلْمُ) هو مفسر لقوله في الرواية السابقة يرفع العلم، وأما القبض فهو بموت العلماء كما مر ويفسره حديث عبد الله بن عمر الآتي بعد «أنه يقع بموت العلماء»، (وَيُظْهَرُ) بفتح المثناة التحتية (الْجَهْلُ) وهو لزيادة التأكيد والإيضاح وإلا فهو لازم لقبض العلم (وَالْفِتْنُ) عطف على الجهل وفي رواية وتظهر الفتن بإسقاط الجهل (وَيَكْثُرُ) على صيغة المعلوم (الْهَرْجُ) بفتح الهاء وسكون الراء آخره جيم، قَالَ فِي الْعِبَاب: الهرج الفتنة والاختلاط وقد هرج الناس يهرجون بالكسر هرجاً ومنه حديث النَّبِيِّ ﷺ: «يتقارب الزمان وينقص العلم ويلقى الشح، وتظهر الفتن ويكثر الهرج» قيل: وما الهرج يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «القتل القتل»، وقال الصغاني: الأصل في الهرج الكثرة في الشيء، ومنه قوله في الجماع بات يهرجها ليلته جمعاء. ويقال للفرس: مرَّ يهرج وإنه لمهرج وهَرَجَ إذا كان كثير الجري، وهرج القوم في الحديث إذا أفاضوا فيه فأكثروا، والهرجة الجماعة يهرجون في الحديث، والتركيب يدل على اختلاط وتخليط. وقال ابن دريد الهرج الفتنة في آخر الزمان.

وقال القاضي: وأصل الهرج الاختلاط والقتال، ومنه قوله: «فلن يزال الهرج إلى يوم القيامة» ومنه: «يتهارجون نهارج الحمير» قيل: معناه يتخالطون رجالاً ونساءً ويتناكحون من أناة، يقال: هرجها يهرجها بضم الراء وفتحها وكسرهما، وقال الْكِرْمَانِيُّ: وإرادة القتل من لفظ الهرج إنما هي على سبيل التجوز إذ هو لازم معنى الهرج اللهم إلا أن يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهي غفلة عما في الْبُخَارِيِّ في كتاب الفتن والهرج القتل بلسان الحبشة.

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ: بأن كون الهرج بمعنى القتل بلسان الحبشة لا يستلزم أن يكون بمعنى القتل في لغة العرب غير أنه لما استعمل بمعنى القتل وافق اللغة الحبشية، وأما في أصل الوضع فالعرب ما استعملته إلا في معنى الفتنة والاختلاط واستعملوه بمعنى القتل تجوزاً.

(قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ) أَي: اِشَارَ ﷺ (هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَهَا)

كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ⁽¹⁾.

86 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ،

من التحريف تفسير لقوله فقال: هكذا بيده كان الراوي بين أن الإشارة باليد كانت بتحريفها وتحريكها كالضارب، ومثل هذه الفاء تسمى تفسيرية.

(كَأَنَّهُ) عَنْ (يُرِيدُ الْقَتْلَ) الظاهر أن هذا زيادة من الراوي عن حنظلة فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره وَارَآنا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان فكأن الراوي فهم من تحريك اليد وتحريفها أنه يريد القتل.

فائدة:

وفي الحديث إطلاق القول على الفعل وهو كثير، ومنه قول العرب قالوا: يزيد وقلنا به أي: قتلناه، وقال الرجل بالشيء أي: غلب، وقال الصغاني، وفي دعاء النبي ﷺ سبحان من تعطف بالعز، وقال: به أي: وغلب به كل عزيز وملك عليه أمره، وفي المطالع، وفي حديث الخضر عليه السلام فقال: بيده فأقامه أي: أشار أو تناول، وقوله في الوضوء، فقال: بيده هكذا أي: نفضه، وقوله فقال: بإصبعه السبابة والوسطى أي: أشار، وفي حديث دعاء الولد، وقال بيده نحو السماء أي: رفعها، وفيه أيضًا: أن الرجل إذا أشار بيده أو برأسه أو بشيء يفهم به أرادته جاز وسيأتي ما يتعلق بالإشارة في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بن خالد الباهلي (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) أي: ابن عروة بن الزبير بن العوام، وقد مر في أول حديث من الوحي (عن فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي زوجة هشام بن عروة وبنت عمه، وكانت أكبر منه بثلاث عشرة سنة، روت عن جدتها أسماء أم أبيها، وروى عنها زوجها هشام ومحمد بن إسحاق قَالَ أحمد بن عبد الله تابعية ثقة، وروى لها الجماعة (عن أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي أخت

(1) أطرافه 1036، 1412، 3608، 3609، 4635، 4636، 6037، 6506، 6935، 7061،

قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأبيها وأكبر من عائشة، وكذا هي أخت عبد الرحمن بن أبي بكر لأبيها، وأما عبد الله بن أبي بكر فهو شقيقها أي: أخوها لأبوين، وتسمى ذات النطاقين لأنها حين أراد النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَهْجُرَا إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَتَتْهُمَا بِسَفَرَتَهُمَا وَنَسِيَتْ أَنْ تَجْعَلَ لَهَا شِدَادًا شَقَتْ نِطَاقَهَا فَجَعَلَتْ نِصْفًا شِدَادًا لِلْسَفَرَةِ وَالنِّصْفَ الْآخَرَ عَصَامًا لِلْقُرْبَةِ، وَقِيلَ جَعَلَتْ النِّصْفَ نِطَاقًا لَهَا، وَقَدْ أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ قَدِيمًا ثَامَنَةً ثَمَانِيَةَ عَشَرَ إِنْسَانًا، تَزَوَّجَهَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَامِ بِمَكَّةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا بِالْمَدِينَةِ، قِيلَ: إِنَّ ابْنَهُ عَبْدِ اللَّهِ وَقَفَ يَوْمًا بِالْبَابِ فَلَمَّا جَاءَ الزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيَدْخُلَ الْبَيْتَ مَنَعَهُ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا أَدْعُكَ تَدْخُلُ حَتَّى تَطْلُقَ أُمِّي فَا مَتَنَعَ عَلَيْهِ، فَأَبَى إِلَّا طَلَّقَهَا، فَسُئِلَ عَنِ السَّبَبِ فَقَالَ: مِثْلِي لَا يَكُونُ لَهُ أَمْ تَوَطَّأَ فَطَلَّقَهَا الزُّبَيْرُ، وَقِيلَ: ضَرَبَهَا الزُّبَيْرُ فَصَاحَتْ بِابْنِهَا عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا رَأَاهُ، قَالَ: أَمَلِكْ طَالِقُ، إِنْ دَخَلْتَ، فَقَالَ: أَتَجْعَلُ أُمِّي عَرَضَةً لِيَمِينِكَ فَاقْتَحَمَ عَلَيْهِ فَخَلَصَهَا مِنْهُ فَبَانَ مِنْهُ، وَبَقِيَ عِنْدَ ابْنِهَا إِلَى أَنْ قَتَلَهُ الْحِجَابُ مَاتَتْ بِمَكَّةَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ بَعْدَ مَا أَنْزَلَ ابْنُهَا مِنَ الْخَشْبَةِ بَلْيَالٍ سِيرَةٍ وَقَدْ بَلَغَتْ الْمِائَةَ وَلَمْ يَسْقُطْ لَهَا سَنٌ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ عَقْلُهَا، وَمَا ادْخَرَتْ قَطْ شَيْئًا لَغَدٍ وَهِيَ وَابْنُهَا وَأَبُوهَا وَجَدَهَا صَحَابِيُونَ، وَكَانَتْ مِنْ أَعْبَرِ النَّاسِ لِلرُّؤْيَا وَتَعَلَّمَتْهَا مِنْ أَبِيهَا أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ وَلَدَتْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، رَوَى لَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ وَخَمْسُونَ حَدِيثًا انْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِأَرْبَعَةٍ وَمُسْلِمٌ بِمِثْلِهَا وَاتَّفَقَا عَلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ.

(قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ: (أَتَيْتُ عَائِشَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَالْعِنْعَنَةَ، وَمِنْهَا أَنَّ فِيهِ رَوَايَةَ تَابِعِيَّةَ عَنْ صَحَابِيَّةٍ مَعَ ذِكْرِ صَحَابِيَّةٍ أُخْرَى، وَمِنْهَا أَنَّ رَوَاتِهِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَمَدَنِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الطَّهَارَةِ، وَفِي الْكُشُوفِ وَفِي الْإِعْتَصَامِ، وَفِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، وَفِي كِتَابِ الْخُسُوفِ، وَكِتَابِ السَّهْوِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْخُسُوفِ.

(وَهِيَ تُصَلِّي) أَي: حَالُ كَوْنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَصَلِّي (فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟) أَي: قَائِمِينَ مُضْطَرِبِينَ فَزَعِينَ.

(فَأَشَارَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِلَى السَّمَاءِ) تَعْنِي انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ (فَإِذَا)

النَّاسُ قِيَامًا، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ، فَقُمْتُ حَتَّى تَجْلَانِي

للمفاجأة (النَّاسُ) أي بعضهم (قِيَامًا) لصلاة الكسوف والقيام جمع قائم كالصيام جمع صائم كأنها التفتت من حجرة عائشة رضي الله عنها إلى من في المسجد فوجدتهم قيامًا في صلاة الكسوف فيه إطلاق الناس على البعض.

(فَقَالَتْ) أي: أشارت عائشة رضي الله عنها فقالت: (سُبْحَانَ اللَّهِ) أي: أنزهه من النقائص وسمات المخلوقين تنزيهاً وقولها سبحان الله، وإن كان منفرداً صورة لكنه جملة معنى فلذا وقع مقول القول.

(قُلْتُ) أي: قالت أسماء قلت: (آيَةٌ؟) بهمزة الاستفهام وحذفها خبر مبتدأ محذوف أي: أهي آية وعلامة لعذاب الناس كأنها مقدمة له، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا رُسُلٌ إِلَّا آيَاتٌ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59] أو علامة لقرب زمان قيام الساعة، وأمارة من أماراتها أو علامة لكون الشمس مخلوقة داخلية تحت النقص مسخرة لقدرة الله تعالى ليست لها سلطنة على غيرها بل لا قدرة لها على الدفع عن نفسها، وأما قول أهل الهيئة أن الكسوف سبب حيلولة القمر بينها وبين الأرض فلا يجري حينئذٍ إلا لون القمر وهو كمد لا نور له وذلك لا يكون إلا في آخر الشهر عند كون النيرين في إحدى عقدتي الرأس والذنب وله آثار في الأرض فمقدماتهم كلها ممنوعة ولئن سلمنا فإن كان غرضهم أن الله تعالى أجرى سنته بذلك كما أجرى باحتراق الحطب اليابس عند مساس النار به فلا بأس به وإن كان غرضهم أنه واجب عقلاً وله تأثير بحسب ذاته فهو باطل لما تقرر أن جميع الحوادث مستندة إلى إرادة الله تعالى ابتداء ولا يؤثر في الوجود إلا الله تعالى.

(فَأَشَارَتْ) عائشة رضي الله عنها (بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ) تفسير لقوله: «أشارت» قالت أسماء رضي الله عنها (فَقُمْتُ) في الصلاة (حَتَّى) أي: إلى أن (تَجْلَانِي) بالعين المهملة من علوت الرجل غلبته هذا رواية الأكثرين، وفي رواية كريمة «تجلاني» بفتح المثناة الفوقية والجيم وتشديد اللام وأصله تجلنني أي: علاني وفي العباب تجلله أي: علاه وهو مثل تقضي البازي أصله تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء، وكذا استثقلوا ثلاث لامات فأبدلوا في إحداهن ياء وربما يظنه من لا خبرة له

الْغَشْيُ، فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيْتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ،

بمواد الكلام أن هذا من الناقص وهو من المضاعف.

(الْغَشْيُ) بفتح الغين وسكون الشين المعجمتين وفي آخره ياء آخر الحروف مخففة، وقال القاضي: رويناه في مسلم وغيره بكسر الشين وتشديد الياء وبإسكان الشين وهو بمعنى الغشاوة وهي الغطاء وأصله مرض معروف يحصل بطول القيام في الحر وغير ذلك وهو طرف من الإغماء وعرفه أهل الطب بأنه تعطل القوى المحركة والحساسة لضعف القلب واجتماع الروح كله إليه والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلق الغشي عليها مجازاً ولهذا قالت: (فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ) أي: في تلك الحالة لتذهب عني قيل أو كان الصب بعد الإفاقة فلا يقال إذا تعطلت القوى فكيف صببت الماء.

(فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْتَنِي عَلَيْهِ) عطف على حمد الله من باب عطف العام على الخاص؛ لأن الثناء أعم من الحمد والشكر.

(ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (مَا مِنْ شَيْءٍ) كلمة «ما» نافية و«من» زائدة ومدخولها مرفوع المحل على أنه اسم ما وقوله: (لَمْ أَكُنْ أَرِيْتُهُ) بضم الهمزة صفة لشيء وقوله: (إِلَّا رَأَيْتُهُ) في موضع خبر ما (فِي مَقَامِي) أي: حال كوني في مقامي أي: مكاني، أو قياماً أو زمان قيامي، وفي رواية زيادة «هذا» وهو خبر مبتدأ محذوف أي: هو هذا، أو يؤول بالمشار إليه فيكون صفة لمقامي، والمعنى كل شيء لم أكن أريته مما يصح رؤيته عقلاً كروية الباري تَعَالَى وتليق عرفاً مما يتعلق بأمر الدين والجزاء ونحوهما من قبل مقامي هذا أريته في مقامي هذا فقوله ما من شيء أي: عام مخصوص، وقد قال الأصوليون: ما من عام إلا وقد خص، سوى قوله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 282] والمخصص قد يكون عقلياً، وقد يكون عرفياً.

(حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ) يجوز فيهما الرفع على أن تكون حتى ابتدائية والتقدير حتى الجنة والنار مرئيتان والنصب على أن تكون عاطفة عطفتها على الضمير المنصوب في أريته والجر على أنها جارة كذا قال الشراح لكن استشكل الدماميني الجر بأنه لا وجه له إلا العطف على المجرور المتقدم وهو ممتنع لا

فَأَوْحِي إِلَيَّ: أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ - مِثْلَ أَوْ - قَرِيبًا

يلزم عليه من زيادة مع المعرفة والصحيح منعه وهذا ليس بشيء لأن الجبر على أنها جارة لا عاطفة حتى يلزم ما ذكره الدماميني فافهم.

قال العلماء: يحتمل أنه ﷺ قد رأى رؤية عين بأن كشف الله تعالى له مثلاً عن الجنة والنار وأزال الحجب بينه وبينهما كما فرج له عن المسجد الأقصى حين وصفه بمكة للناس، وقد تقرر في علم الكلام أن الرؤية أمر يخلقه الله تعالى في الرائي وليست مشروطة بمقابلة ولا مواجهة ولا خروج شعاع وغيره بل هذه شروط عادية جاز انفكاكها عنها عقلاً، ويحتمل أن يكون رؤية علم ووحى باطلاعه وتعريفه من أمورهما تفصيلاً ما لم يعرفه قبل ذلك. وقال القرطبي: وعلى هذا الاحتمال يجوز أن الله تعالى مثل له الجنة والنار وصورهما كما يمثل المراثيات في الحائط ويعضده ما رواه البخاري من حديث أنس في الكسوف فقال عليه الصلاة والسلام بعدما صلى صلاة الكسوف ثم رقي بالمنبر، فأشار بيديه قبل قبلة المسجد لقد رأيت الآن مذ صليت لكم الصلاة الجنة والنار ممثلتين في قبلة هذا الجدار، وفي مسلم: «إني صورت لي الجنة والنار فرأيتهما بدون هذا الحائط» ولا يستبعد من ذلك من حيث إن الانطباع إنما هو في الأجسام الصقيلة، لأن ذلك شرط عادي لا عقلي ويجوز أن تنخرق العادة خصوصاً لمقام النبوة ولو سلم أن تلك الأمور عقلية لجاز أن توجد تلك الأمور في جسم الحائط ولا يدرك ذلك إلا النبي ﷺ قَالَ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَأَشْبَهَ بِالْفَافِ الْحَدِيثُ كَقَوْلِهِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فَتَنَّاوَلْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا وَلَوْ أَخَذْتَهُ لَأَكَلْتُمُ مِنْهُ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا أَنْتَهَى.

فإن قيل: هل في الحديث دلالة على أنه ﷺ رأى في هذا المقام الحق سبحانه وتعالى، فالجواب على ما قيل نعم إذ الشيء يتناوله تعالى والعقل لا يمنعه والعرف لا يقتضي إخراجها.

(فَأَوْحِي) على صيغة المجهول (إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَنْكُمْ) بفتح الهمزة (تُفْتَنُونَ) بصيغة المجهول أي: تمتحنون وتختبرون يقال فتنت الذهب إذا أدخلته النار لتنظر ما جودته ودينار مفتون ويُسَمَّى الصائغ الفاتن وافتتن الرجل إذا أصابته فتنة فذهب ماله وعقله وكذلك إذا اختبر قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: 40] (فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ) بالنصب بلا تنوين (أَوْ قَرِيبًا) بإثبات التنوين

- لا أدري أيّ ذلك قالت أَسْمَاءُ - مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ،

وقول فاطمة (لا أدري) فعل من الدراية معلق بالاستفهام لكونه من أفعال القلوب سواء كانت استفهامية أو موصولة، أو بقوله: لا أدري على تقدير كونها موصولة.

(أيّ ذلك) كلام إضافي أي: أيّ اللفظين المذكورين في المثل والقريب وهو مبتدأ خبره.

(قالت) أي قالت: (أَسْمَاءُ) رضي الله عنها ويجوز انتصاب أي: بـ «وقالت» على معنى «ذكرت» جملة معترضة⁽¹⁾ مؤكدة لمعنى الشك المستفاد من كلمة «أو» وليست بأجنبية حتى يلزم الفصل بين المضاف وبين المضاف إليه على تقدير إضافة قوله «مثل» إلى قوله: (مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) بإظهار كلمة من في المضاف إليه على مذهب قوم من النحاة، كإظهار اللام في قولهم لا أبا لك، أو بين المتعلق والمتعلق على تقدير تعليق «من» بقوله: «قريباً» وحذف ما كان مثل مضافاً إليه لدلالة ما بعده عليه، وترك «مثل» على هيئته قبل الحذف على ما وجهه ابن مالك فيكون من قبيل قول الشاعر:

عاذلي فهائمًا لن أبرحاً كمثل أو أحسن من شمس الضحى

قال ابن مالك: هذه هي الرواية المشهورة وقال القاضي عياض بحسنها، وفي رواية «مثل أو قريب» بغير تنوين فيهما بإضافتهما إلى قوله: «فتنة المسيح الدجال» فعلى رواية زيادة «من» قبل فتنة يكون الإضافة بإظهار حرف الجر كما سبق وأما على رواية حذفها فيكون من قبيل قوله:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكم

وقوله:

بين ذراعي وجهه الأسد

وقوله:

أمام وخلف المرء من لطف ربه كوالٍ تزوى عنه ما هو يحذر

وجملة لا أدري هي اعتراضية أيضًا، وفي رواية أخرى مثلاً أو قريباً بالتنوين

(1) قوله جملة معترضة خبر لقوله وقول فاطمة.

يُقَالُ مَا عَلِمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟

فيهما فالأول يكون منصوباً على أنه صفة لمصدر محذوف، والثاني عطف عليه، والتقدير تفتنون في قبوركم فتنة مثلاً أي: مماثلاً فتنة المسيح الدجال أو قريباً منها، والمسيح بفتح الميم وكسر السين المخففة هو الدجال سمي مسيحاً لأنه يمسح الأرض أو يسح فيها في زمان قليل أو لأنه ممسوح إحدى العينين، ووصفه بالدجال ليميز عن عيسى عليه السلام، وبعض المحدثين يقول فيه المسيح بكسر الميم وتشديد السين مثل سكيت؛ لأنه مسح خلقه أي: شوه، وأما المسيح بفتح الميم فهو عيسى بن مريم عليهما السلام، وقال في العباب المسيح هو الممسوح بالشوم، وقال ابن ماكولا عن شيخه الصوري: هو المسيح بالخاء المعجمة، يقال مسحه الله بالمهملة إذا خلقه خلقاً حسناً، ومسحه بالمعجمة إذا خلقه خلقاً شويهاً، وأما الدجال فهو على وزن فعال من الدجل وهو الكذب والتبويه وخلط الحق بالباطل وهو كذاب مموه خلاط، وقال أبو العباس سمي دجالاً لضربه في الأرض وقطعه أكثر نواحيها يقال: دجل الرجل إذا سار، ويقال: دجل إذا لبس، وقال ابن دريد: سمي به؛ لأنه يغطي الأرض بالجمع الكثير مثل دجلة تغطي الأرض بمائها والدجل التغطية.

(يُقَالُ) هو بيان لقوله تفتنون ولهذا ترك العطف بين الكلامين أي: يقال للمقبور المفتون: (مَا عَلِمُكَ) مبتدأ وخبر (بِهَذَا الرَّجُلِ) أي: بمحمد ﷺ ولم يقل بي لأنه حكاية قول الملكين المسميان بمنكر ونكير، ولم يقل برسول الله لئلا يصير تلقيناً لحجته فيتلقن المقبور منهما إكرام الرسول ورفع مرتبته فيعظمه تقليداً لهما لا اعتقاداً، وإنما عدل عن صيغة الجمع في الخطاب إلى صيغة المفرد حيث قَالَ: ما علمك بعد ما قَالَ إنكم تفتنون؛ لأنه تفصيل أي: يقال لكل واحد ذلك فإن السؤال عن العلم يكون لكل واحد بانفراده واستقلاله، وقد يتوهم أن فيه التفتاناً لأنه انتقال من جمع الخطاب إلى مفرده كما قَالَ المرزوقي في شرح الحماسة في قوله: أحيا أباكن يا ليلي الأماديح إنه التفتات، وكما في قوله تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: 1] والجمهور من أهل المعاني على خلاف ذلك فإنهم قالوا إن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة من التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر، أما الشعر

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُوقِنُ - لَا أَذْرِي بِأَيِّهِمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ:

فإن فيه تخصيص الخطاب بعد التعميم لكون المقصود الأعظم هو خطاب ليلى ، وأما الآية فقد قَالَ الزمخشري : خص النَّبِيَّ ﷺ بالنداء وعم بالخطاب ؛ لأنه ﷺ إمام أمته وقدوتهم كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم يا فلان افعلوا كيت وكيت إظهاراً لتقدمه واعتباراً لترؤسه وأنه مِذْرَه⁽¹⁾ قومه ولسانهم والذي لا يصدرون عن رأيه ولا يستبدون بأمر دونه فكان هو وحده في حكم كلهم وسدَّ مسد جميعهم ، نعم فيه التفات على قول من يقول من أهل المعاني إن الالتفات هو الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى سواء كان من الضمائر بعضها من بعض أو من غيرها فيتناول الانتقال من صنف من نوع الضمير إلى صنف آخر من ذلك النوع ، كما في قول الحماسي المذكور.

(فَأَمَّا) تفصيل لما قبله (الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُوقِنُ)⁽²⁾ أي : المصدق والمعتقد باعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع بنبوته ﷺ ، وهو شك من الراوي أعني فاطمة بنت المنذر وقولها : (لَا أَذْرِي بِأَيِّهِمَا) وفي رواية أيهما أي : أي اللفظين من المؤمن والموقن.

(قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ) بالفاء جواب أما أي يقول ذلك المقبور.

(1) يقال : درهت عنه أي : دفعت عنه السوء.

(2) روى أحمد وأبو داود عن البراء بن عازب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : يأتيه الملكان فيجلسانه فيقولان له من ربك فيقول ربي الله فيقولان له ما دينك فيقول ديني الإسلام فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم فيقول هو رسول الله فيقولان له وما يدريك فيقول قرأت كتاب الله فأمنت به وصدقته فذلك قوله : ﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم : 27] الآية قال فينادي مناد في السماء أن صدق عبيدي فأفرشوا له الجنة وألبسوه من الجنة وافتحوا له باباً إلى الجنة ويفتح قال فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له فيها مدً بصره. وأما الكافر فذكر موته قال ويعاد روحه في جسده ويأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان من ربك فيقول باه باه لا أدري فيقولان له ما دينك فيقول باه باه لا أدري فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم فيقول باه باه لا أدري فينادي مناد في السماء أن كذب فأفرشوه من النار وألبسوه من النار وافتحوا له باباً إلى النار قال فيأتيه من حرها وسمومها قال ويضيق عليه قبره حتى تختلف منه أضلعه ثم يقبض له أعمى أصم معه مرزبة من حديد لو ضرب بها جيلاً لصار تراباً فيضربه بها ضربة يسمعها ما بين المشرق والمغرب إلا الثقلين فيصير تراباً ثم يعاد فيه الروح... من مشكاة المصابيح.

هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا،
فَيَقَالُ: نَمْ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ.....

(هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) هو (جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ) بالمعجزات الباهرة الدالة على نبوته (وَالْهُدَى) أي: الدلالة الموصلة إلى البغية والإرشاد إلى الطريق الحق الواضح المستقيم، (فَأَجَبْنَا) قبلنا نبوته معقدين حقيقتها معترفين بها، (وَاتَّبَعْنَا) فيما جاء به إلينا أو الإجابة تتعلق بالعلم والاتباع بالعمل، وفي رواية فأجبناه واتبعناه بالهاء فيهما وحذفه في الرواية الأولى للعلم به.

(هُوَ مُحَمَّدٌ) أي: يقول المؤمن هو مُحَمَّدٌ وفي رواية مُحَمَّدٌ هو (ثَلَاثًا) أي: قولاً ثلاثاً أي: ثلاث مرات مرتين بلفظ: مُحَمَّدٌ ومرة بصفته أعني رَسُولُ اللَّهِ هكذا قيل والظاهر أن قوله ثلاثاً قيد للقول المذكور أي: يقول القول المذكور من هو مُحَمَّدٌ إلى قوله هو مُحَمَّدٌ ثلاث مرات فافهم.

(فَيَقَالُ) له: (نَمْ) حال كونك (صَالِحًا) منتفعًا بأعمالك وأحوالك إذ الصلاح كون الشيء في حد الانتفاع، ويقال: لا روع عليك مما يروع به الكفار من عرضهم على النار أو غيره من عذاب القبر ويجوز أن يكون معناه صالحًا بأن تكرم بنعيم الجنة.

(قَدْ عَلِمْنَا إِنَّ) بكسر الهمزة وتخفيف النون أي: إن الشأن (كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ) بفتح اللام التي هي للفرق بين إن المخففة وبين النافية على قول البصريين وأما عند الكوفيين فإنهما بمعنى إلا وكلمة إن بمعنى ما مثل قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: 4] على قراءة تخفيف لما أي.

ما كل نفس إلا عليها حافظ والتقدير ما كنت إلا موقناً، وحكى السفاقي فتح همزة أن على أنها مصدرية أي: علمنا كونك موقناً ورده بدخول اللام، وتعبه البدر الدمايني بأنه إنما تكون اللام مانعة إذا جعلت لام الابتداء على رأي سيبويه ومن تابعه، وأما على رأي أبي علي الفارسي وابن جني وجماعة أنها للفرق فيسوغ الفتح بل يتعين لوجود المقتضي وانتفاء المانع، وأنت خبير بأن الاقتضاء ممنوع، وأما معنى هذا الكلام فقال الداوودي معناه أنك مؤمن كما قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: 110] أي: أنتم خير أمة وقال القاضي: والأظهر أنه على

وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ - لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ⁽¹⁾.

بابها، والمعنى أنك كنت مؤمناً وقد يكون معناه إن كنت لمؤمناً في علم الله وكذلك قيل في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ أيضاً أي: في علم الله.

(وَأَمَّا الْمُنَافِقُ) أي: غير المصدق بقلبه بنبوته فهو في مقابلة المؤمن (أَوْ الْمُرْتَابُ) الشاك فيها فهو في مقابلة الموقن.

(لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ) من لفظ المنافق والمرتاب.

(قَالَتْ أَسْمَاءُ) هذه الجملة معترضة أيضاً بين أما وجوابه الذي هو قوله.

(فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ) أي: قلت ما كان

(1) أطرافه 184، 922، 1053، 1054، 1061، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287 -

تحفة 15750 - 1/32.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف رقم 905. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث: يدل على فتنة القبر وسؤاله.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قولها: «حمد الله» فيه دليل على أن الأمور المهمة تستفتح بحمد الله لأن هذا الذي استفتح عليه السلام بالحمد فيه كان أمراً مهماً عظيماً وهو أنه عليه السلام كان قد انصرف من صلاة كسوف الشمس ثم أقبل على الناس يعظهم ويذكرهم وكذلك كانت سنته عليه السلام في كل أمر له بأن يستفتحه أولاً بالحمد وكذلك السنة في خطبة النساء لأنه أمر له بال وقد تقرر ذلك من فعله عليه السلام ومن فعل الصحابة.

الوجه الثاني: قولها: «وأثنى عليه» فيه دليل أن الثناء بعد الحمد من السنة ومرغب فيه لأنه عليه السلام كان يفعل ذلك واستقر عمله وعمل الصحابة عليه هذه هي السنة فيما يخصه عليه السلام وأما غيره فلا بد له من الصلاة عليه لقوله عليه السلام: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي. والخلفاء بعده والصحابة عن آخرهم كانوا يصلون عليه ﷺ بعد الحمد والثناء على الله عز وجل. الوجه الثالث: قوله عليه السلام: «ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيت في مقامي هذا» فيه دليل على أنه عليه السلام لم يكن يرى من الغيب جميعه في الزمان المتقدم على هذا الموطن إلا البعض وإنه في هذا الموطن تكملت له الرؤية لتلك الأشياء كلها ويرد على هذا سؤال وهو أن يقال ما المراد بقوله عليه السلام ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيت هل المراد به جميع الغيوب أو المراد به ما يحتاج به الأخبار إلى أمته وما يخصه عليه السلام في ذاته المكرمة والجواب أن لفظ الحديث محتمل للوجهين معا والظاهر منهما الوجه الأخير وهو أن يكون المراد به ما يحتاج به الأخبار إلى أمته وما يخصه عليه السلام في ذاته المكرمة أو ما أكرمه الله بالاطلاع عليه والأول ممنوع يدل على ذلك الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿قُلْ =

الناس يقولونه ، وفي بعض النسخ وذكر الحديث بتمامه وهو كما جاء في بعض

لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴿٦٥﴾ [النمل : 65] وأما الحديث فقولوه عليه السلام : «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهم إلا الله». لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله ولا يعلم ما في غد إلا الله ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله. ولأنه لا يمكن أن يحمل هذا على جميع الغيوب لأن ذلك يؤدي إلى إستواء الخالق والمخلوق وهو مستحيل عقلا وقد قال عز وجل في كتابه : ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن : 29] والأشياء منها ما قد وقع قبل خلق بني آدم ومنها ما يقع بعد موتهم فكان ذلك مستحيلا من طريق العقل والنقل.

الوجه الرابع : فيه دليل على أن ما أرى له عليه السلام من الغيوب فله الأخبار به وله أن لا يخبر وله أن يخبر ببعضه ولا يخبر ببعض بخلاف الوحي فإن عليه أن يخبر به كله لأنه عليه السلام لما أرى له هنا ما أرى أخبر ببعض ما رأى وهي الجنة والنار وسكت عن الغير ولم يكن ليفعل ذلك في الوحي إلا أن يخبر به كله كما أوحى إليه والحكمة في ذلك والله أعلم أنه قد يكون فيما يرى أشياء لا يمكن لأحد الاطلاع عليها ولا يقدر على ذلك إلا هو عليه السلام لما مده الله به من القوة والعون بخلاف الوحي فإنه لا يكون إلا بقدر ما تقدر الأمة على تلقيه. الوجه الخامس : فيه دليل على عظم قدرة الله تعالى إذ أنه عليه السلام رأى في هذه الدار في هذا الزمن اليسير ما لم يره ليلة المعراج في العالم العلوي ومشاهدة الملكوت.

الوجه السادس : فيه دليل على أن القدرة لا تتوقف على ممكن لأنه عليه السلام رأى في هذا الزمن اليسير أمورا عظما ثم عقلها جميعها مع إبقاء أوصاف البشرية عليه.

الوجه السابع : قوله عليه السلام : «حتى الجنة والنار» هذا اللفظ محتمل لوجهين الأول أن يكون عليه السلام أراد أن يخبرهم بأنه عاين كل ما يلحقون بعد خروجهم من هذه الدار حتى يستقروا في الجنة والثاني أن يكون عليه السلام أراد أن يخبرهم بعظم ما رأى من أمور الغيب فذكر الجنة والنار تنبيها على ذلك لأن الجنة قد روي أن سقفها عرش الرحمن والنار في أسفل السافلين تحت البحر الأعظم فإذا رأى هذين الطرفين فمن باب أولى يرى ما بينهما.

الوجه الثامن : فيه دليل لأهل السنة حيث يقولون بأن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان حقيقة إذ أنه عليه السلام عاينها في هذا المقام.

الوجه التاسع : فيه دليل على أن الجواهر لا تحجب بذواتها لأنه عليه السلام : قد رأى الجنة من هذه الدار وهي في العالم العلوي فوق السبع الطباق وسقفها عرش الرحمن كما تقدم وهي محدقة بالسور ولها شرفات وأبواب إلى غير ذلك مما قد علم من صفاتها وعلوها ورأى النار وهي في أسفل سافلين تحت البحر الأعظم الذي عليه قرار الأرضين على ما قد علم ثم مع هذا البعد العظيم والكثافة العظمى لم يحجبه شيء من ذلك عن الرؤية والمعانية.

الوجه العاشر : فيه دليل على عظم قدرة الله تعالى وأنها لا تنحصر بالعقل ولا تجري على قياس لأنه عليه السلام قد رأى الجنة من هنا وعابنها ليلة أسري به لم يرها وإنما رأى سدرة المنتهى وهي ليست في الجنة على ما سيأتي بيانه في حديث المعراج إن شاء الله ورأى =

الروايات الأخر يُقَالُ له :

النهرين اللذين ينبعان من أصلها ويمضيان إلى الجنة وكل هذا يأتي في حديث المعراج إن شاء الله فكان هذا أدل دليل على أن القدرة تحجب ما شاءت كان بواسطة أو بغير واسطة وتبدي ما شاءت كان بحجاب أو بغير حجاب.

الوجه الحادي عشر: يترتب على فائدة الأخبار بهذا ترك الالتفاف للعوائد وتقوية الإيمان وترك الهم والفرح لإصابة شيء أو ذهابه إذا تحقق المرء بعظم القدرة التي هذا البعض مما هو صادر عنها فيشرح صدر المؤمن إذ ذاك للتعلم بجناب مولاه وعدم الالتفات إلى ما سواه وتكون يده لا تعويل عليها فيما يتصرف فيه من الأشياء بل إبقاء لأثر الحكمة.

الوجه الثاني عشر: قوله عليه السلام: «تفتنون في قبوركم» تفتنون بمعنى تختبرون قال عز وجل في كتابه: ﴿لَا يَخْبِتُونَ فِيهَا﴾ [الأنبياء: 23] أي: لا يختبرون لكن الاختبار هنا بوجه خاص كما أخبر في باقي الحديث على ما سيأتي بيانه.

الوجه الثالث عشر: فيه دليل على أن الله عز وجل قد عافى نبيه عليه السلام من فتنة القبر وأكرمه بذلك لأن قوله عليه السلام تفتنون خطاب مواجهة فلم يكن هو عليه السلام داخلا في الخطاب ولو كان داخلا مع أمته في ذلك لقال تفتن في قبورنا يزيد هذا إيضاحا وبيانا قوله عليه السلام في باقي الحديث يقال ما علمك بهذا الرجل ولا يمكن أن يسأل عن نفسه المكربة فإن قال قائل لعل أن تكون له فتنة خاصة به ليست على هذه الصيغة قيل له لو كانت له فتنة خاصة لذكرها وبينها ليسلي أمته بذلك وبهون عليهم ما هم إليه سائرون كما فعل عليه السلام ذلك في غير ما موضع فمن ذلك قوله عليه السلام: ليعزى المسلمون في مصابهم المصيبة بي.

ومن ذلك قوله عليه السلام: لفاطمة حين قالت واكرباه فقال لا كرب على أبيك بعد اليوم. ومن ذلك إخباره عليه السلام عن نفسه المكربة بأنه يصعق يوم القيامة فيمن يصعق ثم يفيق من تلك الصعقة ويكون هو أول من يفيق فيجد موسى عليه السلام متعلقا بساق العرش لا يدري أصعق فيمن صعق وقام قبله أم لم يصبه شيء إلى غير ذلك مما جاء في هذا المعنى فلو كانت له عليه السلام فتنة تخصه لما ترك ذكرها كما لم يترك ذكر ما أشرنا إليه ولأن في ذكره لذلك لطفا بأمته وتهوينا عليهم فيما بين أيديهم كما تقدم وكان عليه السلام ينظر أبدا ما هو أحسن لهم ففعله لأنه كان بالمؤمنين رحيمًا.

الوجه الرابع عشر: هذه الفتنة هل هي عامة في الخلق كله صغارًا أو كبارًا أو هي مختصة بمن بلغ التكليف دون غيره لفظ الحديث محتمل للوجهين معا والأظهر من الوجهين العموم لأنه عليه السلام قد صلى على صبي ودعا له بأن يعافيه الله من فتنة القبر فلو لم تكن الفتنة عامة لما صح أن يدعو له بذلك.

الوجه الخامس عشر: إذا كانت الفتنة عامة هل هي على حد سواء للصغير والكبير أو هي تختلف محتمل للوجهين معا لأن القدرة صالحة لكليهما وأمور الآخرة لا تؤخذ بالعقل ولا بالقياس وإنما هي موقوفة على إخبار الشارع عليه السلام ومسألتنا هذه لم يرد فيها نص فيتعين فيها الإيمان =

«لا دريت ولا تليت»⁽¹⁾ ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين» وفي هذا الحديث فوائد منها أن الجنة والنار مخلوقتان اليوم وهو مذهب أهل السنة ويدل عليه الآيات والأخبار المتواترة مثل قوله تَعَالَى:

بالفتنة مطلقا والتعيين فيما نص عليه وعدم التعيين فيما لم ينص عليه وتركه للإحتمال. الوجه السادس عشر: فيه دليل على رد الأرواح للأجساد في القبور لأن الفتنة لا تكون إلا للحى وأما الميت فلا يتأتى أن يفتن لأنه لا يفهم ولا يعقل ولا يحس بألم ولا يتنعم وهذه الحياة التي في القبر والموتة التي تكون بعدها هي إحدى الحياتين وإحدى الموتتين التي أخبر بهما عز وجل في كتابه حيث قال: ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا أَفْتِنْنَا أَفْتِنْنَا﴾ [غافر: 11] على ما قاله بعض العلماء.

الوجه السابع عشر: في هذا دليل على عظم قدرة الله تَعَالَى وأنه لا يعجزها ممكن نحو ما تقدم لأن الحى أبدا مهما أهيل عليه شيء من تراب ينطفئ به ويموت وهو الآن يحيى تحت التراب ولا يضره وهذا مما يجب الإيمان به على ما جاء الخبر به ويترك الالتفات للكيفية لأنه من جملة الغيوب والله عز وجل يقول في صفة المؤمنين: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3].

الوجه الثامن عشر: قوله عليه السلام: «مثل أو قريبا من فتنة المسيح الدجال مثل أو قريبا» شك من الراوي الذي روى عن أسماء في أيهما قالت وفيه دليل على تحريرهم في النقل وصدقهم لأنه لما أن أشكل عليه ما قالت أسماء أبدى الاشكال ولم يأخذ بقوة الظن فيخبر به. الوجه التاسع عشر: تمثيله عليه السلام فتنة القبر بفتنة المسيح الدجال تحتمل وجهين. الأول: أن يكون يكون مثل بها لعظمها إذ أنه ليس في الدنيا فتنة أعظم منها أعاذنا الله منها بمنه. الثاني: أن يكون مثل بها تنبيهها منه عليه السلام على حال المنافق أو المرتاب في قصر العلة وذلك أن الدجال يدعي الربوبية ويستدل عليها بأشياء منها أن يحيى ويميت ومنها أنه يسير لسيره مثل الجنة عن يمينه ومثل النار عن يساره ومنها أن أموال من يأبى عن اتباعه تتبعه إلى غير ذلك مما جاء في عظم فتنته وبعد هذا كله ذاته تكذب كل ما استدل به لأنه أعور ومركوبه أعور فلم تعطه قدرة الهيئة أن يحسن خلق نفسه ولا خلق مركوبه ثم بعد ذلك ينزل عيسى عليه السلام فيقتله بحرته حتى يرى دمه في الحربة فلو كان إلها لدفع النقص والهلاك عن نفسه والمنافق أو المرتاب أشبه في هذا المعنى لأنه أظهر الإيمان في الدنيا وتلبس به في الظاهر ولم يكمل ما شرط عليه فيه فإذا احتاج إلى الإيمان واضطر إليه لم ينفعه فأشبه الدجال في علته القاصرة ولخوف الهلاك به وقد يحتمل أن يكون عليه السلام مثل به تنبيهها على هذين الوجهين معا وهو الأظهر والله أعلم لأنه أجمع للفائدة.

الوجه العشرون: قوله عليه السلام: «يقال ما علمك بهذا الرجل» هذا الرجل المراد به ذات النَّبِيِّ ﷺ ورؤيتها بالعين وفي هذا دليل على عظم قدرة الله تَعَالَى إذ الناس يموتون في الزمان الفرد في أقطار الأرض على اختلافها وبعدها وقربها كلهم يراه عليه السلام قريبا منه لأن لفظ هذا لا تستعمله العرب إلا في القريب.

(1) قوله ولا تليت أي لا اتبعت الناس بأن تقول شيئا. وقيل لا تلوت ولا قرأت فقلبت الواو ياءً للازدواج ومعناه ما علمت بنفسك بالنظر والاستدلال ولا اتبعت العلماء بالتقليد وقراءة الكتب وهو دعاء عليه بنحو ما أجاب.

﴿وَطُفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ دَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 22]، وقوله: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [11] عِنْدَهَا جَنَّةُ النَّارِ ﴿١٥﴾ [النجم: 14، 15]، وقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: 133] إلى غير ذلك من الآيات، وتواتر الأخبار في قصة آدم عليه السلام من دخوله إياها وخروجه منها ووعدته الرد إليها كل ذلك ثابت بالقطع.

وقال إمام الحرمين: أنكر طائفة من المعتزلة خلقهما قبل يوم الحساب، وقالوا: لا فائدة في خلقهما قبل ذلك وحملوا قصة آدم على بستان من بساتين الدنيا قَالَ: وهذا باطل وتلاعب بالدين وانسلال عن إجماع المسلمين، وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: الجنة مخلوقة مهياة بما فيها سقفها عرش الرحمن وهي خارجة عن أقطار السموات والأرض وكل مخلوق يفنى ويجدد أو لا يجدد إلا الجنة والنار وليس في الجنة سماء إلا ما جاء في الصحيح يعني قوله وسقفها عرش الرحمن ولها ثمانية أبواب، وروي أن كلها مغلقة إلا باب التوبة فإنه مفتوح حتى تطلع الشمس من مغربها.

وأما من قَالَ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ يدل على أنها مخلوقة فلم يصب لما تقدم أنها خارجة عن أقطار السموات والأرض في عالم آخر والمعنى عرضها كعرض السموات والأرض كما جاء في آية أخرى والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا معناه كسبع سموات وسبع أرضين لو وصل بعضها ببعض فذلك عرض الجنة ولا يوصف طولها لاتساعه، وقيل عرضها سعتها ولم يرد به العرض الذي هو مقابل الطول والعرب تقول ضربت في أرض عريضة أي: واسعة، ومنها إثبات عذاب القبر وهو مذهب أهل السنة وقد تظاهرت عليه الدلائل من الكتاب والسنة.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا غُڈًا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: 46] الآية، أما الأحاديث فأكثر من أن تحصى، ولا مانع عقلاً أن يعيد الله تعالى الحياة في جزء من الجسد أو في جميعه على خلاف فيه فيشبهه ويعذبه وإذا لم يمنعه العقل وورد به الشرع وجب قبوله واعتقاده ولا يمنع في ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة أو أكلته السباع والطيور وحيثان البحر فكما أن الله تعالى يعيده للحشر فهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك فإن قيل نحن نشاهد الميت على حاله

فكيف يسأل ويقعد ويضرب ، فالجواب أن ذلك غير ممتنع بل له نظير في الشاهد فإن أحدنا يجد لذة وألماً يحسه ولا نحسه نحن ، وقد كان جبريل عليه السلام يأتي النَّبِيَّ ﷺ فيوحى إليه بالقرآن المجيد ولا يدركه الحاضرون على ما قاله الطَّيْبِيُّ .

ومنها : سؤال منكر ونكير وأنهما ملكان يرسلهما الله تَعَالَى إذا وضع الميت في قبره فيسألانه عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ .

ومنها : خروج الدجال .

ومنها : أن الرؤية ليست مشروطة بشيء عقلاً من المواجهة ونحوها .

ومنها : وقوع رؤية الله تَعَالَى له عليه الصلاة والسلام .

ومنها : أن من ارتاب في صدق الرسول وصحة رسالته فهو كافر .

ومنها : سنية صلاة الكسوف ، وتطويل القيام فيها واستحباب فعلها بالمسجد بالجماعة وهو حجة على العراقيين حيث قالوا بعدم الجماعة فيها .

ومنها : مشروعيتها هذه الصلاة للنساء أيضاً .

ومنها : جواز حضورهن وراء الرجال في الجماعات .

ومنها : جواز السؤال عن المصلي وامتناع الكلام في الصلاة وجواز الإشارة فيها من غير كراهة إذا كانت لحاجة .

ومنها : جواز التسيب للنساء في الصلاة فإن قلت لهن التصفيح إذا نابهن شيء لا التسيب فالجواب أن المقصود من تخصيص التصفيح لهن أن لا يسمع الرجال صوتهن وفيما نحن فيه جرت القصة بين الأختين أو التصفيح هو الأولى لا الواجب .

ومنها : ما قاله التَّوَوِّيَّ أن الغشي لا ينقض الوضوء ما دام العقل باقياً ، وهذا محمول على أنه لم يكثر أفعالها متوالية وإلا بطلت الصلاة .

ومنها : أن العمل اليسير وهو صب الماء على الرأس في هذا الحديث جائز في الصلاة وأنه لا يبطلها فإن قلت من أين علم أن الغشي والصب كانا في الصلاة ، فالجواب : أنه علم من جعل ذلك مقدماً على الخطبة وجعل الخطبة متعقبة للصلاة بلا واسطة بينهما بدليل الفاء في فحمد الله ، ومنها أن الخطبة ينبغي أن يكون أولها الحمد والثناء على الله تَعَالَى .

26 - بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ

عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ».

26 - بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ

عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

(بَابُ تَحْرِيزِ) بالصاد المعجمة أي: حث (النَّبِيُّ ﷺ) قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ومن قَالَ بالصاد المهملة من الحرص فقد صحف أي: في هذا الكتاب فلا يرد ما قاله محمود الْعَيْنِيُّ أن كلاهما يستعمل في معنى واحد فلا يكون تصحيفاً فإن أنكر هذا القائل استعمال المهملة بمعنى المعجمة فعليه البيان. (وَفَدَّ) هم الذين يقدمون أمام الناس اسم جمع لواقد (عَبْدُ الْقَيْسِ) وهي القبيلة المشهورة يسكنون قريباً من فارس.

(عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا) من الإخبار بذلك (من وَرَاءَهُمْ) من قومهم، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو السؤال والجواب وهما غالباً لا يخلوان عن التحريض؛ لأنهما تعليم وتعلم ومن شأنهما التحريض.

(وَقَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ) تصغير الحارث ابن حشيش بفتح المهملة بالشين المعجمة المكررة وقيل بضم الحاء وقيل بالجيم الليثي يكنى أبا سليمان قدم على النَّبِيِّ ﷺ في ستة من قومه فأسلم وأقام عنده أياماً ثم أذن له في الرجوع إلى أهله روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خمسة عشر حديثاً اتفقا على حديثين وانفرد الْبُخَارِيُّ بحديث وهذا أحد الحديثين المتفق عليهما والآخر في الرفع والتكبير نزل البصرة وتوفي بها سنة أربع وتسعين وروى له الجماعة.

(قَالَ لَنَا النَّبِيُّ) وفي نسخة رسول الله ﷺ أي: بعد ما أذن لهم في الرجوع. (ارْجِعُوا) بكسر الهمزة والجيم (إِلَى أَهْلِيكُمْ) جمع الأهل وهو يجمع مكسراً نحو الآهال والأهالي ومصححاً بالواو والنون نحو الأهلون وبالألف والتاء نحو: الأهلات.

(فَعَلِّمُوهُمْ) أمر دينهم كما تعلمتم مني وفي رواية فعظوهم من الوعظ وهو التذكير.

87 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنِ الْوَفْدُ أَوْ مِنَ الْقَوْمِ» قَالُوا: رَبِيعَةُ فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة وتشديد الشين المعجمة وقد تقدم في باب ما كان النبي يتخولهم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة على الأشهر هو محمد بن جعفر الهذلي البصري وقد تقدم في باب ظلم دون ظلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عن أبي جَمْرَةَ) بالجيم والراء هو نصر بن عمران البصري وهو من الأفراد في المحدثين وقد مر ذكره في باب أداء الخمس من الإيمان.

(قَالَ) أي: أنه قال: (كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (وَبَيْنَ النَّاسِ) أي: أعبر لهم ما أسمع من ابن عباس وأفسر له ما أسمع منهم فإنه كان يتكلم بالفارسية أيضا فكان يترجم لابن عباس عن تكلم بها، أو أبلغ كلامه إلى من خفي عليه من الناس إما لزحام أو اختصار يمنع من فهمه وقد مر تحقيقه في باب أداء الخمس من الإيمان.

(فَقَالَ) ابن عباس رضي الله عنهما: (إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ) قَالَ القاضي: الوفد هم القوم يأتون ركبانًا.

(أَتَوْا) وفي الرواية السابقة لما أتوا (النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ) أي: لهم (مَنِ الْوَفْدُ) بمن الاستفهامية.

(أَوْ) قَالَ لهم: (مَنِ الْقَوْمُ) شك من شعبة أو شيخه (قَالُوا) نحن (رَبِيعَةُ) لأن عبد القيس كان من أولاده وما قاله التيمي من أن ربيعة بطن من عبد القيس فهو سهو منه يشهد عليه كتب الأنساب.

(فَقَالَ) ﷺ وفي رواية قَالَ: (مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ) شك من الراوي أيضًا أي: صادفوا رحبًا وسعة وفي رواية بحذفهما فالمعنى حينئذٍ كذلك (غَيْرَ خَزَايَا) جمع خزيان أي: غير مُذَلِّين ولا مهانين ولا مفضوحين بوطء بلادهم وقتل

وَلَا نَدَامَى قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ.....

أنفسهم وسبي نساءهم، وغير منصوب على الحال.

قال النَّوَوِيُّ: وهو المعروف ويجوز الجر على الصفة.

(وَلَا نَدَامَى) جمع نادم والأصل نادمين فأتبع لخزايا كما قالوا العشايا والغدايا وجمع غداة غدوات لا غدايا لكنه أتبع بالعشايا كذا قاله الزركشي والخطابي، وحكى السفاقي أنه يقال رجل ندمان كما يقال نادم في الندامة بمعنى واحد فيكون جارياً على الأصل، وعند النسائي من طريق قرّة فقال: «مرحبا بالوفد ليسوا بالخزايا ولا النادمين» بشرهم النَّبِيُّ ﷺ بالخير عاجلاً وآجلاً؛ لأن الندامة إنما تكون في العاقبة فإذا انتفت ثبت ضدها.

(قَالُوا) يا رسول الله (إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ) بضم المعجمة وربما قالوا بكسرهما وتشديد القاف بمعنى السفر البعيد، وفي العباب الشقة بالضم البعد، وقيل هي المسافة التي تقطع بمشقة، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: 42] وقال ابن عرفة: هي الناحية التي تدنوا إليها، وقال البرزندي: يقال إن فلاناً لبعيد الشقة أي: لبعيد السفر، وجمعها شقق بالضم أو بالكسر.

(بَعِيدَةٍ) وفي الرواية السابقة إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام

(و) الحال إن (بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ) أي: القبيلة وأصل الحي منزل القبيلة

ثم سميت بها اتساعاً.

(مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ) بضم الميم وفتح المعجمة غير منصرف وكانوا بين ربيعة والمدينة ولا يمكنهم الوصول إليها إلا بالمرور عليهم وكانوا يخافون منهم ولذا قالوا: (وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ) بتكثيرهما وهو يصلح للأشهر الحرم كلها لكنهم كانوا يخصون شهر رجب بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الحرم كلها، فلذا قيل رجب مضر.

(فَمُرْنَا بِأَمْرٍ) أحد الأوامر أو أحد الأمور وزيد في الرواية السابقة فصل أي:

فاصل بين الحق والباطل أو مفصل مبين مكشوف.

(نُخْبِرُ) بالرفع على الصفة أو بالجزم على جواب الأمر (بِهِ مَنْ) موصولة

وَرَأَيْنَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَحَدِّهِ، قَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدُّهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ» وَنَهَاَهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمُزَفَّتِ

(وَرَأَيْنَا) أي: خلفنا من قومنا الذي خلفناهم في بلادنا.

(نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ) بإسقاط واو العطف الثابتة في الرواية السابقة مع الرفع على الحال المقدرة أي: نخبر مقدرين دخول الجنة أو على الاستئناف، أو على البدل، أو الصفة بعد الصفة، ويجوز الجزم جواباً للام بعد جواب وفي نسخة هنا بالواو وحينئذ فلا يتأتى الجزم في الثاني مع رفع الأول فتأمل وفي الرواية السابقة قبل قوله: فأمرهم وسألوه عن الأشربة.

(فَأَمَرَهُمْ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (بِأَرْبَعٍ) أي: بأربع خصال أو جمل (وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ) كما في رواية.

(وَحَدِّهِ) وهو أربعة أجزاء فصح إطلاق الأربع عليه كما بينه النَّبِيُّ ﷺ حيث قَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدُّهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ﷺ: (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ) المفروضة (وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ) المعهودة (وَصَوْمُ رَمَضَانَ) ثم زاد على ذلك فقال: (و) أَنْ (تُعْطُوا) من الإعطاء بحذف أن، وفي رواية أحمد عن غندر بإثباتها فكان الحذف من شيخ الْبُخَارِيِّ (الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ) وإنما غير الأسلوب فيه تنبيهاً على أنه مخصوص بأصحاب الغزوات مثل عبد القيس، وأن الأربعة الأول عامة لجميع الأمة فافهم، وقد سبق وجه عدم ذكره الحج في باب أداء الخمس من الإيمان

(وَنَهَاَهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ) بفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة وبالمد وهو اليقطين اليابس، (و) عَنْ (الْحَتَمِ) بفتح المهملة أي: الجرار الخضر، أو هي الجرار كلها، أو هي جرار يؤتى بها من مصر مقبّرات الأجواف، أو جرار حمر أعناقها في جنوبها يجلب فيها الخمر من مصر (و) عَنْ (الْمُزَفَّتِ) بتشديد الفاء، أي: المطلي بالزفت أي: نهاهم عن الانتباز في هذه الأوعية وذلك لأنه يسرع

قَالَ شُعْبَةُ: رُبَّمَا قَالَ: «النَّقِيرِ» وَرُبَّمَا قَالَ: «المُقَيَّرِ» قَالَ: «احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ»⁽¹⁾.

فيها الإسكار إلى ما فيه فيصير حراماً، وربما يشربه من لا يشعر بذلك ولا يطلع عليه بخلاف أسقية الأدم غير المزفتة؛ لأنه إذا اشتد الشراب فيها شقها غالباً فيعلم به صاحبها فيجتنبه وذلك النهي المذكور كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ وقد مر تفصيله.

(قَالَ شُعْبَةُ: رُبَّمَا) وفي رواية وربما بالواو.

(قَالَ) أي: أبو جمرة عن (النَّقِيرِ) بفتح النون وكسر القاف هو أصل النخلة ينقر فيتخذ وعاء.

(وَرُبَّمَا قَالَ) عن («المُقَيَّرِ») أي: المطلي بالقار وهو نبت يحرق إذا يبس يطلى به السفن كما يطلى بالزفت وليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين ليثبت إحداهما دون الأخرى؛ لأنه على هذا التقدير يلزم التكرار لسبق ذكر المزفت؛ لأنه بمعناه بل المراد أنه كان جازماً بذكر الثلاثة الأول شاكاً في الرابع وهو النقير فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره وكان أيضاً شاكاً في التلفظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة المقير والدليل عليه أنه جزم بالنقير في كتاب الإيمان ولم يتردد إلا في المزفت والمقير فقط.

(قَالَ) ﷺ (احْفَظُوهُ) بفتح الفاء أي: الأمور المذكورة (وَأَخْبِرُوهُ) بفتح الهمزة وكسر الموحدة وفي رواية وأخبروه بالضمير الراجع إلى ما ذكر وفي أخرى وأخبروا به (مَنْ وَرَاءَكُمْ) من قومكم ومن أولادكم الذين جاؤوا بعدكم.

وفي الحديث: أن من علم علماً يلزمه تبليغه لمن لا يعلمه وهو اليوم من فروض الكفاية لظهور الإسلام وانتشاره، وأما في ابتداء الإسلام فإنه كان فرضاً عينياً يجب لكل أحد من المسلمين أن يبلغ أحكام الإسلام حتى يكمل ويبلغ مشارق الأرض ومغاربها.

وفيه أيضاً: أنه يلزمه تعليم أهله للفرائض لعموم لفظ «من وراءكم» والله تعالى أعلم.

(1) أطرافه 53، 523، 1398، 3095، 3510، 4368، 4369، 6176، 7266، 7556 تحفة

27 - باب الرُّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ، وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ

88 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ،

27 - باب الرُّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ، وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ

(باب الرُّحْلَةِ) بكسر الراء، وقد يروى بفتحها أيضا، بمعنى الارتحال من رَحَلٍ يَرْحَلُ إذا مضى في سَفَرٍ، وَرَحَلْتُ البعيرَ أَرْحَلُهُ رَحْلًا إذا شددت عليه الرحلَ وهو للبعير أصغر من القتب وهو من مراكب الرجال دون النساء، وأما الرُّحْلَةُ بالضم فهي الجهة التي تقصده وقد يطلق على من يرتحل إليه قَالَ أَبُو عمرو: يقال أنتم رحلتي أي: الذي أرتحل إليهم، وقد وقع في نسخة بضم الراء. (فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ) بالمرء (وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ) بالجر عطفاً على الرحلة وهذا اللفظ في رواية كريمة وأبي الوقت فقط، وليس في رواية غيرهما والصواب حذفه؛ لأنه يأتي في باب آخر، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول هو التحريض على العلم والمحرض من شدة حرصه قد يرحل إلى المواضع لطلب العلم ولا سيما لنازلة تنزل به، فإن قلت: قد تقدم باب الخروج في طلب العلم وهذا الباب أيضًا بهذا المعنى فيكون تكراراً فالجواب أن هذا الباب في طلب مسألة خاصة وقعت للشخص ونزلت به وذلك ليس كذلك. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ) كما في رواية المروزي وقد مر في باب: ما يذكر في المنازلة.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) ابن المبارك المروزي قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ بالشين المعجمة ما على وجه الأرض مثل عبد الله، وقال: لا أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير إلا جعلها فيه وقد مر في بدء الوحي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ) بدون الواو (ابْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ) النوفلي المكي، روى عن طاوس وعطاء وعدة وعنه يحيى القطان وروح وخلق، وهو ثقة، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سألت أبي عنه، فقال: هو أمثل من يكتبون عنه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ) ابن عبيد الله بالتكبير في الأولى والتصغير في الثاني (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام وأبو مليكة زهير بن

عن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزْرِزٍ

عبد الله التميمي القرشي الأحوال المكي، نسب عبد الله إليه لشهرته به، وإلا فأبوه عبيد الله، وقد تقدم في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله.

(عن عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف (ابْنِ الْحَارِثِ) بن عامر القرشي المكي أبو سروعة بكسر السين المهملة سكون الراء وفتح الواو وحكي فتحها أسلم يوم الفتح وسكن مكة هذا قول أهل الحديث، وأما جمهور أهل النسب فيقولون عقبة هذا هو أخو أبي سروعة وأنهما أسلما جميعاً يوم الفتح وقال الزبير بن بكار، وأبو سروعة هو قاتل حبيب بن عدي كما يأتي قصته إن شاء الله تعالى. أخرج لعقبة أبو داود والترمذي، والنسائي، ولم يخرج له مسلم شيئاً وروى له البُخَارِيُّ ثلاثة أحاديث في العلم والحدود والزكاة أحدها هذا وأخرجه معه هؤلاء الثلاثة.

قال أبو عمر صاحب «الاستيعاب»: ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة وبينهما عبيد الله ابن أبي مريم، وقال الكِرْمَانِيُّ: وكذا محمود العَيْنِيُّ هذا سهو منه لما سيحيى في كتاب النكاح في باب شهادة المرضعة أن ابن أبي مليكة، قَالَ: حَدَّثَنَا عبيد الله ابن أبي مريم عن عقبة بن الحارث قَالَ: وسمعت من عقبة لكنني لحديث عبيد أحفظ فهذا صريح في سماعه من عقبة.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد. والإخبار والعنونة، ومنها أن في رواته مروزيين وثلاثة مكيين، وقد أخرج متنه المؤلف في الشهادات، والبيوع، والنكاح أيضاً، وأخرجه أبو داود في الفضائل، والترمذي في الرضاع، وقال حسن صحيح، والنسائي في النكاح وفي القضاء وفي العلم.

(أَنَّهُ) أي: عقبة بن الحارث (تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ) وفي رواية بنتاً اسمها غنية بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد الباء وكنتها أم يحيى كما يأتي في الشهادات ولم يصب الكِرْمَانِيُّ حيث قَالَ: لا يعرف اسمها نعم لم يعرف هو اسمها.

(لِأَبِي إِهَابِ) بكسر الهمزة وفي آخره باء موحدة (ابْنِ عَزْرِزٍ) بفتح العين المهملة وكسر الزاي وفي آخره زاي أيضاً، وقال الشيخ قطب الدين: وليس في رجال البُخَارِيِّ عزيز بضم العين، وقال الكِرْمَانِيُّ: وفي بعض الروايات عزيز بضم المهملة وبالزاي المفتوحة وبالراء المهملة.

وقال الحَافِظ العسْكَلَانِيُّ: ومن قَالَ بضم أوله فقد حرّف، وقال محمود

فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالتِّي تَزَوَّجَ بِهَا، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي، وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ⁽¹⁾.

العَيْنِيُّ: إن كان مراده بضم الأول مع كون آخره زائياً فهو تحريف وإن كان مراده الغمز على الْكِرْمَانِيِّ فإنه يحتاج إلى بيان وليس نقله أرجح من نقله، وأبو إهاب، هذا لا يعرف اسمه وهو ابن عزيز بن قيس بن سويد بن ربيعة بن زيد بن عبد الله ابن دارم التميمي الدارمي، قَالَ حَلِيفَةُ وَأُمُّهُ فَاخْتَهَ بِنْتُ عَامِرِ بْنِ نُوْفَلٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى فِي الصَّحَابَةِ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ أَحَدُنَا وَهُوَ مَتَكِيٌّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو عَمْرٍو وَلَا ابْنُ مَنْدَه.

(فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا (فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ) ابْنُ الْحَارِثِ (وَالَّتِي تَزَوَّجَ) تُعْنِي غَنِيَّةٌ وَفِي رِوَايَةٍ حَذَفَ (بِهَا).

(فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ) بِكُسْرِ الْكَافِ (أَرْضَعْتَنِي) وَفِي رِوَايَةٍ أَرْضَعْتَنِي بِزِيَادَةِ مَثْنَاءَ تَحْتِيَّةٍ قَبْلَ النُّونِ بِإِشْبَاعِ الْكُسْرَةِ (وَلَا أَخْبَرْتَنِي) وَفِي رِوَايَةٍ بِإِشْبَاعِ كُسْرَةِ التَّاءِ أَيْضًا وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا أَعْلَمُ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَعْلَمُ بِصِغَةِ الْمُضَارَعِ وَأَخْبَرْتُ بِصِغَةِ الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ نَفَى الْعِلْمَ حَاصِلٌ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ نَفْيِ الْإِخْبَارِ فَإِنَّهُ كَانَ فِي الْمَاضِي فَقَطْ.

(فَرَكِبَ) عَقْبَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ لِأَنَّ دَارَ إِقَامَتِهِ كَانَتْ مَكَّةَ (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) حَالُ كَوْنِهِ (بِالْمَدِينَةِ) أَيُّ: فِيهَا وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يَتَعَلَّقَ قَوْلُهُ بِالْمَدِينَةِ بِقَوْلِهِ رَكِبَ لِفُسَادِ الْمَعْنَى.

(فَسَأَلَهُ) أَيُّ: فَسَأَلَ عَقْبَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ بِهِ، (فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: (رَسُولُ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ: (كَيْفَ) هُوَ ظَرْفٌ يَسْأَلُ بِهِ عَنِ الْحَالِ أَيُّ: كَيْفَ تَبَاشَرَهَا وَتَفْضِي إِلَيْهَا (وَقَدْ قِيلَ) إِنَّكَ أَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَإِنْ ذَلِكَ بَعِيدٌ مِنْ ذِي الْمَرْوَةِ وَالْوَرَعِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صَدَقَا وَإِنْ كَذَبَا فَمَا اعْتَذَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا
(فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ) ابْنُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَنَكَحَتْ) غَنِيَّةٌ بَعْدَ فِرَاقِ عَقْبَةَ (زَوْجًا غَيْرَهُ) هُوَ ظَرْبٌ بَضَمَ الظَّاءَ الْمَعْجَمَةَ بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ ابْنُ الْحَارِثِ، وَقَالَ

بعضهم: ضريب بن الحارث تزوجها بعد عقبة فولدت له أم قبال زوجة جبير بن مطعم أو نافعاً، ونقل عن خط الحافظ الدميّاطي نافع بن ضريب بن عمرو بن نوفل، وفي الحديث فوائد منها أن الواجب على المرأة أن يجتنب مواقف التهم وإن كان نقي الذيل بريء الساحة، ومنها الحرص على العلم وإيثار ما يقرب إلى الله، قَالَ الشعبي: لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن لحفظ كلمة تنفعه فيما بقي من عمره لم أر سفره يضيع، ومنها دليل لما ذهب إليه أحمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أن الرضاع يثبت بشهادة المرضعة وحدها يمينها عملاً بظاهر هذا الحديث، ويروى عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن شهادتها تقبل إن كانت مرضية وتستحلف مع شهادتها، إلا أن في مذهب أحمد وغيره ممن تبعه أن شهادة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال من الرضاع وغيره تقبل لا مطلقاً.

وقال مالك: يقبل قولها بشرط أن يفشو ذلك في الأهل والجيران فإن شهدت امرأتان شهادة فاشية فلا خلاف في الحكم بها عنده وإن شهدتا من غير فشو أو شهدت واحدة مع الفشو ففيه قولان: ومنع إمامنا الأعظم ذلك، وقال: يثبت الرضاع بما يثبت به المال وهو شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تقبل شهادة النساء المتمحضات؛ لأن ثبوت الحرمة من لوازم الملك في باب النكاح والملك لا يزول بشهادة النساء المنفردات فلا تثبت الحرمة، وأما مذهب الشافعي: ففيه تفصيل، قَالَ أصحابه: إذا شهدت المرضعة وادعت مع شهادتها أجره الرضاع فلا تسمع شهادتها؛ لأنها تشهد لنفسها فتتهم وإن أطلقت الشهادة ولم تدع أجره بأن قالت: أشهد أنني أرضعته ففيه خلاف عندهم منهم من قبلها وهو الأصح عندهم؛ لأنها لا تجرُّ بها نفعاً ولا تدفع بها ضرراً.

وقال بعضهم: لا يثبت الحرمة عندنا أي: عند الحنفية إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وعند الشافعي تثبت بشهادة أربع نسوة، وعند مالك بامرأتين وعند أحمد بمرضعة، وروي عن الحسن وإسحاق نحو مذهب أحمد انتهى.

فمن قَالَ: بثبوت الحرمة بشهادة مرضعة عمل بظاهر الحديث ودفع ما قيل لو كان مراده عليه السلام إيجاب الطلاق لأمره به ولم يقل له كيف، وقد قيل بأن قوله كيف، وقد قيل لهون عليه الأمر، ومن قَالَ بعدم ثبوتها بها حمل الحديث على

28 - باب التَّنَاوُبُ⁽¹⁾ فِي الْعِلْمِ

89 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ،

الاحتياط والورع والإفتاء بالا حتراز من الشبهة والأمر بمجانبة الريبة خوفاً من الإقدام على فرج قام فيه الظن على الحرمة، كما قَالَ التيمي: إن معنى الحديث الأخذ بالوثيقة في باب الفروج؛ لا أن قول المرأة الواحدة شهادة يجوز بها الحكم كيف، وقد قَالَ عليه السلام كيف، وقد قيل، وهو يستعمل في الاحتراز عن الشبهة، فإن قلت على تقدير ثبوت الرضاع ما انعقد النكاح صحيحاً فما معنى فارقتها أي: طلقها فالجواب أنه يمكن أن يراد بها المفارقة الصورية أو يراد الطلاق ليحل لغيره نكاحها قطعاً من غير شبهة أصلاً، وليس في الحديث تعرض باشتراط العدد في الرضعات ولا بعدمه، وقد اختلفت الأقوال فيه فقال إمامنا الأعظم والإمام مالك رحمهما الله تَعَالَى قليل الرضاع، وكثيره سواء في التحريم، وقال داود، وأبو ثور أقله ثلاث رضعات. وقال الشافعي، وأحمد: خمس رضعات.

28 - باب التَّنَاوُبُ فِي الْعِلْمِ

(باب التَّنَاوُب) بالنون وضم الواو من التَّوْبَةِ، يقال: نَابَ لِي يَتُوبُ تَوْبًا وَمَنَابًا وَتَوْبَةً أَي: قام مقامي فمعناه أن يتناوب جماعة لوقت معروف يأتون بالنوبة (في العلم) بأن يأخذه هذا مدة ويذكره لذاك وذاك مدة ويذكره لهذا، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو الرحلة في طلب العلم وهي لا تكون إلا من شدة الحرص في العلم وفي التناوب أيضًا، هذا المعنى؛ لأنهم لا يتناوبون إلا لطلب العلم والباعث عليه شدة حرصهم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) أي: ابن أبي حمزة

(1) قال الحافظ: هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون، انتهى.

وفي «تراجم شيخ الهند»: غرض الترجمة أن من لا يفرغ عن حوائجه لتحصيل العلم في جميع أوقاته، فينبغي له التعلم على سبيل التناوب وإن لم يستطع حضور مجلس العلم بنفسه فينبغي أن يرسل إليه معتمدا يأتي إليه بالعلم، انتهى.

وقال الحافظ: في الحديث أن الطالب لا يغفل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على أخذ العلم وغيره مع أخذ بالجزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته، لما علم من حال عمر أنه كان يتعانى التجارة إذ ذاك.

عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ،

بالمهملة والزاي وقد تقدما في الوحي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شِهَابٍ (ح) لِلتَّحْوِيلِ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) يريد المؤلف نفسه وهو ساقط في رواية.

(وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ) وهو عبد الله بن وهب المصري وقد تقدم في باب: «من يرد الله به خيراً» وهذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حرملة، عن عبد الله بن وهب بسنده المذكور هنا وليس في روايته قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول وهو مقصود هذا الباب وإنما وقع ذلك في رواية شعيب وحده عَنِ الزُّهْرِيِّ نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم.

(أَخْبَرَنَا يُونُسُ) ابن يزيد الأيلي وقد سبق في بدء الوحي. وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي اليمان وحده أتم مما هنا بكثير وإنما ذكر هنا رواية يونس ليبين أن الحديث ليس كله من أفراد شعيب.

(عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) هو الزُّهْرِيُّ المذكور في الموصول وغاير بين اللفظين تنبيهاً على قوة محافظته ومراعاته على ما سمعه من الشيوخ.

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بفتحها (ابْنِ أَبِي ثَوْرٍ) بالمثلثة المفتوحة القرشي النوفلي التابعي الثقة روى له الجماعة وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه، وفي الرواية عن ابن عباس، وفي رواية الزُّهْرِيِّ عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني، لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعنونة، ومنها أن فيه رواية التابعي عن التابعي، ومنها أن فيه رواية الصحابي عن الصحابي، وقد أخرج متنه في النكاح والمظالم والتفسير أيضاً، وأخرجه مسلم في الطلاق والترمذي في التفسير، والنسائي في الصوم وعشرة النساء.

قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاقَشُ التَّنْزِيلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرٍ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ

(قَالَ) أي: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ) كائن (لي) بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع المؤكد؛ لأنه إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد أولاً بمنفصل لثلاث يلزم عطف الاسم على جزء الفعل هذا عند البصرية، وأما عند الكوفيين فلا حاجة إلى التأكيد ويجوز فيه النصب على معنى المعية، واسم هذا الجار عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلاني الأنصاري الخرجي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما قاله الشيخ قطب الدين ابن القسطلاني ولم يذكر دليله، وقال ابن بشكوال: إنه أوس بن خولي وعلل بأن النَّبِيَّ ﷺ أخى بينه وبين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن لا يلزم من المؤاخاة الجوار.

(مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ) أي: في هذه القبيلة أو في ناحية بني أمية سميت البقعة باسم من نزلها، وفي رواية من بني أمية.

(ابْنُ زَيْدٍ) والأنصار جمع نصير أو ناصر وهم عبارة عن الصحابة الذين آووا ونصروا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ من أهل المدينة رضي الله عنهم وهو اسم إسلامي سمي الله تَعَالَى به الأوس والخزرج، ولم يكونوا يدعون الأنصار قبل نصرتهم رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ولا قبل نزول القرآن بذلك.

(وَهِيَ) أي: هذه القبيلة، وفي رواية وهو أي: هذا الموضع (مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ) جمع عالية وعوالي المدينة عبارة عن قرى تقرب مدينة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من فوقها من جهة الشرق وأقربها إلى المدينة على ميلين أو ثلاثة أميال أو أربعة وأبعدها ثمانية وفي الصحاح العالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها والنسبة إليها عالي ويقال أيضاً علوي على غير قياس ويقال عالي الرجل وأعلى إذا أتى عالية نجد.

(وَكُنَّا نَتَنَاقَشُ التَّنْزِيلَ) بالنصب على المفعولية (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ) أي: صاحبي وجاري (يَوْمًا) نصب على الظرفية أي: من العوالي إلى المدينة وإلى مسجد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لتعلم العلم من الشرائع ونحوها.

(وَأَنْزِلُ يَوْمًا) كذلك (فَإِذَا نَزَلْتُ) أنا (جِئْتُهُ بِخَبَرٍ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ)

وَعَبْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ، فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَنْتُمْ هُوَ؟ فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ. قَالَ: فَدَخَلْتُ

وَعَبْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ) هو (فَعَلَ) معي (مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ) بالرفع صفة صاحبي فإن قيل: النسبة إلى الجمع ترده إلى المفرد فينسب إليه، فالجواب أن الأنصار هنا صار علما لهم، فهو كالمفرد، فلهذا نسب إليه بدون الرد.

(يَوْمَ نَوْبَتِهِ) أي: يوماً من أيام نوبته فسمع اعتزال الرسول ﷺ عن زوجاته، حين عاتبه الله عز وجل بقوله: ﴿يَكُنَّ لِلنَّبِيِّ لِرَ حُرْمٌ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ﴾ [التحریم: 1] فقال: ما أنا بداخل عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن، كما سيجيء في النكاح، فرجع إلى العوالي فجاء إلى بابي (فَضْرَبَ) ومثل هذه الفاء تسمى فصيحة وقد مر أمثالها.

(بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَنْتُمْ هُوَ؟) بفتح المثلثة وتشديد الميم اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقْنَا نَحْنُ الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: 64] وهو ظرف لا يتصرف ولذا غلط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَحْنُ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: 20].

(فَفَزِعْتُ) بكسر الزاي أي: خفت لأجل الضرب الشديد فإنه كان على خلاف العادة فالفاء تعليلية وللمؤلف في التفسير قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنا نتخوف ملكاً من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا وقد امتلأت صدورنا منه فتوهمت لعله جاء إلى المدينة فخفت لذلك (فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ) الفاء للعطف وتحتمل السببية؛ لأن فزعه كان سبباً لخروجه، (فَقَالَ) أي: الأنصاري (قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ) ووجه كونه عظيماً كونه مظنة الطلاق، لا سيما بالنسبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإن ابنته أحد زوجاته ﷺ، وفي أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم طلق رسول الله ﷺ نساءه، قلت: قد كنت أظن أن هذا كائن حتى إذا صليت الصبح شددت عليّ ثيابي، ثم نزلت أي: من العوالي فجئت إلى المدينة، (قَالَ: فَدَخَلْتُ) فالفاء في قوله فدخلت فصيحة تفصح عن المقدر أعني قوله فجئت إلى المدينة، وأما قوله طلق إلى قوله ثم نزلت فثابت في أصل الحديث لكنه لم يذكر هنا اختصاراً، فظهر من هذا أن قوله فدخلت من كلام عمر رضي الله

عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: طَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ⁽¹⁾.

عنه لا من كلام الأنصاري كما يوهمه ما وقع من الاختصار، وفي رواية: دخلت بدون الفاء، وفي أخرى: قال: فدخلت (على حفصة) أم المؤمنين بنت عمر رضي الله عنهما وكانت تحت خنيس بالخاء المعجمة المفتوحة وفتح النون والسين المهملة السهمي هاجرت معه ومات عنها فلما تأملت خطبها رسول الله ﷺ وتزوجها سنة ثلاث أو اثنتين من الهجرة، ولما طلقها نزل عليه الوحي بأن راجع حفصة فإنها صوامة قوامه وأنها زوجتك في الجنة توفيت سنة إحدى وأربعين أو خمس وأربعين، وصلى عليها مروان بن الحكم روي لها عن رسول الله ﷺ ستون حديثاً أخرج البخاري منها ثلاثة.

(فإذا) للمفاجأة (هي تبكي، فقُلْتُ: طَلَّقَكَ) بحذف حرف الاستفهام وقد ثبت في رواية.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ) حفصة رضي الله عنها: (لا أدري) ولا أعلم أنه طلقني، (ثم دخلت على النبي ﷺ فقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ) يا رسول الله (أطلقت) بهمة الاستفهام وقيل: بحذفها (نساءك؟ قال) ﷺ: ((لا)) فقُلْتُ وفي رواية قلت بدون الفاء (الله أكبر) تعجباً من كون الأنصاري ظن أن اعتزاله ﷺ عن نسائه طلاقاً أو ناشئاً عن الطلاق فأخبر عمر رضي الله عنه بالطلاق بحسب ظنه، ولهذا سأل عمر رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن الطلاق فلما رأى عمر رضي الله عنه أن صاحبه لم يصب في ظنه تعجب منه بلفظ الله أكبر، وفي الحديث فوائد: منها: الحرص على طلب العلم.

ومنها: أن لطالب العلم أن ينظر في معيشته وما يستعين به على طلب العلم.

ومنها: قبول خبر الواحد والعمل بمراسيل الصحابة.

ومنها: أن الصحابة رضي الله عنهم كان يخبر بعضهم بعضاً بما يسمع من النبي ﷺ ويقولون: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ويجعلون ذلك كالمسند إذ ليس في الصحابة من يكذب ولا غير ثقة.

(1) أطرافه 2468، 4913، 4914، 4915، 5191، 5218، 5843، 7256، 7263 نحفة

29 - بَابُ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ⁽¹⁾

90 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ،

ومنها: جواز ضرب الباب ودقه.

ومنها: جواز دخول الآباء على بناتهم من غير إذن أزواجهن والتفتيش عن أحوالهن سيما عما يتعلق بالمزوجة.

ومنها: جواز السؤال قائماً.

ومنها: التناوب في العلم والاشتغال به، ويستفاد من الحديث أيضًا أن شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس لا الإشاعة التي لا يدري من بدأ بها.

29 - بَابُ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ

(بَابُ الْغَضَبِ) وهو انفعال يحصل من غليان الدم لشيء دخل في القلب (فِي) حال (الْمَوْعِظَةِ) أي: الوعظ فهو مصدر ميمي كالمحمدة (و) حال (التَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى) الواعظ والمعلم (مَا يَكْرَهُ) أي: الذي يكرهه فحذف العائد، قيل المقصود من هذا الباب بيان الفرق بين قضاء القاضي وهو غضبان وبين تذكير المذكر أو تعليم المعلم في تلك الحالة فإن الثاني يجوز بل هو أجدر، وتعقب ذلك بأنه أما الوعظ فمسلم وأما تعليم العلم فلا نسلم أنه أجدر بالغضب؛ لأنه مما يدهش الفكر فقد يفضي التعليم في حالة الغضب إلى خلل في الضبط والمطلوب كمال الضبط، وليس ذلك بمطرد فإنه قد يكون غضب المعلم للمتعلم لسوء فهمه أدعى إلى القبول والفهم بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو التناوب في العلم وهو من جملة صفات المتعلمين، ومن جملة المذكور في هذا الباب أيضًا بعض صفاتهم وهو أن المعلم إذا رأى منهم ما يكرهه يغضب عليهم وينكر عليهم فتناسق البابان في هذه الحيثية.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بفتح الكاف وبالمثلية أبو عبد الله العبدى بسكون الموحدة البصري أخو سليمان بن كثير وسليمان أكبر منه بخمسين سنة روى عن أخيه سليمان، وشعبة، والثوري، وروى عنه البُخَارِيُّ، وأبو داود وغيرهما، وروى مسلم والترمذي والنسائي عن رجل عنه.

(1) الظاهر أن المصنف نبه بذلك على جوازه بل على استحسانه للواعظ والمعلم، قال الحافظ: =

قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ.....

قال أبو حاتم: صدوق، وقال يحيى بن معين: لا تكتبوا عنه لم يكن بالثقة توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين عن تسعين سنة، وليس في الصحيحين مُحَمَّد ابن كثير غيره، وفي سنن أبي داود والترمذي، والنسائي مُحَمَّد بن كثير الصنعاني روى عن الدارمي وهو ثقة اختلط في آخر عمره.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنِي بالافراد (سُفْيَانُ) أي: الثوري (عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ) هو إِسْمَاعِيل بن أَبِي خَالِد أبو عبد الله البجلي الكوفي الأحمسي التابعي الطحان المسمى بالميزان وقد مر في باب المسلم من سلم المسلمون.

(عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) بالمهملة والزاي أبو عبد الله الأحمسي الكوفي البجلي الحضرمي روى عن العشرة المبشرة وقد تقدم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «الدين النصيحة» (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبه بن عمرو (الْأَنْصَارِيُّ) الخزرجي البصري،

= قصر المصنف على الموعظة والتعليم دون الحكم، لأن الحاكم مأمور أن لا يقضي وهو غضبان، والفرق أن الواظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان، لأن مقامه يقتضي تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنذر وكذا المعلم إذا أنكر على المتعلم سوء فهم ونحوه، لأنه قد يكون أدعى للقبول منه، وليس ذلك لازماً في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابه، فإن قيل: قد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه إذ قال: أبوك فلان: فالجواب: أن يقال أولاً: ليس هذا من باب الحكم، وعلى تقديره فيقال: هذا من خصوصياته ﷺ لمحل العصمة؛ انتهى.

وقال القسطلاني: قيل: أراد المصنف الفرق بين القضاء وبين التعليم والتذكير فإنه بالغضب أجدر، كذا قاله البرماوي والعيني كابن المنير، وتعقبه البدر الدمايني فقال: أما الوعظ فمسلم وأما التعليم فلا أنه أجدر بالغضب لأنه مما يدهش الفكر فقد يفضي التعليم في هذه الحالة إلى خلل والمطلوب كمال الضبط، انتهى.

قلت: ويمكن التفتي عنه بالفرق بين الصغار والكبار، والتنبيه للصغار بل للكبار أيضاً عند الحاجة معروف في التعليم، وقد أخرج أبو داود في (باب تزويج من لم يولد): كان معه ﷺ درة كدرة الكتاب، فسمعت الأعراب والناس وهم يقولون: الطبطية الطبطية، الحديث، علم منه أن درة الكتاب كانت معروفة في زمانه ﷺ، وقد أمر النَّبِيُّ ﷺ بضرب الصبي على الصلاة إذا بلغ عشر سنين، وفي «تراجم شيخ الهند» رحمه الله: أن الرفق واليسر لما كانا معروفين من دأبه ﷺ حتى قال في أمر من بال في المسجد: «إنما بعثم ميسرين ولم تبعثوا معسرين» نبه المصنف بهذه الترجمة أنه قد يستحسن خلاف ذلك أيضاً.

قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَكَادُ أَذْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوَّلُ بِنَا فُلَانٌ،

وقد مر في باب ما جاء: «إن الأعمال بالنيات»، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعننة، ومنها: أن رواته ما بين بصرى وكوفي.

ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي.

ومنها: أن فيه راويًا وهو مُحَمَّد بن كثير ليس في الصحيحين غيره. وقد أخرج منته المؤلف في الصلاة وفي الأدب، وفي الأحكام أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وأخرجه النسائي في العلم، وابن ماجة فيه أيضًا.

(قَالَ) أي أنه قال: (قَالَ رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ في المقدمة هو حزم ابن أبي كعب، وقال في الشرح في العلم قيل هو حزم بن أبي كعب، وقال في الصلاة لم أقف على تسميته ووهم من زعم أنه حزم بن أبي كعب لأن قضيته كانت مع معاذ مع أبي فافهم.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَكَادُ أَذْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوَّلُ) من التطويل، وفي رواية يطيل من الإطالة.

(بِنَا) وفي رواية لنا باللام (فُلَانٌ) هو كناية هو اسم سمي به المحدث عنه وهو معاذ بن جبل هنا أو هو أَبِي على ما سيأتي في الصلاة ويقال في غير الآدمي «الفلان»، أي: من أجل تطويله الصلاة ملتبسًا بنا إماما لنا. قَالَ القاضي عياض: ظاهره مشكل؛ لأن التطويل يقتضي الإدراك لا عدمه، قَالَ: فكأن الألف زيدت بعد لا وكان لفظه أدرك تصحيف أترك. وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية، وقال أبو الزناد بن سراج: معناه أنه كان به ضعف فكان إذا طَوَّل به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة. وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو معنى حسن لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ إني لأتأخر عن الصلاة فعلى هذا فمراده بقوله إني لا أكاد أدرك الصلاة أي: لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أتأخر عنها أحيانًا من أجل التطويل، وقد جاء في غير البُخَارِيِّ إني لأدع الصلاة والأحاديث يفسر بعضها بعضًا فلا إشكال في الحديث، وأما قوله لأن التطويل يقتضي الإدراك فإنما يسلم إذا طلب الإدراك، وأما إذا تأخر خوفًا من التطويل فلا يكاد يدرك مع التطويل، فافهم.

فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنْفَرُونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الْحَاجَةِ»⁽¹⁾.

فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا) بالنصب على التمييز (مِنْ يَوْمِئِذٍ) وفي رواية منه من يومئذ فلفظه منه صلة أشد والضمير راجع إلى النبي ﷺ فهو عليه السلام مفضل باعتبار يومئذ ومفضل عليه باعتبار سائر الأيام، وسبب شدة غضبه ﷺ إما لمخالفة الموعدة لاحتمال تقدم النهي عن ذلك أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلّمه أو لإرادة الاهتمام بما يليق به على أصحابه ليكونوا من سماعه على بال لئلا يعود من فعل ذلك إلى مثله.

(فَقَالَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ: (أَيُّهَا النَّاسُ) بحذف حرف النداء والمقصود بالنداء هو الناس وإنما جيء بأي ليكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام كراهة الجمع بين حرفي التعريف والهاء مقحمة للتنبيه كما عرف في موضعه.

(إِنَّكُمْ مُنْفَرُونَ) وفي رواية إن منكم منفريْن أي: عن الجماعات، وقد جرى النَّبِيُّ ﷺ على عادته الكريمة الجميلة حيث خاطب الكل ولم يعين المطول بالخطاب لطفًا منه وشفقة وكان من شيمه الكريمة عليه الصلاة والسلام أن لا يخصص العتاب والتأديب بمن يستحقه حتى لا يحصل له الخجل على رؤوس الأشهاد (فَمَنْ صَلَّى) ملتبسًا (بِالنَّاسِ) إمامًا لهم (فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ) بالفاء التعليلية (فِيهِمُ الْمَرِيضَ) الذي ليس بصحيح (وَالضَّعِيفَ) الذي ليس بقوي كالنحيف والمسن، قَالَ ابن الأعرابي: أصل المرض النقصان يقال: بدن مريض أي: ناقص القوة وقلب مريض أي: ناقص الدين، وقيل: المرض بالتحريك أعم وبالإسكان مرض القلب خاصة، وقيل: المرض اختلال الطبيعة واضطرابها بعد اعتدالها وصفائها، والضعف ضد القوة وهو أعم من المرض، وبعضهم فرق بين الضعف بالفتح وبين الضعف بالضم بأن الأول في العقل والرأي والثاني في الجسد.

(وَذَا الْحَاجَةِ) عطف على المريض حملاً على لفظه، وفي رواية وذو الحاجة بالرفع عطفاً عليه أيضًا لكن حملاً على محله أو هو مبتدأ محذوف الخبر أي: وذو الحاجة كذلك، وإنما ذكر هذه الثلاثة؛ لأنها تجمع الأنواع المقتضية

91 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ

بِلَالٍ الْمَدِينِيُّ،

للتخفيف فإن المقتضي له إما في نفسه أو لا والأول إما بحسب ذاته وهو الضعف أو بحسب العارض وهو المرض والثاني هو الحاجة، في الحديث فوائد:

منها: جواز التأخر عن صلاة الجماعة إذا علم من عادة الإمام التطويل الكثير.

ومنها: جواز ذكر الإنسان بفلان ونحوه في معرض الشكوى.

ومنها جواز الغضب لما ينكر من أمور الدين.

ومنها: جواز الإنكار على من ارتكب ما ينهى عنه وإن كان مكروهاً غير

محرم.

ومنها: التعزير على إطالة الصلاة إذا لم يرض المأمومون، وجواز التعزير

بالكلام، ومنها الأمر بتخفيف الصلاة.

تتمة:

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَإِنَّمَا غَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَرِهَ التَّطْوِيلَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ فِيهِمُ الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ فَأَرَادَ الرِّفْقَ وَالتَّيْسِيرَ بِأَمْتِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَنْهِيهِ ﷺ عَنْ التَّطْوِيلِ لِحَرَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي مَسْجِدِهِ وَيَقْرَأُ بِالسُّورِ الطَّوَالَ مِثْلَ سُورَةِ يُوسُفَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي مَعَهُ جَلَّةُ أَصْحَابِهِ وَمَنْ أَكْثَرَ هِمَّةَ طَلَبِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاةِ، وَلِهَذَا خَفَفَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ كَمَا فِيْمَا سَمِعَ بِكَاءِ الصَّبِيِّ وَنَحْوِهِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أَبُو جَعْفَرٍ الْمَسْنَدِيُّ بِفَتْحِ النُّونِ الْجَعْفَرِيُّ الْبُخَارِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو الْعَقْدِيِّ كَمَا فِي رِوَايَةٍ، وَفِي أُخْرَى أَبُو عَمْرٍو الْعَقْدِيُّ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْقَافِ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ الْمَدِينِيُّ) بِالْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ قَبْلَ النُّونِ، وَفِي نَسْخَةِ الْمَدِينِيِّ بِدُونِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْتَ مَدِينِي وَإِلَى مَدِينَةِ الْمَنْصُورِ قُلْتَ: مَدِينِي وَإِلَى مَدَائِنِ كَسْرِي، قُلْتَ: مَدَائِنِي، هَذَا فَعْلَى هَذَا لَا يَصِحُّ الْمَدِينِي؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْمَقْدِسِيُّ فِي كِتَابِ الْأَنْسَابِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْمَدِينِيُّ هُوَ الَّذِي أَقَامَ بِمَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَفَارِقْهَا، وَالْمَدِينِيُّ هُوَ الَّذِي يَحُولُ عَنْهَا وَكَانَ مِنْهَا.

عن رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِثِ عن زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ،

(عن رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) المعروف بـ «ربيعة الرأي» شيخ الإمام مالك ابن أنس رحمهما الله تعالى، وقد تقدم في باب رفع العلم.

(عن يَزِيدَ) من الزيادة (مَوْلَى الْمُتَّبِعِثِ) اسم فاعل من الانبعاث بالنون والموحدة المدني روى عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وزيد بن خالد، وعنه ربيعة، ويحيى بن سعيد اتفق على توثيقه روى له الجماعة.

(عن زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ) بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون نسبة إلى جهينة ابن زيد بن ليث اختلف في كنيته ووقت وفاته وموضع وفاته اختلافاً كثيراً فقليل هو أبو طلحة، أو أبو عبد الرحمن، أو أبو زرعة، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح نزل الكوفة ومات بها، أو بمصر أو بالمدينة سنة خمس أو ثمان وستين، أو اثنتين وسبعين، روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أحد وثمانون حديثاً، ذكر الْبُخَارِيُّ منها خمسة، روى له الجماعة وليس في الصحابة زيد بن خالد سواه، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنعنة، ومنها أن رواه ما بين بخاري وبصري ومدني، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج منته المؤلف في اللقطة والشرب، والأدب، والطلاق أيضاً، وأخرجه مسلم في القضاء، وأبو داود في اللقطة، والترمذي في الأحكام وقال: حسن صحيح، والنسائي في اللقطة، وابن ماجة في الأحكام.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ) هو عمير والد مالك، وقيل: بلال المؤذن، وقيل الجارود وقيل: هو زيد بن خالد نفسه.

(عَنِ اللَّقْطَةِ) بفتح اللام وفتح القاف قَالَ القاضي: لا يجوز فيها غيرها، وقال النَّوَوِيُّ: هو المشهور، وقال الأزهري: قَالَ الخليل: بالإسكان، وأما بالفتح هو اللاقط وهو القياس في كلام العرب؛ لأن فعله بالتحريك كالضحكة جاء فاعلاً، وفعله بالإسكان كالضحكة جاء مفعولاً إلا أن اللقطة على خلاف القياس إذ أجمعوا على أنها بالفتح بمعنى الملقوط أو ما ضاع عن الشخص لسقوط أو غفلة فيجده شخص آخر، وقال ابن مالك: فيها أربع لغات اللقطة بالفتح وبالسكون واللقطة بفتح اللام والقاف واللقاطة بضم اللام، والالتقاط

فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا، أَوْ قَالَ وَغَاءَهَا، وَعِفَاصَهَا،

وجدان الشيء من غير طلب.

(فَقَالَ) له ﷺ، وفي رواية قَالَ بدون الفاء (اعْرِفْ) بكسر الهمزة من المعرفة لا من الأعراف.

(وَكَاءَهَا) بكسر الواو وبالمد هو الذي يشد به رأس الصرة والكيس ونحوهما، ويقال: هو الخيط الذي يشد به الوعاء يقال: أوكيته إيكاء هو موك، ويقال: أوكى على ماء في سقاء أي: شده بالوكاء، ومنه أوكوا قريبكم، وفي المثل: يداك أوكنا وفوك نفخ، وأما أوكأ يوكئ بالهمز فلمعنى آخر تقول أوكأت الرجل أعطيته ما يتوكأ عليه.

(أَوْ قَالَ) شك من الراوي من زيد بن خالد أو ممن دونه.

(وَغَاءَهَا) بكسر الواو أي: ظرفها، ويجوز ضم الواو وهي قراءة الحسن في قوله تَعَالَى: ﴿قَبْلَ وَغَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76] وهي لغة، وقرأ سعيد بن جبيرة إعاء بقلب الواو همزة، وقال الجوهري: الوعاء واحد الأوعية يقال: أوعيت الزاد والمتاع أي: جعلته في الوعاء، قَالَ عبيد بن الأبرص:

الخير يبقى وإن طال الزمان به والشر أخبث ما أوعيت من زاد

(وَعِفَاصَهَا) بكسر العين المهملة وبالفاء الوعاء الذي يكون فيه النفقة سواء كان من جلد أو خرقة أو غير ذلك، وعن أبي عبيد أنه يسمى الجلد الذي يلبس رأس القارورة العفاس أيضاً؛ لأنه كالوعاء لها، قَالَ: ومنه الحديث يعني هذا الحديث وهو من العفص، وهو الشني والعطف؛ لأن الوعاء ينشني على ما فيه وينعطف، ويقال: عفصت القارورة أعفصها بالكسر عفصاً إذا شددت عليها العفاس هذا، وأما الجلد الذي يدخل في فمها فهو الصمام بالكسر، وكذا أيضاً يقال لكل ما سددت به شيئاً السداد بالكسر وأما السداد بالفتح فهو القصد في الدين، وفي بعض طرق الحديث عند البُخَارِيِّ إعرف عفاصها ووكاءها من غير شك، وإنما أمر بمعرفة ما ذكر ليعرف صدق مدعيها وواصفها من كذبه ولئلا يختلط بماله وقيل ويستحب التقييد بالكتابة خوف النسيان وعن ابن داود من الشافعية يستحب أن يعرفها قبل حضور المالك، وقيل: يجب معرفتها عند الالتقاط، وقيل: يعرف أيضاً الجنس والقدر وطول الثوب وغير ذلك من دقته وصفاقته.

ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً،

(ثُمَّ عَرَّفَهَا) للناس بذكر بعض صفاتها في المحافل والمجالس (سَنَةً) أي : مدة سنة متصلة كل يوم مرتين ثم مرة، ثم في كل أسبوع، ثم في كل شهر في بلد اللقطة إلى أن تتم السنة، وهو أي : التعريف واجب لكن يختلف في مدة وجوب التعريف، فقال أصحابنا الحنفية : يعرفها إلى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها وهو الصحيح ؛ لأن ذلك يختلف بقله المال وكثرته، وروى مُحَمَّدٌ عن إمامنا أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أنه إن كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أيامًا، وإن كانت عشرة فصاعدًا عرفها حوْلًا، وقدره مُحَمَّدٌ في الأصل بالحوْل من غير تفصيل بين القليل والكثير لظاهر الحديث، وهو قول الشافعي ومالك رحمهما الله، وروى الحسن عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أنها إن كانت مائتي درهم فصاعدًا يعرفها حوْلًا، وفيما فوق العشرة إلى مائتين شهرًا وفي العشرة جمعة، وفي ثلاثة دراهم ثلاثة أيام، وفي درهم يومًا، وإن كانت تمرة ونحوها تصدق بها مكانها، وإن كان محتاجًا أكلها مكانها، وفي الهداية إذا كانت اللقطة شيئًا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان يكون إلقاؤه مباحًا ويجوز الانتفاع به من غير تعريف لكنه مبني على ملك ماله ؛ لأن التملك من المجهول لا يصح، وفي الواقعات المختار في القشور والنواة أنه يملكها وفي الصيد لا يملكه، وإن جمع سنبلًا بعد الحصاد فهو له لإجماع الناس على ذلك، وإن سلخ شاة ميتة فهو له ولصاحبها أن يأخذها منه وكذلك الحكم في صوفها، وقال القاضي : وجوب التعريف سنة بالإجماع ولم يشترط أحد تعريف ثلاث سنين إلا ما روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولعله لم يثبت عنه وقد روي عنه أنه يعرفها ثلاثة أشهر وعن أحمد يعرفها شهرًا حكاه المحب الطبري في أحكامه، وحكي عن آخرين أنه يعرفها ثلاثة أيام، وقال بعض الشافعية : هذا إذا أراد تملكها فإن أراد حفظها على صاحبها فقط فالأكثر من أصحابنا على أنه لا يجب التعريف والأقوى هو الوجوب، ثم الأصح عند الشافعية أنه لا يجب التعريف في القليل سنة بل يعرفها زمنًا يظن أن فاقده يطلبه غالبًا. وقال الليث : إن وجدها في القرى عرفها، وفي الصحراء لا يعرفها، وقال المازري : لم يجر مالك السير مجرى الكثير، واستحب فيه التعريف ولم يبلغ مدة سنة، وقد جاء أنه عليه السلام مر بتمرة،

فقال: لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها فنبه على أن اليسير الذي لا يرجع إليه أهله يؤكل، وفي سنن أبي داود عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رخص رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في العصا والسوط، والحبل وأشباهها يلتقطه الرجل فينتفع به.

وقد حد بعض العلماء اليسير بنحو الدينار تمسكاً بحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التقاط الدنيا وكون النَّبِيِّ ﷺ لم يذكر له تعريفاً رواه أبو داود أيضاً في سننه، ويمكن أن يكون اختصرها الراوي هذا كلام المازري، وقال القاضي: حديث أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدل على عدم الفرق بين اليسير وغيره لاحتجاجه في السوط بعموم الحديث، ولا شك أن الصحابي علم بمراد رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأما حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيمكن أن يعرفه علي ولم يجد من يعرفه هذا وأراد بحديث أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله وجدت صرة مائة دينار، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «عرفها حولاً» فعرفتها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت فقال: «عرفها حولاً» فعرفتها فلم أجد ثم أتيت ثلاثاً، فقال: «احفظ وعاءها وعددها ووكاءها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع» قَالَ الراوي: فلقيت يعني أبي بن كعب، فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً، فإن قلت هذا الحديث يدل على التعريف ثلاث سنين جزءاً كما في الرواية أو شكاً كما فيما قَالَ الراوي، بخلاف حديث الكتاب، فالجواب أنهما قصتان الأولى للأعرابي والثانية لأبي أفتاه بالورع بالتربص ثلاثة أعوام وهو من فضلاء الصحابة أو يطرح الشك وترد الزيادة لمخالفتها باقي الأحاديث هذا وقال بعض العلماء: إن السوط والعصا، والحبل ونحوها ليس فيه تعريف وأنه مما يعفى عن طلبه وتطيب النفس بتركه كالتمر، وقليل الطعام، وقال أصحاب الشافعي: اليسير التافه الذي لا يتمول كالحبة من الحنطة والزبيب وشبههما لا يعرف وإن كان قليلاً متمولاً يجب تعريفه، واختلفوا في القليل، فقيل: ما دون نصاب السرقة، وقيل الدينار فما دونه، وقيل: وزن الدرهم، واختلفوا أيضاً في تعريفه، فقيل سنة كالكثير وقيل: مدة يظن في مثلها طلب الفاقد لها وإذا غلب على ظنه إعراضه عنها سقط الطلب، فعلى هذا يختلف بكثرة المال وقلته فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يوماً أو يومين، ثم إن المدة التي يجب التعريف فيها كالسنة مثلاً لا يجب التعريف فيها فوراً، بل المعتبر تلك المدة متى كانت،

ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ»

وهل يكفي التعريف في مدة مفارقة فيه وجهان، وبعدم الكفاية قطع العراقيون.

(ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا) بكسر التاء الثانية وسكون العين عطفًا على قوله عرفها أي: إن كنت فقيرًا وإلا فتصدق بها على فقير أجنبي أو قريب، وأباحه الشافعي للغني الواجد بحديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما رواه مسلم وأحمد «عرفها فإن جاء أحد يخبرك بعثتها ووعائها ووكائها فأعطاها إياه، وإلا فاستمتع بها» وبظاهر ما في حديث الباب، ثم اختلف أصحابه هل يدخل في ملكه باختياره أو بغير اختياره، فعند الأكثرين يدخل بغير اختياره، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: في لفظ ثم استمتع بيان أنها له بعد التعريف يفعل بها ما يشاء بشرط أن يردها إذا جاء صاحبها إن كانت باقية أو قيمتها إن كانت تالفة فإذا ضاعت اللقطة نظر فإن كان في مدة السنة لم يكن عليه شيء؛ لأن يده يد أمانة وإن ضاعت بعد السنة فعليه الغرامة؛ لأنها صارت دينًا عليه، وأغرب الكرابيسي من الشافعية فقال: لا يلزمه ردها بعد التعريف ولا رد بدلها وهو قول داود وقول مالك في الشاة، وقال سعيد بن المسيب والثوري: يتصدق بها ولا يأكلها، وروي ذلك عن علي وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال مالك: يستحب له أن يتصدق بها مع الضمان، وقال الأوزاعي: المال الكثير يجعل في بيت المال بعد السنة، وحجة الحنفية فيما ذهبوا إليه قوله ﷺ: «فليتصدق» به ومحل الصدقة الفقراء، وأجابوا عن حديث أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمثاله بأنه حكاية حال فيجوز أنه عليه السلام عرف فقره إما لليون عليه أو لقلة ماله أو يكون إذناً منه عليه الصلاة والسلام بالانتفاع به وذلك جائز عندنا من الإمام على سبيل القرض، ويحتمل أنه ﷺ عرف أنه كان من مال كافر حربي.

(فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا) أي: مالكها ولا يطلق الرب على غير الله إلا مضافاً مقيداً فعرف عفاصها ووكائها (فَأَدَّاهَا) أي: أعطاها، أي: نفسها أو قيمتها كما تقدم.

(إِلَيْهِ) فإن معرفة العفاص والوكاء من أهدي علامات اللقطة، اعلم أنه إذا وصفها وبينها قَالَ أصحابنا الحنفية: حل للملتقط أن يدفعها إليه من غير أن يجبر عليه في القضاء، وقال الشافعي ومالك: يجبر على دفعها لما جاء في رواية مسلم فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها، ووعاءها ووكاءها فأعطاها إياه وإلا فهي لك وهذا أمر وهو للوجوب، وقالت الحنفية: هذا مدّع وعليه البينة لقوله ﷺ:

قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ، أَوْ قَالَ احْمَرَّ وَجْهُهُ،

«البينة على من ادعى» والعلامة لا تدل على الملك ولا على اليد؛ لأن الإنسان قد يقف على مال غيره ويخفى عليه مال نفسه فلا عبرة بها، والحديث محمول على الجواز توفيقاً بين الأخبار؛ لأن الأمر قد يراد به الإباحة. وقال الشيخ قطب الدين: إذا وصفها فهل يجب إعطاؤها بالوصف أم لا ذهب مالك إلى وجوبه، واختلف أصحابه هل يحلف. قَالَ ابن القاسم: لا يحلف، وقال أشهب وسحنون يحلف، وألحقوا به السارق إذا سرق مალًا ونسي المسروق منه ثم أتى من وصفه، وأما الوديعة إذا نسي من أودعها إياه فمن أصحابه من أجراها مجرى اللقطة والسرقة، ومنهم من فرق بينهما بأن كل موضع يتعذر فيه على المالك إقامة البينة اكتفى فيه بالصفة، وفي المثاليين الأولين يتعذر إقامة البينة بخلاف الوديعة ثم في الإعطاء بالوصف منهم من شرط الأوصاف الثلاثة، ومنهم من اقتصر على البعض وعند مالك خلاف قيل عنده لا بد من معرفة الجميع، وقيل: يكفي وصفان وقيل لا بد من العفاص والوكاء، وفي شرح السنة اختلفوا في أنه لو ادعى رجل اللقطة وعرفها عفاصها، ووكاءها فذهب مالك وأحمد إلى أنه تدفع إليه من غير بينة أقامها عليه وهو المقصود من معرفة العفاص، والوكاء، وقال الشافعي والحنفية: إذا وقع في النفس صدق المدعي فله أن يعطيه وإلا فيبينة.

(قَالَ) أَي: ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لَا يَقَعُ اسْمُ الضَّالَةِ إِلَّا عَلَى الْحَيَوَانِ، يُقَالُ: ضَلَّ الْإِنْسَانُ وَالْبَعِيرُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحَيَوَانِ الضَّوَالُ الْهُوَامِي جَمْعُ هَامِيَةٍ، يُقَالُ: هَمْتُ وَهَفْتُ وَهَمَلْتُ إِذَا ذَهَبَتْ عَلَى وَجْهِهَا بِلَا رَاعٍ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ أَي: مَا حَكَمَهَا أَكْذَلِكَ أَمْ لَا.

(فَغَضِبَ) وَاللَّهُ (حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ) تَشْنِيَةٌ وَجَنَةٌ وَهِيَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْخَدِّ وَيُقَالُ مَا عَلَا مِنْ لَحْمِ الْخَدَيْنِ وَفِيهَا لَغَاتُ فَتَحِ الْوَاوِ وَكَسَرُهَا وَضَمُّهَا وَأَجْنَةٌ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

(أَوْ قَالَ احْمَرَّ وَجْهُهُ) شَكٌّ مِنَ الرَّاوي عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ الْخَطَّابِيُّ، إِنَّمَا كَانَ غَضَبُهُ اسْتِقْصَارَ عِلْمِ السَّائِلِ وَسُوءَ فَهْمِهِ إِذْ لَمْ يَرَاعِ الْمَعْنَى الْمُرَادَ وَلَمْ يَتَفَتَّنْ لَهُ فَقَاسَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ نَظِيرِهِ فَإِنَّ اللَّقْطَةَ إِنَّمَا هِيَ اسْمٌ لِلشَّيْءِ الَّذِي يَسْقُطُ مِنْ صَاحِبِهِ وَلَا يَدْرِي أَيْنَ مَوْضِعُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِبِلُ فَإِنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلْقَطْعَةِ اسْمًا وَصِفَةً

فَقَالَ: «وَمَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرَعَى الشَّجَرَ، فَذَرُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟

فإنها غير عادية لأسباب القدرة على العود إلى ربها لقوة سيرها وكون الحذاء والسقاء معها وأنها ترد الماء ربعا وخمسا وتمتنع من الذئب وغيرها من صغار السباع ومن الترددي وغير ذلك بخلاف الغنم فإنها بالعكس فجعل سبيل الغنم سبيل اللقطة، وقال محمود العُيْنِي في بعض ما ذكره نظر فإن الغنم أيضا ليس من الشيء الذي يسقط... الخ، فينبغي أن يكون مثل الإبل مع أنه ليس كذلك، والجواميس أيضا تمتنع من كبار السباع فضلا عن صغارها وتغيب عن صاحبها أياما عديدة ترعى وتشرب ثم تعود فينبغي أن تكون مثل الإبل مع أنه ليس كذلك انتهى. وفيما ذكره تأمل فافهم، قيل كان غضبه عليه السلام لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها.

(فَقَالَ) ﷺ: (وَمَا لَكَ وَلَهَا) أي: أي شيء وقع لك ولها أي: ما تصنع بها ولم تأخذها وتتناولها وأنها مستقلة بأسباب تعيشها فهو نهى عن أخذها، وفي رواية فما لك بالفاء وفي أخرى مالك بلا واو ولا فاء (مَعَهَا سِقَاؤُهَا) بكسر السين هو اللبن والماء والجمع القليل أسقية والكثير أساقي كما أن الوطب للبن خاصة، والنَّحْي للسمن والقربة للماء ومعناه معها أجوافها فإنها تشرب فتكتفي به أياما (وَحِذَاؤُهَا) بكسر المهملة وبالمدة ما وطئ عليه البعير من خفه والفرس في حافره والحذاء النعل أيضا.

(تَرُدُّ الْمَاءَ) جملة بيانية لا محل لها من الإعراب أو خبر مبتدأ محذوف أي: هي ترد الماء من الورود (وَتَرَعَى الشَّجَرَ) إذا كان الأمر كذلك (فَذَرُهَا) أي: فدعها (حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) أي: مالكتها؛ لأنها غير فاقدة لأسباب العود إليه.

(قَالَ) أي: الرجل السائل يا رسول الله (فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟) ما حكمها أهى مثل ضالة الإبل أم لا، والغنم هو اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والإناث، وعليهما جميعا، فإذا صغرتها ألحقتهاء، فقلت: غنيمة، لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين فالتأنيث لها لازم، يقال: له خمس من الغنم ذكور، فتؤنث العدد، وإن عنيت الكباش والإبل كالغنم في جميع ذلك.

قَالَ: «لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذُّئْبِ»⁽¹⁾.

(قَالَ) ﷺ: (لَكَ) أي: ليست كضالة الإبل بل هي لك إن أخذتها (أَوْ) هي (لِأَخِيكَ) إن لم تأخذها يعني يأخذها غيرك من اللاقطين أو المراد من الأخ صاحبها أي: أو هي لأخيك الذي هو صاحبها إن ظهر.

(أَوْ) هي (لِلذُّئْبِ) إن لم تأخذها ولم يتفق أن يأخذها غيرك أيضًا بل يخاف عليها من الذئب ونحوه فيأكلها، وهذا القول إذن في أخذها دون الإبل احتج به من يمنع التقاط الإبل إذا استغنت بقوتها عن حفظها، وهو قول الشافعي، ومالك، وأحمد، ويقال عند الشافعي لا يصح في الكبار ويصح في الصغار، وعند مالك لا يصح في الإبل والخيول والبغل والحمار فقط، وعند أحمد لا يصح في الكل حتى الغنم وعنه يصح في الغنم، وفي بعض شروح البُخَارِيِّ، وعند الشافعية يجوز للحفظ فقط إلا أن توجد بقرية أو بلد فيجوز على الأصح، وعند المالكية ثلاثة أقوال في التقاط الإبل ثالثها يجوز في القرى دون الصحراء، وقالت الشافعية في معنى الإبل كل ما امتنع بقوته عن صغار السباع كالفرس والأرنب والظبي، وعند المالكية خلاف في ذلك، وقال ابن القاسم: يلحق البقر بالإبل دون غيرها إذا كانت بمكان لا يخاف عليها فيه من السباع، وقال القاضي: اختلف عند مالك في الدواب والبقر، والبغال والحمير هل حكمها حكم الإبل أو سائر اللقطات، وقالت الحنفية: يصح التقاط البهيمة مطلقًا من أي جنس كان لأنها مال يتوهم ضياعه، والحديث محمول على أنه كان في ديارهم إذا كان لا يخاف عليها من شيء ونحن نقول في مثله تبركها وهذا لأن في بعض البلاد والدواب يسيبها أهلها في البراري حتى يحتاجوا إليها فيمسكوها وقت حاجتهم ولا فائدة في التقاطها في مثل هذه الحالة، والذي يدل على هذا ما رواه مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب قَالَ: كان ضوال الإبل في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إبلًا مؤبلة تنتاح لا يمسها أحد حتى إذا كان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر بمعرفتها ثم تباع فإذا جاء صاحبها أُعطي ثمنها، ثم إنه هل يجب التقاط اللقطة أم يكره؟ فيه خلاف فروي عن مَالِكٍ الكراهة، وروي عنه أن أخذها أفضل فيما له بال وللشافعي ثلاثة أقوال: أصحها: يستحب الأخذ ولا يجب.

(1) أطرافه 2372، 2427، 2428، 2429، 2436، 2438، 5292، 6112 - تحفة 3763.

والثاني: يجب .

والثالث: إن خاف عليها وجب وإن أمن عليها استحب، وعن أحمد يندب تركها، وفي شرح الطحاوي إذا وجد لقطة فالأفضل له أن يرفعها إذا كان يأمن على نفسه وإذا لم يأمن لم يرفعها، وفي شرح الأقطع يستحب أخذ اللقطة ولا يجب، وفي النوازل قال أبو نصر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سلام ترك اللقطة أفضل في قول أصحابنا من رفعها ورفع اللقيط أفضل من تركه، وفي خلاصة الفتاوى: إن خاف ضياعها يفترض الرفع وإن لم يخف يباح رفعها أجمع العلماء عليه والأفضل الرفع في ظاهر المذهب، وفي فتاوى الولوالجي اختلف العلماء في رفعها قال بعضهم: رفعها أفضل من تركها، وقال بعضهم: يحل رفعها وتركها أفضل، وفي شرح الطحاوي: ولو رفعها ووضعها في مكانه ذلك فلا ضمان عليه في ظاهر الرواية، وقال بعض مشايخنا: هذا إذا لم يبرح من ذلك المكان حتى وضع هناك أما إذا ذهب عن مكانه ذلك ثم أعادها ووضعها فيه، فإنه يضمن، وقال بعضهم: يضمن مطلقاً، وهذا خلاف ظاهر الرواية، وفي الحديث فوائد:

منها: أنه استدل المازري لعدم الغرامة بقوله هي لك إذ ظاهره التملك والمالك لا يغرم ونبه بقوله للذئب أنها كالثالفة على كل حال وأنها مما لا ينتفع ببقائها صاحبها، وأجيب عن ذلك لأبي حنيفة والشافعي رحمهما الله بأن اللام للاختصاص أي: أنك تختص بها ويجوز لك أكلها وأخذها وليس فيه تعرض للغرامة ولا لعدمها، بل بدليل آخر وهو قوله فإن جاء ربها يوماً فأدها إليه .

ومنها: أنه يجوز الحكم والفتيا في حال الغضب وأنه نافذ لكنه يكره في حقنا بخلاف النَّبِيِّ ﷺ فإنه يؤمن عليه في الغضب ما يخاف علينا وقد حكم ﷺ للزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شراع الحرة في حال غضبه .

ومنها: جواز قول الإنسان رب المال ورب المتاع، ومنهم من كره إضافته إلى ماله روح .

ومنها: أن قوله إعرف عفاصها ووكاءها دليل بين على إبطال قول كل من ادعى علم الغيب في الأشياء كلها من الكهنة والمنجمين وغيرهم؛ لأن ﷺ لو علم أنه يوصل إلى علم ذلك من هذه الوجوه لم يكن في قوله في معرفة علاماتها وجه، والله أعلم.

92 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا،

ومنها: أن صاحب اللقطة إذا جاء فهو أحق بها من ملتقطها إذا ثبت أنه صاحبها فإن وجدها قد أكلها الملتقط وأراد أن يضمه كان له ذلك وإن كان قد تصدق بها فصاحبها مخير بين التضمين وبين أن يترك على أجرها روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وهو قول طاوس، وعكرمة، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري، والحسن رحمهم الله تعالى.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حدثني بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) هو أبو كريب الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) هو حماد بن أسامة الكوفي (عن بُرَيْدٍ) بضم الموحدة والبدال المهملة ابن عبد الله (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء عامر بن أبي موسى الأشعري (عن أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدموا في باب فضل من علم وعلم وكلهم كوفيون وقد أخرج منته البُخَارِيُّ في الاعتصام وفي الفضائل أيضًا.

(قَالَ) أي أنه قال: (سُئِلَ) بصيغة المجهول (النَّبِيُّ ﷺ) عن أَشْيَاءَ⁽¹⁾ جمع شيء وهو غير منصرف ووزنه إما فعلاء أو أفعلاء أو أفعال على اختلاف بين الصرفيين كما حقق في موضعه، قَالَ في العباب: الشيء تصغيره شَيْءٌ وشَيْءٌ بكسر الشين على خلاف القياس ولا تقل شُوي.

(كَرِهَهَا) صفة أشياء وكان من هذه الأشياء السؤال عن السائمة ونحوها، وإنما كره ﷺ لأنه ربما كان سبباً لتحريم شيء على المسلمين فيلحقهم به المشقة أو ربما كان في الجواب ما يكره السائل ويسوؤه أو ربما أخفوه عليه السلام وألحقوه المشقة والأذى فيكون ذلك سبباً لهلاكهم وهذا في الأشياء التي لا ضرورة ولا حاجة إليها ولا يتعلق بها تكليف ونحوه، وأما في غير ذلك فلا تتصور الكراهة؛ لأن السؤال حينئذ إما واجب أو مندوب لقوله تَعَالَى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

(1) والأول مذهب الخليل والثاني مذهب الأخفش والفراء قالوا حذف الهمزة التي بين الياء والألف للتخفيف والثالث مذهب الكسائي وهو غير منصرف لكثرة استعمالهم لها ولأنها شبهت بفعلاء.

فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ غَضَبٌ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ» قَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟
 قَالَ: «أَبُوكَ حَذَافَةُ».....

(فَلَمَّا أُكْثِرَ) على صيغة المجهول من الإكثار أي: فلما أكثر الناس السؤال
 (عَلَيْهِ) (غَضِبَ) جواب لما وسبب غضبه (ﷺ) تعنتهم في السؤال وتكلفهم لما
 لا حاجة لهم فيه، ولهذا قَالَ (ﷺ): «إِنْ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ حَرَمَانًا مِنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ
 فَحَرَمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ» أخرجه البُخَارِيُّ من حديث سعد.

(ثُمَّ قَالَ) (ﷺ) (لِلنَّاسِ) وفي رواية سقط قوله للناس: («سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ»)
 قَالَ بعض العلماء: هذا القول منه (ﷺ) محمول على أنه أوحى إليه به إذ كان لا
 يعلم كل ما يسأل عنه من المغيبات إلا بإعلام الله تَعَالَى، وقال القاضي عياض:
 ظاهر الحديث أن قوله (ﷺ): «سَلُونِي إِنَّمَا كَانَ غَضَبًا» وفي بعض النسخ عم شئتم
 بحذف الألف؛ لأنه يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحة دليل
 عليها نحو فيم وإلام وعلام وعلة الحذف الفرق بين الاستفهام والخبر ومن ثمة
 حذفت من نحو قوله تَعَالَى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ (١٣٩) [النازعات: 43] وَقَوْلُهُ
 تَعَالَى: ﴿فَنَظَرْتُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: 35] وثبت في نحو قوله عز وجل:
 ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: 68] فكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في
 الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ (١٦) [النبأ: 1] فنادرة،
 وأما قول حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

ويروى في زمان وهو كالرماد وزناً ومعنى فضرورة.

(قَالَ رَجُلٌ) هو عبد الله بن حذافة (مَنْ أَبِي؟) يا رسول الله (قَالَ) (ﷺ):
 («أَبُوكَ حَذَافَةُ») بضم المهملة وبالدال المعجمة المخففة وبالفاء القرشي السهمي،
 وعبد الله بن حذافة بن قيس من المهاجرين الأولين الذين أدركوا بيعة الرضوان،
 وقيل الذين صلوا إلى القبلتين بعثه رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) إلى كسرى بكتاب فمزق كسرى
 الكتاب فقال النَّبِيُّ (ﷺ): «مزق ملكه» فقتله ابنه شيرويه كما سبق ذكره، وكان ابن
 حذافة فيه دعاة قيل: إنه حل حزام دابة رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) في بعض أسفاره حتى كاد
 يقع، وقال ابن وهب: قلت لليث بن سعد ليضحكه قَالَ: نعم، وأسره الروم في
 زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرادوه على الكفر فعصمه الله حتى أنجاه الله منهم

فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ» فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ⁽¹⁾.

ومات بمصر في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان سبب سؤاله عن أبيه؛ لأن بعض الناس كانوا يطعنون في نسبه على عادة الجاهلية فينسبونونه إلى غير أبيه إذا لاحى أحداً فنسبه ﷺ إلى أبيه فإن قلت: من أين عرف رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أنه ابنه فالجواب إما بالوحي وهو الظاهر أو بحكم الفراسة أو بالقياس أو بالاستلحاء، وفي صحيح مسلم أنه كان يدعى لغير أبيه، ولما سمعت أمه سؤاله قَالَ: ما سمعت بابن أعق منك أأمنت أن تكون أمك قارفت ما تقارف نساء الجاهلية فتفضحها على أعين الناس؟ فقال: واللَّهِ لو لحقني بعبد أسود للحقت به.

(فَقَامَ) أي: إليه ﷺ كما في رواية (آخَرُ) أي: رجل آخر هو سعد بن سالم، (فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: أي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ («أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ») بفتح الشين المعجمة ابن ربيعة وهو صحابي جزمًا، وكان السبب هو ما ذكر في عبد الله بن حذافة أيضًا، ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة أن رجلاً من بني عبد الدار قَالَ: من أبي؟ قَالَ سعد: نسبه إلى غير أبيه بخلاف ابن حذافة وابن سالم.

(فَلَمَّا رَأَى) أي: أبصر (عُمَرُ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَا فِي وَجْهِهِ) الوجه ﷺ من أثر الغضب، (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) من الأسئلة المكروهة مما لا يرضاه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وإنما قَالَ ذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما رأى حرصهم خشي أن يكون ذلك كالتعنت والشك في أمره، فقال: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ.

وفي الحديث فوائد:

منها: فهم عمر وفضل علمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن العالم لا يسأل إلا فيما يحتاج إليه.

ومنها: كراهة السؤال للتعنت.

ومنها: معجزة للنبي ﷺ.

30 - باب من بَرَكَ ⁽¹⁾ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ

93 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حُدَافَةُ» ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي» فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا

30 - باب من بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ

(باب من بَرَكَ) بفتح الموحدة والراء وتخفيفها يقال بَرَكَ البعيرُ بُروكًا أي: استناخ وكل شيء ثبت وأقام فقد بَرَكَ وإسناده إلى الإنسان على طريقة المجاز المسمى بغير المقيد وهو أن يكون الكلمة لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة مثل أن تستعمل المشفر الذي هو لشفة البعير في مطلق الشفة فتقول زيد غليظ المشفر.

(عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ) ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول غضب العالم على السائل لعدم جريه على موجب الأدب، وفي هذا الباب ذكر أدب المتعلم عند العالم فتناسبا من هذه الحيثية.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثنا (شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة بالمهمله والزاي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ) فَسُئِلَ فَأَكْثَرَ عَلَيْهِ فَغَضِبَ، فَقَالَ: سَلُونِي، (فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ) الَّذِي مَرَّ ذَكَرَهُ (فَقَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ) ﷺ: وفي رواية قَالَ: مَنْ أَبِي قَالَ: «أَبُوكَ حُدَافَةُ» ثُمَّ أَكْثَرَ (أَنْ يَقُولَ) «سَلُونِي» فَبَرَكَ) بِالفاء السببية (عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى رُكْبَتَيْهِ) تَأْدِبًا وَإِكْرَامًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا

(1) بفتحيتين وتخفيف الراء، قال المجد: برك بروكا وتبراكا: استناخ، كبرك وأبركته: ثبت وأقام، انتهى.

وفي «الْعَيْنِي»: يقال: برك البعير: استناخ، وكل شيء ثبت وأقام فقد برك، وقال الصغاني: برك بروكا: اجتهد، والتركيب يدل على ثبات الشيء ثم يتفرع فروعا يتقارب بعضها بعضا، انتهى. واحتاج الشيخ إلى هذا التوجيه لفاء التفرع في قوله: فبرك، فإنه إن كان المراد به جلوس المتأدب فكان حقه أن يكون من الأول كما أفاده الشيخ بنفسه، وعامة الشراح على المعنى الثاني، ولم يتعرضوا عما أورده الشيخ بأنه رضي الله عنه كيف لم يعمل بهذا الأدب منذ قعد.

وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا فَسَكَتَ⁽¹⁾.

وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا) ومعناه رضينا بما عندنا من كتاب الله وسنة نبيه واكتفيناه به من السؤال أبلغ كفاية، وإنما قَالَ: هذا شفقة على المسلمين لئلا يؤذوا النَّبِيَّ ﷺ فيدخلوا تحت قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ٥٧﴾ [الأحزاب: 57] يهينهم مع الإيلام، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان قوم يسألون رَسُولَ اللَّهِ ﷺ استهزاءً فيقول الرجل من أبي؟ ويقول الرجل: تضل ناقته أين ناقتي، فأنزل الله تَعَالَى فيهم هذه الآية، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ رجل من أبي؟ قَالَ: فلان فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا﴾ [المائدة: 101] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ﴿عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ﴾ أي: إن تظهر لكم ﴿سُؤُوكُمْ﴾ تغمكم، ﴿وَأَنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ﴾ أي: في زمان الوحي ﴿بُدِّ لَكُمْ﴾ تظهر لكم، وهما كمقدمتين تنتجان ما يمنع السؤال وهو أنه مما يغمكم والعاقل لا يفعل ما يغمه، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ صفة أخرى أي: عن أشياء عفا الله عنها ولم يكلف بها إذ روي أنه لما نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97] الآية.

قَالَ سِرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ: أَكَلُ عَامٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَعَادَ ثَلَاثًا، فَقَالَ: لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجِبَتْ وَلَوْ وَجِبَتْ لَمَّا اسْتَطَعْتُمْ فَاتْرَكُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا﴾ الآية أو استئناف أي: عفا الله عما سلف من مسألتكم فلا تعودوا إلى مثلها، ﴿وَاللَّهُ عَفْوٌ حَلِيمٌ﴾ لا يعاجلكم بعقوبة ما يفرط منكم، ويعفو عن كثير، قَالَ ابن بطال: فهم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منه أن تلك الأسئلة قد تكون على سبيل التعنت أو الشك فخشي أن تنزل العقوبة بسبب ذلك، فقال رضينا بالله ربًّا... الخ وفي بعض النسخ وجد لفظ ثلاثًا أي: قالها ثلاثًا فرضي النَّبِيُّ ﷺ بذلك (فَسَكَتَ) وفي بعض الروايات فسكن غضبه بدل قوله فسكت وكان ذلك من أثر ما قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يزل موفقًا في رأيه وجري الحق على لسانه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(1) أطرافه 540، 749، 4621، 6362، 6468، 6486، 7089، 7090، 7091، 7294،

7295 - تحفة 1493.

أخرجه مسلم في الفضائل باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله رقم (2359).

31 - باب من أعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ⁽¹⁾

فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا

31 - باب من أعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ

(باب من أعَادَ الْحَدِيثَ) في أمور الدين (ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرّات.

(لِيُفْهَمَ عَنْهُ) بضم الياء وفتح الهاء، وفي رواية بحذف عنه، وفي أخرى ليفهم بكسر الهاء مع حذف عنه أيضًا أي: ليفهم غيره. قَالَ الْحُطَّابِيُّ: إعادة الكلام ثلاثًا إما لأن من الحاضرين من يقصر فهمه عن وعيه فيكرره ليفهم وإما لأن القول فيه بعض الإشكال فيتظاهر بالبيان، وقال أبو الزناد: أو أراد الإلباغ في التعليم أو الزجر في الموعظة هذا، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول ما يرجع إلى شأن السائل المتعلم، وهذا الباب أيضًا في شأن المتعلم لأن إعادة النَّبِيِّ ﷺ ثلاث مرّات إنما كانت لأجل المتعلمين ليفهموا كلامه حق الفهم ولا يفوت عنهم شيء من كلامه الكريم.

(فَقَالَ) وفي رواية فقال النَّبِيُّ ﷺ: والمقول طرف معلق من حديث أبي بكرة المذكور موصولاً بتمامه في كتاب الشهادات وفي الديات وهو أنه ﷺ قَالَ: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا» قالوا: بلى يا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» وجلس وكان متكئًا فقال: (أَلَا) بالتخفيف حرف التنبيه، ذكر ليدل على تحقيق ما بعده، وتأكيده.

(وَقَوْلُ) بالرفع عطفاً على الإِشْرَاكِ (الزُّورِ) وهو بضم الزاي الكذب، والميل عن الحق والمراد منه الشهادة الباطلة فلهذا أَنْتَ ضَمِيرُهُ في قوله: (فَمَا زَالَ) ﷺ (يُكْرِّرُهَا) ما دام في مجلسه لا مدة عمره أو أنه باعتبار الكلمة أو

(1) ما أفاده الشيخ من غرض الترجمة أوجه مما قالته الشراح، قال الحافظ: قال ابن المنير: نيه البُخَارِيُّ بهذه الترجمة على الرد على من كره إعادة الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعدته من البلادة، قال: والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح، فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد، ولا عذر للمفيد إذا لم يعد، بل الإعادة عليه أكد من الابتداء، لأن الشروع ملزم، انتهى.

وأنت خبير بأن هذا الغرض الذي ذكره ابن المنير يناسب الترجمة الآتية من (باب من سمع شيئاً فلم يفهمه فراجع).

وحكى الحافظ عن ابن التين: إن الثلاث غاية ما يقع به الاعتذار والبيان، انتهى. ولو كان هذا =

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ بَلَغْتُ ثَلَاثًا؟».

94 - حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ،

باعتبار الثلاثة فافهم.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا أيضًا تعليق وصله المؤلف في خطبة الوداع عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في حجة الوداع: «أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حَرَمَةً» قالوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا أَيُّ بِلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حَرَمَةً» قالوا: أَلَا بِلَدُنَا هَذَا قَالَ: «أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حَرَمَةً» قالوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَرَّمَ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بِلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا» ثم (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): أَلَا (هَلْ بَلَغْتُ) وقوله: (ثَلَاثًا؟) ظرف لقال لا لقوله: بلغت، قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كل ذلك يجيبونه أَلَا نَعَمْ، ثم قَالَ «ويحكم» أو ويلكم لا ترجعنَّ بعدي كفارًا يضرب بعضهم رقاب بعض، فما ذكره المؤلف ها هنا هو هذا القدر المعلق من الحديث الموصول المذكور.

(حَدَّثَنَا عَبْدُهُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة هو ابن عبد الله بن عبدة الصَّفَارِ الخَزَاعِي البَصْرِي أَبُو سَهْلٍ أَصْلُهُ كُوفِي رَوَى عَنْهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ مَاتَ بِالْأَهْوَازِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَفِي الْكُتُبِ السِّتَةِ عَبْدَةُ ثَلَاثَةٌ أُخْرَى عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرُوزِي، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمُرُوزِي، وَعَبْدَةُ بْنُ أَبِي لِبَابَةَ رَوَى لَهُ خَلَادُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) ابن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري البصري أَبُو سَهْلٍ الْحَافِظُ الْحِجَّةُ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَفِي الْكُتُبِ

غرض المصنف كان حق هذا الباب أن يذكره بعد الباب المذكور من قوله: من سمع شيئًا، وتبع شيخ الهند في «تراجمه» القطب الكنكوهي إذ قال: الغرض أنه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثًا عند الحاجة، وإلا فقد يكتفي في الجواب على الإشارة أيضًا كما تقدم قريبًا، ويؤيد الشيخين ما سيأتي من كلام الخطابي في القول الآتي، وقال السندي: الظاهر أنه محمول على المواضع المحتاجة إلى الإعادة لا على العادة، وإلا لما كان لذكر عدد الثلاث في بعض المواضع كثير فائدة مع أنهم يذكرون في الأمور المهمة أنه قالها ثلاثًا، انتهى. قلت: والاستدلال جيد فإنه لو كان التثليث عادة مستمرة ما قالت الصحابة في الأحاديث الكثيرة: قاله ثلاثًا.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ «إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا»⁽¹⁾.

الستة عبد الصمد ثلاثة هذا أحدهم، والثاني عبد الصمد بن حبيب العوذلي أخرج له أبو داود وفيه لين، والثالث عبد الصمد بن سليمان الحافظ روى عنه الترمذي. (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري والد مُحَمَّد القاضي بالبصرة روى عن عمومته والحسن، وعنه ابنه وغيره، قَالَ أبو حاتم وغيره صالح، وقال أبو داود لا أخرج حديثه روى له الْبُخَارِيُّ والترمذي وابن ماجه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ) بضم الثاء المثناة وتخفيف الميمين (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن أنس ابن مالك الأنصاري البصري قاضيا روى عن جده والبراء وعنه عبد الله بن المثنى ومعمروعدة وثقه أحمد والنسائي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وأشار ابن معين إلى تضعيفه، وقيل: إنه لم يحمّد في القضاء، روى له الجماعة، وليس في الكتب الستة ثُمَامَةُ بن عبد الله غير هذا وفيهم ثُمَامَةُ ستة عشر.

(عن) جده (أَنَسٍ) أي: ابن مالك رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ومن لطائف هذا الاستناد أن فيه التحديث والعنعنة ومنها أن فيها من هو منفرد في الْبُخَارِيِّ ليس غيره، ومنها أن رواه كلهم بصريون، وقد أخرج متنه المؤلف في الاستدانة أيضًا، والترمذي فيه وفي المناقب وقال حسن صحيح غريب.

(أَنَّهُ) ﷺ (كَانَ إِذَا سَلَّمَ) على أناس (سَلَّمَ) عليهم (ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرات وسيجيء معنى التثليث في التسليم في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى. (وَإِذَا تَكَلَّمَ) ﷺ (بِكَلِمَةٍ) أي: بكلام وجملة مفيدة وهذا من باب إطلاق اسم الجزء على الكل كما في قوله ﷺ: «إن أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»

(أَعَادَهَا ثَلَاثًا) أي: قد قالها ثلاثًا على تضمين أعادها معنى القول أو أعادها فقالها ثلاثًا على تقدير القول وإلا فيلزم قول تلك الكلمة أربع مرات، فإن الإعادة ثلاثًا بها، إنما يتحقق به إذ المرة الأولى لا إعادة فيها، وفائدة الإعادة

95 - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ «إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا، حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا»⁽¹⁾.

مذكورة في الحديث الآتي.

(حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية: الصفار، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) ابن عبد الوارث، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ) وفي رواية ثُمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ فنسب إلى جده (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا) وبين فائدة الإعادة بقوله.

(حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ) بصيغة المجهول أي: حتى يعقل عنه كما في رواية الترمذي، وحتى هنا بمعنى لكي التعليلية، وذلك لأنه ﷺ مأمور بالإبلاغ والبيان وربما يكون بحضرته من يقصر فهمه عن حفظ ما يقوله فيكرره ليقع الفهم وقد يكون ما يقوله نوعًا من الكلام المشكل فيكرره رفعًا للإشكال وإزالة للشبهة.

(وَ) كَانَ (إِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ) هذا من تنمة الشرط والجزاء هو قوله: (سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا) قيل والتسليم ثلاثًا يشبه أن يكون عند الاستئذان وقد روي عن سعد أن النَّبِيَّ ﷺ جاءه وهو في بيته فسلم فلم يجبه ثم سلم ثانيًا ثم ثالثًا فانصرف فخرج سعد وتبعه فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بادلني تسليمك ولكنني أردت أن استكثر من بركة تسليمك وروي أيضًا أنه قَالَ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» وعورض بأن تسليمية الاستئذان لا تشي إذا حصل الإذن بالأولى ولا تثلث إذا حصل بالثانية، وقوله عليه الصلاة والسلام إذا استأذن أحدكم ثلاثًا أعم من أن يكون بالسلام وغيره على أنه ذكره بحرف إذا المقتضية لتكرار الفعل كرة بعد أخرى وتسليمه عليه السلام على باب سعد نادر لم يذكر عنه في غير هذا الحديث فالوجه فيه أن يقال معناه كان عليه السلام إذا أتى على قوم سلم عليهم تسليمية الاستئذان وإذا دخل سلم تسليمية التحية ثم إذا قام من المجلس سلم

96 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَتَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»⁽¹⁾.

تسليمة الوداع وهذه التسليمات كلها مسنونة هذا واعترض على العلاوة بأن كلمة إذا لا تقتضي تكرار الفعل وإنما المقتضي له كلمة كلما فقط، نعم يستفاد من التركيب بحسب العرف الاستمرار، قَالَ ابن بطلال: إنما كان تكرار السلام والكلام إذا خشي أن لا يفهم عنه أو لا يسمع سلامه، أو أراد الإيلاج في التعليم والزجر في الموعظة، وفي الحديث أن الثلاث غاية ما يقع به البيان والأعذار.

وقال محمود العيني: اختلف فيما إذا ظن أنه لم يسمع هل يزيد على الثلاث فقول: لا يزيد أخذاً هذا بظاهر الحديث، وقيل يزيد والسنة أن يسلم ثلاثاً، فيقول: السلام عليكم أدخل، وأما إذا سلم المار، فالمعروف عدم التكرار، وقد سقط حديث عبدة الأول في رواية ابن عساكر، وأبي ذر، ولا يخفى الاستغناء عنه بالثاني.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة الواح (عن أبي بِشْرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن إياس (عن يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ) بفتح الهاء وبكسر غير منصرف للعجمة والعلمية وفي رواية بالصرف (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ) وفي رواية في سفرة سافرناها، كما فيما تقدم، ووقع في مسلم تعيينها من مكة إلى المدينة (فَأَذْرَكْنَا) بفتح الكاف أي: النَّبِيُّ ﷺ (وَ) الحال أنه (قَدْ أَرْهَقْنَا) بسكون القاف (الصَّلَاةَ) بالنصب على المفعولية، وفي رواية أَرَهَقْنَا بالتأنيث وفتح القاف الصلاة بالرفع على الفاعلية.

(صَلَاةَ الْعَصْرِ) بالنصب أو الرفع على البدلية من الصلاة (وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا) أي: نغسلها غسلاً خفيفاً (فَتَادَى) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (بِأَعْلَى صَوْتِهِ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا») شك من الراوي، وقد

32 - بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أَمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

97 - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ،

سبق الحديث بهذا الإسناد في باب من رفع صوته بالعلم غير أنه أخرجه هناك عن أبي النعمان عن أبي عوانة وهنا عن مسدد عن أبي عوانة، وصرح هنا بصلاة العصر، وأعاده هنا لغرض التكرار الذي في قوله مرتين أو ثلاثاً فافهم.

32 - بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أَمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

(بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أَمَّتَهُ) أصله أَمَوَ بالتحريك ؛ لأنه جمع على آمٍ وهو أفعَل مثل : نَاقَةٌ وَأُنثَى ولا يجمع فعلة على ذلك، ويجمع على آماء أيضاً، والفرق بين الجمعين أن الأول جمع قلة، والثاني جمع كثرة، وأصل آم أُمُّو كَأَكْلُبُ فأبدل من ضمة الواو ياء فصار أُمِّي ثم أعلَّ إعلال قاضٍ فصار أُم ثم قلبت الهمزة الثانية ألفاً فصار آمٌ وأصل إِمَاءٌ إِمَاوُ كَعَقَاب، فأبدلت الواو همزةً لوقوعها ظرفاً بعد ألف زائدة، ويجمع أيضاً على إِمَوَانٍ كإخوان والنسبة إليها أُمَوِيٌّ بالفتح وتصغيرها أُمِيَّةٌ وهو اسم قبيلة أيضاً والنسبة إليها أُمَوِي بالضم وربما يفتح.

(وَأَهْلُهُ) أي : أهل بيته وهو من باب عطف العام على الخاص ؛ لأن الأمة من أهل البيت. ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو التعليم العام وفي هذا الباب هو التعليم الخاص فتناسبا من هذه الجهة ثم مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالدلالة ؛ لأن الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإماء، وقيل وضع الترجمة في الأمة والأهل وأراد أن يضع في الأهل حديثاً أيضاً فما اتفق له.

(أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثنا (مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ) كما في رواية، وفي أخرى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، وفي أخرى حدثني مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ بتخفيف اللام على الأصح وقد تقدم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ أنا أعلمكم.

(حَدَّثَنَا) أي قَالَ : حَدَّثَنَا ومن عادة المحدثين حذف «قال» إذا تكرر خطأ لا نطقاً، وفي رواية أخبرنا (الْمُحَارِبِيُّ) بضم الميم وبالحاء المهملة وبالراء المكسورة بعدها باء موحدة بعدها ياء آخر الحروف مشددة هو عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن زياد أبو مُحَمَّد الكوفي، قَالَ يحيى بن معين ثقة، وقال أبو حاتم

قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: قَالَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

صَدُوقٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْ الثَّقَاتِ، وَيُرْوَى عَنِ الْمَجْهُولِينَ أَحَادِيثَ مَنكَرَةٌ يَفْسُدُ حَدِيثُهُ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُمْ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثٍ آخَرَ فِي الْعِيدِينَ وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ صَحَّفَ الْمَحَارِبِي فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فَأَخْطَأَ خَطَأً فَاحْشًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ) بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية لقبه هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان نسب إلى جد أبيه حيان الذي لقبه حي وهو أشهر به من اسمه وكذا من ينسب إليه من أولاده فيقال: غالبًا صالح بن حي وفي طبقة راو آخر كوفي أيضًا يقال له صالح بن حيان القرشي لكنه ضعيف، وأما هذا فتقة مشهور، وقد طعن من لا خبرة له في الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَخْرَجَ لِصَالِحِ بْنِ حَيَّانَ وَظَنَهُ صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ الْقُرَشِيُّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا أَخْرَجَ لِصَالِحِ بْنِ حَيَّانَ الَّذِي يَلْقَبُ أَبُوهُ بِالْحَيِّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَعْرِفُ بِرَوَايَتِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ دُونَ رَاوِيَةِ الْقُرَشِيِّ عَنْهُ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَهُ مِنْ طَرَقٍ مِنْهَا فِي الْجِهَادِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ، قَالَ: ثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ بِالْإِسْنَادِ الَّذِي أَخْرَجَهُ هُنَا، فَقَالَ صَالِحُ بْنُ حَيٍّ، هَذَا، وَصَالِحُ بْنُ حَيٍّ هَذَا هُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْهَمْدَانِيُّ الثَّوْرِيُّ نَسَبَتْهُ إِلَى ثَوْرٍ هَمْدَانٍ الْكُوفِيِّ، وَهُوَ وَالِدُ الْحَسَنِ وَعَلِيِّ، مَاتَ هُوَ وَابْنُهُ عَلِيٌّ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، وَابْنُهُ الْحَسَنُ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَمِائَةً لِلْمَلِكِ وَحَيَّانُ مَنَصْرَفٌ وَغَيْرُ مَنَصْرَفٍ، قِيلَ: جَاءَ رَجُلٌ اسْمُهُ حَيَّانُ إِلَى مَلِكٍ فَقِيلَ لِلْمَلِكِ: أَيْنَصْرَفُ حَيَّانُ أَمْ لَا، فَقَالَ الْمَلِكُ إِنَّ أَكْرَمَتَهُ لَا يَنْصَرَفُ وَإِلَّا فَيَنْصَرَفُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ إِنْ أَكْرَمَهُ فَكَأَنَّهُ أَحْيَاهُ فَيَكُونُ مِنَ الْحَيِّ فَلَا يَنْصَرَفُ لَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَإِنْ لَمْ يَكْرَمْهُ فَكَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ فَيَكُونُ مِنَ الْحَيِّ وَهُوَ الْهَلَاكُ فَيَنْصَرَفُ.

(قَالَ) أَيُّ: صَالِحُ (قَالَ عَامِرٌ) هُوَ ابْنُ شَرَا حِيلَ (الشَّعْبِيُّ) أَبُو عَمْرٍو الْهَمْدَانِيُّ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْمُسْلِمِ مِنْ سَلَمِ الْمُسْلِمُونَ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو بُرْدَةَ) بِضَمِّ الْمَوْحِدَةِ أَيُّ: الْأَكْبَرُ عَامِرُ الْأَشْعَرِيِّ الْكُوفِيُّ قَاضِيهَا (عَنْ أَبِيهِ) هُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْعَتَقِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ أَيِّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ،

التحديث والأخبار والعنونة، ومنها: أن رواه كلهم كوفيون⁽¹⁾، ما خلا ابن سلام، ومنها: أن فيه رواية التابعي عن التابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في العتق، وفي النكاح أيضا، وأخرجه مسلم في الإيمان، والترمذي في النكاح، وقال: حسن، والنسائي فيه أيضا، وأخرجه ابن ماجة أيضا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِي (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ) مَبْتَدَأُ أَي: ثَلَاثَةٌ رَجَالٌ أَوْ رَجَالٌ ثَلَاثَةٌ وَقَوْلُهُ: (لَهُمْ أَجْرَانِ) خَبَرُهُ أَوَّلُهُمْ أَوِ الْأَوَّلِ.

(رَجُلٌ) وَكَذَا امْرَأَةٌ فَقَوْلُهُ رَجُلٌ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ كَمَا قَدَرْنَا، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: بَدَلٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ بَدَلُ الْبَعْضِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَقَطْ وَبَدَلُ الْكُلِّ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَجْمُوعِ أَوْ قَوْلُهُ ثَلَاثَةٌ مَبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ لَهُمْ أَجْرَانِ صِفَتُهُ، وَقَوْلُهُ رَجُلٌ وَمَا عَظَفَ عَلَيْهِ خَبَرُهُ، أَقُولُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ.

(مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ رَجُلٍ قَدْ (آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ) اخْتَلَفُوا فِيهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُمُ الَّذِينَ بَقُوا عَلَى مَا بَعَثَ بِهِ نَبِيُّهُمْ مِنْ غَيْرِ تَبْدِيلٍ وَلَا تَحْرِيفٍ فَمِنْ بَقِيَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى بَعَثَ نَبِينَا ﷺ فَأَمَنَ بِهِ فَلَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ وَمَنْ بَدَلَ مِنْهُمْ أَوْ حَرَفَ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَجْرٌ فِي دِينِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ إِلَّا بِإِيمَانِهِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْتَمِلُ أَيْضًا إِجْرَاؤُهُ عَلَى عَمُومِهِ فَيَتَنَاوَلُ سَائِرَ الْأُمَمِ فِيمَا فَعَلُوهُ مِنْ خَيْرٍ، إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقَانِ الْإِيمَانِ سَبَبًا لِإِعْطَاءِ الْأَجْرِ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عَلَى عَمَلِهِمُ الْخَيْرِ الَّذِي فَعَلُوهُ فِي ذَلِكَ الدِّينِ وَإِنْ كَانُوا مُبْدِلِينَ مُحَرِّفِينَ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَنْ مَبْرَاتِ الْكُفَّارِ وَحَسَنَاتِهِمْ مَقْبُولَةٌ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ كَمَا فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، أَسْلَمْتُ عَلَى مَا أَسْلَفْتُ مِنْ خَيْرٍ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ وَالتَّوْجِيهِ الْآخِرُ أَنْ مَا أَسْلَفَ كَانَ سَبَبًا لِإِسْلَامِكَ إِلَّا أَنْ ثَوَابَهُ حَاصِلٌ لَكَ، وَمَرَّةً عَلَى الْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ مُقَيَّدٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ فَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُمْ وَأَيْضًا فِي

(1) وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَالْإِخْبَارَ وَالْعَنْتَنَةَ وَمِنْهَا أَنَّ الرِّوَاةَ كُلَّهُمْ كُوفِيُّونَ مَا خَلَا ابْنَ سَلَامٍ وَمِنْهَا أَنَّ فِيهِ رِوَايَةَ التَّابِعِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ. وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْعَتَقِ وَالنِّكَاحِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي النِّكَاحِ وَقَالَ حَسَنٌ وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا.

قوله آمن بنبيّه فيه إشعار بأن سبب الأجر مرتين هو الإيمان بالنبیین والكفار ليسوا كذلك ويمكن أن يفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمداً ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿يَحْدُوثُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: 15] فمن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره وكذا من كذّبه منهم كان وزره أشد له من وزر غيره كما ورد مثل ذلك في حق نساء النبي ﷺ لكون الوحي كان ينزل في بيوتهن. وقال بعضهم: المراد به هنا أهل الإنجيل خاصة على القول بأن النصرانية ناسخة لليهودية، وقال الحافظ العسقلاني: ولا حاجة إلى اشتراط النسخ؛ لأن عيسى عليه السلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف فمن أجابه منهم نسب إليه ومن كذّبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمناً فلا يتناوله الخبر؛ لأن شرطه أن يكون مؤمناً بنبيه، نعم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلغه دعوته يصدق عليه أنه يهودي مؤمن إذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبياً آخر بعده فمن أدرك بعثة مُحَمَّدٍ ﷺ ممن كان بهذه المثابة وآمن به لا يشكل أنه يدخل تحت الخبر المذكور، ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة نعم في اليهود الذين كانوا بحضرة النَّبِيِّ ﷺ إشكال وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [القصص: 54] الآية نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره، ففي الطبراني من حديث رفاعة القرظي قَالَ: نزلت هذه الآيات في ومن آمن معي، وروى البطري بإسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قَالَ: خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبي رفاعة إلى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَنُوا بِهِ فَأَوْذُوا فَنُزِلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِالْكِتَابِ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [القصص: 52] الآيات فهؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى عليه السلام بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد ﷺ وقد ثبت أنهم يؤتون أجرهم مرتين، ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة أنهم لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام؛ لأنها لم تنتشر في أكثر البلاد فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام

إلى أن جاء الإسلام فآمنوا بمحمد ﷺ فبهذا يرتفع الإشكال، فالتحقيق أن المراد من الكتاب التوراة والإنجيل لا الإنجيل فقط لما سبق من سبب نزول الآية الموافقة للحديث، ولا التوراة فقط؛ لأن العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب على أنه قد روي أن الآية نزلت في أربعين من أهل الإنجيل اثنان وثلاثون جاؤوا مع جعفر من الحبشة، وثمانية من الشام كما ذكره البيضاوي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد ذكر في تفسير الطبري وغيره عن قَتَادَةَ أنها نزلت في عبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وسلمان كان نصرانياً فأسلم كما سيأتي في البيوع، وأما ما وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحبار وعبد الله ابن سلام فهو صواب في عبد الله خطأ في كعب؛ لأن كعباً ليست له صحبة ولم يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا قبله، وربما يؤيد كون المراد من الكتاب الإنجيل، ومن النَّبِيِّ عيسى عليه السلام ما ذكره البُخَارِيُّ في باب ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ [مريم: 16] من رواية صالح بن حي: أن رجلاً من أهل خراسان قال للشعبي ما قال، فقال الشعبي: أخبرني أبو بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا أدب الرجل أمته فأحسن تأديبها، وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فتزوجها كان له أجران، وإذا آمن بعيسى ثم آمن بي فله أجران، والعبد إذا اتقى ربه وأطاع مواله فله أجران».

فإن قيل: هل هذا الحكم مختص بمن آمن من أهل الكتاب في عهد النَّبِيِّ ﷺ أم شامل لمن آمن منهم في زماننا أيضاً؟ فالجواب أنه قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إنه مختص بهم؛ لأن عيسى عليه السلام ليس نبيهم بعد البعثة، بل نبيهم بعدها مُحَمَّدٌ ﷺ.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إن ذلك لا يتم أيضاً لمن كان في عهد النَّبِيِّ ﷺ فإن خصه بمن لم تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده ﷺ فما قاله شيخنا يعني شيخ الإسلام البلقيني من أن هذه الثلاثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة أظهر، وأما ما قوى به الْكِرْمَانِيُّ دعواه من أن السياق مختلف حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب رجل بالتنكير وفي العبد بالتعريف وحيث زيدت فيه إذا الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال بخلاف العبد فهو غير مستقيم؛ لأنه مشى فيه

وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ

مع ظاهر اللفظ وليس هو متفقاً عليه بين الرواة بل هو عند المصنف وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى عليه السلام بإذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله: «أيما رجل في المواضع الثلاثة» وهي صريحة في التعميم، وأما الاختلاف بالتعريف والتنكير فلا أثر له هنا؛ لأن المعرف بلام الجنس مؤداه مؤدَى النكرة انتهى. وتعبه محمود العَيْنِي بآن ما جعله أظهر دعوى بلا دليل بل ظاهر الحديث يردّه لأنه قيد في حق أهل الكتاب بقوله «آمن بنبيه» أي: نبيه الذي كان مبعوثاً إليه ثم آمن بالنبي مُحَمَّد ﷺ والكتابي بعد البعثة ليس له نبي غير نبينا ﷺ لا نقطاع دعوة عيسى عليه السلام بالبعثة ودخوله تحت دعوة النَّبِيِّ ﷺ فقط فإذا آمن استحق أجراً واحداً بمقابلة إيمانه بالنبي المبعوث إليه وهو نبينا ﷺ وأما ما قاله من عدم تمام ما قاله الْكِرْمَانِي فليس بشيء لمن له تأمل، وأما قوله فهو غير مستقيم؛ لأنه مشى مع ظاهر اللفظ فغير مستقيم؛ لأن قصد الْكِرْمَانِي بيان النكات بحسب ما وقع في ظواهر الألفاظ والاختلاف من الرواة في لفظ الحديث لا يضر دعوى ما وقع في ظواهر الألفاظ والاختلاف من الرواة في لفظ الحديث لا يفتر دعوى الْكِرْمَانِي من أن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال، أما وقوع «إذا» في الثلاثة وإن كانت إذا للاستقبال فهو أن حصول الأجرين مشروط بالإيمان بنبيه ثم نبينا ﷺ والحال أن بالبعثة تنقطع دعوة غير نبينا ﷺ فلم يبق إلا الإيمان بنينا ﷺ فلم يحصل إلا أجر واحد لانقضاء شرط الأجرين، أما وقوع أيما وإن كانت تدل على التعميم صريحاً، فهو في تعميم جنس أهل الكتاب، ولا يلزم من تعميم ذلك تعميم الأجرين في حق أهل الكتاب، فالظاهر ما قاله الْكِرْمَانِي من أن هذا الحكم مختص بمن هو في عهده ﷺ، وأما الحكم في الآخرين وهما العبد وصاحب الأمة فهو مستمر إلى يوم القيامة، هذا ما ذكره الْعَيْنِي ملخصاً فافهم فإن قلت: على هذا يلزم أن يكون الصحابي الذي كان كتابياً أجره زائد على أجر أكابر الصحابة وذلك باطل بالإجماع، فالجواب أن الإجماع خصهم وأفردهم من هذا الحكم، وأما كل صحابي فلا يدل دليل على زيادة أجره على من كان كتابياً فيلتزم ذلك فيهم.

(و) الثاني (الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ) أي: جنس العبد المملوك، وإنما وصفه

إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ يَطُؤُهَا فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا

بالمملوك؛ لأن جميع الأناسي عباد الله فأراد تمييزه بكونه مملوكًا للناس.

(إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ) تعالى كالصلاة والصوم (وَحَقَّ مَوَالِيهِ) بسكون الياء جمع مولى وهو مشترك بين المعتق بكسر التاء والمعتق بفتحها وابن العم والناصر والجار والحليف وكل من ولي أمر أحد، والمراد هنا الأخير أي: السيد والقرينة المعينة له لفظ العبد، وإنما جمع الموالي مع أفراد العبد؛ لأنه لما كان المراد من العبد جنس العبد ناسب أن يجمع المولى ليكون عند التوزيع لكل عبد مولى؛ لأن مقابلة الجمع بالجمع أو ما يقوم مقامه مفيدة للتوزيع أو ليدخل ما لو كان العبد مشتركًا بين الموالي مملوكًا لهم، والمراد بحقهم خدمتهم، لا يقال: كيف يجوز ذلك ويلزم منه أن يكون أجر المماليك ضعف أجر السادات؛ لأنه يقال لا محذور في التزام ذلك، أو يكون أجره ضعفه من هذه الجهة وقد يكون للسيد جهات آخر يستحق بها أضعاف أجر العبيد، أو المراد ترجيح العبد المؤدي للحقين على العبد المؤدي لأحدهما.

(و) الثالث: (رَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ يَطُؤُهَا) أي: يحل وطؤها له سواء كانت موطوءة أو لا، وفيه إشارة خفية إلى أن اللائق لمن عنده أمة كذلك ذلك كما قيل في قوله عليه السلام صالح.

(فَأَدَّبَهَا) وفي نسخة أدبها بلا فاء وهو من التأديب والأدب هو حسن الأحوال والأخلاق أي: أدبها لتتخلق بالأخلاق الحميدة (فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا) أي: أدبها من غير تعنيف وضرب بل برفق ولطف (وَعَلَّمَهَا) ما يجب تعليمه من أمور الدين فالتأديب يتعلق بالمروءات والتعليم بالشرعيات أو الأول دنيوي، والثاني ديني فلا تكرار (فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا) بأن علّمها بالتدرّج والتسهيل (ثُمَّ أَعْتَقَهَا) أتى في هذه الجملة بثم، وفيما قبلها وفيما بعدها بالفاء؛ لأن التأديب والتعليم يتعقبان على الوطاء بل لا بد منهما في الوطاء بل قبله أيضًا لوجوبهما على السيد بعد التملك أو لأن الإعتاق نقل من صنف من أصناف الأناسي إلى صنف آخر منها، ولا يخفى ما بين الصنفين من البعد بل من الضدية في الأحكام والمنافاة في الأحوال فناسب أن يؤتى بلفظ دال على التراخي فيها بخلاف أخواتها.

فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ»،

(فَتَزَوَّجَهَا) أي: بعد أن أصدقها (فَلَهُ أَجْرَانِ) الظاهر أن الضمير راجع إلى الرجل الأخير، ولم يقتصر على قوله لهم أجران مع كونه داخلاً في الثلاثة بحكم العطف للاهتمام به فإن البلغاء يكررون بعض الكلام لذلك، كما قال الخماسي: وإن امرؤ دامت موثيق عهده على مثل هذا إنه لكريم أو لأن الجهة كانت فيه متعددة وهي التأديب والتعليم والإعتاق والتزوج بل والوطء، وإحسان التأديب، وإحسان التعليم فتكون الجهات سبعة، فكان مظنة أن يستحق الأجر أكثر من ذلك فأعاد قوله فله أجران، إلا أن المعتبر من الجهات أمران، وذلك لأن التأديب والتعليم موجبان للأجر في الأجنبي والأولاد وجميع الناس فلم يبق مختصاً بالإماء فلم يبق الاعتبار إلا في الإعتاق والتزوج، وإنما ذكر الآخرين أعني التأديب والتعليم؛ لأنهما أكمل للأجر إذ تزوج المرأة المؤدبة المعلمة أكثر بركة وأقرب إلى أن تعين زوجها على دينه، أو لأن فيه جهتين: جهة الأحوال التي للرقية وجهة الأحوال التي للحرية ولذا ميّز بينهما بلفظ ثم ولكل من الجهتين أجر، وأما تعريف العبد وتنكير الرجل في الموضعين فلا أثر له سوى التفتن؛ لأن المعروف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة كما سبق، وكذا الإتيان في العبد بإذا دون القسم الأول؛ لأن إذا ظرف وقوله قد آمن حال وهي في حكم الظرف؛ لأن معنى جاء زيد ركباً جاء في وقت الركوب وهو حاله ثم تخصيص هذا الحكم بهؤلاء الثلاثة مع أن غيره أيضاً كذلك مثل من صلى وصام فإن للصلاة أجراً وللصوم أجراً آخر، وكذلك الولد إذا أدى حق الله وحق والده، لأن كل واحد من هؤلاء كأنه جامع بين أمرين بينهما مخالفة عظيمة فكأنه فاعل للمضدين عامل بالمتنافيين بخلاف غيرهم هذا ما قاله الكرماني، والصحيح من الجواب أن التخصيص باسم الشيء لا يدل على نفي الحكم عما عداه، وكذلك التخصيص على العدد المحصور لا يدل على التخصيص، والحكم في غير المذكور يثبت بالاعتضاء فلا يوجب إبطال العدد المنصوص على ما في شرح المقاصد وغيره نعم ما ذكره الكرماني يصلح؛ لأن يكون وجهاً للتخصيص بالذكر فافهم. وقد قال المهلب: فيه دليل على أن من أحسن في معنيين من أي فعل كان من أفعال البر فله أجره مرتين والله يضاعف لمن يشاء.

ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أَعْظَيْنَاكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرَكَّبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ⁽¹⁾.

(ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ) أي: الشعبي والمعنى قَالَ صَالِحُ الرَّوَايَةِ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: (أَعْظَيْنَاكَهَا) أي: المسألة أو المقالة ظاهره أنه خاطب بذلك صَالِحًا، وهذا هو الذي غَرَّ الْكِرْمَانِيَّ فَجَزَمَ بِأَنَّ الْخَطَابَ لَصَالِحٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْخَطَابُ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ عَنْهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا عَلَى مَا جَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ [مريم: 16] وقد سبق ذكره.

(بِغَيْرِ شَيْءٍ) أي: من الأمور الدنيوية وإلا فالأجر الأخروي حاصل له وهو ثواب التبليغ والتعليم (قَدْ) وفي بعض النسخ «وقد» بالواو وفي بعضها «فقد» (كَانَ يُرَكَّبُ) على صيغة للمجهول.

(فِيمَا دُونَهَا) أي: يرحل فيما دون هذه المسألة أو المقالة أي: لأجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد (إِلَى الْمَدِينَةِ) النبوية، وقد كان ذلك في زمن النَّبِيِّ ﷺ والخلفاء الراشدين ثم تفرقت الصحابة رضي الله عنهم في البلاد بعد فتح الأمصار وسكنوها فاكثف أهل كل بلد بعلمائهم إلا في طلب التوسع في العلم ورحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عبر الشعبي مع كونه من كبار التابعين بقوله «كان»، وإنما قَالَ الشعبي ذلك تحريضًا للسامع ليكون أدعى لحفظه وأجلب لحرصه وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله بضم الموحدة وسكون المهملة، قَالَ: إِنْ كُنْتُ لِأُرَكَّبَ إِلَى الْمَصْرِ مِنَ الْأَمْصَارِ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: كُنَّا نَسْمَعُ الْحَدِيثَ عَنِ الصَّحَابَةِ فَلَا نَرْضَى حَتَّى نُرَكَّبَ إِلَيْهِمْ فَتَسْمَعَهُ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. اعلم أن سؤال الخراساني الشعبي عمن يعتق أمته ثم يتزوجها لم يكن لمجرد تعلم هذه المسألة بل لمعنى آخر وهو ما جاء في رواية مسلم: «إِنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ: يَا عَامِرُ: إِنْ مِنْ قَبْلُنَا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَعْتَقَ أَمَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا هُوَ كَالرَّاكِبِ بَدَنَتِهِ وَفِي طَرِيقِ كَالرَّاكِبِ هَدْيِهِ كَأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا فِي الْإِعْتَاقِ وَالتَّزْوِجِ الرَّجُوعَ بِالنِّكَاحِ فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ بِالْعَتَقِ فَأَجَابَهُ الشَّعْبِيُّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

(1) أطرافه 2544، 2547، 2551، 3011، 3446، 5083 - تحفة 9107.

أخرجه مسلم في الإيمان باب وجوب الإيمان برسالة نبينا مُحَمَّدٍ ﷺ إلى جميع الناس رقم (154).

33 - باب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ⁽¹⁾

98 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ،

محسن إليها إحساناً بعد إحسان وأنه ليس من الرجوع في شيء فذكر الحديث.
قال ابن بطال: وفي الحديث إثبات فضل المدينة وأنها معدن العلم وإليها كان يرحل في طلب العلم ويقصد في اقتباسه أقول نعم، كان كذلك في الزمان الأول، وفيه أيضاً بيان ما كان السلف رحمهم الله عليه من الرحلة إلى البلدان البعيدة في حديث واحد أو مسألة واحدة، وبعض المالكية خصصوا العلم بالمدينة بقول الشعبي وهو ترجيح بلا مرجح فلا يقبل.

33 - باب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ

(باب عِظَةٍ) بكسر العين على وزن العِدَّة بمعنى الوعظ كما أن العدة بمعنى الوعد والوعظ هو التذكير بالعواقب.

(الْإِمَامُ) الأعظم ومن ينوب منابه (النَّسَاءُ) بالنصب على أنه مفعول المصدر المضاف إلى فاعله واستفيد الوعظ من الحديث بالتصريح حيث قَالَ فوعظهن (وَتَعْلِيمِهِنَّ) أمور الدين واستفيد ذلك من الحديث من قوله وأمرهن بالصدقة فإن في الأمر بالصدقة تعليماً بأنها تكفر الخطايا وتدفع البلايا، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق تعليم الرجل أهله وهو خاص، وفي هذا الباب تعليم الإمام النساء وهو عام فتناسقا في هذه الحثية.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بالمهملة المفتوحة وبالموحدة الأزدي البصري

(1) قال الحافظ: نبه بهذه الترجمة على أن ما سبق من النذب إلى تعليم الأهل ليس مختصاً بأهلهم، بل ذلك مندوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه؛ واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث: فوعظهن، وكانت الموعظة بقوله: «إني رأيتهن أكثر أهل النار، لأنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير» واستفيد التعليم من قوله: وأمرهن بالصدقة، كأنه أعلمهن أن في الصدقة تكفيراً لخطايهن، انتهى.

وقال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب السابق تعليم الرجل أهله وهو خاص، والمذكور في هذا الباب تعليم الإمام النساء وهو عام، فتناسقا من هذه الحثية، والمراد من الإمام هو الإمام الأعظم أو من ينوبه، انتهى.
وكان الإمام البخاري أشار إلى أن وعظه ﷺ هذا كان من حيث إنه أمير المؤمنين لا من حيث إنه نبي، فينبغي لكل إمام أو نائبه الاقتداء به.

قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - أَوْ قَالَ عَطَاءً: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ:

الذي قدر مجلسه ببغداد أربعين ألفاً وقد تقدم في باب من كره أن يعود في الكفر.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عن أَيُّوبَ) السخيتاني البصري المذكور في باب حلاوة الإيمان (قَالَ) أي: أنه قال: (سَمِعْتُ عَطَاءً) أي: ابن أبي رباح بفتح الراء وبالموحدة المخففة وبالمهملة، واسم ابن أبي رباح سلمان، وقيل مسلم القرشي المكي الفهري مولى ابن خيثم أبي الفهري، وابن أبي خيثم عامل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على مكة، ولد في آخر خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروى عنه ابنه أنه قَالَ: أعقل قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نشأ بمكة وصار مفتيها وهو من كبار التابعين وأجلة الفقهاء، روى عن العبادلة وعائشة وغيرهم، وروى عنه الليث حديثاً واحداً وجلالته وثقته وديانته متفق عليها، وكان حبشياً أسود جعد الشعر أفتطس أشل أعور أعرج، ثم عمي بعد ذلك ولكن العلم والعمل رفعه، قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ كَانَ عَطَاءٌ يَطِيلُ الصَّمْتَ إِذَا تَكَلَّمَ خِيلَ إِلَيْنَا أَنَّهُ مُؤَيَّدٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَكَانَتِ الْحَلَقَةُ بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَهُ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَمِائَةٍ وَقِيلَ: أَرْبَعٌ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ وَحِجٌّ سَبْعِينَ حِجَّةً، وَعَاشَ مِائَةَ سَنَةٍ، وَفِي غَرَائِبِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ سَفَرًا لَهُ الْقَصْرَ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ بَلَدِهِ وَوَافَقَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ، وَمِنْ غَرَائِبِهِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ عِيدٍ يَوْمَ جُمُعَةٍ يَصِلِي الْعِيدَ فَقَطْ وَلَا يَصِلِي جُمُعَةَ وَلَا ظَهْرًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

(قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ) وفي رواية على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(أَوْ قَالَ عَطَاءً: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) يعني أن الراوي تردد في أن لفظة أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء، ورواه أيضاً بالشك حماد بن زيد، عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وأخرجه أحمد بن حنبل عن غندر، عن شُعْبَةَ جازماً بلفظ أشهد عن كل منهما، وإنما أتى بلفظ الشهادة تأكيداً لتحقيقه ووثوقاً بوقوعه؛ لأن الشهادة خبر قاطع، واستعمل الشهادة بعلى لزيادة التأكيد في وثاقته؛ لأنه يدل على الاستعلاء بالعلم على خروجه عليه الصلاة والسلام، ومعه بلال إذا كان لفظة أشهد من قول ابن عباس رضي الله عنهما أو على

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - «خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ.....»

الاستعلاء بالعلم على سماعه من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا كانت من قول عطاء، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة والسماع ومنها أن رواته أئمة أجلاء، ومنها أن فيه من التابعين اثنين، ومنها أن فيه لفظة الشهادة، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - خَرَجَ) أي: من بين صفوف الرجال إلى صفوف النساء، (وَمَعَهُ بِلَالٌ) وفي رواية معه بلال بلا واو، وهو جائز بلا ضعف، كما في قوله تَعَالَى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: 36]، وبلال هذا هو ابن رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة الحبشي القرشي التيمي يكنى أبا عبد الله أو أبا عمرو، أو أبا عبد الرحمن، أو أبا عبد الكريم، وشهرته باسم أمه حمامة كان قديم الإسلام من أول من أظهر الإسلام وعذب على إسلامه، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو كان عندنا مال اشترينا بلالاً» فقال أبو بكر للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اشتره لنا، فقال العباس لسيدته: هل لك أن تبيعيني عبدك هذا قبل أن تحرمي ثمنه، قالت: وما تصنع به إنه خبيث فاشتره العباس فبعث به إلى أبي بكر فأعتقه، وقيل اشتراه وهو مدفون بالحجارة، وكان يؤذن لرسول الله ﷺ فلما مات رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أراد أن يخرج إلى الشام، فقال له أبو بكر: بل تكون عندي، فقال: إن كنت أعتقتني لنفسك فاحبسني، وإن كنت أعتقتني لله فذرني أذهب إلى الله تَعَالَى، قَالَ: اذهب، فذهب إلى الشام مجاهدًا، وكان ممن شهد المشاهد كلها مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكان أمية بن خلف ممن يعذب بلالاً عند إسلامه ويوالي عليه العذاب فقدر الله أن قتله بلال يوم بدر، فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أبياتًا منها:

هنيئًا زادك الرحمن فضلًا فقد أدركت ثأرك يا بلال

ولم يؤذن لأحد بعد النَّبِيِّ ﷺ فيما رُوي إلا مرة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قدم من الشام فلم ير باكيًا أكثر من ذلك اليوم، وإلا في قدمه قدمها المدينة لزيارة قبر النَّبِيِّ ﷺ طلب الصحابة ذلك فأذن ولم يتم الأذان، روي له أربعة وأربعون حديثًا انفرد البُخَارِيُّ بحديثين مسندين مات بدمشق أو بحلب سنة عشرين وفضائله كثيرة رضي الله عنه.

(فَظَنَّ) وفي نسخة ظنن بالفاء (أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ) بضم الياء وكسر الميم.

النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْحَاتَمَ، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ» وَقَالَ: إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءٍ، وَقَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

(النِّسَاءُ) أي: كما أسمع الرجال وفي نسخة سقط لفظ النساء، وأن مع اسمها وخبرها ساء مسدّ مفعولي ظن (فَوَعَّظَهُنَّ) عليه السلام بقوله: «إني رأيتهن أكثر أهل النار؛ لأنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير» (وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ) وهو ما يبدل من المال لثواب الآخرة، وهي تتناول الفريضة والتطوع لكن الظاهر أن المراد هنا هو الثاني فاللام فيها للعهد، وإنما أمرهن بها لما رآهن أكثر أهل النار، فهي ممحاة لكثير من الذنوب المدخلة النار على ما جاء في الصحيح «تصدقن يا معشر النساء فإنني أريتكن أكثر أهل النار» وقيل: أمرهن بها؛ لأنه كان وقت حاجة إلى المؤاساة والصدقة يومئذ كانت أفضل وجوه البر.

(فَجَعَلَتِ) أي: طفقت، وهي مثل كاد في الاستعمال (الْمَرْأَةُ تُلْقِي) بضم التاء وكسر القاف أي: تطرح (الْقُرْطَ) بضم القاف وسكون الراء ما يعلق في شحمة الأذن، وقال ابن دريد: هو كل ما في شحمة الأذن سواء كان من ذهب أو غيره، وفي البارع القرط: ما يكون فيه حبة واحدة في حلقة واحدة، وفي العباب: والجمع أقراط وقروط وقرطة وقراط، وأما الخُرص بضم المعجمة فهو الحلقة الصغيرة (وَالْحَاتَمَ) بالنصب عطفًا على القرط.

(وَبِلَالٌ) مبتدأ خبره قوله: (يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ) خبره ومفعول يأخذ محذوف للعلم أي: يأخذ ما يلقيه ليصرفه ﷺ مصارفه؛ لأنه يحرم عليه الصدقة. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي رِوَايَةٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَي: الْبُخَارِيُّ، (وَقَالَ: إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن أبي عليّة (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني (عَنْ عَطَاءٍ) أي: ابن أبي رباح، أي: قَالَ عَنْ عَطَاءٍ بَدَلَ قَوْلِهِ قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءً كَمَا فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ.

(وَقَالَ) أَيضًا (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) بَدَلَ قَوْلِهِ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَدَلَ قَوْلِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(1) أطرافه 863، 962، 964، 975، 977، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249،

5880، 5881، 5883، 7325 - تحفة 5883.

أخرجه مسلم في أول العيدين وفي باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها رقم (884).

خرج الحديث فجزم بأن لفظة أشهد من كلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقط، وكذا جزم به أبو داود الطيالسي في مسنده، وكذا قَالَ وهيب عن أيوب ذكره الإسماعيلي، وهذا من تعليقات الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه لم يدرك إِسْمَاعِيلَ بن علي؛ لأنه مات في عام ولادة الْبُخَارِيِّ سنة أربع وتسعين ومائة. وما قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: من أنه يحتمل أن يكون قوله وقال إِسْمَاعِيلُ عطفاً على قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فيكون المراد حَدَّثَنَا سليمان بن حرب قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ فلا يكون تعليقا فمردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن إِسْمَاعِيلِ أصلاً لا لهذا الحديث ولا لغيره، وقد أخرجه الْبُخَارِيُّ في كتاب الزكاة موصولاً عن مؤمل بن هشام عن إِسْمَاعِيلِ، وقد قيل إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الأمور النقلية، ثم في الحديث فوائد منها استحباب وعظ النساء وتذكيرهن الآخرة وأحكام الإسلام وحثهن على الصدقة وهذا الحديث أصل في حضور النساء مجالس الوعظ ونحوه لكن ذلك إذا لم يترتب عليه مفسدة وخوف فتنة على الواعظ أو الموعوظ أو غيرهما، ومنها أن النساء إذا حضرت صلاة الرجال يكن بمعزل عنهم، ومنها أن على الإمام افتقاد رعيته وتعليمهم ووعظهم والرجال والنساء في ذلك سواء، ومنها أن صدقة التطوع لا يحتاج إلى إيجاب وقبول ويكفي فيها المعاطاة؛ لأنهن ألقين الصدقة في ثوب بلال من غير كلام منهن ولا من بلال ولا من غيرهما، وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ خلافاً لأكثر العراقيين من أصحابه حيث قالوا يفتقر إلى الإيجاب والقبول، ومنها أن الصدقات العامة إنما يصرفها مصارفها الإمام، ومنها أن الصدقة تنجي من النار، ومنها جواز صدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها ولا يتوقف ذلك على ثلث مالها، وقال مالك: لا يجوز الزيادة على الثلث إلا برضى الزوج والحجة عليه أنه ﷺ لم يسأل هل هذا بإذن أزواجهن أم لا؟ وهل هو خارج من الثلث أم لا؟ ولو اختلف الحكم بذلك لسأل، وأما ما رُوي أنه ﷺ قَالَ: «لا يحل لامرأة عطية إلا بإذن زوجها» فعلى تقدير صحته⁽¹⁾ فهو محمول على غير الرشيدة أو المراد من مال زوجها لا من مالها، ومنها أن الأصل في الناس العقل، وفي التصرفات الصحة إذ لم يفتش رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن كون الملقيات عاقلة بالغة أم لا.

(1) وإنما قلنا «فعلى تقدير صحته» لأنه مستند إلى عمرو بن شعيب، وفيه كلام وههنا بحث تجده في عمدة القاري في شرح البخاري لمحمود العيني.

34 - بَابُ الْجِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ

99 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.....

34 - بَابُ الْجِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ

الحديث في اللغة: الجديد، من حَدَثَ أمرٌ أي وقع، وهو من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، ويقال: أَخَذَنِي مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ، لا يضم حدث في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع، وذلك لمكان قدم على الازدواج، وفي عرف العامة الكلام، وفي عرف الشرع: ما يضاف إلى النَّبِيِّ ﷺ وكأنه لوحظ فيه مقابلته للقرآن؛ لأنه قديم وهذا حديث، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو التعليم الخاص وكذلك المذكور في هذا الباب فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَابَ أَبَا هُرَيْرَةَ فيما سأله بالخطاب إليه خاصة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى بن عمرو بن أويس أبو القاسم القرشي العامري الأويسي المدني الفقيه روى عنه أَبُو الْبَخَارِيِّ وروى أبو داود والترمذي عن رجل عنه قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مدني صدوق، وعنه أَنَّهُ قَالَ: هو أحب إلي من يحيى بن بكير.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سُلَيْمَانُ) بن بلال أبو محمد التيمي القرشي البربري وقد مر في باب أمور الإيمان (عن عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو) بفتح العين فيهما هو أبو عثمان المدني القرشي المخزومي مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب بفتح المهملة وسكون النون وفتح المهملة، وبالباء الموحدة، روى عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وغيره، وعنه مالك والدراوردي، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وأما يحيى بن معين فقال: ضعيف ليس بالقوي وليس بحجة، وقال ابن عدي: لا بأس به، لأن مالكا روى عنه ولا يروي إلا عن صدوق ثقة مات في أول خلافة المنصور سنة ست وثلاثين ومائة.

(عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ) بضم الموحدة وفتحها وقد مر في باب الدين يسر (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) عبد الرحمن بن صخر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث بصيغة الجمع والافراد والعنعنة، ومنها أن رواه

أَنَّهُ قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى.....

كلهم مدنيون، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في صفة الجنة وفي الرقاق أيضًا وأخرجه النسائي في العلم أيضًا.

(أَنَّهُ) بفتح الهمزة قَالَ : (قِيلَ) وفي رواية سقط قيل : وهو الصواب ؛ لأن السائل هو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقوله ﷺ : «لقد ظننت يا أبا هريرة» الخ، وقد أخرجه البُخَارِيُّ في صفة الجنة أنه قَالَ : قلت : يا رَسُولَ اللَّهِ، وللإسماعيلي أنه سأل ولأبي نعيم أن أبا هريرة قَالَ : يا رَسُولَ اللَّهِ، فلعلها كانت قلت فتصحفت بقيل (يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ) استفهامية مبتدأ خبره قوله : (أَسْعَدُ النَّاسِ) أسعد أفعل من السعد وهو اليمن تقول منه سعد يومنا يسعد سعودًا، والسعودة خلاف النحوسة والسعادة خلاف الشقاوة تقول منه سعد الرجل بالكسر فهو سعيد مثل سلم فهو سليم وسعد على ما لم يسم فاعله فهو مسعود وقد قرئ بهما في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: 108].

(بِشَفَاعَتِكَ) هي مشتقة من الشفع وهو ضم الشيء إلى مثله كأن المشفوع له كان فردًا فجعله الشفيع شفعا بضم نفسه إليه، والشفاعة الضم إلى آخر معاونته له، وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى مرتبة إلى من هو أدنى (يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) واللَّهُ (لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ) أصله يا أبا هريرة فحذفت الهمزة تخفيفًا (أَنْ لَا يَسْأَلُنِي) بضم اللام وفتحها كما في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: 71] حيث قرئ بالرفع والنصب، وذلك ؛ لأن كلمة أن إذا وقعت بعد الظن يجوز كونها مخففة من الثقيلة وكونها مصدرية على ما فصل في محله (عن هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ) بالرفع فاعل يسألني (أَوَّلُ مِنْكَ) رُوي بالرفع وبالنصب، أما الرفع فعلى أنه صفة لأحد أو بدل منه، وأما النصب فعلى أنه حال أي : لا يسألني أحد أقدم منك سابقًا لك في السؤال عنه، ولا يضر كون أحد نكرة؛ لأنها في سياق النفي فيكون كقولهم ما كان أحد مثلك، واختلف في أول هل وزنه أفعل أو فوعل والصحيح أنه أفعل واستعماله بمن من جملة أدلة صحته.

(لِمَا رَأَيْتُ) أي : للذي أبصرته فيكون قوله : (مِنْ حِرْصِكَ عَلَى) تحصيل

الْحَدِيثِ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ⁽¹⁾.

(الْحَدِيثِ) بيانًا لما الموصولة ويحتمل أن يكون ما مصدرية ومن تبعيضية أي: لرؤيتي بعض حرصك (أَسْعَدُ النَّاسِ) مطيعًا كان أو عاصيًا والتقيد بالناس لا يفيد نفي السعادة عن الجن والملك؛ لأن مفهوم القلب ليس بحجة عند الجمهور.

(بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وفي نسخة سقط لفظ يوم القيامة (مَنْ) أي: الذي (قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أي: مع قول مُحَمَّد رَسُولُ اللَّهِ إذ قد يكتفي بالنطق بالجزء الأول من كلمتي الشهادة؛ لأنه صار شعارًا لمجموعهما كما تقول قرأت: ﴿آلَهُ (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 1، 2] أي: السورة بتمامها، فإن قلت: الإيمان هو التصديق القلبي على الأصح، وقول الكلمة لإجراء أحكام الإيمان عليه فلو صدق بالقلب ولم يقل بالكلمة لسعد بالشفاعة، فالجواب: نعم لكن لما كان القول باللسان من أمارات التصديق القلبي جعل عبارة عنه، وقال الْكِرْمَانِيُّ: المراد بالقول القول النفساني لا اللساني، وتعبه محمود الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مشرع وفي الشرع لا يعتبر إلا القول اللساني، وأما القول النفساني فيعتبر عند الله إذ هو أمر باطني لا يقف عليه إلا الله تعالى هذا فتأمل.

(خَالِصًا) وفي رواية: مخلصًا والإخلاص في الإيمان ترك الشرك وفي الطاعة ترك الرياء وهو احتراز من المنافق.

(مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ) شك من الراوي، وقال الْكِرْمَانِيُّ: شك من أبي هريرة

(1) طرفه 6570 - تحفة 13001 - 1/36.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أنه لا يسعد بشفاعة النَّبِيِّ ﷺ يوم القيامة إلا من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله: «يا رسول الله» فيه دليل على تقديم ذكر المسؤول على المسألة وإذا كانت أسماء المسؤول متعددة فليذكر منها أعلاها وأحبها إلى الشخص إذا كان ذلك الاسم على لسان العلم لأن هذا الصحابي رضي الله عنه لما أن أراد أن يسأل النَّبِيَّ ﷺ لم يسأله حتى ناداه باسمه ولما كانت أسماءه عليه السلام متعددة ناداه بأعلاها وأحبها إليه وهو رسول الله.

الوجه الثاني: في هذا دليل على ترك الدعاء والتعلق عند السؤال لأنه لم يذكر بعد الاسم المعظم إلا حاجته دون دعاء أو تعلق.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن حب الرسول عليه السلام بالاتباع دون المقال لأن هذا =

والحق أنه لا يتعين كونه من أبي هريرة إلا بالرواية؛ لأنه يحتمل أن يكون من

الصحابي رضي الله عنه كثير الحب للرسول ﷺ على ما قد تقرر وعلم وكان في الاتباع بحيث لا يجهل ذلك منه لكنه لما نادى النبي ﷺ هنا لم يزد على الاسم المعلوم شيئا والصحابة عن آخرهم مثله في هذا المعنى وهم المهاجرون والأنصار والصفوة المحبون ثم مع تأكيد هذه المحبة لم يأت عن واحد منهم أنه أطراه يوما واحدا ولم يقصروا في تعظيمه وترفيعه على ما قد علم بالضرورة من أحوالهم.

الوجه الرابع: فيه دليل لأهل الصفة حيث يستحبون إستفتاح الكلام بذكر الحبيب ويقولون بأن إستفتاح الكلام بذلك ينور القلب ويهدي إلى الصراط المستقيم ويأتي بالفوائد دوما وبالمرات يجيء لأنه لما أن نادى أولا بأحب الأسماء إليه أثمر له ذلك تضعيف المسرة والبشارة على ما سيأتي يزيد هذا إيضاحا وبيانا ما روي عن عبد الله بن عمر أنه أصاب يده أو رجله ألم فلم يستطع مدها فاشتكى ذلك إلى الطبيب فقال له الطبيب لا تمد يدك أو رجلك حتى تنادي بأحب الأسماء إليك فنادى وامحمداه فامتدت يده.

الوجه الخامس: قوله رضي الله عنه: «من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة» فيه دليل على أن من أدب العلم حسن السؤال لأنه سأل عن الشفاعة ولم يذكر ما عنده من خبرها وما وقع له من النظر والتردد حتى اضطر إلى ذكرها.

الوجه السادس: لقائل أن يقول: لِمَ قال: من أسعد؟ ولم يقل: من هم أهل شفاعتك؟ والجواب: أن هؤلاء المشفوع فيهم يوم القيامة أصناف مختلفة فمنهم المؤمنون المذنبون ومنهم الكفار والمنافقون على ما سيأتي بيانه والمنافقون في الدرك الأسفل من النار والمؤمنون المذنبون يدخلون النار بذنوبهم فمنهم من يخرج منها بعد القصاص بغير شفاعة ومنهم من يخرج بالشفاعة فمن شفع له ثم عذب لم يحصل له سعادة تامة وإنما حصلت له سعادة خاصة لأنه عوفي في الوقت من بلاء ثم أعقبه بعد ذلك بلاء أشد منه على ما سيأتي بيانه وشفاعته عليه السلام على ضربين عامة وخاصة فالعامة أذكرها بعد والخاصة هي لأمتة المذنبين فإنه إذا شفع فيهم أخرجوا من النار وعفي عنهم وأدخلوا الجنة هذه هي الشفاعة الخاصة والسعادة التامة فلأجل ذلك قال أسعد التي هي من أحد أبنية المبالغة لأنها سعادة لا شقاء بعدها أبدا.

الوجه السابع: فيه دليل على قوة إيمان الصحابة وفضلهم لأنه لا يسأل عن المسعود بالشفاعة وغير المسعود إلا من تحقق إيمانه بها وقوي تصديقه بذلك ولذلك قال عليه السلام: ما فضلكم أبو بكر بصوم ولا صلاة ولكن بشيء وقر في صدره. وما قر في صدره رضي الله عنه هو قوة الإيمان واليقين وكذلك الصحابة رضي الله عنهم عن آخرهم إنما فضلوا غيرهم بما قر في صدورهم من ذلك وما خذل من خذل وارتد من ارتد إلا عن ضعف الإيمان والتصديق فيطلب إذ ذاك الكيفية في أمور الآخرة وفي القدرة فيمرق من الدين كما يمرق السهم من الرمية وهو المسكين لا يشعر بنفسه أعاذنا الله من بلائه بمنه.

الوجه الثامن: فيه دليل على طلب السعادة والإهتمام بها والعمل على أسبابها لأن من عرف =

أحد الرواة ممن هم دونه، نعم في الرقاق عند المصنف من قبل نفسه، وهو

طريق السعادة عمل عليها وترك ما عداها فكذلك يسأل عنها.

الوجه التاسع: لقائل أن يقول: لِمَ قال: الناس، ولم يقل: أمتك؟

والجواب: أنه إنما عدل عن ذكر الأمة إلى ذكر الناس لأن شفاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ على ضربين كما تقدم عامة وخاصة فالعامة هي لجميع العالم من الجن والإنس للكافر والمنافق والمؤمن على ما جاء في الحديث الصحيح أن العالم يبقون في المحشر بتلك الأحوال المهلكة التي قد نص عليها في غير ما آية وغير ما حديث والنار قد أحدثت من كل الجهات والشمس قد دنت منهم حتى يكون بينها وبينهم قدر المروء الذي يكحل به العين وتقلب وجهها إليهم لأن وجهها الآن إلى فوق وظهرها إلى الخلق وهي في السماء الرابعة والملائكة تضربها بجبال من ثلج ثم يبقون في المحشر على هذه الحالة كالسهماء في الجعبة رجل الرجل على رجل المرأة ورجل المرأة على رجل الرجل ثم لا يعرف أحدهما صاحبه حتى قالت عائشة رضي الله عنها حين سمعت شيئا: من هذا يا رسول الله الرجال ينظرون إلى النساء؟ قال: «يا عائشة الأمر أشد من أن يهتمهم ذلك» ثم لا يعرفون من شدة ما هم فيه حتى يبلغ عرقهم في الأرض سبعين ذراعا فمنهم من يلجمه العرق ومنهم من يبلغ أذنيه ومنهم من يبلغ عنقه ومنهم من يبلغ ثدييه ثم هم كذلك يتفاضلون في ذلك الأمر العظيم بحسب أعمالهم ثم يبقون مع شدة هذه الأحوال التي أشرنا إليها وغيرها على ما قد علم من الأحاديث والآي قدر ثلاثمائة سنة من أيام الدنيا لا يأتيهم خبر من السماء ولا يعرفون ماذا يراد بهم ثم يلهمهم الله عز وجل طلب الشفاعة فيأتون إلى آدم عليه السلام فيقولون له: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته ألا ترى إلى ما نحن فيه اشفع لنا إلى ربنا فمن كان من أهل الجنة مر إلى الجنة ومن كان من أهل النار مر إلى النار فيذكر آدم عليه السلام خطيئته فيبكي ويقول نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى نوح عليه السلام، فيذهبون إلى نوح عليه السلام فيقولون له: أنت أول الأنبياء والرسول وقد سماك الله عبدا شكورا ألا ترى إلى ما نحن فيه اشفع لنا إلى ربنا فمن كان من أهل الجنة مر إلى الجنة ومن كان من أهل النار مر إلى النار فيذكر نوح عليه السلام خطيئته وهي دعاؤه على قومه فيبكي ويقول: نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فيذهبون إلى إِبْرَاهِيمَ فيقولون له مثل مقاتلتهم الأولى فيجوابهم عليه كجوابهم ثم يرسلهم إلى موسى عليه السلام فيكون سؤالهم وجواب موسى عليه السلام كما كان السؤال والجواب الأول ثم يرسلهم إلى عيسى عليه السلام فيقول لهم مثل الأول ثم يرسلهم إلى مُحَمَّدٍ عليه السلام فيقولون له أنت حبيب الله وصفوته من خلقه وقد أنزل عليك كتابه الحكيم وقد خصك بالفضل العميم ألا ترى إلى ما نحن فيه اشفع لنا إلى ربنا فمن كان من أهل الجنة مر إلى الجنة ومن كان من أهل النار مر إلى النار فيقول أنا لها فيقوم في الشفاعة فيشفع على ما جاء في الحديث فيأمر الله عز وجل بالفصل بين العباد وينصب الصراط على متن جهنم ويوضع الميزان ويقع الحساب فهذه هي الشفاعة العامة التي ينتفع بها كل العالم من الجن والإنس والحشرات فلاجل ذلك عدل عن ذكر الأمة لذكر الناس وأما =

يجوز أن يتعلق بقوله خالصاً أي: خلوصاً ناشئاً من قلبه وأن يتعلق بقوله قَالَ: أي: قولاً ناشئاً من قلبه، وعلى كل تقدير يغني عنه قوله خالصاً؛ لأن الخلوص لا يكون إلا في القلب إلا أنه ذكره لفائدة التأكيد كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: 283] حيث قَالَ الزمخشري في الآية: كتمان الشهادة وهو أن يضممرها ولا يتكلم بها لما كان إثمًا مقترفاً بالقلب أسند إليه؛ لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ ألا تراك تقول: إذا أردت التوكيد هذا مما أبصرته عيني ومما سمعته أذني ومما عرفه قلبي، ولو صدق بقلبه ولم يتلفظ بكلمتي الشهادة دخل في هذا الحكم على الأصح أيضاً لكننا لا نحكم عليه بالدخول إلا إذا تلفظ فهو للحكم باستحقاق الشفاعة لا لنفس الاستحقاق، قيل ههنا إن أفعال التفضيل يدل على الشركة والمشارك والمنافق لا سعادة لهما، وأجيب بأن أفعال هنا ليست على بابها بل معنى هذا الكلام سعيد الناس من نطق بالشهادتين كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾ [الفرقان: 24] وكما في قولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان، ويحتمل أن يكون

الشفاعة الخاصة فقد تقدم بيانها.

الوجه العاشر: في هذا دليل على أن السؤال بالجنس أفيد من السؤال بالنوع لأنه رضي الله عنه يعلم أن أسعد الناس بالشفاعة أمة النَّبِيِّ ﷺ المؤمنون ثم عدل مع علمه بذلك لذكر الجنس لاحتمال أن يكون ثم حكم آخر لا يعرفه فلما أخبر بالأمر على ما هو عليه رجع له ذلك حكماً قطعياً لا احتمال فيه.

الوجه الحادي عشر: في هذا دليل على أن أمور الآخرة لا تؤخذ بالعقل ولا بالقياس والاجتهاد لأنه رضي الله عنه قد علم الشفاعتين اللتين في يوم القيامة وترجع عنده من هو الأسعد بالشفاعة وغيره إذ ذاك معلوم بالضرورة لكنه لم يلتفت إلى ما ظهر له من مدلول جميعها حتى تلقاه من صاحب الشرع مشافهة وهذا يدل على أن هذا عندهم حكم ثابت لا يسوغ فيه غير النقل كما تقدم.

الوجه الثاني عشر: لقائل أن يقول: لِمَ قيد الشفاعة بيوم القيامة وهي مستمرة أبداً على الدوام في الدنيا وفي الآخرة لا يزال عليه السلام يشفع ويشفع؟

والجواب: أنه إنما قيدها بيوم القيامة لأنه قد عاين هذه الشفاعة التي في الدنيا وعرفها وإن كانت على المشيئة لكنها وقعت كالمقطوع به لأنه عليه السلام لم يشفع قط لأحد في هذه الدار إلا أجيب وأسعف فلم يكن ليسأل عن شيء قد عاينه وعرفه لأن السؤال عن ذلك كتحصيل حاصل والصحابة أجل من ذلك.

على بابها والتفضيل بحسب المراتب أي : هو أسعد ممن لم يكن في هذه المرتبة من الإخلاص المؤكد البالغ غايته وكثير من الناس يحصل له سعد بشفاعته لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها فإن النَّبِيَّ ﷺ يشفع في الخلق لإراحتهم من هول الموقف ، ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب على ما ذكره الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ، ومحمود الْعَيْنِيُّ وغيرهما ، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها ، وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن يستوجبوا دخولها ، وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب ، وفي بعضهم برفع الدرجات فيها فظهر الاشتراك في مطلق السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص فلا يتعطل صيغة أفعّل ، وهو الأنسب إذ أبو هريرة رضي الله عنه لم يسأله عمن يستأهل شفاعته ، وإنما سأله عن أسعد الناس بها ، فينبغي أن يحمل على إخلاص خاص مختص ببعض دون بعض ، ولا يخفى تفاوت رتبة.

فائدة:

قَالَ ابن بطال : فيه دليل على أن الشفاعة إنما تكون في أهل الإخلاص خاصة وهم أهل التوحيد وهو موافق لقوله ﷺ : « لكل نبي دعوة وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله تعالى من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً » ، وهذا الحديث وغيره من الآيات والأحاديث الواردة في الباب دليل على ثبوت الشفاعة كما هو مذهب أهل السنة فإنهم ذهبوا إلى جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها بصريح الآيات والأخبار ، البالغ مجموع تلك الأخبار إلى حد التواتر في الآخرة لمذنبين المؤمنين .

وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة على ذلك خلافاً للخوارج وبعض المعتزلة فإنهم تأولوا الأحاديث وحملوها على زيادات الدرجات والثواب واحتجوا بقوله تعالى : ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدرثر: 48] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: 18] واحتجاجهم بها مردود بأن أمثال هذه الآيات إنما جاءت في الكفار ، وفيها إشعار بأن من الناس

من ينفعهم شفاعة الشافعين ، وله حميم وشفيع يطاع ، والأحاديث مصرحة بأنها في المذنبين فلا معول على تأويلهم ، قَالَ القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ : الشفاعة خمسة أقسام :

أولها : الإراحة من هول الموقف .

الثاني : الشفاعة في إدخال قوم الجنة بغير حساب ، وهذه أيضًا وردت للنبي ﷺ كما جاء في الصحيح ، وقال الشيخ : تقي الدين القشيري : لا أعلم هل هي مختصة أم لا ، لكن يؤيد القاضي ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وفيه فانطلق تحت العرش فأقع ساجدًا وفيه فيقال : يا مُحَمَّدُ أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة وشبهه من الأحاديث .

الثالث : هي الشفاعة لقوم استوجبوا النار فيشفع فيهم نبينا ﷺ في عدم دخولهم فيها . قَالَ القاضي : وهذه الشفاعة يشفع بها نبينا ﷺ ومن شاء الله أن يشفع .

الرابع : هي الشفاعة في قوم من المذنبين دخلوا النار فيشفع فيهم نبينا ﷺ والأنبياء والملائكة والمؤمنون .

الخامس : هي الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وهذه لا ينكرها المعتزلة ، وقال النووي : الشفاعة الأولى هي الشفاعة العظمى ، قيل : وهي المراد بالمقام المحمود ، والمختصة بنبينا ﷺ هي الأولى والثانية ويجوز أن تكون الثالثة ، والخامسة أيضًا هذا .

وقد استفاض سؤال السلف الصالح الشفاعة فلا يلتفت إلى قول من قَالَ يكره سؤالها ؛ لأنها لا تكون إلا للمذنبين فإنها قد تكون لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات ثم كل عاقل معترف بالتقصير مشفق أن يكون من الهالكين غير معتد بعمله ، ويلزم هذا القائل أن لا يدعو بالمغفرة أحد ؛ لأنها لأصحاب الذنوب ، وهذا كله خلاف ما عرف من دعاء السلف والخلف رحمهم الله تعالى .

35 - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ؟

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْتَبَهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ،

35 - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ؟

(باب) بالتونين، وفي رواية بالإضافة إلى قوله: (كَيْفَ يُقْبَضُ) أي: يُطَوَّى ويُرفع (الْعِلْمُ) فكما أن البسط قد يراد به الانتشار كذلك يراد بالقبض الطيِّ والرفع، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق الحرص على الحديث الذي هو من أشرف أنواع العلوم، والمذكور في هذا الباب ارتفاع العلوم وانطواؤها فتناسقا من هذه الجهة أو أراد بذكر هذا الباب عقيب الباب السابق التنبيه على الاغتنام بتحصيل العلوم مع الحرص عليها قبل فواتها؛ لأنها مما تقبض وترفع.

(وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) الخليفة الراشد الأموي، وقد مر في كتاب الإيمان (إِلَى أَبِي بَكْرٍ) ابن مُحَمَّد بن عمرو (ابن حَزْمٍ) بفتح المهملة وسكون الزاي الأنصاري المدني التابعي الفقيه ولي القضاء، والإمارة والموسم لسليمان بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز، وقال الواقدي: لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة، وَلَّى أبا بكر إمارة المدينة وقضاءها فاستقضى أبو بكر ابن عمه على القضاء، وكان يخضب بالحناء والكتم توفي سنة اثنتين ومائة في خلافة هشام بن عبد الملك وهو ابن أربع وثمانين سنة روى له الجماعة إلا الترمذي ونسبه المؤلف إلى جد أبيه لشهرته به، ولجده عمرو صحبة ولأبيه مُحَمَّد رؤية، ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر، فقل: كنيته أبو عبد الملك، واسمه أبو بكر وقيل: اسمه كنيته.

(انْظُرْ مَا كَانَ) أي: اجمع الذي وجد أي: تجده، وفي رواية انظر ما كان عندك أي: في بلدك فعلى الرواية الأولى يكون كان تامة وعلى الثانية ناقصة.

(مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْتَبَهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ) بضم الدال من درس يدرس من باب نصر ينصر دروسًا أي: عفي وانمحي.

(وَذَهَابَ) بفتح الذال المعجمة (الْعُلَمَاءِ) من باب عطف السبب على المسبب، ويستفاد من هذا أن ابتداء تدوين الحديث النبوي كان في أيام عمر بن

وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلْتَفْتُشُوا الْعِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعْلَمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا».

عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بذهاب العلماء رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء، وقد روى أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» هذه القصة بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فاجمعوه.

(وَلَا تَقْبَلْ) بضم الياء التحتانية وجزم اللام وفي بعض النسخ برفع اللام على أن لا نافية، وفي نسخة ولا تقبل بفتح المثناة الفوقية على الخطاب مع الجزم. (إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ: وَلْتَفْتُشُوا) بصيغة الأمر من الإفشاء وهو الإشاعة.

(الْعِلْمَ) بالنصب مفعوله (وَلْتَجْلِسُوا) بفتح الياء التحتانية وكسر اللام من الجلوس لا من الإجلال ويجوز فيهما تسكين اللام وكسرها، والضمير فيهما راجع إلى العلماء المفهوم من فحوى الكلام، وفي رواية ولتفتشوا ولتجلسوا بالخطاب فيهما (حَتَّى يُعْلَمَ) على صيغة المجهول من التعليم، وفي رواية على صيغة المعلوم من العلم، وعلى الوجهين محل قوله: (مَنْ لَا يَعْلَمُ) بصيغة المعلوم من العلم مرفوع أما على الأول فعلى أنه مفعول ناب مناب الفاعل وأما على الثاني فعلى أنه فاعل.

(فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ) بفتح أوله وكسر ثالثه، وقد يفتح ثالثه، وقرأ الحسن البصري وأبو حيوة وابن أبي إسحاق ويهلك الحرث والنسل، بفتح الياء واللام ورفع الشاء أي: لا يضيع (حَتَّى يَكُونَ سِرًّا) أي: خفية كاتخاذها في الدور المحجورة التي قد لا يتأتى فيها نشر العلم بخلاف المساجد والجوامع والمدارس ونحوها.

قَالَ ابن بطال في أمر عمر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بكتابة حديث النَّبِيِّ ﷺ خاصة، وأن لا يقبل غيره الحض على اتباع السنن وضبطها إذ هي الحجة عند الاختلاف وفيه أنه ينبغي للعالم نشر العلم وإذاعته لا جمعه وإضاعته، ثم إن هذا التعليق وقع موصولاً عنه في غير رواية الْكُشْمِينِيّ وكريمة وابن عساكر، ولفظه حَدَّثَنَا، وفي رواية الْأَصِيلِيّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أي: البخاري.

حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: بِذَلِكَ، يَعْْنِي حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِلَى قَوْلِهِ: ذَهَابَ الْعُلَمَاءُ⁽¹⁾.

100 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

(حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ)، أَبُو الْحَسَنِ الْعَطَارُ الْبَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الثَّقَةُ سَاكِنُ مَكَّةَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: ثَقَّةٌ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ مُسَلَّمٌ شَيْئًا، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) الْخُرَاسَانِيُّ الْقَسْمَلِيُّ بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ نَسَبَهُ إِلَى الْقَسَامَلَةِ وَقِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ مِنْ وَلَدِ قَسْمَلَةٍ، وَلَهُمْ مَحَلَّةٌ بِالْبَصْرَةِ مَعْرُوفَةٌ بِالْقَسَاطِنِ، وَقِيلَ: نَزَلَ فِيهِمْ فَنَسَبَ إِلَيْهِمْ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ كَانَ مِنَ الْأَبْدَالِ تُوْفِي سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ أُمُورِ الْإِيمَانِ (بِذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِحَدَّثِنَا (يَعْْنِي حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِلَى قَوْلِهِ: ذَهَابَ الْعُلَمَاءِ)، أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ رَوَى أَثَرَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُوَصُولًا، وَلَكِنْ إِلَى قَوْلِهِ ذَهَابَ الْعُلَمَاءُ وَلِذَا فَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ، يَعْْنِي الْخ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ يَعْْنِي قَوْلَهُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ أَوْ مِنْ كَلَامِهِ وَلَكِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمَوْصُولَةُ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَبِهِ صَرَحَ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» قَالَ: وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ إِلَّا كَذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ أَوْ رَدَّهُ عَقِيبَ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثُمَّ بَيَّنَّ بَعْدَ ذَلِكَ غَايَةَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ كَلَامُ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَإِنَّمَا آخِرُ إِسْنَادِ عُمَرَ عَنْ كَلَامِهِ وَالْعَادَةُ تَقْدِيمُ الْإِسْنَادِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ إِسْنَادِ الْخَبَرِ وَإِسْنَادِ الْأَثَرِ كَذَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ، وَفِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُطْرَدٍ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ظَفَرَ بِإِسْنَادِهِ بَعْدَ وَضْعِ هَذَا الْكَلَامِ فَالْحَقُّه بِالْآخِرِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ عِنْدَ جَمَاعَةٍ كَمَا عُرِفَتْ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) بَضَمَ الْهَمْزَةَ وَالسِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ)

عن أبيه، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا،

بكسر الهاء وضم العين (عن أبيه) عروة وقد تقدموا في الوحي (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد مر في باب: المسلم من سلم المسلمون.

(قَالَ) أي أنه قال: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ) جملة وقعت حالًا وإنما ذكر بلفظ المضارع حكاية للحال الماضية واستحضارًا لها وإلا فالأصل أن يقال قَالَ لِيُطَابِقَ قَوْلُهُ سَمِعْتُ (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ) من بين الناس (انْتِزَاعًا) يجوز نصبه على أنه مفعول مطلق مقدم على فعله وهو قوله: (يَنْتَزِعُهُ) وفي رواية: ينزعه وهو حال من الضمير في يقبض تقديره أن الله لا يقبل العلم حال كونه ينتزعه انتزاعًا (مِنَ الْعِبَادِ) بأن يرفعه من بينهم إلى السماء أو يمحوه من صدورهم أو على أنه مفعول مطلق عن معنى يقبض نحو رجع القهقري .

وقوله: ينتزعه صفة مبينة له، أو على أنه حال من العلم بمعنى منتزعًا أي: أن الله لا يقبض العلم حال كونه منتزعًا .

وقوله: ينتزعه صفة له أيضًا (وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ) أقيم المظهر موضع المضممر لزيادة التعظيم كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَكْثَمُ﴾ [الإخلاص: 2] بعد قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] [بِقَبْضِ] أرواح (الْعُلَمَاءِ) وموت حملته (حَتَّى) ابتدائية تدخل على جملة ليدل على أن مضمونها واقع بالتدرج كما أن كلمة (إِذَا) تدل على تحقق وقوعه (لَمْ يُبْقِ) بضم الياء وكسر القاف من الإبقاء وفاعله ضمير راجع إلى الله تَعَالَى أي: لم يترك كما في رواية مسلم.

(عَالِمًا) بالنصب على المفعولية وفي رواية لم يبق بفتح الياء والقاف عالم بالرفع (اتَّخَذَ النَّاسُ) بالرفع (رُؤُوسًا) بضم الراء والهمزة والتنوين جمع رأس كذا ضبطه النَّوَوِيُّ وفي رواية رُؤُوساء بفتح الهمزة ممدودًا جمع رئيس والأول أشهر رواية (جُهَّالًا) بضم الجيم جمع جاهل صفة رؤُوسًا والمراد من الجهل هنا القدر المشترك بين البسيط والمركب المتناول لهما، اعلم أن كلمة إذا ظرفية والعامل فيها قوله اتخذ، ويحتمل أن تكون شرطية، ولا يقال إذا كانت شرطية يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط وهنا ليس كذلك لجواز حصول الاتخاذ مع وجود

فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»

العالم، لأن ذلك في الشروط العقلية وأما في غيرها فلا يسلم اطراد هذه القاعدة أو المراد بالناس جميعهم فلا يصح أن الكل اتخذوا رؤوساً جهالاً إلا إذا لم يبق عالم، وأيضاً لا يقال إن إذا للاستقبال ولم تقلب المضارع ماضياً فكيف يجتمعان؛ لأنهما لما تعارضا تساقطا فبقي على أصله وهو المضارع أو تعادلا فيفيد الاستمرار، فإن قلت: كيف وقعت الجملة الشرطية غاية فالجواب أن الغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط فالمعنى ولكن يقبض العلم بقبض العلماء إلى أن يتخذ الناس رؤوساً جهالاً وقت انقراض اهل العلم بالكلية، فافهم.

(فَسُئِلُوا) على صيغة المجهول (فَأَفْتَوْا) بفتح التاء من الإفتاء (بِغَيْرِ عِلْمٍ) وفي رواية أبي الأسود في الاعتصام عند المؤلف فيفتون برأيهم (فَضَلُّوا) من الضلال أي: في أنفسهم (وَأَضَلُّوا) من الإضلال أي: أضلوا السائلين، فإن قيل الضلال مقدم على الإفتاء فما معنى الفاء، فالجواب: أن المتعقب على الإفتاء هو المجموع المركب من الضلال والإضلال لا الضلال وحده أو المراد بالضلال الذي هو بعد الإفتاء بغير علم وهو غير الضلال الذي قبله فإن إضلاله للغير ضلال له أيضاً عمل بما أفتى أو لم يعمل، ثم إن ذلك ليس مختصاً بالمفتين بل هو عام للقضاة الجاهلين أيضاً فإن المحكم بالشيء مستلزم للإفتاء به.

وقال ابن بطال: في معنى الحديث إن الله لا ينزع العلم من العباد بعد أن يفضل به عليهم ولا يسترجع ما وهب لهم من العلم المؤدي إلى معرفته وبث شريعته وإنما يكون انتزاعه تضييعهم العلم فلا يوجد من يخلف من مضي فأنذر ﷺ بقبض الخير كله وما ينطق عن الهوى، وكان تحديث النبي ﷺ بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لما كان في حجة الوداع قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع» فقال أعرابي: كيف يرفع؟ فقال: ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته ثلاث مرات، وقال ابن المنير: محو العلم من الصدور جائز في القدرة إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه، وقال الداوودي: خرج هذا الحديث مخرج العموم، والمراد به الخصوص لقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على

قَالَ الْفَرَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

الحق حتى يأتي أمر الله»، وكذا قوله ﷺ الذي مر في باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وهو قوله عليه السلام: «ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله» ويقال: هذا بعد إتيان أمر الله إن لم يفسر إتيان الأمر بإتيان القيامة، بل بإتيان الريح اللينة التي تأتي قرب القيامة فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة كما تقدم في باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، أو عدم بقاء عالم إنما هو في بعض المواضع كغير بيت المقدس مثلاً إن فسر به فيكون محمولاً على التخصيص جمعاً بين الأدلة، ومن فوائد هذا الحديث جواز خلو الزمان عن المجتهد خلافاً للحنابلة، ومنها التحذير عن اتخاذ الجاهل رؤوساً، ومنها الحث على ضبط العلم والاشتغال به، ومنها أن الفتوى هي الرياسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم.

(قَالَ الْفَرَبْرِيُّ) هذا من زيادات الراوي عن الْبُخَارِيِّ في بعض الأسانيد، وهي قليلة وليس من كلام الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْفَرَبْرِيُّ بكسر الفاء وفتحها وفتح الراء وإسكان الموحدة نسبة إلى فربر وهي قرية من قرى بخارى على طرف جيحون وهو أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ مَطَرٍ. قَالَ الْكَلَابَادِي: كَانَ سَمَاعُ الْفَرَبْرِيِّ مِنَ الْبُخَارِيِّ صَحِيحًا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً بِفَرَبْرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَمَرَّةً بِبَخَارَى سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَدَ سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَمَاتَ سَنَةِ عَشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ فَشَارَكَ الْبُخَارِيَّ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي أَمَالِيهِ: وَكَانَ ثِقَةً وَرِعًا.

(حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ) بِالْمَوْحِدَةِ وَالْمَهْمَلَةِ (قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) ابْنُ سَعِيدٍ أَحَدُ مَشَائِخِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(حَدَّثَنَا) أَي: قَالَ حَدَّثَنَا (جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد الضبي أبو عبد الله الرازي ثم الكوفي روى له الجماعة.

(عن هِشَامٍ) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام (نَحْوَهُ) أي نحو حديث مالك

(1) طرفه 7307 - تحفة 8883، أخرجه مسلم في العلم باب رفع العلم وقبضه رقم (2673).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن قبض العلم يكون شيئاً بعد شيء ولا يكون مرة واحدة. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا، يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ =

السابق ولفظ رواية قتيبة هذا أخرجه مسلم عنه ، وسقط من قوله قَالَ الْفِرْبَرِيُّ إِلَى

يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءُ» فيه دليل لأهل السنة حيث يقولون بأن الأعمال خلق للرب وكسب للعبد لأنه لا يقبض إلا ما قد أعطى فالقبض بمعنى الاسترجاع وقد صرح عليه السلام بإعطاء الله ذلك لعبيده وبينه في حديث تقدم بيانه قال فيه : من يرد الله به خيرا يفقه في الدين. فهذا الخلق لله قد ثبت بالنقل وأما الكسب فهو مشاهد مرئي محسوس لأن العلماء ينقلون العلوم ويدرسون وهو تكسبهم.

الوجه الثاني : الألف واللام في هذا العلم المذكور يحتمل أن تكون للجنس ويحتمل أن تكون للعهد والأظهر من الاحتمالين العهد للقرينة التي أتت في الحديث بعد تبيينه وهو قوله ضلوا وأضلوا المحذور إنما هو فيما عدا العلوم الشرعية لأن العلوم الشرعية هي التي بها الهداية ولا يقال لغيرها من العلوم هداية مطلقة حتى تخصص باللفظ فيقال هداية لكذا وضلال عن كذا والعلم المذكور هنا المراد به الفهم في كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام.

الوجه الثالث : لقائل أن يقول : ظاهر هذا الحديث معارض لما روي عنه عليه السلام في الكتاب العزيز أنه يرفع جملة واحدة وقيل له يا رَسُولَ اللَّهِ أوليس قد وعيناه في صدورنا وأثبتناه في مصاحفنا وعلمناه أبناءنا ونساءنا فقال عليه السلام : تأتي عليه ليلة يرفع من الصدور والمصاحف فلا يبقى في الصدور ولا في المصاحف منه شيء ثم تلا قوله عز وجل : ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَ بِاللَّيْلِ أَوْحِينَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء : 86].

والجواب : أنه لا تعارض بينهما بدليل ما نقلناه من الأئمة بأن العلم نور يضعه الله في القلوب فيقع بذلك النور الفهم في كتاب الله وفي سنة نبيه عليه السلام وقد نطق الكتاب والحديث بهذا المعنى وبينه أتم بيان فأما الكتاب فقوله عز وجل : ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظِرُونَ﴾ [النساء : 83] ولا يفهم معاني القرآن وأحكامه إلا بالنور ومهما فقد النور وقع الضلال نعوذ بالله من ذلك وأما الحديث فقوله عليه السلام : أنتم في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن وتضيع حروفه إلى آخر الكلام ثم قال وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه تحفظ فيه حروف القرآن وتضيع حدوده. فقد جعل عليه السلام أولئك يفهمون وهؤلاء لا يفهمون مع أن هؤلاء أكثر حفظا وأكثر ضبطا للحروف وأتى بذلك في معرض الذم لهؤلاء لكونهم لا يفهمون الأحكام فلم يبق إلا أن يكون النور الذي كان عند أولئك عديمه هؤلاء فرجع المساكين مثل بعض من تقدم من الأمم الماضية نقلة وحملة لأن الله عز وجل قد وصفهم بذلك في كتابه حيث قال : ﴿كَمَثَلِ الْجِبَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة : 5] وما هو اليوم قد كثر هذا الأمر وتفاشش لأن النقلة والأسفار قد كثرت والقليل النادر من تجد عنده طرفا من العلم الذي هو النور فهذا العلم هو الذي يقبض شيئا فشيئا فما يزال يرتفع شيئا فشيئا حتى يرفع المصحف فإذا رفع المصحف ارتفع معه ذلك الطرف من النور الذي بقي عندهم فيبقون بعد ذلك في الضلالة يتخبطون وعن طريق الحق زاهقون مع أن الأحكام تبقى عندهم مسطورة في الكتب لكن لعدم النور وارتفاع الأصل لا يفهمون تلك الأحكام ففي بقاء الأصل بشارة ببقاء ذلك النور وإن قل.

آخره عند الأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر، ولذا لم يتعرض له الكِرْمَانِي أصلاً.

الوجه الرابع: لقاتل أن يقول: لِمَ نعت عليه السلام القبض أولاً بالنزع ثم نعت بعد ذلك بصفته التي هي القبض؟

والجواب: أن الانتزاع فيه شدة وغلظة والقبض فيه لين وتسهيل فأخبر عليه السلام بأن شدة الانتزاع لا تكون وإنما يكون قبض برفق لا سيما وقد جعله عز وجل مغطى لحكمة قبض الوعاء وذلك لطف وأخف لأنه لو كان قبضه بادياً دون حكمة تستره لكان العالم يجد منه خوفاً ووحشة وهو عز وجل بعباده رؤوف رحيم لأن العالم إذا مات لم يقطع الناس إياسهم بأن الله عز وجل يقيم عالماً مقامه فإذا أقيم ذلك العالم مقام الأول انجبرت النفوس ولم يحصل لها علم بمقدار من قبض ومن أقيم فبقيت الآمال في الفضل راجية والعين بما أبدلت قريرة وهذا أبدع ما يكون من اللطف والحكمة.

الوجه الخامس: إذا قبض العالم ثم أقيم آخر مقامه هل يكون مثله فيجبر تلك الخلعة التي وقعت في الإسلام أم لا ظاهر الحديث يفيد أن لا ويعارضه قوله عليه السلام: إذا مات العالم ثلثت في الإسلام ثلثة لا يسدها إلا عالم آخر فظاهر هذا معارض لما نحن بسبيله وليس بينهما تعارض في الحقيقة لأنه إذا مات الأول وقام الثاني فسد تلك الثلثة فهو معلوم بالضرورة أنه ليس كالأول على حد سواء لأن الثوب المرفع ليس كالصحيح وكلاهما يستر وإن كان لا بخس في المرفع وهذا موجود حساً لا سيما إذا قلنا بأن العلم كما قدمناه عن أئمة الدين نور يضعه الله في القلوب فنقصه معلوم بالضرورة وموجود حساً لأن نور الصحابة رضي الله عنهم ليس كنور التابعين ونور التابعين ليس كنور تابعي التابعين ثم كذلك جيلاً بعد جيل ففي كل جيل يرتفع منه شيء ويقل ولأجل هذا المعنى كان العلم أولاً في صدور الرجال ثم انتقل إلى الأوراق والكتب وبقيت مفاتيحه في صدور الرجال ثم الآن كثرت الكتب والأسفار وقلت المفاتيح وإن وجدت مفتاحاً فقل ما يكون مستقيماً إلا النادر القليل ثم رجعت العلوم الشرعية مثل علوم القرآن والحديث كقدح الراكب وما بقي النظر إلا في بعض علوم الفروع وانصرفت الهمم إلى علم الجدل والمنطق وعلم النجوم وعلم الطبيعيين وما أشبه ذلك فارتكبوا النهي واستقرت سنتهم الذميمة عليه لأن النَّبِيَّ ﷺ يقول: «لا تجعلوني كقدح الراكب».

وهؤلاء قد اتخذوا القرآن والحديث كذلك ثم يريدون الكلام في دين الله بتلك العلوم الرديئة فمن كان باكياً فليكن على ذهاب العلم وأهله والدين وضعفه فإن الله وإننا إليه راجعون فمَنْ انتقل النَّبِيُّ ﷺ إلى رحمة ربه أخذ العلم في النقص شيئاً بعد شيء إلى هلم جرا إلى أن يرفع القرآن وقد نص بعض الصحابة على هذا المعنى وبينه حيث قال لم تنفض أيدينا من التراب حين دفننا النَّبِيَّ ﷺ إلا ووجدنا النقص في قلوبنا لكن كان النقص في ذلك الوقت لا يعرفه إلا أهل القلوب وكذلك في القرن الذي بعده وكذلك في القرن الثالث الذين شهد لهم النَّبِيُّ ﷺ بأنهم خير القرون فالعلم إذ ذاك ينقص وهو في الظاهر متوافر متزايد لكثرة العلماء وكثرة الكتب والمعنى الخاص الذي أشرنا إليه لا يعرفه إلا من أشرنا إليه وهم أهل القلوب وكذلك قال أسامة بن زيد رضي الله عنه إني لأسمع منكم في اليوم أشياء مرارا لا تبالون بها كنا =

نعدها في زمان رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من المويقات أو كما قال ثم بعد القرن الثالث رجع النقص يظهر لسائر الناس ويستبين وها هو اليوم أظهر من الشمس في الظهيرة ليس دونها سحب.

الوجه السادس: لقائل أن يقول: هذا الحديث معارض لقوله عليه السلام في الحديث المتقدم: لن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله. وأخبر هنا بأن العلم يقبض وإذا قبض العلم بقي الجهل فيقع الضلال كما قد نص النبي ﷺ عليه، والجواب: أنه لا تعارض بينهما لأن المراد بالطائفة المذكورة في الحديث المتقدم أنها تبقى موفية بالحق الذي يلزمها لا تخل منه بشيء وأما العلم الذي هو النور فليس هو عندهم كما كان عند من تقدمهم يؤيد هذا المعنى قوله عليه السلام: أنتم في زمان من ترك عشر ما أمر به هلك ويأتي زمان من فعل عشر ما أمر به نجا يريد في أعمال البر من المندوبات عدا الفرائض لأن الفرض في أول الزمان وآخره مطلوب على حد سواء وإنما المعتبر هنا الذي عليه وقع النص ما عدا الفرض من أعمال البر لأن الدين مطلوب بفرضه وندبه وأدبه ونقله وكان الصدر الأول رضي الله عنهم يحافظون على توفية جميع ذلك وكان النبي ﷺ يطلب ذلك منهم ويحرضهم عليه مثل ما روي عنه عليه السلام أنه هم أن يحرق بيوت قوم كانوا لا يشهدون الجماعة وشهود الجماعة على الواحد مندوب وكذلك ما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم أنهم كانوا يطلبون من الناس تسوية الصفوف وتسوية الصفوف في الصلاة من المندوب فكانوا رضي الله عنهم يحضون على ذلك أكثر الحضر ويحرصون عليه أكثر الحرص لئلا يقع لهم خلل في شيء من ذلك فيقعون في ترك ما حد لهم وأما اليوم فذلك لا يتصور لما حدث في الأعمال من البدع والمنكرات وقل أن يتخلص العشر إلا بالجهد الكبير ونعني بالخلاص هنا أن يقع العمل على نحو ما حد وشرع دون بدعة ولا منكر ومثال ذلك شهود الجنائز أو الصلاة عليها أو حضور العرس وما أشبه ذلك قل إن يقدر الإنسان أن يفعل شيئا من ذلك لما كثر فيه من البدع الفاحشة والمنكر المتلفة إلا نادر قليل فليس تركهم للتسعة الأعشار رغبة عنها ولا زهدا فيها ولو كان كذلك لما نجوا وإنما هو من أجل ما قررناه فالتائفة المذكورة المراد بها ما يبينها هنا من أنها لا تنقص مما يلزمها شيئا.

الوجه السابع: يظهر من الحكمة في نقص هذا العلم وجهان. الأول: أنه لما كان العلماء ورثة الأنبياء عليهم السلام فمعلوم بالضرورة القطعية أن العلماء ليسوا كالأنبياء وذلك موجود مشاهد في عالم الحس لأن الوارث أبدا ليس كالمرورث من كل الجهات وإن كان يرث جميع المال لأن المتوفى ينفرد بالكفن ومؤنة الدفن وما يحتاج إليه في تجهيزه فقد نقص من المال شيء ما دخل مع المرورث في قبره ولا ينتفع الوارث به ولا يستطيع الوصول إليه هذا إذا لم يوص فإن أوصي فقد أباحت له الشريعة الوصية بالثلث فقال عليه السلام: إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم تصدقون بها عند موتكم فحجزه عن الوارث والحكمة فيما نحن بسبيله من هذا القبيل لأن كل من أنعم عليه بشيء لا بد أن يختص منه بشيء لا يناله غيره بمقتضى الحكمة. الثاني: أن الوعاء له اشتراك ما مع ما أودع فيه فلا بد له أن يصحبه منه شيء يدل =

على ما كان فيه وذلك الشيء الباقي نقص من الشيء المودع فيه مثال ذلك أوان مملوءة إحداها زيتا والأخرى عسلا والأخرى سمنا إلى غير ذلك من الأشياء فلا بد أن يبقى في الوعاء بقية تدل على ما كان فيه وذلك الشيء الباقي في الوعاء نقص من الشيء المودع فيه وإن كانت العلوم أنوارا لا ينقص من عيونها شيئا لكن لما أن شاء الحكيم أن يرفع مع أوعيتها شيء منها وقع ظهور النقص في هذا العالم فاتحدت النسبة بمقتضى الحكمة كما أشرنا ولذلك قال أهل التحقيق عدد الطرق إلى الله عز وجل على عدد الأنفاس لأنه ليس كل شخص حاله كمثال حال الآخر من كل الجهات وإن وقع الشبه بين الحالتين فلا بد من فرق ما بينهما كما هو مشاهد في عالم الحس فصور الناس في وضع الخلقة على حد واحد وليس في حقيقة الشبه كذلك لأن كل واحد يختص بصفة ما يمتاز بها في النعت عن غيره وإن أشبهه في أكثر الصفات وكذلك جميع الحيوانات على اختلاف أصنافها على حد واحد في صنفه في وضع الخلقة وليس كذلك في حقيقة الشبه فسبحان من أظهر أثر عظيم قدرته بجميل وضع حكمته في جميع بريته ولأجل هذا المعنى الذي أشرنا إليه أحال عز وجل في كتابه بالنظر إليه يستدل به على وحدانيته فقال عز من قائل: ﴿سَرُّبَهُمْ ءَايَتُنَا فِي آلَافَاتٍ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: 53].

الوجه الثامن: قوله عليه السلام: «حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُحُولا فَسُئِلُوا، فَأَقْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» فيه دليل على أن الضلال المخوف لا يقع مهما بقي من الطائفة المذكورة واحد لأن تلك الطائفة هم الذين تمسكوا بالعلم وعملوا به لأنه مهما بقي عالم واحد على الحق لم تضر الضلالة وإن ظهرت لعدم الاجتماع عليها وقد قال عليه السلام: لن تجتمع أمتي على ضلالة. وكثير ما بين الظهور والاجتماع لأن الاجتماع هي الحالقة أعادنا الله من ذلك بمنه يبين هذا ويوضحه ما روى أن أحد بني إسرائيل مر على قرية وقد أهلكها الله فقال يا رب كيف أهلكتهم وكنت أعرف فيهم رجلا صالحا فأوحى الله إليه أنه لم يغر لي قط يوما واحدا فأفاد ذلك أن موافقته لهم على الباطل وإن كان يعرف الحق كانت سبب هلاكهم ولو خالفهم ما هلك ولا هلكوا.

الوجه التاسع: في هذا المعنى وجه من الحكمة والاعتبار وذلك أنه لما أن جعل عز وجل هذه الدار للتغيير والذهاب جعل كل ما فيها بمقتضى الحكمة بتلك النسبة يلحقه النقص والذهاب لأن أجل ما فيها العلم والإيمان وما هما يلحقهما النقص حتى يذهبا فلحقتهما علة الدار لسكانها وما فيها.

الوجه العاشر: في هذا المعنى ترغيب للزهد في هذه الدنيا وتحريض في تركها إذ هي وما فيها للنقص والذهاب فقيما ذا الرغبة وعلى ماذا التعب.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على أن بلاء هذه الدار أكثر من خيرها لأنه إذا قل العلم والإيمان وهما عين الخير كثر ضدتهما وهما الكفر والجهل فهما موجبان للشر بل هما عينه.

الوجه الثاني عشر: يؤخذ من هذا من الفقه تأكيد التخلي عن الالتفات لهذه الدنيا وما فيها =

لمن عقل إذ أن خيرهما يقل وشرها يزيد فخيرها نادر وشرها كثير موجود وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لو كانت الآخرة من خزف وهي باقية والدنيا من فضة وهي فانية لكان يقتضي الزهد في الدنيا وإن كانت من فضة لكونها فانية والرغبة في الآخرة وإن كانت من خزف لكونها باقية فكيف والأمر بضد ذلك.

الوجه الثالث عشر: فيه دليل على أن حقيقة الرياسة لا تكون إلا بالعلم إذا كان على حقيقته وهو أن يكون لله خالصا على مقتضى الكتاب والسنة وإن رياسته غير العالم ليس بحقيقة لأنه عليه السلام نص على أن العالم ما دام بين أظهر الناس دام به الخير وأن الجاهل إذا كان مكانه وقع به الضلال والهلاك والعلة في هذا المعنى ظاهرة بادية لأن كل الناس يحتاجون إلى العالم ليرشداهم لطريق ربهم ويبين لهم أمره ونهيه وغير العالم ليس كذلك لأنه قد يحتاج إليه بعض الناس في تلك الخطة التي رأس بها وقد لا يحتاج إليه وهو الكثير ولهذا المعنى قال عليه السلام: نعم الرجل العالم إن احتجج إليه نفع وإن استغنى عنه أغنى نفسه. ومعنى الغنى هنا الغنى بالله عز وجل فهذه هي حقيقة الرئاسة وقد بدا الآن ظهور ما أخبر الصادق عليه السلام: رأسوا بغير علم فاستفتوا فأفتوا بغير علم فضلوا وضل من اتبعهم فليتنبه الجاهل المسكين من غفلته وليفق من سكرته وليحذر من هذا الأمر العظيم الذي حل به.

الوجه الرابع عشر: فيه دليل على أنه لا بد للناس من رءوس بمقتضى الحكمة لأنه عليه السلام أخبر أن العالم إذا عدم لم يبق الناس لأنفسهم كذلك وإنما يتخذون رؤساء غير ذلك الصنف لتشبههم بهم فيقعون إذ ذاك في الضلال كما أخبر عليه السلام.

الوجه الخامس عشر: فيه دليل على أن أخذ الأشياء على غير ما أحكمته الشريعة لا يوجد لها فائدة بل تعكس الفائدة بالضرر لأن العوام لم يتخذوا هؤلاء الجهال رؤساء إلا لأجل الفائدة التي عهدوها ممن تشبهوا بهم وهو الإرشاد لما يصلحهم كما تقدم فلما لم تكن فيهم الشروط التي أحكمتها الشريعة جاءهم إذ ذاك ضد ما أرادوه وهو الضلال.

الوجه السادس عشر: فيه دليل لمن يقول بأن العالم لا يلزمه التعليم قبل السؤال لأن الفتيا لم تقع حتى وقع السؤال.

الوجه السابع عشر: فيه دليل على أن البهجة لا تجوز على عالم لأن العوام إنما اتخذوا هؤلاء الجهال رؤساء لأجل تشبههم بأهل العلم في الكتب مثلا وفي جنس الكتب والنظر فيها فلما رأى الناس ما جرت العادة به يكون علما على العلم وهو النور كما تقدم في وصفه قبل ظنهم من الرؤوس حقيقة فصحت البهجة عليهم ولهذا قال يمين بن رزق رَجَمَهُ اللَّهُ لقلّة العقل لم يعرف الحمقى وهذا المعنى بنفسه قد ظهر اليوم في زماننا هذا وكثر وتفاحش قوم يقرؤون النحو والأصول والمنطق وعلم الكلام وعلم الطبائع وما أشبه ذلك ثم يدعون بها الرئاسة ويريدون أن يفتوا في دين الله بتلك العلوم ويرجح ذلك عندهم بعقولهم الفاسدة حتى أن بعضهم يدعي الاجتهاد على زعمه ويخطئ من تقدم من الفضلاء وأئمة الدين وذلك لقلّة فهمه لما قالوا وسوء ظنه بهم لأنه لو حسن بهم الظن لعاد عليه من بركتهم بما يفهم كلامهم =

36 - باب: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟

101 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ،

36 - باب: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟

(باب) بالتونين (هَلْ يُجْعَلُ) على صيغة المعلوم أن يجعل الإمام ويعين (لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ) بكسر الحاء وتخفيف الدال المهملتين أي: على انفراد وهو على وزن العدة والهاء عوض عنه الواو المحذوفة.

(فِي الْعِلْمِ؟) أي: لأجل العلم وتعليمهن، وفي رواية يجعل على صيغة المجهول ويوم بالرفع على أنه نائب عن الفاعل، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو كيفية قبض العلم ويستفاد منه الحث على حفظ العلم وضبطه، ومن فوائد حديث هذا الباب أيضًا الحث على حفظ العلم أيضًا وذلك لأن النساء لما سألن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أن يجعل لهن يومًا ووعدهن يومًا يأتي إليهن فيه أتاهاهن فيه، وحثهن على حفظ العلم فتناسقا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) غير منصرف هو ابن أبي إياس وقد مر في باب المسلم من سلم المسلمون (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ) هو عبد الرحمن بن عبد الله الأصبهاني الكوفي وأصله من أصبهان

فالحذر الحذر من هذه الطائفة الرديئة والعصابة الجهنمية وقد حذر عليه السلام عنها وبينها أتم بيان فقال: يأتي في آخر الزمان أقوام يحدثونكم بما لم تعرفوا أنتم ولا آبؤكم أو كما قال عليه السلام فخذ ما تعرف ودع ما تنكر عليك بخويصة نفسك.

الوجه الثامن عشر: فيه دليل على أن العامي وظيفته السؤال والامتنال دون بحث لأنه عليه السلام لم يجعل لهم في الحديث وظيفه إلا السؤال وامتنال ما أشير عليهم في ذلك السؤال وإنما ضلوا إذ أنهم لم يصادفوا الرأس الحقيقي.

الوجه التاسع عشر: فيه دليل على أن من عمل بفتوى على غير وجهها يلحقه من الإثم مثل ما يلحق المفتي بها لأنه عليه السلام قد جعله ضالا كما جعل ضلال المفتي له بذلك سواء يؤيد هذا المعنى ويزيده إيضاحا ما روي عنه عليه السلام في الضد أنه قال العالم والمتعلم شريكان في الأجر.

الوجه العشرون: فيه دليل على أن الجاهل لا يعذر بجهله عند وقوعه في المحذور لأنه عليه السلام قد جعل العوام الذين لم يصيبوا بفتياهم أهلها ضالين مثل الذين أفتوهم بها مع أنهم المساكين جاهلون بالأمر ليس لهم معرفة بما يميزون الفتيا الصحيحة من السقيمة فارجع أيها الهائم إلى طريق الرشاد قبل سبق الحرمان بخلق الباب.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَتْ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالَ، فَأَجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ،

خرج منها حين افتتحها أبو موسى الأشعري، قَالَ أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو بكر بن منجويه: توفي في إمارة خالد على العراق، روى له الجماعة إلا النسائي وأصبهان بفتح الهمزة وكسرهما وبالباء وبالفاء وأهل المشرق يقولون: أصفهان بالفاء وأهل المغرب بالباء وهي مدينة بعراق العجم عظيمة خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ) بالذال المعجمة وسكون الكاف غير منصرف وقد مر في باب أمور الإيمان (يُحَدِّثُ) أي: حال كونه يحدث (عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) سعد بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مر في باب من الدين الفرار من الفتن، وقد أخرج المؤلف متن الحديث في العلم عن بندار أيضا، وفي الجناز والاعتصام، وأخرجه مسلم في الأدب والنسائي في العلم.

قَالَ أَي: أنه قال: (قَالَتِ النِّسَاءُ) وفي رواية: قالت النساء، وكلاهما جائز. (لِلنَّبِيِّ ﷺ) (غَلَبْنَا) بفتح الموحدة (عَلَيْكَ الرِّجَالَ) بالرفع فاعل غلبنا معناه أن الرجال يلازمونك كل الأيام ويسمعون ويتعلمون أمور الدين ونحن نساء ضعيفات لا نقدر على مزاحمتهم (فَأَجْعَلْ) أي: انظر فعين (لَنَا يَوْمًا) من الأيام نسمع فيه العلم ونتعلم أمور الدين فقوله يَوْمًا مفعول الجعل وهو يستعمل متعديًا إلى مفعول واحد بمعنى فعل وإلى مفعولين بمعنى صَبِرَ لكن المراد هنا لا زمه وهو التعيين كما أشرنا إليه.

(مِنْ نَفْسِكَ) كلمة من ابتدائية تتعلق بالجعل أي: اجعل جعلًا منشؤه اختيارك يا رَسُولَ اللَّهِ لا اختيارنا، ويحتمل أن يكون صفة ليومًا بتقدير المضاف أي: اجعل لنا يومًا من أيام نفسك التي تتفرغ فيها (فَوَعَدَهُنَّ) ﷺ (يَوْمًا) مفعول ثانٍ لوعده. (لَقِيَهُنَّ) بفتح اللام وكسر القاف من اللَّقِي، إما بمعنى الرؤية وإما بمعنى الوصول، وهو صفة يومًا، ويحتمل أن يكون استئنافًا.

(فِيهِ) أَي: في ذلك اليوم الموعود، وجملة وعدهن عطف على قوله غلبنا عليك الرجال لا على قوله فاجعل حتى يلزم عطف الجملة الخبرية على الإنشائية كذا قالوا، والظاهر أنها عطف على قوله قالت النساء لا على مقول القول،

فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَتَيْنِ؟ فَقَالَ: «وَاثْنَتَيْنِ»⁽¹⁾.

والأظهر أن يكون الفاء جواباً لشرط محذوف تقديره إذا سألن تعيين يوم لهن فوعدهن.

(فَوَعَظَهُنَّ) أي: فوفى بعهدهن ولقيهن فوعظهن بمواعظ فالفاء فصيحة ووقع في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه في نحو هذه القصة فقال: موعدكن بيت فلانة فأتاهن فحدثهن (وَأَمَرَهُنَّ) بالصدقة أو بأمور دينية، وقال ما قال: (فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ) وفي رواية من امرأة فكلمة من زائدة للتأكيد، وامرأة اسم ما ومنكن حال منها تقدمت عليها، وقوله: (تُقَدِّمُ) على صيغة المضارع المعلوم من التقديم صفة امرأة.

(ثَلَاثَةً) بالنصب مفعول تقدم وفي بعض النسخ ثلاثاً أي: ثلاث نسمة ذكراً كان أو أنثى (مِنْ وَلَدِهَا، إِلَّا كَانَ) أي: التقديم (لَهَا حِجَابًا) وفي رواية حجاب بالرفع على أن كان تامة، وفي رواية إلا كن لها أي: الأنفس التي تقدمها، وفي رواية إلا كانوا أي: الأولاد حجاباً وسترًا (مِنَ النَّارِ) والجملة الاستثنائية قائمة مقام خبر ما؛ لأنه استثناء مفرغ معرب على حسب العوامل.

(فَقَالَتِ امْرَأَةٌ) هي أم سليم كما عند أحمد والطبراني أو أم أيمن كما عند الطبراني في الأوسط أو أم ميسر كما بينه المؤلف، فافهم.

(وَاثْنَتَيْنِ؟) وفي رواية واثنتين بناء التانيث وهو منصوب عطفاً على ثلاثة، ويسمى بالعطف التلقيني كأنها فهمت الحصر وطمعت في الفضل فقالت: واثنتين، كما يقال لك سأكرمك فقول: وزيداً كأنك تطمع إكرام زيد أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: 124] كأنه قال: بلى، وجاعل بعض ذريتي.

(فَقَالَ ﷺ): «(وَاثْنَتَيْنِ)» وفي رواية واثنتين كما تقدم بين النبي ﷺ وإن حكم الاثنين في ذلك حكم الثلاث إما لكونه أوحى إليه في الوقت بأن يجيب بذلك ولا

(1) طرفاه 1249، 7310 - تحفة 4028.

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه رقم (2633).

102 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا
وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ

يُمْتَنَعُ أَنْ يَنْزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَإِمَّا لَكُونَهُ أَوْحَى إِلَيْهِ قَبْلَهُ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ.
وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَابَسِيُّ وَغَيْرُهُ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ كَالْأَثْنَيْنِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ يَقُولُ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: «مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبِضَتْ صَفِيَّتُهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ
اِحْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ، وَأَيُّ صَفِيٍّ أَعْظَمَ مِنَ الْوَلَدِ» وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ مَا يَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَدَّمَ ثَلَاثَةَ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَلْغُوا الْحَنْثَ كَانُوا لَهُ حَصْنًا
حَصِينًا مِنَ النَّارِ»، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمْتُ اثْنَيْنِ قَالَ: وَاثْنَيْنِ قَالَ أَبُو بَنْ
كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمْتُ وَاحِدًا قَالَ: وَوَاحِدًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) الْمَلْقَبُ بِـ «بَنْدَارٍ» وَقَدْ
مَرَّ فِي بَابِ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بَضْمُ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونُ النُّونِ وَفَتْحُ الْمَهْمَلَةِ عَلَى
الْمَشْهُورِ وَبِالْبَاءِ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ وَقَدْ ذَكَرَ فِي بَابِ ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ
ذَكْوَانَ) أَبِي صَالِحٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) أَيُّ: (الْخُدْرِيِّ) كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ (عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) أَيُّ: بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ أَفَادِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ
تَسْمِيَةً لِبْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمُبْهَمِ فِي الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَفْسُورَةٌ لِلرِّوَايَةِ
الْأُولَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرَحْ بِاسْمِهِ هُنَاكَ مَحَافَظَةً عَلَى أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ حَيْثُ وَضَعَهُ
كَمَا سَمِعَهُ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ احْتِيَاظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ أَنَّ الْأُولَى
أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ إِذْ فِيهَا بَيْنُ شُعْبَةَ وَابْنِ الْبَخَارِيِّ رَجُلٌ وَاحِدٌ هُوَ آدَمُ بِخِلَافِ
الثَّانِيَةِ فَإِنَّ بَيْنَهُمَا رَجُلَيْنِ هُمَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَغُنْدَرٌ، وَلِذَا قَدَّمَ الْأُولَى.

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَقْدِيرُهُ
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْأَصْبَهَانِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ) فَهُوَ مَوْصُولٌ وَلَيْسَ بِتَعْلِيقٍ كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ:

أَبَا حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحَنْثَ»⁽¹⁾.

وهذا تعليق من البُخَارِيِّ عن عبد الرحمن فإنه وهم منه، والحاصل أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بإسنادين.

(أَبَا حَازِمٍ) بالمهملة والزاي وهو سليمان الأشجعي الكوفي مولى عزة بالمهملة المفتوحة وبالزاي المشددة الأشجعية توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ يحيى بن معين: هو كوفي ثقة روى له الجماعة، وذكر أنه جالس أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خمس سنين، وربما يشتبه بأبي حازم سلمة بن دينار الزاهد فإنه تابعي أيضًا، وقال أبو علي الجبائي أبو حازم رجلان تابعيان يرويان عن الصحابة فالأول الأشجعي اسمه سلمان يروي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروى عنه الأعمش ومنصور وفضيل بن غزوان، والثاني سلمة ابن دينار الأعرج يروي عن سهيل بن سعد، روى عنه مالك والثوري، وابن عيينة، وسليمان بن بلال، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة وثقه أبو حاتم وهو لم يرو عن الصحابة إلا عن سهل بن سعد، وأما سلمان فلم يرو في الصحيحين إلا عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) أي: يروي عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ) وفي رواية وقال بالواو عطفًا على محذوف تقديره أنه حدث مثله أي: مثل حديث أبي سعيد، وقال: «(ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحَنْثَ)» بكسر المهملة وبالمثلثة أي: الإثم يعني أنهم ماتوا قبل أن يبلغوا حد التكليف وسن العقل فلم يكتب عليهم الآثام، قَالَ الجوهرى: يقال بلغ الغلام الحنث أي: المعصية والطاعة، وقال الصغاني: بلغ الغلام الحنث أي: بلغ مبلغًا جرى عليه القلم بالطاعة والمعصية، والحنث الزنا أيضًا والحنث في اليمين، وبمعنى العدل الكبير الثقيل، وبمعنى الميل من حق إلى باطل وبالعكس يقال قد حنث عليّ أي: ملت إلى هواك عليّ، والفرق بين هذه الرواية وبين الروایتين الأوليين أن الراوي فيهما هو أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي هذه الرواية هو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد زاد التقيد بعدم بلوغ الحنث، ووجه التقيد بذلك إن قلب الوالدين بالأطفال أعلق وعليهم أرحم

(1) طرفه 1250 - تحفة 4028، 13409 - 1/37.

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه رقم (2634).

37 - باب من سَمِعَ شَيْئًا فَرَجَعَ حَتَّى يَعْرِفَهُ

103 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ،

وأشفق دون الكبار؛ لأن الغالب عليهم عدم السلامة من مخالفة الوالدين وعقوقهما بخلاف الصغار فيكون الحزن عليهم أشد والمصيبة بهم عند النساء أشق، ومن فوائد هذا الحديث سؤال النساء عن أمر دينهن وجواز كلامهن مع الرجال في ذلك وفيما لهن الحاجة إليه، وقد أخذ العلم من نساء السلف لحرصهن على حفظه وضبطه، ومنها جواز الوعد، ومنها بيان الأجر للشكلى، ومنها أن أطفال المسلمين في الجنة فإن الله سبحانه وتعالى إذا أدخل الآباء الجنة بفضل رحمته للأبناء فالأبناء أولى بالرحمة، قَالَ المازري: أما أطفال الأنبياء عليهم السلام فالإجماع منعقد على أنهم في الجنة، وكذا أطفال من سواهم من المؤمنين عند الجمهور، وبعضهم يحكي الإجماع في ذلك، وبعض المتكلمين يقف فيهم ولم يثبت الإجماع عندهم انتهى. وأما أطفال المشركين فقد قيل إنهم في الأعراف وقيل إنهم خدمة أهل الجنة، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

تنبيه:

اعلم أن الحكم المذكور أعني أن من مات له ولدان، بل ولد واحد له حجاب من النار لا اختصاص له بالنساء، بل للرجل مثل ما للمرأة إذا قدم الولد إلى يوم القيامة فإن حكم المكلفين على السواء إلا إذا دل دليل على التخصيص ولا دليل هنا بل لنا دليل على التعميم سيأتي في الجنائز إن شاء الله تعالى، وقد مرّ حديث الترمذي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

37 - باب من سَمِعَ شَيْئًا فَرَجَعَ حَتَّى يَعْرِفَهُ

(باب من سَمِعَ شَيْئًا) وزيد في رواية: فَلَمْ يَقْهَمْهُ، وفي أخرى فلم يفهم بدون الضمير (فَرَجَعَ) الذي سمعه منه، وفي رواية فراجع، وفي أخرى فراجع فيه (حَتَّى يَعْرِفَهُ) وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق وعظ النساء وتعليمهن، وفي فهمهن قصور، وربما يحتجّن إلى مراجعة العالم والمذكور في هذا الباب مراجعة العالم لعدم الفهم فيما سمع منه فمن هذه الحيثية قد تناسبا.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ) بصيغة التكبير ابن الحكم بن محمد (ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) الجمحي

قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أبو مُحَمَّد البصري الحَافِظُ سمع مالكا وغيره يروى النجاري عنه تارة وعن مُحَمَّد ابن عبد الله أخرى، وروى بقية الجماعة عن رجل عنه، وروى عنه أبو حاتم الرازي، وقال: ثقة، وقال ابن معين: ثقة الثقات توفي سنة أربع وعشرين ومائتين، ونسبه المؤلف إلى جد أبيه كما أشرنا إليه، يقال: إنه أتاه رجل فسأله كتابا ينظر فيه أو سأله أن يحدثه فامتنع وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه فقال له الأول أجبتك ولم تجبني، وليس هذا حق المعلم، فقال ابن أبي مريم: إن كنت تعرف أبا حمزة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما حدثناك وخصصناك كما خصصناه به.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ) ابن عبد الله الحَافِظُ القرشي المكي الجُمَحِي بضم الجيم وفتح الميم وبالمهملة قَالَ أحمد بن حنبل: ثبت ثبت صحيح الحديث، وقال يحيى بن معين ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة يحتج بحديثه مات بمكة سنة تسع وستين ومائة روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم عبد الله بن عبيد الله بتكبير الأول وتصغير الثاني وقد مر في باب: خوف المؤمن أن يحبط عمله. (أَنَّ عَائِشَةَ) أي: بأن عائشة (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ) رضي الله عنها، ومن لطائف هذا الإسناد ما لا يخفى، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير والرقاق أيضا، وأخرجه مسلم في أواخر الكتاب وفي التفسير، والنسائي في التفسير أيضا.

(كَانَتْ لَا تَسْمَعُ) إنما جمع بين كانت الذي هو الماضي وبين لا تسمع الذي هو المضارع؛ لأن كانت هنا لبثت خبرها والمضارع للاستمرار فيتناسبان أو جيء بلفظ المضارع استحضاراً للصورة الماضية وحكاية عنها لقوة تحققها فلفظه وإن كان مضارعاً لكن معناه على الماضي وفي رواية لا تسمع بدون كانت.

(شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ) صفة شيئاً (إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ) النَّبِيُّ ﷺ وهو استثناء من أعم الأحوال أي: لا تسمع شيئاً مجهولاً في حال من الأحوال أي: موصوفاً بوصف إلا موصوفاً بأنه مرجوع فيه (حَتَّى) أي: إلى أن (تَعْرِفُهُ) كما هو حقه. (وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) بفتح أن عطفاً على قوله أَنَّ عَائِشَةَ.

قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عَذَّبَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوْلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: 8] قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نُوقِشَ.....»

(قَالَ: مَنْ) موصولة مبتدأ وقوله: (حُوسِبَ) على بناء المجهول صلتها وقوله: (عَذَّبَ) على بناء المجهول أيضاً خبر، ، قَالَ النَّوَوِيُّ: له معنيان: أحدهما: أن نفس الحساب يوم عرض الذنوب والتوقيف على قبيح ما سلف تعذيب وتوبيخ.

والآخر: أنه مفض إلى العذاب بالنار ويؤيده قوله يهلك مكان عذب وعورض على الأول بأن الجزاء يكون مسببا عن الشرط، فلا يكون نفسها، وأجيب: بأن التألم الحاصل للنفس بمناقشة الحساب غير الحساب مسببة عنه، فجاز أن يكون جزاء.

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها وهذه الجملة معترضة بين المعطوفين فإن قولها: فقلت عطف على قولها: قال: (فَقُلْتُ) كان كذلك (أَوْلَيْسَ) أي: الشأن ويجوز أن يكون كلمة ليس بمعنى لا.

(يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى) وفي رواية عز وجل، وفي بعض النسخ أو ليس الله يقول فعلى هذه النسخة لفظة الله اسم ليس وخبره يقول: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (أي: سهلاً لينا لا يناقش فيه ولا يعترض ويشق عليه كما يناقش أصحاب الشمال، وإنما قالت عائشة: ذلك لما فهمت من الحديث أنه عام في تعذيب كل من حوسب والآية تدل على عدم تعذيب بعضهم وهم أصحاب اليمين فراجعت في ذلك رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فأجابها النَّبِيُّ ﷺ كما بينت حيث (قَالَتْ) أي: عائشة رضي الله عنها (فَقَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّمَا ذَلِكَ) بكسر الكاف أي: الحساب اليسير المذكور في الآية يا عائشة (الْعَرَضُ) أي: عرض الناس على الميزان أو الإظهار والإبراز، وعن عائشة رضي الله عنها هو أن يعرف ذنوبه ثم يتجاوز عنه (وَلَكِنْ) بتخفيف النون (مَنْ) موصولة تتضمن معنى الشرط (نُوقِشَ) من المناقشة وهي الاستقصاء في الحساب حتى لا يترك منه شيء، وقال ابن دريد: أصل النقش استقصاؤك الكشف عن الشيء، ومنه نقش الشوكة إذا استخرجها، وقال الهَرَوِيُّ: تقول: انتقشت منه حقي إذا استقصيته منه.

الْحِسَابَ يَهْلِكُ»⁽¹⁾.

(الحِسَابَ) بالنصب على أنه مفعول ثانٍ للمناقشة أي: من ناقشه الله الحساب واستقصى حسابه فهو من قبيل جاذبته الثوب، وتحقيقه أن المتعدي إلى مفعول واحد إذا نقل إلى باب المفاعلة يتعدى إلى مفعولين نحو: جاذبته الثوب لكن يشترط أن لا يصلح مفعول أصل الفعل أن يكون مشاركاً للفاعل كما في المثال المذكور فإن الثوب لما لم يصلح أن يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً له فيها فيتعدى إلى اثنين، وأما إذا صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى إلى اثنين بل يكفي بمفعوله كما في شامت زيدا، وقال الكرماني: الظاهر أن الحساب منصوب بنزع الخافض أي: في الحساب أي: من جرى في حسابه المضايقة.

(يَهْلِكُ) بكسر اللام وإسكان الكاف جواباً للشرط ويجوز الرفع أيضاً لأن

(1) أطرافه 4939، 6536، 6537 - تحفة 16261.

أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب رقم (2876). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الهلاك مع المناقشة والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ» هل هو على عمومه أو على الخصوص فالظاهر أنه خاص لكونه خصصه بعد المناقشة وعلى مقتضى الآثار باختلافها ينقسم الحساب على أقسام فمنه عرض كما أخبر في باقي الحديث وقد جاء ما يبين كيفية هذا العرض في حديث ثانٍ حيث قال: إن الله عز وجل يحاسب عبده المؤمن سراً فيلقى كنفه عليه ويقول يا عبدي فعلت كذا في يوم كذا فعلت كذا في ساعة كذا فلا يمكنه إلا الاعتراف حتى يظن أنه هالك فيقول يا عبدي أنا سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم اذهبوا بعبدي إلى الجنة فإذا رآه أهل المحشر يقولون طوبى لهذا العبد لم يعص الله قط. فهذا هو بيان العرض المجمل هنا لأنه عرض ولا عقاب فيه.

ومنه نوع آخر وهم الذين لهم وعليهم فيؤخذ منهم ويعطى فيما عليهم فتكون حسناتهم بالسوية مع سيئاتهم فيبقى لهم الإيمان يدخلون به الجنة وهذا نوع من العرض.

وآخرون قد تبقى عليهم التبعات فيسبب الله لهم من يشفع فيهم وهؤلاء من نوع الملطوف بهم. وآخرون تفضل عليهم صغائر فيلطف بهم ويعفى عنهم لمتضمن الوعد الجميل وهو قوله تعالى:

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾

[النساء: 31].

وآخرون لهم سيئات كبائر وصغائر فيأمر الله الملائكة أن يبدلوا لهم صغائرهم حسنات فإذا رآوها قالوا يا ربنا كانت لنا كبائر ولم نرها هنا طمعا أن تبدل لهم الكبائر بالحسنات فأولئك كما =

الشرط إذا كان ماضياً يجوز الوجهان في الجواب أي: يعذب بالنار وفي رواية:

أخبر عز وجل عنهم في كتابه بقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: 70] وهؤلاء ممن تفضل عليهم.

وآخرون ترجح حسناتهم سيئاتهم وأولئك هم المفلحون. وآخرون لم يحاسبوا البتة إلا من قبورهم إلى قصورهم كما جاءت بذلك الآثار مثل الشهداء وغيرهم.

وآخرون يناقشون الحساب فأولئك الذين يهلكون أي: يعذبون لأن الهلاك هناك الذي هو كناية عن العدم ليس بموجود هناك وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِسَيِّئٍ﴾ [إبراهيم: 17] أي: يأتيه إن لو كان يأتيه مثله في دار الدنيا لكان يموت فهنا يقاسي مثل الموت من كل جهة وليس بميت وفي هذا الهلاك يأتيه من الأمور المهلكة إن لو كان في دار الفنا كان يهلك بها وهذا يقاسي مثل الهلاك وليس بهالك والهلاكون هنا أي: المعذبون على أحوال مختلفة بقدر أحوالهم كل شخص بقدر حاله.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن من السنة أن من سمع شيئاً لا يعرفه فليراجع فيه حتى يعرفه يؤخذ ذلك من قوله كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه فلو لم يكن ذلك من سنن الإسلام لما أقرها عليه السلام على ذلك وهي التي قال عليه السلام في حقها خذوا عنها شطر دينكم. لكن هذا ليس على العموم وإنما ذلك لمن فيه أهلية وإنما العوام وظيفتهم السؤال كما تقدم في الأحاديث قبل.

الوجه الثالث: أن تكون المراجعة بحسن الأدب يؤخذ ذلك من قولها: «أَوْ لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا سَيِّئًا﴾» [الانشقاق: 8] فلم تظهر صورة الإنكار ولكن عرضت بالآي ليجتمع لها في ذلك وجوه من الفقه منها تفسير الآية ممن يعرفها حقاً ومنها معرفة كيفية الجمع بينها وبين متن الحديث فاجتمع لها في ذلك ما أرادت وهو كونه عليه السلام بين لها معنى الآي وكيفية الجمع بين الآي والحديث.

الوجه الرابع: فيه دليل على تخصيص الكتاب بالسنة لأن هذا الحديث خصص تلك الآية لوجه ما لقوله عليه السلام إنما ذلك العرض. ويؤخذ منه الدليل لمذهب مالك حيث يرى بأن جمع الآثار أولى من نسخها لأن الجمع يقتضي زيادة حكم والنسخ يقتضي نفي الحكم هذا ما لم يعلم النسخ لأنه إذا علم النسخ فلا جمع وذلك مثل ما فعل في الحديثين: إنما الماء من الماء. وإذا جاوز الختان فقد وجب الغسل. فحمل قوله عليه السلام: إذا جاوز الختان الختان. على الجماع وحمل قوله عليه السلام: إنما الماء من الماء. على الإحتلام وما أشبهه وما نحن بسبيله مثله.

الوجه الخامس: يؤخذ منه أن الإستبداد مع حضور المعلم ممنوع وإنما الإستبداد بالتأويل مع الغيبة عنه يؤخذ ذلك من استدلالها بالآية حين سمعت ما ذكر عليه السلام فلم تستبد برأيها مع حضوره عليه السلام لأنه هو المشرع والمعلم فالتشريع خاص به والتعليم موروث عنه.

الوجه السادس: فيه دليل على أن التفرقة بين اللفظين لافتراق الحكم جائرة بقرينة ما يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «مَنْ حَوِيبَ عَذْبٍ». وقوله تعالى: ﴿سَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا سَيِّئًا﴾ =

عُذِّبَ هنا أيضا ، والمعنى أن التقصير غالب على العباد فمن استقصى عليه ولم

= فاللفظ واحد في الحساب ووقعت التفرقة بينهما بالصفة لأنه عليه السلام قال: في الواحد لو لم يسر عليه لهلك. فوصفه بالتيسير وفي الأخرى أضاف إليه الهلاك فليس من يسر عليه هلك. الوجه السابع: فيه دليل على أن بساط الحل يستدل به على حقيقة المعنى لأنه قال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْفَهُ، يَسْمِينَهُ﴾ ﴿فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: 7، 8] فدل بذلك أن من لم يؤت كتابه بيمينه فليس بمحاسب حسابا يسيرا.

الوجه الثامن: فيه دليل لمن يقول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده يؤخذ ذلك من إخباره عليه السلام بأن أمر الله قد نفذ أن من أوتي كتابه باليمين يحاسب يسيرا وأخبر عليه السلام في نفوذ الأمر فيمن لم يؤت كتابه بيمينه بالمناقشة ويرد هنا سؤال على قوله: (شيئا لا تعرفه) هل هو على العموم فيما يكون من أمر الدنيا والآخرة أو هو خاص بمعنى أمور الآخرة ليس إلا والجواب أن هذا على العموم لأنه من الشيم العالية وشمال السؤدد المنيفة وتلك السيدة كانت ممن لها صفات السؤدد العلية والرتبة السنية وقد قيل قيمة المرء ما يحسن وقد قال علي رضي الله عنه لما لقي أعرابيا فأعجبه حاله فقال له بم نلت هذه الحالة فقال لم أسمع شيئا لا أعرفه إلا بحثت فيه حتى أعرفه ولم أعرف شيئا فامتنعت أن أعلمه من لا يعرفه فقال له بهذا سدت وقد قالوا من درس رأس ومن عرف ارتفع وهنا بحث في قوله: «لا تعرفه إلا راجعت فيه» ولم يقل أنكرته والجواب أن المراجعة تتردد للأمر لبيان حقه من باطله والإنكار دفعه مرة واحدة ومن له عقل لا ينفي شيئا لا يعرفه حتى يراجع فيه ويعرف حقه من باطله لئلا يكون فيه حق أو منفعة فإن كان فيه حق أو منفعة قبله وإلا رده على بصيرة ومن علامات الجهل رد الشيء عند الجهل لأنه قد يكون فيه مصلحة لا يعرفها فيكون رده وجهله سببا لحرمانه من تلك المنفعة ولذلك قال السادة العلماء من جهل شيئا عاده هذا إذا كان الأمر من خلاف كلام النبوة وأما فيما يكون من كلام النبوة فالمراجعة فيه ليتبين ما فيه من الأنوار والحكم والفوائد لأنه خير كله.

الوجه التاسع: فيه دليل على منع بعض البحوث التي لبعض الناس في زماننا هذا لأن ما قصد بعضهم إلا قطع خصمهم فيكون جوابهم: ممنوع، ولا أسلم. وهو لا يعلم حقيقة ما قال صاحبه فحرم الفائدة لجهله بأدب البحث وقد قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ والسادة العلماء ما باحث أحدا فاخترت أن يكون الحق يجري على لساني ليس إلا وإنما قصدي أن يظهر الله الحق على لسان من شاء من ألسنتنا لأن الحكمة ضالة المؤمن فمن أتى بها فرح بها ورتب من الفقه على من يرد قبل أن يعرف مقالة خصمه وجهان لأنه لا يخلو أن يكون ما قاله المتكلم حق فيراجعه بقوله: ممنوع، ولا أسلم. فيدخل بذلك في عموم قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُّورَ اللَّهِ يَأْقُوهُمْ﴾ [التوبة: 32] فهذا حرام ممنوع أو يكون ما قاله خصمه منكرا لا يجوز فيره قبل أن يعرفه وتغيير المنكر لا يجوز إلا بعد المعرفة بأنه منكر هذه المسألة بإجماع وهو أنه لا يجوز تغيير المنكر حتى يعلم أنه منكر فكيف يقدم هذا المنكر على هذين الوجهين وفيهما من الخطر ما فيهما لا سيما إذا انضاف لذلك حظوظ النفس وطلب الظهور والفخر فشقاوة على شقاوة أعاذنا الله من ذلك بمنه ومما يقرب من هذا الوجه من القبح وهو عند بعض أهل الوقت من النبل والكيس =

يسامح هلك وأدخل النار ولكن الله عز وجل يعفو ويغفر مادون الشرك لمن يشاء، والحاصل أن مناط الأمر مشيئة الله تعالى فإن حسنات العبد موقوفة على القبول وإن لم تقع الرحمة المقتضية للقبول لا تحصل النجاة خصوصاً لمن صدر عنه من السيئات ما لا يحصر، وفي الحديث فوائد منها ما كان عند عائشة رضي الله عنها من الحرص على تفهم معاني الحديث، ومنها أن النبي ﷺ لم يكن يتصجر من المراجعة في العلم، ومنها جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب، ومنها إثبات الحساب والعرض، ومنها تفاوت الناس في الحساب، ومنها إثبات العذاب، ومنها أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: 101].

في حديث أنس: كنا نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، وقد وقع

وبس الحال وهو أن يسمع ممن من الله عليه بالعلم وجهها من العلوم لا يعرفه هو فيأتي إليه يسأله أن يبحث معه في ذلك الوجه لكي يشعره أنه يعرفه ولا يريد أن يتنازل إليه يقول له علمني تلك المسألة فهذا فيه وجوه محذورة منها الكذب لأنه يخبر بلسان حاله أنه يعرف ذلك الشيء وليس كذلك وفيه استنقاص بمن هو أعلم منه في ذلك الحال وتلك المسألة وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تحقرن أحدا آتاه الله علماً فإن الله لم يحقره حين آتاه العلم. وقد قال أئمة الدين وإن تواضعوا لمن تعلمونه وتواضعوا لمن تتعلمون منه فإن التواضع من أدب العلم ومن ترك أدب العلم قل إن يحظى به أو يناله على وجهه بل يحرمه فانظر إلى حسن العبارة في قوله لا تعرفه فدل على أن المراجعة تعم الإنكار فلما راجعت وعرفت أمسكت فتلك الفائدة التي قصدت والفائدة عند أصحاب البحث المتقدم ذكرهم قطع الخصم بلا أسلم وممنوع لأنه يقال فلان قطع فلانا أو أسكت فلانا فإننا لله وإننا إليه راجعون على قلب الحقائق ورد المعروف منكراً والمنكر معروفاً.

الوجه العاشر: فيه دليل على أن زيادة البحث إذا كان بأدبه زادت الفائدة يؤخذ ذلك من أنها لما سمعت قوله عليه السلام راجعت بالأدب كما تقدم فازداد لها بذلك فائدة أن خصص لها ذلك العام بقوله عليه السلام: (من نوقش الحساب هلك) ثم خصص لها ذلك العموم بقوله عليه السلام: (إنما ذلك العرض).

الوجه الحادي عشر: في الحديث إشارة صوفية لأن تلك المناقشة هي التي حملتهم على الزهد في متاع الدنيا وقد أشار عليه السلام إليه في حديث آخر حين قال له رجل أوصني ولا تشطط فقال له عليه السلام: لا تقل شيئاً تستعذر عنه يوم القيامة. فعملوا في القول على هذه الوصية ليكون قولهم صدقاً ويكون حسابهم تجاوزاً وعرضاً جعلنا الله ممن تجاوز عنه وسلك به مسلكتهم الرشيد وسنتهم السديد.

نحو ذلك لغير عائشة رضي الله عنها ففي حديث حفصة رضي الله عنها أنها لما سمعت لا يدخل النار أحد ممن شهد بدرًا والحديبية قالت: أليس الله يقول: ﴿وَأِنْ يَنْكُرْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: 71] فأجيبته بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: 72] وسأل الصحابة رضي الله عنهم لما نزلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82] أيًا لم يظلم نفسه فأجيبوا بأن المراد بالظلم الشرك، والجامع بين هذه المسائل ظهور العموم في الحساب والورود والظلم فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص، ولم يقع مثل هذا من الصحابة إلا قليلًا مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكمال فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتًا كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: 7].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذروهم، ومن ثمة أنكر عمر رضي الله عنه على من رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاتبه وسيأتي ذلك كله إن شاء الله تعالى في مواضعه.

فائدة:

اعلم أن إسناد هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على البخاري ومسلم، فقال: اختلفت الروايات فيه عن ابن أبي مليكة فروي عنه عن عائشة رضي الله عنها وروى عنه عن القاسم، وقد اختلف الناس في الحديث الذي روي موصولًا وروى منقطعًا، هل يكون فيه علة فالمحدثون يثبتون علته والفقهاء ينفون العلة عنه ويقولون: يجوز أن يكون سمعه عن واحد عن آخر ثم سمعه عن ذلك الآخر بغير واسطة، قيل: وهذا هو الجواب عن استدراك الدارقطني فهو استدراك مستدرك؛ لأنه محمول على أنه سمعه عنها بالواسطة وبدون الوسطة فرواه بالوجهين وأكثر استدراكات الدارقطني على الشيخين من هذا الباب نعم ظاهر أوله الإرسال؛ لأن ابن أبي مليكة تابعي ولم يدرك مراجعة عائشة النبي ﷺ لكن تبين وصله بعد في قوله قالت عائشة: فقلت والله أعلم.

38 - باب: لِيُبَلِّغِ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

104 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ،

38 - باب: لِيُبَلِّغِ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ

(باب) بالتونين (لِيُبَلِّغِ) هو أمر الغائب من التبليغ.

(الْعِلْمُ) بالنصب على أنه مفعوله الثاني وإن تقدم في الذكر وفي نسخة إسقاطه ويجوز في غين ليلغ الكسر والفتح.

(الشَّاهِدُ) بالرفع فاعل ليلغ (الغائب) بالنصب على أنه مفعوله الأول وإن تأخر في الذكر ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق مراجعة المتعلم فكأن المراجع كان كالغائب عند سماعه حتى لم يفهم ما سمعه وراجع فيه، وفي هذا الباب تبليغ الشاهد الغائب فتناسبا.

(قَالَ) أي: رواه (ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) لكن بحذف العلم لفظاً وهو رضي الله عنه أبرز أحد المفعولين الذي مقدّر في الحديث فلا حاجة إلى أن يقال إنه رواه بالمعنى وهذا تعليق من البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكره تقوية للحديث الذي في الباب واستشهاداً له ومثله يسمى معضلاً، وقد أسنده المؤلف في كتاب الحجّ في باب الخطبة أيام منى عن علي بن عبد الله، عن يحيى بن سعيد، عن فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: «أيها الناس، أي يوم هذا؟» قالوا: يوم حرام، وفي آخره: «اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فوالذي نفسي بيده إنها لوصية لأمته فليبلغ الشاهد الغائب، وذكر الحديث وقال أبو داود: ثنا زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، ثنا جرير، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسْمَعُوا وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مَنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ».

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حدثنا (اللَّيْثُ) ابن سعد الفهمي المصري قدم بغداد وعرض عليه المنصور ولاية

قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ: - وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ -

مصر فأبى واستعفى وتقدما في أول الكتاب.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَعِيدٌ) وفي رواية سعيد بن أبي سعيد، وفي رواية هُوَ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ أَي: المقبري وقد مر في باب الدين يسر.

(عن أَبِي شُرَيْحٍ) بضم المعجمة وفتح الراء وبالمهملة هو خويلد بن عمرو الخزاعي العدوي الكعبي الصحابي أسلم قبل فتح مكة، وكان يحمل يومئذٍ أحد ألوية بني كعب بن خزاعة روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عشرون حديثًا اتفقا على حديثين وانفرد الْبُخَارِيُّ بحديث وهو قوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ ثَلَاثًا، مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقِهِ» والمتفق عليه: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ» الحديث، وهذا الحديث. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: وكان أبو شريح من عقلاء أهل المدينة مات بها سنة ثمان وستين روى له الجماعة، وفي الصحابة من يشترك معه في كنيته اثنان، وفي الرواية أيضًا واحد أخرج له ابن ماجه.

(أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ) ابن العاص بن أمية القرشي الأموي أبي عثمان المدني المعروف بـ «الأشدق» الأمير خرج على عبد الملك فخذعه عبد الملك وأمنه فقتله صبرًا سنة سبعين، قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليست له صحبة، ولا كان من التابعين بإحسان انتهى، وقيل: ووالده مختلف في صحبته، وقال ابن الأثير: يكنى أبا أمية، وكان أمير المدينة، ومن لطائف هذا الإسناد أنه من الرباعيات وغير ذلك، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج وفي المغازي أيضًا، وأخرجه مسلم في الحج، والترمذي فيه، وقال: حسن صحيح وفي الديات بمعناه، والنسائي في الحج وفي العلم.

(وَهُوَ يَبْعَثُ) جملة حالية (الْبُعُوثُ) بضم الموحدة جمع البعث بمعنى المبعوث وهو الجند الذي يبعث إلى موضع والمعنى يرسل الجيوش (إِلَى مَكَّةَ) زادها اللَّهُ تَعَالَى شرفًا وشرفنا بزيارتها لقتال عبد الله بن الزبير، وذلك أنه لما توفي معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجه يزيد إلى عبد الله بن الزبير يستدعي منه بيعته فخرج إلى مكة ممتنعًا من بيعته فغضب يزيد وأرسل إلى مكة يأمر واليها يحيى بن حكم بأخذبيعة عبد الله فبايعه وأرسل إلى يزيد ببيعته فقال: لا أقبل حتى يؤتى به، في وثاق فأبى ابن الزبير، وقال: أنا عائد بالبيت فأبى يزيد وكتب إلى عمرو

أُذِّنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ، أَحَدُنْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْعَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: حَمْدُ اللَّهِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ،

ابن سعيد أن يوجه إليه جنداً فبعث هذه البعوث، وكان ذلك في سنة إحدى وستين. قَالَ ابن بطال: وابن الزبير عند علماء أهل السنة أولى بالخلافة من يزيد وعبد الملك؛ لأنه بويح لابن الزبير قبل هؤلاء وهو صاحب النَّبِيِّ ﷺ وقد قَالَ: مالك ابن الزبير أولى من عبد الملك.

(أُذِّنْ) من الإذن وأصله بالهمزتين قلبت الثانية ياء.

(لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ) فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء الجور لا سيما مع الملوك فيما يخالف مقصودهم؛ لأن التلطف بهم أدعى لقبولهم لا سيما مع من عرف منهم بارتكاب هواه وإن الغلظة عليهم قد تكون سبباً لإثارة فتنة ومعاودة.

(أَحَدُنْكَ) بالجزم؛ لأنه جواب الأمر (قَوْلًا قَامَ) أي: قال أو ملابسا (بِهِ النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ (الْعَدَ) بالنصب على الظرفية.

(مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ) أي: اليوم الثاني من يوم فتح مكة وكان في العشرين من رمضان من السنة الثامنة من الهجرة.

(سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ) الأذن مع أن السماع لا يكون إلا بالأذن للتأكيد وتثنيته لزيادة التأكيد وهو ينفي أن يكون سمعه من غيره وقوله: (وَوَعَاهُ) أي: حفظه (قَلْبِي) تحقيق لفهمه والثبت في تعقل معناه وقوله: (وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ) زيادة في تحقيق السماع والفهم عنه بالقرب منه، وأن سماعه منه ليس اعتماداً على الصوت دون حجاب بل بالرؤية والمشاهدة وذكر القلب والعين وتثنيتهما كذكر الأذن وتثنيتهما في الجملة الأولى.

(حِينَ تَكَلَّمَ) ﷺ ظرف لقوله قام، وسمعت، ووعى وأبصرت على سبيل التنازع (بِهِ) أي: بذلك القول (حَمْدُ اللَّهِ) تعالى بيان لذلك القول (وَأَنْتَى عَلَيْهِ) بأنه منزّه عن كل نقص ومتصف بكل كمال فهو عطف على حمد الله عطف عام على خاص (ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ) عز وجل يوم خلق السموات والأرض كما ثبت في الأحاديث، ثم إنه إما أن يراد به مطلق التحريم فيتناول كل

وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَجِلُّ لَأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ.....

محرم بها ، وإما أن يراد به ما ذكر بعده من سفك الدم وعضد الشجرة .

(وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ) من قبل أنفسهم بأن يصطلحوا على تحريمها من غير إذن من الله تعالى وأمر منه كما كان الجاهليون يحرمون ويحللون أشياء من قبل أنفسهم كالبحيرة والسائبة والوصيلة وغير ذلك فتحريمها ابتدائي من غير سبب يُعَرَى لأحد لا مدخل فيه لا لنبي ولا لعالم فإن قيل قد جاء في الحديث إن إبراهيم حرم مكة فالجواب أن إسناد التحريم إلى إبراهيم عليه السلام من حيث إنه بلغ تحريم الله وأظهره بعد أن رفع البيت المعمور إلى السماء وقت الطوفان واندرس تحريمها وصارت شريعة متروكة منسية فأحيانا إبراهيم عليه السلام وقيل : وكل الله إليه تحريمها فكان من أمر الله فأضيف إلى الله مرة وإلى إبراهيم أخرى لذلك ، ويقال : إنه عليه السلام دعا لها فكان تحريم الله لها بدعوته عليه السلام هذا الذي ذكر قول الأكثرين ، وقيل : كانت حلالا إلى زمن إبراهيم عليه السلام فمعنى الحديث على هذا القول إن الله كتب في اللوح المحفوظ يوم خلق السموات والأرض أن إبراهيم عليه السلام سيحرم مكة بأمر الله تعالى . (فَلَا يَجِلُّ) أي : إذا كان الأمر كذلك فلا يحل (لَأَمْرِي) بكسر الراء وقد مر أن هذا اللفظ من النوادر حيث كانت عينه تابعة للامه في الحركة دائما أي : لرجل والنساء شقائق الرجال فيدخلن في هذا الحكم.

(يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) أي : يوم القيامة سمي به ؛ لأنه لا ليل بعده ولا يقال يوم إلا لما تقدمه ليل ، وإنما خص من بين ما يجب الإيمان به هذان الأمران إشارة إلى المبدأ والمعاد والبواقي داخلة تحتها ، وقد استدل به من يقول : إن الكفار ليسوا بمخاطبين بالفروع ، والصحيح خلافه ، ولا دلالة عليه فإنه لا مفهوم له وذلك أن النبي ﷺ قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَنْقَادُ لِلْأَحْكَامِ وَيَنْزَجِرُ عَنِ الْمَحْرَمَاتِ وَلِذَلِكَ جَعَلَ الْكَلَامَ فِيهِ وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ لَيْسَ مَخَاطَبًا بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ هَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ بِالْمَفْهُومِ ، وَأَمَّا قَوْلٌ مِنْ لَا يَقُولُ بِهِ كَأَثْمَتْنَا الْحَنْفِيَّةُ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَيْهِ أَصْلًا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا وَصَفَهُ بِالْإِيمَانِ ؛ لِشُعْرِ الْعَلِيَّةِ يَعْنِي أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ بِاللَّهِ وَجَزَائِهِ أَنْ لَا يَخَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ وَلَا يَحْلُلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى .

(أَنْ يَسْفِكَ) بكسر الفاء على المشهور وحكي ضمها من السفك وهو إراقة

بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْصِدَ

الدم، وقال المهدوي: لا يستعمل السفك إلا في صب الدم والدمع أي: حقيقة، وقد يستعمل مجازًا في نشر الكلام، والمراد به هنا القتل.

(بِهَا) أي: فيها كما في رواية (دَمًا) استدل به إمامنا الأعظم أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ على أن الملتجئ إلى الحرم لا يقتل؛ لأنه عام يدخل فيه هذه الصورة أيضًا، وحكى ابن بطلال اختلاف العلماء فيمن أصاب حدًا من قتل أو زنا أو سرقة، فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعطاء، والشعبي إن أصابه في الحرم أقيم عليه الحد وإن أصابه في غير الحرم لا يجالس ولا يؤوى حتى يخرج فيقام عليه؛ لأن الله تَعَالَى جعله آمنًا دون غيره، فقال: ومن دخله كان آمنًا، وقال آخرون: إن أصابه في غير الحرم ثم لجأ إليه يخرج ويقام عليه الحد، وهو مذهب ابن الزبير، والحسن، ومجاهد، وقال آخرون: لا يمنع من إقامة الحد فيه والملتجئ إليه يقام عليه الحد الذي وجب عليه قبل أن يلجأ إليه وهو مذهب عمرو بن سعيد كما ذكر في الحديث، وحكى القرطبي أن ابن الجوزي حكى الإجماع فيمن جنى في الحرم أنه يقاد منه، وفيمن جنى خارجه ثم لجأ إليه عن أبي حنيفة، وأحمد رحمهما الله لا يقام عليه. وعن مالك والشافعي أنه يقام فيه، ونقل ابن حزم عن جماعة من الصحابة المنع، ثم قَالَ: ولا مخالف لهم من الصحابة، ثم نقل عن جماعة من التابعين موافقتهم ثم شنع على مالك والشافعي فقال: قد خالفا في هذا هؤلاء الصحابة والكتاب والسنة، واحتج بعضهم لمذهبهما بقصة ابن خطل، وأجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه ارتد وقتل مسلمًا، وكان يهجو النَّبِيَّ ﷺ.

والثاني: إنه لم يدخل في الأمان فإنه استنأه النَّبِيُّ ﷺ وأمر بقتله وإن وجد متلعبًا بأستار الكعبة.

والثالث: إنه كان ممن قاتل، وحاصل الأجوبة الثلاثة أنه مستثنى من هذا الحكم، وأجاب بعضهم بأنه إنما قتل في تلك الساعة التي أبيحت له ﷺ، وهو غريب في ساعة الإباحة حين استولى عليها، وقتل ابن خطل بعد ذلك وبعد قوله عليه السلام: «من دخل المسجد فهو آمن» وقد دخل لكنه استثنى مع جماعة غيره والله أعلم.

(وَلَا يَعْصِدَ) بكسر الضاد من العضد بالعين المهملة بمعنى القطع يقال:

بِهَا شَجَرَةٌ، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ

عضد الشجرة يعضدها بالفتح في الماضي والكسر في المضارع إذا قطعها بالمعضد وهو سيف يمتهن في الشجر كالفأس، وأصله من عضد الرجل إذا أصاب عضده لكنه يقال منه عضده يعضده بالضم في المضارع وكذلك إذا أعانه بخلاف العضد بمعنى القطع.

(بِهَا) أي: فيها (شَجَرَةٌ) بالنصب على أنه مفعول يعضد وهو منصوب على أنه معطوف على قوله يسفك بتقديران وكلمة «لا» زيدت لتأكيد معنى النفي فمعناه لا يحل أن يعضد شجرة أي: ذات ساق⁽¹⁾، وفي رواية: «ولا يعضد شوكة».

قال النَّوَوِيُّ: اتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا ينبت لها آدميون في العادة وعلى تحريم كلِّها، واختلفوا فيما ينبت له آدميون، وكذلك اختلفوا في ضمان الشجرة إذا قلعها فقال مالك يأثم، ولا فدية عليه، وقال الشافعي: الواجب في الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة، وكذا جاء عن ابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهم وبه قال أحمد، وقال إمامنا أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: الواجب في الجميع القيمة، ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعي البهائم في كلِّ⁽²⁾ الحرم، وقال إمامنا أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ ومحمد: لا يجوز، وأما الشوك فقد قيل بتحريم المؤذي منه وغيره عملاً بعموم الحديث، وقال بعضهم: لا يحرم الشوك لأذاه تشبيهاً بالفواسق الخمس وخصوا الحديث بالقياس. وقال الحُطَّايُّ: أكثر العلماء على إباحة الشوك ويشبه أن يكون المحظور منه ما ترعاه الإبل وهو ما رق منه دون الصلب الذي لا ترعاه فيكون ذلك كالخطب وغيره. ومن الشافعية من حرم مطلقاً، وقال القياس المذكور ضعيف لقيام الفارق وهو أن الفواسق تقصد الآدمي بخلاف الشوك.

(فَإِنْ) ترخص (أَحَدٌ) فأحد مرفوع بفعل مقدر يفسره قوله: (تَرَخَّصَ) من قبيل قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6] والترخص تفعل من الرخصة وهو حكم يثبت لعذر مع قيام المحرم لولا العذر والمعنى فَإِنْ قَالَ: أحد

(1) وذكر بعض شراح المشرق أن قوله: «لا يعضد» بالرفع عطف على قوله: «لا يحل» وهو توجيه حسن إن ساعدته الرواية.

(2) العشب اسم للطرب، والحشيش اسم لليابس، والكلأ يطلق عليهما.

لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ،

إن ترك القتال عزيمة والقتال رخصة تتعاطى عند الحاجة (لِقِتَالِ) أي: لأجل قتال (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا) أي: مستدلاً بذلك، وإنما لم يقل لقتالي بياناً لاستظهار الترخيص فإن الرسول المبلغ للشرائع إذا فعل ذلك كان جواز الترخيص مستفاداً استفادة ظاهرة.

(فَقُولُوا) له لا يصلح ذلك دليلاً (إِنَّ اللَّهَ) تعالى (قَدْ أَذِنَ) بكسر الذال المعجمة (لِرَسُولِهِ) ﷺ خصيصة له.

(وَلَمْ يَأْذَنْ) بفتح الذال المعجمة (لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ) على صيغة المعلوم ويجوز كونها على صيغة المجهول.

(لي) فيه التفات لأن مقتضى النسق أن يقول لرسوله والنكتة فيه بيان اختصاصه بذلك لإضافته إلى ضميره.

(فِيهَا) أي: في مكة، وفي رواية سقط لفظ فيها للعلم بها.

(سَاعَةً) أي: في ساعة (مِنْ نَهَارٍ) وأراد بالساعة مقداراً من الزمان من يوم الفتح وهو زمان الدخول فيها، وفي مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر والمأذون له فيه القتال دون الصيد وقطع الشجر وسائر ما حرم الله على الناس. قيل: وفيه دليل على أن مكة فتحت عنوة، وهو مذهب الأكثرين. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: هو مذهب مالك وأبي حنيفة والأوزاعي لكن من رأى أنها فتحت عنوة يقول: إن النَّبِيَّ ﷺ مَنَّ عَلَى أَهْلِهَا وَسَوَّغَهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَدَوْرَهُمْ وَلَمْ يَقْسِمَهَا وَلَا جَعَلَهَا فَيْئًا، قَالَ أَبُو عبيد: ولا نعلم أن مكة يشبهها شيء من البلاد. وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً تأولوا الحديث بأن القتال كان جائزاً له ﷺ لو احتاج إليه، ويضعف هذا التأويل قوله عليه السلام فإن أحد ترخص لقتال رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فإنه يدل على وقوع القتال، وكذا قوله: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» وكذلك غيره من الأمان المعلق على أشياء مخصوصة، وقال الماوردي: عندي أن أسفل مكة دخله خالد ابن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنوة، ودخل أعلاها الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلحاً، ودخل الشارع من جهة فصار حكم جهته الأغلب.

ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ

(ثُمَّ) أَي: كانت مكة في حقه ﷺ في تلك الساعة بمنزلة الحل ثم (عَادَتْ حُرْمَتُهَا) أَي: الحكم الذي في مقابلة الإباحة المستفادة من لفظ الإذن.

(الْيَوْمَ) لفظ اليوم يطلق ويراد به يومك الذي أنت فيه أَي: من وقت طلوع الشمس إلى غروبها، ويطلق ويراد به الزمان الحاضر المعهود وقد يكون أكثر من يوم واحد وأقل وكذا حكم الأمس، والمراد به هنا يوم الفتح إذ عود حرمتها كان في يوم الفتح لا في غيره الذي هو يوم صدور هذا القول.

(كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ) الذي هو قبل يوم الفتح (وَلْيُبَلِّغِ) يجوز كسر اللام وتسكينها (الشَّاهِدُ) بالرفع أَي: الحاضر.

(الْغَائِبَ) بالنصب فقد وفي أبو شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما أخذ الله على العلماء من الميثاق في تبليغ دينه ونشره حتى يظهر، وقد زاد ابن إسحاق في آخره أَنَّهُ قَالَ لَهُ عمرو بن سعيد نحن أعلم بحرمتها منك، فقال له أبو شريح: أين كنت شاهداً وكنت غائباً، وقد أمرنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْلُغَ شَاهِدُنَا غَائِبُنَا، وقد بلغتك فأنت وشأنك هذا. قَالَ ابن بطلال: كل من خاطبه النَّبِيُّ ﷺ بتبليغ العلم ممن كان في زمنه فالتبليغ عليه متعين، وأما من بعدهم فالتبليغ عليهم فرض كفاية انتهى.

وفيه نظر فقد ذكر أبو بكر ابن العربي أَنَّ التَّبْلِيغَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فرض كفاية إذا قام به واحد سقط عن الباقيين وقد كان النَّبِيُّ ﷺ إذا نزل عليه الوحي والحكم لا يباح به في الناس لكن يخبر به من حضره، ثم على لسان أولئك إلى من وراءهم قوماً بعد قوم فالتبليغ فرض كفاية والإصغاء فرض عين، والوعى والحفظ يترتبان على معنى ما يستمع فإن كان ذلك مما يخصه تعين عليه وإلا فالعمل به فرض عين والتبليغ فرض كفاية وذلك عند الحاجة إليه، ولا يلزمه أن يقوله ابتداء فقد كان قوم من الصحابة يكثرون الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فحبسهم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى مات، وهم في حبسه هذا آخر كلامه، وفيه أن العمل به ليس فرض عين مطلقاً نعم العمل به إذا كان ما يتضمنه الحديث من الفروض العينية يكون فرض عين، وكذا التبليغ، وأما إكثار الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إنما يذم إذا كان سبباً لا ابتذاله وامتهانه فصنيع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحتمل أن يكون لذلك والله أعلم.

(فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ) أَي: لما روى أبو شريح أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرُو بن سعيد ما قَالَ:

مَا قَالَ عَمْرُو قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرَبَةٍ⁽¹⁾.

قيل له: (مَا قَالَ عَمْرُو) أي: أي شيء قَالَ عمرو بن سعيد في جوابك حين قلت له ما قلت، فقال أبو شريح (قَالَ) عمرو: (أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ) أصله يا أبا شريح حذفت همزته للتخفيف أو حذفت ألف يا مطابقة للرسم العثماني.

(لَا يُعِيدُ) بضم المثناة الفوقية من الإعادة بالذال المعجمة أي: لا تعصم مكة (عَاصِيًا) من إقامة الحد عليه، وفي رواية أن الحرم لا يعيد بالياء المثناة التحتية عاصيًا (وَلَا فَارًّا) بالفاء والراء المشددة أي: هاربًا وملتجئًا إلى الحرم.

(بِدَمٍ) أي: مصاحبًا وملتبسًا بدم أو بسبب دم غير حق خوفًا من القصاص.

(وَلَا فَارًّا بِخَرَبَةٍ) أي: بسبب خربة وهي بفتح المعجمة وإسكان الراء بعدها باء موحدة السرقة، وقد وقع في رواية تفسيرها بقوله يعني السرقة، وفي رواية بضم الخاء ذكره القاضي عياض. وقال ابن بطال: الخربة بالضم الفساد وبالفتح السرقة، وقيل بضم الخاء العورة، وبالفتح يصح على أن المراد الفعلة الواحدة، وقال الخليل: الخربة بالفتح الفساد في الدين مأخوذ من الخارب⁽²⁾ وهو اللص المفسد ولا يكاد يستعمل إلا في سارق الإبل، قيل: ويطلق على العيب والبلية وعلى كل خيانة وتهمة، اعلم أن أبا شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى عَمْرًا عن بعث الخيل إلى مكة ونصب الحرب عليها واستباحة حرمتها فأحسن وحاد عمرو عن الجواب وأتى بكلام ظاهره حق وقد أراد به الباطل حيث أجاب، بأن مكة لا تمنع من إقامة الحد على من يجب عليه الحد، فأجاب عن غير سؤاله مع أن ابن الزبير لم يرتكب أمرًا يجب عليه فيه شيء بل هو أولى بالخلافة من يزيد وعبد الملك؛ لأنه ببيع قبل هؤلاء وهو صاحب النَّبِيِّ ﷺ كَذَا قَالَ ابن بطال، وقال الطَّبْرِيُّ: لما سمع عمرو ذلك رده بقوله أنا أعلم منك يعني صح سماعك وحفظك لكن ما فهمت المعنى المراد من المقاتلة فإن ذلك الرخص كان بسبب الفتح عنوة وليس بسبب قتل من

(1) طرّفاه 1832، 4295 - تحفة 12057.

أخرجه مسلم في الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلائها وشجرها ولقطنها رقم (1354).

(2) قال الشاعر:

استحقه خارج الحرم والذي أنا بصده من القبيل الثاني لا من الأول فكيف تنكر عليّ وهو من القول بالموجب هذا والحاصل أن كونه جواباً على اعتقاد عمرو في ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فالجواب ليس عن غير سؤاله ، وقد شنع ابن حزم على عمرو في كتاب الجنائيات ، فقال : ما للطيم الشيطان الشرطي الفاسق يريد أن يكون أعلم من صاحب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وما حامل الخزي في الدنيا والآخرة إلا هو ومن أمره وصوب قوله ، وإنما قَالَ ابن حزم : ذلك في حق عمرو لا اعتقاده في ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما اعتقده هذا. ثم قَالَ ابن بطال : اختلف العلماء في الصحابي هل يكون أولى بتأويله ممن يأتي بعده أو لا فقال طائفة : تأويل الصحابي أولى ؛ لأنه الراوي للحديث وهو أعلم بمورده وسببه وقال آخرون : لا يلزم تأويله إذا لم يصب التأويل ، وقال المازري في شرح كتاب البرهان : مخالفة الراوي لما رواه على أقسام مخالفة بالكلية ، ومخالفة ظاهرة على وجه التخصيص وتأويل لمحمّل أو مجمل وكل واحد من هذه الأقسام فيه خلاف.

قَالَ إمام الحرمين : مذهب الشافعي اتباع روايته لا عمله ومذهب أبي حنيفة اتباع عمله لا روايته فإذا كان الحديث عملاً فهل يخص بعمل راويه وكذا إذا كان لفظ الحديث مجملاً فصرفه الراوي إلى أحد محتملاته هل يُصَار إلى مذهبه ففي ذلك خلاف ، وتحقيق هذا المبحث في أصول الفقه ، وفي الحديث فوائد غير ما تقدم :

منها : أن العالم إذا أنكر على الأمير ينبغي له رعاية الرفق كما استأذن منه في التحديث .

ومنها : ذكر التواكيد في الكلام ، ومنها تقديم الحمد والثناء على المقصود .
ومنها : شرف مكة ، وأنها محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض .
ومنها : النصيحة لولاة الأمور وعدم الغش لهم إذا رئي أنهم غيروا أشياء من الدين وإن لم يسأل عنه .

ومنها : إثبات القيامة ، ومنها اختصاص الرسول ﷺ بخصائص .
ومنها : جواز القياس عليه ﷺ لولا العلم بكون الحكم من خصائصه عليه السلام .

ومنها : جواز النسخ إذ نسخ الإباحة للرسول بالحرمة .
ومنها : أن التحليل والتحريم من عند الله تعالى لا مدخل لبشر فيه وأن ذلك لا يعرف إلا منه قولاً وفعلاً وتقريراً .
ومنها : جواز المجادلة ومخالفة التابعي الصحابي بالاجتهاد .
ومنها : فضل أبي شريح لا تبعه أمر النبي ﷺ بالتبليغ .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ظاهر الحديث تحريم الدماء كلها كان ذلك حقاً أو لم يكن ويؤكد قوله ﷺ: «وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار» ولا يجوز أن يكون النبي ﷺ قد أباح دمًا حراماً عليه لا في ذلك اليوم ولا في غيره من الأيام، وإليه ذهب قوم فقالوا: الجاني إذا فر إلى الحرم لم يقتص منه ما دام مقيماً فيه إلى أن يخرج، وقال بعضهم: إن كل ما جناه في الحرم اقتص منه فيه وما جناه في خارجه فلا يقتص منه، وقال الماوردي من الشافعية في كتابه «الأحكام السلطانية»: من خصائص الحرم أن أهله لو بغوا على أهل العدل، فقال بعضهم الفقهاء: يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة، وقال الجمهور: يقاتلون على بغيتهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال؛ لأن قتال البغاة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعتها فحفظها في الحرم أولى من إضاعتها. قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا هو الصواب وقد نص الشافعي في كتاب اختلاف الحديث من كتاب «الأم» على جواز قتالهم في الحرم وأجاب عن هذا الحديث وأمثاله بأن التحريم يعود إلى نصب القتال وقاتلهم بما يعم كالمنجنيق وغيره بخلاف ما إذا تحصن الكفار ببلد آخر فإنه يجوز قتالهم على كل وجه بكل شيء، وقال القفال المروزي: من أصحاب الشافعي في شرح التلخيص في أول كتاب النكاح لا يجوز القتال بمكة ولو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز قتالهم. وقال النَّوَوِيُّ: ما قاله القفال غلط، وقال محمود العُيَيْنِيُّ: بل هو موافق للقول الأول الذي حكاه الماوردي، وظاهر الحديث يعضده، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَبِيُّ بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ

قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَخْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ،

والجيم وبالموحدة البصري انفرد البُخَارِيُّ بالإخراج عنه وروى النسائي عن رجل عنه ولم يخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة وهو ثقة ثبت وثقه يحيى وآخرون، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد بن درهم البصري، وقد تقدم في باب: وإن طائفتان من المؤمنين (عن أَيُّوبَ) السخنياني سبق في باب «حلاوة الإيمان» (عن مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين وقد مرّ في باب: «اتباع الجنائز» (عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ) هو عبد الرحمن بن أبي بكرة وقد مرّ في باب قول النَّبِيِّ ﷺ رب مبلغ.

(عن) أبيه (أَبِي بَكْرَةَ) نُفِيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذا وقع في رواية الكشمهيني والمُسْتَمْلِي، وسقط في رواية غيرهما عن ابن أبي بكرة فصار منقطعاً؛ لأن محمداً لم يسمع من أبي بكرة، وفي نسخة عن مُحَمَّد بن أبي بكرة بتبديل عن بلفظ ابن وهو خطأ فاحش والصواب هو الأول، وقد تقدم هذا الحديث في أول كتاب العلم من طريق أخرى عن مُحَمَّد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

(ذُكِرَ) أي: أنه ذكر على صيغة المعلوم (النَّبِيُّ) بالنصب على أنه مفعول ذكر يعني: أنه كان يحدثهم فذكر النبي، وفي نسخة ذكر النَّبِيِّ على صيغة المجهول ورفع النَّبِيِّ أي: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: حال كونه قد ذكر النَّبِيُّ ﷺ عنده (ﷺ قَالَ) وفي رواية فقال بالفاء أي: النَّبِيُّ ﷺ في حجة الوداع أي يوم هذا فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قَالَ: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى، قَالَ: «فأي شهر هذا؟» فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قَالَ: «أليس بذي الحجة؟» قلنا: بلى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ - هو ابن سيرين (وَأَخْسِبُهُ) أي: أظن ابن أبي بكرة (قَالَ: - وَأَعْرَاضَكُمْ) كأنه شك في قوله: وأعراضكم، أقالها ابن أبي بكرة أم لا، وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها، فإن قيل: كيف شك هنا وقد جزم فيما تقدم، فالجواب أنه يمكن أن يكون حين روايته لأيوب ظانا، ثم تذكر فحصل له الجزم بها فروايته لابن عوانة جائز.

ويحتمل أن يكون بالعكس لطروء تردد له بعد الجزم، وهو جمع عرض بالكسر وهو موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه، وقال الطَّبِيبِي: الظاهر أن المراد بالأعراض الأخلاق النفسانية.

عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ
الْغَائِبَ». وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾، كَانَ ذَلِكَ

(عَلَيْكُمْ) يعني: أن انتهاك دم كل واحد منكم وماله وعرضه على غيره ويؤيده
الرواية الأخرى: وهي بينكم بدل عليكم، فلا يرد كيف يكون ذلك ومعلوم أن
أموالنا ليست حراماً علينا.

(حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) وهو يوم النحر (فِي شَهْرِكُمْ هَذَا) وهو شهر ذي
الحجة، وقد سبق وجه تشبيه الدماء والأموال والأعراض في الحرمة باليوم
وبالشهر في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع».

(أَلَا) بالتخفيف حرف تنبيه (لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ) بالرفع (مِنْكُمْ الْغَائِبَ) بالنصب
فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه، كما في الرواية السابقة.
(وَكَانَ مُحَمَّدٌ) أي: ابن سيرين (يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ ذَلِكَ)

(1) اختلفوا في المشار إليه في قول ابن سيرين: كان ذلك، وما أفاده الشيخ أنه إشارة إلى وقوع سفك
الدماء أجود عندي مما قالته الشراح في ذلك؛ قال الكرمانى: فإن قلت: ذلك إشارة إلى ماذا؟ إذ
لا يحتمل أن يشار به إلى «ليبغ الشاهد» وهو أمر؛ لأن التصديق والتكذيب من لوازم الخبر،
قلت: إما أن تكون الرواية عند ابن سيرين «ليبغ» بفتح اللام فيكون خبراً، وإما أن يكون الأمر
بمعنى الخبر ومعناه إخبار النَّبِيِّ ﷺ بأنه سيقع التبليغ فيما بعد، وإما أن يكون إشارة إلى تمتة
الحديث وهو أن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه، يعني وقع تبليغ الشاهد أو إلى ما بعده
وهو التبليغ الذي في ضمن: «هل بلغت؟» يعني وقع تبليغ الرسول ﷺ إلى الأمة، انتهى.
وتبعه القسطلاني وغيره من الشراح، وقال العيني بعد ذكر قول الكرمانى: الجواب الأول
موجه إن ساعدته الرواية عن مُحَمَّدٍ بفتح اللام، وكون الأمر بمعنى الخبر يحتاج إلى قرينة،
قال: ولم لا يجوز أن يكون الإشارة إلى التبليغ الذي يدل عليه: «ليبغ» ومعنى كان ذلك:
وقع ذلك التبليغ المأمور به من الشاهد إلى المبلغ، انتهى.

وفي «تراجم شيخ المشايخ»: معنى وقع ما أمر به وقد جاء هذا أيضاً في استعمالاتهم، والظاهر
عندي أن هذا إشارة إلى تمتة الحديث وهو قوله ﷺ: «رب مبلغ أوعى له من سامع» انتهى.
وقال شيخ الإسلام في شرح البخاري: هذا مجرد تصديق لما قاله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قال:
وهذا أولى مما قالته الشراح من أنه تصديق لجزء أخبر أو تصديق لتمتة الحديث، انتهى.
وأنت ترى أن توجيه الإمام الكنكوهي - قدس سره - أجودها فإن وقوع سفك الدماء وقد أكد
النَّبِيُّ ﷺ في المنع عنه قد وقع، فإنه جدير بالتصديق، وما يأتي من رواية «الْبُخَارِيُّ» في كتاب
الفتن بلفظ: «رب مبلغ يبلغه من هو أوعى له» وكان كذلك فقال: «لا ترجعوا» الحديث يؤيد
مختار شيخ المشايخ؛ فتأمل.

«أَلَا هَلْ بَلَغْتُ» مَرَّتَيْنِ⁽¹⁾.

أي: وقع ذلك التبليغ المأمور به من الشاهد إلى الغائب فلا حاجة إلى أن يقال يحتمل أن يكون الرواية عند ابن أبي سيرين ليبلغ بفتح اللام الأولى ورفع الغين على أنه خبر لا إنشاء، ولا إلى أن يجعل الأمر في معنى الخبر، ولا إلى أن يكون ذلك إشارة إلى تنمة الحديث، أعني قوله عليه السلام فإن الشاهد عسى أن يبلغ، ولا إلى ما بعده الذي سيذكر فتأمل.

(ألا) بالتخفيف أيضًا يا قوم (هَلْ بَلَغْتُ) يعني هل عملت بمقتضى قول الله تَعَالَى: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67].

(مَرَّتَيْنِ) أي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذلك مرتين فقوله مرتين متعلق بقال المقدر لا المذكور وإلا لزم أن يكون مجموع الحديث مقولاً مرتين وأما قوله وكان مُحَمَّدٌ إلى قوله ألا جملة معترضة في أثناء الحديث، وهذا الحديث مخروم؛ لأنه بعض حديث طويل كما نبهناك عليه، وفيه فوائد:

منها: بيان حرمة القتل.

ومنها: بيان حرمة الغضب.

ومنها: حرمة الغيبة.

ومنها: تكرار الكلام للتأكيد والتقرير.

ومنها: ما تقدم في الرواية السابقة.

خاتمة:

لما أخذ الله تَعَالَى على أنبيائه الميثاق في تبليغ دينه لأممهم وجعل العلماء ورثة الأنبياء وجب عليهم أيضًا التبليغ والنشر حتى يظهر وكان في عصره ﷺ فرض عين وأما اليوم فهو فرض كفاية لانتشار الدين وعمومه، والله أعلم.

(1) أطرافه 67، 1741، 3197، 4406، 4662، 5550، 7078، 7447 تحفة 11682 -

39 - بَابُ إِثْمٍ مِنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

106 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ، قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ جَرَّاشٍ،

39 - بَابُ إِثْمٍ مِنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ إِثْمٍ مِنْ كَذَبَ) بفتح الدال المعجمة (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) الكذب خلاف الصدق وهو عند الأشعرية الإخبار عن الأمر على خلاف ما هو عليه عمداً أو سهواً خلافاً للمعتزلة في اشتراطهم العمد وفيه ثلاثة مذاهب مذكورة في أول تلخيص المعاني، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق وجوب تبليغ العلم إلى من لا يعلم وفي هذا الباب التحذير عن الكذب في التبليغ فذكر هذا الباب عقيب الباب السابق أنسب، ثم إنه ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالإثم، وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك؛ لأنه لازمه.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون المهملة وبإهمال الدال الجوهري البغدادي وقد مر ذكره في باب: «أداء الخمس من الإيمان».

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر أبو عَتَّاب وكان متعبداً متهجداً قالت فتاة لأبيها يا أبت الأسطوانة التي كانت في دار منصور ما فعلت؟ قَالَ: يا بنية، ذاك منصور يصلي بالليل فمات، وقال ابن المديني: إذا حدثك ثقة عن منصور فقد ملأت يدك لا ترد غيره، وقد ذكر في باب من جعل لأهل العلم أياماً.

(قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَ) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر المهملة وتشديد الياء آخر الحروف.

(ابْنُ جَرَّاشٍ) بكسر المهملة وتخفيف الراء بالشين المعجمة ابن جحش بفتح الجيم وسكون المهملة آخره شين معجمة الغطفاني العبسي بالموحدة أبو مريم الكوفي الأعور العابد الورع يقال: إنه لم يكذب قط، وكان له ابنان عاصيان على الحجاج فقبل للحجاج: إن أباهما لم يكذب كذبة قط لو أرسلت إليه فسألته عنهما فأرسل إليه، فقال: هما في البيت، فقال: قد عفونا عنهما لصدقك،

يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا،

وحلف أن لا يضحك حتى يعلم أين مصيره إلى الجنة أو إلى النار، فما ضحك إلا عند موته، وله أخوان مسعود وهو الذي تكلم بعد الموت، وربيع وهو أيضًا حلف أن لا يضحك حتى يعرف أفي الجنة أم لا؟ فقال: غاسله إنه لم يزل متبسّمًا على سريرته حتى فرغنا، وقال ابن المديني: لم يرو عن مسعود شيء إلا كلامه بعد الموت، وقال الكلبي: كتب النَّبِيُّ ﷺ إلى حراش بن جحش فخرق كتابه، وليس لربيعي عقب، قَالَ العجلي: تابعي ثقة، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وقيل: سنة أربع ومائة، وقال ابن سعد: حدث عن علي، وعن أبي الحسن القابسي أنه لم يصح لربيعي سماع من علي رضي الله عنه غير هذا الحديث، وقدم الشام وسمع خطبة عمر رضي الله عنه بالجابية.

(يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا) أي: ابن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي المكي المدني أمير المؤمنين ابن عم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وختنه على بنته فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها واسم أبي طالب عبد مناف على المشهور وأم علي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي أول هاشمية ولدت هاشميًا أسلمت وهاجرت إلى المدينة وتوفيت في حياة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وصلى عليها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ونزل في قبرها وكنية علي أبو الحسن وكناه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أبا تراب، وهو أخو رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بالمؤاخاة حيث قَالَ له: «أنت أخي في الدنيا والآخرة وهو أبو السبطين» وأول هاشمي ولد بين هاشميين، وأول خليفة من بني هاشم وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو راض عنهم، وأحد الخلفاء الراشدين، وأحد العلماء الربانيين وأحد الشجعان المشهورين والزهاد المذكورين، وأحد السابقين في الإسلام⁽¹⁾ وشهد مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ المشاهد كلها إلا تبوك فإن النَّبِيَّ ﷺ استخلفه فيها على المدينة وهو قَالَ: يا رَسُولُ اللَّهِ، أتخلفني في النساء

(1) استخلفه النبي ﷺ حين هاجر من مكة أن يقيم بها أيامًا حتى يؤدي عنه أمانته ثم يلحقه بأهله.

والصبيان، فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»، وأصابته يوم أحد ست عشرة ضربة وأعطاه الراية يوم خيبر وأخبر أن الفتح يكون على يده، ومناقبه جمّة وأحواله في الشجاعة مشهورة، وأما علمه فكان من العلوم بالمحل الأعلى روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خمس مائة حديث وستة وثمانون حديثاً اتفقا منها على عشرين وانفرد البُخَارِيُّ بتسعة ومسلم بخمسة عشر، وسؤال كبار الصحابة ورجوعهم إلى فتواه وأقواله في المسائل المعضلات أيضاً مشهور، وأما زهده فهو مما اشترك من معرفته الخاص والعام وكان الحاصل من غلته أربعين ألف دينار وجعل كلها للصدقة، وكان عليه إزار غليظ اشتراه بخمسة دراهم ولم يترك حين توفي إلا ستمائة درهم أعدها ليشتري بها خادمة لأهله والأحاديث الواردة في الصحاح في فضله كثيرة، ولي الخلافة خمس سنين.

قال ابن المسيب: لما قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء الصحابة وغيرهم إلى علي، فقالوا: نبايعك فأنت أحق بها، فقال: إنما ذلك إلى أهل بدر فمن رضوا به فهو الخليفة فلم يبق أحد إلا أتى علياً فلما رأى ذلك خرج إلى المسجد فصعد المنبر فبايعه طلحة ثم بايعه الباقر.

قَالَ النَّوَوِيُّ: نقلوا عنه آثاراً كثيرة تدل على أنه علم السنة والشهر واللييلة التي قتل فيها وأنه لما خرج إلى صلاة الصبح صامت الزواقي أي: الديوك في وجهه فطردن عنه فقال: دعوهن فإنهن نوائح.

وقال أهل السير: انتدب ثلاثة من الخوارج عبد الرحمن بن ملجم الحميدي، ورجلان آخران تميميّان واجتمعوا بمكة وتعاهدوا ليقتلوا علياً ومعاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهم فقال ابن ملجم: أنا لعلي والآخر أنا لمعاوية، والآخر أنا لعمر وتواعدوا ليلة سبعة عشر من رمضان فتوجه كل واحد إلى المصر الذي فيه صاحبه الذي يريد قتله فذهب ابن ملجم إلى الكوفة فضرب

يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ »

عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَيْفٍ مَسْمُومٍ فِي جَبْهَتِهِ فَأَوْصَلَهُ دِمَاغَهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَتُوفِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةَ الْأَحَدِ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ عَنْ ثَلَاثِ وَسْتِينَ سَنَةٍ، وَلَمَّا ضَرَبَهُ قَالَ: فَزَتْ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، وَكُتِبَ وَصِيَّتُهُ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْوَصِيَّةِ، قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، حَتَّى تُوْفِيَ وَغُسِّلَهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُهُ الْحَسَنُ، وَدُفِنَ بِالسَّحَرِ، وَقَبْرُهُ بِالْكُوفَةِ وَلَكِنَّهُ أَخْفِيَ خَوْفًا مِنَ الْخَوَارِجِ، وَكَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ حَنُوطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْصَى أَنْ يُحْنَطَ بِهِ، وَكَانَ آدَمُ اللَّوْنُ أَصْلَعُ رُبْعَةً أَبْيَضُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَكَانَتْ لَحْيَتُهُ كَثَّةً طَوِيلَةً حَسَنَ الْوَجْهِ كَأَنَّهُ الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ضَحُوكُ السَّنِ هَذَا.

وقد اختلف العلماء في أول من أسلم من الأمة فقيل: خديجة.

وقيل: أبو بكر.

وقيل: علي، والصحيح خديجة ثم أبو بكر ثم علي، والأورع، أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال رضي الله عنهم، وفي الرواة علي بن أبي طالب ثمانية سواه.

(يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَكْذِبُوا) بكسر الذال المعجمة (عَلَيَّ) هو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه، ومعناه لا تنسبوا الكذب إلي ولا مفهوم لقوله علي لأنه لا يتصور أن يكذب له لنهيهِ عن مطلق الكذب وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا: نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته وما دروا أن تقويله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تَعَالَى؛ لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب أو مقابليهما الحرام والمكروه وسيأتي تفصيل هذا المبحث قريباً إن شاء الله تَعَالَى والكذب على الله تَعَالَى داخل تحت الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (فَإِنَّهُ)

مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ»⁽¹⁾.

أي: الشأن (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ) من ولج يلج، ولوجًا ولجة كعدة إذا دخل (النَّارَ) منصوب بتقدير في لأن أصل الولوج لازم كالدخول فيكون من قبيل قولك دخلت الدار أي: دخلت فيها، وقد جعل النَّبِيُّ ﷺ الأمر بالولوج مسببًا عن الكذب؛ لأن لازم الأمر لا لزام وكون الكذب سببًا لإلزام الولوج معنى صحيح، أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ويؤيده رواية: «من يكذب عليَّ يلج النار»، وكذا رواية ابن ماجة: «فإن الكذب عليَّ يولج النار»، وقيل: هو دعاء عليه، ثم أخرج مخرج الذم، فلا يقال: كيف يتصور كون الكذب سببًا للأمر بالولوج نعم هو سبب للولوج نفسه، فإن قيل الكذب من حيث هو معصية إلا ما استثني في الإصلاح وغيره، فكل كاذب عاص وكل عاص يلج النار لقوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: 23] فما فائدة لفظة علي؟

فالجواب: أن الكذب على الرسول ﷺ أشد من الكذب على غيره لكونه يقتضي شرعًا باقياً إلى يوم القيامة.

وقد قَالَ ﷺ: «إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على أحد» فخص بالذكر لذلك، وقيل: أو الكذب عليه كبيرة وعلى غيره صغيرة والصغائر مكفرة عند الاجتناب عن الكبائر، والمراد من قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ الْكَبِيرَةَ﴾.

هذا وقال النَّوَوِيُّ: معنى الحديث إن هذا جزاؤه فقد يجازى به، وقد يعفو الله عنه ولا يقطع عليه بدخول النار وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر، ثم إن جوزي وأدخل النار لا يخلد فيها، بل لا بد من خروجه منها بفضل الله ورحمته، وقد أخرج متن هذا الحديث مسلم في مقدمة كتابه أيضا، وأخرجه الترمذي في العلم وقال: حسن صحيح، وفي المناقب والنسائي في العلم، وابن ماجة في السنة.

(1) تحفة 10087.

أخرجه مسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رقم (1).

107 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ،

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي البصري شيخ الإسلام، وقد تقدم في باب علامة الإيمان حبّ الأنصار.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عن جامع بن شدّاد) بصيغة المبالغة المحاربي أبو صخرة وقيل أبو صخر الكوفي الثقة، التابعي الصغير وهو قليل الحديث له نحو عشرين حديثاً مات سنة ثمان عشرة ومائة روى له الجماعة.

(عن عامر بن عبد الله بن الزبير) ابن العوام الأسدي القرشي أبو الحارث المدني أخو عباد، وحمزة، وثابت، وخبيب، وموسى وعمر، وكان عابداً فضلاً ثقة اشترى نفسه من الله ست مرات مات سنة أربع وعشرين ومائة.

(عن أبيه) عبد الله بن الزبير أبو بكر، ويقال: أبو خبيب بضم المعجمة وفتح الموحدة الصحابي ابن الصحابي أمير المؤمنين وهو أول مولود ولد في الإسلام للمهاجرين بالمدينة، ولدته أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما بقبا وأتت به النبي ﷺ فوضعه في حجره ودعا بتمرة فمضغها ثم تغل في فيه، وحنكه، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ثم دعا له، وكان أطلس لا لحية له روي له عن رسول الله ﷺ ثلاثة وثلاثون حديثاً ذكر البخاري منها ستة، وكان صواماً قواماً وصولاً للرحم عظيم المجاهدة قسم الدهر ثلاث ليال ليلة يصلي قائماً وليلة ساجداً، وليلة راکعاً حتى الصباح، وهو أحد العبادلة الأربعة وهم: هو، وابن عمر، وابن عباس، وابن عمرو بن العاص، وأما عبد الله بن مسعود فليس منهم كما توهمه الجوهرى وقد تقدم، وغزا إفريقية فأتاه ملكهم في مائة ألف وعشرين ألفاً والمسلمون عشرون ألفاً فنظر ابن الزبير ملكهم قد خرج في عسكره فأخذ ابن الزبير جماعة وقصده فقتله وكان الفتح على يده ولما مات يزيد بن معاوية ببيع له بالخلافة سنة أربع وستين واجتمع على طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق، وخراسان ما عدا الشام، وجدد عمارة الكعبة وجعل لها بابين وحج بالناس ثمانين حجج وبقي في الخلافة إلى أن حاصره الحجاج بمكة أول ليلة من ذي الحجة سنة ثنتين وسبعين وحج الحجاج بالناس ولم يزل يحاصره إلى أن أصابته رمية بالحجر فمات وصلبت جثته وحمل رأسه إلى خراسان رضي الله عنه.

قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ قَالَ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ،

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ) بصيغة التصغير لأبيه ابن العوام بتشديد الواو أبي عبد الله أحد العشرة المبشرة وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد المهاجرين بالهجرين وحواري النبي ﷺ وأمه صفية بنت عبد المطلب عمة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أسلمت، وأسلم هو رابع أربعة، أو خامس خمسة على يد الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ابن ستة عشر فعذبه عمه بالدخان ليرتك الإسلام فلم يفعل هاجر إلى أرض الحبشة وشهد المشاهد كلها مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُوي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثمانية وثلاثون حديثاً، اتفقا منها على حديثين وانفرد البُخَارِيُّ بسبعة وهو أول من سل السيف في سبيل الله وثبت مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يوم أحد، وكان أبيض معتدل اللحم خفيف العارضين وكان يوم الجمل قد ترك القتال وانصرف عنه فلحقه جماعة من الغواة فقتلوه بوادي السباع بناحية البصرة، ودفن ثمّة ثم حول إلى البصرة وقبره مشهور بها، روى له الجماعة، وكان له أربع نسوة، ودفع الثلث فأصاب كل امرأة منهن ألف ألف ومائتا ألف فجميع ماله خمسون ألف ألف ومائة ألف، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، ومنها أن فيه رواية صحابي عن صحابي ومنه أن فيه رواية الأبناء عن الآباء بخصوص رواية الأب عن الجد، وقد أفردت بالتصنيف وقد أخرج متنه أبو داود في العلم، وابن ماجة في السنة، ولم يخرج مسلم.

(إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ) وفي نسخة لا أسمعك بدون إني (تُحَدِّثُ) أي: حال كونك تحدث أو تحدثك (عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) حذف مفعول التحديث لإرادة العموم.

(كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟) أي: تحديثاً كتحديث فلان وفلان وسمى منهما في رواية ابن ماجة عبد الله بن مسعود (قَالَ) أي: الزبير رضي الله عنه (أَمَّا) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف استفتاح ولذا كسرت همزة (إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ) ﷺ زاد الإسماعيلي منذ أسلمت والمراد به عدم المفارقة بأغلب الأحوال وإلا فقد هاجر إلى الحبشة وكذا لم يكن مع النبي ﷺ في حال هجرته إلى المدينة، وقيل معناه ما فارقت عند ظهور شوكة الإسلام لا سقراً ولا حضراً والهجرتان واقعتان قبل ذلك، ولما لزم من الملازمة وعدم المفارقة السماع منه ﷺ ولازم السماع عادة هو

وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ.....»

التحديث، ولازم الحديث الذي ذكره في الجواب عدم التحديث فبينهما منافاة فضلاً عن المغايرة أتى بقوله: (وَلَكِنْ) التي هي تتوسط بين كلامين متغايرين، وفي رواية ولكنني وفي أخرى ولكنني إذ يجوز في باب أن إلحاق نون الوقاية وعدم إلحاقها أي: إني لازمته على عادة من يلزم الملوك وسمعت منه أحاديث كثيرة ولكن منعني من التحديث ما خشيته من معنى الحديث الذي (سَمِعْتُهُ) ﷺ (يَقُولُ) وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير قَالَ عَنَّا نِي ذَلِكَ أَي: جعلني في مشقة قلة رواية الزبير أبي فسألته عن ذلك، فقال: يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت وعمته أمي وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت أهيب ابني عبد مناف بن زهرة، وعندي أمك وأختها عائشة عنده ولكنني سمعته يقول: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ) كذا رواه البُخَارِيُّ ليس فيه متعمداً، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شُعْبَةَ، وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة، وأخرجه ابن ماجة من طريقه وزاد فيه متعمداً، وكذا للإسماعيلي من طريق معاذ عن شُعْبَةَ والاختلاف فيه عن شُعْبَةَ، وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ: «من حدث عني كاذباً» ولم يذكر العمد فدل ذلك أن المراد منه العموم، وقال بعض الحفاظ: المحفوظ في حديث الزبير حذف لفظة متعمداً، ولذلك جاء في بعض طرقه، فَقَالَ: ما لي لا أراك تحدث وقد حدث فلان وفلان وابن مسعود قَالَ: والله يا بني ما فارقت منذ أسلمت ولكنني سمعته يقول: «من كذب علي؛ فليتبوأ عقده من النار» والله ما قَالَ متعمداً وأنتم تقولون متعمداً، وقال أبو الحسن القابسي: لم يذكر في حديث علي والزبير متعمداً فمن أجل ذلك هاب من سمع الحديث أن يحدث الناس بما سمع، فإن قلت: على هذا يلزم أن يدخل فيه الناس فالجواب نعم الحديث بعمومه يتناول العامد والساهي والناسي في إطلاق اسم الكاذب عليهم غير أن الإجماع قد انعقد على أن الناسي لا إثم عليه والله أعلم.

ثم إن ذلك عام في كل كذب أم خاص اختلفوا فيه، فقيل: إنه مخصوص بالكذب في الدين من تحريم حلال أو تحليل حرام، أو نحو ذلك، وقيل كان ذلك في رجل بعينه كذب على الرسول ﷺ، وادعى عند قوم أنه ﷺ بعثه إليهم ليحكم

فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

فيهم، واحتجاج الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينفي التخصيص فهو عام في كل كذب ديني أو دنيوي، ولو قصد الكذب على الرسول ﷺ ولم يكن في الواقع كذباً يَأْتُم أيضاً لكن لا بسبب الكذب، بل بسبب قصد الكذب؛ لأن قصد المعصية معصية.

(فَلْيَتَّبِعُوا) بكسر اللام كما هو الأصل وبالسكون كما هو المشهور من التَّبَوُّ وهو اتخاذ المباءة أي: المنزل يقال تبوأ الرجل المكان إذا اتخذ موطئاً لمقامه، وقال الجوهري: تبوأت منزلاً أي: نزلته، وقال الخَطَّابِيُّ: تبوأ بالمكان أصله من مباءة الإبل وهي أعطانها والمعنى هنا فليتخذ (مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) أي: في النار، ويجوز أن يكون كلمة من بيانية أو ابتدائية كما قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: والأمر هنا بمعنى الخبر، أي: يَبْوُثُ اللَّهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، ويؤيده ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: يبنى له بيت في النار، أو بمعنى التهديد أو دعاء على معنى بؤاه الله، وقال الْكِرْمَانِيُّ: ويحتمل أن يكون الأمر على حقيقته والمعنى: «من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه» وقال الطَّيْبِيُّ: الأمر بالتبوء تهكم وتغليظ، إذ لو قيل كان مقعده في النار لم يكن كذلك، قَالَ: وفيه أيضاً إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه أي: كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد في جزائه التبوء، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وغيره: ولم يخف الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على نفسه في الإكثار من التحديث أن يكذب فيه عمداً، ولكنه خاف أن يزل ويقع في الخطأ من حيث لا يشعر؛ لأنه وإن لم يَأْتُم بالخطأ لكن قد يَأْتُم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ، والثقة إذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع، فمن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار مع أنه قد ينسب الناسي والمخطئ إلى تفريط، وقد يتعلق به بعض الأحكام الشرعية كغرامات المتلفات، وانتقاض الطهارات فمن ثمة توقف الزبير وغيره من الصحابة رضي الله عنهم عن الإكثار من التحديث، وأما من أكثر منهم فهو محمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالثبوت أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم فسلخوا فلم يمكنهم الكتمان رضي الله عنهم.

108 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون المهملة وبالراء عبد الله بن عمرو المنقري البصري المشهور بالمقعد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد بن ذكوان التميمي البصري وقد تقدم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ «اللَّهُمَّ علمه الكتاب» (عن عَبْدِ الْعَزِيزِ) ابن صهيب الأعمى البصري البناي بضم الموحدة وبالنونين وقد مر في باب حب الرسول من الإيمان (قَالَ) أي: أنه قال: (أَنَسٌ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية سقط قَالَ: الأول، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعننة، ومنها أن رواه كلهم بصريون، ومنها أنه من الرباعيات، وقد أخرج متنه مسلم والنسائي في العلم أيضًا.

(إِنَّهُ) بكسر الهمزة أي: الشأن (لَيَمْنَعُنِي) بلام الابتداء المفتوحة. (أَنْ أُحَدِّثَكُمْ) أي: تحديثكم وهو مفعول ثانٍ ليمنعني (حَدِيثًا) مرويًّا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لأن الحديث إذا أطلق في عرف الشرع يراد به حديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والمراد به هنا الجنس، ولذا جاز وقوع قوله: (كَثِيرًا) صفة له، وقوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) بفتح همزة أن فاعل قوله يمنعني (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا) بفتح الكاف وكسر الذال ويجوز كسر الكاف وإسكان الذال وهو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب كما يعم النكرة في سياق النفي (فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) وإنما خشي أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مما خشي منه الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولهذا صرح بلفظ الكثرة فكان التقليل منهم للاحتياط والاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين؛ لأنه تأخرت وفاته فاحتيج إليه ولم يمكنه الكتمان كما تقدم ولو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به، وقد وقع في رواية عتاب بمهملة ومثناة فوقية مولى هرمز سمعت أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لولا أنني أخشى أنني أخطئ لحديثكم بأشياء قالها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحديث، أخرجه أحمد

109 - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ،

فأشار إلى أنه لا يحدث إلا بما يتحققه ويترك ما يشك ويستفاد منه أنه لا يجوز التحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بالشك، وغالب الظن حتى يتيقن بسماعه ويعلم صحته، وحمله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ وفيه نظر فإن المعروف عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جواز الرواية بالمعنى كما صرح به الخطيب وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسملة وفي قصة تكثير الماء عند الوضوء، وفي قصة تكثير الطعام، فإن قلت هذا الحديث المذكور في المتن لا يمنع الإكثار من الحديث الصادق، بل يجب التبليغ والإكثار إذا كان صادقاً فكيف جعله مانعاً، فالجواب أن إكثار الحديث وإن كان صادقاً ينجر إلى الكذب غالباً عادة فإن من حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه فالتعليل للاحتراز عن الانجرار إليه ولو كان وقوعه على سبيل النادرة.

(حَدَّثَنَا⁽¹⁾ مَكِّيُّ) وفي رواية حدثني مكّي بالتنكير والإفراد، وهو اسم وليس بنسبة (ابن إبراهيم) أبو السكن البخلي وقد مر في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) بالتصغير أبو خالد الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع توفي سنة ست أو سبع وأربعين ومائة روى له الجماعة.

(عن سَلَمَةَ) بفتح السين المهملة واللام هو ابن الأكوع بفتح الهمز وسكون الكاف وبفتح الواو وبالمهملة وهو لغة المعوج الكوع أي: طرف الزند الذي يلي الإبهام، واسم الأكوع سنان بن عبد الله الأسلمي المدني وسلمة يكنى بأبي مسلم، وقيل: بأبي إياس، وقيل بأبي عامر، وقيل: هو عمرو بن الأكوع شهد بيعة الرضوان، وباع رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يومئذ ثلاث مرات في أول الناس وأوسطهم وآخرهم، روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سبعة وسبعون حديثاً اتفقا منها على ستة عشر حديثاً وانفرد البخاري بخمسة ومسلم بتسعة روى له الجماعة، وكان شجاعاً رامياً محسناً بسبق الخيل فاضلاً خيراً، ويقال: إنه كلمه الذئب، قَالَ سلمة: رأيت ذئباً قد أخذ ظبياً فطلبته حتى نزعت منه فقال: ويحك مالي ولك عمدت إلى رزق رزقيهِ الله ليس من مالك فتزعه مني، فقال: قلت أيا عباد الله،

(1) وفي رواية: حدثني بالإفراد.

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

110 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ،

إن هذا لعجب ذئب يتكلم، قَالَ الذئب أعجب منه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في أصول النخل يدعوكم إلى عبادة الله وتأبون إلا عبادة الأوثان، قَالَ: فلحقت رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأسلمت، توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة أربع وسبعين بالمدينة وهو ابن ثمانين سنة، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة، ومنها أنه من ثلاثيات البُخَارِيِّ وهو أول ثلاثي وقع في صحيحه وليس فيه أعلى من الثلاثيات ويبلغ جميعها أكثر من عشرين حديثاً وقد أفردت بالتصنيف وبه فضل البُخَارِيِّ على غيره، ومنها أن فيه المكي بن إبراهيم وهو من كبار شيوخ البُخَارِيِّ سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور.

(قَالَ) أي: أنه قال: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ) شرطية فلذا جزم قوله: (يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ) أي: الذي لم أقله وكذا لو نقل ما قاله بلفظ يوجب تغيير الحكم، وذكر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لا اشتراكهما في علة الامتناع فلا فرق في ذلك بين أن يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا وبين أن يقول فعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله وأما إذا نقله بلفظ غير لفظه مطابق لمعنى لفظه ﷺ أي: روى الحديث بالمعنى، فاختلف فيه منعه قوم تمسكاً بظاهر هذا الحديث، وأجازه المحققون وقالوا: إن المراد هو النهي عن الإتيان بلفظ يوجب تغيير الحكم ومع ذلك الأولى هو الإتيان بلفظه ﷺ.

(فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) لما فيه من الجسارة على الشريعة ومشرعها عليه الصلاة والسلام⁽²⁾.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حدثني بالإنفراد (مُوسَى) هو ابن إِسْمَاعِيلَ المنقري البصري التبوذكي (قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة هو الواضح الشكري وقد تقدم في الوحي.

(عن أَبِي حَصِينٍ) بفتح المهملة على التكبير عثمان بن عاصم بن حصين

(1) تحفة: 4548.

(2) اعلم أن مثل هذا الحديث يسمى بالمتواتر من جهة المعنى فإن القدر المشترك الحاصل في جميع الألفاظ متواتر، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَسَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي،

التابعي الكوفي سمع ابن عباس وأبا صالح وغيرهما وروى عنه شعبة والسفيانان وخلق كان ثقة ثبتاً صاحب سنة من حفاظ الكوفة وكان عثمانياً مات سنة سبع أو ثمان وعشرين ومائة، روى له الجماعة قَالَ الغساني: لا أعلم في الصحيحين من اسمه حصين أو كنيته أبو حصين بفتح الحاء إلا هذا، ومن عداه حصين بضم الحاء المهملة إلا حصين بن المنذر فإنه بالضاد المعجمة.

(عن أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السمان الزيات المدني وقد مر في باب أمور الإيمان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة، ومنها أن رواه ما بين واسطي وبصري وكوفي ومدني، ومنها أن فيه رواه تابعي عن تابعي، وقد أخرج مثله المؤلف في الأدب أيضاً، وأخرجه مسلم في مقدمة كتابه مقتصرًا على الجملة الأخيرة وهي مقصود الباب وإنما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كعادته للتنبيه على أن الكذب على النَّبِيِّ ﷺ يستوي فيه اليقظة والنام والله سبحانه أعلم.

(قَالَ: تَسَمُّوا) بفتح التاء والسين والميم المشددة أمر بصيغة الجمع من التفعّل (بِاسْمِي) مُحَمَّدٌ وأحمد، وأمثالهما (وَلَا تَكْتَنُوا) بفتح التاء والكاف وتشديد النون المفتوحة من التكني نهي من باب التفعّل أصله لا تتكنوا بالتاءين فحذف إحداهما كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَارًا تَلَقَّى﴾ [الليل: 14]، أو بضم التاء وفتح الكاف وضم النون المشددة من التكنية من باب التعفيل، أو بفتح التاء وسكون الكاف وضم النون المخففة من الثلاثي، وفي رواية: «ولا تكتنوا» بفتح التاءين بينهما كاف ساكنة من الاكتناء من باب الافتعال وكلها من الكنية.

(بِكُنْيَتِي) وهي بضم الكاف أو بكسرهما اسم مصدر بأب أو أم، اعلم أن العلم إما أن يكون مشعرًا بمدح أو ذم وهو اللقب، وإما أن لا يكون فإما أن يصدر بنحو الأب أو الأم وهو الكنية أو لا وهو الاسم، فاسم النَّبِيِّ ﷺ مُحَمَّدٌ، وكنيته أبو القاسم، ولقبه رَسُولُ اللَّهِ سيد المرسلين مثلاً ﷺ.

واعلم أنه قد اختلف العلماء في هذه المسألة فقال أهل الظاهر: لا يحلّ التكني بكنيته أبي القاسم لأحد مطلقاً سواء كان اسمه محمداً وأحمد ولم يكن احتجاجاً بهذا الحديث ونحوه وبه قَالَ الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الربيع: قَالَ

وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ

الشافعي: ليس لأحد أن يتكنى بأبي القاسم سواء كان اسمه محمدًا أو لم يكن، وقال القاضي: منع قوم التسمية بالقاسم كي لا يكون سببًا للتكنية ويؤيد هذا قوله فيه إنما أنا قاسم فأخبر النَّبِيُّ ﷺ بالمعنى الذي اقتضى اختصاصه بهذه الكنية، وقال قوم: يجوز التكني باسم القاسم لغير من اسمه مُحَمَّد أو أحمد ويجوز التسمية بأحمد ومحمد ما لم يكن له كنية أبي القاسم وقد روى جابر عن النَّبِيِّ ﷺ: «من تسمى باسمي فلا يتكن بكنيتي، ومن تكنى بكنيتي فلا يتسم باسمي» وأخرج الترمذي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ مَنْسُوخٌ بِالْإِبَاحَةِ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ السَّلَفِ وَقَدْ سَمَتْ جَمَاعَةٌ أَبْنَاءَهُمْ مُحَمَّدًا وَكُنُوهُمْ أَبَا الْقَاسِمِ.

وقال المازري: قَالَ بَعْضُهُمْ: النَّهْيُ مَقْصُورٌ بِحَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ فِي سَبَبِ وَرُودِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ رَجُلًا نَادَى يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَمْ اعْنِكَ وَإِنَّمَا دَعَوْتَ فَلَانًا» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسْمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي» وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ: وَجُوزَ أَنْ يُسَمَّى مُحَمَّدًا وَيَكْنَى بِأَبِي الْقَاسِمِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ إِنْ سَبَبَ النَّهْيُ أَنَّ الْيَهُودَ تَكْنُوا بِهِ وَكَانُوا يَنَادُونَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَإِذَا تَلَفَتِ النَّبِيُّ ﷺ قَالُوا: «لَمْ نَعْنِكَ لِلْإِيذَاءِ» وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ الْمَعْنَى. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: إِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ وَالْأَدَبِ لَا لِلتَّحْرِيمِ.

(وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى) تقدير الكلام هنا من رآني في حالة النوم فليستبشر فإنه قد رآني حقيقة بلا شبهة ولا ارتياب فيما رأى، فإن الشرط والجزاء إذا اتحدا صورة دل ذلك على الكمال والغاية نحو قوله ﷺ: «من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» ونحو قولهم من أدرك الضمان فقد أدرك المرعى، أي: أدرك مرعى متناهيًا في الكمال.

(فَإِنَّ الشَّيْطَانَ) مشتق إما من شاط أي: هلك فهو فعلاَن أو من شطن أي: بعد فهو فيعال والمراد به إبليس، إما شخصه فاللام للعهد، وإما نوعه فاللام للجنس، ويسمى كل عات متمرّد من الجن والإنس والدواب أيضًا شيطانًا، والعرب تسمي الحية شيطانًا، وقال الجوهري: نونه أصلية ويقال زائدة فإن

لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي،

جعلته فيعلاً صرفته وإن جعلته فعلاً لم تصرفه.

(لَا يَتَمَثَّلُ) أي: لا يتصور يقال مثلث له كذا تمثيلاً أي: صورت له بالكتابة وغيرها فتصور قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17] والتركيب يدل على مناظرة الشيء للشيء ومشابته به (فِي صُورَتِي) اختلف في معنى الصورة فقل أي: في صفتي، وهي صفة الهداية وقيل هي على حقيقته أي: الشكل المعلوم المشاهد له ﷺ وهذا هو الظاهر ولذا وضعوا لرؤيته ﷺ ميزاناً وقالوا: رؤيته عليه السلام هي أن يراه الرائي بصورة شبيهة لصورته الثابتة حليتها بالنظر الصحيح حتى لو رآه في صورة مخالفة لصورته التي كان عليها في الحسن لم يكن رآه ﷺ مثل أن يراه طويلاً أو قصيراً جداً أو يراه أشعر أو شيخاً أو شديد السمرة أو نحو ذلك وفيه أَنَّ اللَّهَ سبحانه وتعالى كما حفظ نبيه ﷺ حال اليقظة من تمكن الشيطان منه وإيصال الوسوسة إليه كذلك حفظه بعد خروجه من دار التكليف فإنه لا يقدر أن يتمثل بصورته وإن يخيل للرائي أنها صورته ﷺ لثلاث أسباب: يكذب على لسانه في النوم فلا احتياج لمن رأى النَّبِيَّ ﷺ في المنام بأي صورة كانت أن يعبر هذا ويظن أنه شيء آخر وإن رآه بغير صورته في حياته ﷺ وذلك لأن، اللَّهَ تَعَالَى خرق العادة للأنبياء عليهم السلام كذا ذكره ميرك وقال النَّوَوِيُّ: وكذلك جميع الأنبياء والملائكة عليهم السلام لا يتمثل بهم.

اعلم أنه قد جاء في الحديث أربعة ألفاظ صحاح ما ذكر: «ومن رآني فقد رأى الحق» وجاء: «فسيراني في اليقظة» وجاء: «فكأنما رآني في اليقظة»، وفي رواية: «فإنه لا ينبغي للشيطان أن يتشبه بي»، ومن الثاني تفسير للأول فتأمل قَالَ المازري: وغيره اختلف في تأويله، فقال القاضي أبو بكر ابن الطيب: معنى قوله فقد رآني أي: رأى الحق ورؤياه ليست بأضغاث أحلام ولا من تشبيه الشيطان وتمثيله وقوله: «فإن الشيطان لا يتمثل» إشارة إليه قال: فقد يراه الرائي على غير صفته المنقولة إلينا كأبيض اللحية أو على خلاف لونه أو يراه اثنان في زمان واحد أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب يراه كل واحد في مكانه.

وقال آخرون: بل الحديث على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه عليه الصلاة والسلام ولا مانع منه والعقل لا يحيله، وما يذكر من الاعتلال بأنه قد يراه

على خلاف صفته المعروفة أو في مكانين معاً فذلك غلط من الرائي في صفاته ويخيل له على خلاف ما هي عليه ، وقد يرى الظان بعض الخيالات مرئياً لكون ما يتخيل مرتبطاً بما يرى في العادة فتكون ذاته عليه الصلاة والسلام مرئية وصفاته متخيلة غير مرئية والإدراك لا يشترط فيه تحديق الأبصار ولا قرب المسافة ولا كون المرئي مدفوناً في الأرض ولا ظاهراً عليها وإنما يشترط كونه موجوداً ولم يقم دليل على فناء جسمه ﷺ بل جاء في الأحاديث ما يدل على بقاء جسمه ﷺ وأن الأنبياء لا تغيرهم الأرض. والحاصل أن رؤيته ﷺ على وجوه مختلفة من الصفات المتخيلة تدل على اختلاف أحوال الرائيين ، فقد ذكر أنه إذا رآه شيخاً فهو عام سلم ، وإذا رآه شاباً فهو عام حرب ، وإذا رآه حسن الهيئة حسن الأقوال والأفعال متبسماً مقبلاً على الرائي فهو مستمسك بسنة ويدل على كمال وجهاته وظفره وصلاح حاله ، وإذا رآه على خلاف ذلك كان على خلاف ذلك ، ولا يلحق النبي ﷺ من ذلك شيء فإنه كالمرأة الصقيلة ينطبع فيها ما يقابلها باعتبار الصفات المتخيلة وإن كان ذاته ﷺ وصفاته في حد ذاته على أحسن حال ، وقد يرجع ذلك إلى محل الرؤيا كما روي أنه ﷺ رأي في قطعة من مسجد كأنه ميت فعبره بعض العارفين بأن دخول تلك البقعة في المسجد ليس على طريق السنة ففتش عنها فوجدت أنها كانت مغصوبة ، وقال القاضي عياض ، وأبو بكر ابن العربي : إن رآه ﷺ بصفته المعلومة فهو إدراك الحقيقة ، وإن رآه على غير صفته فهو إدراك المثل ويكون رؤيا تأويل فإن من الرؤيا ما يخرج على وجهها ، ومنها ما يحتاج إلى تأويل.

وقال النووي : القول الثالث ضعيف بل الصحيح هو القول الثاني هذا ، ويقال معنى قوله فقد رأيته فقد رأي مثالي بالحقيقة ؛ لأن المرئي في المنام مثال وقوله فإن الشيطان لا يتمثل الخ يدل على ذلك ويقرب منه ما قاله حجة الإسلام الغزالي من أنه ليس معناه أنه رأى جسمي وبدني بل رأى مثلاً صار ذلك المثل آلة يتأدى به المعنى الذي في نفس الأمر وكذا قوله : «فسبراني في البقطة» ، ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني فالحق أن الشكل المرئي ليس روحه ﷺ ولا شخصه بل مثاله على التحقيق وكذا رؤيته تعالى نوماً فإن ذاته منزّه عن الشكل والصورة

ولكن تنتهي تعريفاته تَعَالَى إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره وهو آلة حقاً في كونه واسطة في التعريف فقول الرائي رأيت الله نومًا لا يعني به أنني رأيت ذاته تَعَالَى كما يقال في حق غيره فمن قَالَ رأيتَهُ ﷺ نومًا لم يرد رؤية حقيقة شخصه المودعة في روضة المدينة، بل مثاله وهو مثال روحه المقدسة عن الشكل والصورة انتهى. وأما قوله ﷺ في بعض الروايات: «فسيراني في اليقظة»، فقد قيل إنه إشارة إلى بشارة الرائي بحصول موته على الإسلام ووصول رؤيته في دار المقام ويقويه ما رواه جماعة وصححه الترمذي بلفظ: «فقد رأي في اليقظة» وقيل إنه مختص بأهل زمانه ﷺ أي: «من رأي في المنام ممن لم يهاجر يوفقه الله تَعَالَى لرؤيتي في اليقظة» فيكون رؤيته في المنام علمًا على أنه سيهاجر إليه ويراه في اليقظة ولا يخفى بعده من وجوه: أما أولًا: فلعموم منه، وأما ثانيًا: فلأنه يحتاج إلى تقييده بأن لم يره قبل ذلك، وأما ثالثًا: فلأنه يحتاج إلى تقييد رؤية اليقظة بالإيمان فإن رؤيته بغيره كلا رؤيته سواء فيه الرؤيا والرؤية، وقال القاضي عياض: يحتمل أن رؤياه نومًا بصفته المعروفة موجبة لتكرمة الرائي برؤية خاصة في الآخرة إما بقرب أو شفاعاة بعلو درجته أو نحو ذلك قَالَ: ولا يبعد أن يعاقب بعض المذنبين بالحجب عنه ﷺ في القيامة، مدة وقيل معناه فسيراني في المرأة التي كانت آلة له ﷺ كما حكى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لما رآه نومًا دخل على بعض أمهات المؤمنين قَالَ الجلال السيوطي: وأظنها ميمونة رضي الله عنها فأخرجت مرآته ﷺ فرأى صورته ولم ير صورة نفسه، قال بعض الحفاظ: وهو من أبعد المحامل، وقال المولى عليّ القاري: لو صح هذا فهو إما معجزة له ﷺ أو كرامة لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وذكر ابن أبي جمرة عن جمع أنهم حملوا ذلك على أن من رأى النَّبِيَّ ﷺ نومًا فسيراه في الدنيا يقظة كما روي عن جماعات من الصالحين أنهم رأوه نومًا فرأوه يقظة وفيه نظر ودفع في شرح الشمائل للمولى عليّ القاري، وقد أفرد الإمام السيوطي لذلك رسالة والله أعلم.

ثم اعلم أن الرؤيا ثلاثة أقسام: رؤيا من الله وهو ما يريه الملك الموكل على الرؤيا⁽¹⁾ فذلك حق، ورؤيا من الشيطان وهو ما يريه ويمثله الشيطان،

(1) وقد وُكِّلَ عليها ملك يضرب من الحكمة الأمثال، وقد أطلعه الله سبحانه على قصص بني آدم =

وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ⁽¹⁾.

ورؤيا تحديث نفس وهو ما يحدث به المرء نفسه والحديث نفى القسم الثاني منها، وأما القسم الثالث فقد قيل إنه لا يجوز أيضاً في حق النَّبِيِّ ﷺ؛ لأن الاجتماع بين الشخصين يقظة ومناماً يحتاج إلى حصول ما به الاتحاد وله خمسة أصول كلية الاشتراك في الذات أو في صفة فصاعداً أو في حال فصاعداً أو وفي الأفعال أو في المراتب وكل ما يتعقل من المناسبة بين شيئين أو أشياء لا يخرج عن هذه الخمسة وبحسب قوته على ما به الاختلاف وضعفه يكثر الاجتماع ويقل وقد يقوى على ضده فتقوى المحبة بحيث يكاد الشخصان لا يفترقان وقد يكون بالعكس ومن حصل له الأصول الخمسة وثبتت المناسبة بينه وبين أرواح الماضين اجتمع بهم متى شاء وحديث المرء نفسه ليس مما يحصل بينه وبين النَّبِيِّ ﷺ مناسبة كذلك ليكون سبب الاجتماع بخلاف الملك الموكل فإنه يمثل ما في اللوح المحفوظ كما عرفت واللَّه أعلم. فإن قيل: إن رؤيا النَّبِيِّ ﷺ إذا كانت حقاً فهل يكون من رآه صحابياً أو لا؟ فالجواب: إنه لا يكون صحابياً إذ لا يصدق تعريفه عليه وهو من لقي النَّبِيَّ ﷺ أو رآه النَّبِيَّ مؤمناً به، والمراد من اللقي والرؤية المعهود منهما وهو الذي في حياته عليه الصلاة والسلام في الدنيا بعد ما كان مبعوثاً ولهذا يقال مدة نبوته ﷺ ثلاث وعشرون سنة، وأما الحديث المسموع عنه ﷺ فلا يكون حجة يستدل بها أيضاً إذ يشترط في الاستدلال أن يكون الراوي ضابطاً عند السماع والنوم ليس حال الضبط واللَّه أعلم.

(وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) قد ذكر النَّبِيُّ ﷺ في هذا الحديث أربعة أحكام عطف بعضها على بعض:

الأول: التسمي باسمه.

والثاني: عدم التكني بكنته.

والثالث: رؤيته في المنام.

⁼ من اللوح المحفوظ، فهو ينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلاً، فإذا نام يمثل له الملك تلك الأشياء على طريق الحكمة ليكون له بشارة أو نذارة أو معاناة ليكونوا على بصيرة من أمرهم.

(1) أطرافه 3539، 6188، 6197، 6993 - تحفة 12852.

أخرجه مسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رقم (3).

والرابع: الكذب عليه ووجه ذكر الحكم الثاني عقيب الحكم الأول ظاهر؛ لأنهما من وادٍ واحد وكذلك وجه ذكر الحكم الرابع عقيب الحكم الثالث؛ لأنه إذا كذب عليه بأنه رآه في المنام فهو داخل تحت الوعيد المذكور، وأما وجه ذكر الحكم الثالث عقيب الحكم الثاني فهو أنه عليه السلام لما نهى عن التكني بكنيته لئلا يشتبه غيره به وخطر بباله الشريف أن الشيطان لا يقدر أن يتشبه به لا يقظة ولا منامًا، فلما كان عدم تشبهه به يقظة لا يشتبه على أحد اقتصر على بيان عدم قدرته على أن يتصور بصورته منامًا، وقد أحسن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في ترتيب أحاديث الباب؛ لأنه بدأ بحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأن فيه النهي عن الكذب عليه صريحًا وبيان الوعيد للكاذب والمراد من عقد الباب ذلك، ثم تثنى بحديث الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لزيادة فيه وهي التنبيه على توقي الصحابة وتحرزهم من كثرة الرواية عنه المؤدية إلى انجرار الكذب والخطأ وكذلك التابعون حتى إن منهم من كان يهاب رفع الحديث فوقفه على الصحابة ويقول: الكذب عليهم أهون من الكذب على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولقد دار بين الزُّهْرِيِّ وربيعه معاتبه، فقال ربيعة للزهري: إنما أخبر الناس برأيي إن شأؤوا أخذوا، وإن شأؤوا تركوا وأنت إنما تخبرهم عن رسول اللَّهِ ﷺ فانظر ما تخبرهم به ثم عقب ذلك بحديث أنس للتنبيه على أن توقيهم وامتناعهم إنما كان من الإكثار المفضي إلى الخطأ لا من أصل التحديث؛ لأنهم مأمورون بالتبليغ، ثم رجع بحديث سلمة لما فيه من التصريح بالقول فإن الأحاديث التي قبله أعم من نسبة القول أو الفعل إليه ﷺ، ثم ختم الأربعة بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما فيه من الإشارة إلى استواء تحريم الكذب عليه في كل حال سواء كان في اليقظة أو في المنام. ثم من فوائد أحاديث الباب:

أن الكذب على النَّبِيِّ ﷺ أعظم أنواع الكذب حرمة بعد كذب الكافر على اللَّهِ تَعَالَى فإن الكذب عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو مُحَمَّد الجويني من أصحاب الشافعي حيث قَالَ: من كذب على النَّبِيِّ ﷺ متعمدًا كفر وأريق دمه لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين، وجعله من هفوات والده ومال ابن المنير إلى اختياره ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله واستحلال الحرام كفر والحمل

على الكفر كفر أيضًا، وفيه نظر لا يخفى، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إن اعتقد حل ذلك، فإن قيل: فما الفرق بين الكذب عليه والكذب على غيره مع استواء الوعيد في حق الكاذبين، فالجواب: أنه لا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحدًا أو طول إقامتهما سواء فقد دل قوله ﷺ فليتبوأ على طول الإقامة فيها بل ظاهره أنه لا يخرج منها؛ لأنه لم يجعل له منزلًا غيره إلا أن الأدلة القطعية قد قامت على أن خلود التأييد مختص بالكافرين وقد فرق النبي ﷺ بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما مر، وسيأتي في الجنائز إن شاء الله تعالى.

ثم إن كذب في حديث واحد عمدًا، قَالَ النَّوَوِيُّ: فسق وردت روايته كلها، وقال ابن الصلاح: ولا يقبل منه رواية أبدًا ولا تقبل توبته منه بل يتحتم جرحه دائمًا على ما ذكره جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي شارح البُخَارِيِّ وصاحب الشافعي، وأبو بكر الصيرفي من الفقهاء الشافعية، حتى قَالَ الصيرفي: كل من أسقطنا خبره بين أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر منه ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويًا بعد ذلك، قَالَ وذلك مما افرقت فيه الشهادة والرواية.

وقال النَّوَوِيُّ: هذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة مخالف للقواعد والمختار هو القطع بصحة توبته من ذلك وقبول روايته بعد صحة التوبة بشروطها وقد أجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الرواية والشهادة انتهى نعم قد قيل عن مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في شاهد الزور إذا ثبت عليه شهادة الزور لا تسمع له شهادة بعدها تاب أو لم يتب، وقد قَالَ إمامنا أبو حنيفة والإمام الشافعي رحمهما الله فيمن ردت شهادته بالفسق ثم تاب وحسنت حاله لا يقبل منه إعادتها لما يلحقه من التهمة في تصديق نفسه، وقال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله إذا ردت شهادة أحد الزوجين للآخر ثم تاب لا تسمع للتهمة فلا يبعد أن يجيء مثله ههنا؛ لأن الرواية كنوع من الشهادة، ومنها أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه بين الأحكام وغيرها كالترغيب والترهيب فكله حرام من أكبر الكبائر بإجماع المسلمين المعتقد بهم خلافًا للكرامية في زعمهم الباطل أنه يجوز الوضع في الترغيب والترهيب في

تثبت ما ثبت بالقرآن والسنة، واحتجوا بأنه كذب له لا عليه، وهو جهل بلسان العرب وخطاب الشرع، فإن كل ذلك كذب عندهم على الرسول، وافتراء عليه ﷺ، وتابعهم كثير من الجهال الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد، وقد تمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «من كذب علي ليضل به الناس» الحديث، وفيه أنه قد اختلف في وصله وإرساله ورجح الدارقطني والحاكم إرساله، وقد قيل إن هذه زيادة باطلة.

وقال الإمام الطحاوي ولو صحت لكانت لتخصيص بعض أفراد العام بالذكر لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم فلا مفهوم له كقوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾ [الأنعام: 144]، وقوله تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَ الرِّبَا أَوْ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: 130]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: 151] فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هي لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم، ويقال أيضًا: ليست اللام فيه للتعليل بل، للضرورة والعاقبة والمعنى أن مآل أمره إلى الضلال كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَالْفَقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8]، ومنها أن من روى حديثًا وعلم أو ظن أنه موضوع فهو داخل تحت هذا الوعيد إذا لم يتبين حال رواته وضعفهم ويدل عليه أيضًا قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

قَالَ النَّوَوِيُّ: الرواية المشهورة ضم الياء في يرى وكسر الباء في الكاذبين على الجمع، ومنها أن من روى حديثًا ضعيفًا لا يذكره بصيغة الجزم، نحو قَالَ: أو فعل أو أمر ونحو ذلك، بل يقول روي عنه كذا وجاء عنه كذا أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا ونحو ذلك، فإن كان صحيحًا أو حسنًا قَالَ فِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا أو فعله ونحو ذلك من صيغ الجزم.

وقال القرطبي: استجاد بعض فقهاء العراق نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نسبة قولية وحكاية فعلية فيقول في ذلك قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كذا وكذا، قَالَ ولذلك ترى كتبهم مشحونة بأحاديث موضوعة

تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين فهو لاء شملهم النهي والوعيد، ثم إنه مما يظن دخوله في النهي اللحن وشبهه ولهذا قال العلماء: ينبغي للراوي أن يعرف من النحو واللغة والأسماء ما يسلم به من قول ما لم يقل. وقال الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قوله ﷺ: «من كذب علي» الحديث؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يلحن فمهما لحن الراوي فقد كذب عليه، وكان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيه لحن لمن يصلحها فإذا صح في روايته كلمة غير مفيدة فله أن يسأل عنها أهل العلم ويرويها على ما يجوز فيه روي ذلك عن أحمد وغيره، وقال أحمد: يجب إعراب اللحن؛ لأنهم كانوا لا يلحنون، وقال النسائي فيما حكاه القابسي إذا كان اللحن شيئاً يقوله العرب، وإن كان لا يوجد في لغة قريش فلا يغيره؛ لأنه ﷺ كان يعلم الناس بلسانهم وإن كان لا يوجد في كلامهم فالشارع لا يلحن، وقال الأوزاعي: كانوا يعربون وإنما اللحن من حملة الحديث فأعربوا الحديث، وقيل للشعبي أسمع الحديث وليس بمعرب فأعربه قال: نعم، ولو صح في الرواية ما هو خطأ فالجمهور على روايته على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل يكتب في الحاشية كذا وقع وصوابه كذا وهو الصواب، وقيل يغيره ويصلحه، روي ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك غيرهما، وعن عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال: كان أبي إذا مر به لحن فاحش غيره وإن كان سهلاً تركه، وعن أبي زرعة أنه كان يقول: أنا أصلح كتابي من أصحاب الحديث إلى اليوم، ومما يتعلق بهذا الباب بيان أصناف الواضعين، فمنهم قوم زنادقة كالمغيرة بن سعيد الكوفي، ومحمد بن سعيد المصلوب أرادوا إيقاع الشك في قلوب الناس فرووا أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله، ومنهم قوم متعصبون منهم من تعصب لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه فوضعوا فيه أحاديث، ومنهم من تعصب لمعاوية رضي الله عنه ورووا له أشياء، ومنهم من تعصب لأبي حنيفة رحمه الله، ومنهم قوم وضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب، وعن ابن الصلاح قال: رويت عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن

واشغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي أبي إسحاق فوضعت هذا الحديث، وقال يحيى ابن نوح: هذا ليس بشيء لا يكتب حديثه، وقال مسلم وأبو حاتم، والدارقطني: متروك هذا، وقال ابن حبان: وضع الحسن بن علي بن زكريا العدوي الرازي حديث النظر إلى وجه علي عبادة وحدث عن الثقات لعله يزيد على ألف حديث سوى المقلوبات، وقال الخطيب في الكفاية: بسنده إلى المهدي قَالَ أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربع مائة حديث فهي تجول بين الناس، ثم اعلم أن الحديث الموضوع يعرف بإقرار واضعه أو ما ينزل منزلة إقراره، أو بقرينة في حال الراوي، أو المروي، أو ركاكة لفظة أو الرواية عمن لم يدركه ولا يخفى ذلك على أهل هذا الشأن، قيل لعبد الله بن المبارك كيف يكون هذه الأحاديث الموضوعة قَالَ: يعيش له الجهابذة، وأما جهات الوضع فربما يكون من كلام نفسه، أو يأخذ كلامًا من مقالات بعض الحكماء، أو كلام بعض الصحابة فيرفعه كما روي عن أحمد بن إسماعيل السهمي عن مَالِكٍ عن وهب بن كيسان عن جابر أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلا الإمام وهو في الموطأ عن وهب عن جابر من قوله: وربما أخذوا كلامًا للتابعين فزادوا فيه رجلاً فعرفوه وقوم من المجروحين عمدوا إلى أحاديث مشهورة عن النَّبِيِّ ﷺ بأسانيد معلومة معروفة وضعوا لها غير تلك الأسانيد، وقوم عندهم غفلة إذا لقنوا أو تلقنوا، وقوم ضاعت كتبهم فحدثوا من حفظهم على التخمين، وقوم سمعوا مصنفات وليست عندهم فحملهم الشره إلى أن حدثوا من كتب مشتراة ليس فيها سماع ولا مقابلة، وقوم كثير ليسوا من أهل هذا الشأن سئل يحيى بن سعيد عن مَالِكٍ بن دينار، ومحمد بن واسع وحسان بن أبي سنان قَالَ: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث؛ لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم، وروى الخطيب بسنده عن ربيعة الراعي قَالَ: من إخواننا من نرجو بركة دعائه ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها وعن مالك أدركت سبعين عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يقولون: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحدهم يؤمن على بيت المال؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وكان يزدحم على باب مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيِّ رحمهما الله تَعَالَى.

تتمة:

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ وَهُوَ فِي الْجَنَائِزِ، وَمَنْ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ فِي أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمَنْ حَدِيثَ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَهُوَ فِي مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ لَكِنْ لَيْسَ هُوَ بِلَفْظِ الْوَعِيدِ بِالنَّارِ صَرِيحًا، وَاتَّفَقَ مُسْلِمٌ مَعَهُ عَلَى تَخْرِيجِ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَأَنْسَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْمَغِيرَةَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَصَحَّ أَيْضًا فِي غَيْرِ الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَجَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَوَرَدَ بِأَسَانِيدِ حَسَّانٍ مِنْ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَعَمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، وَسُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَطَارِقِ الْأَشْجَعِيِّ، وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، وَخَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَبِي قَرْصَافَةَ، وَأَبِي مُوسَى الْغَافِقِيِّ، وَعَائِشَةَ فَهْؤُلَاءِ ثَلَاثُونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَوَرَدَ أَيْضًا عَنْ نَحْوِ مِنْ خَمْسِينَ غَيْرَهُمْ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ، وَعَنْ نَحْوِ مِنْ عَشْرِينَ آخَرِينَ بِأَسَانِيدٍ سَاقِطَةٍ وَقَدْ اعْتَنَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ بِجَمْعِ طَرَقِهِ فَأَوَّلُ مَنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَتَبِعَهُ يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عَشْرِينَ وَجْهًا عَنِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ وَأَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ، فَقَالَ: كُلُّ مَنِهْمَا إِنَّهُ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَمْعَ طَرَقِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ فَزَادَ قَلِيلًا، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصَّرِفِيُّ شَارِحَ رِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ رَوَاهُ سِتُونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَجَمْعَ طَرَقِهِ الطَّبْرَانِيُّ فَزَادَ قَلِيلًا، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مِنْدَةَ: رَوَاهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانِينَ نَفْسًا، وَجَمْعَ طَرَقِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ الْمَوْضُوعَاتِ، فَجَاوَزَ التَّسْعِينَ وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ دَحِيَّةٍ.

وقال أبو موسى المديني: يرويه نحو مائة من الصحابة⁽¹⁾، وقد جمعها

(1) وقد فضّل تلك المائة محمود العينيّ في شرحه.

بعده الحافظان يوسف بن خليل، وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر، وتحصل من مجموع ذلك رواية مائة من الصحابة على ما فصل من صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو من مطلق ذم الكذب عليه ﷺ من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص، ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر، ونازع بعض مشايخنا في ذلك بأن شرط المتواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بمفردها، وأجيب: بأن المراد بإطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في إفادة العلم وأيضاً فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وكذا حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو ابن نوفل فلو قيل في كل منها أنه متواتر عن صحابه لكان صحيحاً فإن العدد المعين لا يشترط في التواتر، بل ما أفاد العلم كفى والصفات العلية في الرواية تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر، وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث وبينت أن أمثله كثيرة:

منها: حديث: «من بنى لله مسجداً» والمسح على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والحوض، ورؤية الله في الآخرة والأئمة من قريش وغير ذلك والله المستعان، وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء في رواية العشرة المبشرة: قَالَ وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه واحد لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي وغيره والثابت منها ما قدمت ذكره فمن الصحاح علي والزبير ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة، ومن الضعيف المتمسك حديث عثمان وبقيتها ضعيف أو ساقط انتهى كلام العسقلاني.

وقال بعضهم: رواه مائتان من الصحابة وقال بعض آخر: أخرج من نحو أربع مائة طريق، والله أعلم.

40 - باب كِتَابَةِ الْعِلْمِ (1)

111 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ،

40 - باب كِتَابَةِ الْعِلْمِ

وجه المناسبة بين البابين أن في الباب السابق حثاً على الاحتراز عن الكذب في النقل عن الرسول ﷺ وفي هذا الباب أيضاً حث عن الاحتراز عن ضياع كلام الرسول ﷺ، ولا سيما من أهل هذا الزمان لقصور هممهم في الضبط وتقصيرهم في النقل، واعلم أن طريقة البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال وهذه الترجمة من ذلك؛ لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً مع إجماعهم على الجواز بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه في هذا الزمان لقلة اهتمام الناس بالحفظ ولو لم يكتب يخاف عليه من الضياع والانداس وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) أي: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ كما في رواية وسلام بتخفيف اللام وقد يشدده من لا يعرف كذا قيل، وقال الدارقطني: بالتشديد لا بالتخفيف هو أبو عبد الله البيكندي، وقد مر في كتاب الإيمان.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ) أي: ابن الجراح بن مليح الرُّوَاسِي بضم الراء وفتح

(1) قال الحافظ: طريقة البُخَارِيِّ في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك لأن السلف اختلفوا في ذلك تركاً وعملاً وإن كان الأمر قد استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم، انتهى.

قلت: وهذا الأصل الذي ذكره الحافظ أصل مطرد من أصول الإمام كما تقدم في الأصل الخامس والثلاثين، لكن الأوجه عندي ههنا أن المصنف أشار بذكر الروايات الواردة إلى استحبابها كما اختاره شيخ الهند في «تراجمه» إذ قال: لما كانت الكتابة مما لا بد منها لبقاء العلم وحفظه وإشاعته نبه المصنف بالترجمة إلى استحسانها، بل رغب العلماء إلى الكتابة إشارة، انتهى.

وقال شيخ المشايخ في «تراجمه»: غرض المصنف أن كتابة الحديث وإن كانت ممنوعة في عهده ﷺ كي لا يختلط بالقرآن غيره، أو لئلا يتكل الناس على الكتابة من الحفظ، ثم شاع التدوين والتأليف فله أصل في الحديث وقصص الصحابة، كعبد الله بن عمرو بن العاص أدلة عليه وشاهدات، انتهى.

قلت: وبسطت المسألة في «مقدمة الأوجز» وكانت خلافية في السلف فكرها جماعة منهم =

عن سُفْيَانَ،

الهمزة وبالسین المهملة من تابعي التابعين بالكوفة أصله من قرية من قرى نيسابور أو سمرقند أو أصبهان، روى عنه الأعمش وغيره، وعنه أحمد، وقال إنه أحفظ من ابن مهدي، وقال أيضًا: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع ما رأيت شك في حديث إلا يومًا واحدًا، ولا رأيت معه كتابًا ولا رقعة قط، قَالَ: وهو أحب إلي من يحيى بن سعيد فقل له: كيف؟ قَالَ: كان وكيع صديقًا لحفص بن غياث فلما ولي القضاء هجره وكيع، وكان يحيى صديقًا لمعاذ بن معاذ فولي القضاء ببغداد فلم يهجره يحيى، وقال ابن معين: ما رأيت أحفظ من وكيع، وقال حماد بن زيد: لو شئت لقلت وكيع أرجح من سفیان، وكان يفتي بقول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان قد سمع منه شيئًا كثيرًا مات بقيد منصرفًا من الحج يوم عاشوراء سنة سبع وتسعين ومائة.

(عن سُفْيَانَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يحتمل أن يراد به الثَّوْرِيُّ وأن يراد به ابن عيينة؛ لأن وكيعًا يروي عنهما وهما يرويان عن مطرف ولا قدح بهذا الالتباس في الإسناد؛ لأن أيًا ما كان منهما فهو إمام حافظ ضابط عدل مشهور على شرط البُخَارِيِّ ولهذا يروي لهما في الجامع الصحيح كثيرًا. وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو الثَّوْرِيُّ؛ لأن وكيعًا مشهور بالرواية عنه، ولو كان ابن عيينة لنسبه؛ لأن القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه ووكيع قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري.

= ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وآخرون، وأباحها جماعة أخرى منهم عمر وعلي وابنه الحسن وأنس وجابر وآخرون، وفي المسألة مذهب ثالث وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ.

واستدل الأولون بما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا تكتبوا عليَّ شيئًا إلا القرآن ومن كتب عليَّ شيئًا غير القرآن فليمحاه» واستدلَّت الطائفة الثانية بالروايات التي ذكرها البُخَارِيُّ وغيرها من الروايات.

ولا يذهب عليك أن ما في ثاني أحاديث الباب من قوله: قال مُحَمَّدٌ إلخ فيه إجمال شرحه قال محمد: أي: البُخَارِيُّ اجعلوه أي: أو المذكور على الشك لا التنوع، ثم بين أن الشك وقع من شيخه فقال: كذا قال أبو نعيم لفظ: القتل أو الفيل بلفظ أو، غيره بالرفع مبتدأ أي: غير أبي نعيم يقول: الفيل بدون الشك.

عن مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟....

وتعقبه محمود العيني: بأن ما ذكره ليس يصلح مرجحاً لأن يكون سفيان هذا هو الثوري بعد أن ثبت رواية وكيع عن سفيانين كليهما وروايتهما عن مطرف على أن أبا مسعود الدمشقي قال في الأطراف: هذا هو سفيان بن عيينة، وقال الغساني في كتابه «تقييد المهمل» هذا الحديث محفوظ عن ابن عيينة هذا فالأولى أن ينتبه عليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

(عن مُطَرِّفٍ) هو بضم الميم وفتح المهملة وكسر الراء المشددة وبالفاء ابن طريف بطاء مهملة أيضاً أبو بكر ويقال أبو عبد الرحمن الكوفي الحارثي نسبة إلى بني الحارث بن كعب، ويقال الخارفي بالخاء المعجمة وبالفاء نسبة إلى خارف ابن عبد الله وثقه أحمد وغيره، ونقل عنه أنه قال ما يسرني أن كذبت كذبة، وإن لي الدنيا كلها، وقال داود بن عليّة ما أعرف عربياً ولا عجمياً أفضل من مطرف مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة، روى له الجماعة.

(عَنِ الشَّعْبِيِّ) وفي الدييات عند المؤلف: سمعت الشعبي بفتح المعجمة وسكون المهملة وقد مر في باب: «المسلم من سلم المسلمون».

(عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ) وفي الدييات عنده أيضاً: سمعت أبا جحيفة بضم الجيم وفتح الهملة وبالفاء هو وهب بن عبد الله السوائي بضم الهملة وتخفيف الواو وبالمدة الكوفي روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خمسة وأربعون حديثاً اتفقا على حديثين وانفرد البخاريّ بحديثين ومسلم بثلاثة، وكان علي رضي الله عنه يكرمه ويحبه ويثق به ويسميه وهب الخير وقد جعله على بيت المال بالكوفة وشهد معه مشاهده كلها ونزل الكوفة وتوفي بها سنة اثنتين وسبعين وكان من صغار الصحابة قيل توفي النبي ﷺ وهو لم يبلغ الحلم.

(قَالَ) أي أنه قال: (قُلْتُ لِعَلِيٍّ) وفي رواية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: (هَلْ عِنْدَكُمْ) أي: أهل البيت النبوي أو الجمع للتعظيم (كِتَابٌ؟) أي: مكتوب من عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مما أوحى إليه ويدل عليه ما رواه المؤلف في الجهاد هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله، وفي روايته الأخرى في الدييات: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن، وفي مسند إسحاق بن راهويه عن جرير عن مطرف: هل علمت شيئاً من الوحي، وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك؛ لأن جماعة

قَالَ: «لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ».

من الشيعة كانوا يزعمون أنه ﷺ خص أهل بيته لا سيما علي بن أبي طالب بأسرار من علم الوحي لم يطلع غيرهم عليها، أو لأنه كان يرى منه علماً لم يجده عند غيره وقد سأل علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن هذه المسألة أيضاً قيس بن عباد بضم المهملة وتخفيف الموحدة والأشتر النخعي وحديثهما في سنن النسائي.

(قَالَ) علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا) وفي رواية المؤلف في الجهاد لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أي: لا كتاب عندنا (إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ) بالرفع؛ لأنه بدل من المستثنى منه والاستثناء متصل إذ لو كان من غير جنسه لكان قوله الآتي أو فهم منصوباً لأنه عطف عليه فما قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الظاهر أن الاستثناء فيه منقطع منظور فيه.

(أَوْ فَهْمٌ) هو جودة الذهن (أُعْطِيَهُ) على صيغة المجهول وفتح الياء (رَجُلٌ مُسْلِمٌ) والمراد من الفهم ما يفهمه الرجل من فحوى الكلام ويدركه من بواطن المعاني التي هي غير الظاهر من نصّه والدليل عليه ما رواه البُخَارِيُّ في الديات بلفظ ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يعطى رجل في الكتاب، فالاستثناء الأول متفرع والثاني منقطع، والمعنى إلا ما في القرآن من الأشياء المنصوصة لكن إن أعطى الله رجلاً فهماً في كتابه فهو يقدر على استنباط أشياء أخرى خارجة عن ظاهر النص فتحصل عنده الزيادة بهذا الاعتبار، ومن الدليل عليه أيضاً ما رواه أحمد بإسناد حسن من طريق طارق بن شهاب قَالَ: شهدت علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المنبر وهو يقول: واللّه ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة فهذا يدل أيضاً على أن المراد من الفهم ليس بشيء مكتوب فإن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً فسقط ما قاله ابن المنير: إن فيه دليلاً على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله تَعَالَى، وهو المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل انتهى، نعم يفهم منه أن للعالم الفهم أن يستخرج من القرآن بفهمه ما لم يكن منقولاً عن المفسرين لكن بشرط الموافقة لأصول الشريعة.

(أَوْ مَا) أي: الذي (فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ) عطف على قوله كتاب الله، والصحيفة هي الورقة المكتوبة وكانت معقلة بقبضة سيفه إما احتياطاً أو استحضاراً، وإما لكونه منفرداً بسماع ذلك، وروى النسائي من طريق الأشتر فأخرج كتاباً من قراب

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأُكَ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ⁽¹⁾.

سيفه، وقال الْكَرْمَانِيُّ: والظاهر أن سبب اقتران الصحيفة بالسيف هو الإشعار بأن مصالح الدين ليست بالسيف وحده بل بالقتل تارة وبالدية تارة وبالعفو أخرى فلا يوضع السيف في موضع الندي بل يوضع كل في موضعه. وقال البيضاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: كلام علي رضي الله عنه يدل على أنه ليس عنده سوى القرآن وأنه عليه السلام لم يخص بالتبليغ والإرشاد قومًا دون قوم وإنما وقع التفاوت بين الناس من قبل الفهم واستعداد الاستنباط واستثنى ما في الصحيفة احتياطًا لاحتمال أن يكون ما فيها مما لا يكون عند غيره فيكون منفردًا بالعلم به.

(قَالَ) أَي: أَبُو جَحِيْفَة (قُلْتُ: فَمَا) وفي رواية فما وكلاهما للعطف أي: أَي شَيْء (فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ) علي رضي الله عنه فيها (الْعَقْلُ) أَي: الدية سميت به؛ لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال وهو الحبل، وفي رواية ابن ماجة بدل العقل الديات، والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها.

(وَفَكَأُكَ) بكسر الفاء وفتحها، وقال الفراء: الفتح أفصح وهو ما يفك به من فكه وافتكه بمعنى خلصه، والمعنى فيها حكم تخليص.

(الْأَسِيرِ) من يد العدو والترغيب في ذلك وأنه من أنواع البر الذي ينبغي أن يهتم به، وهو فعيل بمعنى المأسور من أسره إذا شده بالأسار وهو القد بكسر القاف وبالمهملة؛ لأنهم كان يشدون الأسير بالقد ويسمى كل أخيد أسيرًا وإن لم يشد به.

(وَلَا يُقْتَلُ) بضم اللام (مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) قيل وهو من عطف جملة على جملة إذ التقدير فيها العقل وهي جملة عطف عليها قوله: ولا يقتل مسلم بكافر انتهى. وفيه نظر؛ لأن الظاهر أن يدخل قوله ولا يقتل الخ تحت ما في الصحيفة فيكون معطوفًا على العقل لا على فيها العقل. فالظاهر أنه معطوف على العقل بتقدير وحرمة قتل مسلم بكافر كما في قوله تَعَالَى: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ يَبَيِّنُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ

كَانَ ءَامِنًا» [آل عمران: 97] إذ التقدير على ما قاله الزمخشري وأمن من دخله فيكون في حكم المفرد فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد، ويؤيده ما في رواية أخرى بلفظ: وأن لا يقتل بزيادة أن المصدرية، وبهذا الحديث احتج مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله على أن المسلم لا يقتل بالكافر قصاصًا، وبه قال الأوزاعي، والليث، والثوري، وإسحاق، وأبو ثور، وابن شبرمة، وروي ذلك عن عمر وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وبه قال جماعة من التابعين منهم عمر بن عبد العزيز وإليه ذهب أهل الظاهر، وقال أبو بكر الرزي: قَالَ مَالِكُ، وَالْليثُ بن سعد إن قتله غيلة قتل به وإلا لم يقتل. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف في روايه ومحمد وزفر رحمهم الله يقتل المسلم بالكافر وهو قول النخعي والشعبي، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن أبي لیلی، وعثمان البتي وهو رواية عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم، وقالوا: ولا يقتل بالمستأمن والمعاهد، واستدلوا بالنصوص المطلقة في استيفاء القصاص من غير فصل وأجابوا عن هذا الحديث بأن أصل الحديث وتمامه على ما رواه قيس بن عباد والأشتر «لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» فالمعنى على هذا لا يقتل مؤمن بسبب قتل كافر أي: ذي عهد ولا خلاف لأحد في أن المؤمن لا يقتل بالكافر الحربي ولا الكافر الذي ليس له عهد، ويدل لهم أنه ﷺ: «قتل مسلمًا بكافر معاهد» وقال: «أنا أكرم من وفا بذمته» الحديث رواه الدارقطني لكنه ضعيف لا يحتج به، وبين الفريقين مقاولات كثيرة لا يسع المقام بسطها هذا، وقد وقع في رواية الشيخين من طريق يزيد التيمي عن علي رضي الله عنه قَالَ: ما عندنا شيء نقرؤه إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة فإذا فيها المدينة حرام، ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي رضي الله عنه ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يقم به الناس كافة إلا ما في قراب سيفي هذا، فأخرج صحيفة مكتوبة فيها «لعن الله من ذبح لغير الله» الحديث، وللنسائي من طريق الأشتر وغيره عن علي رضي الله عنه فإذا فيها «المؤمنون تكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم» الحديث، ولأحمد من طريق طارق بن شهاب فيها فرائض الصدقة، والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبًا فيها فنقل كل من

112 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى،

الرواة ما حفظه، ثم من فوائد هذا الحديث أن فيه ما يقطع بدعة الشيعة المدعين على علي رضي الله عنه أنه الوصي وأنه المخصوص بعلم من عند رسول الله ﷺ لم يعرفه غيره حيث قال: «ما عنده إلا ما عند الناس من كتاب الله» ثم أحال على الفهم الذي الناس فيه على درجاتهم المتفاوتة، ولم يخص نفسه بشيء غير ما هو ممكن في غيره، ومنها إباحة كتابة الأحكام وتقييدها، ومنها جواز السؤال من الإمام فيما يتعلق بخاصته والله أعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون وفتح المهملة (الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ) بضم المهملة وقد مر في باب من أستبرأ لدينه (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح المعجمة وسكون المثناة التحتية هو ابن عبد الرحمن أبو معاوية النحوي المؤدب البصري الثقة مولى بني تميم المؤذن سمع الحسن وغيره وعنه ابن مهدي، وغيره، وكان صاحب حروف وقرآت قَالَ أحمد: هو ثبت في كل المشايخ، وهو أثبت في يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي، حدث عنه الإمام أبو حنيفة وعلي بن الجعد وبين وفاتيهما تسع وسبعون سنة، مات ببغداد ودفن بمقبرة الخيزران أو في باب التين سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي روى له الجماعة، اعلم أن النحوي في هذه الترجمة نسبة إلى قبيلة وهم ولد النحو بن شمس بن عمرو بن تميم، وليس في هذه القبيلة من يروي الحديث سواء يزيد ابن أبي سعيد، وأما ما عداهما فنسبته إلى النحو علم العربية كأبي عمرو بن العلاء النحوي وغيره، وليس في هذا الصحيح من اسمه شيبان غيره وفي مسلم هو وشيبان بن فروخ وفي أبي داود شيبان أبو حذيفة وليس في الكتب الستة غير ذلك.

(عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير صالح بن المتوكل وقيل اسم أبي كثير نشيط، وقيل دينار، أبي نصر اليماني الطائي مولا هم البصري العطار أحد الأعلام الثقات العباد روى عن أنس وجابر مرسلاً وعن أبي سلمة، وعنه هشام الدستوائي، وغيره، قَالَ أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثله مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين بعد أيوب بسنة، وليس في الكتب الستة يحيى بن أبي كثير غيره، نعم فيها يحيى بن كثير العنبري، وفي أبي داود يحيى بن كثير الباهلي، وفي ابن ماجة يحيى بن كثير صاحب البصري وهما ضعيفان.

عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ - عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ - بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ، أَوْ الْفِيلَ»

(عن أَبِي سَلَمَةَ) بفتح المهملة واللام عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، تقدم في «الوحي».

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعنه المؤلف في الديات حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: (أَنَّ خُرَاعَةَ) بضم المعجمة وبالزاي غير منصرف وهم حي من الأزد سموا بذلك لأن الأزد لما خرجت من مكة وتفرقت في البلاد تخلفت عنهم خزاعة وأقامت بها ومعنى خزع فلان عن أصحابه تخلف عنهم.

(قَتَلُوا) أي: قتل واحد منهم وهو خراش بن أمية الخزاعي، فأطلق عليه اسم القبيلة مجازاً من قبيل بنو فلان قتلوا زيدا، والقاتل واحد منهم.

(رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ) وهم قبيلة أيضاً، قيل: هو جندب بن الأقرع الهذلي وهو مشرك.

(عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ - بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ) أي: من خزاعة (قَتَلُوهُ) أي: بنو ليث في الجاهلية واسم المقتول في الجاهلية أحمر على ما رواه ابن إسحاق، وروي أيضاً، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «يا معشر خزاعة، ارفعوا أيديكم عن القتل فمن قتل بعد مقامي هذا فأهله بخير النظرين» (فَأُخْبِرَ) بضم الهمزة وكسر الموحدة (بِذَلِكَ النَّبِيِّ) بالرفع على أنه نائب للفاعل.

(ﷺ فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ) هي الناقة التي يختارها الرجل لمركبه ورحله على النجابة وتمام الخلق وحسن المنظر فإذا كانت في جماعة الإبل عرفت، وقال الأزهري: الراحلة عند العرب تكون الجميل النجيب والناقة النجيبة وليست الناقة أولى بهذا الاسم من الجميل؛ لأن الهاء فيه ليست للتأنيث بل للمبالغة كما يقال رجل داهية راوية وقيل سميت راحلة؛ لأنها ترحل.

(فَخَطَبَ) بفتح المهملة أي: النَّبِيُّ ﷺ (فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ) عز وجل (حَبَسَ) أي: منع (عن مَكَّةَ) المعظمة شرفنا الله برؤيتها (الْقَتْلَ) بالقاف المفتوحة والمثناة الفوقية (أَوْ الْفِيلَ) بالفاء المكسورة وسكون الياء المثناة التحتية وهو الحيوان المشهور الذي ذكر الله تعالى في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ

شك أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴿١﴾ [الفيل: 1] السورة، وقصتها أن أبرهة بن الصباح الأشرم ملك اليمن من قبل أصحابه النجاشي بنى كنيسة بصنعاء وسماها القليس وأراد أن يصرف إليها الحاج فخرج رجل من كنانة فقعدها فيها أي: قضى حاجته ليلاً فأغضبه ذلك، اسمه ملكان بن كنانة وهو من الحمص حتى قدم اليمن فدخل الكنيسة، فحلف ليهدم الكنيسة فخرج بجيشه ومعه فيل قوي اسمه محمود، وفيلة أخرى قيل اثني عشر فيلاً غيره وقيل ثمانية، وقيل: كانت ألفاً وقيل كان وحده فلما بلغ المغتمس بالغين المعجمة وهو موضع بين مكة ومنى، خرج إليه عبد المطلب وعرض عليه ثلث أموال تهامة ليرجع، فأبى وتهياً للدخول عباً أي: هياً جيشه وقدم الفيل كان كلما وجهوه إلى الحرم برك ولم يبرح وإذا وجهوه إلى اليمن وإلى جهة أخرى هرول فأرسل الله تعالى طيراً في منقاره حجر وفي رجله حجران أكبر من العدسة وأصغر من الحمصة⁽¹⁾ فرمتهم فيقع الحجر في رأس الرجل فيخرج من دبره فهلكوا جميعاً⁽²⁾.

(شك أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: البُخَارِيُّ وهو ساقط في بعض النسخ، ووقع في بعضها، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، كَذَا، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: إن الفضل بن دكين يريد به أن

(1) بكسر الميم.

(2) عن عائشة رضي الله عنها أن أبرهة أخذ لعبد المطلب مائتي بعير فخرج إليه فيها فجهره وكان رجلاً جسيماً وسيماً وقيل هذا سيد قريش وصاحب غير مكة الذي يطعم الناس في السهل والوحوش في رؤوس الجبال قال سقطت من عيني جئت لأهدم البيت الذي هو دينك ودين آبائك وعصمتكم وشرفكم في قديم الدهر فألهاك عنه أخذ الإبل فقال أنا رب الإبل وللبيت رب سيمنه ثم رجع وأتى باب البيت فأخذ بحلقته وهو يقول:

اللهم إن المرء يمنع رحله

(أي: إبله ويحفظهم فامنع حلالك (أي: حافظ الموضع الذي يُحَلُّ فيه)، لا يغلبن صليهم.

ومحالمهم (أي كيدهم وحيلتهم) غدوا محالك

إن كنت تاركهم وكعبتنا فأمر ما بدا لك

يا رب لا أرجو لهم سواك

يا رب فامنع منهم حماك

فالتفت وهو يدعو فإذا بطير من نحو اليمن فقال والله إنها لطير غريبة ما هي بحرية ولا تهامية فكان ما فيه.

«وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ،

الشك من شيخه أي: وَاجْعَلُوهُ بصيغة الأمر وفي نسخة واجعلوه، أي: قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: اجعلوا هذا اللفظ عَلَى الشَّكِّ الْفِيلِ أَوْ الْقَتْلِ وَعَيْرُهُ أي: غير أبي نعيم يَقُولُ الْفِيلُ، أي: بالفاء من غير شك، والمراد بالغير من رواه عن شيبان رفيقاً لأبي نعيم، وهو عبيد الله بن موسى ومن رواه عن يحيى رفيقاً لشيبان وهو حرب ابن شداد كما سيأتي بيانه عند المصنف في الديات، وفي رواية قَالَ مُحَمَّدٌ: أي: الْبُخَارِيُّ وجعلوه أي: الرواة على الشك كذا، قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: الْفِيلُ أَوْ الْقَتْلُ، وفي نسخة: الْفَتَكُ بدل الْقَتْلِ وهو سفك الدم على غفلة، قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: ووجهه ظاهر لكن لا أعلم من روي كذلك ولا يبعد أن يكون تصحيحاً.

(وَسَلَّطَ) على صيغة المجهول (عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ) بالرفع عطف على رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وفي رواية: وسلط على صيغة المعلوم أي: اللَّهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ والمؤمنين.

(أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف تنبيه تدل على تحقيق ما بعدها (وَإِنَّهَا) بكسر الهمزة عطفًا على مقدر تقديره: إن الله قد حبس عنها، وإنها وفي رواية فإنها أي: مكة (لَمْ تَحِلَّ) بفتح أوله وكسر ثانيه (لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ) بضم اللام (لِأَحَدٍ بَعْدِي) وفي رواية الْبُخَارِيُّ اللقطة من طريق الأوزاعي عن يحيى، ولن تحل وهي أليق بالمستقبل، وأما ما في رواية الْكُشُومِيهَنِيِّ ولم تحل فمعناه لم يحكم الله في الماضي بالحل في المستقبل فلا يرد «إن» لم تقلب المضارع ماضيًا ولفظ بعدي للاستقبال فكيف يجتمعان.

[أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ]

(أَلَا) بالتخفيف مع الفتح أيضًا (وَإِنَّهَا سَاعَتِي) أي: في ساعتِي (هَذِهِ) أي: التي أتكلم فيها وهي بعيد الفتح (حَرَامٌ) بالرفع على أنه خبر إن وهو في الأصل مصدر يستوي فيه التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، وهو صفة مشبهة ولكن زالت وصفيته لغلبة الاسم عليه فتساوى فيه التذكير والتأنيث فلا يقال: لا مطابقة بين اسم إن وخبرها تذكيرًا وتأنيثًا هذا، قال الطبري: الذي أحل للنبي ﷺ قتال أهلها ومحاربتهم، ولا يحل ذلك لأحد بعده، وقال الطحاوي: ممَّا أحل

وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقُطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ،

له ﷺ وخص به دخوله مكة بغير إحرام ولا يجوز لأحد أن يدخله بعد النبي ﷺ بغير إحرام وهو قول ابن عباس والقاسم، والحسن البصري، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه ولمالك والشافعي قولان فيمن لم يرد الحج أو العمرة ففي قول يجوز، وفي قول لا يجوز إلا للحطابين وشبههم.

(وَلَا يُخْتَلَى) بالخاء المعجمة على صيغة المجهول أي: لا يجزّ ولا يقطع، قَالَ الجوهرى: تقول خليت الخلاء واختليته أي: جززته وقطعته فانخلى والمخلى ما يجز به الخلاء والمخلاة ما يجعل فيه الخلاء.

(شَوْكُهَا) هو جمع شوكه وشجر شائك وشاك، وقال ابن السكيت: يقال هذه شجرة شاكة أي: كثيرة الشوك، وذكر الشوك دال على منع قطع سائر الأشجار بالطريق الأولى.

وقال في شرح السنة: المؤذي من الشوك كالعوج لا بأس بقطعه كالحيوان المؤذي فيكون من باب تخصيص الحديث بالقياس وكذا لا بأس بقطع اليابس كما في الصيد الميت ويجوز عند الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ رعي البهائم في كلاً الحرم خلافاً لإمامنا أبي حنيفة والإمام أحمد رحمهما الله.

(وَلَا يُعْصَدُ) أي: لا يقطع على صيغة المجهول أيضاً.

(شَجَرُهَا) وقد استوفى هذا المبحث في باب ليلغ الشاهد الغائب.

(وَلَا تُلْتَقَطُ) ولا يلتقط على صيغة المجهول أيضاً من الالتقاط، وهو أخذ الشيء من الأرض (سَاقُطَتُهَا) ما سقط فيها بغفلة المالك أراد بها اللقطة، وجاء في رواية ولا يحمل لقطتها (إِلَّا لِمُنْشِدٍ) أي: لمعرف، قَالَ أبو عبيد المنشد المعرف، وأما الطالب فيقال له ناشد، يقال: نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها، وأصل الإنشاد رفع الصوت ومنه إنشاد الشعر، وفي رواية: «ولا يلتقط لقطتها إلا من عرفها» ف قيل: ليس بواجدها غير التعريف أبداً ولا يملكها بحال ولا يتصدق بها إلى أن يظهر بصاحبها بخلاف لقطة سائر البقاع وهو أظهر قولي الشافعي، وذهب مالك والأكثر إلى أنه لا فرق بين لقطة الحل والحرم، وقالوا: معنى قوله: إلا لمنشد أنه يعرفها كما يعرفها في سائر البقاع حولاً كاملاً حتى لا يتوهم أنه إذا نادى عليها وقت الموسم فلم يظهر مالكةا جاز تملكها،

فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ

وقال المازري: معناه المبالغة في التعريف؛ لأن الحاج قد لا يعود إلا بعد أعوام فيدعو الضرورة إلى إطالة التعريف فوق حول كامل؛ لأن الناس ينتابون إلى مكة بخلاف غيرها من البلاد، ويقال: جاء الحديث ليقطع وهم من يظن أنه يستغني عن التعريف هنا إذ الغالب أن الحجيج إذا تفرقوا مشرقين ومغربين مدت المطايا أعناقها فيقول القائل لا حاجة إلى التعريف فذكر ﷺ أن التعريف فيها ثابت كما في غيرها من البلاد، ومنهم من قال: التقدير إلا من سمع ناشداً يقول من أضل كذا فحينئذ يجوز للملتقط أن يرفعها إذا رآها ليردها على صاحبها وهذا مروى عن إسحاق بن راهويه والنضر بن شميل وقيل معناه: لا تحل إلا لربها الذي يطلبها. قال أبو عبيد: هو جيد في المعنى لكن لا يجوز في العربية أن يقال للطلاب منشد، وقال القاضي عياض في «المشارك»: ذكر الحربي اختلاف أهل اللغة في الناشد والمنشد، وأن بعضهم عكس فقال الناشد المعرف والمنشد الطالب والله أعلم.

(فَمَنْ قُتِلَ) على صيغة المجهول (فَهُوَ) قال الكِرْمَانِيُّ: أي: أهله وأطلق عليه ذلك؛ لأنه هو السبب وقال الخطَّابِيُّ: فيه حذف تقديره فمن قتل له قتيلاً وسائر الروايات تدل عليه كرواية وإلا لم يصح قوله: (بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ) فإن المقتول لا يتصور أن يكون كذلك، وقال العَيْنِيُّ: كل من التوجيهين منظور فيه. أما الأول: فلأنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر.

وأما الثاني: فلأنه يلزم منه حذف الفاعل والتحقيق هنا أن يقدر مبتدأ أي: فمن أهله قتل فهو بخير الناظرين أقول، وكل منهما مدفوع بأدنى تأمل، وليس اختياره أدنى تكلفاً من التوجيهين المذكورين فافهم.

والمعنى فهو ملابس أو مرضي أو عامل بأفضل النظيرين له، وهو مفسر بقوله ﷺ (إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ) على صيغة المجهول من العقل وهو الدية يقال: عقلته أي: أعطيته ديته.

(وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ) بالقاف على صيغة المجهول أيضاً من القود بمعنى القصاص يقال: أقدت القاتل بالمقتول أي: اقتصصته منه، والمعنى⁽¹⁾ وإما أن يمكّن من

(1) وإلا لكان المعنى: وإما أن يقتل أهل القتل وهو باطل قطعاً.

أَهْلُ الْقَتِيلِ». فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي فَلَانٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

القصاص (أَهْلُ الْقَتِيلِ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعلين للفعلين على سبيل التنازع، ووقع في رواية مسلم: ولما أن يفادي بالفاء من المفادات وزيادة ياء بعد الدال، والصواب أن الرواية على وجهين من قالها بالقاف قَالَ فيما قبلها إما أن يعقل من العقل وهو الدية ومن قالها بالفاء قَالَ: فيما قبلها إما أن يقتل بالقاف والمثناة فلا يلزم التكرار، والحاصل أن خير النظيرين إما القصاص أو الدية، وقد سبق ما يتعلق بأن الاقتصاص في الحرم يجوز أو لا يجوز.

(فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ) هو أبو شاه، وجاء به مبيناً في اللقطة وهو بشين معجمة وهاء بعد الألف في الوقف والدرج، ولا يقال بالتاء قالوا ولا يعرف اسم أبي شاه هذا وإنما يعرف بكنيته وهو كلبى يمى، وفي «المطالع» أبو شاه مصروفاً ضبطته وقرأته أنا معرفة ونكرة وعن ابن دحية أنه بالتاء منصوباً، وقال النَّوَوِيُّ: هو بهاء في آخره درجاً ووقفاً قَالَ: وهذا لا خلاف فيه ولا يعتبر بكثرة من يصحفه ممن لا يأخذ العلم على وجهه ومن مظاهره.

(فَقَالَ: اكْتُبْ لِي) أي: هذه الخطبة التي سمعتها منك (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي فَلَانٍ») أي: لأبي شاه، وفي مسلم فقال الوليد، يعني ابن مسلم، راوي الحديث قلت للأوزاعي: ما قوله اكتب لي يا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هذه الخطبة التي سمعها من النَّبِيِّ ﷺ، وهذا هو المقصود من إيراد هذا الحديث في هذا الباب.

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ) هو العباس بن عبد المطلب عم النَّبِيِّ ﷺ كما يأتي في اللقطة إن شاء الله تَعَالَى، ووقع في رواية لابن أبي شيبه فقال رجل من قریش يقال له شاه، وهو غلط.

(إِلَّا الْإِذْخِرَ) أي: قل (يَا رَسُولَ اللَّهِ)، لا يختلي شوكرها ولا يعضد شجرها إلا الإذخر فيكون المستثنى منه محذوفاً مقدراً في كلام العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويكون الاستثناء من المعاد لا من الأول، حتى يقال: تقع الفاصلة بين المستثنى والمستثنى منه، ويجاب بأنه جائز عند ابن عباس المبرّد أو بأن الفصل كان يسيراً، وهو جائز اتفاقاً، وهو من قبيل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾

فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ إِلَّا الْإِذْخِرَ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقَالُ: يُقَادُ بِالْقَافِ فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كُتِبَ لَهُ؟ قَالَ: كُتِبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ⁽¹⁾.

[النساء : 66] في جواز الوجهين النصب على الاستثناء والرفع على البدلية. وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: في روايتنا بالنصب ويجوز رفعه على البدل مما قبله وهو بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الخاء المعجمة نبت معروف طيب الرائحة واحده إذخرة.

(فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا) لأنه يسقف به البيوت فوق الخشب، وقيل: كانوا يخلطونه بالطين كالتبين لثلا يتشقق إذا بني به (وَقُبُورِنَا؟) لأنه يسد به فرج اللحد المتخللة بين اللبنات.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) باجتهاده أو بوحي في الحال أو قبله بأنه إن طلب أحد استثناء شيء منه فاستثنه.

(«إِلَّا الْإِذْخِرَ إِلَّا الْإِذْخِرَ») وفي رواية بالتكرار فتكون الثانية للتأكيد، وفي نسخة هنا زيادة وهي (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَي: الْبَحَارِيُّ (يُقَالُ: يُقَادُ بِالْقَافِ فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كُتِبَ لَهُ؟ قَالَ: كُتِبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ)، ومن فوائد هذا الحديث إباحة كتابة العلم وكره قوم ذلك؛ لأنها سبب لضياع الحفظ والحديث حجة عليهم، ومن الحجة أيضًا ما اتفقوا عليه من كتابة المصحف الذي هو أصل العلم وكان للنبي ﷺ كتاب يكتبون الوحي وقال الشعبي: إذا سمعت شيئًا فاكتبه ولو في الحائط⁽²⁾، وقيل محل الخلاف كتابة غير المصحف، ففي صحيح مسلم: «لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن، ومن كتب مني غير القرآن فليمحاه» فما اتفقوا عليه لا يكون من الحجة عليهم، وقال القاضي عياض: إنما كره من كره من السلف من الصحابة والتابعين كتابة العلم في الصحف وتدوين السنن لأحاديث رويت فيها منها حديث أبي سعيد استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا، وعن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمرنا عليه الصلاة والسلام أن لا

(1) طرفاه 2434، 6880 - تحفة 15372 - 39 / 1.

أخرجه مسلم في الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلائها وشجرها ولقطتها رقم (1355).

(2) ثم لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دُونَهُ وأول من دَوَّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف وهل بذلك خير كثير.

نكتب شيئاً هذا، ولئلا يكتب مع القرآن شيء وخوف الاتكال على الكتاب، ثم جاءت أحاديث بالإذن في ذلك منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابَةِ مَا سَمِعْتَهُ مِنْهُ قَالَ: فَأُذِنَ لِي فَكُتِبَتْهُ فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَسْمِي صَحِيفَتَهُ الصَّادِقَةَ قَالَ: وَأَجَازَهُ مُعْظَمُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَوَقَعَ عَلَيْهِ الْإِتْفَاقُ بَعْدَ مَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا بَلْ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا كَمَا مَرَّ لانتشار الطرق وطول الأسانيد واشتباه المقالات مع قلة الحفظ وكلال الفهم. وقال النَّوَوِيُّ: وَأَجَابُوا عَنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ إِمَّا بِالنَّسْخِ فَإِنْ النَّهْيُ كَانَ خَوْفًا مِنَ الْإِخْتِلَافِ بِالْقُرْآنِ فَلَمَّا أُمِّنَ ذَلِكَ بِسَبَبِ اشْتِهَارِ الْقُرْآنِ أُذِنَ فِي الْكِتَابَةِ أَوْ بِأَنْ النَّهْيَ كَانَ عَلَى التَّنْزِيهِ لِمَنْ وَثِقَ بِحِفْظِهِ وَالْإِذْنَ لِمَنْ لَمْ يَثِقَ بِحِفْظِهِ أَوْ بِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ لئلا يشتبه فيختلط على القارئ والله أعلم، انتهى.

ثم لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دُونَهُ، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزُّهْرِيُّ على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير ولله الحمد، ومنها أن الخطبة يستحب أن تكون على موضع عالٍ منبر أو نحوه في جمعة أو غيرها، ومنها أن ولي القتل بالخيار بين أخذ الدية وبين القتل وإن له إجبار الجاني على أي الأمرين شاء، وبه قَالَ الشافعي وأحمد، وقال مالك في المشهور عنه ليس له إلا القتل أو العفو وليس له الدية إلا برضى الجاني، وبه قَالَ الكوفيون وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وكذا قول إبراهيم النخعي وسفيان الثوريّ وعبد الله بن ذكوان وعبد الله بن شبرمة والحسن حيث قَالَ الطحاوي ما حاصله إن قوله إما أن يعقل كما في رواية وقوله وإما أن يفادي كما في رواية أخرى يجوز أن يكون على ما قَالَ أهل المقالة الأولى ويجوز أن يكون معناه له ذلك إن أعطيتها كما يقال للرجل خذ بدينك إن شئت دراهم وإن شئت دنائير وإن شئت عروضا، وليس المراد بذلك أن تأخذ أيّا ما شئت رضي الذي عليه الدين أو كره بل المراد بذلك إباحة ذلك له إن أُعْطِيَ هذا، وقال محمود العيني: التحقيق في هذا المقام أن قوله بخير النظرين متعلق بما يناسب المقام مما يتعدى بالباء فيقدر إما عامل أو مرضي

113 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ:

أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُنْبِهِ،

أو مأمور بخير النظرين للقاتل إشارة إلى أن الرفق له مطلوب حتى كان العفو مندوباً إليه، ويجوز أن يكون تأويله فهو بخير النظرين من رضا القاتل ورضا نفسه فإن كان رضا القاتل خيراً له، وقد اختار الفداء فله ذلك وإن كان رضى نفسه بالاقتصاص خيراً له فعل ذلك وينبغي أن لا يقف عند رضا نفسه البتة، وأما تقدير التخيير فليس بواجب حتى يكون حجة لأهل المقالة الأولى، ومنها أن القاتل عمداً يجب عليه أحد الأمرين من القصاص أو الدية وهو أحد قولي الشافعي، وأصحهما عنده أن الواجب القصاص والدية بدل عند سقوطه وهو مشهور مذهب مالك وعلى القولين للولوي العفو عن الدية ولا يحتاج إلى رضا الجاني ولو مات الطرف المستحق وجبت الدية وبه قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وعن إمامنا الأعظم أبي حنيفة ومالك رحمهما الله أنه لا يعدل إلى المال إلا برضا الجاني، وأنه لو مات الجاني سقطت الدية وهو قول قديم للشافعي، ورجحه الشيخ تقي الدين في شرحه.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المديني الإمام وكان ابن عيينة يقول مع أنه

شيخه تعلمت منه أكثر مما تعلم مني وقد مر في باب الفهم في العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة وقد تقدم في أول الكتاب.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو) هو ابن دينار أبو مُحَمَّدٍ المكي الجمحي⁽¹⁾ بضم الجيم

وفتح الميم وبالمهملة الأثرم من الثرم بالتحريك وهو أحد الأئمة المجتهدين من التابعين، قَالَ ابن عيينة: حديث أسمعته منه أحب إلي من عشرين من غيره مات سنة ست وعشرين ومائة.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (وَهْبُ بْنُ مُنْبِهِ) بضم الميم وفتح النون وكسر

(1) الجمحي بفتح الجيم وفتح الميم وبالحاء المهملة نسبة إلى جمح بن عمرو والصنعاني نسبة إلى صنعاء مدينة باليمن وصنعاء أيضاً قرية بدمشق ووهب ينسب إلى صنعاء اليمن وزيدت فيه النون من النسبة على غير القياس واليماني نسبة إلى يمان ويقال اليميني أيضاً. قال الجويري: اليمن بلاد العرب والنسبة إليها يمني ويمان مخففة والألف عوض عن ياء النسبة فلا يجتمعان. قال سيبويه وبعضهم يقول يمانني بالتشديد وبفتح والأبناوي بفتح الهمزة منسوب إلى الأبناء بياء موحدة ثم نون بهم كل من ولد أبناء الفرس الذين وجههم كسرى مع سيف بن ذي يزن. والذماري بكسر الذال المعجمة وقيل بفتحها نسبة إلى ذمار على مرحلتين من صنعاء.

عن أخيه، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو⁽¹⁾، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ»

الموحدة المشددة ابن كامل بن سيج بفتح السين المهملة وقيل بكسرها وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره جيم الصنعاني اليماني الأبنأوي الذماري التابعي الجليل المشهور بمعرفة الكتب الماضية قَالَ: قرأت من كتب الله اثنين وسبعين كتابًا وهو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن وقيل أصله من هراة، مات سنة أربع عشرة ومائة روى له الجماعة إلا ابن ماجه.

(عن أخيه) هو هَمَّام بن منبه بفتح الهاء وتشديد الميم، هو أيضًا تابعي وكان أكبر من وهب وكانوا أربعة إخوة، وهب ومعقل وهَمَّام وغيلان وكان آخرهم موتًا همَّام مات وهب ثم معقل ثم غيلان ثم همَّام توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة روى له الجماعة.

(قَالَ) أي: أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (يَقُولُ: مَا) نافية (مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) الجار والمجرور في محل نصب على أَنَّهُ حال من قوله: (أَحَدٌ) قدمت عليه لكونه نكرة وهو بالرفع على أَنَّهُ اسم ما وقوله: (أَكْثَرَ) بالنصب على أَنَّهُ خبرها (حَدِيثًا) نصب على التمييز مرويًّا (عَنْهُ) ﷺ (مِنِّي)، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أي: ابن العاص رضي الله عنه (فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَ) أنا (لَا أَكْتُبُ) هذا الاستثناء إما منقطع والتقدير لكن الذي كان من عبد الله بن عمرو

(1) قال مُحَمَّد زكريا الكاندهلوي: ذلك ظن من أبي هريرة لكتابة صاحبه وعدم كتابة نفسه ولقد قدم إسلام ابن عمرو مع الكتابة في الوقتين، قال الكرمانى: وإنما قلت الروايات عن ابن عمرو مع كثرة ما حمل لأنه سكن مصر وكان الواردون إليه قليلين بخلاف أبي هريرة فإنه استوطن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة، فإن قلت: إلا ما كان، أهو استثناء متصل أم منقطع؟ قلت: يحتمل الانقطاع أي: لكن الذي كان من عبد الله أي الكتابة لم يكن مني، والخبر معذوف بقرينة باقي الكلام، سواء يلزم منه كونه أكثر حديثًا إذ العادة جارية على أن شخصين إذا لازما شيئًا مثلًا وسمعًا منه الأحاديث يكون الكاتب أكثر حديثًا من غيره أو لم يلزم، ويحتمل الاتصال نظرًا إلى المعنى إذ حديثًا وقع تمييزًا والتمييز كالمحكوم عليه؛ فكانه قال: ما أحد حديثه أكثر من حديثي إلا أحاديث حصلت من عبد الله، وفي بعض الروايات ما كان أحد أكثر حديثه عنه مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب، انتهى.

وقال الحافظ: قوله: فإنه كان يكتب، هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازمًا بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثًا عن النبي ﷺ منه إلا ابن عمرو مع أن الموجود المروى عنه أقل من المروى عن =

وهو الكتابة لم يكن مني فالخبر محذوف بقرينة ما في الكلام سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً بناءً على أن العادة جارية على أن شخصين إذا لازما شخصاً مثلاً وسمعاً منه الأحاديث يكون الكاتب أكثر حديثاً من غيره أو لم يلزم، وإما متصل نظراً إلى المعنى إذ قوله حديثاً وقع تمييزاً والتمييز كالمحكوم عليه فكأنه قَالَ: ما أحاديث أحد من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من أحاديثي إلا أحاديث حصلت من عبد الله فإن قلت يفهم من ذلك أن أبا هريرة رضي الله عنه كان جازماً بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثاً عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله بن عمرو (1) رضي الله عنه مع أن المروي عنه أقل من المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه بأضعاف مضاعفة فإنه روي عنه خمسة آلاف وثلاث مائة حديث ووجد لعبد الله ابن عمرو سبع مائة حديث اتفقا على سبعة عشر وانفرد البخاري بمائة ومسلم

= أبي هريرة بأضعاف مضاعفة، فإن قلنا: الاستثناء منقطع فلا إشكال إذ التقدير: لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني، سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً لما تقتضيه العادة أم لا، وإن قلنا: الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات.

أحدها: أن عبد الله كان مشغولاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه. ثانيها: أن أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف، ولم تكن الرحلة إليهما كالرحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات، ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمان مائة نفس من التابعين ولم يقع ذلك لغيره.

ثالثها: ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأنه لا ينسى ما يحدثه به. رابعها: أن عبد الله كان قد ظفر بالشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين؛ وقال أيضاً: ويحتمل أن يقال: تحمل أكثرية عبد الله قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديثه: فما نسيت شيئاً بعد، فيجاز أن يدخل عليه النسيان فيما قبل الدعاء بخلاف عبد الله فإن الذي سمعه مضبوط بالكتابة، والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك أضعاف ما انتشر من عبد الله لتصدى أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة المنورة، بخلاف عبد الله في الأمرين.

قال: وأما قول أبي هريرة: ولا أكتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو ابن أمية قال: تحدث عند أبي هريرة بحديث، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً من حديث النبي ﷺ وقال: هذا هو مكتوب عندي، قال ابن عبد البر: حديث همام أصح، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده، قال الحافظ: وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه.

(1) وروي عنه أنه قال: حفظت عن النبي ﷺ ألف مثل.

بعشرين ، فالجواب أنه على تقدير انقطاع الاستثناء فلا يخفى ارتفاع الإشكال واندفاعه ، وإما على تقدير اتصاله فيمكن أن يدفع من وجوه : أحدها : إنَّ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مشغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه بخلاف أبي هريرة فإنه كان متصدياً للفتوى والتحديث إلى أن مات ، ثانيها : أنه كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف وكان الواردون الراحلون إليهما قليلاً بخلاف أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه استوطن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة ، ويظهر ذلك من كثرة من حمل عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فقد ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أنه روى عنه ثمان مائة نفس من التابعين ولم يقع هذا لغيره ، ثالثها : ما اختص به أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من دعوة النَّبِيِّ ﷺ بأن لا ينسى ما يحدثه به كما سيذكر قريباً إن شاء الله تَعَالَى ، رابعها : أن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان قد ظفر في الشام بِحِمْلِ جمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه كثير من أئمة التابعين والله أعلم ، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما كان من أفاضل الصحابة رضي الله عنهم وكان يكتب ما كان يسمعه من النَّبِيِّ ﷺ ولو لم تكن الكتابة جائزة لما كان يفعل ذلك فإذا قلنا فعل الصحابي حجة فلا نزاع فيه ، وإلا فلا استدلال على جواز الكتابة يكون بتقرير الرسول ﷺ كتابه وقد روي عنه أنه قال : استأذنت النبي ﷺ في كتابة ما سمعت منه فأذن لي كما مر .

تتمة:

قيل : قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا أكتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قَالَ : تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً من حديث النَّبِيِّ ﷺ وقال : هذا هو مكتوب عندي ، وقال ابن عبد البر : حديث همام أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده .

وقال الحافظ العسقلاني : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه وقد ثبت أنه لم يكتب فتعين أن المكتوب عنده كان بغير خطه ، والله أعلم .

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ⁽¹⁾.

114 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ،

(تَابَعَهُ) أي: تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام.
(مَعْمَرٌ) هو ابن راشد وقد مر في (عن هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
قَالَ الْكِزْمَانِيُّ: هذه متابعة ناقصة سهلة المأخذ حيث ذكر المتابع عليه يعني
همامًا ثم إنه يحتمل أن يكون بين البُخَارِيِّ وبين معمر الرجال المذكورون
بأعينهم، ويحتمل أن يكون غيرهم كما يحتمل أن يكون من باب التعليق عن
معمر هذا، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والمتابعة المذكورة أخرجها عبد الرزاق
عن معمر، وأخرجها أبو بكر ابن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن
الشاعر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن
مجاهد والمغيرة بن حكيم قالا: سمعنا أبا هريرة يقول: ما كان أحد أعلم
بحديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده
ويعي بقلبه وكنت أعي ولا أكتب استأذن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الكتابة عنه فأذن له
إسناده حسن قَالَ: ولا يلزم منه أن يكونا في الوعي سواء لما مر من اختصاص
أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالدعاء بعدم النسيان، ويحتمل أن يقال يحمل أكثرية
عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عليه رضي الله عنه على ما قارنه عبد الله من
الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديثه فما نسيت شيئًا بعد فجاز أن
يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل بخلاف عبد الله فإن الذي سمعه مضبوط
بالكتابة ومع ذلك الذي انتشر عن أَبِي هُرَيْرَةَ أضعاف ما انتشر عن عبد الله بن
عمرو لتصدي أبي هريرة لذلك وإقامته بالتربة النبوية بخلاف عبد الله في الأمرين
رضي الله عنهما.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) ابن يحيى بن سعيد أبو سعيد الجعفي الكوفي
الذي سكن مصر ومات بها سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومائتين.
(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ابْنُ وَهْبٍ) أي: عبد الله بن وهب بن مسلم أبو
مُحَمَّد المصري وقد مر في باب: «من يرد الله به خيراً».

قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعُهُ قَالَ: «اِثْنُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوْا»

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُوسُفُ) بن يزيد الأيلي القرشي مولى معاوية رضي الله عنه (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزهري (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بصيغة التكبير ابن عتبة أحد الفقهاء السبعة وقد مر ذكرهم في باب الوحي (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي، وفي الطب وفي الاعتصام أيضًا وأخرجه مسلم في الوصايا والنسائي في العلم وفي الطب أيضًا.

(قَالَ) أي أنه قال: (لَمَّا اشْتَدَّ) أي: قوي (بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعُهُ) أي: مرضه الذي توفي فيه وفي رواية المؤلف في المغازي لما حضر، وفي رواية الإسماعيلي لما حضرت النَّبِيُّ ﷺ الوفاة وللمؤلف من حديث سعيد بن جبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته بأربعة أيام.

(قَالَ) جواب لما (اِثْنُونِي بِكِتَابٍ) فيه حذف إذ حق الظاهر أن يقال اِثْنُونِي بما يكتب به الشيء كالدواة والقلم والكتاب بمعنى الكتابة والتقدير اِثْنُونِي بأدوات الكتابة وقد صرح بالتقدير المذكور في رواية مسلم حيث قَالَ: اِثْنُونِي بالكُتِفِ والدواة والمراد بالكُتِفِ عظم الكتف؛ لأنهم كانوا يكتبون فيه، أو المراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو الكاغد والكتف.

(أَكْتُبُ لَكُمْ) بالجزم جوابًا للأمر ويجوز الرفع على الاستئناف وفيه مجاز أيضًا؛ لأن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان أُمِيًّا والمعنى أمر من يكتب لكم فهو من قبيل قولهم كسا الخليفة الكعبة أي: أمر بالكسوة، ويحتمل أن يكون على حقيقته؛ لأن الأُمِّيَّ من لا يحسن الكتابة لا من لا يقدر على الكتابة وقد ثبت في هذا الصحيح أن النَّبِيَّ ﷺ كتب بيده ولكن ورد في مسند أحمد من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه المأمور بذلك ولفظه أمرني النَّبِيُّ ﷺ أن آتبه بطبق أي: كتف يكتب ما لا تفضل أمته من بعده.

(كِتَابًا) فيه بعد قوله بكتاب الجناس التام بين الكلمتين لكن أحدهما حقيقة والآخر مجازًا (لَا تَضِلُّوْا) بكسر الضاد من الضلال ضد الرشاد، وأهل العالية يقولون: ضللت بالكسر، أضل بالفتح، والأول هو الفصح، وجاء يضل بالكسر

بَعْدَهُ» قَالَ عُمَرُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا.....

بمعنى ضاع وهلك، وهو نفي لا نهي وسقطت النون لأنه بدل من جواب الأمر وقد جوز بعض النحاة تعدد جواب الأمر من غير حرف العطف، وفي بعض النسخ: لن تضلوا (بَعْدَهُ) بالنصب على الظرفية، واختلف العلماء في المراد بالكتاب الذي هم عليه الصلاة والسلام بكتابته ف قيل إنه أراد ينص على الأئمة بعده لئلا يختلف الناس ويتنازعوا تنازعا مؤديا إلى الضلال، فيرتفع الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفين أو أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ترك ذلك اعتمادا على ما علمه من تقدير الله تَعَالَى، ويؤيده أنه ﷺ قَالَ: في أوائل مرضه حين وهو عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: ثم ترك الكتاب، وقال: يا أباي الله والمؤمنون إلا أبا بكر ثم قدمه في الصلاة، وقيل: أراد أن يكتب لهم كتابا ينص فيه على مهمات الأحكام الدينية ليرتفع الاختلاف ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه شفقة على أمته وتخفيفا عنهم، ثم ظهر للنبي ﷺ أن المصلحة تركه أو رأى اختلاف الصحابة في ذلك، فقال: قوموا من عندي وتركهم على ما هم عليه وهذا أظهر لقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتاب الله حسبنا أي: كافينا مع أنه يشمل القول الأول لأنه بعض افراده.

(قَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمن حضره من الصحابة (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَ) الحال (عِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ) هو (حَسْبُنَا) أي: كافينا فلا نكلف رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ما يشق عليه في هذه الحالة من إملاء هذا الكتاب أو مباشرة الكتابة وكأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل وظهر له أنه إن الأمر في اتئوني ليس على الوجوب وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح فكرهوا أن يكلفوه ذلك في هذه الحالة مع استحضارهم قوله تَعَالَى: ﴿مَا قُطِنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: 89] ولهذا قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتاب الله حسبنا، وإلا فما كان يسوغ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الاعتراض على أمر الرسول ﷺ، وقد استصوب رأيه حيث ترك ﷺ الإنكار عليه ويؤيده أيضا أنه ﷺ قد عاش بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان ذلك واجبا لم يتركه عليه السلام لاختلافهم؛ لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف.

فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: «قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ»

(فَاخْتَلَفُوا) أي: الصحابة رضي الله عنهم فقالت طائفة: مثل ما قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما ظهر لهم مثل ما ظهر له، وقالت طائفة أخرى: الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وزيادة الإيضاح.

(وَكَثُرَ) بضم المثلثة (اللَّغَطُ) بتحريك اللام والغين المعجمة أي: الصوت والجلبة بسبب ذلك، وقال الكسائي: سكون الغين لغة فيه والجمع الأَلْغَاطُ، وقال الليث: اللغَطُ أصوات مبهمه لا تفهم فلما رأى ذلك ﷺ (قَالَ) وفي رواية فقال: وفي أخرى وقال بالواو (قُومُوا عَنِّي) أي: قوموا متبعدين عني، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار لا على الوجوب كما مر.

(وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي) وفي بعض النسخ عني أي: عن جهتي (التَّنَازُعُ) وفيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر وإن كان ما اختاره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صواباً إذ لم يتدارك ذلك النَّبِيُّ ﷺ بعد كما سبق. قَالَ القرطبي، واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا فما عزر أحدًا منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح انتهى.

وقال الحَظَّائِي: في وجه ما ذهب إليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لو نص بما يزيل الخلاف لعدم الاجتهاد في طلب الحق ولاستوى الناس ولبطلت فضيلة العلماء على غيرهم وتعقبه ابن الجوزي بأنه لو نص على شيء أو أشياء لم يلزم أن يبطل الاجتهاد؛ لأن الحوادث لا يمكن حصرها، وإنما خاف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكون ما يكتبه في حال علة المرض من نوع ما يتكلم به المريض مما لا عزيمة له فيه؛ لأنه بشر يعتريه من الآلام ما يعتري البشر فيجد به المنافقون سبيلاً إلى التلبيس في أمر الدين والطعن في ذلك المكتوب وقد أكمل الله الدين وتمم شرائعه فلا حاجة إلى ما يكتبه لا أنه توهم الغلط على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال، وقد كانت الصحابة رضي الله عنهم يراجعون النَّبِيَّ ﷺ في بعض الأمور قبل أن يجزم به ويعزم عليه كما راجعوه يوم الحديبية فيما كتب بينه وبين قريش في المصالحة فإذا أمر بشي أمر عزيمة لم يراجع فيه ولم يخالف عليه، وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه

فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ⁽¹⁾ يَقُولُ:

الخطأ فيما لم ينزل عليه الوحي بل اجتهد فيه ولكنهم مجمعون على أنه لا يقرر عليه ومعلوم أنه ﷺ وإن كان قد رفع درجته فوق الخلق كلهم لكنه لم يتنزه عن العوارض البشرية فقد سها في الصلاة فلا ينكر أن يظن به بعض هذه الأمور في مرضه فيتوقف في مثل هذه الحال حتى يتبين حقيقته فلذلك رأى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المصلحة في التوقف، وقال النَّوَوِيُّ: إِنْ النَّبِيِّ ﷺ معصوم من الكذب ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومن ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه وليس هو معصوماً من الأسقام والأمراض العارضة للأجسام مما لا نقص فيه ولا عيب ولا فساد في شريعته، وقال أيضاً: كلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا مع علمه وفضله؛ لأنه خشي أن يكتب أموراً يعجزون عنها ويستحقون العقوبة عليها لكونها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها هذا، وقال المازري: لا خلاف أن الأوامر قد تقتزن بها قرائن تصرفها عن النذب إلى الوجوب أو بالعكس فلعله ظهر منه من القرائن ما دل على أنه لم يوجب ذلك عليهم بل جعله إلى اختيارهم ولهذا اختلف الصحابة في هذا الكتاب، ولعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعتقد أنه صدر ذلك منه ﷺ من غير قصد جازم والله أعلم.

(فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (يَقُولُ) ظاهره أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان معهم وأنه في تلك الحالة خرج قائلاً هذه المقالة وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر بل المعنى خرج من المكان الذي كان فيه عندما حدث بهذا الحديث؛ لأن عبید الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها؛ لأنه ولد بعد النَّبِيِّ ﷺ بمدة طويلة ثم سمعها من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد ذلك بمدة.

(1) قال الحافظ: قوله: فخرج، ظاهره أن ابن عباس كان معهم في تلك الحالة فخرج قائلاً هذه المقالة، وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس المذكور إنما كان بقوله عندما يحدث بهذا الحديث، ففي رواية البُخَارِيِّ في الاعتصام وغيره قال عبد الله: فكان ابن عباس يقول، وجزم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلته، ووجه ذلك أن ابن عباس لما حدث عبید الله هذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك ويدل على ذلك رواية أبي نعيم في «المستخرج» قال عبید الله: فسمعت ابن عباس يقول إلى آخره، وإنما تعين حملة على غير ظاهره لأن عبید الله تابعي لم يدرك القصة في وقتها، لأنه ولد بعد النَّبِيِّ ﷺ بمدة طويلة، ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى.

«إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ، مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ»⁽¹⁾.

(إِنَّ الرِّزْيَةَ) هي بفتح الراء وكسر الزاي بعدها ياء ثم همزة وقد تسهل الهمزة تشدد الياء ومعناها المصيبة، وفي العباب الرزء المصيبة والجمع الأرزاء وكذلك المرزئة وجمع الرزية الرزايا، وقد رزأته رزية أي: أصابته مصيبة.

(كُلُّ الرِّزْيَةِ) بالنصب على التأكيد (مَا) أي: الذي (حَالَ) من الحيلولة أي: حجز (بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ) وزاد في رواية معمر لاختلافهم ولغطهم أي أن الاختلاف كان سبباً لترك كتابة الكتاب، قيل وقد كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفقه من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حيث اكتفى بالقرآن، وقال التَّوَوِيُّ: وكان النَّبِيُّ ﷺ هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحى إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى إليه بذلك ونسخ انتهى. ومن فوائد هذا الحديث بطلان ما يدعيه الشيعة من وصاية رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بالإمامة؛ لأنه لو كان عند علي عهد من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أو وصية لأحال عليها، ومنها ما يدل على فضيلة عمر وفقهه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومنها أن للإمام أن يوصي عند موته بما يراه نظراً للأمة حيث هم ﷺ بالكتابة، ومنها إباحة الاجتهاد حيث ترك الكتابة ووكلمهم إلى أنفسهم واجتهادهم، ومنها جواز الكتابة والباب معقود عليه، ومنها أن الاختلاف قد يكون سبباً لحرمان الخير كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاصما فرفع تعيين ليلة القدر بسبب ذلك، ومنها وقوع الاجتهاد بحضرة النَّبِيِّ ﷺ فيما لم ينزل عليه وحي.

تتمة:

قدم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كتب عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ويطرقة احتمال أن يكون كتب ذلك بعد النَّبِيِّ ﷺ ولم يبلغه النهي، وثنى بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النهي فيكون ناسخاً، وثالث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بين أن في بعض طرقه أذن النَّبِيُّ ﷺ له في ذلك فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر بالكتابة لأبي شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أمياً أو أعمى، وختم بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدال على أنه ﷺ هم أن يكتب لأمرته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهم إلا بحق.

41 - باب الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ⁽¹⁾

115 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ،

41 - باب الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ

(باب) تعليم (الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ) بكسر العين أي : الوعظ وفي بعض النسخ واليقظة بدل العظة (بِاللَّيْلِ) وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق كتابة العلم الدالة على كمال الضبط ، وفي هذا الباب تعليم العلم والموعظة بالليل الدال على شدة التحصيل وبينهما مناسبة تامة.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ) بالمهملتين المفتوحتين ، وبالقاف هو ابن الفضل المروزي ، أبو الفضل انفرد بالإخراج عنه البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عن الستة وكان حافظًا إمامًا مات سنة ثلاث أو ست وعشرين ومائتين قَالَ : (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) أي : سفيان (عن مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون العين بينهما هو ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب (عن هِنْدٍ) هي بنت الحارث الفراسية بكسر الفاء وبالسین المهملة ، وقيل القرشية وعند الداودي الفارسية ولا وجه له كانت زوجة لمعبد بن المقداد ، وفي «التهذيب» أسقط معبدًا وهو وهم روى له الجماعة إلا مسلمًا ،

(1) هذا الباب والآتي بعد ذلك متقاربان في المعنى ، وفرق بينهما الشيخ بحملهما على المرامين ، وحاصل ما أفاده الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أن الغرض من الترجمة الأولى التنبيه على أن الحديث بعد النوم لا يعد سمرًا ولذا لم يترجم المصنف ههنا بلفظ السمر ، وحاصل الترجمة الآتية : أن السمر في العلم ليس بمنهي عنه ولذا أورد المصنف في الباب الأول الرواية الدالة على الحديث بعد النوم بخلاف الباب الثاني. وقال الحافظ : أراد المصنف التنبيه على أن النهي من الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير ، قال العيني : وفي بعض النسخ : اليقظة بالليل وهذا أنسب للترجمة ، يعني أوفق بالحديث.

وفي «تراجم شيخ الهند» : أن المحصول من الروايات الكثيرة كحديث ابن مسعود : كان يتخولنا بالموعظة كراهة السأمة علينا ، وحديث : «يسروا ولا تعسروا» وقول ابن عباس : لا تمل الناس هذا القرآن ، وغير ذلك من الروايات والآثار أنه لا بد في التذكير والتعليم من مراعاة نشاط السامعين ، ومعلوم أن الليل وقت نوم وراحة ، فكان لمتوهم أن يقول بكراهة التعليم والتذكير في الليل ، فدفعه المصنف بهذه الترجمة وأورد فيها رواية تدل على أنه يجوز إيقاظ النائمين أيضا لضرورة التذكير فضلا عما قبل النوم. انتهى. وذكر العلم ليعم التعلم والتعليم وهما غير العظة فإنه التذكير للغير.

عن أُمِّ سَلَمَةَ، وَعَمْرٍو، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ،

وفي رواية الكُشْمِينِيِّ عن امرأة بدل عن هند فيكون الزُّهْرِيُّ ربما كان سماها وربما كان أبهمها (عن أُمِّ سَلَمَةَ) بفتح المهملة واللام زوج النَّبِيِّ ﷺ أم المؤمنين رضي الله عنها واسمها رملة، وقيل هند بنت أبي أمية وقيل: سهل بن المغيرة ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، كانت عند أبي سلمة فتوفي عنها وكانت من أجمل الناس فتزوجها النَّبِيُّ ﷺ بعد وقعة بدر في شوال سنة أربع، هاجرت إلى الحبشة وإلى المدينة مع أبي سلمة فولدت له في الحبشة زينب ثم ولدت بعده سلمة وعمر ودرة وتوفيت سنة تسع وخمسين وقيل في خلافة يزيد بن معاوية، وكان لها حين توفيت أربع وثمانون سنة وكانت آخر أمهات المؤمنين وفاة، وصلى عليها أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الأصح واففقوا على أنها دفنت بالبيع روي لها عن النَّبِيِّ ﷺ ثلاث مائة وثمانية وسبعون حديثاً اتفقا منها على ثلاثة عشر حديثاً وروى لها الجماعة.

(وَعَمْرٍو) بالجر عطفًا على معمر يعني أن ابن عيينة يروي عن معمر بن راشد، وعن عمرو أو بالرفع كأنه قَالَ أَخْبَرَنَا ابن عيينة عن معمر وقال: حَدَّثَنَا عمرو وقد جرت عاداته بحذف صيغة الأداء، وقد روى الحميدي هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة حَدَّثَنَا معمر عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: وحدثنا عمرو، ويحيى بن سعيد عَنِ الزُّهْرِيِّ فصرح بالتحديث عن الثلاثة، وعمرو هذا هو ابن دينار المكي الجمحي السابق ذكره في الباب السابق.

(وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاري لا القطان وأخطأ من قَالَ هو القطان؛ لأنه لم يسمع من الزُّهْرِيِّ ولا لقيه، وهو عطف على عمرو بالوجهين.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ) وفي رواية عن امرأة بدل عن هند في الإسناد، والثاني أيضًا ولا ضير في ذلك الإبهام إذ الرواية الأخرى معرفة ومعينة لها وكلا الإسنادين متصلان لا أن الثاني تعليق من البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

(عن أُمِّ سَلَمَةَ) رضي الله عنها ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض في نسق، ومنها أن فيه رواية صحابية عن صحابية على قول من قَالَ: إن هندا صحابية، ومنها أن فيه رواية الأقران في موضعين: أحدهما: ابن عيينة عن معمر والثاني عمرو، ويحيى عَنِ الزُّهْرِيِّ، وقد أخرج متنه

قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ،

المؤلف في الصلاة وفي اللباس، وفي علامات النبوة، وفي موضعين من كتاب الأدب وفي الفتن، وأخرجه الترمذي في الفتن، وقال صحيح، ومالك مراسلاً.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (اسْتَيْقَظَ) بمعنى تيقظ وليس السين فيه للطلب أي: تنبه من النوم (النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ (ذَاتَ لَيْلَةٍ) أي: في ليلة ولفظة ذات مقحمة زيدت للتأكيد، وقال الزمخشري: هو من باب إضافة المسمى إلى اسمه، وقال الجوهري: أمّا قولهم ذات مرة وذو صباح فهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن تقول لقيته ذات يوم وذات ليلة قيل إنما لم يتصرف ذات مرة وذات يوم وذو صباح وذو مساء لأمرين: أحدهما: أن إضافتها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم؛ لأن قولك لقيته ذات مرة وذات يوم بمعنى لقيته قطعة من الزمان ذات مرة وذات يوم أي: صاحبة هذا الاسم وكذا ذو صباح وذو مساء أي: وقت ذو صباح أي: صاحب هذا الاسم فحذفت الظروف وأقيمت صفاتها مقامها فأعربت بإعرابها وإضافة المسمى للاسم قليلة؛ لأنها تفيد بدون المضاف ما تفيد معه، والثاني: أن ذات وذو من ذات مرة وأخواتها ليس لها تمكن في الظرفية الزمانية؛ لأنهما ليسا من أسماء الزمان هذا، وكان ﷺ في تلك الليلة في بيت أم سلمة رضي الله عنها؛ لأنها كانت ليلتها.

(فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ) سبحانه علم التسبيح كعثمان علم الرجل وانتصابه على المصدرية وهو في اللغة التنزيه والمعنى أنزه الله تنزيهاً عما لا يليق به واستعماله هنا للتعجب؛ لأن العرب قد تستعمله في مقام التعجب (مَاذَا) فيه ستة أوجه:

الأول: أن ما استفهام وذا إشارة نحو ما ذا الوقوف.

الثاني: أن ما استفهام وذا موصولة بمعنى الذي.

الثالث: أن ماذا كله على التركيب استفهام كقولك: لماذا جئت.

الرابع: أن يكون ما نكرة موصوفة بمعنى شيء.

الخامس: أن يكون ما زائدة وذا للإشارة.

السادس: أن يكون ما استفهاماً وذا زائدة إجازة جماعة منهم ابن مالك.

(أُنْزِلَ) على صيغة المجهول من الإنزال، وفي رواية: أنزل الله (اللَّيْلَةَ)

نصب على الظرف (مِنَ الْفِتَنِ) عبر عن العذاب بالفتن؛ لأنها أسباب مؤدية إلى

وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ، أَيْقُظُوا صَوَاحِبَاتِ الْحُجْرِ، قُرْبُ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً.....

العذاب والإنزال في اللغة إما بمعنى الإيواء كما يقال أنزل الجيش بالبلد وأنزل الأمير بالقصر وإما بمعنى تحريك الشيء من علو إلى سفلى كقوله تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ أَسْمَاءَ مَاءً﴾ [المؤمنون: 18] هذان المعنيان لا يتحققان فيما نحن فيه فهو مستعمل في معنى مجازي والمعنى أعلم الله الملائكة بالأمر المقدور وكذلك المعنى في أنزل الله القرآن فمن قَالَ: إن القرآن معنى قائم بذات الله تَعَالَى فإنزاله أن يوجد الكلمات والحروف الدالة على ذلك المعنى ويثبتها في اللوح المحفوظ، ومن قَالَ: القرآن ألفاظ فإنزاله مجرد إثباته في اللوح المحفوظ لأن الإنزال إنما يكون بعد الوجود والمراد بإنزال الكتب السماوية أن يتلقاها الملك من الله تلقياً روحانياً أو يحفظها من اللوح المحفوظ وينزل بها فيليقها على الأنبياء عليهم السلام، أو أن النَّبِيَّ ﷺ أُوحي إليه في نومه ذاك بما سيقع بعده من الفتن فعبر عنه بالإنزال.

(وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ) وعبر عن الرحمة بالخزائن لقوله تَعَالَى: ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 100] أو المعنى أن النَّبِيَّ ﷺ رأى في تلك الليلة مناماً، وفيه أنه سيقع بعده فتن وتفتح لأمته الخزائن وعرف عند الاستيقاظ حقيقته إما بالتعبير أو بالوحي إليه في اليقظة بعد النوم أو قبله فأخبره فهو من المعجزات فقد وقع الفتن المشهورة وفتحت الخزائن حيث تسلطت الصحابة رضي الله عنهم على فارس والروم وغيرهما فوقع ما أخبر به كما أخبر.

(أَيْقُظُوا) بفتح الهمزة من الإيقاظ أي: نبهوا (صَوَاحِبَاتِ) وفي رواية صواحبات وهي جمع صواحب جمع صاحبة (الْحُجْرِ) بضم الحاء المهملة وفتح الجيم جمع حجرة والمراد منازل أزواج النَّبِيِّ ﷺ وإنما خصهن بالإيقاظ؛ لأنهن الحاضرات حينئذٍ أو هو من باب ابدأ بنفسك ثم بمن تعول.

(قُرْبُ) هو للتقليل في الأصل ويستعمل للتكثير كثيراً كما في هذا الحديث (كَاسِيَةٍ) أي: مكسوة كما في قول الحطيئة:

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

وكقوله تَعَالَى: ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة: 7] لأنه يقال: كُسي العريان، ولا يقال: كسا (عَارِيَةً)

بتخفيف الباء وهي مجرورة على النعت في أكثر الروايات، وقال السهيلي: وهو الأحسن عند سيبويه؛ لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ أي: هي عارية، والجملة في موضع النعت وفعلها التي تتعلق هي به يجب أن يكون ماضيًا ويحذف غالبًا تقديره هنا رب كاسية عارية عرفتھا، والمختار عند الكسائي: أن يكون رب اسمًا مبتدأ والمرفوع خبرها، والمراد: إما أن اللاتي يلبسن رقيق الثياب التي لا تمنع من إدراك البشرة معاقبات (في الآخرة) بفضيحة التعري، وإما أن اللباسات للثياب الرفيعة النفيسة عاريات من الحسنات في الآخرة فتدبهن على الصدقة وحضهن على ترك السرف في الدنيا بأن يأخذن منها أقل الكفاية ويتصدقن بما سوى ذلك.

قال محمود العيّني: وهذه البلوى عامة في هذا الزمان لا سيما في نساء مصر فإن واحدة منهن تتغالي في ثمن قميص إما من عندها أو بتكليفها زوجها حتى تفصل قميصًا بأكماء هائلة وذيل سابلة جدًا منجرة وراءها أكثر من ذراعين وكل كم من كمها يصلح أن يكون قيمصًا معتدلًا، ومع هذا إذا مشت يرى منها أكثر بدنھا من نقش كمھا فلا شك أنهن ممن يدخلن في هذا الحديث، وهو من جملة معجزات النبي ﷺ حيث أخبر بذلك قبل وقوعه لما علم باطلاع الله تعالى إياه أن مثل هذا سيقع في أمته من فتح الخزائن وكثرة الأموال المؤدية إلى مثل هذه الجريمة وغيرها، ولما علم ذلك حذر أزواجه رضي الله عنهن عن مباشرة الإسراف المنهي عنه اهتمامًا بشأنهن. وقال الطيبي: هذه الجملة يعني رب كاسية كالبيان لموجب استيقاظ الأزواج أي: لا ينبغي لهن أن يتغافلن ويعتمدن على كونهن أهالي رسول الله ﷺ أي: رب كاسية حلة الزوجية المشرفة عارية عنها في الآخرة إذا لم تضم معها العمل كما قال تعالى: ﴿فَلَا أَشَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: 101]، ومن فوائد هذا الحديث جواز قول سبحانه الله عند التعجب وندبة ذكر الله بعد الاستيقاظ، ومنها إيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عندما تحدث آية، ومنها تحذير العالم من يأخذ عنه عن كل شيء يتوقع حصوله والإرشاد إلى ما يدفع ذلك عنه والله أعلم.

42 - باب السَّمَر فِي الْعِلْمِ

116 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ

ابْنُ خَالِدٍ،

42 - باب السَّمَر فِي الْعِلْمِ

(باب) بالإضافة إلى قوله: (السَّمَر) هو بفتح الميم الحديث بالليل قبل النوم وبهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها، ويقال بإسكان الميم، وقال القاضي عياض: الأولى هو الرواية، وقال ابن سراج: الإسكان أولى وضبطه بعضهم به وأصله لون القمر؛ لأنهم كانوا يتحدثون في ضوئه، ومنه الأسمر تشبيهاً بذلك اللون، والسامر أيضاً السمار وهم القوم يسمرون كما يقال للحجاج حاج قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: 67] أي: سماراً (في العلم) وفي رواية بالعلم، وفي رواية باب بالتونين وقوله السمر بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، والتقدير باب فيه السمر بالعلم ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق العلم والعظة بالليل والمذكور في هذا الباب هو السمر بالعلم فتناسبا.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بضم العين المهملة وفتح الفاء وقد مرّ في باب: من يرد الله به خيراً.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حدثنا (اللَّيْثُ) هو ابن سعد عالم مصر وقد سبق في أول الكتاب.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالتوحيد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) أي: ابن مسافر كما زيد في رواية أبو خالد، ويقال أبو الوليد الفهمي مولى الليث بن سعد أمير مصر لهشام بن عبد الملك، قَالَ ابن سعد: كانت ولايته على مصر سنة ثمان عشرة ومائة، وقال يحيى بن معين: كان عنده من الزُّهْرِيِّ كتاب فيه مائتا حديث أو ثلاث مائة كان الليث يحدث بها عنه وكان جده شهد فتح بيت المقدس مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال أبو حاتم صالح: وقال ابن يونس: كان ثبتاً في الحديث، روى الليث عنه وكان أكبر منه توفي سنة سبع وعشرين ومائة، روى له الْبُخَارِيُّ ومسلم، والترمذي، والنسائي، وفي رواية حدثني الليث، حدثني عبد الرحمن

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ

أَي: قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَفِي أُخْرَى حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَي: أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمٍ) أَي: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَثَلَةِ وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَذِيفَةَ، وَقِيلَ عَدِي بْنُ كَعْبٍ بْنُ حَذِيفَةَ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ التَّابِعِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ «كُنْيَتِهِ أَبِي بَكْرٍ». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَبُو بَكْرٍ هَذَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ الْمُؤَلَّفُ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ مَقْرُونًا بِسَالِمٍ كَمَا تَرَى وَمُسْلِمٌ غَيْرٌ مَقْرُونٌ وَكَانَ مِنْ عِلْمَاءِ قُرَيْشٍ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ مَا خَلَا ابْنَ مَاجَةَ، وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ ثِقَةً: وَلَيْسَ لَهُ حَدِيثٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيُّ سِوَاهُ أَيْضًا وَفِي الْإِسْنَادِ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَابْنُ شِهَابٍ، وَسَالِمٌ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: صَلَّى بِنَا) أَي: مَلَابَسًا بِنَا إِمَامًا لَنَا وَفِي رِوَايَةٍ لَنَا بِاللَّامِ بَدَلَ الْبَاءِ وَهُوَ بِالتَّقْدِيرِ الْمَذْكُورِ وَإِلَّا فَالصَّلَاةُ لِلَّهِ لَا لَهُمْ.

(النَّبِيُّ) وَفِي رِوَايَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْعِشَاءَ) أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَهِيَ بِكُسْرِ الْعَيْنِ وَأَمَّا الْعِشَاءُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَهُوَ الطَّعَامُ (فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ بِشَهْرٍ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ.

(فَلَمَّا سَلَّمَ) وَفَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ (قَامَ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَكُمْ) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَالتَّاءِ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْكَافِ حَرْفُ خُطَابٍ⁽¹⁾، وَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَالرُّوْيَةِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ أَوْ الْإِبْصَارِ وَالْمَعْنَى أَعْلَمْتُمْ أَي: عَرَفْتُمْ أَوْ أَبْصَرْتُمْ، وَقَدْ يَكُونُ لَفْظُ أَرَأَيْتَكُمْ لِلْاسْتِخْبَارِ وَهُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ

(1) إِذْ لَوْ كَانَ اسْمُ خُطَّابٍ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ أَرَأَيْتُمْكُمْ لِأَنَّ الْخُطَّابَ لَجَمَاعَةٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ اسْمِ الْخُطَّابِ وَحَرْفِ الْخُطَابِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَقَعُ سَنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ بِخِلَافِ الثَّانِي وَأَنَّ الْأَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى عَيْنٍ وَمَعْنَى بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الثَّانِي فَقَطْ وَلَا الْأَوَّلَ.

لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ⁽¹⁾.

تقول: أرايتك بفتح الكاف وكسرهما وأرايتكما وأرايتكم وأرايتكن والمعنى حينئذ أخبروني وهو من إطلاق السبب على المسبب؛ لأن مشاهدة الأشياء سبب للإخبار والهمزة فيه تقريرية أي: قد رأيتم ذلك فأخبروني. قَالَ الزمخشري في قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 40] الآية.

المعنى: أخبروني، ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره من تدعون ثم بكتهم فقال: أغير الله تدعون انتهى.

فبعض الشراح نقل هذا المعنى من الآية إلى هذا الحديث وجعل التقدير أخبروني ليلتكم هذه أي: شأنها أو خبرها هل تدرون ما يحدث بعدها من الأمور العجيبة، وقال بعضهم: جواب الاستفهام محذوف تقديره قالوا: نعم، قَالَ: فاضبطوها وكأنه أخذ هذا من الزركشي في حواشيه حيث قَالَ والجواب محذوف والتقدير أرايتكم ليلتكم هذه فاحفظوها واحفظوا تاريخها فإن بعد انقضاء مائة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد انتهى. ولا يخفى عليك أنه لا حاجة إلى هذه التكلفات بل المعنى أبصرتم.

(لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ) ولا يحتاج إلى جواب؛ لأنه ليس باستفهام حقيقي (فَإِنَّ) أي: الشأن (رَأْسَ) أي: على رأس كما في رواية (مِائَةِ سَنَةٍ) أي: عند انتهاء مائة سنة (مِنْهَا) أي: مبتدأة من تلك الليلة، وقد استدل بعضهم بقوله منها على مذهب الكوفيين من أن من تكون لا ابتداء الغاية في الزمان كما استدلوا بقوله تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: 108] ويقول أنس رضي الله عنه: ما زلت أحب الدباء من يومئذ، وقول بعض الصحابة مطرنا من الجمعة إلى الجمعة، وقال البصريون: لا يدخل من إلا على المكان، ومنذ في الزمان نظير من في المكان وتأولوا ما جاء بخلافه كالأمثلة المذكورة.

(لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ) أي: الآن موجودًا (أَحَدٌ) وقد ثبت هذا التقدير عند المؤلف من رواية شعيب عَنِ الزُّهْرِيِّ كما سيأتي في الصلاة فعلى هذا فاسم إن ضمير الشأن، وقوله رأس مائة سنة منصوب بنزع الخافض متعلق

(1) طرفاه 564، 601 - تحفة 6867، 8578. أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض». رقم (2537).

بقوله لا يبقى وهو خبر أن، ويجوز أن يكون رأس بالنصب اسم إن وخبرها قوله لا يبقى بتقدير قولنا فيه قَالَ النَّوَوِيُّ: المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أو كثر وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة انتهى.

وقال ابن بطال: إنما أراد رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن هذه المدة تخترم الجيل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة انتهى أيضًا.

وقد احتج به المؤلف ومن قَالَ بقوله على موت الخضر والجمهور على خلافه كما تقدم، وأجابوا عن هذا الحديث بأنه من ساكني البحر فلا يدخل في الحديث أو بأن معناه لا يبقى ممن تروونه وتعرفونه فالحديث عام أريد به الخاص، وقيل: إن المراد أرضه التي بها نشأ ومنها بعث كجزيرة العرب المشتملة على الحجاز وتهامة ونجد، فهو على حد قوله تَعَالَى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: 33] أي: بعض الأرض التي صدرت الخيانة فيها، أو البلدة التي هو فيها يعني المدينة كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً﴾ [النساء: 97] يريد المدينة فعلى هذا يحتمل أن يكون الخضر عليه السلام في غير هذه الأرض المعهودة ولا يرد عيسى عليه السلام؛ لأنه ليس على وجه الأرض أو هو من النواذر، وكذا الملائكة السماوية ولا يرد الأرضية أيضًا ولا الجن على تقدير طول أعمارهم ولا الشياطين؛ لأن المراد من لفظ من هو الإنس، واعلم أنه قد أخرج البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فيما انفرد به عن أبي برزة الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ والحديث بعدها فهذا يدل على المنع مطلقًا والحديث المتقدم يدل على جواز السمر في العلم والخير فيخص العموم بما عداهما، وأما ما عداهما فذهب الأكثر إلى كراهة منهم أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما، وكتب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَا يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَهَا فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، وهو قول عطاء، وطاوس، وإبراهيم وقول مجاهد والكوفيين والشافعي رحمهم الله، ورخص فيه طائفة وروي ذلك عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ رُبَّمَا غَفَا قَبْلَ الْعِشَاءِ، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنَامُ وَيَوَكِّلُ مِنْ يَوْقِظُهُ، وعن أبي موسى

117 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَثُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ.....

مثله وعن عروة وابن سيرين أنهما كانا ينامان نومة قبل العشاء، واحتج لهم بأن الكراهة إنما هي لمن خشي تفويتها أو تفويت الجماعة فيها، وقال ابن بطال: اختلف قول مالك فقال مرة: الصلاة أحب إلي من مذاكرة الفقه، وقال في موضع آخر العناية بالعلم إذا صحت النية أفضل، وقال سحنون: يلتزم أثقلهما عليه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، وقد مر في «المسلم من سلم المسلمون».

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج (قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتح المهملة والكاف هو ابن عتيبة تصغير عتبة ابن النحاس أبو مُحَمَّدٍ أو أبو عبد الله مولى علي ابن عبيد الكندي، ويقال مولى امرأة من بني كندة الكوفي الفقيه العابد القانت الثقة صاحب السنة، قَالَ يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي وأبو حاتم ثقة، وكان فقيه الكوفة مع حماد، روى عن ابن أبي أوفى وأبي جحيفة، وعنه شعبة وغيره، وقال الأوزاعي قَالَ لي يحيى بن أبي كثير بمنى وعطاء وأصحابه أحياء ألقيت الحكم بن عتيبة قلت: نعم، قَالَ: أما إنه ما بين لابتيها أفقه منه، وقيل: كان إذا اجتمع علماء الناس في مسجد منى كانوا كلهم عيالاً عليه، وكان إذا قدم المدينة أدخلوا له سارية النبي ﷺ يصلي إليها توفي سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة أو خمس عشرة ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ) وقد تقدم في الوحي (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي هذا الإسناد أن رواه كلهم أئمة أجلاء، وفي رواية التابعي عن التابعي، وقد أخرج منته المؤلف في الصلاة أيضاً وسبب مبيته على ما رواه الحاكم أن المصطفى ﷺ وعد العباس بذود من الإبل فأرسل عبد الله يستخبره فأدركه المساء فبات عندها وفي مواضع من كتابه، وأخرجه أبو داود في الصلاة والنسائي أيضاً فيها.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (بَثُّ) بكسر التاء الموحدة من البيتوتة (فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين رضي الله عنها تزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سنة ست أو سبع من الهجرة بسرف وهو بفتح السين وكسر الراء

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْغُلَامُ»⁽¹⁾

المهملتين وبالفاء اسم موضع على عشرة أميال من مكة بين التنعيم، والوادي في طريق المدينة، قيل: إنها آخر أزواج النَّبِيِّ ﷺ إذ لم يتزوج بعدها وهي أخت لبابة بضم اللام وتخفيف الموحدة وبعد الألف موحدة أيضًا بنت الحارث زوجة العباس وأم أولاده عبد الله والفضل وغيرهما رضي الله عنهم وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة رضي الله عنهما وكان النَّبِيُّ ﷺ يزورها وهي لبابة الكبرى وأختها لبابة الصغرى أم خالد بن الوليد رضي الله عنه، وتوفيت ميمونة رضي الله عنها سنة إحدى وخمسين وقيل سنة ست وستين بسرف كما تزوجها فيه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وصلى عليها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ودخل قبرها، روي لها عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ستة وأربعون حديثًا أخرج البخاري منها ثمانية.

(و) الحال أنه، (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا) المختصة بها بحسب قسم النَّبِيِّ ﷺ بين أزواجه (فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ) في المسجد والفاء في هذه الجملة هي الفاء التي تدخل بين المجرم والمفصل؛ لأن صلاة النَّبِيِّ ﷺ ومجيئه إلى منزله كان قبل كونه عند ميمونة ولم يكن بعد الكون عندها فتكون هذه الجملة كالتفصيل لما قبلها.

(ثُمَّ جَاءَ) أي: من المسجد (إِلَى مَنْزِلِهِ) الذي هو بيت ميمونة رضي الله عنها. (فَصَلَّى) عليه الصلاة والسلام عقيب دخوله (أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ) ولم يكن نومه عقيب الصلاة على الفور كما دل عليه كلمة ثم. (ثُمَّ قَامَ) من نومه (ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْغُلَامُ») بضم المعجمة وفتح اللام وتشديد

(1) قال الكرمانى: بالياء المشددة تصغير الغلام وهذا تصغير الشفقة نحو: يا بني. وقال الحافظ: مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة، وأما حديث ابن عباس فقال ابن المنير ومن تبعه: يحتمل أن يريد أن أصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهي قوله: نام الغلام، ويحتمل أن يريد ارتقاب ابن عباس لأحوال النَّبِيِّ ﷺ ولا فرق بين التعليم القولى والتعليم الفعلى فقد سمر ابن عباس ليلة في طلب العلم، زاد الكرمانى: أو ما يفهم من جعله إياه على يمينه كأنه قال له: قف عن يميني، فقال: وقفت.

قلت: وزاد الكرمانى أيضا: أو أن الغالب أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للموانسة وحديث النَّبِيِّ ﷺ كله علم، انتهى.

أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا، ثُمَّ قَامَ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ،

الياء مصغر غلام من باب تصغير الشفقة نحو يا بني والمراد به عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو يحتمل أن يكون إخباراً منه ﷺ بنومه لميمونة وأن يكون استفهاماً بحذف الهمزة بقرينة المقام قيل وهو أظهر وما وقع في بعض النسخ يا أم الغليم فهو تصحيف لم يثبت به رواية.

(أَوْ) قَالَ: شك من الراوي ولا يلزم أن يكون من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بل يحتمل أن يكون ممن دونه (كَلِمَةً) أي: كلاماً على نحو كلمة الشهادة فصح أن يقع مقولاً للقول (تُشَبِّهُهَا) أي: تشبه كلمة نام الغليم ففي رواية أخرى نام الغلام (ثُمَّ قَامَ) ﷺ في الصلاة (فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ) بفتح الياء وكسرهما شبهوها في الكسر بالشمال إذ ليس في كلامهم كلمة مكسورة الياء إلا يسار، وزعم بعضهم أن الكسر أفصح، وقال ابن عباد: اليسار بالتشديد لغة فيه (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى) وفي رواية وصلى بالواو (خَمْسَ رَكَعَاتٍ) لا يجلس بقصد السلام إلا في آخرهن ثلاث منها وتر عندنا، وأما عند الشافعية فواحد منها.

قال الحافظ: كل ما ذكره معترض لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامراً، وصنع ابن عباس يسمى سهراً لا سمراً لأن السمر لا يكون إلا عن تحديث قاله الإسماعيلي، انتهى. وقال الْقَسْطَلَانِيُّ تبعاً للعيني: وأجيب بأن السمر هو التحديث بالليل، ويصدق بكلمة واحدة ولم يشترط أحد التعدد، وكما يطلق السمر على القول ويطلق على الفعل أيضاً بدليل قولهم: سمر القوم الخمر إذا شربوها ليلاً انتهى.

وبسط الْعَيْنِيُّ هذه الأجوبة في شرحه متعقباً على الحافظ.

قال الحافظ: والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنعه المصنف كثيراً يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث والنظر في مواقع ألفاظ الرواية، وإنما أراد الْبُخَارِيُّ ههنا ما وقع في بعض الطرق مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال: بت في بيت ميمونة، فحدث رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد، الحديث، فصحت الترجمة بحمد الله، انتهى.

قلت: وهذا الأصل مطرد في أصول تراجم الْبُخَارِيِّ كما تقدم في الأصل الحادي عشر من الأصول، وتعبه الْعَيْنِيُّ بأن من يعقد باباً بترجمة ويضع فيه حديثاً وكان قد وضع هذا الحديث في باب آخر بطريق أخرى وألفاظ متغايرة، هل يقال: مناسبة هذا الباب تستفاد من هذا الحديث الموضوع في الباب الآخر، كذا في «الْقَسْطَلَانِيُّ» لكن لا إنكار من أن هذا الأصل معروف من أصول الْبُخَارِيِّ كما جزم به غير واحد ممن اعتنى بالتراجم كما تقدم في الأصول.

ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ أَوْ خَطِيطَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ⁽¹⁾.

(ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) هما سنة الفجر وسيأتي تفصيل ذلك المطلوب في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

(ثُمَّ نَامَ) عليه السلام (حَتَّى) أي: إلى أن (سَمِعْتُ غَطِيطَهُ) بفتح الغين المعجمة وكسر الطاء صوت يخرج النائم مع نفسه عند استيقاظه، وفي العباب: وغطيط النائم والمخنوق نخيرهما والنخير صوت الأنف، وقال الحافظ العسقلاني: النخير أقوى من الغطيط (أَوْ) قال: (خَطِيطَهُ) وهو شك من الراوي، والخطيط بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء قَالَ الداودي: هو بمعنى الغطيط، وقال ابن بطال: لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال: هو هنا وهم، قَالَ العيني: والصواب مع الداودي فإن صاحب العباب قَالَ: وخط في نومه خطيطة أي: غط، وفي حديث النَّبِيِّ ﷺ أنه أوتر بسبع أو تسع ثم اضطجع ونام حتى سمع خطيطه ويروى غطيطه ويروى فخيخه ويروى ضففيه ويروى صفيره ومعنى الخمسة واحد وهو نخير النائم، وقيل الفضيز بالضاد والزاي المعجمتين وبالفاء، والصفير بالصاد والراء المهملتين، والفخيخ بالفاء والخاءين المعجمتين.

(ثُمَّ) استيقظ النَّبِيُّ ﷺ ثم (خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ) ولم يتوضأ، كما وقع في بعض الروايات في الصحيح: «ثم اضطجع فنام حتى نفخ، فخرج فصلّى الصبح ولم يتوضأ»، وهذا من خصائص النَّبِيِّ ﷺ إذ نومه مضطجعاً لا ينقض وضوءه لأن عينيه تنامان ولا ينام قبله فلو خرج حدث لأحس به، وكذا سائر الأنبياء عليه السلام، كما أخرجه البُخَارِيُّ في حديث الإسراء، بخلاف غيرهم من الناس، وأما نومه عليه الصلاة والسلام في الوادي إلى أن طلعت الشمس فلا يعارض هذا؛ لأن الفجر والشمس إنما يدركان بالعين لا بالقلب، وأبعد من قَالَ إنه كان في وقت ينام قلبه.

ومن فوائد هذا الحديث: فضل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وحذقه حيث

(1) أطرافه 138، 183، 697، 698، 699، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 5496.

أرصد النَّبِيَّ ﷺ طول ليلته، وقيل: إن العباس أوصاه بمراعاة النَّبِيِّ ﷺ ليطلع على عمله بالليل.

ومنها: ما قال محيي السنة من جواز الجماعة في النافلة.

ومنها: جواز العمل اليسير في الصلاة.

ومنها: جواز الصلاة خلف من لم ينو الإمامة.

ومنها: جواز بيتوته الأطفال عند المحارم، وإن كانت عند زوجها.

ومنها: قسمه عليه الصلاة والسلام بين زوجاته.

ومنها: جواز التصغير على وجه الشفقة والذكر بالصفة حيث لم يقل نام عبد الله.

ومنها: أن موقف المأموم الواحد عن يمين الإمام فإذا وقف عن يساره يحوله إلى يمينه.

ومنها: صحة صلاة الصبي.

ومنها: جواز نوم الرجل مع امرأته من غير موقعة بحضرة بعض محارمها وإن كان مميزاً، وجاء في بعض الروايات أنها كانت حائضاً ولم يكن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليطلب المبيت في ليلة فيها حاجة إلى أهله ولا يرسله أبوه العباس وقتئذٍ، ثم مطابقة هذا الحديث للترجمة، قد قيل: يحتمل أن يكون لقوله ﷺ نام الغليم بناء على جواز إطلاق السمر على الكلمة الواحدة كما قاله ابن المنير، ويحتمل أن يكون لارتقاب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأحوال النَّبِيِّ ﷺ إذ لا فرق بين التعلم من القول والتعلم من الفعل فقد سمر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليلته في طلب العلم.

وتعقب ذلك: بأن المتكلم بالكلمة الواحدة لا يسمى سامراً وبأن صينع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسمى سهراً لا سمرأً لأن السمر لا يكون إلا بالتحدث وأجاب عنه محمود العيني: بأن حقيقة السمر التحدث بالليل ويصدق بكلمة

واحدة، ولم يشترط التعدد أحد وكما يطلق السمر على القول يطلق على الفعل يقال سمر القوم الخمر إذا شربوها ليلاً، قَالَ القطامي:

ومصرّعين في الكلال كأنما سَمروا الغبوق من الطلاء المغرق
وسامر الإبل ما رعى منها بالليل يقال: إن ابلنا تسمر أي: ترعى ليلاً.

وقال الْكَرْمَانِيُّ: وجه المطابقة ما يفهم من جعله على يمينه كأنه ﷺ قَالَ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قف عن يميني فقال: فوفقت فجعل الفعل بمنزلة القول أو أن الغالب أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بدّ أن يجري بينهم حديث للمؤانسة وحديثه ﷺ كله علم وفوائد ويبعد من مكارمه أن يدخل ابن عباس بيته ولا يكلمه أصلاً انتهى.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأولى أن يقال إن مناسبة الحديث للترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنعه المؤلف كثيراً يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث والنظر في مواقع ألفاظ الرواية؛ لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن فإنما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق قريب، عن ابن عباس قَالَ: بت في بيت ميمونة فتحدث رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد فصحت الترجمة من غير حاجة إلى تعسف ولا رجم بالظن.

فإن قيل: هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم.

فالجواب: أنه ملحق به والجامع تحصيل الفائدة أو هو بدليل الفحوى لأنه إذا شرع في المباح ففي المستحب بطريق الأولى انتهى.

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ بما حاصله، بأن من يعقد باباً بترجمة أو يضع فيه حديثاً يبعد أن يضع هذا الحديث في باب آخر بطريق آخر ويشير إليه بما ذكره في هذا الباب والله أعلم بالصواب.

43 - باب حِفْظِ الْعِلْمِ

118 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو:

43 - باب حِفْظِ الْعِلْمِ

وجه المناسبة بين البابين أن من يسمر بالعلم إنما يسمر لأجل الحفظ غالباً فذكر هذا الباب عقيب باب السمر في العلم مناسب.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى الأوسي العامري القرشي المدني أبو القاسم.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالتوحيد (مَالِكٌ) أي: ابن أنس إمام دار الهجرة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنِ الْأَعْرَجِ) هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود القرشي مولا هم ويجوز ذكر الراوي بلقبه أو صفته التي يكرهها إذا كان المراد تعريفه لا نقصه، كما يجوز جرحهم للحاجة.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي وقد أخرج متنه المؤلف في المزارعة وفي الاعتصام أيضاً، وأخرجه مسلم في الفضائل، والنسائي في العلم، وابن ماجة في السنة.

(قَالَ) أي: أنه قال: (إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ) بصيغة الماضي من الأفعال.

(أَبُو هُرَيْرَةَ) أي: من رواية الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كما صرح به المؤلف في البيوع من طريق شعيب عَنِ الزُّهْرِيِّ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ من الحديث، وفي رواية فيه وفي المزارعة من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ هنا زيادة وهي قوله ويقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه، وبها يتبين الحكمة في ذكر أبي هريرة المهاجرين والأنصار ولم يقل أكثر لأنه حكى كلام الناس فيه وفي المهاجرين والأنصار.

(وَلَوْلَا آيَتَانِ) موجودتان (فِي كِتَابِ اللَّهِ) تعالى (مَا) أي: لما (حَدَّثْتُ حَدِيثًا) وهو من مقول قال: (ثُمَّ يَتْلُو) أي: قَالَ الْأَعْرَجُ: ثم يتلو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر بلفظ المضارع استحضاراً لصورة التلاوة كأنه فيها، وفي بعض

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أُنزِلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 159، 160] إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفَقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ

النسخ: ثم تلا (﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾) كأخبار اليهود (﴿مَا أُنزِلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾) كالأيات الشاهدة على أمر مُحَمَّدٍ ﷺ (﴿وَالْهُدَىٰ﴾) وما يهدي إلى وجوب اتباعه والإيمان به (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمُ﴾) يعني قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّكَ لِلنَّاسِ﴾ لخصناه في الكتاب في التوراة: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ أي: الذين يتأتى منهم اللعن عليهم من الملائكة والثقلين: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عن الكتمان وسائر ما يجب أن يتاب عنه، ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفسدوا بالتدارك، ﴿وَيَكُونُوا﴾ ما بينه الله في كتابهم ليتم توبتهم، وقيل ما أحدثوه من التوبة ليمحو سمة الكفر عن أنفسهم ويقتدي بهم أضرابهم، ﴿فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ بالقبول والمغفرة ﴿وَأَنَا أَتُوبُ الرَّحِيمُ﴾ المبالغ في قبول التوبة وإفاضة الرحمة.

والمعنى لولا أن الله تَعَالَى ذم الكاتمين للعلم لما حدثتكم أصلاً لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار والتبليغ فلهذا حصل مني الإكثار لكثرة ما عندي من الحديث الذي هو من العلم ثم بين سبب الكثرة فقال على طريق الاستئناف.

(إِنَّ إِخْوَانَنَا) وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله من أهل الصفة والمراد أخوة الإسلام (مِنَ الْمُهَاجِرِينَ) الذين هاجروا من مكة إلى المدينة لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(كَانَ يَشْغَلُهُمْ) بفتح أوله وعين فعله من الثلاثي المجرد وحكي ضم أوله من الإشغال وهو شاذ (الصَّفَقُ) بفتح الصاد المهملة وإسكان الفاء كناية عن التبايع يقال صفقت له بالبيع صفقاً أي: ضربت يدي على يده للعقد، وقيل أصله من تصفيق الأيدي بعضها على بعض من المتبايعين وقد جرت عادتهم بذلك عند عقدهم (بِالْأَسْوَاقِ) أي: في الأسواق وهي جمع سوق يذكر ويؤنث وسميت به لقيام الناس فيها على سوقهم.

(وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ) وهم أصحاب المدينة الذين آووا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَبْعِ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ⁽¹⁾.

ونصروه بأنفسهم وأموالهم من الأوس والخزرج.

(كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ) يريد به الزراعة أي: القيام على مصالح زرعهم وحيطانهم، وفي رواية مسلم كان يشغلهم عمل أرضهم، وفي رواية ابن سعد كان يشغلهم القيام على أراضيهم.

(وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) فيه التفات فإن حق الظاهر أن يقول وإني.

(كَانَ يَلْزُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَبْعِ) بالباء الموحدة (بَطْنِهِ) وفي رواية لشعب بطنه باللام وكلاهما للتعليل أي: لأجل شعب بطنه، وروي ليشعب بطنه بلام كي وبصورة المضارع المنصوب، والشعب بكسر الشين وفتح الموحدة مثل عنب، وحكي الشعب بفتح الشين وإسكان الباء أيضاً وهو نقيض الجوع، وأما الشعب بكسر الشين وإسكان الباء فهو اسم ما أشبعك من شيء، وفي الحديث: «أجر موسى عليه السلام نفسه من شعيب عليه السلام بشعب بطنه وعفة فرجه»، والمعنى أنه كان يلزم قانعاً بالقوت لا مشتغلاً بالتجارة ولا بالزراعة.

وفي رواية المصنف في البيوع: وكنت امراً مسكيناً من مساكين الصفة.

(وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ) من أحوال رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فهذا إشارة إلى المشاهدات (وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ) من أقواله ﷺ فهذا إشارة إلى المسموعات، وأما ما تقدم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب فمحمول على أن عبد الله كان أكثر تحملاً من جهة الكتابة وإن كان أبو هريرة أكثر تحملاً من جهة مطلق السماع وأكثر رواية منه.

ومن فوائد هذا الحديث:

حفظ العلم والمواظبة على طلبه.

119 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُضْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ

ومنها: فضيلة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفضل التقليل من الدنيا وإيثار طلب العلم على طلب المال.

ومنها: جواز الإخبار عن نفسه بفضيلته إذا اضطر إلى ذلك وأمن الإعجاب.

ومنها: جواز إكثار الحديث وجواز التجارة والعمل وجواز الاقتصار على الشيع وقد تكون مندوبات وقد تكون واجبات بحسب الأشخاص والأوقات.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) واسم أبي بكر القاسم، وقيل زارة بن الحارث ابن زارة بتقديم الزاي على الراء ابن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف (أَبُو مُضْعَبٍ) كما زيد في رواية الزُّهْرِيِّ العوفي المدني قاضي المدينة وعاملها، وهو أحد من حمل «الموطأ» عن مَالِكٍ، روى عنه الستة لكن النسائي بواسطة، وأخرج له مسلم حديث أبي هريرة «السفر قطعة من العذاب» فقط مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين عن اثنتين وتسعين سنة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ) أبو عبد الله المدني الجهني، ويقال: الأنصاري كان مفتي أهل المدينة مع مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة فقيهاً فاضلاً له بالعلم عناية، قَالَ الْبُخَارِيُّ: هو معروف الحديث، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كان من فقهاء المدينة نحو مالك، وقال الشافعي: ما رأيت في فتیان مالك أوفقه منه مات سنة اثنتين وثمانين ومائة روى له الجماعة.

(عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ) بكسر الذاًل المعجمة هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ الْمَدَنِيُّ الثَّقَةُ كَبِيرُ الشَّأْنِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث وابن أبي ذئب، وقال أحمد: كان ابن أبي ذئب أفضل من مالك إلا أن مَالِكًا كان أشد تنقية للرجال منه، وأقدمه المهدي بغداد حتى حدث بها ثم رجع يريد المدينة فمات بالكوفة سنة تسع وخمسين ومائة، وكان قد ولد سنة ثمانين (عَنْ سَعِيدٍ) ابن أبي سعيد

الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ؟ قَالَ: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ» فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَعَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ» فَضَمَّمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ.

(الْمَقْبُرِيُّ) بفتح الميم وضم الموحدة، وقد سبق في باب الدين يسر (عن أبي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا الإسناد أن رواه كلهم مديون وأئمة أجلاء، وقد أخرج منه البُخَارِيُّ في علامات النبوة أيضًا، والترمذي في المناقب، وقال حسن صحيح.

(قَالَ) أي: أنه قال: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) ويروى قلت لرسول الله ﷺ (إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا) هو صفة للحديث؛ لأنه باعتبار كونه اسم جنس يطلق على القليل والكثير.

(أَنْسَاهُ؟) صفة أخرى له والنسيان جهل بعد العلم والفرق بينه وبين السهو أن النسيان زواله عن الحافظة والمدركة والسهو زواله عن الحافظة فقط، ثم الفرق بين السهو والخطأ أن السهو ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا يتنبه به، ويقال: المأتي به إن كان على جهة ما ينبغي فهو الصواب وإن كان لا على ما ينبغي فإن كان مع قصد الآتي به يسمى الغلط وإن كان من غير قصد منه فإن كان يتنبه بأيسر تنبيه فهو السهو وإلا فهو الخطأ وأما النسيان فحالة تعتري الإنسان من غير اختياره توجب غفلته عن الحفظ والغفلة ترك الالتفات بسبب أمر عارض.

(قَالَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية فقال بالفاء («ابْسُطْ رِدَاءَكَ») فامتثلت أمره (فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَعَرَفَ) ﷺ (بِيَدَيْهِ) ولم يذكر المغروف ولا المغروف منه؛ لأنه لم يكن إلا إشارة محضة، وكأنه عرف من فيض فضل الله فجعل الحفظ كالشيء الذي يغرف منه، فأخذ غرفة منه، ورمى في رداءه ومثل بذلك في عالم الحس.

(ثُمَّ قَالَ) عليه السلام لأبي هريرة رضي الله عنه: («ضُمَّهُ») بالهاء مع ضم الميم تبعًا للضاد وفتحها لتكون أخف الحركات وكسرها؛ لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر والضمير يرجع إلى الحديث كما يدل عليه ما روي في غير الصحيح فغرف بيديه ثم قَالَ: ضم الحديث وفي رواية ضم بلا هاء (فَضَمَّمْتُهُ) أي: قال أبو هريرة فضممته (فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ) أي: بعد الضم، وفي رواية بعد بالضم

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ بِهَذَا

مقطوعاً عن الإضافة، وتنكير شيئاً بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره، لكن وقع عند مسلم في رواية يونس، فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به، وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث، وكذا ما وقع في رواية ابن عيينة وغيره، عن الزُّهْرِيِّ من قوله: ما نسيت شيئاً سمعته منه، وأما ما وقع في بعض طرقه عند المؤلف لن يبسط أحد منكم ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمعها إلى صدره فينسى من مقالتي شيئاً أبداً فبسطت نمرة ليس علي ثوب غيرها حتى قضى النَّبِيُّ ﷺ مقالته ثم جمعها إلى صدري فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك إلى يومي هذا فهو وإن كان يقتضي ظاهره تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة فقط إلا أن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه؛ لأن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استدل بذلك على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ويحتمل أن يكون قد وقعت له قضيتان إحداها خاصة والأخرى عامة، وأما تلك المقالة فهي مبهمة في حديث الزُّهْرِيِّ من جميع طرقه وقد وجدت مصرحاً بها في جامع الترمذي، وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما فرض الله تعالى فيتعلمهن ويعلمهن إلا دخل الجنة» وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة للنبي ﷺ حيث رفع من أبي هريرة النسيان الذي هو من لوازم الإنسان حتى قيل إنه مشتق منه ببسط الرداء وضمه إذ ليس للعقل فيه مجال، وفي المستدرک من حديث زيد بن ثابت قَالَ: كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النَّبِيِّ ﷺ فقال عليه السلام: «ادعوا» فدعوت أنا وصاحبي، وأمن النَّبِيُّ ﷺ ثم دعا أبو هريرة فقال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ مَا سَأَلَكَ صَاحِبَايَ وَأَسْأَلُكَ عَمَلًا لَا يَنْسَى فَأَمَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فقال: «سبقكما الغلام الدوسي».

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بالذال المعجمة وقد سبق في أول كتاب العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ) بضم الفاء وفتح الدال المهملة وهو أبو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ المدني الليثي توفي سنة مائتين.

(بِهَذَا) أي: بهذا الحديث يرويه عن ابن أبي ذئب أيضاً كما عند المؤلف في

أَوْ قَالَ: عَرَفَ بِيَدِهِ فِيهِ⁽¹⁾.

120 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ:

علامات النبوة حيث قَالَ: حدثني إبراهيم بن المنذر قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَوْ قَالَ) أَي: أَوْ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ قَالَ بدون قوله بهذا، وفي رواية وقال بدون قوله بهذا أيضًا (عَرَفَ بِيَدِهِ فِيهِ) بإفراد اليد وزيادة فيه والضمير للثوب، وفي رواية يحذف فيه بالحاء المهملة وبالذال المعجمة وبالفاء من الحذف وهو الرمي في العباب حذفته أَي: رميته وهو بين حاذف وقاذف فالحاذف بالعصا والقاذف بالحجر، وقال بعضهم: الحذف بالمهملة بالعصا والحذف بالمعجمة بالحصى، وقال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: إن هذا تصحيف لما وقع في علامات النبوة من قوله فغرف، وقد رواه ابن سعد في «الطبقات» عن ابن أبي فديك فغرف أيضًا هذا وأنت تعلم أن ذلك لا يقوم دليلًا على كونه تصحيفًا. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أَي: ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالتوحيد، وفي رواية حدثنا (أَخِي) هو عبد الحميد بن أبي أُوَيْسٍ الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ الْقُرَشِيُّ أَبُو بَكْرٍ الْأَعَشَى مات سنة اثنتين ومائتين.

(عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ) قد ذكر آنفًا (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) بضم الموحدة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا الإسناد رواية الأخ عن الأخ، وهذا الحديث مما انفرد به الْبُخَارِيُّ عن الجماعة.

(قَالَ) أَي أنه قال: (حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية وقع من بدل عن قيل وهو أصرح في تلقيه من النَّبِيِّ ﷺ بلا واسطة (وِعَاءَيْنِ) بكسر الواو والمد جمع وعاء وهو الظرف الذي يحفظ فيه الشيء ويجمع على أوعية، ويؤخذ منه الفعل، ويقال: أوعيت الزاد والمتاع إذا جعلته في الوعاء، قَالَ عبيد بن الأبرص: الخير يبقى وإن طال الزمان به والشر أخبث ما أوعيت من زاد وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال أَي: نوعين من العلم اللذين لو كتب

(1) أطرافه 118، 2047، 2350، 3648، 7354 - تحفة 13015 - 41/1.

فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّتُهُ⁽¹⁾ قُطِعَ

كل منهما لملاً وعاء قليل ويحتمل أن يكون أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمْلَى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده وهو ضعيف، وليس هذا مخالفاً لما وقع في المسند عنه حفظت ثلاثة أجربة بثت منها جرابين؛ لأنه يحمل على أن الجرابين منها كانا من نوع واحد وهو الأحكام وما يتعلق بطواهر الشرع، والجراب الآخر الأحاديث التي لو نشرها لقطع بلعومه ولا شك أن النوع الأول كان أكثر من النوع الثاني فلذلك عبر عنه بالجرابين وعن النوع الثاني بجراب واحد وكذا ما وقع في رواية الفاضل الرامهرمزي من طريق منقطعة عن أَبِي هُرَيْرَةَ خمسة أجربة، ويعرف من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره.

(فَأَمَّا أَحَدُهُمَا) أي: أحد ما في الوعاءين من نوعي العلم (فَبَشَّتُهُ) بفتح الموحدة والمثلثة بعدها مثلثة ساكنة أي: أذعته ونشرته، وزاد الإسماعيلي في الناس (وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّتُهُ) ونشرته في الناس (قُطِعَ) وفي رواية لقطع باللام.

(1) اختلفوا في المراد بهذا الوعاء الثاني الذي أشار إليه أبو هريرة رضي الله عنه، قال ابن بطال: المراد منه أحاديث أشرط الساعة وما عرف به النَّبِيُّ ﷺ من فساد الدين وتغير الأحوال، كقوله ﷺ: «فساد هذا الدين على يدي أغيلمة من قریش» وكان أبو هريرة يقول: لو شئت أن أسميهم بأسمائهم، فخشي على نفسه فلم يصرح، ولو كانت من الحلال والحرام ما وسعه كتها بحكم الآية.

وقال الكرمانی: وهذا الحديث هو قطب مدار استدلالات المتصوفة في الطامات والشطحيات، يقولون: ها هو ذا أبو هريرة عريف أهل الصفة الذين هم شيوخنا في الطريقة عالم بذلك قائل به، قالوا: المراد بالأول علم الأحكام والأخلاق، وبالثاني علم الأسرار المصنوع عن الأغيار المختص بالعلماء بالله سبحانه من أهل العرفان.

وقال الحافظ: حمله العلماء على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، واستجاب الله دعاءه فمات قبلها بسنة، وقال ابن المنير: جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن للشریعة ظاهراً وباطناً، وقال غيره: يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشرط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له، انتهى.

وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: المراد به على الصحيح من أقوال العلماء علم الفتن والواقعات التي وقعت بعد وفاته ﷺ من شهادة عثمان وشهادة الحسين وغير ذلك، وكان يخاف في إفشائها وتعيين أسمائها من غلمان بني أمية، انتهى.

هَذَا الْبُلْعُومُ»⁽¹⁾.

(هَذَا الْبُلْعُومُ) بضم الموحدة وفي رواية المُسْتَمْلِي وقع زيادة هي قوله قَالَ أبو عبد الله أي: الْبُخَارِيُّ الْبُلْعُومُ: مجرى الطعام أي: في الحلق وهو المريء كذا فسرهُ القاضي والجوهري وكذا البلعم، وقال الفقهاء: الحلقوم مجرى النفس والمريء مجرى الطعام والشراب وهو الحلقوم الحلقوم، وقال ابن بطال: البلعوم الحلقوم وهو مجرى النفس إلى الرئة، والمريء مجرى الطعام والشراب إلى المعدة فتصل بالحلقوم، وكنى بذلك عن القتل وفي رواية الإسماعيلي لقطع هذا يعني رأسه. واعلم أنه أراد بالأول الذي حفظه من السنن المذاعة، وبالثاني ما كتبه من أخبار الفتن وأشراف الساعة وما أخبر به النَّبِيُّ ﷺ: من فساد الدين وتغير الأحوال وتضييع حقوق الله تعالى على يدي أغிலمة من سفهاء قريش وقد كان أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لو شئت أن أسميهم بأسمائهم فخشي على نفسه فلم يصرح وكذلك ينبغي لكل من أمر بمعروف إذا خاف على نفسه في التصريح أن يعرض ولو كانت الأحاديث التي لم يحدث بها من الحلال والحرام لما وسعه كتبتها بحكم الآية السابقة في الباب السابق. ويقال: حمل الوعاء الثاني الذي لم يبتث على الأحاديث التي فيها تبيين أسماء أمراء الجور وأحوالهم وذمهم وقد كان أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكتفي عن بعضهم ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير بذلك إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة فاستجاب الله تعالى دعاء أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمات قبلها بسنة.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: وهذا الحديث هو قطب مدار استدلال المتصوفة حيث قالوا: المراد بالأول علم الأحكام والأخلاق، وبالثاني علم الأسرار المصون عن الأغيار المختص بالعلماء بالله من أهل العرفان يقولون: ها هو ذا أبو هريرة عريف أهل الصفة الذين هم شيوخنا في الطريقة، وقال قائلهم:

إني لأكتم من علمي جواهره كي لا يرى الحق ذو جهل فيفتننا
فقد تقدم في هذا أبو حسن إلى الحسين ووصى قبله الحسننا
يا رب جوهر علم لو أبوح به لقليل لي أنت ممن يعبد الوثننا

ولاستحل رجال مسلمون دمي يرون أقبح ما يأتونه حسنا
وقال آخرون منهم العلم المكنون والسر المصون علمنا وهو نتيجة الخدمة
وثمرة الحكمة، والإيقان الذي هو منتهى علم الشرائع، لا يظفر بها إلا
الغواصون في بحار المجاهدات ولا يسعد بها إلا المصطفون بأنوار
المجاهدات، وأسرار المشاهدات، إذ هي أسرار متمكنة في القلوب لا تظهر إلا
بالرياضة وأنوار لامعة في الغيوب لا تنكشف إلا للأنفس المرتاضة انتهى. إلا أنه
في كون هذا هو المراد نظر؛ لأنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة كتمانها مع ما
ذكره من الآية الدالة على ذم كتم العلم لا سيما هذا الذي هو لب ثمرة العلم على
أنه لم يكشفه أصلاً فمن أين علم أن الذي كتمه هو هذا فمن ادعى ذلك فعليه
البيان فقد ظهر أن الاستدلال بذلك لطريق القوم فيه ما فيه، وقال الْقُسْطَلَانِيُّ:
على أنهم في غنية عن الاستدلال إذ الشريعة ناطقة بأدلتهم فمن تصفح الأخبار
وتتبع الآثار مع التأمل والاستنارة بنور الله ظهر له ذلك، والله أعلم.

ثم اعلم أن ما ذهب إليه القوم من علم الباطن إنما يعتد به إذا لم تدفعه
القواعد الإسلامية ولم تنفخ القوانين الإيمانية إذ ما بعد الحق إلا الضلال، وأما
الذي حاصله الانحلال من الدين فباطل قطعاً.

تذييل:

قَالَ الشيخ أبو حامد الغزالي: متصوفة أهل الزمان إلا من عصمه الله تَعَالَى
اعتبروا بالزني والمنطق والهيئة من السماع والرقص والجلوس على السجادات
وإطراق الرأس وإدخاله في الجيب كالمفكر ومن تنفس الصعداء وخفت الصوت
في الحديث إلى غير ذلك فظنوا أنهم لذلك منهم ولم يتعبوا أنفسهم قط في
المجاهدات والرياضات ومراقبة القلب وتطهير الباطن والظاهر من الآثام الخفية
والجلية وكل ذلك من أوائل منازل الصوفية ولو فرغوا من جميعها لما جاز لهم أن
يعدوا أنفسهم من الصوفية يعدّوا كيف ولم يحوموا قط حولها بل يتكالبون على
أكل الحرام والشبهات وأموال السلاطين ويتنافسون في الفلس والرغيف والحبّة
ويتحاسدون على النكير والقطمير ويمزق بعضهم أعراض بعض وليسوا من الرجال
في شيء بل أعجز العجائز في المعارك فإذا كشف عنهم الغطاء فوا فضيحتاه على

44 - باب الإنصات لِلْعُلَمَاءِ⁽¹⁾

رؤوس الأشهاد، قال: ومنهم طائفة ادّعت علم المعرفة ومشاهدة الحق ومجاوزة المقامات والأحوال ولا يعرف هذه الأمور إلا بالأسامي والألفاظ إلا أنه تلقن من ألفاظ الطائفة كلمات فهو يرددها ويظن أن ذلك علم أعلى من علوم الأولين والآخرين فهو ينظر إلى الفقهاء والمفسرين والمحدثين بعين الازدراء حتى إن الفلاح يترك فلاحته والحائك حياكته، ويلازمهم أياماً ويتلقن منهم هذه الكلمات المزيفة فهو يرددها كأنه يتكلم عن الوحي أو يخبر عن سر الأسرار ويستحقر بذل جميع العباد والعلماء الأبرار فيقول في العباد إنهم أجراء متعبون وفي العلماء إنهم بالحديث عن الله محجوبون ويدعي لنفسه أنه الواصل إلى الحق وأنه من المقربين وهو عند الله من الفجار المنافقين وعند أرباب القلوب من الحمقى الجاهلين وأصناف غرور أهل الإباحة من المتشبهين بالصوفية لا تحصى وأنواعها لا تستقصى ومن الله الاستعانة وبه الاستعاذة انتهى.

والله هو الهادي إلى سواء السبيل.

44 - باب الإنصات لِلْعُلَمَاءِ

(بَابُ الْإِنْصَاتِ) هو بكسر الهمزة السكوت والاستماع للحديث يقال: نَصَتَ نَصْتًا وَأَنْصَتَ إِنْصَاتًا إِذَا سَكَتَ وَاسْتَمَعَ لِلْحَدِيثِ يُقَالُ: أَنْصَتُوهُ وَأَنْصِتُوا لَهُ وَيُقَالُ انْتَصَتَ أَيضًا بِمَعْنَاهُ، وَقَدْ وَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِنْصَاتِ وَالِاسْتِمَاعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204] بِأَنَّ الْإِنْصَاتَ هُوَ السَّكُوتُ، وَهُوَ يَحْصُلُ مِمَّنْ يَسْتَمِعُ وَمِمَّنْ لَا يَسْتَمِعُ، كَأَن يَكُونُ مَفْكَرًا فِي أَمْرٍ آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْإِسْتِمَاعُ قَدْ يَكُونُ مَعَ السَّكُوتِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ النُّطْقِ بِكَلَامٍ آخَرَ لَا يَشْغَلُهُ النُّطْقُ بِهِ عَنْ فَهْمِ مَا يَقُولُهُ الَّذِي يَسْتَمِعُ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ: أَوَّلُ الْعِلْمِ الْإِسْتِمَاعُ ثُمَّ الْإِنْصَاتُ ثُمَّ الْحِفْظُ ثُمَّ الْعَمَلُ ثُمَّ النُّشْرُ، وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ: تَقْدِيمُ الْإِنْصَاتِ عَلَى الْإِسْتِمَاعِ (لِلْعُلَمَاءِ) أَي: لِأَجْلِ مَا يَقُولُونَهُ وَوَجْهَ الْمُنَاسَبَةِ

(1) اختلفوا في غرض الإمام بهذه الترجمة وما أفاده الشيخ واضح، وقال ابن بطال: فيه أن الإنصات للعلماء لازم للمتعلمين، لأن العلماء ورثة الأنبياء، قال الحافظ: كأنه أراد بهذا مناسبة الترجمة للحديث، انتهى.

121 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ

بين البابين : أن العلم إنما يحفظ من العلماء ولا بد فيه من الإنصات لكلام العالم حتى لا يشذ عنه شيء فهذه الحيثية تناسبا.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) بفتح المهملة وتشديد الجيم هو ابن منهال بكسر الميم وسكون النون الأنماطي الدلال وقد مر في باب ما جاء أن الأعمال بالنية.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْن الْحَجَّاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ) بضم الميم وكسر الراء أبو مدرِك النخعي الكوفي الصالح الصدوق الثقة مات سنة عشرين ومائة روى له الجماعة.

(عن أَبِي زُرْعَةَ) هرم بفتح الهاء وكسر الراء ابن عمرو بن جرير، وقد تقدم في باب الجهاد من الإيمان (عن) جده (جَرِيرٍ) عبد الله البجلي بالموحدة والجيم المفتوحين كان سيدًا مطاعًا بديع الجمال كبير القدر طويل القامة بحيث يصل إلى سنام البعير وكان نعله ذراعًا وقد مر في باب الدين النصيحة، وفي هذا الإسناد رواية الابن عن جده وأن رواته ما بين كوفي وواسطي وبصري، وقد أخرج مثنى المؤلف في المغازي، وفي الفتن، وفي الديات أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان، والنسائي في العلم، وفي المحاربة، وابن ماجة في الفتن، وهذا قطعة من حديث أبي بكرة في كتاب العلم في موضعين أحدهما في باب: «رب مبلغ أوعى من سامع».

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ) أَي: لجبرير كما عند المؤلف في حجة الوداع.

وفى: «الْكِرْمَانِي» قال ابن بطلال: فيه أن الإنصات للعلماء والتوقير لهم لازم للمتعلمين، قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2] ويجب الإنصات عند قراءة الحديث مثل ما يجب له ﷺ، وكذلك يجب الإنصات للعلماء لأنهم الذين يحيون سنته ويقومون بشريعته ﷺ، انتهى.

وقال العيني: اللام فيه للتعليل أي: لأجل العلماء، ووجه المناسبة بين البابين من حيث إن العلم إنما يحفظ من العلماء ولا بد فيه من الإنصات لكلام العلم حتى لا يشذ عنه شيء، انتهى. والفرق بين الإنصات للعالم توقيره واحترامه وبين الإنصات لاستماع كلامه واضح؛ وفي «تراجم شيخ الهند»: إن قول ابن عباس: لا ألفينك تأتي القوم وهم في حديث من حديثهم فقص عليهم فتقطع عليهم حديثهم فتملهم، ونحو ذلك من الأقوال على عدم جواز قطع حديثهم نه المصنف بذلك على أنه يجوز عند الضرورة.

فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» فَقَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»⁽¹⁾.

(فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) بفتح الحاء والواو على المشهور وسميت بحجة الوداع لأن النَّبِيَّ ﷺ ودع الناس فيها («اسْتَنْصِتِ النَّاسَ») هو أمر من الاستنصات الذي هو استفعال من الإنصات، ومثله قليل إذ الغالب أن الاستفعال مبني من الثلاثي ويمكن أن يكون من نصت نصتًا، ومعناه طلب السكوت وهو متعد والإنصات جاء لازماً ومتعدياً يقال انصتوه وأنصتوا له لا أنه جاء بمعنى الإسكات فافهم هذا، وقد ادعى بعضهم أن لفظة له في قوله قَالَ له في حجة الوداع منكرة معللاً بأن جريراً أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين.

وقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النَّبِيِّ ﷺ بأربعين يوماً، وتوقف المنذري في ذلك لثبوتها من الطرق الصحيحة وقد قَالَ البغوي وابن حبان وغيرهما: أنه أسلم في رمضان سنة عشر ويقوي ثبوتها، رواية المؤلف لهذا الحديث في باب حجة الوداع أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لجريـر.

(فَقَالَ) بعد ما أنصتوا (لَا تَرْجِعُوا) أي: لا تصيروا، قَالَ ابن مالك: رجع هنا استعمل استعمال صار معنى وعملاً فيرفع الاسم وينصب الخبر.

(بَعْدِي) أي: بعد فراق موقفي هذا أو بعد انتقالي من الدنيا كأنه ﷺ علم بنور النبوة أن هذا لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد وفاته، وقيل: معناه خلافي أي: لا تخلفوني في أنفسكم بعد الذي أمرتكم به.

(كُفَّارًا) نصب على أنه خبر لا ترجعوا لأنه بمعنى لا تصيروا كما عرفت.

(يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) أي: يضرب طائفة منكم رقاب طائفة أخرى، والجمع في مقابلة الجمع أو ما في معناه يقبل التوزيع ولفظ يضرب برفع الباء وهو الرواية التي رواها المتقدمون والمتأخرون وفيه وجوه:

أحدها: أن يكون صفة للكفار أي: لا تصيروا بعدي كفارًا متصفين بهذه الصفة القبيحة.

(1) أطرافه 4405، 6869، 7080 - تحفة 3236.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان معنى قول النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا» رقم (65).

والثاني: أن يكون حالاً من ضمير ترجعوا.

والثالث: أن يكون جملة استئنافية كأنه قيل كيف يكون ذلك، فقال: يضرب بعضكم رقاب بعض، وعلى كل تقدير يحتمل أن يحمل الكلام على الحقيقة باستحلالهم القتال مع المسلمين وأن يحمل على التشبيه بحذف أدواته. قال المظهر في شرح «المصابيح»: يعني إذا فارقت الدنيا فاثبتوا بعدي على ما أنتم عليه من الإيمان والتقوى ولا تحاربوا المسلمين ولا تأخذوا أموالهم بالباطل.

وقال محيي السنة: أي لا تكن أفعالكم شبيهة بأفعال الكفار في ضرب رقاب المسلمين، وقال النَّوَوِيُّ: قيل في معناه ستة أقوال آخر: أحدها: أن ذلك كفر في حق من استحل المقاتلة بغير حق. ثانيها: المراد كفر النعمة وحق الإسلام. ثالثها: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه. رابعها: أنه حقيقة الكفر ومعناه دوموا مسلمين.

خامسها: وقد حكاها الخطَّابِيُّ أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلاح يقال: تكفر الرجل بسلاحه إذا لبسه ويقال: للابس السلاح كافر.

سادسها: معناه لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتال بعضكم بعضاً، وجوز جزم يضرب على أنه بدل من لا ترجعوا أو على أنه جواب شرط محذوف على مذهب الكسائي أي: فإن رجعتم يضرب بعضكم رقاب بعض، أو على أنه جواب النهي على مذهب من يجوز لا تكفر تدخل النار.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الإنصات للعلماء والتوقير لهم لازم للمتعلمين قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2] فيجب الإنصات عند قراءة حديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مثل ما يجب له ﷺ لأنهم ورثة الأنبياء وهم الذين يحيون سنته ويقومون بشريعته، ومنها تحذير الأمة من وقوع ما يحذر منه.

45 - باب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ:

أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكُلُّ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

122 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو،

قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبَكَالِيَّ
.....

45 - باب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ:

أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكُلُّ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

(باب مَا) أي: الذي (يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا) ظرف لقوله يستحب أو شرطية.

(سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ) أي أي: شخص من أشخاص الناس (أَعْلَمُ؟) من غيره

(فَيَكُلُّ) بفتح الباء وكسر الكاف مثل يعد من الوكول وهو التفويض.

(الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ) والفاء تفسيرية على تقدير ظرفية إذا فيكون قوله يكل في قوة

المصدر بتقدير أن والمعنى ما يستحب للعالم وقت السؤال هو الوكول إلى الله

وجزائية على تقدير الشرطية والتقدير فهو يكل والجملة بيان لما يستحب، وفي

رواية أن يكل بأن المصدرية والمعنى حينئذ باب استحباب وكول العلم إلى الله

للعالم وقت السؤال عنه أي: الناس أعلم.

ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول هو لزوم الإنصات

للعالم وهو في الحقيقة وكول أمره إليه في حال السماع، وفي هذا الباب لزوم

وكول الأمر إلى الله تَعَالَى إذا سئل عن الأعلم كذا قيل والذي ظهر لي أن في

الباب السابق بيان أدب المتعلم مع العالم حال التعليم وفي هذا الباب بيان أدب

العالم حال الجواب عن هذه المسألة فتناسبا من هذه الحيثية.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجُعْفِيُّ الْمُسْنَدِيُّ بفتح النون وقد تقدم في باب

أُمُورَ الْإِيمَانِ (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة المذكور في أول الكتاب.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (عَمْرُو) هو ابن دينار المكي الجمحي

السابق ذكره في باب كتابة العلم.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالتوحيد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الباء (قَالَ: قُلْتُ

لَابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (إِنَّ نَوْفًا) بفتح النون وسكون الواو وفي آخره فاء هو

ابن فضالة بفتحيتين أبا يزيد أو أبا رشيد القاصّ (الْبَكَالِيَّ) بكسر الموحدة وفتحها

يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ؟

وتخفيف الكاف واللام وحكي تشديد الكاف مع فتح الموحدة وعزاه في المطالع لأكثر المحدثين لكن الصواب التخفيف نسبة إلى بني بكال بطن من حمير وقد وهم أبو بكر ابن العربي حيث قَالَ: إنه نسبة إلى بكيل بطن من همدان فإن المنسوب إلى بكيل غير نوف بن فضالة، وكان نوف هذا تابعياً من أهل دمشق فاضلاً عالماً لا سيما بالإسرائيليات وكان ابن امرأة كعب الأحبار على المشهور، وقيل ابن أخيه ونوف منصرف لأنه لفظ عربي وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ومن منعه ربما يزعم أنه لفظ عجمي فيكون فيه علتان العجمة والعلمية والأفصح فيه الصرف أيضاً؛ لأن سكون وسطه يقاوم إحدى علتين كما في نوح ولوط.

(يَزْعُمُ) يحتمل أن يكون بمعنى يظن فيقتضي مفعولين لكن سد مسدهما أن مع اسمها وخبرها ويحتمل أن يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي إلا مفعولاً واحداً فحينئذ الأمر ظاهر.

(أَنَّ مُوسَى) صاحب الخضر وقد صرح به المصنف في التفسير وهو غير منصرف للعلمية والعجمة.

(لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) المرسل إليهم والباء زائدة للتوكيد وفي رواية حذفت، وأضيف إلى بني إسرائيل مع كونه علماً لأنه نكر أولاً بأن أول بواحد من المسمّين به ثم أضيف إليه (إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ؟) بتنوين موسى؛ لأنه نكرة فانصرف لزوال علميته قَالَ ابن مالك: قد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً فيجري مجرى النكرة وجعل هذا مثال التحقيق، وروي بغير تنوين أيضاً وهو ظاهر.

قال الحافظ السعقلاني: كذا في روايتنا أي: بغير تنوين، والمعنى أن نوفاً يزعم أن موسى صاحب الخضر عليهما السلام الذي قص الله تعالى عنهما في سورة الكهف ليس موسى بن عمران الذي أرسل إلى فرعون، وإنما هو موسى بن ميثا بكسر الميم وسكون الياء وبالشين المعجمة ابن يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم عليهم السلام وهو أول من موسى بن عمران وهو أيضاً نبي مرسل، وزعم أهل التوراة أنه صاحب الخضر والذي ثبت في الصحيح أنه موسى ابن عمران عليه السلام، والسائل هنا سعيد بن جبير والمجيب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيما تقدم أن ابن عباس تمارى هو والحر بن قيس في صاحب

فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبِي بُنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فُسِّيلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟

موسى الذي سأل موسى السبيل إلى لقيه، فقال ابن عباس: هو خضر فمر بهما أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسأله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فأخبره فيحتمل أن يكون سعيد بن جبير سأل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد الوقعة الأولى المتقدمة لابن عباس والحر رضي الله عنهم فأخبره ابن عباس لما سأل عن قول نوف أن موسى ليس موسى بني إسرائيل، وجاء أن السائل غير سعيد بن جبير روي عن سعيد أنه قَالَ: جلست عند ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعنده قوم من أهل الكتاب، فقال بعضهم: يا أبا عبد الله، إن نوقاً ابن امرأة كعب يزعم عن كعب أن موسى النَّبِيَّ الذي طلب العلم إنما هو موسى بن ميثا فقال ابن عباس: كذب نوف وحدثني أبي وذكر الحديث.

(فَقَالَ) أي ابن عباس رضي الله عنهما: (كَذَبَ) بفتح الذال المعجمة (عَدُوُّ اللَّهِ) وقع هذه المقالة من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حق نوف وهو مؤمن وكان عالماً فاضلاً إماماً لأهل دمشق على طريق التخليط والزجر عن مثل قوله: مبالغة في إنكاره، لا أنه يعتقد أنه عدو لله ولدينه حقيقة وكان ذلك في حال غضبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي حال الغضب تطلق ألفاظ ولا يراد بها حقائقها، قَالَ ابن التين: لم يرد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إخراج نوف عن ولاية الله، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة هذا، ويستفاد منه أن العالم إذا كان عنده علم شيء فسمع غيره يذكر فيه شيئاً من غير علم يلزمه أن يكذبه.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حدثني بالإفراد (أَبِي بُنُ كَعْبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو وسعيد، وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس، وأبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد سبق فيما سبق أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث في أكثر من عشرة مواضع.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فُسِّيلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟) منهم على حد قولنا الله أكبر أي: من كل شيء.

فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ،

(فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ) أي: أعلم الناس قَالَ ذلك بحسب ما ظهر له واقتضاه شاهد الحال ودلالة النبوة؛ لأنه عليه السلام كان من النبوة بالمكان الأرفع، ومن العلم في أعلى المراتب فلا عجب أن يعتقد أنه أعلم الناس، أو المراد أنه أعلم بوظائف النبوة وأمور الشريعة وإن كان الخضر أعلم منه بأمور غيبية فكان موسى عليه السلام أعلم على العموم والخضر عليه السلام أعلم على الخصوص وهذا أبلغ مما في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم، قَالَ: هل تعلم أحدًا أعلم منك، فقال: لا، ومما في صحيح مسلم بلفظ: «ما أعلم في الأرض رجلًا خيرًا، وأعلم مني» من غير تقدم ذكر سؤال فإنه نفى هناك علمه، وأما في حديث الباب فقد بت الحكم ووقع عند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد، عن سعيد بن جبير بهذا السند قام موسى خطيبًا فعرض في نفسه أن أحدًا لم يؤت من العلم ما أوتي وعلم الله بما حدث في نفسه، فقال: يا موسى، إن من عبادي من آتيته من العلم ما لم أوتك، وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن سعيد ابن جبير فقال: ما أحد أعلم بالله وأمره مني.

(فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ) أي: لم يرض قوله شرعًا ودينًا فإن العتب بمعنى الموجدة وتغير النفس وهو مستحيل في حقه تَعَالَى فيحمل على ما يليق به وهو عدم الرضى (إِذْ) للتعليل (لَمْ يَرُدَّ) بحركات الدال المهملة (الْعِلْمَ إِلَيْهِ) أي: إلى الله كما في رواية قال ابن بطال: كان ينبغي أن يقول الله أعلم إذ قيل له أي الناس أعلم؟؛ لأنه لم يحط علمًا بكل عالم في الدنيا، وقد قالت الملائكة: ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا، وسئل النَّبِيُّ ﷺ عن الروح وغيره، فقال: «لا أدري حتى أسأل الله عز وجل».

وقال ابن المنير في حصر الصواب: في ترك الجواب بقوله الله أعلم نظر بل رد العلم إلى الله تَعَالَى متعين أجاب أو لم يجب فإن أجاب، قَالَ: أنا والله أعلم وإن لم يجب قَالَ الله أعلم، ولعل موسى لو قَالَ: أنا والله أعلم لم يحصل المعاتبة وإنما عوتب على اقتضاره على ذلك؛ لأنه يوهم أنه كذلك في نفس الأمر وإن كان مراده الإخبار بما في علمه كما تقدم، ومن هذا أخذ المفتون عقيب أجوبتهم قولهم والله أعلم. قالوا هذا من باب التنبيه لموسى عليه السلام والتعليم لمن بعده لئلا يقتدي به غيره في تركية نفسه والعجب بحاله فيهلك.

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ. قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: أَحْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ نَمٌّ، فَاَنْطَلَقْ وَاَنْطَلَقَ بِفَتَاهُ يُوْشَعَ بْنِ نُونٍ، وَحَمَلًا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ.....

(فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى (إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا) بفتح الهمزة أي: بأن عبداً وفي نسخة بكسرهما أي: فقال: إن عبداً والمراد هو الخضر عليه السلام وتقدم ذكره وتفصيل أحواله من نبوته وولايته وحياته ومماته وغير ذلك.

(مِنْ عِبَادِي) كائناً (بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ) أي: بملتقى بحري فارس والروم من جهة الشرق، وحكى الثعلبي عن أبي بن كعب أنه بإفريقية وقيل طنجة.

(هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ) أي: بشيء مخصوص كما يدل عليه قول الخضر الآتي إن شاء الله تَعَالَى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعمله أنت وأنت على علم علمكه لا أعلمه.

(قَالَ: يَا رَبِّ) أي: يا رب كما في بعض الأصول.

(وَكَيْفَ) أي: كيف يكون الالتقاء والالتباس لي (به؟) أي: بذلك العبد (فَقِيلَ لَهُ) أي: لموسى عليه السلام (أَحْمِلْ) أمر من الحمل (حُوتًا) أي: سمكة كائنة (فِي مِكْتَلٍ) بكسر الميم وفتح التاء المثناة من فوق وهو الزنبيل ويقال القفة، ويقال: فوق القفة، والزنبيل وفي العباب المکتل شبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعاً.

(فَإِذَا فَقَدْتَهُ) أي: الحوت (فَهُوَ) أي: العبد الأعلم منك.

(ثُمَّ) بفتح المثناة ظرف بمعنى هناك (فَاَنْطَلَقَ) موسى عليه السلام (وَاَنْطَلَقَ) ملابساً (بِفَتَاهُ يُوْشَعَ) مجرور بالفتحة عطف بيان لفتاه غير منصرف للعجمة والعلمية (ابنِ نُونٍ) مجرور بالإضافة منصرف كنوح ولوط في اللغة الفصحى وفي رواية وانطلق معه بفتاه فصرح بالمعية للتأكيد وإلا فالمصاحبة مستفادة من الباء في قوله بفتاه، ويوشع بن نون هذا يوشع بن نون بن إفرائيم بن يوسف عليهم السلام وكان يخدمه ويتبعه ولذلك سماه فتاه وقيل كان عبده.

(وَحَمَلًا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ) كما وقع الأمر به قيل كانت سمكة مملوحة، وقيل كانت شق سمكة (حَتَّى) للغاية (كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ) التي عند ساحل البحر الذي وعد موسى عليه السلام بلقي الخضر عنده، قيل: هي الصخرة التي دون نهر الزيت.

وَضَعَا رُؤُوسَهُمَا وَنَامَا، فَانْسَلَّ الْحَوْتُ مِنَ الْمِكْتَلِ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا، وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا، فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ

(وَضَعَا رُؤُوسَهُمَا وَنَامَا) وفي رواية وناما (فَانْسَلَّ) من سللت الشيء أسلّه سلاً فانسل وأصل التركيب يدل على مد الشيء في رفق وخفاء أي: فامتد وخرج. (الْحَوْتُ) الميت المملوح (مِنَ الْمِكْتَلِ) معجزة لموسى أو للخضر عليهما السلام وفي طريق للمؤلف وفي أصل الصخرة عين يقال لها عين الحياة لا يصيب من مائها شيء إلا حيي فأصاب الحوت من ماء تلك العين فتحرك وانسل من المكتل فدخل البحر.

(فَاتَّخَذَ) أي: الحوت (سَبِيلَهُ) طريقه (فِي الْبَحْرِ سَرَبًا) أي: مسلماً ومذهباً، وقيل: أمسك الله تعالى جرية الماء على الحوت فصار عليه مثل الطاق وحصل منه في مثل السرب وهو ضد النفق معجزة لموسى أو للخضر عليهما السلام⁽¹⁾ فعلى هذا يكون لفظ سرباً مفعولاً ثانياً لقوله اتخذ وفي البحر حال منه أو من السبيل متعلق باتخذ ويجوز أن يكون سرباً منصوباً على المصدرية والتقدير يسرب سرباً يقال: سرب في الماء سرباً إذا ذهب فيه ذهاباً.

وفي بعض الروايات: فقال فتاه: لا أوقظه حتى إذا استيقظ نسي أن يخبره، وجوز بعضهم أن يكون الضمير لموسى أي: فاتخذ موسى سبيل الحوت في البحر مذهباً ومسلماً كما يأتي أنهما اتبعاً أثر الحوت، وقد يبس الماء في ممره فصار طريقاً، لكن يضعفه ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام: فكان للحوت سرباً، ولموسى عجباً.

(وَكَانَ) ذلك أي: إحياء الحوت المملوح وإمساك جرية الماء حتى صار مسلماً (لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا) مما يتعجب منه.

(فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا) بالنصب على الظرفية (لَيْلَتِهِمَا) على الإضافة، وبقيّة ليلتهما هي الساعات التي بقيت منها (وَيَوْمَهُمَا) يجوز فيه الجر والنصب، أما الجر فعطفاً على ليلتهما، وأما النصب فعطفاً على بقيّة، وكذا في مسلم، بناء على إرادة سير جميع النهار ووقع في التفسير فانطلقا بقيّة يومهما وليلتتهما وكذا عند مسلم قَالَ القاضي: وهو الصواب لقوله: (فَلَمَّا أَصْبَحَ) إذ لا يقال أصبح إلا عن ليل.

(1) وجاء فجعل لا يلتزم عليه الماء حتى صار كالكرة وهو الثقب في البيت.

قَالَ مُوسَى ﴿لِفَتْنَةٍ ءَإِنَّا غَدَاءًا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: 62]، وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ﴾ [الكهف: 63] قَالَ مُوسَى: ﴿ذَلِكَ مَا

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أي: من الليلة التي تلي اليوم الذي سارا جميعه انتهى.

وهو بعيد جدًا (قَالَ مُوسَى: ﴿لِفَتْنَةٍ ءَإِنَّا﴾) أعطنا (﴿غَدَاءَنَا﴾) بفتح الغين مع المد وهو الطعام الذي يؤكل أول النهار (﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾) بفتح الحين أي: تعبًا ومشقة، يريد من هذا السفر سير البقية والذي يليها يدل عليه قوله عليه السلام.

(وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى) عليه السلام (مَسًّا) وفي نسخة مَسًّا (مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ) فألقى عليه الجوع والنصب ليطلب الغداء ويذكر به الحوت المذكور، ولهذا لم يمسه قبل ذلك.

(فَقَالَ) وفي رواية قال: (لَهُ فَتَاهُ) ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ما دهاني ونزل بي (﴿إِذْ﴾) أي: حين (﴿أَوَيْنَا﴾) بقصر الهمزة أي: انضممنا وأتيننا يقال أوى إلى منزله ليلاً أو نهراً إذا أتى (﴿إِلَى الصَّخْرَةِ﴾) يعني الصخرة التي رقد عندها موسى، قيل: لما طلب موسى عليه السلام الحوت ذكر يوشع ما رأى منه وما اعتراه من نسيانه إلى تلك الغاية فدهش فطفق يسأل موسى عليه السلام عن سبب ذلك فافهم.

(﴿فَإِنِّي﴾) الفاء تفسيرية يفسر بها ما دهاه من نسيان الحوت (﴿نَسِيتُ الْحَوْتَ﴾) أي: فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت منه من الواقعة العجيبة، وفي رواية: ﴿وَمَا أَتَيْنِي﴾ أي: أنساني ذكره ﴿إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾، بأن يشغلني بوساوسه، ويقال: الحال وإن كانت عجيبة لا ينسى مثلها لكنه لما تعود بمشاهدة أمثالها عند موسى عليه السلام من العجائب وألفها واستأنس بها قل اهتمامه بها، أو نسي ذلك لاستغراقه في الاستبصار وانجذاب شراشره إلى جناب القدس بما عراه من مشاهدة الآيات الباهرة، وإنما نسبته إلى الشيطان هضمًا لنفسه، أو لأن عدم احتمال القوة للجانبين، جانب القدس، وجانب الواقعة المذكورة واشتغالها بأحدهما عن الآخر يعد من النقصان.

(قَالَ مُوسَى) عليه السلام: (﴿ذَلِكَ﴾) أي: أمر الحوت (﴿مَا﴾) أي: الذي

كُنَّا نَبْعُ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ [الكهف: 64] فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ، إِذَا رَجُلٌ مُسَجِّي بِنُوبٍ، أَوْ قَالَ تَسَجَّى بِنُوبِهِ، فَسَلَّمَ مُوسَى، فَقَالَ الْخَضِرُ⁽¹⁾: وَأَنْتَى

(﴿كُنَّا نَبْعُ﴾) أي: نطلبه؛ لأنه أمانة المطلوب (﴿فَارْتَدَّا﴾) أي: فرجعا (﴿عَلَىٰ آثَارِهِمَا﴾) في الطريق الذي جاء فيه يقصان (﴿قَصَصًا﴾) أي: يتبعان آثارهما اتباعاً أو مقتصين، (﴿فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾) المعهودة (إِذَا) حرف مفاجأة (رَجُلٌ) مبتدأ وسوغ ذلك تخصيصه بالصفة وهي قوله: (مُسَجَّى) أي: مغطى كله (بِنُوبٍ) كتغطية الميت، قَالَ الجوهري: سجيت الميت تسجية إذا مددت عليه ثوباً، وقد جاء في البخاري قد جعل طرفه تحت رجله وطرفه تحت رأسه والخبر محذوف أي: نائم.

(أَوْ قَالَ تَسَجَّى بِنُوبِهِ) هذا شك من الراوي. وعند مسلم: فارتدا على آثارهما قصصا فأراه مكان الحوت فقال: ههنا وصف لي، ويروى: أن موسى عليه السلام ويوشع عليه السلام اتبعا أثر الحوت وقد يبس الماء في ممره فصار طريقا، فأتيا جزيرة فوجدا الخضر قائماً يصلي على طنفسة خضراء على كبد البحر أي: وسطه، وقد سبق وجه الجمع بين الروايات فيما قبل فتذكر.

(فَسَلَّمَ مُوسَى) عليه السلام عليه فكشف عن وجهه (فَقَالَ الْخَضِرُ) عليه السلام: (وَأَنْتَى) بهمزة مفتوحة ونون مشددة بمعنى كيف أو من أين وهو خبر

(1) هناك مسألة خلافية شهيرة في أن الخضر عليه السلام كان نبيا أو لا، قال الحافظ: قوله تعالى: «هو أعلم منك» ظاهر في أن الخضر نبي بل نبي مرسل إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول، ولذا أورد الزمخشري سؤالا وهو: دلت حاجة موسى إلى التعليم من غيره أنه موسى بن ميثا كما قيل، إذ النَّبِيُّ يجب أن يكون أعلم أهل زمانه؛ وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله، قال الحافظ: وفي الجواب نظر لأنه يستلزم نفي ما أوجب.

والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد الألفية بأمر مخصوص، لقوله بعد ذلك: إني على علم من علم الله تعالى علمنيه لا تعلمه أنت وأنت على علم لا أعلمه، والمراد يكون النَّبِيُّ أعلم أهل زمانه أي: ممن أرسل إليه، ولم يكن موسى مرسلا إلى الخضر، وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم منه إن قلنا: إنه نبي مرسل، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا: إنه نبي أو ولي، وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة، ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله: «وما فعلته عن أمري» وينبغي اعتقاد كونه نبيا لثلاث تنذر بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي، حاشا وكلا.

بَارِضِكَ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، فَقَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ﴿هَلْ أَتَبَعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِنَّا عِلْمَتَ رُشْدَا﴾ [الكهف: 66] قَالَ: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (١٧) [الكهف: 67]، يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عِلْمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عِلْمَكُهُ لَا أَعْلَمُهُ،

مقدم وقوله: (بَارِضِكَ) حال من قوله: (السَّلَامُ؟) وهو مبتدأ مؤخر والمعنى كيف أو من أين استقر السلام حال كونه بَارِضِكَ التي لا تعرف السلام وكأنها كانت بلاد كفر أو كانت تحييتهم بغير السلام، وعند المؤلف في التفسير وهل بَارِضِي من سلام.

(فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (أَنَا مُوسَى، فَقَالَ) الخضر: أنت (مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟) فهو خبر مبتدأ محذوف (قَالَ: نَعَمْ) أنا موسى بني إسرائيل، ويستفاد منه أن الأنبياء عليهم السلام ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله تَعَالَى إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله.

(قَالَ) له موسى: ﴿هَلْ أَتَبَعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ﴾ على شرط أن تعلمني وهو في موضع الحال من الكاف ﴿مِنَّا﴾ أي: من الذي ﴿عِلْمَتَ﴾ أي: علمك الله ﴿رُشْدَا﴾ أي: علماً ذا رشد هو من قبيل رجل عدل وهو بضم الراء وبفتحتين وقد قرئ بهما في السبعة خلاف الغي وإصابة الخير من باب كتب وسمع، وهو مفعول أن تعلمني ومفعول علمت العائد المحذوف، ويجوز أن يكون علة لأتبعك أو مصدرًا بإضمار فعله أي: أرشد رشداً ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطاً في أبواب الدين فإن الرسول ينبغي أن يكون أعلم ممن أرسل إليه وممن لم يرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً، وقد راعى في ذلك غاية الأدب والتواضع فاستجهل نفسه واستأذن أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه.

(قَالَ) الخضر عليه السلام: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ فإني أفعل أموراً ظاهرها مناكير وباطنها لم يحط به خبرك ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ (١٨).

(يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عِلْمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ) وهو علم الغيوب والأسرار، (وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ) علمك الله وفي رواية: (عِلْمَكُهُ) الله.

(لَا أَعْلَمُهُ) وهو علم الشرائع والأحكام وإن كان الخضر عليه السلام كان

قَالَ: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: 69]، فَاَنْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، فَكَلَّمُوهُمَ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا، فَعَرَفَ الْخَضِرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَزْوٍ، فَجَاءَ عُضْفُورٌ،

يعرف من أحكام الشرع ما لا غنى للمكلف عنه وموسى عليه السلام يعرف من علم الباطن ما لا بد منه.

(قَالَ) موسى عليه السلام: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾) معك غير منكر عليك فيما رأيته من أمرك وإن شاء الله اعتراض بين المفعولين، إما للتيمن أو لعلمه بصعوبة الأمر، فإن مشاهدة الفساد والصبر على خلاف المعتاد شديد فلا خلف فيه، وخلفه ناسيًا لا يقدر في عصمته.

﴿وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: 69] عطف على صابراً أي: ستجدني صابراً وغير عاص.

(فَاَنْطَلَقَا) بعد ما قَالَ الْخَضِرُ لموسى عليهما السلام: ﴿إِنْ أَتَبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ أي: فلا تفتاحنني بالسؤال عن شيء أنكرته مني ولم تعلم وجه صحته حتى أحدث لك منه ذكراً، أي: حتى أبتدئك بتيانه.

(يَمْشِيَانِ) أي: حال كونهما يمشيان (عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ) فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تسفن الماء أي: تعبره قَالَه ابن دريد: حال كونهما يطلبان السفينة (فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، فَكَلَّمُوهُمَ) أي: كلم موسى والخضر ويوشع أصحاب السفينة.

(أَنْ) أي: في أن (يَحْمِلُوهُمَا) أي: موسى والخضر عليهما السلام (فَعَرَفَ) على صيغة المجهول (الْخَضِرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَزْوٍ) بفتح النون أي: بغير أجر النول والمنال والمئالة كله الجعل وأما النيل والنوال فالعطية ابتداء يقال: رجل نال إذا كان كثير النوال كما قالوا: رجل مالٍ إذا كان كثير المال، ولم يذكر يوشع معهم كما لم يذكر في قوله فَاَنْطَلَقَا يَمْشِيَانِ؛ لأنه تابع غير مقصود بالإضافة ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما بل رجع إلى بني إسرائيل؛ لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك لكن في رواية فحملوهم بالجمع وهو يقتضي الجزم بركوبه معهما في السفينة، وضمه معهما في كلام أهل السفينة؛ لأن المقام يقتضي كلام التابع. (فَجَاءَ عُضْفُورٌ) بضم المهملة طير مشهور وقيل هو الصرد قَالَ الدميري:

فَوَقَّعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَتَقَرَّرَ نَقْرَةً أَوْ نَقَرَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِرُ: يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةٍ هَذَا الْعُصْفُورُ فِي الْبَحْرِ، فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ، فَتَزَعَهُ،

حكى ابن رشيق في كتاب «الغرائب» فتحه قيل وسمي به؛ لأنه عصي وفر.

(فَوَقَّعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ) أي: طرفها (فَتَقَرَّرَ نَقْرَةً) بالنصب على المصدرية (أَوْ نَقَرَتَيْنِ) عطف عليه (فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِرُ: يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةٍ هَذَا الْعُصْفُورُ فِي الْبَحْرِ) وعند المؤلف أيضًا ما علمي وعلمك في جنب علم الله تعالى إلا كما أخذ هذا العصفور بمنقاره في البحر أي: في جنب معلوم الله تعالى، وهو أحسن سياقًا من المسوق هنا وأبعد عن الإشكال ومفسر للواقع هنا، فإن الواقع هنا ليس على ظاهره فإن النقص من علم الله تعالى مستحيل، وإنما معناه أن علمي وعلمك بالنسبة إلى علم الله تعالى كنسبة ما نقر العصفور إلى ماء البحر، ثم المقصود من ذلك التشبيه ببيان قلة علمهما وحقارته في جنب علم الله لا المماثلة من كل الوجوه كيف ونسبة ما نقر العصفور إلى البحر نسبة المتناهي إلى المتناهي، ونسبة علمهما إلى علم الله تعالى نسبة المتناهي إلى غير المتناهي، وللنقرة في الجملة نسبة إلى ماء البحر بخلاف علم العبد فإنه لا نسبة له إلى علم الله تعالى فهذا إنما هو على التقريب إلى الأفهام.

وقال بعضهم: نقص بمعنى أخذ؛ لأن النقص أخذ خاص فذكر الخاص وأريد العام أي: ما أخذ علمنا من معلومات الله تعالى إلا مثل هذا المقدار في التقدير، وقيل: إلا هنا بمعنى ولا كأنه قال: ما نقص علمي وعلمك من علم الله ولا كنقرة هذا العصفور من هذا البحر؛ لأن علم الله تعالى لا ينقص بحال، وقال الإسماعيلي: المراد أن نقص العصفور لا تأثير له فكأنه لم يأخذ شيئًا فيكون من قبيل قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

(فَعَمَدَ) بفتح الميم من باب ضرب عمدًا بمعنى قصد (الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنَ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ، فَتَزَعَهُ) بفاس أو بقدوم فانخرقت ودخل الماء، قَالَ الْمَفْسُورُونَ: قلع لوحين مما يلي الماء، وفي هذا الصحيح فوتد فيها وتدًا فخرقها، ويقال:

فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوَلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا؟ قَالَ: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: 72]؟ قَالَ: ﴿لَا تُؤْخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: 73] - فَكَانَتِ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نَسْيَانًا - ، فَاَنْطَلَقَا ، فَإِذَا غُلَامٌ

أخذ فأسًا فخرق لوحًا حتى دخلها الماء فحشاها موسى بثوبه.

(فَقَالَ مُوسَى) عليه السلام هؤلاء (قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوَلٍ) وأجر.

(عَمَدْتَ) بفتح الميم (إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا؟) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء من الإغراق على الخطاب إلى الخضر عليه السلام، وذلك لأن خرقها سبب لدخول الماء فيها المفضي إلى غرق أهلها، وروي ليغرق بفتح المثناة التحتيّة وفتح الراء على الغيب مضارع غرق أهلها بالرفع على الفاعلية ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: 71] أي: أتيت أمرًا عظيمًا من أمر الأمر إذا عظم، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لما خرق الخضر السفينة تنحى موسى عليه السلام بناحية ثم قَالَ في نفسه ما كنت أصنع بمصاحبة هذا الرجل كنت أتلو في بني إسرائيل كتاب الله غدوة وعشية وأمرهم فيطيعوني، فقال له الخضر: يا موسى، تريد أن أخبرك بما حدثت به نفسك، قَالَ: نعم، قَالَ: قلت كذا وكذا قَالَ: صدقت (قَالَ) الخضر لموسى عليهما السلام: ﴿﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾﴾ تذكيرًا لما ذكره قبل.

(قَالَ) موسى عليه السلام: ﴿﴿لَا تُؤْخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾﴾ أي بالذي نسيته أو بشيء نسيته يعني وصيته بأن لا يعترض عليه أو بنسياني إياها وهو اعتذار بالنسيان أخرجه في معرض النهي عن المؤاخذه مع قيام المانع لها، وقيل أراد بالنسيان الترك أي: لا تؤاخذاني بما تركت من وصيتك أول مرة، وقيل: إنه من معاريض الكلام والمراد شيء آخر نسيه، وزيد في رواية: ﴿﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾﴾ أي: ولا تغشني عسرًا من أمري بالمضايقة والمؤاخذه على المنسي فإن ذلك يعسر على متابعتك.

(فَكَانَتِ) المسألة (الأُولَى مِنْ مُوسَى) عليه السلام (نَسْيَانًا) بالنصب خبر كان وهو يؤيد المعنى الأول من المعاني الثلاثة للنسيان المذكور.

(فَاَنْطَلَقَا) أي: بعد ما خرجا من السفينة يمشيان أيضًا (فَإِذَا غُلَامٌ) فلما بلغ أبلّة بضم الهمزة والباء الموحدة وتشديد اللام المفتوحة بعدها هاء مدينة بالقرب

يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَأَقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَى: ﴿أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: 74]؟

من بصرة وعبادان، ويقال: كان بأيلاء بفتح الهمزة وسكون الياء واللام الممدودة مدينة على ساحل بحر القلزم على طريق حجاج مصر، هذا يدل على أنه كان غير بالغ إذ الغلام اسم للمولود إلى أن يبلغ. قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كان غلامًا لم يبلغ الحنث.

(يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ) وكانوا عشرة وكان ذلك الغلام أظرفهم وأوضأهم، واختلفوا في اسمه، فقال الضحاك: اسمه جيسون، وقال شعبة: جيسور، وقال وهب: كان اسم أبيه ملاس، واسم أمه رحمى، وروي عن الضحاك أنه كان غلامًا يعمل بالفساد ويتأذى منه أبواه، وقال الكلبي: كان يسرق المتاع بالليل فإذا أصبح لجأ إلى أبويه فيحلفان دونه شفقة عليه ويقولان لقد بات عندنا.

(فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ) أي: جر الغلام برأسه (فَأَقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ) وعنده في بدء الخلق فأخذ الخضر برأسه فقطعه بيده هكذا وأوماً سفيان بأطراف أصابعه كأنه يقطف شيئاً، وجاء في التفسير ثم خرجا من السفينة فبينما هما يمشيان على الساحل إذ بصر الخضر غلامًا مع الغلمان فاقتلع رأسه، وجاء فوجد غلامًا يلعبون فأخذ غلامًا كافرًا ظريفًا فأضجعه ثم ذبحه بالسكين، وقال الكلبي: صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله، وقيل: رفسه برجله فقتله، وقيل: ضرب رأسه بالجدار حتى قتله، وقيل: أدخل أصبعيه في سرتة فأقلعها فمات، فلما قتله من غير ترو واستكشاف حال لم يصبر موسى عليه السلام (فَقَالَ مُوسَى) للخضر عليهما السلام ﴿أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ بتشديد الياء أي: طاهرة من الذنوب وهي أبلغ من زاكية بالتخفيف، وقال أبو عمرو بن العلاء: الزاكية التي لم تذنّب قط والزكية التي أذنبت ثم غفرت ولذا اختار قراءة التخفيف فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم كما سبق وزعم قوم أنه كان بالغًا يعمل الفساد واحتجّوا بقوله: ﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ إذ القصاص إنما يكون في حق البالغ، وأجاب الجمهور عن ذلك بأننا لا نعلم كيف كان شرعهم فلعله كان يجب على الصبي في شرعهم كما يجب في شرعنا عليهم غرامة المتلفات فلما لم يرها أذنبت ذنبًا يقتضي قتلها أو قتلت نفسها فتقاد به نبه على أن القتل إنما يباح حدًا أو قصاصًا وكلا الأمرين منتف،

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: 75]؟ - قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أُوْكَدَ - ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا

ويقال: المراد به التنبيه على أنه قتل بغير حق، وقد قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا تُكْرَهُ﴾.

(﴿قَالَ﴾) أي: الخضر لموسى عليهما السلام: (﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾)، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) أي سفيان (وَهَذَا أُوْكَدَ) واستدل عليه بزيادة لك في هذه المرة زيادة في المكافحة بالعتاب على رفض الوصية والوسم بقلة الثبات والصبر لما تكرر منه الاشتماز والاستنكار ولم يرعوا بالتذكير أول مرة حتى زاد في الاستنكار ثاني مرة، وقد حكى القرطبي عن صاحب العرس والعرائس: أن موسى عليه السلام لما قال للخضر: أقتلت نفسا زكية بغير نفس غضب الخضر فاقتلع كتف الصبي الأيسر وقشر اللحم عنه فإذا في عظم كتفه مكتوب كافر لا يؤمن بالله أبداً وفي مسلم، وأما الغلام فطبع يوم طبع كافراً، وكان أبواه قد عطفوا عليه فلو أنه أدرك أرمقهما طغياناً⁽¹⁾ وكفراً، قَالَ المؤلف: وكان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقرأ فكان أبواه مؤمنين وهو كان كافراً، وعنه وأما الغلام كان كافراً وكان أبواه مؤمنين بعد غروب الشمس.

(﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَا﴾) وفي رواية حتى إذا أتيا وعليها تلاوة القرآن، وفي القرآن: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّجْنِي﴾ أي: سألت صحبتك، ﴿فَدَّ بَلَّغْتَ﴾ أي: وجدت ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ من قبلي ﴿عُدْرًا﴾ لما خالفتك ثلاث مرات.

(﴿أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾) هي أنطاكية، قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال ابن سيرين: هي أبله، وهي أبعد الأرض من السماء، وجاء أنهم كانوا من أهل قرية لثام، وقيل: قرية من قرى الروم، يقال لها: ناصرة وإليها تنسب النصراري، وقال السهيلي: قيل إنها برقة، وقيل إنها باجروان وهي مدينة بناوحي أرمنية من أعمال شروان عندها فيما قيل عين الحياة التي وجدها الخضر عليه السلام.

(﴿اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾) واستضافاهم (﴿فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا﴾) ولم يجدا في تلك الليلة قرى ولا مأوى وكانت ليلة باردة (﴿فَوَجَدَا فِيهَا﴾) أي: في تلك القرية

(1) أي: زيادة في الإضلال.

جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُصَ فَأَقَامَهُ ﴿[الكهف: 77]﴾، قَالَ الْخَضِرُ: بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿لَوْ شِئْتُ لَنَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [الكهف: 78]

(﴿جِدَارًا﴾) على شاطئ الطريق فالتجأ إليه، وذكر الثعلبي أن سمكه كان مائتي ذراع بذراع تلك القرية وطوله على وجه الأرض خمس مائة ذراع وعرضه خمسين ذراعًا (﴿يُرِيدُ﴾) أي: يداني ويشارف (﴿أَنْ يَنْقُصَ فَأَقَامَهُ﴾) أي: يسقط فاستعيرت الإرادة للمشارفة كما استعير لها الهم والعزم، قَالَ:

يريد الرمح صدر بني براء ويعدل عن دماء بني عقيل
وقال:

إن دهرًا يلف شملي بجُمْل لزمان يهم بالإحسان
وقال الكسائي: إرادة الدار هنا ميله، وفي الصحيح فوجدا فيها جدارًا مائلًا
وكان اهل القرية يمرون تحته على خوف هذا.

(قَالَ الْخَضِرُ: بِيَدِهِ) أي: أشار إليه بيده وفي رواية قَالَ: فمسحه بيده كما يمسح القلال بالطين.

(فَأَقَامَهُ) فاستوى، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ هَدَمَهُ وَنَقَضَهُ ثُمَّ بَنَاهُ، وَقِيلَ أَقَامَهُ بِعَمُودِ عَمْدِهِ بِهِ.

فَقَالَ مُوسَى فِي رِوَايَةٍ: (فَقَالَ لَهُ مُوسَى): أَيُّ الْخَضِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: (﴿لَوْ شِئْتُ لَنَخَذْتُ﴾) بهمة وصل وتشديد التاء على وزن افتعلت من تَخَذَ كَاتِبٌ مِنْ تَبَعٍ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ أَوْ مِنْ أَخَذَ

(﴿عَلَيْهِ أَجْرًا﴾) أي: جعلًا فيكون لنا قوتًا وبلغه على سفرنا، فيكون تحريضًا على أخذ الجعل، أو هو تعريض بأنه فضول لما في لو من النفي كأنه لما رأى الحرمان ومساس الحاجة واشتغاله بما لا يعنيه لم يتمالك نفسه.

(﴿قَالَ﴾) أي: الخضر لموسى عليهما السلام (﴿هَذَا﴾) إشارة إلى الفراق الموعود بقوله: فلا تصاحبني، أو إلى الاعتراض الثالث أي: هذا الاعتراض سبب الفراق، أو إلى الوقت أي: هذا الوقت وقته (﴿فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾) هذه الإضافة إضافة المصدر إلى الظرف على الاتساع، وقد قرئ في القرآن على الأصل أي: على عدم الإضافة.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا»⁽¹⁾.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى) إنشاء بلفظ الخبر.

(لَوَدِدْنَا) بكسر الدال الأولى وسكون الثانية أي: والله لوددنا (لَوْ صَبَرَ) من قبيل قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: 9] أي: صبره؛ لأنه لو صبر لأبصر أعجب الأعاجيب (حَتَّى يُقَصَّ) بصيغة المجهول (عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا) مفعول ما لم يسم فاعله، ومن فوائد هذه القصة صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ ظاهراً ولو كان مستقيماً في باطن الأمر.

ومنها: استحباب الرحلة للعلم، ومنها جواز التزود للسفر، ومنها فضيلة طلب العلم والأدب مع العلم وحرمة المشايخ، وترك الاعتراض عليهم، وإن صح الاعتراض بحسب الظاهر وتأويل ما لم يفهم ظاهره من أقوالهم وأفعالهم والوفاء بعهودهم والاعتذار عند المخالفة، ومنها إثبات كرامات الأولياء على تقدير ولاية الخضر عليه السلام، ومنها جواز سؤال الطعام عند الحاجة، ومنها جواز ركوب السفينة ونحوها بغير أجره برضى صاحبه.

فائدة:

قَالَ القرطبي: وفي قصة موسى والخضر عليهما السلام أن الله تَعَالَى يفعل ما يريد ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل يجب على الخلق الرضا والتسليم، فإن العقول قاصرة عن إدراك أسرار الربوبية فلا يتوجه على حكمه لم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث، وأن العقل لا يحسن ولا يقبح وأن ذلك راجع إلى الشرع فما حسنه بالثناء عليه فهو حسن، وما قبحه بالذم عليه فهو قبيح فإن لله تَعَالَى فيما يقضيه حكماً وأسراراً ومصالح خفية اعتبرها وكل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه، ولا حكم عقل يتوجه إليه بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فما اطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف وإلا فالعقل عنده واقف فليحذر

(1) أطرافه 74، 78، 2267، 2728، 3278، 3400، 3401، 4725، 4726، 4727،

6672، 7478 - تحفة 39 - 1/42.

أخرجه مسلم في الفضائل باب من فضائل الخضر عليه السلام رقم (2380).

المرء من الاعتراض فإن ذلك إلى الخيبة قَالَ: وههنا مغلطان يجب أن ينبه عليهما الأولي: أنه وقع لبعض الجهلة أن الخضر أفضل من موسى تمسكاً بهذه القصة وبما اشتملت عليه وهذا إنما يصدر ممن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله تعالى به موسى عليه السلام من الرسالة وسماع كلام الله وإعطائه التوراة فيها علم كل شيء، وأن أنبياء بني إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم نبوته حتى عيسى عليه السلام وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ويكفي من ذلك قوله: ﴿يُمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَامِي﴾ [الأعراف: 144]، والخضر إن كان نبياً فليس برسول باتفاق، والرسول أفضل من النبي الذي ليس برسول ولو تنزلنا على أنه رسول فرسالة موسى عليه السلام أعظم وأتمته أكثر فهو أفضل وغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني إسرائيل وموسى أفضلهم، وإن قلنا: إن الخضر ليس بنبي بل ولي فالنبي أفضل من الولي وهو أمر مقطوع به عقلاً ونقلاً والصائر إلى خلافه كافر؛ لأنه معلوم من الشرع بالضرورة، وإنما كانت قصة الخضر مع موسى امتحاناً لموسى ليعتبر ﷺ.

الثانية: أنه ذهب قوم من الزنادقة إلى طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا: إنه يستفاد من قصة موسى والخضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالأنبياء والعوام، وأما الأولياء والخواص فلا حاجة لهم إلى تلك النصوص، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاء قلوبهم عن الأكدار وخلوها عن الأغيار فينجلي لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية فيقفون على أسرار الكائنات ويعلمون الأحكام الجزئيات ويستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات كما اتفق للخضر فإنه استغنى بما تجلى له من تلك العلوم ويؤيده الحديث المشهور: «استفت قلبك وإن أفتوك»، قَالَ القرطبي: وهذه زندقة وكفر؛ لأنه إنكار لما علم من الشرائع فإن الله تعالى قد أجرى سنته وأنفذ حكمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه المتقنين لشرائعه وأحكامه كما قَالَ تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مَنِ الْكَفَّةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: 75]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: 124] وأمر بطاعتهم في كل ما جاؤوا به وحث على طاعتهم والتمسك

46 - باب من سَأَلَ، وَهُوَ قَائِمٌ، عَالِمًا جَالِسًا

123 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ،

بما أمروا به من أخبر أن فيه الهدى، وقد حصل العلم اليقيني وإجماع السلف على ذلك فمن ادعى أن هناك طريقًا أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب. قَالَ: وهي دعوى تستلزم إثبات نبوة بعد نبوة نبينا ﷺ؛ لأن من قَالَ: إنه يأخذ عن قلبه؛ لأن الذي يقع فيه هو حكم الله تَعَالَى وأنه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه إلى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة، كما قَالَ نَبِينَا ﷺ: «إن روح القدس نفث في روعي»، قَالَ: وقد بلغنا عن بعضهم أنه قَالَ: لا آخذ عن الموتى، وإنما آخذ عن الحي الذي لا يموت، وكذا قَالَ آخر: أنا آخذ عن قلبي عن ربي، وكل ذلك كفر باختلاف أهل الشرائع، ونسأل الله تَعَالَى الهداية والتوفيق.

وقال غيره: من استدل بقصة الخضر على أن الولي يجوز أن يطلع من خفايا الأمور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل وليس ما تمسك به صحيحًا فإن الذي فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع فإن نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غضبها ثم إعادته إذا تركها جائز شرعًا وعقلًا وقد وقع ذلك واضحًا في رواية أبي إسحاق التي أخرجها مسلم ولفظه فإذا جاء الذي يسخرها لوجدها منخرقة تجاوزها فأصلحها فيستفاد منه وجوب الثاني في الإنكار في المحتملات، وأما قتله الغلام فلعله كان جائزًا في تلك الشريعة، وأما إقامة الجدار فمن باب مقابلة الإساءة بالإحسان والله أعلم.

46 - باب من سَأَلَ، وَهُوَ قَائِمٌ، عَالِمًا جَالِسًا

(باب من سَأَلَ، وَهُوَ قَائِمٌ) الجملة الاسمية حال من ضمير سأل وقوله: (عَالِمًا) مفعوله (جَالِسًا) صفته والمقصود من عقد الباب جواز سؤال القائم العالم الجالس وليس هو من باب من يتمثل له الناس قيامًا إذا سلمت النفس من الإعجاب، ووجه المناسبة بين البابين أن في كل منهما سؤالًا عن العالم.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هو ابن أبي شيبه (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثنا (جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عن مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عن أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة

عن أَبِي مُوسَى، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَإِنَّ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ، قَالَ: وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا، فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ.....»

الخضرمي، قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِي: مَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا فِيهَا مَنْ يَدْفَعُ اللَّهَ عَنْ أَهْلِهَا بِهِ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَبُو وَائِلٍ مِنْهُمْ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُمْ فِي بَابٍ مِنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا.

(عَنْ أَبِي مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ صَاحِبُ الْهَجَرَاتِ الثَّلَاثِ مِنَ الْيَمَنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ، وَمِنْهَا إِلَى الْحَبْشَةِ وَمِنْهَا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ أَيٍّ: الْإِسْلَامُ أَفْضَلُ. وَرَجُلٌ هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُمْ كُوفِيُونَ، وَأُثْمَةُ أَجْلَاءُ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْجِهَادِ، وَفِي كِتَابِ الْخُمْسِ، وَفِي التَّوْحِيدِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِيهِ أَيْضًا.

(قَالَ) أَيٍّ: أَنَّهُ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) إِنَّمَا عَدَاهُ بِكَلِمَةٍ إِلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ انْتِهَاءِ الْمَجِيءِ إِلَيْهِ ﷺ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟) هُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَقُولُ الْقَوْلِ مَعْقُولُهُ: (فَإِنَّ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا) أَيٍّ: لِأَجْلِ الْغَضَبِ وَهِيَ حَالَةٌ تَحْصُلُ عِنْدَ غَلِيَانِ الدَّمِ فِي الْقَلْبِ لِإِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ.

(وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَهِيَ الْأَنْفَةُ وَالْغِيْرَةُ وَالْمَحَامَاةُ عَنِ الْعَشِيْرَةِ يُقَالُ حَمِيْتُ عَنْ كَذَا حَمِيَّةٌ إِذَا أَنْفَتَ مِنْهُ وَدَاخَلَكَ عَارٌ وَأَنْفَتَ أَنْ تَفْعَلَهُ، وَقِيلَ: هِيَ الْمَحَافَظَةُ عَلَى الْحَرَمِ، فَالْأَوَّلُ: إِشَارَةٌ إِلَى مُقْتَضَى الْقُوَّةِ الْغَضَبِيَّةِ، وَالثَّانِي: إِلَى مُقْتَضَى الْقُوَّةِ الشَّهْوَانِيَّةِ، أَوِ الْأَوَّلُ لِأَجْلِ دَفْعِ الْمَضْرَةِ، وَالثَّانِي لِأَجْلِ جَلْبِ الْمَنْفَعَةِ.

(فَرَفَعَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَيْهِ) أَيٍّ: إِلَى السَّائِلِ (رَأْسَهُ) الشَّرِيفَةَ (قَالَ) أَيٍّ: أَبُو مُوسَى وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مِنْ دُونِهِ فَيَكُونُ مَدْرَجًا فِي أَثْنَاءِ الْخَبَرِ.

(وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ) أَيٍّ: لِأَجْلِ أَنَّ السَّائِلَ (كَانَ قَائِمًا) فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ أَيٍّ: مَا رَفَعَ لِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا لِقِيَامِ الرَّجُلِ.

(فَقَالَ) ﷺ: (مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ) أَيٍّ: لِأَنَّ تَكُونَ (كَلِمَةُ اللَّهِ) أَيٍّ: دَعْوَةٌ

هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ⁽¹⁾.

الإسلام، وقيل: كلمة الإخلاص، وهي قولنا: لا إله إلا الله (هِيَ الْعُلْيَا) كما هو مقتضى القوة العقلية ويدخل فيه من قاتل لطلب ثواب الآخرة ولطلب رضا الله تَعَالَى فَإِنْ طَلَبَ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ وَطَلَبَ الثَّوَابَ وَطَلَبَ الرِّضَا كُلُّهَا مُتَلَازِمَةٌ (فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) فَإِنْ قُلْتَ: السُّؤَالُ عَنْ مَاهِيَةِ الْقِتَالِ، وَالْجَوَابُ

(1) أطرافه 2810، 3126، 7458 - تحفة 8999 - 1/43.

أخرجه مسلم في الإمارة باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا رقم (1904). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن القتال في سبيل الله لا يكون إلا بنية أن تكون كلمة الله هي العليا، والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: قوله: «يا رسول الله» فيه دليل على أن من الأدب والسنة مقدمة مناداة المسؤول بأعلى أسمائه على الحاجة لأنه قال أولاً قبل أن يذكر حاجته يا رَسُولَ اللَّهِ ورسول الله أعلى أسمائه عليه السلام.

الوجه الثاني: فيه دليل على جواز مناداة المفضل للفاضل لحاجته أو في أمر أشكل عليه لأن هذا الأعرابي سأل النَّبِيَّ ﷺ مع أصحابه وأصحابه أفضل ذلك الزمان بعده عليه السلام فلم ينكر عليه واحد منهم رفع صوته بينهم وعليهم وانفراده بسؤاله فيما احتاج إليه دونهم ولو كان ذلك غير جائز لما أقره الشارع عليه السلام على شيء من ذلك.

الوجه الثالث: قوله: «ما القتال في سبيل الله» فيه دليل على إبداء العلل الواردة للعارف بها ليبين فيها الفاسد من الصالح لأن هذا الأعرابي قال أولاً ما القتال في سبيل الله ثم بين بعد ذلك وجوه القتال التي كانت عادة العرب يقاتلون عليها.

الوجه الرابع: فيه دليل على جواز حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها يؤخذ ذلك من قوله ما القتال في سبيل الله وهو يريد ما صفة القتال الذي يكون في سبيل الله فحذف الصفة للاختصار. الوجه الخامس: فيه دليل على أن من السنة تقديم العلم على العمل يؤخذ ذلك من قوله ما القتال في سبيل الله ليعلم كيف يقاتل في سبيل الله.

الوجه السادس: فيه دليل لمذهب مالك رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يقول بأن الفرض لا بد له من حد يحد به من الكتاب أو من السنة أو منهما معا يعرف بذلك يؤخذ ذلك من قوله ما القتال في سبيل الله ليعرف الصفة التي إذا فعلها وفي ما أمر به.

الوجه السابع: فيه دليل على إيجاب النية في العمل يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام لتكون كلمة الله هي العليا فأضرب عن الصفة وأجاب عن النية.

الوجه الثامن: فيه دليل على أن تخصيص الظواهر لا يكون إلا بالنيات يؤخذ ذلك من قوله بعد تعداد السائل الوجوه التي يقاتلون عليها أن الشأن النية لا الصورة الظاهرة وهنا بحث هل قوله ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا» لا غيرها مما ذكر في الحديث ولا يكون لله إلا إذا عرى المقصود عن ما سواه وأنه لا يبالي بتلك المقاصد إذا كان مقصده الأصل فيها لتكون كلمة الله هي العليا ولهذا قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في الرجل يحب أن يرى في طريق =

ليس عنها بل عن المقاتل ، فالجواب أن فيه الجواب وزيادة أو أن القتال بمعنى

المسجد ولا يجب أن يرى في طريق السوق لا يضره ذلك إذا كان عند الشروع لله خالصا .

فالجواب : أن الأمر هنا احتمل وجوها لكل شيء واحد منها حكم .

أحدها : وهو أعلاها بلا خلاف وهو أن يكون لله ولا يكون هناك غير ذلك .

والثاني : أن يكون المثير للقتال أحد الوجوه المذكورة في الحديث أو الزيادة التي في غيره وهي أن يقاتل طبعا ثم عند الشروع فيه يجرد النية أن تكون كلمة الله هي العليا فهذا هو الذي يعطيه نص الحديث لأن المثير للشيء لا يلتفت إليه إذا لم يستصحب به الحال حتى يكون الفعل له لأن الحكم للأحدث فالأحدث .

الثالث : أن يكون لذلك المؤثر ولله معا فهذا ليس من الله في شيء لما جاء أن الله جل جلاله إذا كان في العمل شرك لغيره يقول الله يوم القيامة لصاحب العمل : (أنا أغنى الشركاء اذهب فاطلب الأجر من غيري) .

الرابع : أن يكون لأحد الوجوه المذكورة لا غير فهذا له ما يقتضيه فعله ونيته من إثم أو إباحة بحسب قواعد الشرع في كل قضية .

الوجه التاسع : فيه دليل على أن من السنة أن يواجه المسؤول السائل بوجهه عند الجواب يؤخذ ذلك من قوله فرفع إليه رأسه ثم استعذر عن رفع رأسه ﷺ بأن قال إنما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائما .

الوجه العاشر : فيه دليل على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقتدون بأفعاله عليه السلام كما يقتدون بأقواله يؤخذ ذلك من قوله فرفع إليه رأسه فلولاً أنهم كانوا يقتدون بأفعاله ما كانت حاجة إلى ذكر رفع رأسه لأنه ليس ذلك من لازم الجواب .

الوجه الحادي عشر : فيه دليل على وقار النبي ﷺ وعلم الصحابة بذلك لأنه عليه السلام كان لا يلتفت إلا عن حاجة لا عبثاً فلولاً ما كان كذلك ما احتاج الراوي أن يبدي العلة التي من أجلها رفع النبي ﷺ رأسه وهو أن السائل كان قائماً .

الوجه الثاني عشر : فيه دليل على حفظ الجوارح حتى لا يكون تصرفها إلا عن ضرورة لا عبثاً لما تقدم في تعليل رفع رأسه عليه السلام .

الوجه الثالث عشر : فيه دليل على أن المخبر إذا أخبر بشيء لا يعرف فعليه أن يستدل عليه بما يصدق به حديثه يؤخذ ذلك من تعليل الصحابي سبب رفع رأسه عليه السلام لأنه لو لم يقل ذلك لكان ذلك سبباً ألا يقبل الصحابة قوله أو يتوقفوا فيه لعلمهم بخلاف ذلك فبين العلة لأن تصديق مقالته هنا حقيقتها تععيد قاعدة شرعية فكان احتياظه رضي الله عنه من أجل ذلك لا من أجل نفسه .

الوجه الرابع عشر : فيه دليل على جواز السؤال على كل الأحوال قاعداً أو قائماً لأن ذكره هنا القيام عند السؤال أو تعليله لذلك دال على أن المعروف عندهم كان الجلوس . فلما أخبر هنا بالقيام دل على جوازه على كل حال ولو كان عندهم ذلك مما قد عرفوه لكان ذلك إخباراً بتحصيل حاصل والصحابة رضي الله عنهم متزهون عن ذلك .

المقاتل بقرينة قوله فإن أحدنا فلفظة ما إن قلنا إنها عامة للعقلاء وغيرها فالأمر ظاهر وإن قلنا: إنها لغير العقلاء فذلك إذا لم يعتبر معنى الوصفية فيه إذ صرحوا بنفي الفرق بين العقلاء وغيرها عند اعتبارها كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنِينٌ﴾ [البقرة: 116]، على ما حققه جاز الله الزمخشري: أو يقال: إن ضمير هو راجع إلى القتال المستفاد من قاتل أي: فقتاله قتال في سبيل الله عز وجل.

ومن فوائد هذا الحديث:

أن الأعمال إنما هي بحسب النيات، ومنها: أن الفضل الذي ورد في المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء كلمة الله.

ومنها: أنه لا بأس بقيام المستفتي وطالب الحاجة عند العالم أو المحتاج إليه إذا أمن من الكبر.

ومنها: استحباب إقبال المسؤول على السائل.

ومنها: ما قال ابن بطال: إنه من جوامع كلمه ﷺ لأنه أجاب السائل بجواب جامع لمعنى سؤاله لا بلفظه؛ لأن الغضب والحمية قد يكونان لله عز وجل، وقد

الوجه الخامس عشر: فيه دليل على منع القتال على حطام الدنيا.

الوجه السادس عشر: فيه دليل على منع القتال على أن يكون لسفك دماء الكفار غيظا عليهم يؤخذ ذاك الحكم من قوله عليه السلام: لتكون كلمة الله هي العليا.

الوجه السابع عشر: هنا إشارة صوفية لأن الجهاد عندهم هو جهاد النفس وهو الجهاد الأكبر كما أخبر ﷺ في غير هذا الحديث حين رجع من الجهاد فقال للصحابه: هبطتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر.

والجهاد الأكبر هو جهاد النفس فتكون مجاهدتهم لها لأن تكون كلمة الله أيضا هي العليا وصفتها كما أخبر عز وجل على لسان نبيه عليه السلام: «لا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها» هذا هو طريق السادة الفضلاء منهم وأما الذي يقول أهل الجهل نواصل ونجاهد حتى نرى شيئا من خرق العادات والكرامات فأولئك عندهم جهال ومنهم من قال إنهم يدخلون تحت قوله عز وجل في كتابه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: 11] وأي فائدة في ذلك على هذا الوجه والله عز وجل يقول في كتابه: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ﴾ [النساء: 147] ثم تلمح إلى قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69] يتبين لك ما أخبرتك به وفقنا الله لذلك بمنه.

47 - باب السُّؤَالِ وَالْفَتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ

124 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ،

يكون لغرض الدنيا فأجابهُ ﷺ بالمعنى مختصراً إذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب لطال ذلك ولخشي أن يلبس عليه، وقد جاء في الصحيح أيضاً الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرث مكانه فمن في سبيل الله فقال ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله أعلى فهو في سبيل الله».

47 - باب السُّؤَالِ وَالْفَتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ

(باب السُّؤَالِ) من جانب المستفتي، (وَالْفَتْيَا) من جانب المفتي وقد مر أن الفتيا بضم الفاء والفتوى بفتحها جواب الحادثة.

(عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ) جمع جَمْرَةٍ وهي الحصاة والمراد جمرات المناسك بمنى وجه المناسبة بين البابين ظاهر؛ لأن كلا منهما مشتمل على السؤال عن العالم.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون وفتح العين الفضل بن دكين الكوفي، وقد تقدم في باب: «من استبرأ لدينه» (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ) بالمهملة واللام المفتوحتين نسبة إلى جده لشهرته به وإلا فأبوه عبد الله بن أبي سلمة، واسم أبي سلمة الماجشون بفتح الجيم وكسرهما أبو عبد الله المدني الفقيه التيمي سكن بغداد، ومات بها سنة أربع وستين ومائة وصلى عليه المهدي، ودفن في مقابر قريش، قَالَ يحيى بن معين: كان يقول بالقدر ثم أقبل إلى السنة ولم يكن من شأنه الحديث فلما قدم بغداد كتبوا عنه، وقال: جعلني أهل بغداد محدثاً، وقال بشر بن السري: لم يسمع الماجشون من الزُّهْرِيِّ، وقال الغساني الماجشون: اسمه يعقوب بن أبي سلمة ميمون، والماجشون بالفارسية ماه كون فعرب ومعناه المورد، ويقال الأبيض الأحمر، وقال البُخَارِيُّ في التاريخ الأوسط: الماجشون هو يعقوب بن أبي سلمة أخو عبد الله بن أبي سلمة فجرى على بنيه وعلى بني أخيه، وقال الدارقطني: إنما لقب الماجشون به لحمرة في وجهه، ويقال: إن سكينه بضم المهملة بنت الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لقبته بذلك، وقال ابن أبي خيثمة: إنه كان من أصفهان فنزل المدينة وكان يلقي الرجل فيقول جوني جوني أي: كيف حالك، وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال له

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْجَمْرَةِ وَهُوَ يُسْأَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «أَزِمْ وَلَا حَرَجَ»، قَالَ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ؟ قَالَ: «أَنْحَرْ وَلَا حَرَجَ». فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»⁽¹⁾.

تعلق بالفارسية فإذا لقي الرجل يقول: شوني شوني على عادة العرب في تلفظ الجيم شيئاً فلقب به.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ) ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ التِّيمِيُّ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْفَتَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَةِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) ابْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْجَمْرَةِ) أَيُّ: جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُطْلِقَتْ كَانَتْ هِيَ الْمُرَادَةُ أَوِ الْمُرَادُ جِنْسُ الْجَمْرَةِ فَتَشْمَلُ كُلَّ جَمْرَةٍ مِنَ الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ.

(وَهُوَ يُسْأَلُ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحَرْتُ) الْإِبِلِ (قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟) الْجَمْرَةِ (قَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ ﷺ: «(أَزِمْ وَلَا حَرَجَ)» أَيُّ: لَا إِثْمَ عَلَيْكَ.

(قَالَ آخَرُ) وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ: وَفِي أُخْرَى وَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ) رَأْسِي (قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ؟) الْإِبِلِ (قَالَ) ﷺ: «(أَنْحَرْ وَلَا حَرَجَ)» عَلَيْكَ.

(فَمَا سُئِلَ) ﷺ (عَنْ شَيْءٍ) مِنَ الْمَنَاسِكِ (قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ») وَالْمَقْصُودُ مِنْ عَقْدِ الْبَابِ أَنْ اشْتَغَالَ الْعَالَمُ بِالطَّاعَةِ لَا يَمْنَعُ مِنْ سُؤَالِهِ عَنِ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَغْفِقاً فِيهَا وَأَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ الرَّمِي وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَنَاسِكِ جَائِزٌ، وَقَدْ اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ وَقَعَتْ فِي خِلَالِ الرَّمِي بَلْ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ ﷺ وَاقِفاً عِنْدَ الْجَمْرَةِ فَقَطْ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمَصْنُفَ كَثِيراً مَا يَتِمَسَّكُ بِالْعُمُومِ فَوْقَ السُّؤَالِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ شُرُوعِهِ بِالرَّمِي أَوْ فِي خِلَالِهِ أَوْ عَقِيبَ الْفَرَاغِ مِنْهُ، وَيُقَالُ: إِنْ كَوْنَهُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ قَرِينَةً أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي أَوْ هُوَ فِي الذِّكْرِ الْمَقُولِ عِنْدَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ فِي بَابِ الْفَتَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَةِ.

48 - باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]

125 - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ
سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ،

48 - باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

وجه المناسبة بين البابين أن كلا منهما مشتمل على سؤال عن عالم غير أن المسؤول قد بين في الأول لكونه مما يحتاج إليه السائل ولم يبين في هذا لعدم الحاجة إلى بيان لكونه مما استأثر الله بعلمه؛ ولأن في عدم بيانه تصديقاً لنبوة النبي ﷺ حيث قَالَ الواحدي: قَالَ المفسرون: إن اليهود اجتمعوا فقالوا: نسأل محمداً عن الروح، وعن فتية فقدوا في أول الزمان وعن رجل بلغ مشرق الأرض ومغربها، فإن أجاب في ذلك كله أو سكت فليس بنبي وإن أجاب عن بعض وسكت عن بعض فهو نبي، فسألوه عنها فأنزل الله تَعَالَى في شأن الفتية: ﴿أَمَرَ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ﴾ [الكهف: 9] إلى آخر القصة، وأنزل في الرجل الذي بلغ مشرق الأرض ومغربها ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَرَنَكَيْنِ﴾ [الكهف: 83] إلى آخر القصة، وأنزل في الروح: ﴿عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: 85] الآية، وكذلك كان في التوراة فندموا على سؤالهم، ثم المقصود من عقد هذا الباب المترجم بهذه الآية التنبيه على أن من العلم أشياء لم يطلع الله عليها نبياً ولا غيره.

(حَدَّثَنَا قَيْسُ) بفتح القاف وسكون التحتية وبالمهملة (ابْنُ حَفْصٍ) ابن القعقاع الدارمي أبو مُحَمَّد البصري، روى عنه أحمد بن سعيد الدارمي وأبو زرعة، وأبو حاتم، قَالَ يحيى بن معين: ثقة، وقال أحمد بن عبد الله: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، وهو شيخ البُخَارِيِّ انفرد بالإخراج عنه عن أئمة الكتب الخمسة، وليس في مشايخهم من اسمه قيس سواء توفي سنة سبع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابن زياد أبو بشر بكسر الموحدة وبالمعجمة البصري، توفي سنة ست وسبعين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ) أي: ابن مهران كما في رواية ابن عساكر، (عن إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي (عن عَلْقَمَةَ) هو ابن قيس النخعي عم والدته

عن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَرْبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ

إِبْرَاهِيمَ وهذه الثلاثة كوفيون تابعيون حفاظ متقنون رحمهم الله وقد مرّ ذكرهم في باب ظلم دون ظلم (عن عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن مسعود الصحابي المشهور الجليل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا الإسناد على ما قيل أصح الأسانيد وهي رواية الأعمش عن إِبْرَاهِيمَ، عن علقمة، وقد أخرج متنه المؤلف في التوحيد، وفي التفسير، وفي الاعتصام أيضًا، وأخرجه مسلم في الرقاق، والترمذي، والنسائي في التفسير، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(قَالَ) أي أنه قال: (بَيْنَا) بإشباع فتحة النون وقد مر غير مرة بيان إعرابه وأن العامل فيه جوابه وهو ههنا قوله فمر، والفاء فيه قائم مقام إذا لأن بينهما أخوة والغالب دخولها في جواب بينا وإن كان الأصمعي يستفصح ترك إذ وإذا في جوابه كما مر فيما قبل.

(أَنَا أَمْشِي) جملة اسمية أضيف إليها لفظة بينا أي: بين أوقات مشيي مصاحبًا (مَعَ النَّبِيِّ) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي خَرْبِ الْمَدِينَةِ بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء آخره موحدة تارة يكون مفردًا يقال: مكان خرب وتارة يكون جمعًا يقال: أماكن خرب جمع: خربة، وهي ضد المعمور، ويروى بكسر الخاء وفتح الراء على أنه جمع: خربة، وفيه أن جمع خربة خرب بفتح فكسر كما ذكر ككلمة وكلم لا خرب بكسر ففتح، كما زعم بعض الشارحين، وروى الْبُخَارِيُّ في غير هذا الموضع حرث بالحاء المهملة والثاء المثناة وكذا رواه مسلم في جميع طرقه قيل وهو الصواب والله أعلم.

(وَهُوَ) ﷺ (يَتَوَكَّأُ) أي: يعتمد من وكاه ومنه رجل تُكَاةٌ مثل تؤدة بمعنى كثير الاتكاء، وأصلها وكأة والتكأة أيضًا ما يُتَكَأُ عليه أي: المتكأ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَدْتُ لَكُنْ مُتَكِّئًا﴾ [يوسف: 31]، والجملة الاسمية حالية.

(عَلَى عَسِيبٍ) بفتح المهملة وكسر المهملة أيضًا آخره موحدة ما لم ينبت عليه الخوص⁽¹⁾ من شجر النخل، وما نبت عليه الخوص فهو السعف والجمع

(1) الخوص بالضم: ورق النخل.

مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يَجِيءُ فِيهِ بَشَيءٌ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ،

عسب كذا قَالَ الصنعاني، وقال غيره: العسب جريد النخل وهو عود قضبان النخل كانوا يكشطون خوصها ويتخذونها عصياً وكانوا يكتبون في طرفه العريض منه، ومنه قوله في الحديث فجعلت أتبعه في العسب يريد القرآن، والمراد هنا عصاً من جريد النخل وقوله: (مَعَهُ) صفة لعسب.

(فَمَرَّ بِنَفَرٍ) أي: عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة والنفير مثله وكذلك النفر بالإسكان قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على أسمائهم (مِنَ الْيَهُودِ) هذا اللفظ مع اللام وبدونها معرفة والفارق بين المفرد والجماعة ياء النسبة كما قالوا زنجي وزنج.

(فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ) وفي رواية فقال: (بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ) أصله لا تسألوه.

(لَا يَجِيءُ) يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الجزم على جواب النهي قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو الذي في روايتنا. والنصب على معنى لا تسألوه إرادة أن لا يجيء أو خشية أن يجيء على أن لا زائدة وهذا على مذهب الكوفيين. والرفع على الاستئناف.

(فِيهِ بَشَيءٌ تَكْرَهُونَهُ) مما يدل على صدق نبوته ﷺ (فَقَالَ بَعْضُهُمْ) لبعض والله (لِنَسْأَلَنَّهُ) عنها.

(فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ) يا با القاسم أصله (يَا أَبَا الْقَاسِمِ) حذفت الهمزة تخفيفاً (مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فَقُلْتُ) أي: في نفسي: (إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ) فلذلك سكت، (فَقُمْتُ) من عنده حتى لا أكون مشوشاً عليه، أو فقمتم حائلاً بينه وبينهم، (فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ) أي: انكشف عنه ﷺ الكرب الذي كان يتغشاه حال الوحي أو انجلى ﷺ عن الوحي أي: عن أثره.

قَالَ: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: أَي: قرأ قوله تَعَالَى: ﴿وَسْئَلُونَكَ﴾ بإثبات الواو كما في التنزيل، وفي رواية يسألونك بلا واو ﴿عَنِ الرُّوحِ﴾ (قيل: سؤلهم عن الروح مشكل إذ لا يعلم مرادهم؛ لأن الروح جاء في القرآن على معانٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: 193]، وقال: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: 4]، وقال: ﴿رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: 52]، وقال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ﴾ [النبا: 38]، فلو عینوا سؤالهم لأمكنه أن يجيبهم، وقال ذلك القائل أيضًا: ويمكن أن يكون سؤالهم عن روح بني آدم؛ لأنه مذكور في التوراة أنه لا يعلمه إلا الله، وقالت اليهود: إن فسر الروح فليس بنبي فلذلك قَالَ تَعَالَى له: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 85] أي: من الإبداعات الكائنة بكن من غير مادة، وتولد من أصل كأعضاء جسده أو هو مما استأثر الله تَعَالَى بعلمه، واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر موسى عليه السلام في جواب وما رب العالمين، بذكر بعض صفاته تَعَالَى إذ الروح لدقته لا يمكن معرفة ذاته إلا بعوارض تميزه عما يلتبس به. وقال القاضي عياض وغيره: اختلف المفسرون في الروح المسؤول عنها فقيل: سأله عن عيسى عليه السلام فقال لهم: الروح من أمر الله، يعني إنما هو شيء من أمر الله لا كما يقول النصارى، وعن ابن عباس وعلي رضي الله عنهما هو ملك من الملائكة يقوم صفًا وتقوم الملائكة صفًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾، وقيل جبريل عليه السلام، وقيل القرآن لقوله تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ وحينئذ يكون معنى قوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، من وحيه وكلامه.

وقال أبو صالح: هو خلق مثل بني آدم ليسوا ببني آدم لهم أيد وأرجل، وقيل: طائفة من الخلق لا ينزل ملك الأرض إلا نزل معه أحدهم، وقيل: ملك له ألف جناح وألف وجه يسبح الله تَعَالَى إلى يوم القيامة، وذكر ابن إسحاق: أن نفرًا من اليهود قالوا: يا مُحَمَّد، أخبرنا عن أربع نسائك عنهن، وذكر الحديث وفيه فقالوا: يا مُحَمَّد، فأخبرنا عن الروح، قَالَ: «أنشدكم بالله، هل تعلمون جبريل عليه السلام الذي يأتيني» قالوا: نعم، ولكنه يا مُحَمَّد هو لنا عدو وهو ملك يأتي بالشدة وسفك الدماء، ولولا ذلك لاتبعناك فأنزل الله تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ

كَانَ عَذْوًا لِّجَبْرِيلَ ﴿البقرة: 97﴾ الآية، فقال بعضهم: هذا يدل على أن سؤالهم عن الروح الذي هو جبريل عليه السلام، والأكثر على أن سؤالهم عن حقيقة الروح الذي يحيى به بدن الإنسان ويدبره، قال المازري: الكلام على الروح مما يدق وقد ألفت فيه التواليف وأشهرها ما قاله الأشعري: إنه النفس الداخل الخارج، وقال القاضي أبو بكر: هو متردد بين ما قاله الأشعري وبين الحياة، وقيل: جسم مشارك للأجسام الظاهرة، وقيل: جسم لطيف خلقه الباري سبحانه وأجرى العادة بأن الحياة لا تكون مع فقدّه فإذا شاء الله موت أحد أعدم هذا الجسم منه، وهذا الجسم وإن كان حيًّا فلا يحيى إلا بحياة تختص به وهو مما يصح عليه البلوغ إلى جسم ما من الأجسام والكون في مكان في عالم أو في حواصل طير خضر إلى غير ذلك، وقيل هو الدم.

وقال الغزالي: الروح جوهر محدث قائم بنفسه غير متحيز وإنه ليس بداخل الجسم ولا خارجاً عنه وليس متصلًا به ولا منفصلاً عنه وذلك؛ لعدم التحيز الذي هو شرط الكون في الجهات واعترض عليه بوجوه قد عرفت في موضعها، وقيل: الروح عرض لأنه لو كان جوهرًا والجواهر متساوية في الجوهرية للزم أن يكون للروح روح آخر وهو فاسد ووجه دفعه ظاهر، وقيل: إنه جوهر فرد متحيز وإنه خلاف الحياة القائمة بالجسم الحيواني وإنه حامل للصفات المعنوية، وقيل: إنه صورة لطيفة على صورة الجسم لها عيان وأذنان ويدان ورجلان في داخل الجسم يقابل كل جزء منه نظيره من البدن، وقيل: إنه جسم لطيف في البدن سار فيه سريان ماء الورد فيه وعليه اعتمد عامة المتكلمين من أهل السنة، وقد كثرت الاختلاف في أمر الروح بين الحكماء والعلماء المتقدمين قديمًا وحديثًا وأطلقوا أعنة النظر في شرحه وخاضوا في غمرات ماهيته حتى ذكر بعضهم فيه سبعين قولاً فأكثرهم تاهوا في تيه الحيرة، وقالوا: إن الله تعالى أبهم علم الروح على الخلق واستأثره لنفسه حتى قالوا: إن النبي ﷺ لم يكن عالمًا به هذا، وقال محمود العيني: جل منصب النبي ﷺ وهو نبي الله وسيد خلقه أن يكون غير عالم بالروح، وكيف وقد من الله عليه بقوله وعلمك ما لم تكن تعلم، وكان فضل الله عليك عظيمًا، وقد قال أكثر العلماء: ليس في الآية دليل على أن الروح لا تعلم

وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٥﴾ [الإسراء: 85]. قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا⁽¹⁾.

ولا على أن النَّبِيَّ ﷺ لم يكن يعلمها والله أعلم.

واختلف أيضا هل الروح والنفس واحد أم لا ؟ والأصح أنهما متغايران، فإن النفس الإنسانية هي الأمر الذي يشير إليه كل أحد بقوله : أنا، وأكثر الفلاسفة لم يفرقوا بينهما، وقالوا: النفس من الجوهر البخاري اللطيف الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية، ويسمونها الروح الحيوانية وهي الواسطة بين القلب الذي هو النفس الناطقة وبين البدن، وقال بعض الحكماء: النفس مجردة أي: غير جسم ولا جسماني، وتحقيقه في موضعه.

(﴿وَمَا أُوتِيتُمْ﴾ بصيغة الغائب) (﴿مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾) استثناء من العلم أي: إلا علمًا قليلًا أو من الإتياء أي: إلا إتياء قليلًا أو من الضمير أي: إلا قليلًا منهم. (قَالَ الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران.

هي كذا وفي رواية (هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا) أي: أوتوا بصيغة الغائب وليست هذه القراءة في السبعة ولا في المشهور من غيرها وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب القراءات له من قراءة الأعمش وهي مخالفة لخط المصحف. وقال التَّوَوِيُّ: أكثر نسخ الصحيحين وما أوتوا وذكر مسلم الاختلاف في هذه اللفظة عن الأعمش فرواه وكيع على القراءة المشهورة، ورواه عيسى بن يونس عنه، وما أوتوا، وقال القاضي عياض: اختلف المحدثون فيما وقع من ذلك فذهب بعضهم إلى الإصلاح على الصواب واحتج بأنه إنما قصد به الاستدلال والاحتجاج على ما سبق من الترجمة ولا حجة إلا في الصحيح الثابت في المصحف وقال قوم: ترك على حالها وبنه عليها؛ لأن من البعيد خفاء ذلك على المؤلف ومن نقل عنه وهلم جرًّا فلعلها قرئت شاذة وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يحتج بها في حكم ولا يقرأ بها في صلاة واختلف أصحاب الأصول فيما نقل آحادًا ومنه القراءة الشاذة كمصحف ابن مسعود وغيره هل هو حجة أم لا، فنفاه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وأثبتته إمامنا أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وبنى عليه وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بما نقل عن مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله ثلاثة أيام متتابعات وأدلتها مذكورة في

(1) أطرافه 4721، 7297، 7456، 7462 - تحفة 9419. أخرجه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم باب سؤال اليهود النَّبِيَّ ﷺ عن الروح رقم (2794).

49 - باب من تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْتِيَارِ،

مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ⁽¹⁾

الأصول، وقد وقع في بعض نسخ الصحيحين: وما أوتيتم بالخطاب كما في المصحف، والخطاب عام لما روي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ قالوا: أنحن مختصون بهذا الخطاب أم أنت معنا فيه فقال: بل نحن وأنتم لم نؤت من العلم إلا قليلاً، فقالوا: ما أعجب شأنك ساعة تقول: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269] وساعة تقول هذا فنزلت: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: 27] أي: ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً، ﴿وَالْبَحْرِ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ أي: والبحر المحيط بسعته مداً ممدوداً بسبعة أبحر فأغنى عن ذكر الممداد يمدّه؛ لأنه من مد الدواء وأمدّها ﴿مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾، بكتبها بتلك الأقلام، وما قالوه لسوء فهمهم فإن القلة والكثرة تدوران مع الإضافة فيوصف الشيء بالقلة مضافاً إلى ما فوقه، وبالكثرة مضافاً إلى ما تحته فالحكمة التي أوتيتها العبد خير كثير في نفسها إلا أنها إذا أضيفت إلى علم الله تَعَالَى فهي أقل قليل. وقيل: هو خطاب لليهود خاصة؛ لأنهم قالوا للنبي ﷺ قد أوتينا التوراة فيها الحكمة وقد تلوت: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ فقليل لهم: إن علم التوراة قليل في جنب علم الله تَعَالَى.

49 - باب من تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْتِيَارِ،

مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

(باب من) أي: الذي (تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْتِيَارِ) أي: المختار سواء ترك فعله أو الإعلام به (مَخَافَةَ) أي: لأجل خوف (أَنْ يَقْصُرَ) بضم الصاد. (فَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ) أي: عن ذلك المختار، (فَيَقْعُوا) بفتح القاف وسقوط نون الجمع بالنصب عطفاً على أن يقصر. (فِي أَشَدِّ مِنْهُ) أي: من ترك المختار، وفي بعض النسخ في أشر منه بالراء،

(1) قال مُحَمَّدُ زَكْرِيَا الكاندهلوي: عمم الإمام البُخَارِيُّ الترجمة عن القول والفعل، ولذا فسرها جميع الشراح بالعموم إذ قالوا: أراد بالاختيار المختار، والمعنى من ترك فعل الشيء أو الإعلام به، انتهى.

126 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ،

وفي بعضها في شر منه بالراء أيضًا لكن بإسقاط الهمزة، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق ترك الجواب عن سؤال السائل لمصلحة اقتضت ذلك وهنا أيضًا ترك بعض المختار لحكمة اقتضته وذلك أن بناء الكعبة كان جائزًا ولكنه ترك إعلام جوازه لكونهم قريب العهد بالكفر فخشى أن ينكر ذلك قلوبهم فتركه.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنُ مُوسَى) ابن بادام وقدمر في اول كتاب الإيمان (عَنْ إِسْرَائِيلَ) هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة، نسبة إلى سبيع بن سيع الهمداني الكوفي أبو يوسف قَالَ أَحْمَدُ بن حنبل: كان شيخًا ثقة وجعل يتعجب من حفظه سمع جده أبا إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، ولد إسرائيل سنة مائة وتوفي سنة ستين ومائة.

(عَنْ) جده (أَبِي إِسْحَاقَ) السبيعي وقد مر ذكره في باب الصلاة من الإيمان. (عَنِ الْأَسْوَدِ) هو ابن يزيد بن قيس النخعي خال إِبْرَاهِيمَ أدرك زمن النَّبِيِّ ﷺ ولم يره مات سنة خمس وسبعين بالكوفة سافر ثمانين حجة وعمرة لم يجمع بينهما وكذا ابنه عبد الرحمن بن الأسود سافر ثمانين حجة وعمرة لم يجمع بينهما، قال ابن قتيبة: كان يقول في تلييته لبيك أنا الحاج ابن الحاج، وكان يصلي كل يوم سبع مائة ركعة وصار عظمًا وجلدًا وكانوا يسمون آل الأسود أهل الجنة مات سنة خمس وتسعين روى له الجماعة، ورجال هذا الإسناد إلى

إلا أنهم رجحوا كون هذه الترجمة في الأفعال حين الفرق بالترجمة الآتية، فقالوا فيها: إن الترجمتين متقاربتين غير أن الأولى في الأفعال وهذه في الأقوال، كذا في «الْعَيْنِيَّ». وقال الْحَافِظُ وتبعه الْقُسْطَلَانِيُّ في الترجمة الآتية: هذه قريبة من الترجمة التي قبلها، لكن هذه في الأقوال وتلك في الأفعال أو فيها، انتهى.

وفرق بينهما صاحب «فيض الباري» بوجه آخر فقال: فكان الباب الأول في الفرق بين الفطن الذكي والبليد الغبي، وهذا الباب في الفرق بين الشريف والوضيع، انتهى.

ويشكل عليه أن الشراح صرحوا بأن دون ليس بمعنى الأدون بل بمعنى سوى كما في «الفتح» وغيره. والفرق عندي بينهما واضح فإن ترك العمل على الراجح أو ترك بيان بعض الأقوال غير تخصيص الجماعة الخاصة من الطلبة، وزاد في تقرير مولانا الشيخ مُحَمَّدٌ حسن المكي - رَحِمَهُ اللَّهُ - ههنا قولاً آخر فقال: قوله تسر إليك، كانت عائشة تخص الأسود ببعض العلم لزيادة فهمه على فهم ابن الزبير مع أنه كان ابن أختها وأسود كان تلميذًا محضًا.

قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ، كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا فَمَا حَدَّثْتُكَ فِي الْكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدُهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ - بِكُفْرِ،

الأسود كوفيون، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج، وفي التمني أيضًا، وأخرجه مسلم في الحج، وكذا ابن ماجة فيه، وعند مسلم أيضًا أن عبد الملك بن مروان بينما هو يطوف بالبيت قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا حَدِثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ فَإِنْ قَوْمُكَ اقْتَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ» فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَا سَمِعْتُهَا تَحْدُثُ بِهَذَا قَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ، قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ لَتَرَكْتُهُ عَلَى بِنَاءِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ) أَيُّ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ) يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ الصَّحَابِي الْمَشْهُورُ سَبَطُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ فِي بَابِ إِثْمٍ مِنْ كَذِبٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. (كَانَتْ عَائِشَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا (تُسِرُّ) بَضْمُ التَّاءِ مِنَ الْإِسْرَارِ ضِدُّ الْإِعْلَانِ.

(إِلَيْكَ كَثِيرًا) أَيُّ: إِسْرَارًا كَثِيرًا أَوْ حَدِيثًا كَثِيرًا كَمَا فِي رَوَايَةٍ، وَلَمَّا كَانَ الْمَضَارِعُ هَهُنَا لِلْإِسْتِمْرَارِ اجْتَمَعَ مَعَ كَانَتْ الْمَاضِي وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ اسْتِحْضَارًا لِلصُّورَةِ الْإِسْرَارِ.

(فَمَا) أَيُّ: فَأَيُّ شَيْءٍ (حَدَّثْتُكَ فِي) شَأْنِ (الْكَعْبَةِ؟) وَاسْتِقَاقَهَا مِنَ الْكَعُوبِ وَهُوَ النَّشُوزُ وَهِيَ نَاشِزَةٌ مِنَ الْأَرْضِ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: سَمِيتَ بِذَلِكَ لِتَرْبِيعِهَا يُقَالُ: بَرَدَ مَكْعَبٌ أَيْ: فِيهِ وَشْيٌ مَرْبَعٌ، قَالَ الْأَسْوَدُ (قُلْتُ) وَفِي رَوَايَةٍ فَقُلْتُ: (قَالَتْ لِي: قَالَ) لِي (النَّبِيُّ ﷺ): «يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ» بِكَسْرِ الْكَافِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ: (حَدِيثٌ) بِالتَّنْوِينِ خَبَرُهُ وَقَوْلُهُ: (عَهْدُهُمْ) بِالرَّفْعِ فَاعِلُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَوُجُوبُ حَذْفِ خَبَرٍ لَوْلَا إِذَا كَانَ عَامًّا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَاصًّا فَلَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنك اليوم أشعر من لبيد
وفي بعض النسخ: «لولا أن قومك» حديث عهدهم بزيادة أن وليس بمشهور.
(قَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ فَقَالَ: (ابْنُ الزُّبَيْرِ بِكُفْرٍ) كَانَ الْأَسْوَدُ نَسِي، قَوْلُهَا بِكَفَرٍ فَذَكَرَهُ

لَنَقْضُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ» فَقَعْلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ⁽¹⁾.

ابن الزبير به، وأما ما بعده أعني قوله: (لَنَقْضُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: أحدهما باب أو بالنصب على البدلية. (يَدْخُلُ) منه كما في بعض النسخ، أو يدخله (النَّاسُ) والجملة صفة لباب. (وَبَابٌ) بالوجهين (يَخْرُجُونَ) منه كما في رواية، وفي أخرى إثبات لفظة منه في الثاني فقط فيكون مما تنازع فيه الفعلان، فيحتمل⁽²⁾ أن يكون مما نسي أيضًا أو مما ذكر، ويؤيد الثاني، رواه الترمذي من طريق شعبة، عن أبي إسحاق عن الأسود بتمامه إلا قوله بكفر، فقال: بدلها بجاهلية وكذا عند المؤلف في الحج من طريق أخرى عن الأسود، ويؤيد الأول ما رواه الإسماعيلي من طريق زهير ابن معاوية، عن أبي إسحاق ولفظه قلت: حدثتني حديثًا حفظت أوله ونسيت آخره، ورجحها الإسماعيلي على رواية إسرائيل.

(فَقَعْلَهُ) أي: فعل المذكور من النقض وجعل البابين، كما أراد النبي ﷺ.

(ابْنُ الزُّبَيْرِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: بني البيت خمس مرات بنته الملائكة ثم إبراهيم عليه السلام، ثم قريش في الجاهلية وحضر النبي ﷺ هذا البناء وهو ابن خمس وثلاثين، وقيل: خمس وعشرين، ثم بناء ابن الزبير، ثم الحجاج بن يوسف، واستمر إلى الآن على بنائه، ويروى أن هارون الرشيد سأل مالكا عن هدمها وردّها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة، فقال مالك: نشدتك الله يا أمير المؤمنين أن لا تجعل هذا البيت ملعبة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبناءه فتذهب هيبتة من صدور الناس، وقيل: بنته أو لا الملائكة، ثم إبراهيم عليه السلام ثم العمالة، ثم جرهم ثم قريش ورسول الله ﷺ حينئذ رجل شاب، ثم ابن الزبير، ثم الحجاج.

ومطابقة الحديث للترجمة: إن قريشًا كانت تعظم أمر الكعبة جدًا فخشي ﷺ أن يظنوا لقرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر وحده دونهم، وقد روي أن قريشًا حين بنت البيت في الجاهلية تنازعت فيمن جعل الحجر الأسود في

(1) أطرافه 1583، 1584، 1585، 1586، 3368، 4484، 7243 - تحفة 16016 - 1/44.

(2) قوله: «فيحتمل» خبر قوله: وأما ما بعده.

50 - باب من خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا

موضعه فرضوا بأول رجل يطلع عليهم فطلع عليهم النَّبِيُّ ﷺ فأمر أن يوضع الحجر في ثوب وأمر كل قبيلة أن يأخذوا بطرف ثوب لثلاث ينفرد أحد منهم بالفخر.

ومن فوائد الحديث : أنه قد يترك يسير من الأمر بالمعروف إذا خشي منه أن يكون سبباً لفتنة قوم ينكرونه .

ومنها : أن النفوس يجب أن يستأنس بها لما تأنس به في دين الله من غير الفرائض على ما قاله ابن بطال .

ومنها : أنه إذا تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدئ بالأهم ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ أخبر أن رد الكعبة إلى قواعد إبراهيم مصلحة ولكن يعارضه مفسدة أعظم منها وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريباً لما كانوا يرون تغييرها عظيماً فتركه النَّبِيُّ ﷺ .

ومنها : نظر ولي الأمر في مصالح رعيته واجتناب ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية كأخذ الزكاة وإقامة الحد .

ومنها : تألف قلوبهم وحسن حياتهم وأن لا ينفروا وأن لا يتعرض لما يخاف تنفيرهم بسببه ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي .

ومنها : ما استدل أبو مُحَمَّد الأصيلي به في مسألة من النكاح في جارية يتيمة غنية كان لها ابن عم ، وكان فيه ميل إلى الصبا فخطب ابنة عمه وخطبها رجل غني فمال إليه الوصي وكانت اليتيمة تحب ابن عمها ويحبها فأبى وصيها أن يزوجهما منه ورفع ذلك إلى القاضي وشاور فقهاء بلده فكلهم أفتى أن لا يزوج ابن عمها ، وأفتى الأصيلي أنه يزوج منه خشية أن يقع في المكروه استدلالاً بهذا الحديث فتزوجت منه والله أعلم .

50 - باب من خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا

(باب من) أي : الذي (خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ) أي : سوى قوم لا بمعنى إلا دون (قَوْمٍ كَرَاهِيَةً) بتخفيف الياء مصدر مثل الكراهة من كره الشيء يكرهه كراهة وكراهية أي : لأجل كراهة (أَنْ) مصدرية (لَا يَفْهَمُوا) منصوب بها ، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق ترك بعض المختار مخافة

وَقَالَ عَلِيٌّ: «حَدَّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

127 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُوذٍ

قصور فهم بعض الناس، وفي هذا الباب أيضًا تخصيص بعض الناس بالعلم وترك بعضهم لقصور فهمهم فالترجمتان متقاربتان، غير أن الأولى من الأفعال وهذه من الأقوال.

(وَقَالَ عَلِيٌّ) أي: ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مرّ ذكره في باب: إثم من كذب على النَّبِيِّ ﷺ.

(حَدَّثُوا) بصيغة الأمر أي: كلموا (النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ) أي: يفهمون ويدركون بعقولهم والمراد كلموهم على قدر عقولهم ودعوا ما يشبهه عليهم فهمه، وقد زاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره، ودعوا ما ينكرون، وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج.

(أَتَحِبُّونَ) بهمزة الاستفهام وبالخطاب (أَنْ يُكَذَّبَ) بصيغة المجهول (اللَّهُ وَرَسُولُهُ) وذلك لأن الإنسان إذا سمع ما لا يفهمه وما لا يتصور إمكانه اعتقد استحالة جهلاً فلا يصدقها فإذا أسند إلى الله تعالى ورسوله يلزم تكذيبهما، ويستفاد من هذا الأثر أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة، ومثله قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكره مسلم في مقدمة كتابه بسند صحيح، قَالَ: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا يبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة، وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تقدم عنه في الجرابين وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة، وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرينين؛ لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المتابعة في سفك الدماء وتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وهو غير مراد فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب، واللَّهُ أعلم. قَالَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(حَدَّثْنَا) به أي: بذلك الأثر (عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنُ مُوسَى) ابن بادام وقد مرّ آنفاً.

(عن مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُوذٍ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء وضم الموحدة،

عن أَبِي الطَّفِيلِ عَنْ عَلِيٍّ بِذَلِكَ⁽¹⁾.

وفي آخره ذال معجمة وقد روى بعضهم بضم الخاء المعجمة المكي مولى قريش تابعي صغير، قَالَ يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وليس له عند المؤلف سوى هذا الحديث، وأخرج له مسلم حديثاً في الحج، وروى له أبو داود وابن ماجه، وسقط في رواية لفظ هو ابن خربوذ، وفي أخرى سقط لفظ هو فقط.

(عن أَبِي الطَّفِيلِ) بضم المهملة وفتح الفاء عامر بن واثلة بالمثلثة ابن عبد الله ابن عمرو بن جحش الكناني اللثي ولد عام أحد، وعن سعيد الجريري عن أبي الطفيل قَالَ: لا يحدثك أحد اليوم على وجه الأرض أنه رأى النَّبِيَّ ﷺ غيري وكان من أصحاب علي المحبين له وشهد معه مشاهدته كلها، وكان ثقة مأموناً يعترف بفضل أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا روي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تسعة أحاديث وهو آخر من مات من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ على الإطلاق أخرج له الْبُخَارِيُّ هذا الأثر خاصة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرج له مسلم في الحج وصفة النَّبِيِّ ﷺ، وروى عن معاذ وعمر وابن عباس وحذيفة وغيرهم رضي الله عنهم، وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه، كان يسكن الكوفة ثم انتقل إلى مكة وأقام بها إلى أن مات بها سنة عشر ومائة هذا، وقال ابن عبد البر في كتاب الكنى له كان من كبار التابعين وكان صاحب بلاغة وبيان شاعراً محسناً ثقة فاضلاً بليغاً عاقلاً إلا أنه كان فيه تشييع، وذكر ابن دريد في كتاب الاشتقاق الكبير عن عكراش بن ذؤيب قَالَ: لقي النَّبِيَّ ﷺ وله حديث، وشهد الجمل مع عائشة رضي الله عنها فقال الأحنف: كأنكم به وقد أتى به قتيلاً وبه جراحة لا تفارقه حتى يموت فضرب يومئذ ضربة على أنفه فعاش بعدها مائة سنة وأثر الضربة به فعلى هذا يكون وفاته بعد خمس وثلاثين ومائة.

(عن عَلِيٍّ) أي: ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووقع في بعض النسخ حَدَّثَنَا عبيد الله هو ابن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بِذَلِكَ) أي: بالأثر المذكور، وهذا الإسناد من عوالي المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه يلتحق بالثلاثيات من حيث إن الراوي الثالث منه صحابي وهو

128 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ.....

أبو الطفيل، وأما على قول من يقول إنه تابعي فليس منها، وإنما آخر السند عن المتن، إما للفرق بين طريقة إسناد الحديث وإسناد الأثر، وإما لأن المراد ذكر المتن داخلاً تحت ترجمة الباب، وإما لضعف في الإسناد بسبب ابن خربوذ، وإما للتفنن وبيان جواز الأمرين بلا تفاوت في المقصود، وقد وقع في بعض النسخ مقدماً على المتن وقال محمود العيني: وإما لأنه لم يظفر بالإسناد إلا بعد وضع الأثر معلقاً، وقد سقط هذا الأثر بتمامه من رواية الكشميهني.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن راهويه وقد تقدم ذكره في باب: فضل من علم وعلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (مُعَاذُ) بضم الميم (ابن هِشَامٍ) بكسر الهاء أي: ابن عبد الله الدستوائي بالهمزة، وقيل بالنون، وقيل: بالياء التحتية البصري روى عن أبيه، وابن عون، وعنه أحمد وغيره، قَالَ ابن معين: صدوق وليس بحجة وعنه ثقة ثقة، وعن ابن عدي ربما يغلط في الشيء وأرجو أنه صدوق مات بالبصرة سنة مائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) هِشَامٍ وقد مرّ في باب: زيادة الإيمان ونقصانه، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري الأكمه، وقد مر في باب من الإيمان أن يحب لأخيه.

(قَالَ) أي: أنه قال (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون ما خلا إسحاق وهو أيضاً دخل البصرة، وفيه رواية الأبناء عن الآباء، وقد أخرج متنه مسلم في الإيمان أيضاً (أَنَّ النَّبِيَّ) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (وَمُعَاذُ) أي: والحال أن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد مر ذكره في أول كتاب العلم وكتاب الإيمان.

(رَدِيفُهُ) أي: راكب خلفه. قَالَ ابن سيدة: ردف الرجل وأردفه وارتدّفه جعله خلفه على الدابة، ورديفك الذي يرادفك والجمع رُدَفَاء، والرّدف الراكب خلفك، والرّادف موضع مركب الرديف، وفي الصحاح: كل شيء يتبع شيئاً فهو ردفه، وفي الجامع للقرّاز: أنكر بعضهم الرديف وقال: إنما هو الردف، وحكى

عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ،

ردف الرجل وأردفته إذا ركبت وراءه وإذا جئت بعده وأرادف المملوك في الجاهلية هم الذين كانوا يخلفون المملوك كالوزراء، وعند ابن حبيب يركب مع الملك عديله أو خلفه وإذا قام الملك جلس مكانه وإذا سقى الملك سقى بعده، وقد جمع ابن مندة أرداف النَّبِيِّ ﷺ فبلغوا نيِّفاً وثلاثين ردفاً.

(عَلَى الرَّحْلِ) إما متعلق بالرديف أو حال من النَّبِيِّ ﷺ وهو بفتح الراء وسكون المهملة للبعير وهو أصغر من القتب، يجمع على أرحل ورحال، الأول للقليل، والثاني للكثير، وهو من مراكب الرجال دون النساء يقال: رحلت البعير أرحلته رحلاً إذا شددت على ظهره رحلاً، والقتب بالتحريك رحل صغير على قدر السنام، وقد كان معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تلك الحالة رديفه ﷺ على حمار كما سيأتي في الجهاد إن شاء الله تعالى.

(قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»): يجوز فيه وجهان من الإعراب: أحدهما النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب إضافي والمنادى المضاف منصوب واختاره ابن الحاجب، والآخر الرفع على أنه منادى مفرد معرفة واختاره ابن مالك؛ لأنه لا يحتاج إلى اعتذار، وأما ابن فإنه منصوب بلا خلاف.

(قَالَ) أي: معاذ رضي الله عنه (لَبَّيْكَ) من المصادر التي يجب حذف فعلها ونصبها من اللب بفتح اللام وكأن حقه أن يقال لباً لك فثنى على معنى التوكيد والتكثير أي: ألباباً لك بعد ألباب، والمعنى أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة وإجابة لك بعد إجابة.

قال ابن الأنباري: في لبيك أربعة أقوال: أحدها: أن معناه: إجابتي لك، وإقامتي ببابك من لبّ بالمكان وألبّ به إذا أقام به وثنى لإرادة التوكيد والتكثير أي: إجابة بعد إجابة كما قالوا: حنانيك أي: رحمة بعد رحمة، والثاني أن معناه اتجاهي وقصدي إليك من قولهم داري تلّبّ دارك أي: تحاذيها وتواجهها فكأنه قَالَ أواجهك بما تحب مواجهة بعد مواجهة، والثالث: أن معناه محبتي لك من قول العرب: امرأة لبة إذا كانت محبة لولدها عاطفة عليه، والرابع: إخلاصي لك من قولهم حبيب لباب إذا كان خالصاً محضاً، ومن ذلك لبّ الطعام ولبابه.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ) هو مثل لبيك في الإعراب، وكون تثنيته للتكثير،

قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»،

والمعنى أنا مساعد طاعتك إسعادًا بعد إسعاد.

(قَالَ) عليه الصلاة والسلام («يَا مُعَاذُ» قَالَ) معاذ (لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا) يتعلق بقول كل واحد من النَّبِيِّ ﷺ ومعاذ يعني أن النداء والإجابة قِلا ثلاث مرات وصرح بذلك في رواية مسلم.

(قَالَ) ﷺ: (مَا) نافية (مِنْ) زائدة لتأكيد النفي (أَحَدٍ) مجرور لفظًا ومرفوع محلاً على أنه اسم ما وخبرها قوله: (يَشْهَدُ أَنْ) مفسرة أو مخففة (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) شهادة (صِدْقًا) أو صادقًا، وفيه احتراز عن شهادة المنافق (مِنْ قَلْبِهِ) يجوز أن يتعلق بقوله صادقًا فالشهادة لفظية ويجوز أن يتعلق بقوله يشهد فالشهادة قلبية (إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) استثناء من أعم عام الصفات أي: ما أحد يشهد كائناً بصفة من الصفات إلا بصفة التحريم، ومعنى التحريم المنع، وهو مثل قوله: حرم الله عليه النار إذ لا اختلاف إلا في المفهومين وأما المعنيان فمتلازمان، فإن قيل إن ظاهر الخبر يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد كما هو مذهب المرجئة وهو يستلزم طي بساط الشريعة والخروج عن الضبط والدخول في الخطب والجسارة على إراقة دماء المسلمين ونهب أموالهم ومد الأيدي إلى النساء الأجنبية، وهو مصادم للدلالة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم خروجهم بالشفاعة منها كما هو مذهب أهل السنة فالجواب عنه من وجوه:

منها: ما قاله الطَّبْيِيُّ إن قوله صادقًا أقيم هنا مقام الاستقامة فإن الصدق كما يعبر به عن مطابقة القول المخبر عنه يعبر به أيضًا عن تحري الأفعال الكاملة والأخلاق المرضية كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: 33] أي: حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً، قَالَ وَلأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التبشير به.

ومنها: أن هذا مقيد بمن يأتي بالشهادتين نائبًا ثم مات على ذلك.

ومنها: أنه خرج مخرج الغالب إذ الغالب أن الموحّد يعمل الطاعة ويجتنب المعصية، ومنها أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها لا أصل دخوله فيها.

قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟

ومنها: أن المراد تحريم جملته؛ لأن النار لا تأكل كل مواضع السجود من المسلم وكذا لسانه الناطق بالتوحيد.

ومنها: أن ذلك لمن قَالَ: الكلمة وأدى حقها، وهو قول الحسن، وهو قريب من قول الطَّبِيِّ.

ومنها: أن ذلك كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي وهو قول سعيد بن المسيب وجماعة، ونظر فيه الحافظ العسقلاني بأن مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما رواه مسلم وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض، وكذا ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال محمود العيني: يحتمل أن يكون رواه عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد نزول أكثر الفرائض وكان قد رواه أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل نزولها، فافهم.

ومنها: أنه يحتمل أن يكون المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين.

(قَالَ) معاذ رضي الله عنه (يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا) بهمزة الاستفهام الداخلة على مقدر والفاء للعطف عليه والتقدير أقلت ذلك فلا (أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ) وبهذا يندفع ما يقال: إن الهمزة تقتضي الصدارة والفاء تقتضي عدمها فكيف جمعهما واعلم أن سيويه ومن تبعه ذهبوا إلى أن همزة الاستفهام إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدر نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾، ﴿أَتُمِرُّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ﴾، بخلاف أخواتها فإنها تتأخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الكلمة المعطوفة نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: 101]، ﴿فَإِنَّ تَذَبُّونَ﴾ [التكوير: 26]، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: 95]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: 35]، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: 81]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾ [النساء: 88] هذا (فَيَسْتَبْشِرُوا؟) بحذف النون على تقدير أن لوقوعها بعد الفاء المجاب بها بعد النفي أو الاستفهام أو العرض، وفي رواية أبي ذر فيستبشرون بالنون أي: فهم يتبشرون من البشارة، وهي إيصال خير إلى أحد يظهر أثر السرور منه على بشرته.

قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّوْا» وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتُمًا⁽¹⁾.

(قَالَ) ﷺ: (إِذَا) بالتَّوْنِينِ أَي: إِنْ أَخْبَرْتَهُمْ (يَتَكَلَّوْا) بتَشْدِيدِ التَّاءِ الفَوْقِيَّةِ المفتوحة وكسر الكاف من الاتِّكَالِ الَّذِي أَصْلُهُ الْاَوْتِكَالُ بِمَعْنَى الْاعْتِمَادِ كَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَا تَخْبِرْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الشَّهَادَةِ الْمَجْرَدَةِ فَلَا يَشْتَغِلُونَ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَلَا يَجْتَنِبُونَ عَنِ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِیْنِيِّ وَالْأَصْبَلِيِّ يَنْكَلُوا بَنُونَ سَاكِنَةٌ وَكَافٍ مَضْمُومَةٌ مِنَ النُّكُولِ وَهُوَ الْاِمْتِنَاعُ أَي: يَمْتَنِعُوا عَنِ الْعَمَلِ اعْتِمَادًا عَلَى مَجْرَدِ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لِتَبَادُرِهِ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَرَادٍ كَمَا عَرَفْتَ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنَ النُّكَالِ الَّذِي بِمَعْنَى الْعُقُوبَةِ الَّتِي تَنْكُلُ النَّاسَ عَنْ فِعْلٍ مَا جَعَلْتَ لَهُ جَزَاءً فَقَدْ أَبْعَدَ، هَذَا وَقَدْ رَوَى الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِمُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي التَّبَشِيرِ فَلَقِيَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: لَا تَعْجَلْ ثُمَّ دَخَلَ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَنْتَ أَفْضَلُ رَأْيًا، إِنْ النَّاسَ إِذَا سَمِعُوا ذَلِكَ اتَّكَلُوا عَلَيْهَا، فَقَالَ: فَرُدَّهُ فَرُدَّهُ، وَهَذَا مَعْدُودٌ مِنْ مُوَافَقَاتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ الْجَهْدِ بِحَضْرَتِهِ ﷺ.

(وَأَخْبَرَ بِهَا) أَي: بِهَذِهِ الْبَشَارَةِ (مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ) أَي: مَاتَ مُعَاذٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مِنْ شَهِيدٍ مُعَاذًا حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ يَقُولُ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَحْدِثْكُمْوهُ إِلَّا مَخَافَةَ أَنْ تَتَكَلَّوْا فَذَكَرَهُ، أَوْ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْعَنْدِيَّةُ عَلَى هَذَا الْاِحْتِمَالِ بِاعْتِبَارِ التَّأَخُّرِ عَنِ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الْاِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهَا بِاعْتِبَارِ التَّقَدُّمِ عَلَى الْمَوْتِ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ حَدِيثِ الْكِتَابِ عَلَى اِحْتِمَالِ رَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ لِاِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَخْبَرَ بِهِ نَاسًا عِنْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَآخَرِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(تَأْتُمًا) مَفْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ وَأَخْبَرَ بِهَا وَهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ الْمُنْثَاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَضَمِ الثَّاءِ الْمَثْلَثَةِ الْمَشْدُودَةِ مُصْدَرٌ تَأْتُمٌ أَي: فَعَلَ فَعْلًا خَرَجَ بِهِ عَنِ الْإِثْمِ، وَمَحْصَلُهُ التَّجَنُّبُ عَنِ الْإِثْمِ وَخَشْيَةُ الْوُقُوعِ فِيهِ، وَالْإِثْمُ هُنَا كِتْمَانُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِتَبْلِيغِهِ

(1) طرفه 129 - تحفة 1363.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعًا رَقْمَ (32).

حيث قَالَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: 187] ثم إن هذا القول مدرج من أنس رضي الله عنه جواباً عن سؤال مقدر، كأن قائلًا قال: لم خالف معاذ قول النَّبِيِّ ﷺ وأخبر به الناس؟ فأجاب بأنه تجنب عن إثم كتمان العلم، فإن قيل: هب أنه تأثم من الكتمان فكيف لم يتأثم من مخالفة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

فالجواب: أن صنيع معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دل على أنه عرف أن النهي عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم، وإلا لما كان يخبر به أصلاً، أو عرف أن النهي مقيد بالاتكال والاعتماد على مجرد الشهادة، والقوم حينئذ كانوا حديثي العهد بالإسلام فلما استقاموا وثبتوا وكانوا حريصين على العبادة حيث علموا أن عبادة الله تزيد تقرباً إليه تَعَالَى أخبرهم بذلك، أو عرف أن المنع لم يكن إلا من العوام؛ لأنه من الأسرار الإلهية لا يجوز كشفها إلا للخواص خوفاً من أن يسمع بها من لا علم له فيتكل عليه ولهذا لم يخبر النَّبِيُّ ﷺ إلا من أُمِنَ عليه الاتكال من أهل المعرفة فسلك معاذ أيضاً هذا المسلك حيث أخبر به من الخواص من رآه أهلاً لذلك، ولا يبعد أن يكون نداء رَسُولِ اللَّهِ ﷺ معاذاً ثلاث مرات للتوقف في إفشاء السر عليه، وقال القاضي عياض: لعل معاذاً لم يفهم النهي لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم.

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأن الرواية الآتية صريحة في النهي، ويضعف الثاني أنه أخر الإخبار به إلى وقت موته، والثالث أيضاً ما أخرجه أحمد من وجه آخر وإن كان فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قَالَ: أَدْخِلُوا عَلَيَّ النَّاسَ فَأَدْخِلُوا عَلَيْهِ فَقَالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «من مات لا يشرك بالله شيئاً جعله الله في الجنة، وما كنت أحدثكموه إلا عند الموت وشاهدي على ذلك أبو الدرداء»، فقال صدق أخي وما كان يحدثكم به إلا عند موته، وقد وقع لأبي أيوب مثل ذلك ففي المسند من طريق أبي ظبيان أن أبا أيوب غزا الروم فمرض فلما احتضر قَالَ: سأحدثكم حديثاً سمعته من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لولا حالي هذه ما حدثكموه سمعته يقول: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»، ويقوي الأول أن النَّبِيَّ ﷺ أمر أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبشر الناس

بذلك فلقيه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فدفعه، وقال: ارجع يا أبا هريرة ودخل على إثره، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ، لا تفعل فإني أخشى أن يتكل الناس فخلهم يعملون فقال: «فخلهم» أخرجه مسلم فكان قوله ﷺ لمعاذ: «إِذَا يَتَكَلَّوْا» بعد قصة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكان النهي للمصلحة لا للتحريم فلذلك أخبر به معاذ عند موته لعموم الآية بالتبليغ.

ومن فوائد هذا الحديث:

أنه يجوز أن يخص بالعلم قوم فيهم الضبط وصحة الفهم، ولا يبذل المعنى اللطيف لمن لا يستأهله من الطلبة ويخاف عليه الترخص والاتكال لقصور فهمه.

ومنها: جواز الإرداف، وركوب الاثنين على دابة واحدة.

ومنها: تواضع النَّبِيِّ ﷺ.

ومنها: منزلة معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في العلم، وعزته عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لأنه خصه بما ذكر.

ومنها: تكرار الكلام لنكتة وقصد معنى.

ومنها: جواز الاستفسار من الإمام عما يتردد فيه واستئذانه في إشاعة ما يعلم به وحده.

ومنها: الإجابة بلييك وسعديك.

ومنها: البشارة العظيمة للموحدين، ثم مطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه خص معاذًا بهذه البشارة العظيمة دون قوم آخرين مخافة أن يقصروا في العمل متكلين على هذه البشارة، لا يقال: ترجمة الباب تخصيص قوم وما في الحديث تخصيص شخص واحد وهو معاذ؛ لأن المقصود جواز التخصيص سواء كان بشخص أو أكثر واختلاف العبارة سهل، أو أن معاذًا كان أمة قانتًا لله حنيفًا، وقيل لابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يا أبا عبد الرحمن إن إبراهيم كان أمة، فقال: إنا كنا نشبه معاذًا بإبراهيم عليه السلام على أنه قيل ليس مخصوصًا بشخص؛ لأن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كما دل عليه السياق وأقل اسم الجمع اثنان.

129 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ

أَنَسًا، قَالَ: ذَكَرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ.....

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان بن طرخان بفتح المهملة وسكون الراء وبالحاء المعجمة وبالنون أبو مُحَمَّد البصري التيمي لم يكن من بني تميم، وإنما كان نازلاً فيهم وهو مولى بني مرة، روى عن أبيه ومنصور وغيرهما، وعنه ابن مهدي وغيره، وكان ثقة صدوقاً رأساً في العلم والعبادة كأبيه ولد سنة ست ومائة، ومات سنة سبع وثمانين ومائة بالبصرة، وكان الناس يقولون يوم موته مات اليوم أعبد الناس، ويقال كان أكبر من سفيان بن عيينة سنة روى له الجماعة.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) سليمان بن طرخان التيمي، وكان ينزل في بني مرة فلما تكلم بالقدر أخرجوه فقبله بنو تميم وقدموه وصار إماماً لهم، قَالَ شعبة: ما رأيت أحداً أصدق من سليمان كان إذا حدث عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تغير لونه، وقال أيضاً: شك سليمان يقين وكان من العباد المجتهدين يصلي الليل كله بوضوء العشاء الأخيرة كان هو وابنه معتمر يدوران بالليل في المساجد فيصليان في هذا المسجد مرة وفي ذلك أخرى ومناقبة جمّة مات بالبصرة سنة ثلاث وأربعين ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) وفي رواية: أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون وفيه رواية الابن عن الابن وأنه من الرباعيات العوالي وهذا حديث لم يخرج إلا البخاري رحمه الله.

(قَالَ: ذَكَرَ لِي) على صيغة المجهول ولم يسم أنس من ذكر له ذلك وليس ذلك بقادح في الصحة؛ لأن المتن ثابت من طريق آخر، ومعلوم أن أنساً لا يروي إلا عن العدل سواء كان صحابياً أو غيره فلا يضر الجهالة هنا على أنه يحتمل أن يكون الذاكر له عمرو بن ميمون فإنه حضر معاذاً حين حضرته الوفاة بالشام كما سيأتي في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن سمرة فإنه قد روى النسائي أنه سمع ذلك من معاذ أيضاً.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) لمعاذ وفي رواية (لِمُعَاذٍ) ابْنِ جَبَلٍ: (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ) أي: من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت كذا قاله جماعة، ويحتمل أن يكون

لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قَالَ: أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا»⁽¹⁾.

المراد البعث أو رؤية الله في الآخرة (لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) جملة وقعت حالاً والمعنى مات حال كونه موحدًا أو بعث أو رأى الله تَعَالَى في الآخرة حال كونه لَا يشرك به شَيْئًا.

فإن قيل: الإشراك لَا يتصور في القيامة وحق الظاهر أن يقال ولم يشرك به في الدنيا، فالجواب أن أحكام الدنيا مستصعبة إلى الآخرة فإذا لم يشرك في الدنيا عند الانتقال إلى الآخرة صدق أنه لَا يشرك في الآخرة (دَخَلَ الْجَنَّةَ) وإن لم يعمل صالحًا إما قبل دخول النار، وإما بعده وذلك بمشيئة الله تَعَالَى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه، ثم أدخله الجنة بفضلِهِ ورحمته، فإن قيل التوحيد بدون إثبات الرسالة لَا ينفعه فكيف اقتصر عليه.

فالجواب: أنه مثل من توضع صحت صلاته أي: عند وجود سائر الشرائط فمعناه: من لقي الله موحدًا عند الإيمان بسائر ما يجب الإيمان به، على أن نفي الإشراك يستدعي إثبات الرسالة باللزوم إذ من كذب رسل الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك.

ويمكن أن يقال: إنه علم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن من الناس من يعتقد أن المشرك أيضًا يدخل الجنة فقال ردًا لذلك الاعتقاد الفاسد من لقي الله لَا يشرك به شَيْئًا دخل الجنة.

(قَالَ) معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية فقال: (أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟) بذلك، (قَالَ) ﷺ: (لَا) أي: لَا تبشروهم ثم استأنف فقال: (إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا) على مجرد التوحيد ويتركوا العمل حين تبشروهم به فليست كلمة «لَا» داخلة على أخاف.

وفي رواية كريمة وأبي الوقت: لَا إِنِّي أَخَافُ بِإِثْبَاتِ إِنِّي.

وفي رواية الحسن بن سفيان في مسنده، عن عبيد الله بن معاذ، عن معتمر قَالَ: «لَا، دَعَهُمْ فَلْيَتَنَافِسُوا فِي الْأَعْمَالِ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا».

51 - باب الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ (1)

51 - باب الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ

(باب الْحَيَاءِ) بالمد وهو تغير وانكسار يعتري الإنسان عند خوف ما يعاب أو يذم وقد مر الكلام فيه في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس.
(فِي الْعِلْمِ) والمراد بالحياء في العلم: استعماله أو تركه فيه، بحسب المواضع، ففي موضع استعماله مطلوب، وفي موضع آخر تركه مطلوب،

(1) اختلفوا في مقصود المصنف بهذا الباب، وظاهر كلام الشيخ الآتي أن الغرض ترك الحياء في العلم، وهو ظاهر من الآثار والروايات المذكورة في الباب، وعليه حمله عامة الشراح، قال العلامة السندي: قوله: (باب الحياء في العلم) أي: لا ينبغي، ومثله لا يسمى حياءً شرعاً بل ضعفاً فلا ينافي الحياء من الإيمان، انتهى.

وإليه ميل الحافظ إذ قال: أي باب حكم الحياء، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر وهو محمود، وأما ما يقع سبباً لترك أمر شرعي فهو مذموم وليس بحياء شرعي بل هو ضعف ومهانة، وهو المراد بقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي، وكأنه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم، انتهى.

وإليه مال شيخ المشايخ في «تراجمه» إذ قال: ثبت بحديث الباب عدم الحياء في العلم، وحسنه أيضاً ثابت بما تقرر في بعض طرق الحديث أن أمهات المؤمنين عين أم سليم لأجل هذا السؤال، فمنعهن رسول الله ﷺ عن ذلك، انتهى.

ومال العيني وتبعه صاحب «فيض الباري»: أن المقصود من الترجمة التفصيل، قال العيني: إن قلت: ما مراده بالحياء في العلم استعماله فيه أو تركه؟ قلت: مراده كلاهما ولكن بحسب الموضع، فاستعماله مطلوب في موضع وتركه مطلوب في موضع، فالأول هو الذي أشار إليه بحديث أم سلمة وحديث ابن عمر والثاني أشار إليه بالأثر المروي عن مجاهد وعائشة فالحياء في القسم الأول ممدوح.

وفي الثاني مذموم، وإطلاق الحياء على هذا القسم مجاز سمي به لشبهه بالحياء الحقيقي في الترك، انتهى.

وفي «فيض الباري»: لما ورد الحديث في الطرفين فحديث ابن عمر يدل على حسنه وحديث عائشة على قبحه قسمه على الحالات وجعله في بعض الأحوال حسناً وفي بعضها قبيحاً، فإن الحياء إذا كان عن تحصيل علم فهو مذموم، وإن كان كما استحيى ابن عمر فهو ممدوح، فإنه لم يتبدل بسكوته حلال أو حرام ولكن فاتته فضيلة بالحضرة النبوية، فلعله يؤجر عليها في الآخرة، انتهى.

وسلك شيخ الهند في «تراجمه» مسلكاً ثالثاً فقال: أطلق الإمام الترجمة ولم يحكم عليها =

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ»

فالأول: هو الذي أشار إليه بحديث أم سلمة رضي الله عنها وحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والثاني: هو الذي أشار إليه بالأثر المروي عن مجاهد وعائشة رضي الله عنها، فالحياء في القسم الأول: ممدوح.

وفي الثاني: مذموم بل هو ليس بحياء حقيقة وإنما هو عجز وكسل ومهانة وسمي حياءً لشبهه بالحياء الحقيقي في الترك، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق تخصيص قوم دون قوم بالعلم لمعنى ذكر فيه، وفي هذا الباب أنه لا ينبغي لأحد أن يستحيي من السؤال فيما له فيه حاجة زاعماً أن العلم مخصوص بقوم دون قوم بل عليه أن يسأل عن كل ما لا يعلمه من أمر دينه ودنياه.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة أبو الحجاج المفسر التابعي الكبير وقد مر في أول كتاب الإيمان.

(لَا يَتَعَلَّمُ) نفي لا نهى (الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ) بإسكان الحاء المهملة على وزن مُسْتَفْعٍ كما هي لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن ويجوز مُسْتَحٍ على وزن مُسْتَفٍ كما هي لغة بني تميم على ما نقل عن الأخفش.

(وَلَا مُسْتَكْبِرٌ) أي: متعظم في نفسه أي: الذي يتعاضم ويستنكف أن يتعلم العلم، وللعلم آفات فأعظمها الاستنكاف وثمرته الجهل والذلة في الدنيا

بحكم وظاهرها عدم الاستحباب كما صرح به الأعلام ويؤيده قول مجاهد وعائشة، لكن النظر الدقيق يؤدي إلى أن عند المصنف فيه تفصيلاً، ولذا لم يعين الحكم بل أشار إليه بإشارات لطيفة وهي أن المصنف ينه على أن قوله: «إن الله لا يستحيي من الحق» حق لا مرأى فيه، لكن معناه أنه لا ينبغي أن يترك له التفقه، وليس الغرض أن لا يستحيي في العلم بل ينبغي له اهتمام الحياء في التعلم، وهذا هو الغرض الأصلي من الترجمة، ويدل عليه حديث أم سليم فإن فيه تنبيهات على الحياء من غط الوجه وغيره، ويشير إليه قوله ﷺ: «تربت يداك» ولذا عقد بعد ذلك (باب من استحيا فأمر غيره) تنبيهاً على أنه لا بأس في ترك السؤال للحياء، أما حديث ابن عمر فدلالته على الترجمة خفية، والحق أنه أيضاً يدل على ما قلنا، فإن سكوته للحياء كان مستحسنًا، وقول عمر ليس بنكير عليه بل هو إظهار لمسرته، انتهى.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ».

والآخرة، وسئل إمامنا أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَ حصلت العلم العظيم فقال: ما بخلت بالإفادة ولا استنكفت عن الاستفادة، فهذا الحياء مذموم لكونه سببا لترك أمر شرعي، وهذا التعليق وصله أبو نعيم في الحلية من طريق علي بن المديني، عن ابن عيينة عن منصور، عن مجاهد وهو إسناد صحيح على شرط المصنف.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) أم المؤمنين رضي الله عنها (نَعَمْ) هو من أفعال المدح كما أن بئس من أفعال الذم ويكون فاعلها معرِّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرف بها، ويجوز اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما فقط، يقال: نعمت وبئست ويجوز حذفها أيضاً، وإن كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً كما ههنا، فإن قولها: (النِّسَاءُ) فاعله (نِسَاءُ الْأَنْصَارِ) هو مرفوع على أنه مخصوص بالمدح والمراد منها نساء أهل المدينة.

(لَمْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ) عن (أَنْ يَتَفَقَّهْنَ) أي: عن التفقه والتعلم (في) أمور (الدِّينِ) وهذا التعليق عطف على التعليق الأول، وقد تعسف الْكِرْمَانِيُّ حيث جَوَّزَ أن يكون عطفاً على قول مجاهد لا يتعلم فيكون من مقوله على أن مجاهداً سمع من عائشة رضي الله عنها والظاهر هو الأول وليس لأحد التعليقين تعلق بالآخر، ثم إن هذا التعليق وصله مسلم من طريق إِبْرَاهِيمَ بن مهاجر عن صفية بنت شيبة، عن عائشة في حديث أوله أن أسماء بنت يزيد الأنصارية سألت النَّبِيَّ ﷺ عن غسل المحيض، وقد رواه أبو داود، عن عبيد الله بن معاذ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن إِبْرَاهِيمَ بن مهاجر عن صفية بنت شيبة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يسألن عن الدين ويتفقهن فيه.

ومطابقة التعليقين للترجمة من الوجه الثاني الذي ترك الحياء فيه مطلوب كما أشرنا إليه.

130 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام على الأكثر البيكندي، وقد مر في باب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ».

(قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بمعجمتين الضرير التميمي، وقد تقدم في باب: المسلم من سلم المسلمون.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) هِشَامٌ وفي رواية (هِشَامُ) ابْنُ عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بن العوام وقد مرّ ذكرهما في باب: الوحي.

(عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ) وفي رواية بنت (أُمِّ سَلَمَةَ) وهي زينب بنت أبي سلمة عبد الله ابن عبد الأسد المخزومي ونسبت إلى الأم التي هي أم المؤمنين بياناً لشرفها بأنها ربيبة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وإشعاراً بأن روايتها عن أمها واسمها كانت برة فغيره النَّبِيِّ ﷺ إلى زينب وكانت من أفقه نساء زمانها ولدتها أمها بأرض الحبشة وقدمت بها روى لها الْبُخَارِيُّ حديثاً واحداً ومسلم آخر توفيت سنة ثلاث وسبعين روى لها الجماعة.

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) هند بنت أبي أمية زوج النَّبِيِّ ﷺ قيل هي أول ظعينة دخلت المدينة مهاجرة ومات أبو سلمة سنة أربع فتزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وقد تقدم ذكرها في باب العلم والعظة بالليل، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن مثله، ورواية صحابية عن صحابية، ورواية الابن عن أبيه، والبنت عن أمها، وقد أخرج مثنه المؤلف في الطهارة، وفي الأدب، وفي خلق آدم، وأخرجه مسلم في الطهارة، والترمذي فيها أيضاً، وقال: حسن صحيح، وكذا أخرجه ابن ماجة، وأبو داود فيها أيضاً.

(قَالَتْ) أي أنها قالت: (جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ) بضم المهملة وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم وسكون اللام وبالحاء المَهْمَلَة وبالنون النجارية الأنصارية اسمها سهلة أو رميلة أو رميثة بالراء فيهما وبالمثلثة في الثاني أو مليكة أو الغميصاء أو الرميصاء بالصاد المهملة فيهما والخمسة الأخيرة بصيغة التصغير تزوجها مالك بن النضر بالضاد المعجمة أبو أنس بن مالك فولدت له أنسا ثم قتل

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»

عنها مشركًا فأسلمت فخطبها أبو طلحة وهو مشرك فأبى ودعته إلى الإسلام فأسلم فقالت: إني أتزوجك ولا آخذ منك صداقًا لإسلامك فتزوجها أبو طلحة روي لها عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أربعة عشر حديثًا أخرج البُخَارِيُّ منها ثلاثة وأخرج مسلم حديثين واتفقا على واحد روى لها الجماعة سوى ابن ماجه.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ) أي: إن الله تعالى لا يمتنع من بيان الحق فكذا أنا لا أمتنع من سؤالي عما أنا محتاجة إليه في ديني مما يستحيي النساء في العادة من السؤال عنه، وإنما فسر الاستحياء به؛ لأن الحياء لكونه تغيرًا وانكسارًا يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به أو يذم محال على الله تعالى فيكون جاريًا على سبيل الاستعارة التبعية كما في حديث سلمان، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَبِي كَرِيمٍ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدَ يَدِيهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا» شبه ترك الله تخيب العبد ورد يديه إليه صفرًا بترك الكريم رد المحتاج حياء فأطلق الحياء ثمة كما أطلق ههنا فكذلك استعير ترك المستحيي لترك الحق ثم نفى عنه، وإنما قدمت أم سليم رضي الله عنها هذه المقالة بسطًا لعذرهما في ذكر ما يستحيي النساء من ذكره عادة بحضرة الرجال؛ لأن نزول المنى منهن يدل على شدة شهوتهن للرجال، ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها: فضحت النساء كما في رواية مسلم كما سيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

(فَهَلْ) يجب (عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ) بضم الغين وفي رواية بفتحها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة، وقال الآخرون: بالضم الاسم وبالفتح المصدر، وأما الغسل بالكسر فهو اسم ما يغسل به وكلمة من زائدة.

(إِذَا اخْتَلَمَتْ؟) أي: رأت في منامها أنها تجامع مشتق من الحلم بالضم ما يراه النائم تقول منه حلم بالفتح واحتلم تقول حلمت بكذا وحلمته أيضًا والحلم بالكسر الإناء تقول منه حلم الرجل بالضم وتحلم أي: تكلف الحلم بالكسر ويقال أيضًا تحلم إذا ادعى الرؤيا كاذبًا.

(قَالَ) وفي رواية فقال: (النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ عليها غسل (إِذَا) حين (رَأَتْ) من رؤية العين (الْمَاءِ) أي: المنى إذا استيقظت وانتهت فعلى

فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ، تَغْنِي وَجْهَهَا، وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فِيمَ يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا»⁽¹⁾.

هذا لو رأى النائم أنه يجامع وأنه قد أنزل ثم استيقظ فلم ير شيئاً فلا غسل عليه.
(فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ) الظاهر أن هذا من كلام زينب فالحديث ملقّق من رواية صحابيتين ويحتمل أن يكون من كلام أم سلمة على سبيل الالتفات كأنها جردت من نفسها شخصاً فأسندت إليه التغطية إذ أصل الكلام فغطيت وجهي، وقلت: يا رسول الله.

(تَغْنِي وَجْهَهَا) بالمشناة الفوقية، وفاعله زينب والظاهر أن هذا الإدراج من عروة ويحتمل أن يكون من راوٍ آخر فهو إدراج في إدراج، وعند مسلم من حديث أنس رضي الله عنه أن ذلك وقع لعائشة رضي الله عنها فيحتمل حضورهما معاً في هذه القصة، فافهم.

(وَقَالَتْ) أم سلمة (يَا رَسُولَ اللَّهِ وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟) بحذف همزة الاستفهام وفي رواية أو تحتلم بإثباتها عطفاً على مقدر يقتضيه السياق أي: أتقول ذلك أو ترى المرأة الماء وتحتلم.

(قَالَ) ﷺ (نَعَمْ) تحتلم وترى الماء.

(تَرَبَّتْ يَمِينُكَ) بكسر الراء من ترب الرجل إذا فاتقر أي: لصق بالتراب وأترب إذا استغنى وهذه الكلمة جارية على السنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا وقوع الأمر بها كما يقولون قاتله الله ولا أب لك ولا أم لك، ولا أرض لك ونحو ذلك يقولونها عند إنكار الشيء أو الزجر عنه أو الذم عليه أو الحث عليه أو الإعجاب به حسبما يقتضيه الحال والمقام على ما ذكره القاضي عياض. قَالَ الْهَرَوِيُّ: ومنه قوله في حديث خزيمة أنعم صباحاً تربت يداك أراد الدعاء له لا الدعاء عليه، وقيل: ولذوي الألباب في هذا الباب أن ينظروا إلى اللفظ وقائله فإن كان ولياً فهو الولاء وإن خشن وإن كان عدواً فهو البلاء وإن حسن، وقال بعضهم هو دعاء على الحقيقة وليس بصحيح.

(فِيمَ) بحذف ألف ما الاستفهامية أي: فبسبب أي: شيء (يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا)

(1) أطرافه 282، 3328، 6091، 6121 - تحفة 18264.

أخرجه مسلم في الحيض باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها رقم (313).

وفي الصحيح من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فمن أين يكون الشبه ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما على أو سبق يكون منه الشبه».

وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه، والمعنى أن الولد لا يشبه الأم إلا من جهة الماء بأن يغلب ماء الرجل أو يسبقه عند الجماع، ومن كان منه إنزال الماء عند المجامعة أمكن منه إنزال الماء عند الاحتلام، واعلم أنه جاء عن جماعة من الصحابييات أنهن سألن كسؤال أم سلمة فمنهن حولة بنت حكيم أخرجه ابن ماجة، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وبسرة ذكره ابن أبي شيبة وسهلة بنت سهيل رواه الطبراني في الأوسط.

وفي إسناده ابن لهيعة والأحاديث فيه عن أم سلمة وعائشة، وأنس رضي الله عنهم ولم يخرج المؤلف غير حديث أم سلمة وأما مسلم فأخرج أحاديث الثلاثة، فحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاءت أم سليم إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقالت له: وعائشة رضي الله عنها عنده: يا رَسُولَ اللَّهِ، المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام فتري من نفسها ما يرى الرجل من نفسه، فقالت عائشة: فضحت النساء تربت يمينك، وحديث عائشة رضي الله عنها رواه عنها عروة أنها أخبرته أن أم سليم دخلت على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وذكر الحديث، وفيه قالت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: اف لك أترى المرأة ذلك.

ومن فوائد هذا الحديث: ترك الاستحياء لمن عرضت له مسألة.

ومنها: أن المرأة تحتلم إلا أن ذلك نادر في النساء ولذلك أنكرته أم سلمة، كذا قيل، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المني من أصله كما لا يخفى.

ومنها: أن للمرأة ماء كما للرجل، ومنها وجوب الغسل على المرأة إذا وجدت الماء وكذلك حكم الرجل يعني لا يجب عليه الغسل بمجرد الاحتلام، بل لا بد من رؤيته الماء؛ لأن حكمه ﷺ على واحد كحكمه على الجماعة إلا إذا دل دليل على تخصيصه به.

ومنها إثبات القياس وإلحاق النظير بالنظير.

131 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَهِيَ مِثْلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَادِيَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا بِهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: «لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن أبي أويس وهو ابن أخت إمام دار الهجرة مالك وقد مر في باب: تفاضل أهل الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكُ) الإمام، (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) القرشي وقد تقدم في باب أمور الإيمان.

(عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَهِيَ) وفي رواية: «هي» بإسقاط الواو (مِثْلُ) بفتحين وفي رواية بكسر الميم وسكون المثلثة (الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ) أي: خواطرهم (فِي شَجَرِ الْبَادِيَةِ) البوادي (وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (فَاسْتَحْيَيْتُ) أن أذكرها. (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا بِهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) المذكور.

(فَحَدَّثْتُ أَبِي) عمر بن الخطاب (بِمَا) أي: بالذي (وَقَعَ فِي نَفْسِي) من أنها النخلة (فَقَالَ: لَأَنْ) بفتح اللام وأن مصدرية (تَكُونَ) منصوب بها.

(قُلْتَهَا) بقاء الخطاب والمعنى؛ لأن تكون في الحال موصوفاً بهذا القول الصادر في الماضي⁽²⁾.

(أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا) أي: من حمر النعم وغيرها، ولفظ كذا موضوع للعدد المبهم وهو من الكنايات وقد تقدم الكلام على هذا الحديث مستوفي في أوائل كتاب العلم وإنما أورده هنا لقول ابن عمر فاستحييت ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك ليظهر فضيلته فاستلزم حياء ابن عمر تفويت ذلك وقد

(1) أطرافه 61، 62، 72، 2209، 4698، 5444، 5448، 6122، 6144 تحفة 7234 - 45/1.

(2) ولما كان المعنى ذلك تلفق الماضي مع المضارع وهما قلت وتكون.

52 - باب مَنِ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ⁽¹⁾

132 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ،

كان يمكنه إذا استحيا إجلالاً لمن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرّاً ليخبر به عنه فيجمع بين المصلحتين كما يأتي نحوه في الباب الذي يليه.

ومن فوائد هذا الحديث: إن الرجل يباح له الحرص على ظهور ابنه في العلم على الشيوخ وسروره بذلك، وقيل: إنما تمنى ذلك رجاء أن يسر به النبي ﷺ بإصابته فيدعو له.

ومنها: أن الابن الموفق العالم أفضل مكاسب الدنيا لقوله لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا.

ومطابقة الحديثين للترجمة من حيث الوجه الأول من وجهي الحياء المذكورين في أول الباب، فافهم.

تتمة:

أراد البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الباب بيان أن الحياء المانع من طلب العلم مذموم، ولذلك بدأ بقول مجاهد وعائشة رضي الله عنها، وأما إذا كان الحياء على جهة التوقير والإجلال فهو حسن ممدوح كما فعلت أم سلمة رضي الله عنها حين غطت وجهها وكما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث استحيا أن يذكر ما وقع في نفسه من أنها النخلة والله أعلم.

52 - باب مَنِ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ

(باب مَنِ اسْتَحْيَا) من العالم أن يسأل منه بنفسه.

(فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ) منه ووجه المناسبة بين البابين ظاهر؛ لأن كلا منهما مشتمل على الحياء.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ) بن عامر

(1) مقصود الترجمة واضح كما أفاده الشيخ، ولا يذهب عليك ما في حديث الباب من قوله: فأمرت المقداد الحديث، الروايات في ذلك مختلفة ففي بعضها نسبة السؤال إلى نفسه إذ قال: فسألت رسول الله ﷺ، وفي بعضها إلى المقداد كما في حديث الباب، وفي أخرى إلى عمار كما في حديث «النسائي» وغيره، ولم يتعرض عنه الشيخ ولا عن أكثر أمثال هذه المباحث =

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ،

الخريبي نسبة إلى خُرَيْبَةَ بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وسكون الياء المثناة التحتية وبالباء الموحدة وهي محلة بالبصرة أبو مُحَمَّد، أو أبو عبد الرحمن الهمداني الكوفي الأصل، قَالَ يحيى بن معين: ثقة مأمون، وقال أبو زرعة، ومحمد بن سعد كان ثقة ناسكًا ويروى عنه أنه قَالَ: ما كذبت كذبة قط إلا مرة في صغري، قَالَ لي أبي: أذهبت إلى الكتاب⁽¹⁾ فقلت: بلى، ولم أكن ذهبت، وقال أبو حاتم: كان يميل إلى الرأي وكان صدوقًا روى له الجماعة إلا مسلمًا مات سنة ثلاث عشرة ومائتين وذكر الْكِرْمَانِيُّ أنه قَالَ: كم مرة وذهبت من الخريبة في شراء حاجة لأهلي فأسمع ملبيا يلبي فأجمع ذيلي واضعه على رأسي وأمر على وجهي إلى مكة، وليس في الْبُخَارِيِّ والكتب الأربعة عبد الله بن داود غير هذا، نعم في الترمذي آخر واسطي مختلف فيه.

(عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عن مُنْذِرٍ) بضم الميم وسكون النون وكسر المعجمة ابن يعلى بفتح الياء المثناة التحتية وسكون المهملة أبو يعلى. (الثَّوْرِيُّ) بالمثلثة الكوفي وثقه أحمد بن عبد الله لزم مُحَمَّد ابن الحنفية حتى قَالَ بعض ولده لقد غلبنا هذا النبطي على أيينا روى له الجماعة.

(عن مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ) هو مُحَمَّد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم المعروف بـ «ابن الحنفية» والحنفية أمه خولة بنت جعفر الحنفي اليمامي وكانت من سبي بني حنيفة ولد لستين بقيتا من خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومات سنة ثمانين أو إحدى وثمانين أو أربع عشرة ومائة، ودفن بالبقيع روى له الجماعة، قيل: لا يعلم أحد أسند عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أكثر ولا أصح مما أسند مُحَمَّد ابن الحنفية هذا وقد رُوي عن علي رضي الله عنه قَالَ:

⁼ الحديثية والفقهية، لأنه درس أولا «سنن الترمذي» وثني «بسند أبي داود» وثلاث «بجامع الْبُخَارِيِّ» فأكثر المباحث المتعلقة بالحديث والفقه تقدمت في تقرير «الترمذي» المطبوع باسم: «الكوكب الدرّي» وكذا في تقرير «أبي داود» ولم يطبع بعد، فلو شئت ما في تقرير «الترمذي» وهامشه فارجع إلى «الكوكب»، وذكر الشيخ في تقرير «أبي داود»: اعلم أن السبب في السؤال إنما كان هو عليا إلا لم يسأل بنفسه حياء، فحيث نسب السؤال إليه فلكونه سبب السؤال نسب إليه مجازا، وحيث نسب إلى غيره فهو على حقيقته، انتهى. والبسط في ذلك في «الأوجز».

(1) أي: المكتب.

عن عَلِيٍّ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ

قلت لرسول الله ﷺ: إن وُلِدَ لي بعدك ولد أسميه باسمك وأكنيه بكنيتك قَالَ: نعم، فولد له هذا المذكور فسماه محمداً وكناه بأبي القاسم.

(عن) أبيه (عَلِيٍّ) أَي: ابْنِ أَبِي طَالِبٍ كما في رواية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي وحجازي وفيه رواية التابعي وهو الأعمش عن غير التابعي وهو منذر وقد أخرج متنه البُخَارِيُّ في الطهارة أيضاً، وأخرجه مسلم فيها أيضاً، وأخرجه النسائي فيها وفي العلم.

(قَالَ) أَي أنه قال: (كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) على وزن فَعَّال للمبالغة في كثرة المذّي، يقال: مذى الرجل يمذي من باب ضرب يضرب وأمذى ومذّي بالتشديد أيضاً، والمذاء والمماذاة فعال ومفاعلة منه، والمذي بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وهو الأفصح الأشهر وبكسر الذال المعجمة وتشديد الياء أو تخفيفها لكن التشديد هو المشهور وهو الماء الذي يخرج عند الملاعبة والتقبيل.

وقال ابن الأثير: هو البلل الذي يخرج عند الملاعبة لا بشهوة ولا بدفق ولا يعقبه فتور وربما لا يحسّ بخروجه وهو في النساء أكثر منه في الرجال، وأما الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة كما هو المشهور أو بكسر الدال وتشديد الياء كما هو الأصح الأفصح على ما قيل فهو البلل الذي يخرج من الذكر عقيب البول ويقال: ودي ولا يقال أودي، وأما المنى بتشديد الياء فحسب فهو ماء خاتر أبيض يتولد منه الولد وينكسر به الذكر يقال منى الرجل وأمنى ومنى مشدداً والكل بمعنى.

(فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ) بكسر الميم وسكون القاف وبالمهملتين هو ابن عمرو بن ثعلبة البهراني الكدني، ويقال له ابْنُ الْأَسْوَدِ كما وقع هنا في رواية وليس بأبيه حقيقة وإنما رباه الأسود بن عبد يغوث أو تبناه أو حالفه أو تزوج بأمه فنسب إليه، ويقال له الكندي: لأنه أصاب دمًا في بهرا وهرب منه إلى كندة فحالفهم ثم أصاب فيهم دمًا فهرب إلى مكة فحالف الأسود وهو قديم الصحبة من السابقين إلى الإسلام قيل: إنه سادس ستة شهد بدرًا ولم يثبت أنه شهد فيه فارس مع النَّبِيِّ ﷺ غيره، وقيل: إن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان فارساً أيضاً. رُوي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثنتان وأربعون حديثاً اتفاقاً على حديث واحد وانفرد مسلم بحديثين مات بالحرف

أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ»⁽¹⁾.

وهو على عشرة أميال من المدينة ثم حمل على رقاب الرجال إليها سنة ثلاث وثلثين في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصلى عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ابن سبعين سنة روى الترمذي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِحُبِّ أَرْبَعَةٍ وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يَحِبُّهُمْ» قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِّهُمْ لَنَا قَالَ: «علي والمقداد، وأبو ذر، وسلمان رضي الله عنهم» واعلم أنه يقال له المقداد بن عمرو ابن الأسود منسوباً إلى الأب الحقيقي والادعائي كما يقال محمد بن علي ابن الحنفية منسوباً إلى أبيه وأمه جميعاً فعلى هذا ينبغي أن ينون علي ويكتب الابن الثاني بالألف ويعرب إعراب مُحَمَّدٍ؛ لأنه وصف له لا لعلي وقس عليه.

(أَنْ يَسْأَلَ) أي: بأن يسأل (النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ) أي: سأل المقداد النَّبِيَّ ﷺ عن حكم المذي هل فيه الغسل أو الوضوء، اعلم أنه يقال سألت الشيء وسألته عن الشيء سؤالاً وقد يعدى بنفسه إلى المفعول الأول وبعن إلى الثاني وقد يعكس وقد تخفف همزته فيقال: سأله.

(فَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ: (فِيهِ) أي: يجب فيه أي: في المذي المدلول عليه بقوله: مذاء (الْوُضُوءُ) لا الغسل وظاهر هذا السياق يدل على أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حيث لم يقل، قَالَ الْمَقْدَادُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولئن سلمنا أنه لم يسمعه من النَّبِيِّ ﷺ فحكمه حكم مرسل الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن قيل: قد جاء أنه أمر مقداداً، وجاء أنه أمر عماراً وجاء أنه سأل بنفسه فكيف التوفيق بينها فالجواب أنه يحمل على أنه أرسلهما ثم سأل بنفسه. ومن فوائد هذا الحديث:

استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وإن الزوج ينبغي أن لا يذكر ما يتعلق بالجماع والاستمتاع بحضرة أبوي المرأة واختها وغيرهم من أقاربها؛ لأن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استحيا لمكان ابنته ﷺ فاطمة رضي الله عنها عنده والمذي غالباً يكون عند ملاعبة الزوجة، وهذا الحياء ممدوح؛ لأنه لم يمتنع به عن تعلم ما لم يعلم وبعث من يقوم مقامه في ذلك.

ومنها: جواز الاستنابة في الاستفتاء وأنه يجوز الاعتماد على الخبر

(1) طرفاه 178، 269 - تحفة 10264. أخرجه مسلم في الطهارة باب المذي رقم (303).

المظنون مع القدرة على المقطوع لأن علياً رضي الله عنه بعث من يسأل له مع تمكنه من المشافهة إلا أن فيه نظراً فإن علياً رضي الله عنه كان حاضراً وقت السؤال على ما رواه النسائي، لكن قد قيل يضعف هذا قوله في بعض طرقه فأرسلت المقداد فإنه يدل على أنه لم يحضر وقت السؤال، وفيه، نظر؛ لأنه يجوز أن يكون قد حضره بعد إرساله هذا.

ومنها: أن المذي لا يوجب الغسل، بل يوجب الوضوء فإنه نجس، ولهذا يجب منه غسل الذكر سواء كان عن ملاعبة أو استنكاح أو غيره عند أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله، وقال أصحاب مالك رحمه الله: المراد به ما كان عن ملاعبة لا عن استنكاح أو علة بادرة، أو زمانة فإنه لا وضوء حينئذ، واستدل القاضي عياض وغيره لذلك بما وقع في الموطأ أن علياً رضي الله عنه أمر المقداد أن يسأل له رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله وأمدى ماذا عليه فإن السؤال صدر عن المذي الخارج على وجه اللذة لقوله إذا دنا من أهله وأيضاً يدل عليه استحياء علي رضي الله عنه؛ لأنه لو كان عن مرض أو سلس لم يستحي من ذلك، وفيه نظر لأن سؤال المقداد النبي ﷺ مطلق غير مقيد فإنه جاء في الصحيح فسأله عن المذي يخرج من الإنسان كيف يفعل به، قال: اغسل ذكرك وتوضأ بالحكم متعلق بسؤال المقداد الذي وقع الجواب عنه فصار أمر علي رضي الله عنه أجنبياً عن الحكم، وقد جاء في سنن أبي داود ما يدل على أن مراد علي رضي الله عنه عند العموم أيضاً وهو أنه قال: كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري فإنه يدل على كثرة وقوعه منه ومعاودته فمن فقه المقداد أنه سأل على وجه العموم لما فهم من مراد علي رضي الله عنهما.

فائدة:

اعلم أن هذا الحديث روي من وجوه مختلفة فأخرج مسلم من حديث عبد الله بن وهب عن مخرمة بن أبي بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال علي رضي الله عنه أرسلت المقداد بن الأسود إلى رسول الله ﷺ فسأله عن المذي يخرج من الإنسان كيف يفعل به قال رسول الله ﷺ: «توضأ وانضح فرجك»، وأخرج النسائي عن هناد بن السري عن

أَبِي بَكِيرِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً وَكَانَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ تَحْتِي فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ فَقُلْتُ لِرَجُلٍ جَالِسٍ إِلَى جَنْبِي سَلْهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ فِيهِ الْوُضُوءُ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو، ثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ غِيْلَانَ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمَذْيِ فَقَالَ: مَنْ الْمَذْيُ الْوُضُوءُ وَمَنْ الْمَنِي الْغُسْلُ قَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ أَسْوَدَ بْنِ عَامِرٍ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً فَإِذَا أَمْدَيْتُ اغْتَسَلْتُ فَأَمَرْتُ الْمَقْدَادَ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَضَحَكَ، فَقَالَ فِيهِ الْوُضُوءُ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ قَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، ثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حَمِيدٍ الْحَذَاءُ عَنْ الدَّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ حَصِينِ بْنِ قَبِيصَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ حَتَّى تَشَقَّ ظَهْرِي قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ ذَكَرَ لَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَفْعَلْ إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ فَإِذَا نَضَحْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا، وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْ قَتِيْبَةَ عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَائِشُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ابْنَتَهُ كَانَتْ تَحْتِي فَأَمَرْتُ عَمَارًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: يَكْفِي مِنْهُ الْوُضُوءُ، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ قَالَ: نَا يَزِيدَ ابْنَ زُرَيْعٍ، قَالَ: ثَنَا رُوحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ إِيَّاسَ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ عَمَارًا أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ قَالَ يَغْسِلُ مَذَاكِيرَهُ وَيَتَوَضَّأُ، وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِيَّةَ بْنِ بَسْطَامٍ إِلَى آخِرِهِ نَحْوَهُ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ «فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَّه» وَرَوَى وَجُوبُ غَسْلَ الْأُنْثِيَّيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَحَمَلُ الْجُمْهُورِ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَلَى الْإِسْتِطْهَارِ بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ انْتِشَارِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْمَاءَ الْبَارِدَ إِذَا أَصَابَ الْأُنْثِيَّيْنِ رَدَّ الْمَذْيَ كَسَرَهُ،

53 - باب ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ⁽¹⁾

133 - حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ،

على أن الحديث الذي فيه هذه الزيادة قد علل بالإرسال وغيره، والله أعلم.

53 - باب ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ

(باب) جواز (ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا) عطف إما على العلم، وإما على الذكر وقد عرفت أن الفتيا والفتوى جواب لحادثة.

(فِي الْمَسْجِدِ) ووجه المناسبة بين البابين اشتغال كل منهما على السؤال عن أمر ديني، فإن الأول: مشتمل على السؤال عن حكم المذي، والثاني: مشتمل على السؤال عَنِ الْإِهْلَالِ لِلْحَجِّ، والمراد بهذه الترجمة الإشارة إلى جواز مذاكرة العلم في المسجد وإن أدت إلى رفع الأصوات فيه وفيها رد لمن توقف فيه.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (قُتَيْبَةُ) أي: (ابْنُ سَعِيدٍ) كما في رواية، وقد مر في باب السلام من الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) إمام المصريين وقد تقدم في أول الوحي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ) هو ابن سرجس بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم آخره مهملة أخرى.

(مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أصله من المغرب وقيل: من نيسابور، وقيل: من سبي كابل، وقيل: من جابل الطالقان أصابه عبد الله بن عمر في بعض غزواته وبعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر يعلمهم السنن وقال مالك: إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر فلا أبالي أن لا

(1) قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من توقف فيه لما يقع في المباحثة من رفع الأصوات فنبه على الجواز، انتهى.

وفي «تراجم شيخ الهند»: أن في الإفتاء والقضاء والتعليم في المساجد كان مظنة الكراهة كما يشير إليها كلام بعض المشايخ، وعند المصنف توسع في ذلك كله، فأشار إلى التوسع في كتابي العلم والقضاء؛ ولا يذهب عليك أن رسالة «تراجم شيخ الهند» - قدس سره انتهت إلى هذا الباب، والأسف على أنه لم يتمكن تكميلها لأمراض وأشغال حدثت له في آخر عمره الشريف نور الله مرقده وبرد مضجعه.

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا، قَامَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ،

أَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِهِ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةِ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بُلْخِي وَمِصْرِي، وَمَدَنِي، وَكُلُّهُمْ أَثْمَةٌ أَجْلَاءُ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْحَجِّ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْعِلْمِ وَالْحَجِّ جَمِيعًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا، وَهُوَ مَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، وَأَكْمَلَ الرِّوَايَاتِ رَوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْمَوَاقِيتَ الْأَرْبَعَةَ، وَحَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَحْفَظْ فِيهِ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ وَحَدِيثَ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَجْزَمْ بِرَفْعِهِ.

(أَنَّ رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ.

(قَامَ فِي الْمَسْجِدِ) النَّبَوِي (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلُ؟) أَيُّ: بِأَنْ نَهْلَ مِنَ الْإِهْلَالِ وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ رُؤْيَا الْهَلَالِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مُطْلَقِ رَفْعِ الصَّوْتِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّبِيِّ إِذَا فَارَقَ أُمَّهُ أَهْلًا وَاسْتَهْلَّ لِرَفْعِهِ صَوْتَهُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْإِحْرَامُ وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ هُوَ السُّؤَالُ عَنْ مَوْضِعِ الْإِحْرَامِ أَيُّ: الْمِيقَاتِ الْمَكَانِي.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَهْلُ) بَضْمُ الْيَاءِ وَكُسْرُ الْهَاءِ أَيُّ: يَحْرُمُ أَيُّ: لِيَحْرُمَ، وَكَذَا مَا يَلِيهِ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى صُورَةِ الْخَبَرِ لَكِنَّهُ أَمْرٌ مَعْنَى.

(أَهْلُ الْمَدِينَةِ) أَيُّ: ابْتِدَاءَ إِهْلَالِهِمْ (مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى عَشْرِ مَرَاحِلَ مِنْ مَكَّةَ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْهَا، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: عَلَى سَبْعَةِ أَمْيَالٍ مِنْهَا، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَعَلَى مِائَتِي مِيلٍ مِنْ مَكَّةَ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ الْحَنْفِيُّ: فِي مَنَاسِكَه بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ مِيلٌ أَوْ مِيلَانِ، وَالْمِيلُ ثَلَاثَةُ فَرَاسِخٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ، وَمِنْهَا إِلَى مَكَّةَ عَشْرُ مَرَاحِلَ، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ عِدَّةُ أَبَارٍ وَمَسْجِدَانِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ الْكَبِيرَ الَّذِي يَحْرُمُ مِنْهُ النَّاسُ وَالْمَسْجِدَ الْآخَرَ مَسْجِدَ الْمَعْرَسِ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: هِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ مِنْ مَكَّةَ تَعْظِيمًا لِأَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْحُلَيْفَةُ بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ اللَّامِ مُصْغَرُ الْحَلْفَةِ بِفَتْحَتَيْنِ كَالْقَصْبَةِ وَهِيَ تَنْبَتُ فِي الْمَاءِ وَجَمْعُهَا حُلَفَاءُ، وَقِيلَ: لَا تَنْبَتُ إِلَّا قَرِيبًا مِنْ مَاءٍ أَوْ بَطْنِ

وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.....

وإِ، وهي غليظة المس لا يكاد أحد يقبض عليها مخافة أن يقطع يده.
(وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ) أي: الإقليم المعروف وهو من العريش إلى الفرات ومن أيلة إلى بحر الروم وقد مر في قصة هرقل.

(مِنَ الْجُحْفَةِ) بضم الجيم وسكون المهملة وهو موضع بين مكة والمدينة من الجانب الشامي يحاذي ذا الحليفة وكان اسمها مهية بفتح الميم وسكون الهاء وفتح الياء المثناة التحتية فأجحف السيل بأهلها أي: أذهب فسميت جحفة⁽¹⁾ وهي على ستة أو سبعة مراحل من مكة.

وقال النَّوَوِيُّ: على ثلاث مراحل منها، وهي قريبة من البحر وكانت قرية كبيرة وقال أبو عبيد هي قرية جامعة بها منبر بينها وبين البحر ستة أميال، وغدير خم على ثلاثة أميال منها وهي ميقات المتوجهين من الشام، ومصر والمغرب وهي على ثلاث مراحل من مكة وأكثر وعلى ثماني مراحل من المدينة.

(وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ) هو من بلاد العرب ما ارتفع من أرض تهامة إلى أرض العراق وقال الكلبي في أسماء البلدان: النجد ما بين الحجاز والشام إلى العذيب إلى الطائف، فالطائف من نجد والمدينة من نجد وأرض اليمامة والبحرين إلى عمان.

(مِنْ قَرْنٍ) بفتح القاف وسكون الراء هو جبل مدور أملس كأنه هضبة مطل على عرفات، وهو أقرب المواقيت إلى مكة، وقال ابن حزم: من جاء على طريق نجد من جميع البلاد فمقاته قرن المنازل وهو مشرف على مكة شرفها الله ومنه إلى مكة اثنان وأربعون ميلاً، وقال ابن قرقول: هو قرن المنازل وقرن الثعالب وقرن غير مضاف وهو على يوم وليلة من مكة. وقال القابسي: من قال قرن بالإسكان أراد الجبل المشرف على جبل عرفات، ومن قال: بالتحريك أراد الطريق يعرف منه فإنه موضع فيه طرق متفرقة، وقال ابن الأثير في شرح المسند: وكثيراً ما يجيء في ألفاظ الفقهاء وغيرهم بفتحها وليس بصحيح هذا، وقد غلط الجوهري في

(1) قال الكلبي: أخرجت العماليق بني عبيد وبهم إخوة عاد في يثرب فنزلوا الجحفة وكان اسمها مهية فجاءهم السيل فاجتحمهم فسميت الجحفة. وفي كتاب أسماء البلدان لأن سيل الجحاف نزل بها فذهب بكثير من الحاج وأمتعة الناس ورحالهم فمن ذلك سميت الجحفة.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيْهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَمْ أَفْقَهُ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾.

صاحبه غلطين أحدهما أنه قَالَ بفتح الراء، والآخر أنه زعم أن أويسا القرني منسوب إليه والصواب سكون الراء وأويس منسوب إلى قبيلة يقال لها بنو قرن لها وليس هو بمنسوب إلى موضع كما لا يخفى على من تتبع، فالحق أحق أن يتبع.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) عطف على قوله عن عبد الله بن عمر من حيث المعنى فكأنه قَالَ: قَالَ نافع، قَالَ ابن عمر إن رجلاً وقال: (وَيَزْعُمُونَ) هو عطف على مقدر هو قَالَ رسول الله ﷺ، ولا بد من التقدير؛ لأن الواو لا تدخل على القول ومقوله، والمراد من الزعم القول المحقق؛ لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الحجة والعلم بالسنة، ومحال أن يقولوا ذلك بآرائهم؛ لأن ذلك مما لا يقال بال رأي على أن في رواية مالك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَبَلْغَنِي: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيْهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ») بفتح الياء آخر الحروف وفتح اللامين وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة، وقال ابن حزم: هو جنوب مكة ومنه إلى مكة ثلاثون ميلاً، وفي شرح المذهب: يصرف ولا يصرف وذلك لأنه إن أريد الجبل فمنصرف وإن أريد البقعة فغير منصرف البتة بخلاف قرن فإنه على تقدير إرادة البقعة يجوز صرفه لأجل سكون وسطه، ويقال: أَلْمَلَمَ أيضًا بقلب الياء همزة، وفي المحكم يللم وأللم جبل، وقال البكري: أهله كنانة، وتنحدر أوديته إلى البحر وهو في طريق اليمن وهو من كبار جبال تهامة، وقال الزمخشري: هو وادٍ به مسجد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وبه عسكر هوأزن يوم حنين.

قال الراعي: اليمن يشتمل على نجد وتهامة وكذلك الحجاز وإذا أطلق ذكر نجد كان المراد منه نجد الحجاز وميقات النجدين جميعاً قرن وإذا قلنا ميقات اليمن يللم أردنا بها تهامتها لا كل اليمن.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أي: قَالَ نافع وكان ابن عمر رضي الله عنهما يَقُولُ: لَمْ أَفْقَهُ بفتح القاف أي: لم أفهم ولم أعرف، وفي رواية أخرى للبخاري في الحج: لم أسمع (هذه) أي: المقالة الأخيرة يعني قوله: وَيَهَلُ أَهْلُ المدينة من يللم (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وهذا يدل على شدة تحريه وورعه رضي الله

54 - باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل⁽¹⁾

134 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ،

عنه ، وفي الحديث بيان المواقيت الثلاثة بالقطع وهي ميقات أهل المدينة ، وميقات أهل الشام ، وميقات أهل نجد ، وشك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الرابع وهو أيضًا مبين بالقطع في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه الشيخان وآخرون ، وفي رواية مسلم عن جابر وزاد مسلم فيه ويهلّ أهل العراق من ذات عرق. بكسر العين وهي أرض سبخة على ستة وأربعين ميلاً من مكة سمي بها ؛ لأن فيها جبلاً صغيراً يسمى بالعرق هذا ، واعلم أن هذه المواقيت لا يجوز مجاوزتها بغير إحرام سواء أراد حجاً أو عمرة فإن جاوزها بغير إحرام يلزمه الدم ويصح نسكه ، وسيأتي بقية الكلام في ذلك في الحج إن شاء الله تعالى.

54 - باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل

(باب من أجاب السائل بأكثر) وفي رواية : أكثر بدون الباء.

(مِمَّا سَأَلَهُ) والمقصود من هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال حذو القذة بالقذة غير لازم ، بل يجوز كون الجواب عامّاً مشتملاً على المسؤول عنه وغيره ، وحمل الحكم على عموم اللفظ مع خصوص السبب كما هو قاعدة الأصول ، وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين من أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال فليس معناه أنه لا يجوز الزيادة في الجواب على السؤال ، بل كونه مفيداً للحكم المسؤول عنه على الخصوص أو على العموم ، ووجه المناسبة بين البابين اشتغال كل منهما على السؤال والجواب.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس التميمي ، وقد مر في باب : «المسلم من سلم المسلمون» (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) بكسر الذال المعجمة وسكون الهمزة هو

(1) قال ابن المنير: موقع هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل إذا كان السبب خاصاً والجواب عاماً جاز ، وحمل الحكم على عموم اللفظ لا خصوص السبب ، لأنه جواب وزيادة فائدة ، ويؤخذ منه أيضاً : أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ، ولذا قال : فإن لم يجد نعلين؟ فكأنه سأل عن حالة الاختيار ، فأجابه عنها وزاده حالة الاضطراب ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك.

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ مِنْ تَابِعِيِ التَّابِعِينَ، لَمَّا حَجَّ الْمَهْدِي دَخَلَ مَسْجِدَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ إِلَّا قَامَ سَوَى ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ الْمَسِيبُ بْنُ زَهِيرٍ
قُمْ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: إِنَّمَا يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْمَهْدِي: دَعِهِ
فَلَقَدْ قَامَتْ كُلُّ شَعْرَةٍ فِي رَأْسِي، وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لَهُ سَنَةِ حَجٍّ مَا تَقُولُ فِي الْحَسَنِ
ابْنَ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَاطِمَةَ قَالَتْ: إِنَّهُ لَيَتَحَرَّى الْعَدْلَ قَالَتْ: مَا تَقُولُ فِي مَرَّتَيْنِ أَوْ
ثَلَاثًا؟ قَالَتْ: وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ إِنَّكَ لَجَائِرٌ فَأَخَذَ الرَّبِيعُ بِلَحِيَّتِهِ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ:
كَفَّ عَنْهُ وَأَمْرٌ لَهُ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ حِفْظِ الْعِلْمِ.

(عَنْ نَافِعٍ) هُوَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) رَوَى ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ (وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ كَمَا
رَوَى عَنْ نَافِعٍ (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَفِي رِوَايَةِ وَالزُّهْرِيِّ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، فَهُمَا إِسْنَادَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَنْ آدَمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْآخَرُ: عَنْ آدَمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَقَعَ «ح» قَبْلَ قَوْلِهِ: وَعَنِ الزُّهْرِيِّ إِشَارَةً إِلَى التَّحْوِيلِ مِنْ
إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ آخَرَ، وَرِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ مَا خِلَا آدَمَ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ

وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّ الْجَوَابَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، فَلَيْسَ
الْمُرَادُ بِالمُطَابَقَةِ عَدَمُ الزِّيَادَةِ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ يَكُونَ الْجَوَابُ مُفِيدًا لِلْحُكْمِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، قَالَهُ
ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: خَتَمَ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ الْعِلْمِ: (بَابٌ مِنْ أَجَابِ السَّائِلِ بِأَكْثَرِ مَا
سَأَلَ عَنْهُ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الْجَوَابِ عَمَلًا بِالنَّصِيحَةِ وَاعْتِمَادًا عَلَى النِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ،
كَذَا فِي «الْفَتْحِ».

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ مَا تَقْدِمُ فِي الْمَقْدَمَةِ فِي جُمْلَةِ خِصَائِصِ «الْبُخَارِيِّ» مَا أَفَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ
مَنْ أَنَّ الْإِمَامَ يُشِيرُ فِي آخِرِ كُلِّ كِتَابٍ إِلَى خِتْمَةِ الْكِتَابِ وَذَكَرَتْ هُنَاكَ أَنَّ الظَّاهِرَ عِنْدَ هَذَا الْفَقِيرِ
أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى خَاتَمَةِ رَجُلٍ فَيَذْكُرُهُ مَوْتَهُ، وَتَقَدَّمَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ هَذَا الْمُبْتَلَى
بِالسِّيَرَاتِ وَبَيْنَ الْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي آخِرِ كِتَابِ الْوَحْيِ قِبَلِ كِتَابِ الْإِيمَانِ أَيْضًا، فَبَرَاءَةٌ
الْاِخْتِتَامِ هَهُنَا عِنْدَ الْحَافِظِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَيَقْطَعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ» كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ فِي
آخِرِ «الْفَتْحِ»، وَالبَرَاءَةُ عِنْدِي فِي لِبَاسِ الْمُحَرَّمِ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ وَيُشَبِّهُ أَكْفَانَ الْمَوْتَى.

أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُنْسَ،

التابعي عن التابعي وهما الزُّهْرِيُّ وسالم، وهو أصح الأسانيد على قول الإمام أحمد حيث قَالَ: أصح الأسانيد الزُّهْرِيُّ عن سالم عن أبيه، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة وفي اللباس أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي أيضًا.

(أَنَّ رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ السَّعْقَلَانِي: لم أقف على اسمه (سَأَلَهُ) أَي: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ (مَا) يجوز أن تكون استفهامية أو موصولة أو موصوفة.

(يَلْبَسُ) بفتح المثناة التحتية والموحدة مضارع لبس بكسر الموحدة ومصدره اللبس بضم اللام، وأما اللبس بالفتح فهو من باب ضرب يضرب يقال: لبست عليه الأمر ألبس بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل إذا خلطت عليه ومنه التباس الأمر وهو اشتباهه.

(الْمُحْرِمُ؟) أَي: الداخل في الحج أو العمرة وأصله الداخل في الحرمة وهو قد حرم عليه ما كان حلالاً له قبله كالصيد.

(فَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَلْبَسُ) نفي كما في رواية أبي ذر أو نهى كما في رواية غيره (الْقَمِيصَ) وهو معروف (وَلَا الْعِمَامَةَ) بكسر العين واحدة العمام يقال عَمَّمْتُهُ أَي: ألبسته العمامة وعمم الرجل أَي: سود؛ لأن العمام تيجان العرب كما قيل في العجم تُوج، واعتم بالعمامة، وتعمم بها بمعنى وفلان حسن العمة أَي: الاعتماد.

(وَلَا السَّرَاوِيلَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هي أعجمية عربت وجاءت على لفظ الجمع وهي مفردة تذكر وتؤنث، ولم يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث وتجمع على السراويلات، وقد يقال جمع ومفرده سروالة، قَالَ الشاعر:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستضعف

وهو غير منصرف على الأكثر، ويقال سرولته أَي: ألبسته السراويل.

(وَلَا الْبُرُنْسَ) بضم الموحدة وسكون الراء وضم النون وهو ثوب رأسه منه ملتزق به وقيل قلنسوة طويلة وكان النساك يلبسونها في صدر الإسلام وهو من البرس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة، وقيل: غير عربي، وقال ابن حزم:

وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرْسُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ⁽¹⁾.

كل ما جب فيه موضع لإخراج الرأس منه فهو جبة في لغة العرب وكل ما خيط أو نسج في طرفيه ليمتسك على اللابس فهو برنس كالغفارة ونحوها ويقال هو ثوب رأسه متصل به من دراعة أو جبة أو ممطر أو غير ذلك.

(وَلَا ثَوْبًا) ويروى ولا ثوب بالرفع فوجهه تقدير فعل لم يسم فاعله أي ولا يلبس ثوب وإنما عدل فيه عن طريق أخواته لأن الطيب حرام على الرجل والمرأة معاً، فأراد أن يعمم الحكم للمحرم والمحرمة بخلاف الثياب المذكورة فإنها حرام على الرجل فقط، وأما على رواية النصب فيعلم الخصوص والعموم من الأدلة الخارجة من هذا الحديث فافهم.

(مَسَّهُ الْوَرْسُ) بفتح الواو وسكون الراء وفي آخره سين مهملة وهو نبت أصفر يكون باليمن يصبغ به الثياب ويتخذ منه الحمررة الوجه.

(أَوْ الزَّعْفَرَانُ) بفتح الزاي والفاء وسكون العين وجمعه زعافر وهو اسم أعجمي وقد صرفته العرب فقالوا: ثوب مزعفر وقد زعفر ثوبه يزعفره زعفره، وفي رواية مسه الزعفران أو الورس، ثم إنه قد أطلق حرمة الثوب المورس أو المزعفر جماعة منهم مجاهد، وهشام بن عروة، وعروة بن الزبير ومالك في رواية عنه فإنهم قالوا: كل ثوب مسه ورس أو زعفران لا يجوز لبسه للمحرم، سواء كان غسلاً أو لم يكن لإطلاق الحديث. وذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنه يجوز لبسه له إذا كان غسلاً لا ينفض لأنه ورد في رواية للحديث المذكور: إلا أن يكون غسلاً (فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِينَ) تشية نعل وهي الحذاء بكسر الحاء المهملة وبالمدة يقال: احتذى إذا انتعل وهي مؤنثة.

(فَلْيَلْبَسِ) بفتح الموحدة (الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا) بكسر اللام أو سكونها والواو لا تدل على الترتيب فلا يلزم من التقدم الذكري التقدم الفعلي.

(حَتَّى) أن (يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ) تشية كعب، والمراد به ههنا هو المفصل

(1) أطرافه 366، 1542، 1838، 1842، 5794، 5803، 5805، 5806، 5847، 5852

الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لا العظم الناتئ عند مفصل الساق فإنه في باب الوضوء ، فإذا فقد النعل يجب القطع بظاهر الأمر عند جمهور العلماء ، وأوجب إمامنا الأعظم أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ الفدية على من لم يقطع إلا أن الإمام أحمد جوز لبس الخف بدون القطع وزعم أصحابه أن القطع إضاعة وهو القول بالرأي ومنازعة السنة به ، واعلم أنه ﷺ سئل عما يجوز لبسه فأجاب بما لا يلبس وهذا من بديع كلامه ﷺ ؛ لأن المتروك منحصر والملبوس غير منحصر ؛ لأن الإباحة هي الأصل فحصر ما لا يلبس ليبين أن ما سواه مباح ، وكذلك لو أجاب بما يلبس لتوهم أن غير المحرم لا يلبسه بطريق المفهوم فانتقل إلى ما يلبس ؛ لأن مفهومه مراد كمنطوقه فكان أفصح وأبلغ ، وقيل : إنما أجاب به إشارة إلى السؤال كان من حقه أن يكون عما لا يلبس ؛ لأن الحكم العارض المحتاج إلى البيان هو الحرمة ، وأما جواز ما يلبس فثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب.

قال القاضي عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر في الحديث لا يلبسه المحرم ، ونبه ﷺ بالقميص والسراويل على كل مخيط إزارًا كان أو رداء ، وبالعمام والبرانس على كل ما يغطي به الرأس مخيطًا أو غيره سواء كان بالمعتاد أو غيره وبالخفاف على ما يستر الرجل ، وكذا نبه بالورس والزعفران على ما سواهما من أنواع الطيب هذا.

وقال العلماء : والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم أن يبعد من الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل وليتذكر أنه محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانه لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر به الموت ولباس الأكفان والبعث يوم القيامة حفاة عراة مهطعين إلى الداعي ، والحكمة في تحريم الطيب أن يبعد عن زينة الدنيا ؛ ولأنه داع إلى الجماع ؛ ولأنه ينافي الحاج فإنه أشعث أغبر ومحصله أن يجمع همه لمقاصد الآخرة ، ويؤخذ من الحديث أن المفتي إذا سئل عن الشيء يجوز له أن يجيب بما فيه جواب سؤاله وزيادة عليه فإنه ﷺ سئل عن حالة الاختيار فأجاب عنها وزاد حالة الاضطرار بقوله فإن لم يجد النعلين لعلمه بمشقة السفر وما يلحق

الناس من الحفاء بالمشي رحمة لهم وشفقة عليهم ، وكذلك ينبغي للعالم أن ينبه الناس على ما ينتفعون به ويتسعون فيه ما لم يكن ذريعة إلى ترخيص شيء من حدود الله تَعَالَى.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منها: في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي كتب لأمر السرية، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس، وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه.

وحديث: «إنما العلم بالتعلم» وباقي ذلك وهو ثمانون حديثاً كلها موصولة فالمكرر منها ستة عشر حديثاً، وغير المكرر أربعة وستون حديثاً وقد وافقه مسلم في تخريجها إلا ستة عشر حديثاً وهي الأربعة المعلقة المذكورة.

وحديث أبي هريرة: إذا وسد الأمر إلى غير أهله.

وحديث ابن عباس: «اللهم علمه الكتاب».

وحديث: «الذبح قبل الرمي».

وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة.

وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثاً.

وحديث أبي هريرة: «أسعد الناس بشفاعتي».

وحديث الزبير: «من كذب علي».

وحديث سلمة: «من يقول علي».

وحديث علي في الصحيفة.

وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثاً.

وحديث أم سلمة: «ماذا أنزل الليلة من الفتن».

وحديث أبي هريرة: «حفظت وعاءين»، والمراد بموافقة مسلم موافقته على

تخريج أصل الحديث عن صحابيه، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنان وعشرون

أثرًا أربعة منها موصولة والبقية معلقة، قَالَ ابن رشيد: ختم البُخَارِيُّ كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في البيان عملاً بالنصيحة واعتمادًا على النية الصحيحة، وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك.

وهذا آخر القطعة الأولى من شرح صحيح الإمام البُخَارِيِّ بخط جامعها الفقير إلى عناية ربه القدير، أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ الشهير بـ «يوسف أفندي زاده» كتب الله لهم الحسنى وزيادة، وقد بدئ في جمعها وتأليفها ليلة البراءة من ليالي شهر شعبان المنسلك في سلك شهور السنة الثالثة والعشرين بعد المائة والألف، وختم بعون الله وتوفيقه ومنه وفضله ليلة الخميس بين العشاءين الليلة الثالثة والعشرين من ليالي شهر ربيع الآخر المنتظم في عقد شهور السنة الخامسة والعشرين بعد المائة والألف، من هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف، ويتلوها القطعة الثانية المبتدأة بكتاب الوضوء إن شاء الله المعين: اللَّهُمَّ يا منزل البركات ويا مفيض الخيرات، افتح لنا بالخير، واختم لنا بالخير، وتوفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

3	3 - كِتَابُ الْعِلْمِ
4	1 - باب فَضْلِ الْعِلْمِ
8	2 - باب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ
14	3 - باب مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ
19	4 - باب قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا
28	5 - باب طَرَحَ الْإِمَامُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيُخْتَبَرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ
30	6 - باب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ
31	7 - الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ
45	8 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاقَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ
58	9 - باب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ، وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْفَةِ فَجَلَسَ فِيهَا
63	10 - باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»
71	11 - باب الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
87	12 - باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفَرُوا
92	13 - باب مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيْامًا مَعْلُومَةً
94	14 - باب مَنْ يُرِدُ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ
105	15 - باب الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ
110	16 - باب الْاِغْتِيَاظُ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ
118	17 - باب مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ
131	18 - باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ»
136	19 - باب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟
146	20 - باب الْخُرُوجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ
153	21 - باب فَضْلُ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ
163	22 - باب رَفَعَ الْعِلْمُ وَظَهَرَ الْجَهْلُ
171	23 - باب فَضْلُ الْعِلْمِ
175	24 - باب الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا
180	25 - باب مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ

26 -	باب تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ	199
27 -	باب الرِّحْلَةِ فِي الْمَسَآلَةِ النَّازِلَةِ، وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ	204
28 -	باب التَّنَاقُوبِ فِي الْعِلْمِ	208
29 -	باب الْعَضْبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ	213
30 -	باب مِنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ	230
31 -	باب مِنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ	232
32 -	باب تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ	237
33 -	باب عِظَةِ الْإِمَامِ النِّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ	246
34 -	باب الْحِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ	251
35 -	باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ؟	259
36 -	باب: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟	270
37 -	باب مِنْ سَمِعَ شَيْئًا فَرَاجَعَ حَتَّى يَعْرِفَهُ	275
38 -	باب: لِيُبَلِّغِ الْعِلْمَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ	283
39 -	باب إِنْهُمْ مِنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	297
40 -	باب كِتَابَةِ الْعِلْمِ	322
41 -	باب الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ	347
42 -	باب السَّمَرِ فِي الْعِلْمِ	352
43 -	باب حِفْظِ الْعِلْمِ	362
44 -	باب الْإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ	372
45 -	باب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ	376
46 -	باب مِنْ سَأَلَ، وَهُوَ قَائِمٌ، عَالِمًا جَالِسًا	393
47 -	باب السُّؤَالِ وَالْفَتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ	398
48 -	باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَوْثَقُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾	400
49 -	باب مِنْ تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْيَارِ، مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ ...	406
50 -	باب مِنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا	410
51 -	باب الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ	422
52 -	باب مَنْ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ	430
53 -	باب ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفَتْيَا فِي الْمَسْجِدِ	436
54 -	باب مِنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ	440
447	فهرس المحتويات	